الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية و الإعلام

الأبعاد الفكرية و الاختلالات الاتصالية

دراسة تحليلية ابستيمولوجية لعينة من الأطروحات في مجال العلوم الاجتماعية

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام و الاتصال

إعداد الطالبة: معتوق فتحية

إشراف:د.بن روان بلقاسم

السنة الجامعية 2010-2011

شكر و تقدير

أحمدك ربّي حمدا كبيرا على نعمة التّوفيق و القدرة التي وهبتني إيّاها لانجاز هذه الأطروحة.

بالمناسبة،يسعدني أن أتقدّم بأسمى آيات الشّكر و الامتنان والتقدير إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة، إلى جميع أساتذتي الأفاضل.

ويشرّفني أن أتوجّه بأجمل عبارات الشكر و أصدقها بلسان يشهد بالجميل و يعترف بالثناء والتقدير للأستاذ الكريم الدّكتور بن روان بلقاسم الذي تفضّل بالإشراف على دراستي ،و أمدني بالخبرة والنّصح والإخلاص في سبيل انجاز هذا البحث.

كما يسرّني أن أتوجّه بالشكرالى الأساتذة المناقشين على تفضّلهم و قبولهم مناقشة هذه الرسالة.

ولا يسعني إلا أن أتقدم بأخلص كلمات الشكر لكل من ساعدني وشجعني، و أخصّ بالذكر صديقتي الأستاذة العايب شبيلة و الأستاذة صالحي عائشة التي تفضلت بمراجعة هذه الدراسة لغويا.

إلى كل هؤلاء أقول

شكرا جزيلا.

فتحية

الإهداء

إلى ذاك الذي ملأ قلبي بالعطف والعزة...إلى أبي رحمه الله

إلى حكمتي وتفاءلي و أملي ...إلى أمي الغالية حفظها الله.

إلى سنديوقوّتي... إلى أخواتي و إخوتي.

إلى شريك حياتي يوسف

إلى من وهبوني السعادة بكلمة أمّي... ياسين و أمين.

إلى كل من زرعوا حب العمل في دربي المهني... زميلاتي و زملائي الكرام

إلى من كانوا ملاذي و ملجئي ...طلاب قسم الإعلام و الاتصال.

إليكم جميعا اهدي هذا العمل المتواضع.

فتحية

القسم الأول :

الإطار النظري و المنهجي للدراسة

الفصـــــــــل الأول :

الإطار المفاهيمي
و
المنهجي للدراسة

المقدمة :

صاحب تطوّر المجتمعات زيادة تأثير الفكرة و التصوّر و المعرفة التي صارت أقدر أدوات التّنمية و التّغيير و أكثرها فعاليّة. فبفضل استخدام هذه الآليات،تحوّلت المجتمعات من نموذج إلى أخر اعتمادا على البحث العلميّ في كافة المجالات الإنسانيّة. لذلك، يتميّز كلّ مجتمع بمقدار تميّز نشاطاته العلميّة الهادفة إلى توليد الأفكار بالبحث و التّطوير، ثم توظيفها و الاستفادة منها في التواصل مع أفراده و الارتقاء بأوضاعهم ، و بإمكانيّات و طموحات مجتمعهم. و في الحقيقة، يعرف البحث العلميّ بشكل عام، و في العلوم الاجتماعيّة بشكل خاص عدّة صعوبات ، و ذلك حين يتعلّق الأمر بتّقييم دوره في التّنميّة واستخراج دلالات التفاعل و أبعاد العلاقة البحثيّة بين الجامعة و المؤسّسات التّنمويّة في المجتمع، ثم إظهار أهميّة كل ذلك بالنّسبة للتّقدّم الأكاديميّ و التّنمية.

إذا نظرنا إلى هذه النّشاطات في الجزائر، نجد أن كلّ من البحث العلميّ ومهمة توليد المعرفة تدخلان في جوهر مؤسّسات التّعليم العاليّ التي تعدّ منبع أساسيّ لإنتاج الأفكار الجديدة، وتقديم التحاليل الأكثر ملائمة. و يعكس هذا النشاط مستوى المهارات المعرفيّة التي توظفها هذه المؤسّسات في مهام بحثيّة، تعبر بدورها عن درجة التّفاعل و التّواصل مع مؤسّسات المجتمع و مظاهر الحياة فيه. إن البحث العلميّ في الجامعة الجزائريّة هو إحدى وظائفها الرئيسيّة، و رغم أنّه ليس الوظيفة المحوريّة، إلاّ أنّه يمثّل الدّور الأهم في منظومة إنتاج الأفكار حول عمليّات التّنميّة و مظاهرها الاجتماعيّة و الاقتصاديّة و السّياسيّة و الثّقافيّة والإعلاميّة. و عليه، يكثر بالجامعة الاستفسار و التّساؤل و المساءلة و التّحليل و التّقييم الموضوعيّ والقياس، إلى غير ذلك من العمليّات الفكريّة التي يريد أصحابها و من خلالها تحديد قضايا التّنميّة الوطنيّة و دراسة واقعها. و في كلّ الحالات ، تعدّ الإشكالات و النّتائج التي يتمّ بناءها في الجامعة بأسلوب علميّ جزء من رأس المال الفكريّ للجامعة ، خاصّة و أنّه يتأسّس على استيعاب المعرفة العلميّة المتوفرة ، بما في ذلك منظومة أساليب البحث العلميّ الهادفة إلى بناء مفاهيم و تركيب تصورات قادرة على إدراك حقيقة التنمية،و تنوير مظاهرها و تفسير تحدياتها و التواصل مع أثارها التي تظرفي المجتمع.

و عليه، تتناول هذه الدراسة موضوع البحث الجامعي في العلوم الاجتماعيّة التي كانت و ما تزال في الجزائر- مبدئيّا- علوم الإصلاح و التّنميّة و التّغيير والتّطوّر و التّدبر و إدارة المجتمع....الخ. و نعتبر البحث العلميّ الذي أفرز في الجامعة مقاربات معرفية و أبعاد تواصليّة، مشاركة علميّة استهدفت توضيح قضايا التّنميّة، و فهم الجديد و تزويد مؤسّسات المجتمع بالأفكار التي تخصّ تنميتها. إذن ، تهتمّ هذه الدّراسة بالعلاقة القائمة بين الجامعة والمجتمع من خلال الإنتاج العلميّ ، باعتباره ثمرة

النّشاط الفكريّ الّذي يهتمّ بالتّنميّة و مشاريعها والتّحولات الّتي تحدثها في مجتمعنا و على كافّة المستّويات السّياسيّة و الاجتماعيّة و الثّقافيّة و الإعلاميّة ، و الّذي تتحدّد ملامحه المعرفيّة و التّواصليّة بما في ذلك اختلالات التواصل في الإشكاليّات و التّصورات والمعان الّتي يطرحها الباحثون و هم بصدد دراسة جانب من جوانب التّنميّة في مجتمعهم.

قسمنّا هذه الدّراسة إلى قسمين: قسم نظري و قسم تطبيقيّ، حيث تضمن القسم النّظري أربعة فصول، و تضمن القسم التّطبيقيّ أيضا أربعة فصول. خصّصنا الفصل الأول للبناء ألمفاهيمي و المنهجيّ للدّراسة. لقد قمنا بحصر إشكالية الدّراسة في ضوء استعراض أهميّة العلم و البحث العلميّ و الانفجار المعرفيّ الّذي ينتهي في كلّ مرة إلى تطوّر في الإنتاج الفكريّ ، و بسرعة غير مسبوقة ،مؤّثرا في علاقة الباحث بموضوع بحثه، باعتبار أنّ الاهتمام بالقضايا التّنمويّة للمجتمع و التواصل فكريا معها لا يقابل فقط حصيلة من الفرضيّات و المفاهيم و المصطلحات و الإجراءات المنهجيّة ، و إنّما يشير إلى أمر ينبع أساسا من مسائل واقعيّة و أساسيّة هي بمثابة تحديّات معرفيّة يواجهها الباحث في العلوم الاجتماعيّة بشكل عام. و قد أولينا في هذا الفصل اهتماما خاصّا لإبراز البناء ألمفاهيمي، حيث قدّمنا المفاهيم الأساسيّة الّتي تقوم عليها هذه الدّراسة. و في المسعى المنهجيّ ، عرضنّا منهجيّة البحث و أسلوب تحليل الأطروحات الجامعيّة الّتي احتوتها عيّنة بحثنا ، و قمنا أيضا بتوضيح أسلوب القراءة الابستيمولوجيّة لتلك الأطروحات من خلال تحديد مستويّات القراءة بطريقة موضوعيّة و دقيقة.

خصّصنا الفصل الثّاني لدّراسة الخلفيّة الفلسفيّة و المعرفيّة للعقل البشريّ أو التّفكير كممارسة تستخدم العقل. و قد بيّنا أنّ تاريخ المعرفة هو تاريخ التّفكير و تطوّره ، مثلما ظهر من خلال دراسة فلسفة العقل عند اليونان ، و المفكّرين المسلمين ، ثم النّظريات ما قبل العلميّة ، فالنّظريات العلميّة الحديثة و المعاصرة الّتي اعتبرت العقل فرع من فروع علم النّفس، ثم اعتبرته في مرحلة لاحقة أداة للتّواصل. و في الفصل الثّالث ، قدّمنا نماذج لإبراز التّحولات المفاهيميّة في الاهتمام الفكريّ بالمجتمع، و بقضايا اجتماعيّة أساسيّة كان لتّطور الأفكار دورا كبيرا في توجيهها عبر مراحل تاريخيّة متعاقبة .

و في هذا السّياق تحدّثنا عن ماهيّة المجتمع ، من خلال النّظرية البنائيّة – الوظيفيّة ، و نظريات الصّراع ونظرية التّفاعليّة الرّمزيّة . كما تحدّثنا عن احتياجات المجتمع للمعرفة الّتي تجسدت أولا في الفكر الأسطوريّ ، ثم الفكر الفلسفيّ ، و أخيرا في الفكّر العلميّ الّذي مثّل المرحلة المتّأخرة في الفكر الإنسانيّ. و قد ركّزنا على الفكر الفلسفيّ لأنّه مصدر أساسيّ للمعرفة العلميّة ، و لأنّ كلّ العلوم الاجتماعيّة نشأت في أحضانه.

في الفصل الرابع ، تعرّضنا إلى نشأة العلوم الاجتماعيّة الحديثة و تطّورها النّظري و المنهجيّ وفق خطّة استهدفت توضيح الأسس المعرفيّة الّتي تقوم عليها هذه العلوم ، القضايا الّتي شكّلت فيها مجال للجدل بخصوص العقل و تصّوراته المختلفة حول المجتمع، كيفية تشكّل مسار هذه العلوم و استمراريتها المعرفيّة الّتي لم تتمّ فقط عبر التّراكم المعرفيّ و التّطابق الموجود في الغرب بين المستويين البنائيّ و الفكريّ، و ولكن أيضا عبرا لتفاعل و التواصل مع المشاريع و الأزمات التي شهدتها تلك المجتمعات.
و تحدّثنا في هذا الفصل ،عن إبستيمولوجيّة العلوم الاجتماعيّة ثم قدّمنا ثلاثة نماذج خاصّة بابستيمولوجية علم الاجتماع،علوم الإعلام و الاتصال ،ثم العلوم السياسية.

في القسم التّطبيقيّ من دراستنا، خصّصنا الفصل الخامس لتقديم معلومات أساسيّة عن الجامعة الجزائريّة، و وتحدّثنا عن تأثيرات سياسات إصلاح التّعليم العاليّ و أهمّ التّطورات الّتي سعت إلى إدماج الجامعيين والبحث العلميّ في عمليّة التّنميّة الوطنيّة الشّاملة. كما تحدّثنا عن وضعيّة العلوم الاجتماعيّة في الجزائر ، خصوصيّتها و المشاكل المحيطة بها بهدف تحليل أبعاد ديناميكيّة البحث العلميّ في هذه العلوم عندنا . بعد ذلك قمنا بتخصيص ثلاثة فصول أي السادس و السابع و الثامن لقراءة رسائل جامعيّة في مستوى الدكتورة أخذت من تخصّصات اجتماعيّة مختلفة و متّكاملة فيما بينها هي علوم الإعلام والاتّصال ، العلوم السّياسيّة و علم الاجتماع. و في الأخير ، قدمنا مجموعة من النتائج الخاصة بهذه الدراسة ، و نقصد بها تلك النتائج الجزئية و العامة التي تمّ التوصل إليها بفضل قراءة الأطروحات التي شكلت عينة بحثنا.

إننا نعتقد أن البحث حول المعرفة في العلوم الاجتماعيّة و كيفيّة إنتاجها ليس ترفا علميّا، و إنّما هو ضرورة أساسيّة لاستكمال وظيفة البحث العلميّ نفسها. لذلك، ترتبط أهميّة موضوع دراستنا بأهميّة البحث العلميّ و مكانته في الجامعة و في المجتمع المعاصر الّذي يتّجه أكثر و أكثر نحو بناء مجتمع المعرفة. و الاهتمام بالبحث العلميّ يعني خاصّة الاهتمام بالوسيلة العلميّة الّتي تمكننا من دراسة الواقع حسب مناهج و تقنيّاتمتنوّعة تجعل البحث العلميّ أكثر دعائم العلم قدرة على تحقيق التّنميّة في المجتمع و إنجاز أهدافها. كما تتجلّى أهميّة هذا الموضوع في تركيزه على دراسة النّشاط العلميّ للباحث داخل المؤسّسة الجامعيّة، باعتباره مثّقف له دور أساسيّ في المجتمع بفضل تحصيله العلميّ و تفتحه الذهنيّ وإدراكه العقليّ للحقائق. و هي الأهميّة التي تعبر عن مستوى من مستويات المسؤولية العلمية والاجتماعية الّتي يتحملها الباحث ليبحث و ينتج المعرفة في قلب التّنميّة . و قد تكون لموضوع بحثنا أهميّة عمليّة، إذ من خلال معرفتنا بخصوصيّات البحث العلميّ في جامعاتنا، و مميّزات تفاعله مع الواقع، و كذا معرفة ميكانيزمات التّداخل العلميّ بالقضايا التّنمويّة المختلفة، سنتمكن من معرفة أين

تكمن الايجابيات في فهم مجتمعنا ، و أين تكمن السلبيّات الّتي تتسبّب في الاختلالات الوظيفيّة الاتّصاليّة العلميّة التي تؤثر على طبيعة الاتصال بين الباحث الجزائري و مجتمعه .

إنّ الرجوع إلى ما أثاره بعض الجامعيّين في كتاباتهم من مشاكل وتخوّفات حول وضعيّة البحث العلميّ في الجامعة الجزائريّة بشكل عام، و في العلوم الاجتماعيّة بشكل خاص، دون أن يؤكّدوا على ضرورة تنظيم الاهتمام بهذا الموضوع بشكل متواصل تكن له فوائد أكاديميّة ، جعلنا نسعى في هذا البحث إلى إنجاز عدّة أهداف نلخصها في :

1. معرفة كيف أدّىتطوّر العلوم الاجتماعيّة العديدة في الغرب، و بروز ا لروح العلميّة المعاصرة إلى تشكيل القطيعة الابستيمولوجيّة مع منطلقات الفكر الإنسانيّ حول المجتمع ، بما في ذلك الفكر الحديث ، و هذا تحت تأثير تطور الاتصال كمفهوم و كممارسة.

2. التّعرف على كيفيّة تعرّض الباحثين للواقع و لقضايا التّنميّة، و النّتائج المترتبة عن الأسلوب المتبع في التّفكير و بناء المعرفة التي تترجم في كل الأحوال مستوى التواصل بالمجتمع والاختلالا ت الاتصالية فيه .

3. معرفة الدوافع و الاتّجاهات و الأهداف الّتي توجّه السلوك البحثيّ للباحث، و التي تنعكس على علاقته الفكرية بالمجتمع.

4. تقييم البحث العلميّ في العلوم الاجتماعيّة من خلال إدراك قدرات باحثينا ، و تقدير موضوعيّا و بالدّراسة المجهودات المبذولة لإنتاج البحث العلميّ حول التّنميّة.

5. تجاوز و لو بقسط قليل التّحليلات التّخمينيّة و التّأويليّة و الإشاعات الّتي كثيرا ما تضرّ بما يؤسّسه لباحث الاجتماعي في جامعاتنا.

6. بلوغ فهم جديد لعمليّة إنتاج المعرفة العلميّة حول التّنميّة باعتبارها عمليّة تركيبيّة، تحوّل الباحث لا محالة إلى فاعل في التّنميّة و التغيّر بفضل نشاطه العلميّ المنّظم الّذي يتيح له فـرص للتّعامل بفعاليّة معرفيّة مع الواقع ، و مـن ثمّ تطوير ليس فقط الإعلام العلميّ و الثقافة العلمية، و لكن تطوير خاصّة السّلوك الاتّصاليّ العلميّ في الجامعة.

7. إثراء مكتبة قسم علوم الإعلام و الاتّصال ببحث قد يساعد المختصّين و المهتّمين بهذا الموضوع على فهم الأساس العلميّ للواقع الاتّصاليّ الّذي يربط البحث العلميّ الأكاديميّ في

الجامعة الجزائريّة بالمجتمع و بتنميّته ، ويبين كيفية تكييف المفهوم العلميّ مع الواقع الجزائريّ .

و أخيرا ، لا بأس أن نذكر أنّنا اخترنا هذا الموضوع لأسباب عدّة منها ما هو مرتبط بأهميّة دراسة العلوم الاجتماعيّة ، و الانشغال بفلسفتها و علميتها و ابستيمولوجيّتها، و منها ماله علاقة بالأهميّة الّتي نوليها للوظيفة البحثيّة للمؤسسة الجامعيّة كمؤسّسة إستراتيجيّة معنيّة بتنميّة مجتمعنا و المساهمة في إنجاز طموحاته المستقبليّة في كافّة الميادين . و عليه، نطمح ، و بفضل هذه الدّراسة إلى إضافة إلى رصيدنا الأكاديميّ قدرا و لو ضئيلا من المعرفة حول واقع البحث العلميّ في الجامعة في مجال العلوم الاجتماعيّة ، الأمر الّذي قد يمكننا من تحديد ملامح احتيّاجات مجتمعنا في مجال المعرفة و البحث العلميّ [أ]. و بطبيعة الحال ، لا يدّل هذا الاهتمام على تقديم أحكاما على البحوث الّتي سندرسها من أجل القول بأنّها جيّدة أو غير ذلك ، و إنّما نريد معرفة كيف فكّر الباحث في موضوع بحثه، و إبراز نمط الاتّصال في ذلك، وإظهار الإختلالات الاتصالية التي تضمنها كل بحث من بحوث عينتنا.

الإشكالية :

إنّ سلطة العلم هي السّائدة في عالم اليوم. فبعدما مرّت المجتمعات بمراحل زراعيّة و صناعيّة ، انتقلت إلى مرحلة جديدة تتّمثل في سيادة سلطة المعرفة العلميّة الّتي تتخذ من العلم منهجا في التّفكير والإدراك و التّحليل. إنّها مرحلة تاريخيّة جديدة ليست ناتجة عن قطيعة مع الماضيّ، أو مع مراحله والخصوصيّات السّائدة فيها، بل هي ممارسة أقوى لتّطورات قديمة متّعاقبة في مجال المعرفة، علما بأنّها تتسم اليوم بوتيرة سريعة لم تشهدها المجتمعات من قبل.

و قد اتّفق العلماء على أنّ البحث العلميّ هو أسلوب قويّ لإنتاج المعرفة حول المجتمعات الحديثة و قضاياها و مؤسسّاتها، و كذا بناء قيمها و تشكيل و عيها على أساس متين. و يوفّر الاعتماد على هذا الأسلوب في حالة ما إذا كان منظم و مكثف ضمانات هامّة للمجتمع، كما يساعده على هندسة تنميته و تغيره. إنّ المرحلة الحالية جد متميّزة، و تتمثل دعائمها في المفكّرين و الباحثين البارزين الّذين يتحكّمون في عمليّة إنتاج الأفكار و المعان حول الواقع بكلّ أبعاده الاجتماعيّة و السّياسيّة و الاقتصاديّة، و يحسنون أيضا إدراك الجديد على حقيقته و في الوقت المناسب. و بمعنى آخر، نعيش اليوم في زمن تتسارع فيه الأحداث، و تتعقد المشاكل و تتشابك المصالح، و تكثر بالتّالي المتغيّرات الّتي تتطلّب بدل جهد فكريّ كبير لقراءة القضايا المطروحة على الفكر و المجتمع في آن واحد، و هذا على نحو تبرز معه فاعلية تواصلية هامّة.

من جهة أخرى ، تتطوّر المعرفة العلميّة و البحث العلميّ كقوّة بناءة تؤثّر في وعي الفرد و المجتمع ، و توجّه الأشكال الجديدة الّتي تتخذها العلاقات الاجتماعيّة، باستمرار ، و بفضل عمليّة التّنظير و البحث الهادف إلى إنتاج معارف علميّة مختلفة و متكاملة فيما بينها، يكسبها المنطق العلميّ صفة العقلانيّة و المصداقيّة حتّى لا يرفضها الواقع المعاش. و بطبيعة الحال، تبقى نتائج البحث العلميّ في كلّ الحالات من أهمّ العوامل المعبّرة عن مستوى الوعي العلميّ لدى الباحثين، و المعبّرة أيضا عن الجهود العلميّة المبذولة طيلة فترة البحث العلميّ لبناء مفاهيم و تطوير تصوّرات و تحليل معطيات تتسع أهميّتها بازدياد استعمالها في إعداد برامج التّنمية ، و بالتّحديد في انعكاس هذا الاستخدام على العلاقة الّتي تربط كلّ معرفة علميّة بالمجتمع.

في هذا الإطار ، يعدّ البحث الجامعيّ بحثا علميّا تفاعليّا و في غاية الأهميّة ، لأنّه يؤدّي دورا حيويّا في جميع مجالات الحياة الفكريّة و الاجتماعيّة . إنّه استثمار ماديّ و معنويّ يساهم في تطوير كلّ المحاور الخاصّة بالمجتمع، سواء تعلّق الأمر بمسائل التّنمية و التغيّر الاجتماعيّ و التّحول الدّيمقراطيّ أو بالمسائل الثّقافيّة و السّوسيولوجيّة للمجتمع. كما تمثّل ممارسة البحث العلميّ في المؤسسة الجامعيّة إطار هام للإبداع العلميّ من أجل كشف أمور كثيرة قد يكون المجتمع لا يراها، أولا يشعر بها أولا يفهمها... و في كلّ الحالات ، ترتبط أهميّة هذا الإبداع بسياسة البحث العلميّ الّتي تنتهجها الدّولة ، و كذلك بقدرة الجامعيين على رفع مستوى الجدل حول بيئة المؤسّسة الجامعيّة ، و التزاماتها اتّجاه المجتمع إلى حدّ يضمن صلابة البحث العلميّ الجامعيّ علميّا و اجتماعيّا و ثقافيّا و اتصاليا ، و من ثمّ يقوى العلاقة و الالتزام المتبادل بين الجامعة و المجتمع بشأن قضايا و متطلّبات نموّه و ازدهاره وتحوّله الدّيمقراطيّ.

و هكذا، يتطوّر البحث العلميّ أساسا في البيئة العلميّة الّتي توفّر شروط إنتاج المعرفة العلميّة، و تقدم الوسائل و الإمكانيّات اللاّزمة الماديّة و المعنويّة و القانونيّة للتّفكير حول الواقع الاجتماعيّ و السياسيّ و الاقتصاديّ. و تعدّ الجامعة المجال الّذي يضمّ مبدئيّا هذه الشروط، ذلك أنّ الجامعة كانت و ما تزال مصدرا هامّا لابتكار الأفكار و مخبرا للبحث العلميّ. لذا ، فلنّ تجارب المجتمعات المتقدمة في هذا الشّأن ، ما هي إلاّ جهودا فكريّة مضاعفة دون انقطاع من أجل بناء المفاهيم و الاستفادة من المبادئ و الأفكار و التّصورات العلميّة الّتي يركبها الباحثون حول الواقع الاجتماعيّ و هم بصدد فهمه و تفسير ما يحدث فيه ، و ما يطرأ عليه من تغيّرات و تحوّلات في شتى المجالات الخاصّة بالحياة في المجتمع. إنّ الغاية المنتظرة من كلّ بحث علميّ هي جعل الجامعة عنصرا فاعلا في التّنمية و التغيّر بكلّ أبعاده، و الدّراسة النّظرية و التّطبيقيّة لمشكلات التّنمية تعني معالجة الواقع معالجة هادفة.

ولا شكّ أنّ المجتمعات الّتي تستفيد من البحث العلميّ هي تلك الّتي تملك مؤسّسات جامعيّة قويّة، تتميّز بخصائص المؤسّسات الحديثة البارزة من حيث إستراتيجيّة تنظيمها، و مستويات إدارتها، و حجم مواردها الماليّة و نوعيّة مواردها البشريّة، فضلا عن أهميّة برامجها كما و كيفا. فكلّ هذه العناصر التّنظيميّة والاستثماريّة و التّوجيهيّة تنعكس إيجابيّاتها بشكل مباشر و واضح على جديّة النّشاط العلميّ الّذي تشرف عليه الجامعة ، و نوعيّة المتوج الفكريّ الّذي يتوصّل إليه الباحثون الجامعيّون ، و فعاليّة الوظيفة الاتّصاليّة للمؤسّسة الجامعيّة حين يتعلّق الأمر بنقل نتائج البحث العلمي ، ليس فقط في شكل رسائل علمية تبحث عن متلقين ، بل أيضا في شكل وعيّ علميّ قادر على ممارسة التّأثير في الجامعيين و غيرهم كأفراد ، و جماعات و مؤسّسات و سياسات .و بالإضافة إلى ذلك ، يساهم البحث العلميّ في توجيه قدرات النّاس على إدراك واقعهم إدراكا يستمد طاقته من الثّقافة العلميّة الّتي تشارك الجامعة وبفضل باحثيها في توفيرها للمجتمع.

غير أنّ هناك من يرى، أنّ امتلاك مؤسّسات جامعيّة متطوّرة، و امتلاك خاصة سياسة وطنيّة صارمة في مجال البحث العلميّ أمر ضروري جدا، لكن قد لا يكفي وحده. و السّبب، هو أنّ عمليّة إنتاج المعرفة العلميّة و مدى علاقتها بالواقع الّذي يفكّر فيه الباحث. ليست علاقة جامدة و ليست مجرّد علاقة تأثير و تأثر تتحوّل فيها جميع الظّروف و الشّروط الموضوعيّة للبحث إلى محدّدات اجتماعيّة و سياسيّة و ثقافيّة لا منافس لها، و لا مثيل لها. إنّ القضيّة بالنّسبة للباحث ، كفاعل مفكّر ليست فقط هياكل و أموال و سياسات رغم أهميّتها الكبرى، بل هي أيضا مواقف معرفيّة و منهجيّة يلتزم بها الباحث أثناء إعداد بحثه، و يعبّر عنها بأسلوب علميّ متخصّص، لأنّه هو الّذي يبني المعنى لما يدركه ، و على أساس ما يتّوصل إلى معرفته، و طبقا للهدف الّذي يسعى إليه في البحث العلميّ و في مجال اجتماعيّ معيّن.

من جهة أخرى، تعتبّر العلاقة بين التّفكير العلميّ و الواقع الاجتماعيّ علاقة نسبيّة. فالأفكار الّتي يحملها الباحث، لا تتشكّل حسب قوانين الواقع و آليّاته فحسب، و إنّما يساهم الباحث بقدراته على التّفكير و الابتكار العلميّ و إدارة الأفكار و التّعامل مع الوقائع و الأحداث في إنتاج المعرفة العلميّة الّتي تحلّل وتفسر ما يحدث في المجتمع. و تحتاج هذه العلاقة المعقدّة جدا إلى ميكانيزمات تداخل واضحة تتجسّد في استخدام المفاهيم و المصطلحات، كوسائل رمزيّة، يستعين بها الباحث للتّعبير عن الأفكار العديدة والمعان المتعدّدة الخاصّة بموضوع بحثه. وفي هذا الإطار ، يقول الابستيمولوجيّ قاستون باشلار أنّ هذه الوسائل المعرفيّة هي من جهة إنتاج اجتماعيّ أساسيّ ، مادام الواقع هو الّذي يثير التّفكير، و هي من

جهة أخرى إنتاج شخصيّ يدلّ على مبادرة ذاتيّة تخصّ كلّ باحث على حدى ، و تعبّر عن وعيه بذاته([1]).

وعليه ، يتّضح أنّ العلاقة بين البحث العلميّ و المجتمع هي خاصّة إشكاليّة معرفيّة و تركيبيّة لها صلة وثيقة بالمفاهيم و الأفكار و التّصورات و الفهم و غيرها من المسائل التي توضّح كيف يفكّر الباحث، كيف يبني مفاهيمه، كيف يركّب معرفته، و كيف يعيد بناء علاقته بالفكر الأكاديميّ و التّراث والأفكار الجاهزة المتوّفرة في مجال اهتمامه، و النّماذج السّياسيّة و الثّقافيّة المطروحة مسبقا أمامه...الخ و بالتّاليّ، يعدّ إتباع قواعد البحث العلميّ التزام بتطبيق قواعد التّداخل الذّاتي التي تمكن الباحث من فهم نفسه و فهم البيئة المحيطة به([2]).

في نفس الوقت ، يبدو واضحا أنّ أهميّة الجهد الذي يبدله الباحث بالنّسبة للمجتمع ، لا تقابل فقط حصيلة المفاهيم و الأفكار التي يركّبها، و لا تنحصر في العلاقات العقليّة التي تنشأ بينها داخل المحيط الجامعيّ و بالنّسبة للجامعيّين ، ذلك لأنّ الفاعليّة المعرفيّة تستدعي ربط عمليّة التّفكير و إنتاج المعرفة حول المجتمع ومختلف مستوياته الاجتماعيّة و السّياسيّة و الاقتصاديّة.... ، بالأهداف و بالمعنى الذي يعطيه المجتمع لظروفه و تحولاته الأساسيّة في سبيل التّغيير و التّنمية و التّقدم.([3]) لهذا السّبب ، تتلخص مهمّة الباحث في العلوم الاجتماعيّة على وجه التّحديد في فهم التّفاعل القائم في المجتمع بين معطيّاته ، و في مجالات محدّدة ، ثم تحليلها ، و بعد ذلك تحويلها إلى بناء فكريّ فعّال يخدم التّقدم العلميّ و يفيد التّنمية التي يريدها المجتمع، و التي يكون الباحث بطبيعة الحال طرفا فيها بفضل تواصله الفكري مع قضاياه بشكل عام.

و بالتّالي، فإنّ مشكلة التحدّي الأكاديميّ التي يواجهها الباحث كبيرة، لأنّ عمليّة إنجاز البحث العلميّ حول قضايا المجتمع و تنميته تربط بين النّشاط العقليّ، استقلاليّة التّفكير و الهويّة الثّقافيّة التي هي أساس كلّ اتّصال بين الباحث و المجتمع. ففي هذا السّياق فقط تلتقي معطيات الواقع بالخيّال العلميّ للباحث([4].) و يبقى التّفاعل بين الباحث و واقعه، و التّساؤلات التي يطرحها حقيقة قائمة و غير جامدة، و تتجسد في المشروع الفكريّ الذي يصنعه أو يبنيه الباحث بفضل تكوينه الجامعيّ و تحصيله

---

[1]- قاستون باشلار، الفكر العلميّ الجديد ، ترجمة عادل العوّا، المؤسّسة الجامعيّة للدّراسات و النّشر و التّوزيع ، بيروت ، 2002،ص ص103-106

[2]- شافا فرانكفورت-ناشمياز،طرائق البحث في العلوم الاجتماعية،ترجمة ليلى الطويل،الطبعة الأولى،بترا للنشر و التوزيع،2004،ص35.

[3]- علي حرب، العالم و مأزقه، نحو عقل تداولي، الطبعة الثانية المركز الثقافي العربي ، 2007،ص49

[4]- قاستون باشلار ، الفكر العلمي الجديد ، مرجع ذكر سابقا ، ص 17-

العلميّ و تدربه على قراءة الأحداث و تحليلها. إنّ هذا الأمر يقتضي تركيب مشروع تركيبا علميّا يتخذ الواقع ذريعة للتّفكير العلميّ، بكلّ أبعاده التّحليليّة و التّفسيريّة([1]). إذن، يجب أن يلّخص هذا المشروع الجوانب التّفكيريّة و الاجتماعيّة الّتي ينجز فيها البحث، و أن يسمح بممارسة النّشاط العلميّ في مستوى تطوّر العلوم الاجتماعيّة وتطوّر احتياجات المجتمع فيما يخصّ المادة العلميّة.

إنّ الالتزام بالتّفكير العلميّ في قضايا المجتمع بشكل دائم ، و الاعتناء العلميّ بظروفه و مظاهر الحياة فيه ، هو الّذي يسمح بظهور مقاربات مفاهيميّة جديدة و مهمّة و قادرة على تحليل الواقع، و فهم كيف تتشكّل حقائقه تحت تأثير الخطاب السّياسيّ من ناحية ، و الخطاب الاجتماعيّ – الثّقافي من ناحية أخرى. و طبعا لا يتمّ ذلك إلاّ إذا اعتمد الباحث على الحوار الهادئ الّذي يتمّ تحديدا بين عقله و واقعه من أجل ابتكار ما يفسر به هذا الواقع، و بأسلوب علميّ محكم. إنّ الانطلاق من الحوار الفكري هو مظهر من مظاهر الاتّصال الّذي لا توجد أيّة عمليّة بحثيّة علميّة خارج مجاله([2]).

و عليه ،فإنّ الحديث عن ضعف أو غياب البعد الاتّصاليّ في عمليّة إنتاج المعرفة حول المجتمع و تنميّته ، و التّأكيد على دور الباحث في تحويل الأفكار إلى منتوج علمي ، و قوّة مجتمعيّة فاعلة تحرّكها مفاهيم واضحة ، لا يترتب دائما و في كلّ الحالات عن ظاهرة انعزال البحث و ابتعاده عن اهتمامات المجتمع ، و إنّما ينتج عن حقيقة أخرى مفادها أنّ الباحث يعجز أحيانا عن فهم ما يحدث في المجتمع ، ولا يقدر على ممارسة دوره كباحث مبتكر للأفكار ، و لايتحوّل بالتّالي إلى فاعل في التّنمية و التّقدم ، لأنّه و ببساطة قد يخضع لرؤية وصيغة فكريّة بسيطة و ثابتة تفقده القدرة على الشّك الايجابيّ و المساءلة و النّقد ، أي القدرة على التّفكير وفق أسلوب مغاير لما هو سائد.

في هذا المستوى بالتحديد يكمن اللاّتواصل بين الباحث و مجتمعه ، لأنّ مهمّة إنجاز البحث العلميّ حول الظّواهر الاجتماعيّة و السّياسيّة و الاقتصاديّة و غيرها، ليست مجرد إسقاط أو نقل للواقع في المعرفة،بل هي تركيب علمي حول تفاعل حقيقي بين العقل و الواقع وفق منطق يكسب البحث قيمة تتجسّد في معادلة واضحة تربط بين النّشاط العلميّ ، الدّولة و المجتمع ، على أنّ يكون التّحليل و التّفسير العلميّ الّذي يصل إليه الباحث هو المحّرك الأساسيّ للتّنمية ([3]) .

لهذا السّبب ، تسعى المجتمعات المتقدّمة إلى الاهتمام أكثر بالبحث في الجامعات في مجال العلوم الاجتماعيّة ، و تسعى بالتّحديد إلى جعله جزءا لا يتجزّأ من سياسة الحكومات الّتي أدركت نتائج فشل أفكار التّحديث (الحداثة و ما بعد الحداثة). و أيضا فشل الخطابات السّياسيّة الشّموليّة أمام انتشار

---

[1] - نفس المرجع ، ص 9.

[2]- شافا فرانكفورت ناشمياز ، مرجع ذكر سابقا ، ص ص 24 – 25.

-3Lahire Bernard, La vie des idées, 2010, http //www .La vie des idées.fr

تكنولوجيّات الإعلام و الاتّصال الحديثة. لذلك، برزت أهميّة الاعتماد على الجامعة و نشاطها العلمي لكسب الثّقة في جديّة ما تقوم به في مختلف الميادين، و من ثمّ ربح تأييد الرأي العام لها لسياساتها ([1]). لقد ارتبطت هذه الأهميّة بالتّأكيد على ضرورة تطوير البيئة العلميّة المحيطة بعمليّة إنتاج المعرفة الأكاديميّة، إلى جانب بناء مفاهيم جديدة تأخذ بعين الاعتبار منطلقات فكريّة متطوّرة لتقليص المسافة الفكريّة بين الجامعة و المجتمع*. و بأسلوب آخر، يمكن القول أنّ الابتكار العلميّ الحقيقي و التواصل الفعلي مع قضايا المجتمع يتجلّى في المفاهيم القادرة على توضيح العلاقات القائمة بين الأحداث والظّواهر و السلوكيات و المشاكل الّتي تظهر في المجتمع ، ثمّ تقديم تحليل و تفسير يوضّح كيفيّة ظهورها و سبل معالجتها و تطويرها في اتّجاه يستجيب لقواعد التّنميّة و التّغيير. إنّ المسألة المطروحة اليوم بجدية في العالم المتقدم هي " كيف ننتقل من مقولة المجتمع يصنع المعرفة إلى مقولة إنتاج المعرفة يوجّه المجتمع" ([2]).

و إذا كانت الغايات المنتظّرة من الباحث في الجامعة في مجال العلوم الاجتماعيّة هي تقديم أفكار يمكن التّعامل معها من حيث قدرتها على توفير أجواء التّفكير المنهجيّ، و التّواصل العلميّ ، والتّبادل و التّجديد و التّغيير ، فإنّ ما تريد تداركه بعض المجتمعات المتقدّمة ، يتعدّى حدود العمل على تحسين بيئة البحث الأكاديميّ، و يصل إلى مستوى التّفكير في مراجعة أولويات البرامج البحثيّة، وتطوير قابلية التّفاعل العلميّ في المجتمع . في نفس الاتجاه و من أجل تثمين نتائج البحث، تؤكد على أهميّة وضع معادلات جديدة تبدو أكثر توازنا بين البحث العلميّ و الدّولة و المجتمع . و هو ما يعني الابتعاد عن أساليب التّعامل مع الواقع بمنطق محافظ عقيم، أو وفق رؤية أو نموذج فكريّ غير فعّال، و هذا مهما كان مصدره، ذلك أن القيمة الواقعيّة للبحث العلميّ تزداد كلما تمكّن الباحث من تقليص حجم الهيمنة الفكريّة الّتي لا توفر فرص الاهتمام الفعليّ بالمجتمع. و بالتّالي، الباحث مطالب بإنتاج أفكار أكثر تقدمّا من تلك السّائدة في المجتمع، لكي يصبح فاعل اجتماعيّ بفضل تحويل اهتماماته العلميّة إلى مشاريع فكريّة ليس لتبني قيّم و مفاهيم ، و لكن من أجل بناء الجديد، و بكلمات أخرى ، تأسيس الّتي تضمن

1-Losseman Frédéric, Sociétés des savoirs : gouvernance et démocratie, RIAC, 2003, p 17.

* المقصود هو مراجعة المفاهيم المتعلقة بقضايا جديدة مسّت أثارها التّعليم التعليم ، الشغل ، الاقتصاد ، النقل ، العلاقات بالبيئة ، العمران ، العلاقة بالسلطة ، الحياة اليومية للموطنين ، الأمن ، الحقوق إلى غيرها من المواضيع التي صاحبت ظاهرة العولمة التي وفرت بدورها دفعا جديدا للبحث العلمي في العلوم الاجتماعية . لمزيد من التّفاصيل أنظر كتاب : سليمان رشيد سلمان ، البعد الاستراتيجي للمعرفة ،مركز الخليج للأبحاث ، الطبعة الأولى ، 2004

[2] - سليمان رشيد سلمان ، البعد الاستراتيجي للمعرفة ، مركز الخليج للأبحاث ،2004، ص 4

استقلاليّته الفكريّة في جو ابتكاري أساسه الاستقلاليّة النقدية و الفاعلية الاتصالية المعرفة و الملائمة الاجتماعية للمنتوج العلمي الذي يقدمه([1]).

و في الجزائر ، يبدو أنّ القول بأنّ البحث العلميّ الجامعيّ هو الّذي يوجّه عمليّة تنمية المجتمع، و أنّ هذا الأخير يعتبر البحث العلميّ الأداة القادرة على تمكين الدّولة من معالجة قضايا المجتمع، والقول أيضا أنّ البحث العلميّ هو الّذي يساهم فعلا في تمكين المجتمع من مواكبة العصر ، و القول خاصّة أنّ الباحثين الجامعيين هم الّذين يبتكرون ككفاءات علميّة التّصورات و الأفكار اللاّزمة الّتي يحتاجها المجتمع و الدّولة لمسايرة التّغيرات المحليّة و العالميّة المتسارعة أمر غير صحيح*.

إنّ البحث في الجامعة الجزائريّة في وضع لا يحسد عليه ، فهو يعاني التّهميش و ألامبالاة من قبل الدّولة و المجتمع، رغم أنّ الجامعة الجزائريّة قد وضعت نفسها في خدمة المجتمع ، و اعتبرت البحث العلميّ منطلقا أساسيّا لخدمة قضايا و أهداف التّنمية الوطنيّة الشّاملة. غير أنّه لدينا اليوم ما يكفي من الشهادات والوقائع و المقالات الّتي تتحدث عن مشاكل البحث العلميّ و ضعف مكانته في المجتمع. وفي هذا الإطار، يتحدث الجامعيّون كثيرا عن ازدياد المسافة اتّساعا بين البحث الجامعيّ و المجتمع، أي بين التّفكير العلميّ الأكاديميّ و عمليّات التّنمية و التّغيير. و يتحدثون أيضا عن عدم اهتمام الدّولة بالمتوج الفكريّ الجامعيّ، و عن عدم احتضان المجتمع لهذا المتوج الّذي يظلّ منحصرا و مكدّسا داخل الجامعة و بين الجامعيين. لذلك ، كثيرا ما يحمل الجامعيّون الدّولة مسؤوليّة هذا الوضع الّذي أضعف الجامعيين، و خاصّة الباحثين منهم، و هزّ قناعاتهم العلميّة و طموحاتهم المستقبليّة ، و أفقد المجتمع الشّعور بوجود قوّة أكاديميّة قادرة على المساهمة في إحداث التّنمية و التّغيير الايجابيّ و التّحول الدّيمقراطيّ، و أيضا الاستجابة لمتطلّبات المهارة العلميّة الّتي تضمن تقدّم المجتمع.

و الشيء المؤّكد في الجزائر، هو أنّ الخطاب العلميّ الّذي تنتجه الجامعة لا يشكّل بديلا في مجتمع صارت فيه الجامعة عبئا عليه. إنّ ممارسة البحث العلميّ لا تمثّل عاملا ديناميكيّا في حركة المجتمع وتطوّره، خاصّة و أنّ الجامعيين غير قادرين في مثل هذه الظّروف على توصيل إنتاجهم بشكل صارم، مثير للاهتمام، و يرتقي إلى مستوى التّفاعل الفعليّ مع المجتمع و المفاهيم و التّصورات العلميّة. إن الأبحاث الجامعيّة تبقى مكدّسة في الأدراج و المكتبات، في الوقت الّذي اتّضح فيه بأنّ جدارة الباحثين تظلّ مرتبطة بقدرتهم على التّفاعل الخلاف بواقعهم و دون انقطاع ، و بمدى انتشار الأفكار و السّلوكات الّتي تؤهل المعرفة العلميّة ، و كذلك بمدى تطوّر واقع الإصغاء و التّفتح على الأفكار العلمية....

[1]- علي حرب، العالم و مأزقه، نحو عقل تداولي، المركز الثّقافي العربي، الطبعة الثانية، 2007، ص 30.

* هذا ما أكده المحاضرون في الملتقى الدولي حول " المعرفة و المجتمع" و الّذي نظم بالمكتبة الوطنية في الجزائر في نوفمبر 2007.

في الحقيقة ، لا يعدّ الحديث عن البحث العلميّ في الجامعة الجزائريّة أمرا سهلا ، ليس فقط بسبب الصّعوبات المترتبة عن واقع اللاحوار بين الجامعة و المجتمع في بعض الأحيان، و غياب الطلب الاجتماعيّ على البحث العلميّ ، إضافة إلى المشاكل النّاتجة عن غياب قانون الأستاذ الباحث المطروحة منذ عدّة سنوات ، و عدم تنوع تمويل البحث.....الخ ، و لكن أيضا بسبب خضوع البحث العلميّ في الجامعة و منذ الاستقلال الوطنيّ إلى منطق الاستعجالية الّذي فرضتّه سياسة التنمية الوطنية آنذاك .

و الإشكال المطروح هو أنّ هذه السياسة لم تعط بل لم توفّر للباحثين في العلوم الاجتماعيّة فرص كافيّة للتّدرب على الأدوات المعرفيّة اللاّزمة لمعالجة واقع يختلف في تكوينه و تعقيداته عن المجتمعات الغربيّة الّتي صدرت لنا العلوم الاجتماعيّة الحديثة ، و الّتي انفردت بالمناسبة حسب علي الكنز في توفير مفاهيم أحيانا نافعة، و أحيانا أخرى لا فائدة من استخدامها([1]).

إنّ الاستعجاليّة الّتي وجهت عمليّة تأسيس الخطاب العلميّ حول التّنمية في الجزائر ، قد منعّت تحوّل المادة الاجتماعيّة الوطنيّة إلى مواضيع معرفيّة في الكثير من الحّالات ، و هذا بسبب تبنّي نظريّات و مفاهيم هي بطبيعتها في حالة سيولة.([2]). لذلك، نرى أنّه من الضّروري ربط مشاكل البحث في الجامعة بالأداء الفرديّ للباحث الجامعيّ، لأنّ مستوى تفكيره، و موقفه المعرفيّ ممّا يبحث فيه،و استقلاليته الفكريّة ، و ممارسته لهويته ، و تعبيراته العلميّة هي الّتي تشكّل العوامل الأكثر أهميّة في الدّلالة على قناعته و أفكاره و مواقفه من النّظريات المختلفة ، و كذلك من المفاهيم الّتي سقط جزء منها بسبب عجزها عن إيجاد ما يجسدها في بعض المجتمعات، و بالتّالي إيجاد ما يساعدها على اكتساب الفعاليّة الاتصالية و المعرفية .(3)

و نعتقد أيضا أنّه مهما كان حديثنا عن مسؤوليّة الدّولة اتّجاه الجامعة خاصّة و أنّها لا تعمل على تثمين منتوجها العلميّ خارج منح الشهادة ، و مهما كانت الآراء حول أهميّة وضع قضيّة الجامعة والباحث الجامعيّ و البحث العلميّ في موضعها الحقيقي ، تبقى في نظرنا المسؤوليّة المعرفيّة للباحث متوقفة إلى حد بعيد على مدى خضوعه لمهامه البحثيّة الّتي تستدعى أن يكون فاعلا في التّنمية ، و ليس حاملا لوعي أو لرسالة لا تؤّهله كباحث و بحكم طبيعتها لتجاوز مواصفات وضعه الاجتماعيّ ، و لا تحميه أيضا من الانحراف عن مهامه الأساسيّة المتمثّلة في إنتاج معرفة علميّة لها دلالات ومعان تواصلية في حياة كلّ من يستهلكها.

---

[1]- علي الكنز، العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، مجلة دراسات عربيّة ص ص 10 – 15.

2- نفس المرجع السابق، ص 17

ضمن هذه الإشكاليّة المعرفيّة الّتي نؤكد فيها على أهميّة الأداء الفرديّ للباحث في العلوم الاجتماعيّة ، يندرج هذا الموضوع الّذي نسعى إلى انجازه انطلاقا من رؤية تهدف إلى معرفة مميّزات البحث في الجامعة الجزائريّة، و كذا فهم المتغيّرات الّتي يتأسس حولها. و تهدف أيضا إلى معرفة الأفكار الّتي تدمج الباحث في واقعه من أجل تأهيل الانجاز و الامتياز العلميّ، خاصّة و أنّ السّلوك العلميّ للباحث يكون قويّا في علاقته بالدّولة و المجتمع ، و لكنّه يكون أقوى في العمليّة التّفكيريّة والمعرفيّة و التواصلية الّتي تتمّ بعيدا عن كلّ أشكال التّبعيّة و الاشتراك في الحفاظ أو إعادة إنتاج نفس المعان السّياسيّة و الاجتماعيّة و غيرها من القيّم الّتي تحول دون تطوير علاقة ابتكاريه بين الباحث والمجتمع . و على هذا الأساس ، نطرح التّساؤل الرئيسيّ التّالي : كيف يتعامل الباحث الجزائري مع مهمّة تركيب المعرفة العلميّة و بناءها باعتبار البحث العلمي مشروع يتجاوز ذات الباحث و موضوع البحث و وضعية المؤسّسة الجامعيّة؟ و كيف تتجلى الاختلالات الاتصالية المصاحبة لهذه العملية.

لقد طرحنا بناء على الخلفيّة النّظرية لبحثنا و تساؤله المحوريّ، مجموعة من التّساؤلات الفرعيّة هي:

1. هل يكشف مجال الاهتمام و المواضيع المعالجة إمكانية فهم التّنمية في الجزائر؟
2. كيف يفكّك الباحث واقعه؟ كيف يعيد بناءه؟ و كيف يتمّ التّفاعل و الاتصال مع كلّ أجزاءه؟
3. هل يتّناسب أسلوب التّفكير مع تطوّر احتياجات المجتمع؟
4. ما هي الأفكار الّتي تتكّرر و بنفس الطريقة ؟
5. ما هي الأفكار الّتي تتنّاقص فيما بينها؟
6. هل يتحدّث الباحث عن إمكانية ممارسة التّأثير و المساهمة في تغيير الواقع؟
7. هل طريقة تواصل الباحث تظهر التعقيد في المجتمع؟
8. هل يترك الباحث بينه و بين المجتمع مسافة للابتعاد عن التّفكير العاديّ كأسلوب غير علميّ يؤدّي إلى تكرار ما هو معروف و مألوف؟
9. هل يسعى الباحث إلى عزل عناصر معيّنة في تعامله مع القضايا التّنمويّة لمجتمعه ؟
10. ما هي التّصورات الّتي أفقدت الباحث الجزائريّ القدرة على إنتاج أفكار فعّالة أي تواصلية في المجتمع؟

11. هل يحمل الباحثون تصوّرات خاطئة عن المجتمع؟

12. هل هذه التّصورات مسؤولة عن عدم فعّالية الاتّصال بين البحث العلميّ الأكاديميّ و المجتمع؟

13. ما هي المتطلّبات الاجتماعيّة التي تثقل البحث العلميّ حول التّنميّة ؟

14. ما هي علاقة الباحث بنّظريات التّنمية؟

15. ما هي علاقة الباحث بالفكر العربيّ التّنمويّ ؟

16. هل الاتّصال هو فعلا الأساس الغائب في العلاقة بين الجامعة و المجتمع؟ و ما هي طبيعة الاختلالات الاتصالية المطروحة أكثر؟

الفرضيات:

وضعنا لبحثنا الفرضيّات التّاليّة:

الفرضية الأولى: تطوّر تصوّر الدّولة الجزائريّة لمهام الجامعة و دور البحث العلميّ في المجتمع من خلال مفاهيم الضّرورة، التّنميّة و الإرادة السّياسيّة.

الفرضيّة الثّانيّة: للباحث الجزائري منطق اتصالي يتسم بعقل مسالم، والتفكير في إطار المألوف و ثقافة المسايرة.

الفرضيّة الثّالثة: بقدر ما اتّسعت علاقة البحث العلمي في العلوم الاجتماعية بالمجتمع، بقدر ما ابتعدت المطالب الحقيقة للمجتمع عن انشغالات الباحثين الجامعيين.

الفرضية الرّابعة : أدّى ضيق مجال التّنظير العلمي إلى وضع متناقض سمح بتراكم المعلومات الامبريقيّة حول ظواهر التّنميّة، و قيّد فهم الواقع داخل التّصورات و القرارات و القيّم.

تحديد المفاهيم:

تتشكّل اللّغة الخاصّة ببحثنا من عدّة مفاهيم هي :

1. المعرفة العلميّة:

تعرّف المعرفة على أنّها قضيّة تخصّ الإنسان، بل هي منظومة تشير إلى مستوى من مستويات إدراك الحقائق لتفسير الواقع في إطار نسق يكون منظم و متفق عليه إلى حد ما([1]) . و المعرفة العلميّة هي معرفة مرجعيّة مشروطة بالمبادرة الذّاتيّة و قوانين العلم و القيّم الأخلاقية على حد سواء.([2]).

و نقصد بالمعرفة العلميّة كلّ معرفة حديثة، مبتكرة و متكوّنة من مفاهيم و نظريّات تستخدم في تفسير الظّواهر ونجد فيها إجابات على التّساؤلات الّتي يطرحها الباحثون وفق خطّة مصممة حسب القواعد المنهجيّة . هذه المعرفة ليست فطريّة و ساهم في تأسيسها عدّة باحثين . إذن المعرفة العلميّة جدليّة تقوم على البرهان ، توجهها إجراءات بحثيّة و تخضع نتائجها لتقويم من طرف آخرين مهمتّهم تقويم الهدف المنطقيّ و التجريبيّ لتلك المعرفة المنتجّة.

و تعتمد المعرفة العلميّة على عدد من المراجع الّتي توجّه اهتمام الباحث نحو اهتمامات و نشاطات فكريّة وعلميّة معيّنة ، أو هي كما قال كارل بوبر اختيار تدريجيّ لقضايا باستخدام الملاحظة ، الفروض، التّجربة و أنساق من النّظريات. ([3]). وعليه، نعتبر المعرفة العلميّة في البحث العلميّ فرعا علميّا ناجحا و تشير إلى العلاقة الّتي تقوم بين المفهوم و الواقع، من خلال توظيف العقل الّذي يمسك الحقائق بواسطة الأفكار. وفي جانب آخر، تشير هذه المعرفة إلى نمو قدرة الباحث و تفكيره على قضايا بحثه، بفضل صناعة الأفكار الّتي تظهر الواحدة تلو الأخرى حتّى يتمّ بناء المطلوب معرفته فكريّا.

2. الإشكالية المعرفية:

الإشكاليّة المعرفيّة هي الالتّزام بضمير العلم و قواعده من أجل تحقيق التّقدم. و الإشكاليّة المعرفيّة لا تشكّك في إمكانيّة وجود حقيقة علميّة و تقرّ بقدرة العقل على إنتاج معرفة صحيحة و واضحة. لذلك ، لا نقصد بها تشكيكا في القيمة العلميّة للأفكار الّتي ظهرت بفضل التّفكير العلميّ، و إنّما يتعلّق الأمر بنّقاش إبستيمولوجيّ من شأنه أن يغني البحث العلميّ، خاصّة و أنّ الإشكاليّة تخصّ في العلوم الاجتماعيّة ظاهرة معقّدة و متغيّرة . و في هذا المجال، لا نتحدث عن مشكلة المعرفة . لأنّنا لا نسعى

[1] - Dictionnaire de sociologie, le Robert Seuil,1999, p 105

[2] - Définition de la pensée scientifique, Rochelles, http://www.techno-science-net

[3] - KARL POPPER, La connaissance objective : une approche évolutionniste,édition Flammarion,2009,p20

إلى توضيح المشاكل التي تواجهها المعرفة ، و التي تنتهي دائما إلى حلّ يلغيها ، ذلك أنّ الباحثين كثيرا ما يصادفون مشاكل في مجالات اهتماماتهم الفكريّة ، لكنهم يجدون لها الحلول المناسبة لأنّ مجال هذه المشاكل ينتمي إلى الواقع الموضوعيّ ، و يقبل الخضوع إلى نوع من التّجريب ..... من جهة أخرى، لا نتحدث عن مشاكل المعرفة لأنّها تظهر من خلال تقدّم البحث العلميّ و اكتساب مزيد من المعرفة وتراكمها حول موضوع ما ، و هو ما يؤدّي إلى اكتشاف أمور جديدة و هامّة تكون بدورها مناسبة لطرح تسّاؤلات جديدة.

إنّنا نستعمل مصطلح إشكاليّة في معنى محدّد يعتبرها منظومة من العلاقات التي تتشكّل داخل فكر الباحث بسبب وجود مشاكل عديدة مترابطة فيما بينها، و تتطلّب عمليّة فحصها و معالجتها بالدّراسة إيجاد تفسير عام يشمل كلّ عناصرها. وهذا، لأننا نرى بان الإشكالية المعرفية تخص علاقات موضوعيّة لها وجود في الواقع، و حين يتمّ نقلها إلى ذهن الباحث، تصبح إشكاليّة ذات علاقة بالفهم و الأفكار التي تتطلّب المزيد من الدّراسة و التّحليل و التّطوير. انه المعنى الذي يتناسب مع تعريف الجابريّ الذي اعتبر الإشكاليّة نظرية لم تتوفر بعد إمكانيّة صياغتها ، فهي توتّر و تحوّل نحو النّظرية من أجل تحقيق الاستقرار الفكريّ ([1]).

3. الفاعلية المعرفيّة:

تشير الفاعلية المعرفية إلى عمليّة عقليّة تعتبر المعرفة مسالة حياة و عمل و بحث و عقل و فكر. و تعتمد في تحقيق ذلك على المفاهيم و التّعابير الخاصّة بإنتاج الخطاب العلميّ[2] . و نقصد بالفاعليّة المعرفيّة ذلك الأساس الجديد للمعرفة الذي ينصّ على مقاربة منتجها من خلال الجهد المبذول الذي تحرّكه أولا معرفة الحاجة للفاعليّة و مجالها، ثم الانتّقال إلى تحليل كلّ الأسئلة المتعلّقة بها. فالمعرفة الحقيقة صيرورة ديناميكيّة تنعكس على الفرد و المجتمع. و يرتبط هذا المعنى بمفهوم الذّات عند جورج هربرت ميد الذي رأى أنّها الأساس الذي يتحوّل بموجبه الإنسان إلى فاعل اجتماعيّ له ارتباطات بالآخرين ، علما بأنّ استمرار هذه الارتباطات يتوقف على التّكوين المعرفيّ المنظم للإدراك والتّصور والتّقييم الخاص بالذّات([3]).

4. الفاعلية الاتصالية :

[1] مجموعة من المفكرين العرب و المغاربة، مناقشة العقلانية و النهضة في مشروع محمد عابد الجابري،2011 http://ueimarocain.word.press

2 - Dictionnaire de Sociologie, le Robert Seuil, 1999, p 174

3 - George Herbert Mead, L'esprit, le soi et la société, traduit par Daniel Cefai, Louis Quère, PUF, 2006, p40

5. بالنّسبة للفاعليّة الاتّصاليّة ، و لكي يتمّ الاتّصال و التّواصل ، لابد من توفر عامل مهم في عمليّة الاتّصال ألا و هو الإدراك الذهنيّ، و هو بمثابة آلية يتمّ من خلالها تكوين معنى شخصيّ لعمليّات الاتّصال العديدة الّتي يتوقف نجاحها على المخزون العقليّ للإنسان .([1]). و الفاعليّة الاتّصاليّة الّتي تتضّمن ضمن أجزاءها الفاعليّة المعرفيّة نقصد بها العلاقة الّتي تقوم بين الباحث و الواقع، و الّتي لا تكتفي بوجود التّفاعل بينهما، بل تتطلّب أن يصل هذا التّفاعل إلى مستوى الاتّصال الذي يبيّن بأنّ العلاقة بين الفكر و الواقع علاقة تتعقّد أكثر و أكثر كلّما توسّع حجم التّفاعل بينهما. و هنا يجب الإشارة إلى أنّ التّفاعل بالنّسبة للفاعليّة الاتصالية لا يعنيّ بالضّرورة التّفاهم و الانسجام مع المجتمع و توجهاته السّياسيّة

و بهذا المعنى ، قد يختلف الباحث و هو يفكّر في قضايا مجتمعه مع عقلانيّة و منطق المجتمع، لكنّ ذلك لا يلغي أهميّة العلاقة الاتصالية بينه و بين مشروع بحثه و المجتمع....الخ. و إذا كان إنتاج المعرفة و التّعبير عنها يعني أيضا القدرة على نقلها للآخرين ، فهذا يدلّ على أنّ الفاعليّة الاتّصاليّة قائمة على أساس الاشتراك في المعان الّتي ينشرها في المجتمع الخطاب العلمي و بأسلوب علميّ تجسيدا للقاعدة الّتي ترى أنّ الاتّصال مشاركة في الآخر. ([2].) و هكذا ، تبدو الفاعليّة الاتّصاليّة في شكل وعي جديد يبنيه الباحث بفضل المشاركة في الآخر من خلال استخدام تقنيّات البحث العلميّ ، ثم تعريف هذا الآخر في الذّات من خلال قراءته و تحليل خصوصياته و إدراك حقائقه، و من تمّ الوصول تدريجيّا وعبر عدّة مراحل بحثيّة إلى بناء الوعي الذّاتي العلمي الجديد من خلال الآخر و بفضله.

5 -الاتّصال العلميّ:

يهتمّ الاتّصال العلميّ بكلّ المسائل المتّعلقة بالتّفاعل المتبادل بين الباحثين و مستقبلي الخطاب العلميّ. لذلك ، لا نقصد بالاتّصال العلميّ وسائل الإعلام أو الوسائل التّكنولوجيّة الحديثة ، وإنّما نقصد كلّ الأنشطة المنفذة من أجل نشر المعرفة العلميّة عبر تنظيم النّدوات و اللّقاءات و المؤتمرات الهادفة إلى بناء قدرات علميّة داخل الجامعة و في وسط الجامعيّين، على أساس أن هذا الاتصال يضم المتخصصين.

6. تركيب المعرفة

1-Dictionnaire encyclopédique des sciences de l'information et de la communication, ellipses, 1997, p 221

2- Bernard Sananès, La communication efficace, Dunod 4ème édition, 2006, p p 8-9

تواجه العلوم الاجتماعيّة اليوم عدّة انتقادات بسبب ظهور مقاربات منهجيّة عامّة لا تسعى إلى مواجهة المجتمع بما تملكه من أفكار و معارف ، و إنّما تبحث فيما إذا كانت هذه الأفكار مفيدة في التّعامل مع الواقع . هذا ما يتطلب تركيب المعرفة على أساس معرفي ، و تعلّم التّفكير فيها من خلال الربط بين أجزاءها ، و إعادة بناءها ثم تنظيمها من جديد. و هو ما يتطلّب أيضا إصلاح فكريّ دائم، لمعالجة قضايا جوهريّة مرتبطة بمصير المجتمع. إنّ الباحث الّذي يركّب المعرفة هو الّذي يتمكّن من تحويل التّداخل القائم بينه و بين واقعه إلى إبداع علميّ يحرّكه الإصغاء و التّضامن الّذي يجعل ما ينتجه مفيد وجامع و نقدي حسب بيار بورديو الّذي ربط مهمّة تركيب المعرفة بالمثّقف الملتزم. (1).

الهوية الثقافية

تعبّر الهويّة الثّقافيّة للباحث عن الصّفات الجوهريّة الّتي تميّزه، فهي منظومة متكاملة من المعطيات الماديّة و المعنويّة، و تنطوي على نسق من عمليّات التّكامل المعرفيّ. تجمع هويّة الباحث بين انتماءات اجتماعيّة و سياسيّة و فكريّة و أكاديميّة متكاملة ،و تشير إلى معيار انتماء واعي . و الهويّة الثّقافيّة هي إحدى مكوّنات الهويّة الاجتماعيّة، و تعبّر عن صيغة تحديد فئوي قائم على المكانة العلميّة و الاختلاف الثّقافي، و تتميّز أيضا بكونها ديناميكيّة و قابلة للتّطور بفضل استخدام إستراتيجيّة الهويّة الّتي تشير إلى البعد المتغيّر في الهويّة. و ضمن المنهج الجديد في تحليلها ، لا يتمّ التّعامل مع كلّ الباحثين ضمن هويّة واحدة ، و إنّما هويّات عديدة ضمن باحث واحد ، باعتبار ذلك يستجيب لمتّطلبات مسألة المسؤوليّة البحثيّة و الملائمة الاجتماعيّة.

المقاربة المنهجيّة للبحث العلمي

تعدّدت تعاريف البحوث العلميّة في العلوم الاجتماعيّة ، و يشير التّعريف الأكثر استخداما إلى أنّ هذه البحوث هي " التّقصي المنظم بإتباع أساليب و مناهج علميّة محدّدة بقصد التّأكد من صّحة الحقائق أو إضافة الجديد لها " ([1]) ، و على كلّ باحث في هذه العلوم أن يختار المنهج أو الأسلوب المعيّن لدراسة المشكلة الّتي يطرحها ، بحيث أنّه كلّما تمكن من التّحكم في اختيار المنهج الملائم و أدوات البحث المناسبة ، كلّما سمح له ذلك بالاقتراب من أهداف بحثه. لذلك ، أصبح الإلمام بمناهج البحث العلميّ في العلوم الاجتماعيّة ، و معرفة إجراءاته من الأمور الضّروريّة بدءا من تحديد مشكلة البحث و وصفها واختيار أسلوب جمع البيانات و تحليلها و استخلاص النّتائج.([2])

1-Pierre Bourdieu, Leçon sur la lecon, Les éditions de minuit,1998,p39.

[1]- رجاء وحيد الدريدي ، البحث العلميّ ، أساسياته النظرية و ممارسته العلميّة ، دمشق دار الفكر المعاصر، 2000 ،ص 15.

[2] - نفس المرجع ، ص 33- 40

و في بحثنا هذا ، كان لزاما استعمال المنهج الوصفيّ الّذي فرضته علينا طبيعة موضوعنا ، و هو أسلوب من أساليب التّحليل المركّز على معلومات دقيقة عن ظاهرة محدّدة ، و في فترة زمنيّة معلومة ، و ذلك من اجل وصف الظّاهرة و تفسيرها وفق ما ينسجم مع المعطيات الفعليّة لها. و سيتمّ التعرض لوضع الجامعة الجزائريّة و الصّعوبات الّتي تتخبط فيها، و الّتي صاحبت تطوّرها الذي فرض بدوره حواجز كثيرة. و بما أنّ وضعية البحث العلميّ في الجامعة، و في علاقته بالتّنمية الوطنيّة لا تفسّر بعامل واحد ،قد يكون مسؤولا عنها مثلما بيّنا في إشكاليّة هذا البحث ، فإنّنا سنتطرق بالوصف إلى عدّة أسباب متشابكة من شأنها أن تساعدنا على وصف بيئة البحث العلميّ في الجامعة الجزائرية.

من جهة أخرى ، سيتمّ استنطاق الصّلة بين البحث العلميّ في العلوم الاجتماعيّة و التّنمية الّتي يشهدها المجتمع من خلال القراءة و التّحليل الابستيمولوجيّ كنموذج اجتمعت حوله عدّة تعاريف، أهمها ترى أنّه عبارة عن إطار مرجعيّ ، وصف لشيئي ما نظير أو شبيه ، منهج مقترح للبحث ، تمثيل دقيق للشيء المطلوب دراسته ، عرض موجز للحالة قيد الدّراسة ،الإطار العام الّذي به نصف الموضوع ، صورة تبيّن كيف يعمل النّظام ، نظريّة تفسّر تركيب أو بنية شيئ ما . " ([1]) و نستخلص من هذه التعاريف، أن النموذج ضرورة منطقيّة و وسيلة تفسيريّة و تحليليّة تساعد على استخلاص النّتائج الصّحيحة الّتي تكمن في واقع ما. و الاعتماد على القراءة الابستيمولوجيّة يمثّل بالنّسبة لنا وسيلة منهجيّة متلاحمة قائمة بفضل التفاعل مع الإشكاليات و الفرضيّات و المفاهيم و الأفكار و الاستنتاجات الّتي تتيح لنا فرصة لإدراك أمور قائمة في عمليّة إنتاج المعرفة حول التنميّة.

و يهدف عملنا إلى مساءلة الأسس الّتي تجسد بعض المعان الّتي تعبّر عن طبيعة الإنتاج العلميّ الجامعيّ، و تكشف بعض خصائصه الّتي نعتبرها دعائم مفاهيميّة هامّة تمكّننا من فهم ما ينتجه الباحثون الجامعيّون في العلوم الاجتماعيّة . كما يعدّ بناء نموذج ابستيمولوجية للتّحليل أمر ضّروريّ لأنّه بمثابة إطار نظري يبين البعد الّذي نفكّر فيه و نحاول إدراكه، و هو أمرقد يمكن من تعميم ما لدينا من معلومات . و تنبعث أهميّته كل ذلك، من التّصميمات الّتي يبنى عليها النموذج ذاته، و الّتي نستنير بها في البحث. ([2]). لكن بما أنّ عمليّة بناء النموذج الابستيمولوجيّ في العلوم الاجتماعيّة لا تخلو من الخطورة حين يتضمّن نقص أو خلل ما ، نحاول في دراستنا هذه بناء نموذج يعطي لبحثناقوّة من خلال تحديد واضح تتلاءم وظيفته مع الأهداف الّتي تسعى إلى انجازها. *

---

[1] - نفس المرجع ، ص 288

[2]- نفس المرجع ، ص : 300 – 301

* اعتمدنا أساسا في إعداد هذا النموذج على كتاب رجاء وحيد الدر يدي الذي تناول بشكل مفصل موضوع بناء النماذج في التحليل الابستيمولوجي ، المرجع ذكر سابقا

في الحقيقة، نعتبر مهمّة بناء النموذج في غاية الأهميّة لأنّه يساعدنا كأداة على ربط الإنتاج الفكريّ العلميّ المتضّمن في البحث بالتّصورات النّظريّة الّتي انبثق منها، و بالتّالي معرفة المتّطلبات النّظرية الّتي يلبيها و الخصّوصيات الّتي يحملها في علاقته و تواصله بالمجتمع بشكل عام. و عليه ، يتضّمن النموذج الابستيمولوجيّ الّذي نعتمد عليه في بحثنا من أجل معرفة كيف يفكّر الباحث الجزائريّ

الجامعيّ في قضايا التّنمية خمس مستويات تحليلية هي:

1. مستوى طبيعة المنتوج الفكري الجامعيّ و تطرح فيه مسألة المنطق الّذي يحمله الباحث و هو بصدد طرح مشكلة بحثه
2. مستوى المصادر الّتي يعتمد عليها الباحث في جمع مادة بحثه
3. مستوى منهجيّة البحث و الّذي يدلّ على الأساليب المنهجيّة المستخدمة في البحث
4. مستوى موقف الباحث ممّا ينتجه أي كيف يدمج نفسه في البحث
5. مستوى علاقة ما أنتجه الباحث بالمجتمع، بالدولة و بالتّنمية

و الأسئلة الّتي نطرحها على كلّ مستوى هي:*

المستوى الأول:

- ما هي طبيعة المعرفة إلي أنتجها الباحث ؟
- ما هي طبيعة الحقائق الّتي أدركها ؟

المستوى الثاني:

- ما هي المصادر الّتي يعتمد عليها الباحث ؟
- ما هي طبيعتها ؟ حداثتها ؟

المستوى الثالث :

- ما هي أنواع المناهج العلميّة المستخدمة ؟
- ما هي أنواع الأدوات المستخدمة ؟
- هل يربط الباحث اختياره لمنهج معيّن بمدى قدرته على ضمان سلامة بحثه ؟

المستوى الرابع :

- هل يطمئن الباحث إلى صدق إدراكه ؟

- -هل يطمئن إلى صحة معلوماته ؟
- هل يمارس النّقد على مبدأ الشك أم على مبدأ الرفض ؟
- ما هو حجم الأفكار الدّالة على يقينه ؟
- ما هو حجم الأفكار التي يتحكّم فيها الاحتمال ؟

المستوى الخامس :

- هل يترك الباحث مسافة بينه و بين المجتمع للتّفكير بشكل مختلف أو مغاير عن تفكير عامّة النّاس؟
- كيف يتحدّث الباحث عن التّنمية؟
- كيف هي علاقته بالخطاب السّياسي حول التّنمية؟
- كيف هي علاقته بالخطاب الاجتماعيّ الثّقافيّ؟
- ما هي القواعد التي وضعها الباحث لتّقوية علاقة بحثه بالواقع ؟
- ما هي الصّعوبات النّظرية و المنهجيّة التي تقوم في أحضان هذه البحوث نفسها بسبب المفاهيم، الإشكالية أو نوعية العلاقة بالدّولة و المجتمع و التّنمية؟
- ما هي الاختلالات التي تظهر في الوظيفة الاتصالية للبحث؟

إنّ السعي من أجل الإجابة على هذه التّساؤلات لا يعني ضبط كلّ المفاهيم و المناهج إلي يوظفها الباحث أثناء إنجاز بحثه حول مجال من مجالات التّنمية بل سيكون هذا الأمر نسبي تتحكم فيه المعلومات المتوفرة في كل بحث و خصوصياتها. علما بأن اختيارنا لهذا النموذج ناتج عن قناعات شخصيّة حول كيفيّة قراءة الأطروحات طبقا للنّظرية التركيبيّة " Le constructivisme " .

و هي عبارة عن نظريّة اجتماعيّة ذات طابع فرضي تركيبيّ ولها عدّة نماذج تطبيقيّة، تبرز كلها أهميّة المبدع و الأفكار التي ينتجها و حجم التواصل المتضمن فيها. كما تهتمّ هذه النّظريّة بتحليل التّغيرات التي تشهدها عمليّة إنتاج المعرفة في المجتمعات المعاصرة، تحت تأثير النّظريات العلميّة و السّياسيّة و الدّينيّة ....الخ، والتي تؤثر على مجرى الأحداث في المج.من جهة أخرى تولى هذه النّظرية أهميّة كبرى للمعرفة التي تؤمن بتأثير الواقع على الباحث في العلوم الاجتماعيّة ، وهو التأثير الذي قد يصل إلى مستوى ممارسة الضغط عليه و تشكيل العراقيل أمامه... لكنّ في نفس الوقت و بعيدا عن النّزعة الفرديّة التي شكّلت الأساس الفلسفيّ الذي انطلق منه الفكر الليبرالي، ترى هذه المقاربة أنّ معرفة

الواقع و إدراك حقائقه و التّفكير في قضاياه، كلّها مسائل بينيها الباحث كفاعل في المجتمع عن طريق التّفاعل و التّبادل والتّواصل*.* و عليه ، يتضح أنّ الواقع الّذي يؤثّر في الباحث لا يصل إلى مستوى تحديد أفكاره و المعان الّتي يركّبها عقليّا و بفضل ما يشعر به من تفاعليّة و قصديه و وعي بذّاته كذّات فاعلة لها دور في رسم تصوراته الخاصّة مع نفسه و مع الآخرين كأفراد و مؤسّسات و خطابات وقضايا ([1]).

إذن هذه النّظريّة لا تؤمن بالحتّميّة لأنّها تنظر إلى الباحث على أنّه يمتلك عنصر المبادأة بالفعل، و أنّ علاقته بالواقع الّذي يهتمّ بدراسته علاقة جدليّة. و هو ما جعلها تؤمن أيضا بقدرة الباحث على المساهمة في تغيّير الواقع في حالة ما إذا تمكن من إحداث القطيعة مع النّظريّات القديمة . و قد استفادت هذه النّظريّة كثيرا من أعمال ميشال فوكو و دريدا اللّذان أديان دورا حاسما في تجسيد وضع ابستيمولوجيّ جديد في العلوم الاجتماعيّة ، و الّذي يميزه التّغيّر الصريح الّذي أحدثه الموقف من مفهوم الحقيقة الواقعيّة . إنّ التركيبية لا تتحدّث عن الواقعيّة كانشغال فلسفيّ و مفهوم إشكاليّ مفتوح على قراءات يحرّكها الشّك و السؤال الفلسفيّ، بل تهتمّ بها كحقيقة واسعة، متعدّدة الأبعاد، لا يمكن إدراكها من خلال تطبيق نماذج تحليليّة تستبدل حقيقة بأخرى في ممارستها النّقد. و بمعنى أوضح، تلجأ النظرية التركيبية إلى تفكيك الواقع ، إذ تبحث في مميزاته ، تهزّ بناءه ، تخلخل منطقة ، تكشف نقائصه ....الخ، و ذلك من منطلق إستراتيجية شاملة تفضّل في جوهرها التّفكيك عن النّقد التّقليديّ الّذي تطوّر هنا و هناك في أحضان اليمين و اليسار، و الذي صار اليوم محدود الفعالية المعرفية و الاتصالية.

لهذا تجمع هذه المقاربة النّظرية في بعدها العمليّ بين التّفكيك و التّركيب و التّأويل للخوض في أفق نقديّ جديد و مغاير ، هدفه إعادة النّظر من الداخل في المفاهيم و الأفكار و الإشكاليّات و الخطابات و اليقينيات الّتي يتمّ إنتاجها هنا و هناك ، والّتي باسم العلم تبسط جناحها على الواقع لتقلّص ، و إن لم نقل لتجهض فيه انتشار الفكر المغاير و الممكن و المتاح، والّذي قد يكون دون شك أكثر أهميّة بالنّسبة للمجتمع و ما يطمح إلى بلوغه في هذا العصر، بسبب قدرته على التعبير عن احتياجاته الحقيقية ، والتفاعل و التواصل معها.وطبعا، تبقى هذه النّظريّة إطار عام للنموذج الّذي اتبعناه و الخاص بميدان معرفيّ يتعلّق بإنتاج المعرفة حول تنمية المجتمع.

---

* لن نتحدث في هذا الشأن عن التركيبية كنظرية و منهجية تعد اليوم من أهم النظريات في العلوم الاجتماعية و خاصة في علم الاجتماع و علم النفس و التاريخ و اللّيسانيات ، و إنّما نكتفي بتقديم ما له علاقة مباشرة بموضوع توظيف هذه النّظرية في بحثنا و اعتمادها كأساس نظري ومنهجي و مرجعيّ.

1- Edgar Morin , Introduction à la pensée complexe, éditions points , 2005, p p 23 -26

العيّنة:

لقد اخترنا في دراستنا هذه مجموعة من الأطروحات الجامعيّة الّتي أنجزها أساتذة لنيل شهادة دكتوراه في الجامعة الجزائريّة (النظام القديم الكلاسيكي و النظام الجديد ل.م.د). و قد وقع الاختيار على هذه الرسائل للأسباب التّالية :

1 – أولا نؤكد على أننا على وعي تام بأنّنا لا نحلّل في كلّ بحث على هذا المستوى العلميّ علما كاملا، لكنّنا سنحلّل إشكاليّات و فرضيّات ومفاهيم و أفكار تبيّن ما يميّز البحث العلميّ في مجال العلوم الاجتماعيّة في الجزائر

2 - كل أطروحة هي بالنّسبة لنا نمط فكريّ يعبر بشكل أو بآخر عن قناعات علميّة و ميولات سياسيّة و معايير اجتماعيّة يدمجها الباحث في تفكيره و تنعكس على أفكاره.

3 - كلّ بحث يبيّن مدى قدرة الباحث على إدراك واقعه و التّفاعل و التواصل مع حقائقه.

4 - كلّ بحث هو مساءلة مستمرّة للواقع، و بأسلوب يتجاوز الحس المشترك.

5 - الرسائل الجامعيّة في مستوى الدكتوراه متفتحة ذهنيّا، وتمثل معرفة علميّة في إطار جامعيّ، يقننها التّعليم العالي الأكاديميّ نظريّا و منهجيّا، و تخضع للتّقييم العلمي.

6 - كلّ أطروحة تضمّ إشكاليّة مهيكلة، انتقل بها صاحبها من مستوى المناقشة العامّة و الفلسفيّة إلى مستوى الموضوعيّة العلميّة. و هذا التّحول معناه أنّ الباحث تمكّن من اجتياز مراحل هامّة في طريق بناء المعرفة حول مشكلة بحثه.

7 - تدخل الرسائل الجامعيّة في إطار العلم الاجتماعيّ و ليس الفكر الاجتماعيّ الّذي قد يفتقر إلى إتباع القواعد المنهجيّة في البحث و في الاعتماد على البيانات الكميّة و الكيفيّة حول موضوع ما.

8 - الرسائل الجامعيّة بشكل عام هي انجازات هامّة في المعرفة خاصّة و أنّها مرتبطة بالمجتمع وانشغالاته، فكلّ بحث هو مجموعة من الآراء و الانتقادات المهيكلة حول ما يجري فيه من تحوّلات أساسيّة.

و هكذا، يشير اهتمامنا بالرّسائل الجامعيّة إلى الاهتمامات البحثيّة العلميّة الّتي ناقشت قضايا التّنمية في مجتمعنا، بحيث تعرّضت لبعض الممارسات و المشاكل و السّياسات الّتي أحيطت بها بهدف كسب المعرفة و فهم الواقع التّنموي في شتّى المجالات السّياسيّة و الاجتماعيّة و الإعلاميّة.....الخ. لذلك، انصب اهتمامنا على الرّسائل الّتي تناولت موضوع التّنمية في إحدى جوانبه.على أساس أن هذا الموضوع يحتل موقعا مهما و متقدما في العلوم الاجتماعية، و هذا مهما كانت المقاربات المفاهيمية والرؤى السياسية و الاتجاهات الإيديولوجيّة التي تحيط بالتنمية. كما يبقى الاهتمام بالتنمية دليل على الاهتمام بحركية المجتمع و كل المساعي التي تسير في اتجاه تقدمه و ازدهاره.

إن أول ما لحظناه ونحن بصدد تحديد عينه بحثنا ، هو عدم وجود أطروحات في مستوى الدكتوراه تحدثّت أو عالجت التنمية كمفهوم ، بينما تعرضّت تقريبا كلّ البحوث إلى هذا الموضوع في الأدبيات مما أدى إلى تشعب الاهتمامات بالقضايا التّنموية. و بالمناسبة، لم نتمكن من حصر عدد الرّسائل الجامعيّة في مستوى الدكتوراه في العلوم الاجتماعيّة لأسباب عديدة منها:

1 - تسجيل بعض البحوث أكثر من مرة، في دفاتر مختلفة و بعناوين غير مضبوطة من دفتر لآخر

2 - لا يسجّل المركز في الدفتر التّخصص، و يعتبر كلّ بحث مذكرة تحمل رقم معيّن، ثم يتمّ التّعامل مع مختلف المذكّرات بالرجوع إلى رقم التّسجيل دون التّخصص.

3 - أصبحت العديد من الأطروحات و بعد تسجيلها غير متاحة أو متوفرة في المركز.

لهذا ، انتهت محاولة حصر عدد الدراسات في مستوى الدكتوراه بالفشل في العلوم الاجتماعيّة ، لأنه يجب أن تكون الحصيلة الكمية محددة و مفصلة حسب التخصّصات الاجتماعيّة بقدر الإمكان [*]. لذلك، لم تتمكن من معرفة العدد الإجمالي للرسائل بدرجة دكتوراه(النظام القديم و النظام الجديد). وبالتّالي ، لم نلجأ إلى ترتيب الرّسائل التي توصلنا إليها في جداول تشير إلى التّخصصات و لغة الكتابة و جامعات التّخرج أو حتّى التّرتيب حسب متغيّر الجنس. في هذا الشأن، لاحظنا فقط مدى التّفوق العددي للباحثين الذين تحصلوا على درجة الدكتوراه في العلوم الاجتماعيّة . وهو ما دفعنا إلى التّساؤل عن أسباب اختفاء المتخرجات في العلوم الاجتماعيّة من عالم البحث العلميّ بمجرّد حصولهنّ عل اللّيسانس ،إذ يبدو أنّ المواعيد الاجتماعيّة التي تنتظر الفتاة في المحيط الاجتماعيّ عندنا لا تخدم كثيرا أهمية مواصلة البحث في ما بعد التدرج في العلوم الاجتماعيّة بشكل عام.و لاحظنا أيضا أن لغة الكتابة السائدة هي العربية، وهذا نتيجة لتعريب تعليم العلوم الاجتماعية في جامعاتنا.*

و بعيدا عـن الأرقام ، قمنا بترتيب الأطروحات التـي تحصلنا عليها حسب التّخصصات ومجال اهتّمامها. و تمّت هـذه العمليّة بفضل الإجابة على التّساؤلات التّالية :

1 – ما هي الأطروحات التي تناولت موضوع التّنمية في الجزائر بشكل أو بآخر؟

2 – ما هي القضايا إلي عالجتها من أجل توضيح جانب من جوانب التّنمية؟

3 – ما هي طبيعة هذه القضايا؟

4 - ما هي التّفاصيل التي اعتمد عليها الباحث، و التي من خلالها قمنا بتصنيف الأطروحة ضمن البحوث المهتمّة بالتّنمية؟

[*] اعتمدنا على قوائم الأطروحات المسجلة في مركز بحوث الإعلام العلمي و التقني(CERIST) الذي يسجل كل الرسائل الجامعية في مستوى ما بعد التدرج بسبب اشتراط وثيقة إيداع البحث بالمركز و التي تعد إحدى الوثائق التي تكمل ملف التسجيل والمناقشة و الحصول على الشهادة.

من خلال هذه الأسئلة، تحدّدت الرّسائل المهتمّة بالتّنمية بشكل عام و المسائل السّياسيّة والاجتماعيّة و الاقتصاديّة والتّنظيميّة و الإعلاميّة الّتي أثارتّها بشكل خاص. و في حدود ما أمكن جمعه ، قمنا بتصنيفها إلى محاور أساسيّة متّنوعة ، إذ هناك من ركز على الجانب السّياسيّ ، و آخرون تعاملوا مباشرة مع الحقائق الاقتصاديّة و الماليّة و التّجارية (و كانت نسبتهم كبيرة مقارنة مع الفروع الاجتماعيّة الأخرى) في حين فضّل البعض الاهتّمام بمظاهر الأوضاع الاجتماعيّة السّائدة في المجتمع ، و النّاتجة كلّها عن واقع التّنميّة. و بما أنّ كلّ المحاور أظهرت بأنّ التّنمية في الجزائر مقصودة بالدّراسة العلميّة في الجامعة، قمنا بتصنيف الدّراسات الّتي تمكّنا من الحصول عليها تحت عدد من الظّواهر و المشاكل المرتبطة بالتّنمية، فتشكّلت لدينا محاور عامّة. و النّمط الأساسي لهذا التّصنيف استند إلى تحديد عنوان كلّ أطروحة تحت قضية واحدة، علما بأنّ بعض الدّراسات تطرقت إلى أكثر من قضية تنمويّة في الدّراسة الواحدة (و على سبيل المثال، في موضوع البطالة تطّرق الباحث لقضية التّكوين ، سياسة الشغل ، وضعية المؤسّسات الوطنية و السّياسة الاقتّصاديّة الخارجيّة) .بعد ذلك، حدّدنا خمسة محاور نرى أنّها أساسيّة و إستراتيجيّة بالنّسبة لكّل العمليّات التّنمويّة في مجتمعنا و هي: الإعلام التّربوي، الإعلام و الشباب، المجتمع المدنيّ، التّنظيم الإداريّ والعائلة و التغير الاجتماعي. و بالتّالي، انصب اهتّمامنا على محاور هي:

- التّنمية و الإعلام التّربويّ
- التّنمية ، الإعلام و قيم الشباب
- التّنمية و المجتمع المدنيّ
- الإدارة و التّنمية البشريّة
- التّنمية و التّكيّف العائليّ مع التّغير الاجتماعيّ.

و بناء عليه، تمّ اختيار خمسة بحوث في مستوى دكتوراه حول هذه المحاور. وبطبيعة الحال، تعد هذه العيّنة قصديه وهي صغيرة تتلاءم مع الطبيعة النّوعية لبحثنا. و نعتقد أنّ اختيارنا لعدد معيّن من الدّراسات كفيل بتحقيق أهداف هذا البحث الّذي نود من خلاله التعرف على الأفكار و التّحاليل والاختلالات الاتصالية التي تضمنها كل بحث. و في الأخير، نضيف بان هذه البحوث أنجزت في الفترة الزّمنيّة الممتدّة ما بين 2000 و 2010 ، و هي فترة كافيّة لرسم معالم البحث حول التّنمية في الجامعة الجزائريّة.

صعوبات الدّراسة:

واجهنا في دراستنا عدّة صعوبات أهمها منبثقة عن العوائق الّتي تواجهها العلوم الاجتماعيّة بشكل عام و الباحث بشكل خاص. ونذكر منها :

- الصعوبة الابستيمولوجيّة إذ مهما كانت اجتهاداتنا للتّركيز فقط، و بمناسبة قراءة و تحليل مضمون الدراسات الّتي شكّلت عينة بحثنا، على ما هو تفكير علميّ لا غير ، فإنّنا لن نتمكّن من التّخلص تماما من الأفكار الغير علميّة ، والفلسفيّة و البديهيات و الأفكار العامّة.
- صعوبة التّعامل مع محاور تنموية مختلفة في جوانب و متشابهة في جوانب أخرى، خاصّة و أنّ الاختلافات القائمة بين العلوم الاجتماعيّة هي اختلافات تنظيميّة أكثر ممّا هي ايستيمولوجية.
- صعوبة التّحكم في التّفكير و التّفسير و جدّية الوصف و غيرها من التّفاصيل بأسلوب علميّ يكشف درجة التواصل بالمجتمع .
- صعوبة فهم كل التّأثيرات الّتي تحدثها الميول الفكريّة للباحث، و التي تتجلى من خلال ما يكتبه في بحثه.
- صعوبة استيعاب كلّ الأفكار المتضمنة في البحث رغم أهميتها.
- و بالنّسبة للجانب النّظري، واجهنا صعوبة إيجاز التّطورات البطيئة الّتي حدثت في عالم الفكر والعلم و المعرفة طيلة تاريخ طويل يتطلّب مجرد استعراضها العديد من المجلّدات . لذلك، كانت صعوبة التّحكم في الأفكار و المعان الظّاهرة والخفيّة بخصوص المجتمع و قضاياه أمرا عسيرا.

أخيرا ،لا باس أن نذكر بأنّنا على وعي تام أنّ المجال المفاهيمي و المنهجيّ الّذي حدّدناه قد يبقى غير واضحا أو غير مقنعا للبعض بسبب تعقّد طبيعة الموضوع الّذي نحن بصدد دراسته. فكيفما حدّدنا المعاني الّتي تقودنا في هذه الدراسة، فإنّ المشاكل النّظرية قد تتغلّب على التّحديدات الّتي وضعناها بخصوص إنتاج المعرفة و علاقتها بالتّنمية و المجتمع و تفسيرات العلوم الاجتماعية المختلفة، إلى غير ذلك من القضايا الّتي قد تكشف بدون شكّ مسائل نظريّة و فلسفيّة وعلميّة لا تدخل في الحقيقة ضمن مجال دراستنا.

لفصـــــــــــل الثانـــــــــــي :

الخلفية الفلسفية و المعرفية للعقل البشري

المقدمة

يعدّ الحديث عن العقل البشرّي و عن محمل العمليّات العقليّة الّتي يؤديها، لكي يفهم الإنسان العالم الّذي يعيش فيه و ينتج الأفكار والمعرفة التي يدرك من خلالها الحقائق ، حديثا شاسعا لا ينفصل عن الأحاديث المرتبطة بمفاهيم التفكير والفكر و الإدراك و الإحساس ...الخ. كما يعدّ الحديث عن العقل البشرّي من الموضوعات الفلسفيّة و العلميّة المعقدة أو الأكثر تعقيدا نظرا لصعوبة ضبط آلياته و مصادره ومؤشراته . فالمسالة، حسب ما ذكره المهتمون بدراسة العقل بشكل عام لها علاقات متشابكة و لا تحيل في الواقع على فكرة بسيطة، بل على مجموعة من الأفكار تشكل فيما بينها موضوعا واسعا طالما تجادل الفلاسفة و العلماء حوله. وقد توصلوا إلى التأكيد على أن عقل الإنسان ليس إنتاجا ثقافيا ، لأنه يتأرجح في دلالته بين عدّة معان تجعله في كل الحالات مصدرا لقدرة الإنسان على التفكير و إنتاج المعرفة الضرورية للحياة.

ونظرا لأهمية العقل في حياة الإنسان، فقد ارتبطت دراسته منذ القديم بإشكالات متعددة تستند في مجملها على مجموعة من المقولات و القواعد و الصور الذهنية التي تتحكم في حركة العقل، عندما يصبح الإنسان قادرا على التمييز و الضبط والتنظيم داخل المجتمع الذي يعيش فيه . و كان كل ذالك من اجل معرفة ما إذا كان العقل البشري فطري طبيعي أم ثقافي مكتسب، و إن كانت عملية إنتاج المعرفة حول الواقع تقتضي تدخل كل من التجربة و الحواس، إلى غير ذلك من الاهتمامات التي تمكّن من فهم من أين يستمد العقل المبادئ التي يؤسس عليها المعرفة. و في هذا الإطار، هناك اتفاق شامل على أنّ للعقل البشري مميّزات إنسانّية أساسية تبيّن أنّ العلوم و الفنون و الفلسفة و اللّغة و المعرفة... الخ، إنّما هي إنتاج للعقل، وبالتالي للتفكير الّذي كان وراء ظهور الأفكار التفسيرات و المعاني و القدرات المنهجيّة الّتي استفادت المجتمعات من ثمارها.

لقد جرت العادة ، أنّنا عندما ، نريد أن نعرف شيئا ما نسأل عن تاريخه ، لعلّ هذا يدلّنا على المعرفة الحقيقة لذلك الشيئ. انّه الطّريق الّذي سنسلكه في دراستنا من خلال التّساؤل حول البدايات الأولى للاهتمام بالعقل و دراسة التّفكير و إنتاج المعرفة حول المجتمع بشكل عام ، ليكون ذالك مدخلا أساسيا لإبصار أهمية العقل من جهة ، وإدراك الخصائص الأساسيّة المتحكمّة في التّفكير و عمليّة إنتاج الأفكار و المعرفة من جهة ثانية ، علما انه لا يمكن الحديث عن التّفكير و لا الاهتداء إلى البحث فيه إلا بعد معرفة واقع العقل البشريّ الّذي شكّل مسألة معرفيّة خضعت لتطوّرات فكريّة تاريخية هامة.إذن، تشكّل دراسة مفهوم العقل الجسر الّذي يربطنا بالمعرفة الّتي نشأت عن العلاقات الّتي أقامها

الإنسان بين تفكيره و مجتمعه ... و الجدير بالذكر هنا ، هو أن الانطلاق في فحص هذا الموضوع و ما يتضمنّه من تساؤلات وإشكاليّات جعلنا أمام الموروث الفلسفي اليوناني ، و الفلسفة الإسلاميّة و فكر النّهضة الأوروبيّة على أساس أنّ الفلسفة متعدّدة ، بسبب التنوع الّذي عرفته الإنسانيّة عبر تاريخها الطّويل ، إذ كانت الفلسفة تقيم في كلّ مرحلة روابط بينها وبين العقل لتبني مرجعيّات كبيرة تفسّر العقل ، و أحيانا تذهب إلى تقديسه بناء على الإفرازات الكثيرة و المتنوّعة الّتي تنجم عن استخدامه من أجل إدراك الواقع و حقائقه .

I - العقل عند اليونان :

تميزت حضارة اليونان الّتي تعدّ المهد الأول للفكر الغربي بظهور الفلاسفة الذّين طرحوا بقوة أفكار عديدة حول العقل، ودرسوا طريقة التّفكير و ما يميزها. ففي القرن السادس قبل الميلاد ، اعتمدت الفلسفة اليونانيّة بشكل مكثف على العقل والمنطق كأساس في إنتاج المعرفة إلى درجة أنّنا حين نبحث فيما قيل وما كتب عن العقل ، نجد أنّه كمفهوم فلسفيّ تأسّس في الفلسفة اليونانيّة التي أنتجته و طوّرته من " الميتوس " إلى " اللوغوس" أي من الخطاب الأسطوريّ الخرافي الخياليّ إلى الخطاب العقلي. ([1].)

إن اعتبار أنّ مفهوم العقل من إنتاج الفلسفة اليونانيّة يفيد كأطروحة فلسفيّة بأنّ الفلاسفة اليونانيين، دون غيرهم من فلاسفة العالم القديم، قد حقّقوا و كنتيجة لعوامل اجتماعية الأسطورة إلى مستوى العقل المجرد، والّذي من صفاته اندماج العقل في المعقول والجمع بين وظيفة إدراك العالم عقليا و بين ارتداد العقل على نفسه، مفكرا في مضامينه و مفاهيمه بكيفية مجردة، وهي الكيفية الّتي تتمثّل في اعتماد المنطق والتحليل النّقدي للمفاهيم، و بلورة الأسئلة و غيرها من العمليّات المجرّدة التي شكّلت أهم صفات و خصائص الفلسفة اليونانية .([2]) لقد جعلت هذه الفلسفة و بفضل تماسكها من العقل أساسا فكريا عميقا وغير متقاطع ساهم في إثرائه عدة فلاسفة و نذكر منهم:

1-1 – سقراط (470 – 399 ق . م) .

---

[1] - Lionel Buse, Du logos au mythos, harmattan, 2008 p9

*في الحقيقة لا نودّ الإشارة في هذا السياق إلى أطروحة المعجزة اليونانيّة و لا الدخول في تقييمات و أحكام مسبقة و تعميمات قد تؤدي إلى مغالطة و إلى جعل الاهتمام الفكريّ بالعقل فكرا خاصا بالفلسفة اليونانية , خاصة و أنّ الإرث العقلي الّذي عثر عليه خبراء الآثار في بقايا الأمم القديمة يبرهن و يثبت بشكل واضح وجود الوعي العقليّ في حياة الإنسان القديم , إنّ كلّ ما نريده هو التّأكد على أنّ الاهتمام بدراسة العقل شكّل فعلا السّمة الغالبة للفلسفة اليونانيّة الّتي تمثّل حسب المؤرخين المنحى العقل و بداية الوعي العقليّ المنتظم في حياة الإنسان. إذن، يمكن القول و من جهة نظر تاريخيّة أصيلة بأن الإنسان بدأ يفكّر تفكيرا منطقيّا و في ثوب جديد حين بدأ يبتعد عن الخيال و الأسطورة بالشّكل المنطقيّ للعقل فما حدث مع الفلسفة اليونانيّة هو الانتقال من عقلا نيّة قديمة إلى شكل جديد من العقلانية . لمزيد من التفاصيل أنظر :

Edouard Delwelle, Métamorphoses du sujet L'hétique philosophique de Socrate à Foucault, de Book université 2004, p13

يعود الفضل لسقراط في فتح بفلسفته مرحلة جديدة في تاريخ ازدهار الفلسفة اليونانية. انه معلم صرف حياته تماما للبحث في العقل، إذ توجّه إلى الفكر واشتغل بالجدل و الحوار و إثارة المشاكل الفكريّة. تدور فلسفة سقراط حول موضوع واحد هو الإنسان و كلّ ما يشكل بيئته سواء تعلّق الأمر بالكون الطبيعي أو الموجودات الحسيّة. وتتمثّل أسس أرائه في اعتقاده الصارم بوجود الحقيقة و بإمكانية معرفتها، إلى جانب إقامته لروابط بين العمل و العقل و التفكير و المعرفة باعتبار أنها أساس السّلوك الإنسانيّ وهكذا تمكّن سقراط من إحداث تأثيرا هائلا في الحياة العقليّة لأهالي أثينا حين اثبت أنّ المعرفة موجودة في المدركات العقليّة، و أنها غير مقصورة على الإحساس مثلما رأت في المعرفة جماعة السفسطائيون.([1])

تتكون المعرفة حسب أرسطو من حقائق كلية تعتمد على التّواجد العقلي الأشياء, و التي يستخلصها العقل لا الحواس من الجزئيات المتغيرة . و بما أن العقل عنصر مشترك بين الناس, لزم أن تكون نتائج العقل هي نفسها من شخص لأخر.([2]) كان سقراط مؤمنا بجديّة العقل وما يترتّب عنه بالنّسبة للفكر والمعرفة و المجتمع ، لذلك حدّد منهجا في العقل و التفكير و الحوار و يقوم على أمرين هما:

- التّهكم : ويتلخّص في تصنّع الجهل و التّظاهر بالتّسليم لوجهة نظر مغايرة تم الانتقال تدريجيا إلى إثارة الشكوك حولها، ثم استخلاص الأفكار التي هي موضع التّفحّص العقلي للتناقضات الكامنة فيها .([3]) و كان هدف سقراط من هذه الخطوة الكشف عن المعلومات الخاطئة، و تطهير العقل من القضايا الفاسدة و الأفكار اللامعقولة .
- التّوليد: و تدلّ هذه العمليّة على توليد الحقيقة من العقول التي تخضع للتّهكّم، بالاعتماد على توجيه الأسئلة في نسق منطقي، و ترتيب فكري واضح يخدم العمليّة الاستنباطيّة التي من خلال تطبيق قواعدها توضّح العلاقة بين صحّة فكرة وأخرى.([4]) و كان الهدف بالنسبة لسقراط هو تنبيه الذّهن إلى ضرورة التزام الدّقة في اختيار الألفاظ اللازمة ، وإتّباع أسلوب الحوار للوصول إلى المعاني و المعارف النّافعة .

---

[1] *يمثل طرح سقراط رفض قاطع لطرح السفسطائيون الذين ليسوا بالنّسبة له جماعة فلسفيّة بالمعنى الفلسفيّ المعروف ,بل هم جماعة كانت تدعو إلى الجدل لمجرد الجدل وليس لنشر فكرة أو الاقتناع بمبدأ ما ... هذه الجماعة عاشت في أثينا و كانت تدعو إلى الانتصار على الآخر. كانت تلقن أسلوب الانتصار لقضيّة ما مهما كانت سطحيتها أو صحّتها من خطئها مقابل اجر متّفق عليه مسبقا . امتلكت مهارة كبيرة في تعليم الناس فنون البيان و الخطابة و تزويق الكلام ، و لها أيضا قدرة على تأييد الرّأي و تفيضه ،إلى درجة أن طريقتها في التّفكير كانت تؤدي إلى هدم أسس العقل و المعرفة في المجتمع، و كذالك تمزيق الأخلاق .هذه الجماعة تتحكم فقط في الكلام الذي لا يبني الحكمة ، ومن اشهرها فلاسفتها بورتا غوراس الذي أنكر إمكانيّة الحصول على المعرفة بالعقل زاعما أنّ الإحساس هو المصدر الوحيد لها ،و مضيفاأنّ النّاس يختلفون بإحساساتهم واختلاف أجسادهم و أعمارهم إلى حدّ جعل إدراك الحقيقة أمرا مستحيلا ، في حين يبقى ما يدركه كل شخص صحيحا بالنسبة له.

لمزيد من المعلومات حول السفسطة والسفسطائيون انظر، هادى فضل الله ، السفسطائية بين الوجودية و البراغماتية ،دار الهادي للطباعة و النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، لبنان ،2008 .

[2] - Louis André Dorion, Socrate, PUF, 2004, pp 47-49.

[3] - فاروق عبد المعطي، سقراط رائد فلاسفة اليونان ،الطبعة الأولى،لبنان، دار الكتب العلمية ، 1993،

4 - نفس المرجع السابق ،ص 50

عرف سقراط بالحوار الجدليّ ، واعتبر الفضيلة هي المعرفة ، وقدّم إسهامات جيّدة في المنطق ومبحث المعرفة .وقد اعتبرت طريقته في وضع الأسئلة و طرحها على العقل بداية لطريقة الفروض وكشف ما فيها من تناقض . و رغم اقتناعه بانّ ذكاء الإنسان و فطنته إنمّا سببه الحقيقيّ هو العقل أو ما سمي أيضا بالرّوح العاقلة ، و رغم تأكيده على أنّ هذا العقل قادر على الإحاطة بالمعرفة إذا تخلّص من الأفكار المسبقة ، و اظهر فكريّا بطلانها ، إلا أنّ المعرفة الّتي كان يؤمن بها و يعتقد بجدّية ثمراتها ، لم تكن ترتكز – كما هو الحال اليوم – على ظواهر العالم الخارجيّ ، ذلك إنّ الحقائق الّتي يمكن استنباطها موجودة حسب ما رآه في أعماق النّفس سلفا ،الأمر الّذي جعله و بطريقته الاستنباطيّة لبلوغ المعرفة ،يعتقد أن هذه الأخيرة تعبر عن كل وحي يتجاوز العقل الّذي تتجلّى قدرته في الإقناع و ليس في الإبداع.([1])

كان سقراط فعلا منظرا للعقلانية وداعية إلى حرية التفكير الفردي وفق متطلبات المنطق أي الحوار الجدلي .ودعا بشدة إلى ضرورة الفصل بين العقل و ممارسة فعل التفكير.لذالك تعرض إلى عدة انتقادات،خاصة و أنّه رفع من شان العقل ، وأخضع كل شيئ لقبضته و تجريداته، معتبرا إيّاه مصدرا للخير العام و الخاص في ظل المعرفة التي تسمح بتطوّر النّظام و الحراك الاجتماعيّ .

1-2- أفلاطون (428-347 ق.م)

آمن أفلاطون هو الأخر بقدره العقل على تغيير الواقع و الحياة الإنسانية، بل وحتى تسييرها، تتلخص آراءه بشكل عام حول فكرة العقل الذي يمثل القوة القادرة على كشف المفهوم و النظام اللذان يحكمان العالم المتغير المظاهر. رأي أفلاطون أن المعرفة هي السبيل إلى الحياة السعيدة, خاصة و أن النفس البشرية تحمل طبيعة عالم العقل. و عليه لا يجوز اعتبار الحواس و حدها أساسا للمعرفة , بل لابد من توسط العقل و الاعتماد عليه بكثافة لتصحيح الإدراك الخاطئ، ولإعطاء صورة حقيقة عن الأمر المدرك في مختلف الظروف . ([2])

تقوم النظرية المثالية لأفلاطون على التمييز في الوجود بين العالم المحسوس و العالم المعقول، والذي سماه أيضا بعالم المثل أي عالم الأفكار المجردة الثابتة و الأزليّة. من جهة أخرى, رأى بان الأفكار لا توجد فقط في ذهن الإنسان،و إنما لها وجود حقيقيّ موضوعي. لذلك أراد بنظريته تدعيم العقل و تأسيس المعرفة الحقيقة، و تجاوز كل الآراء الّتي كانت تحول دون القول بإمكانيّة التوصل إلى معرفة عقليه موضوعية. إن الوجود الحقيقي بالنسبة له هو الوجود المعقول, والمعرفة الحقيقية ليست

[1]- François Châtelet, Histoire de la raison, Paris, édition sciences, 2007, p 64

[2]- Jean François Mattei ; Platon, PUF, 20072), p 19

هي المعرفة الحسيّة الذّاتية و الضيّقة، و إنّما هي المعرفة المعتمدة على العقل و القادرة على إدراك كل المعقولات. ([1]) و بالتالي، فان الأداة المعرفيّة الوحيدة الّتي يمكن الاعتماد عليها للوصول إلى المعرفة حسب أفلاطون هي دائما العـقل، لان الحواس لاتصل بنا إلا إلى الوهم، و التّجربة بدورها لا تمكّنا إلا من مجرد الظّن... و لتكون المعرفة ممكنة يجب الإقرار بوجود المثل كأفكار ثابتة يستطيع العقل معرفتها, وإنشاء بالتالي تناغما بين مستويات النفس. ([2])

في هذا الإطار، رأى أفلاطون أن النّفس و قبل أن تحلّ في الجسد, كانت تعيش في عالم المثل العقليّ مدركة لجميع الحقائق. لكن لمّا التصقت بالجسد، نسيت ما كانت تعرفه من قبل, فاستعانت بالفلسفة من اجل التذكر. لذا، تعدّ المعرفة بمثابة تذكر للحقائق الأزليّة, وهي واحدة و ثابتة و تتقسم إلى أربعة أنواع تقر كلها بان العقل هو الوجود الأصلي و المبدئي للإنسان.و هذه الأنواع هي:

- الإحساس: و يعني إدراك الأجسام و أشباحها.
- الظن: و هو نعمة إلهية وليس اكتسابا عقليا, يمثل القلق في النفس ويدفعها إلى التفكير و البحث عن المعرفة
- الاستدلال: وفيه يطبق منهج الرياضيات في حل المشاكل بالإيجاب أو السّلب.
- التعقل : و هو إدراك الماهيّات المجردة في كل مادة ويعد أسمى درجات المعرفة.

3-1 - أرسطو (384-322 ق.م)

يعد أرسطو من أعظم مفكري القرون الوسطي ومؤسسي علم المنطق , وعدد من الفروع الأخرى للمعرفة. انتقد نظرية أفلاطون الخاصة بالمثل، إلا انه لم يتمكن من التغلب على النزعة المثالية الأفلاطونية , حيث تأرجحت أفكاره بين المثالية و المادية لاهتمامه الكبير بالوجود و مكوناته من جهة , و النشاط الإنساني و أسبابه من جهة ثانية . يرى أرسطو أن كل الأشياء و المسائل المعقولة موجودة في العالم الذي يعيش فيه الإنسان، و الذي ليس عليه إلا أن ينتزعها بالتجريد من الأشياء التي حوله. و يرى أيضا أن التعقل أو التفكير يتم انطلاقا من الإدراك بالحواس أولا، ثم تجريد المحسوس للارتقاء إلى المعرفة العقلية التي تنتقل من الحواس إلى المخيلة إلى العقل، بحيث لا توجد فكرة في العقل إلا و أصلها في الحس. ([3]) من جهة ثانية ، يرى أرسطو أنّ المعقولات توجد بداية في الأشياء و بالقوة ، ثم تنتقل إلى

[1] - Ibid., p 33
[2] - Ibid., pp40-42
[3] - Marie-Pierre Morel, Aristote, Flammarion, 2003, p89

معقولات في العقل ليصبح وجودها فعليّا ،علما أنّ كل انتقال من القوة إلى الفعل يفترض وجود شيئ يشكل روح كليهما وهو العقل. ([1])

كان أرسطو يقصد بالعقل التّفكير وتصوّر المعاني، و قد حدّد وظيفة الوعي و الإدراك و الفهم والتّصوّر للحصول على المعرفة. لذلك ، فانّ العقل بالنسبة له هو القوّة المتميّزة و القادرة على إدراك ماهيات الأشياء و الخواص العامّة المشتركة بينها، و الّتي لا تتأثر بتغير الزّمان و المكان. اعتبر أرسطو الّذي كان له إيمانا قويّا بقوّة العقل و قوة المعرفة و صدقها الموضوعي ،أوّل من تناول مفهوم العقل تناولا فلسفيّا، بحيث أدخل المفهوم إلى ساحة الدّرس الفلسفي معتبرا إياه عنصرا أساسيّا في الفعل المعرفي البشريّ لكونه يمثّل مستوى من مستويات النّفس ، و له طبيعة إلهية فعّالة تكسبه القدرة على بناء المعرفة و التّأثير في الفكر البشريّ. و في نفس السياق ، ذهب أرسطو إلى اعتبار المنطق قانونا للفكر و منظما لعملياته، و هو ميزان للبحث العقلي، و يفيد في الرّبط بين عالمي الحسّ و العقل، و له ارتباط وثيق بنظريّة الوجود و نظريّة المعرفة و نظريّة الحقّ لأن كل الأشكال المنطقية هي في نظر أرسطو أشكالا للوجود .([2])

ميّز أرسطو في نظريته المعرفيّة بين البرهان اليقيني الواضح و البرهان المحتمل الّذي يرتكز على الظّن . ثم ربط بين هذين الشكلين من المعرفة بواسطة اللّغة، و أضاف بأن التّجربة ليست هي المرحلة الأخيرة للتّحقّق من الظّن و الوصول إلى المعرفة الّتي لا تتأكد حقيقتها إلاّ عن طريق العقل.([3]) وهكذا، يتّضح أنّ عمليّات بناء المعرفة تفترض حسب أرسطو نشاط فكريّ يتأرجح بين جمع الحقائق ثم توجيه العقل نحو هذه الحقائق.

إن غاية المعرفة عند أرسطو هي التّعرف على المواضيع المطروحة على الفكر من خلال الجمع بين الاستنباط و الاستقراء كوسيلة تنتقل من الجزئيّات إلى الكليّات و من الخاص إلى العام ، و في مستوى أعلى تعتمد على التأمل الّذي يمثّل أسمى صورة للنّشاط العقلي . لذلك ، تتميّز فلسفته بمنهجين هما:

- منهج نقديّ تحليليّ مكّنه من انتقاد الأفكار الفلسفية السّائدة في مجتمعه و منها نظريّة أفلاطون في المثل لأنه لم يعترف بعالم المحسوسات و اعتبرها مجرد أوهام.
- منهج تأسيسي بنائيّ مكنّه من وضع مذهب فلسفيّ جديد و خاص به، أكّد فيه أنّ العقل ينتزع المثل من الموجودات الحقيقية، و هذه الموجودات تدرك بالملاحظة. كما ساعده هذا المنهج في

1- Ibid., pp 113-116
2 - Pierre Pellegrin et Michel Crabellier, Aristote : le philosophe et les savoirs, Paris, Seuil, 2002, pp.99-100
3- Ibid., p p 121-123

-تحليل العمليّة الفكريّة الّتي بموجبها يمكن منطقيّا استخلاص أيّة قضية ما تكون صحيحة استنادا إلى صحّة قضايا أخرى.([1]) و هكذا، يختلف أرسطو عن أفلاطون في النّظر إلى العقل وتحديده، و في كيفيّة إدراك الحقائق و إظهار طبيعتها، ذلك انّه إذا كان نموذج المعرفة عند أفلاطون هو الرّياضيات، فانّ نموذج المعرفة عند أرسطو هو المنطق.

و بناء عليه، نلاحظ أن فلاسفة اليونان أعطوا الأولوية للعقل و الفكر، و قدّموا تصّورات متماسكة حول المعرفة التي تدرك عن طريق العقل الّذي هو اصل كل معرفة و في كلّ مكان. ثم إن مفهوم العقل الّذي عبّر عن نفسه في الإقليم اليونانيّ القديم في كلمة اللوغوس ،قد ارتبط باللّغة و الخطاب و المناظرة و الدّليل و غيرها ، و حمل معان متلاحقة ذات دلالات متعدّدة كثيرا ما اتّصفت بالنّزعة الجماليّة المتمسكة بقيّم الأخلاق و الحقّ و الخير وغيرها من الدلالات الّتي تحيل على الكلام و العلّة و المبدأ العام و القانون الكليّ والعقل الكليّ و المعيار الأبدي إلى غير ذلك من المؤشرات العقليّة الصّالحة لكلّ المجتمعات مهما اختلفت خصائصها .

II- العقل في الدّين و الفلسفة العربيّة الإسلامية

لاشك أن الفلسفة العربيّة الإسلامية بوصفها خطابا معرفيّا قد تناولت موضوعات فلسفيّة تقليديّة متنوّعة ،و ذهبت إلى مساءلة العقل البشريّ لتكّون سلسلة من الإضافات الفكرّية الابتكارية الّتي تأثرت بالفلسفة اليونانية و منهجها، و في نفس الوقت أثرت في التّحّولات الفكريّة الّتي شهدتها القرون الحديثة .، ولدينا عدد من الفلاسفة الّذين وجدوا في الفلسفة و في موضوع العقل و الفكر مجالا واسعا للتعبير عن أرائهم و مواقفهم الفكرّية. و قبل التّعرّف على بعض هؤلاء الفلاسفة المسلمين، نبدأ عرضنا بالحديث عن ما جاء في القران الكريم لأنه مليء بالآيات الّتي تشير بشكل أو بأخر للعقل و الّتي يمكن أن تتّخذها كموازين عقلية لتوضيح هدا المفهوم في الدين الإسلامي.

1-2 – العقل في القران الكريم

اهتّم القران الكريم بالعقل و بين طرق تحقيقه عمليّا من خلال توجيهه إلى كمال رشده. وفي إطار الاهتمام المركّز على ضرورة استخدام العقل للوصول إلى الإيمان بعظمة الله ووجدانيته و امتثال طريقه ، حدّد القران الكريم دور المؤثرات الدّاخلية ضمن التّكوين الذّاتي في الإنسان ، وكذا تأثير النّفس، إلى جانب إظهار العديد من المحرّمات الّتي تبعد الإنسان عن العقل و العقلانيّة الواقعيّة في الفكر والقول والفعل.....الخ إن العقل في الدّين الإسلامي و كما جاء في كتاب الله الكريم، هو وسيلة يهتدي بها

[1] - Ibid., pp 145 – 146

المسلم الذي أكرمه الله بالعقل من أجل إتباع الطّريق المستقيم و انجاز العمل الصالح . و قد ورد مفهوم العقل في القرآن الكريم بمرادفات و معان و كلمات عديدة تدل كلّها على العقل و منها كلمات الفكر، اللّب ، الفؤاد ، القلب و النّفس وغيرها. و في كلّ الحالات فانّ العقل في حقيقته و كما جاء في القرآن الكريم لا يرى و لا يلمس، وإنّما تلمس آثاره في حياة الفرد و المجتمع.([1])

و بمناسبة توضيح أهميّة العقل و العقلنة و الفهم و التّفكير ، بين القرآن الكريم علامات العقلانية عند الإنسان ، و وضح مخاطر عدم الفهم و الجهل بأمور الدّين و الدّنيا . كما بيّن أيضا ضرورة و أهميّة الاعتماد على العقل و المعرفة و العلم من خلال البحث عن الدّلائل العقليّة الّتي تجنّب الإنسان مخاطر متابعة أساليب الظّن و الشّك السّلبي، و الابتعاد بالتّالي عن الحقّ و الواقع. إنّ العقل و العقلانيّة حسب ما جاء في القرآن الكريم مراتب، و للعقل كذلك أسباب تقوّية و تربّية ، وهذا الأمر يتطابق فعليّا مع تهذيب النّفس ، إذ بيّن القرآن الكريم وجود حلقة ثلاثيّة تربط بين العقل و النّفس و العمل بحيث يؤثر كلّ عنصر على الآخر على نحو أدّى بالمنطق القرآني إلى الجمع بين البرهان و الوجدان .([2]) و في هذا الإطار بيّن القرآن الكريم أنّ العقلانيّة و الفهم متوقفان على العلم بوصفة شرطا أساسيا يغذّي العقل حيث قال تعالى : " و تلك الأمثال نضربها للنّاس و ما يعقلها إلا العالمون ".([3]) و كذا قوله تعالى: " أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها أو أذان يسمعون بها فإنها لا تعمى الأبصار و لكن تعمى القلوب التي في الصدور ".([4])

و في مقام أخر بيّن الله سبحانه و تعالى تأثير استخدام العقل في شكل حركة تفاعليّة تشير إلى حركة الإنسان و تصرّفه اتجاه غيره، و كيفيّة تعامله مع المجتمع، إلى جانب حركته اتجاه نفسه الّتي تبقى المحرّك الأساسي لكلّ السلوكيات . إذ قال سبحانه و تعالى : " و لكن الّذين كفروا يفترون على الله الكذب و أكثرهم لا يعقلون ". ([5]) و كذا قوله تعالى: و ما الحياة الدّنيا إلاّ لعب و لهو و للدّار الآخرة خير للذين يتّقون أفلا تعقلون".([6]) كما ركّز القرآن الكريم على العوامل الّتي تضعف عقل الإنسان و منها ضعف الإيمان و الوقوع في المعاصي و ارتكاب المحرّمات و التّكاسل والفسق و الامتناع عن شكر الله... ثمّ بيّن للنّاس أهمية التّفكير و ضرورة الالتزام به كأسلوب في الحياة حين قال في عدم التّعقل أو

---

[1] -يوسف القرضاوي، العقل و العلم في القرآن الكريم ، مكتبة المصطفى الالكترونية

http://www.4shared.com–pdf-

[2]- نفس المرجع السابق

[3] - سورة العنكبوت، آية 43.
[4]- سورة الحج، آية 46.
[5] - سورة المائدة، الآية 103
[6] - سورة الأنعام، الآية 32

اللّجوء إلى العقل:"إن ستر الدّواب عند الله الصمّ البكّم الذّين لا يعقلون".([1]) من جهة أخرى بيّن الله تعالى أسباب عدم الفهم و ذكر منها النّفاق و الظّلم حيث قال تعالى:"و لكن المنافقين لا يعلمون"([2]) كما شرح الأسباب الّتي تقوّ ي عقل المسلم و تربيه ، إذ هناك العديد من الآيات القرآنية الّتي تولّت تفعيل حركة العقل و التّعقّل ، و ذلك من خلال تفعيل الطّريق أمامه و فتح أفاق المعرفة و التّفكير و التّذكير بعواقب الأمور ، ومن ذلك قوله تعالى: "و يريكم آياته لعلّكم تعقلون "([3]) و بطبيعة الحال ، توجد علامات كثيرة تشير إلى عدم التّعقل و جاءت في آيات قرآنية تربط بوضوح بين تعاليم الدّين الإسلامي وبين القضايا العديدة القائمة على العقلانيّة و العقل و الفهم الإنساني.([4])

في الحقيقة، لم يذكر لفظ "العقل" في القرآن الكريم كمصدر، و إنمّا ذكر فعل "يعقل و يعقلون " ، و جاء ذلك على مستوى تسعة و أربعين آية من اصل ثلاثين سورة قرآنية . و كلّ المعاني الواردة تدور حول العقل بمعنىالقوّ ة المتهيّئة في الإنسان لقبول التّعقّل و التّبصّر و العلم كما جاء في قوله تعالى : " و ما يعقلها إلا العالمون".([5]) لذلك ، تحدث المفكر المغربي محمد عابد الجابري (1936 م – 2010 م) عن مفهوم العقل و العقلانيّة كما ورد في القرآن الكريم . لقد كشف المفارقة و الاختلاف القائم بين مفهوم العقل في الثقافة اليونانية و الثقافة الأوربية الحديثة من جهة، و مفهوم العقل في الثّقافة العربية الإسلاميّة من جهة أخرى. فبالنسبة له ، يرتبط معنى العقل في الثّقافتين اليونانيّة و الأوروبيّة بادراك الأسباب الكامنة وراء الظّواهر المختلفة أي بما يشكّل المعرفة ، بينما يرتبط المعنى في الثّقافة الإسلامية بالسّلوك و الأخلاق الحميدة و خطاب الخير و الهداية كما ورد في القرآن الكريم. و عليه ، رأى الجابري أنّ الآيات القرآنية ربطت بقوّ ة بين العقل و الصّراط المستقيم و المسؤوليّة وفق جدليّة المعقول واللاّمعقول الّتي تتجسّد مظاهرها في الصّراع الشّديد القائم بين الإيمان و الشّرك .([6]) و بذلك، يكون الجابري قد صنّف مفهوم العقل في نظام معرفي لغويّ بياني يمثّل المنهج و الرؤية التي تنسجها التصورات والمفاهيم حول العالم، و يدور محور اشكاليته في العلاقة بين اللفظ و المعنى .

2 - 2 - العقل في الفلسفة العربية الإسلاميّة .

في نفس السّياق ، نواصل استخدام الفلسفة للإشارة إلى الرّؤى و التّصوّرات الّتي بحثت في العقل بعد الفلسفة اليونانيّة الّتي أعطت للعقل صفات ميتافيزيقيّة ، تدل بوضوح على رؤية مركزيّة حول العقل

[1] - سورة الأنفال، الآية 22
[2] - سورة المنافقون، الآية 8
[3] - سورة البقرة ، أية 73
[4] - على بيضون ، العقل و العقلانية في القرآن الكريم ، 2006 .pdf http://www.tebyan.net
[5] - سورة العنكبوت أية 43

[6]- محمد عابد الجابري ، تكوين العقل العربي ، الطبعة الثامنة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2008 ، ص ص 185-191.

الّذي اعتبر مبدأ و سببا و محرّكا ومرجعا لكلّ شيئ... و يتعلّق الأمر في هذه المرة بالفلسفة العربيّة الإسلاميّة الّتي تبنّت بعض مبادئ الفلسفة اليونانية متخذة التصور الأفلاطوني و الأرسطي مرجعا متوافقا مع روح و نصوص الدّين الإسلامي . و من بين الفلاسفة الّذين برزوا في هذا المجال بفضل أعمالهم المنطقيّة نذكر:

1-2-2 الكندي (800 م – 879 م)

درس الفيلسوف الكندي أرسطو و عرف عنه دلالات الشّروط السّببيّة لظواهر الطبيعة و المجتمع، و رأى أنّ مصادر المعرفة هي العقل و الحواس و الخيال، بحيث أنّ لكلّ منها وظيفة معيّنة. فالعقل يدرك حسيّة الكليّات ، و الحواس تدرك الجزئيّات و الماديّات . أمّا الخيال، فيأتي وسطا بينهما أي بين الإدراك العقلي و الإدراك الحسي.([1]) بهذه المعاني، انخرط الكندي في فلسفة نصرة العقل، و كانت أوّل مشكلة واجهها هي مشكلة العقل و المعرفة ، إذ كان عليه أن يتجاوز الرّؤية السّائدة في مجتمعه و الّتي تحصر الحديث عن المعرفة في مصدر واحد هو الدّليل النّصي أو السّمعي المتمثّل في القرآن الكريم والأحاديث النبويّة الشّريفة ،و هذا مقابل إهمال المصدر المتمثّل في العقل الإنساني و ما ينتجه من أفكار ومعارف.

لقد تمكّن الكندي من وضع قضيّة المعرفة في مجال أوسع ممّا كان عليه من قبل، و طرح بالمناسبة مشاكل فكريّة عديدة أخرجت المعرفة بكّل أبعادها الطبيعيّة و النّظريّة و التّجريبيّة إلى البحث في حقائق الأشياء قام الكندي بتقسيم المعرفة إلى أنواع مختلفة: الأولى حسيّة و أساسها المحسوس أي العالم الماديّ، و الثانيّة معرفة عقليّة مجالها كلّ المسائل الّتي لا تدرك بالحسّ، و الّتي لا يمكن الوصول إليها إلا بإتباع الأساليب الاستدلاليّة العقليّة، و أخيرا، المعرفة الإلهية و موضوعها الله والشريعة. أمّا من حيث مصدر المعرفة، فقد حصرها في مصدران هما: المصدر الإلهي و المصدر الإنساني.([2]) و رأى أيضا أن المعرفة تختلف من حيث قيمتها و ثباتها، و من حيث فرديتها وعمومها و مصدرها. لذلك اعتبر الفلسفة في حالة تبدّل دائمة ، و هي ذات طبيعة ماديّة ، الأمر الّذي يدلّ على أنّه كان يؤمن بوجود العالم الخارجيّ بشكل مستقل عن القوى الخارقة، و وفق قوانين التّطوّر الّتي تتحكّم فيه . و بالإضافة إلى ذلك، رأى الكندي إن المعرفة الإنسانيّة لايعوّل عليها كثيرا لأنّها لاتصوّر تصويرا دقيقا كلّ الأشياء، أي أنّها أبعد ما تكون عن الحقيقة الصّافيّة.([3])

---

[1] - يوسف فرحات، الفلسفة الإسلامية و أعلامها، لبنان، الشركة الشرقية للمطبوعات، 1998، ص 19

[2] - عبد المنعم الحنفي، موسوعة الفلسفة و الفلاسفة ، الطبعة الثانية ،مصر،مكتبة مذبولي ، 1999، ص ص 78-82

[3] - نفس المرجع السابق ، ص 88

إن المعرفة الّتي انشغل بها الكندي هي ما يصل إليه الإنسان بطاقته و بالتّحديد بالاعتماد على عقله الّذي قسّمه إلى أربعة أنواع وهي: عقل بالفعل وهو العقل الفعّال ،و عقل بالقوة ، عقل ينتقل في النفس وهو عقل بالملكة ، ثم أخيرا عقل بياني.([1]) و بالتالي فالمعرفة هي حصيلة الجمع بين الوعي أولا والعقل ثانيا، أما الشّرع، فانّه حسب الكندي هو الأعلى ومنه تتفرّع العقول الإنسانية الّتي تقوم بإعادة قراءة الشّريعة عقليا .

2-2-2- الفارابي (870 م – 950 م) :

رغم إن الفيلسوف الفارابي لم يضع نظريّة خاصة في العقل و المعرفة الإنسانية كما فعل في بعض المواضيع الّتي تخص السياسة و التّصوف و الموسيقى و أصول المعاش ، إلا أن أفكاره عن العقل تضمّنتها مختلف مؤلّفاته الّتي خصّصها لمعالجة موضوع النّفس و قواها من ناحيّة ، و موضوع العلوم العقليّة و الإلهية من ناحيّة أخرى . يرى الفارابي أنّ النّفس البشّرية تحصل على المعرفة عن طريق الحسّ، لكن هذه المعرفة لا تحصل من خلال إدراك مباشر للحس بالمحسوسات ، و إنما توجد قوى نفسيّة متعدّدة تتدخّل من اجل إتمامها و إكمالها .وهذه القوى تكون متعدّدة في وظيفتها بحسب الكائن،علما بأن مسألة إدراك الجزئيات بصورها المادية تكون مشتركة بين الإنسان و الحيوان .و المهم هوان الفارابي أكد كثيرا على أن الإنسان يمتاز بالميل إلى التّفكير، والانفراد في امتلاك المعرفة العقليّة، و إدراك التجريدات الخالصة أي المعاني الخالصة المتعلّقة با و الملائكة و الرّوح و الرياضيات والهندسة و غيرها .([2]).

وعليه ، تشكّل قوى الإدراك الّتي تمثّل الحسّ المشترك كالخيال و الوهم و الذّاكرة أدوات المعرفة في نظر الفارابي الذّي حدّد للعقل البشريّ ثلاثة درجات، تتلخّص في العقل الهيولاني أو العقل بالقوة ، ثم العقل المستفاد الذي توجد فيه المبادئ الّتي تكون المقولات العقليّة الأولى ، وأخيرا العقل الفعّال الذي هو أعلى مستوى يضيء المعقولات ، فحين يصل العقل إلى مستوى أرقى و أكثر كمالا و اقترابا من العقل الفعّال، تحدث حسب ما رآه الفارابي ، المعرفة الإشرافيّة الّتي ترتكز على أعمدة حسيّة وعقليّة.([3]) و تمتاز هذه المعرفة بكونها مختلفة و متفاوتة في الدّرجات طبقا لقدرات النّاس من حيث قربهم أو بعدهم من العقل الفعّال. لذلك نجد النّاس العاديين، ثمّ الحكماء، ثمّ العلماء، ثمّ أعلاهم شأنا الأنبياء.([4])

---

[1] - نفس المرجع السابق،ص 90
[2] - العاتي إبراهيم، الإنسان في فلسفة الفارابي، لبنان، دار النبوغ للطباعة و النّشر، 1998، ص ص14- 21
[3] - نفس المرجع ص 53 - 55
4 - نفس المرجع،ص 173

إذن يؤكد الفارابي على ثلاث قوى إدراكية هيقوّة الحس ،قوّة التّخيّل وقوّة التّعقل التي تقود إلى الخير والسلوك السّوي و الفكر المستقيم الّذي يتحقّق في عقل فعّال يعتبره المخرج الصّحيح و الطّريق السّليم إلى المعرفة العقلية.

2-2-3- ابن سينا (980م -1037 م)

كان ابن سينامتفوّقا في الطّب و الفلسفة، واعتمد في كلّ أعماله على دراسة الوقائع و التّجارب الحياتية. انقسمت الفلسفة عنده إلى قسمين:الأولى فلسفة نظرية والغرض منها هو إثبات الاعتقاد بحال الموجودات على ما هي عليه، و الثانية فلسفة عمليّة تهدف إلى تحصيل المعرفة للإنسان. كان ابن سينا يقدّس العقل و يرى فيه أعلى قوى النّفس البشرية، وهو ما جعله يتحدّث كثيرا عن سلطان العقل و تغلّبه على سلطان الروح.([1])

ربطت أراء ابن سينا بين العقل و قمّة الملك، و أكدت على أن العقل يكون في البداية خال من كلّ معقول، ثم يستكمل قواه بالمعقولات الأولى ثم بالفعل.وللوصول إلى هذا الاستنتاج، ميّز بين قوى الإدراك الدّاخلي و قوى الإدراك الخارجي،و قال بانّ هذا الشّكل الأخير من الإدراك يعتمد على الحواس الخمس ، وتتمثل وظيفته في نقل صور الموضوعات الماديّة الخارجيّة ووضعها في مستودع الحسّ المشترك...أما الإدراك الدّاخلي، فانّه يضمّ الحسّ المشترك و تتلخّص وظيفة قواه في استقبال الصّور المحسوسة و فهم معانيها و حفظها.([2])

بالإضافة إلى ذلك، ميّز ابن سينا بين إدراك الصّورة و إدراك المعنى الّذي تنفرد به النّفس الإنسانية، و الّتي تنقسم قواها، إلى قوة عاملة وقوّة عالمة، بحيث تسمّى كلّ واحدة منها عقلا. و يمكن حسبه، التّمييز في النّفس بين عقل نظري و عقل عمليّ يمثّل المبدأ الذي تصدر عنه أفعال الإنسان وانفعالاته.([3])لذلك، يتحدّد سلوك الإنسان في نظرية ابن سينا بالقرارات المتخذة في ضوء الأحكام الّتي تصدرهاقوّة الرّؤية وفقا لما فيه مصلحة الفرد و مصلحة النوع الإنساني.

وعليه، أكّدا بن سينا على أنّ العقل هو الأساس عند الإنسان , بينما يعد الجسم و حواسه و سائل تهيئ العقل لقبول المعقولات ، في الوقت الذي تؤذي فيه المحسوسات دورا ثانويا في المعرفة العقلية ، ويتعلق الأمر بالمعرفة التي تعتبر وثيقة مطابقة للماهيات الأزلية التي لا تتغير بتغيير المحسوسات .إن الربط بين العقل النظري و العقل العملي أي بين الدين و الفلسفة بالنسبة لابن سينا هي محاولة لبناء عقلية

[1] - إبراهيم مصطفى إبراهيم، مفهوم العقل في الفكر الفلسفي، دار النهضة العربية، 1993، ص 140.
[2] - نفس المرجع السابق ، ص 146-149
[3] - نفس المرجع السابق ، ص 160

جديدة تعمل على أساس عقلي متفتح على الوجود و الحياة , وهو ما يشكل نقطة محورية بالنسبة لمسالة الارتباط بين العقل النظري و العقل العملي.

2 -2-4 ابن رشد (1126م-1198م)

يعدّ ابن رشد من أنصار العقل لأنه تحدث كثيرا عنه وعن خلوده وعن إمكانية معرفة كل شيئ بالعقل . كما اعتبره منطلقا لتصحيح مسار التفكير الإسلامي، إذ حاول طيلة حياته الفكرية حصر المعرفة الحقيقية في نشاط الفلاسفة باعتبارهم يدركون بالعقل الحقائق المختلفة. إن العقل عند ابن رشد هو مبدأ المبادئ ، لذالك دعي إلى إخضاع كل شيئ لحكم العقل، ما عدا المعتقدات الدينية الموحى بها. و قد أدى هذا الأمر إلى فصل الفلسفة عن الدين , وجعل كل منهما مجالا مستقلا، بحيث أكّد في أكثر من مناسبة أن الفلسفة للنظر و العقل , و الدين للعامة و العمل.([1])

و أكثر من ذلك , ذهب إلى التأكيد على أن الحقيقة المدركة عقليا هي الحقيقة الوحيدة التي تتجاوز الحدود القومية والدينية،في حين تبقى كل معرفة تمّ التوصّل إليها بالبرهان أو بالقياس العقلي معرفة يقينية، تشكل تراث مشترك على مر العصور و بالنسبة لكل الأجيال ، أما ما عداها من معارف فكلها تقع حسب ابن رشد في باب الظن . ([2]) وطبقا لمبادئ مذهبه, شدّد ابن رشد على كلمات النّظر, الاعتبار, التّفكير و الرّؤية كأدلة دينيّة تدعو الإنسان إلى التّفكير في أمور الحياة وتحثّه على استخدام العقل. كما تحدّث عن المنطق و عن أهمية دراسته، ثم ميّز بين أنواع القياس ليصل إلى تلخيص العقل أو النّظر العقلي في الضّرورة الشّرعيّة التي تحثّ على النّظر بالعقل في الوجود ،مع العلم أن هذه النظر لا يمثّل بدعة، بل هو واجب يتطّلب انجازه تعاون أفراد كثيرين وجماعات عديدة توجد في أمم مختلفة.([3])

و في جانب أخر ، كرّر ابن رشد تأكيده لأهمية العلاقة بين ما يقرّره العقل ألبرهاني و ما جاءت به الشريعة الإسلامية ، لانّ كلّ منهما يعبّر عن الحق، ذلك أنّ القضايا البرهانين العقليّة تمثل حقا لا يتناقض مع ما نطق به المشرع ، بل تستمدّ منه المبادئ و تدعّمه .([4]) و من هنا يتّضح أنّ ابن رشد لا يعتقد في وجود تناقض بين الحكمة أو الفكر الفلسفيّ والشريعة لأنه يعتبر العقل المرجع الأول و النّهائي الّذي يبني الإنسان بالمعرفة و الحكمة. وبهذه الكيفية ، تمكّن ابن رشد من معالجة إشكالية العقل في

[1] - فرج أنطوان , ابن رشد و فلسفته , الطبعة الأولى ، بيروت,دار القاران 1988،ص ص 30- 31
[2] - نفس المرجع السابق، ص ص74-76
[3] - جميل صليبا، تاريخ الفلسفة العربية، لبنان،دار الكتاب اللبناني، 1981، ص ص 270-274
[4] - نفس المرجع السابق ص 280.

الفكر الإسلامي، و التّوفيق بينه و بين الإيمان، إذ مجّد العقل حين نظر في علاقة الفلسفة بالشّرع ، ثمّ قدّم مشروعا توفيقيّا جمع فيه بين العقل و الإيمان مؤكّدا أنّ : "الفلسفة ما هي سوى النّظر في الموجودات، هي دلالة على قدرة الإله ، وهذا لا يتناقض مع الشرع الذي يدعو أيضا إلى النّظر في هذه الموجودات بواسطة العقل" .([1]) و هكذا، قدّم مشروعا توفيقيّا لا يخضع الدين للعقل، ولا يخضع العقل للدين على أساس انّه تربط بينهما علاقة تعاون وتكامل. و أخيرا، اعتمدت أعمال ابن رشد على قراءة النّص الديني معتمدة على الأساليب الّتي ورثها عن الفلاسفة اليونان. وتجلّت أولويّة العقل عنده من خلال اطروحاته حول إيصال الإنسان با□ ، حيث يؤكد أنّ الطّريق الموصول □ إنّما يمرّ عبر العقل و الفكر ، القادران على تامين السّعادة الرّوحية للإنسان و التّغلّب على الأهواء و الفساد.

لقد حاول الفلاسفة المسلمون تفسير ظواهر العالم، و سلوكات الإنسان بالاعتماد على التفكير الذي تمّ في اغلب الأحيان في حدود الفكر الدّيني.و الأهم في ذلك،هو أنّ الثّقة بالعقل و تقدير المعرفة شكّلت مصدرا قويّا من مصادر الفلسفة الإسلامية ،إلى جانب القرآن الكريم و السنّة النبوية الشريفة التي نظرت إلى العقل نظرة كلّها تعظيم ،و جعلت منه أصل و أساس الدين الإسلامي الذي لم يعتمد في دعوته إلى الإيمان با□ و وجدانيته على شيئ، قدر اعتماده على الدّليل العقليّ الّذي وضعه في مقدمة الأصول التي يقوم عليها الإسلام من أجل نشر الإيمان و إدراك الحقائق الخاصّة بحياة الفرد والمجتمع.

و هكذا، حمل مفهوم العقل عدّة معاني في الفلسفة العربيّة الإسلاميّة الّتي تفاعلت عبر التّرجمة بفلسفات قديمة، و دخل في معركة فكريّة ضدّ النّزعات الإيمانيّة في إطار ما عرف بإشكاليّة العلاقة بين العقل و النّقل أو العقل و السّمع.كما اصطدم هذا المفهوم بأفكار عدة مذاهب دينية حاولت الهيمنة على مختلف سبل المعرفة في المجتمعات العربّية الإسلاميّة من اجل إخضاعها لسيطرة مبادئها... [2]*

إنّ للعقل في الإسلام مكانة عالية، لأن فضائل الإنسان لا تظهر إلاّ بالعلوم و المعارف. و قد نتج عن هذا الاهتمام عناية بقضايا عقليّة أوليّة و أساسية، أدّت إلى ظهور نتائج عقلية في المنطق والبراهين

---

[1] - نفس المرجع،ص 286

* في ظلّ هذا الصّراع بين العقل و الشّرع، ظهر المعتزلة الّذين دافعوا عن العقل من اجل النّظر في كافة المسائل الدينيّة منها و الدنيويّة ، بل وقاموا بتقديم العقل على النّقل ، ثم وسّعوا مفهوم العقل ليشمل الاهتمام بالطبيعة و الرّياضيت و المنطق. من جهة أخرى، أضافت جماعة المعتزلة إلى الأدلة الثلاثة، دليلا رابعا هو حجّة العقل.فأصبحت الأدّلة هي : الكتاب ، السنة ، الإجماع و حجّة العقل، مؤكّدين على إن معرفة الله لا تنال إلا بحجّة العقل، هذا التّوجه تبنّاه الأشاعرة الّذين مضوا في نهج المعتزلة ، و بحثوا في الجدل القائم بين العقل و النّقل ، ليؤكّدوا على أنّ صحّة الإيمان تقوم على النّظر و التّفكير و الاستدلال العقليّ، لمزيد من التّفاصيل حول هذا الموضوع انظر:

- حسين مروة، تراثنا كيف نعرفه؟ بيروت مؤسسة الأبحاث العربية ، 1986

- محمد عمارة ، تيارات الفكر الإسلامي.

http: // al mostafa. Info. pdf

الرياضيّة ، و أحكام الإدراك الحسي وغيرها من الأحكام التي بنيت على أسس معرفيّة استوعبت مبررات العقيدة الإسلامية ، وطوّرت قضيّة التّوفيق بين العقل و الإيمان.كما ظهرت نتيجة لكلّ ذلك ، النّزعة العقليّة التي هي اتّجاه فكري يهدف إلى تفسير العالم و ظواهره ، والإنسان و مجتمعه على أساس التفكير ، رغم أنّه كثيرا ما تم ذلك في حدود الفكر الدينيّ . و تتمحور مبادئ هذه العقليّة أو العقلانيّة الإسلاميّة حول الثّقة في العقل و تقدير المعرفة و العلم ثلما يبيّن القرآن الكريم الّذي دعا في مناسبات عديدة إلى العقل و التّعقل و التّدبر و التّقدير للعلم و العلماء. و من هذه الآيات تذكر ما يلي:

" فاتّقوا الله يا أولى الألباب " ([1])

" كذلك تفصل الآيات لقوم يعقلون " ([2])

" فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون " ([3])

و من الآيات التي ترفع من شان العلم و العلماء قوله تعالى:

" هل يستوي الذين يعلمون و الذين لا يعلمون "([4])

" و لا يستوي الأعمى و البصير و لا الظلمات و لا النور " ([5])

ومن جهته، كان الرسول صلى الله عليه و سلم ينظر إلى العقل نظرة كلّها تعظيم و إجلال، لأنه رأى فيه أصل الدّين وأساسه، إذ لا دين لمن لا يعقل ولا يفكر. و في هذا الصدد قال عليه الصلاة والسلام:" و إنّما الناس من ربهم على قدر عقولهم ".([6])

و إذا كان العقل أحد شروط اليقين و المصلحة الدينيّة و الدنيويّة في المذاهب الإسلاميّة ، فانه كان أيضا حسب المفكر محمد عبده ركيزة الحركات الإصلاحية في العالم العربي و الإسلامي ، بحيث تمّ التركيز على العقل لإدراك سنّة الله في الكون و قوانين الطّبيعة و التّاريخ بمختلف أبعاده الإنسانية و الاجتماعية. ([7]) أما المفكر عبد الله العروى ،فقد رأى في كتابه " مفهوم العقل " الّذي عالج فيه مسألة العقل في العقيدة الإسلاميّة ، من خلال مناقشة ما سمّاه بالتّناقض بين سلوك المسلمين وقواعد العقل ، أن العقل في الإسلام مفهوم نفساني، وصفه المفكرون المسلمون كثيرا لكن دون التّعمّق في دراسته .

---

[1] - سورة المائدة ، أية 10 0

[2] - سورة الروم، آية 28

[3] - سورة النحل، آية 43

[4] - سورة الزمر ، أية 99

[5] - سورة فاطر ، أية 19 – 20

[6] - قدري حافظ طوقان، مقام العقل عند العرب، بيروت دار القدس، بدون تاريخ، ص 44

[7] محمد عبده، رسالة التوحيد، القاهرة دار الشروق، بدون تاريخ، ص ص 102 – 105

ورأى انه بمثابة مرآة ينعكس فيه الحقّ المطلق، لذلك انتقد التّصورات الّتي لا تربط العقل بدرجة معيّنة من درجات الوعي بالنفس لدى الإنسان. ([1])

و مهما يكن فضل المفكرين المسلمين، فالنّظرة العامّة إلى العقل هي أنّه مخلوق وقوّة موهوبة، بل هو قدرة النّفس على التّفكير و التّبصّر والتّميّز. وهو أيضا المعنى الّذي حاول الفلاسفة تجاوزه من خلال إدخال حركيّة ذاتيّة في المفهوم ليدلّ على كلّ ما يقود إلى الفكر و المعرفة. و يبقى الأهم في كلّ ذلك، ليس العقل الفردي بل العقل المجتمعي الّذي أقبل على العقل و ما يتبناه، خاصة وأن في ذلك طريقة إلى معرفة الله و التّفكير في خلقه. **إنّ** العقل في الفكر الفلسفيّ القديم و فلسفة .

العصور الوسطى ، قد حمل عدّة معان تتصّف في مجملها بالوحدة و التّرابط و الإنتاجيّة ، لأنّ المعرفة الإنسانيّة هي في كلّ الحالات إنتاج العقل الإنسانيّ . لذلك اتّصف العقل عند الفلاسفة اليونان بالنّزعة الجماليّة ، و التّمسك الشّديد يقيم الحقّ و الخير والجمال وفق تصوّر نظريّ خاص . بينما ، قامت الفلسفة العربيّة الإسلاميّة بتوظيف العقل من أجل خدمة الإيمان وفق قاعدة فكريّة توفيقية ما بين العقل و النّقل ، أي بين الفلسفة و الدين.

III –العقل في عصر النّهضة الأوروبيّة

إنّ النّمط الّذي ساد مع الفلسفة الحديثة ، هو نمط فلسفة العقل الّتي أقامت جسورا فكريّة بين اتّجاهات الفلسفة الغربيّة ، محاولة توضيح مفهوم العقل و كشف في نفس الوقت تعدديّته و نسبيته و عدم تطابقه... و اتّبعت فلسفة العقل الّتي أصبحت أهم موضوع في الفلسفة الحديثة و الفلسفة المعاصرة لأسباب تاريخيّة مهمّة، عمليّة مساءلة العقل البشري عن طبيعته وأصوله و وظيفته من خلال إقحامه في التّاريخ بوصفه ظاهرة بشريّة تاريخيّة لها خصوصيتها. لقد استمر تطوّر مفهوم العقل في ظلّ تحوّلات اجتماعيّة واقتصاديّة و فلسفيّة كبرى، تباينت معها المعاني و المقولات ، والدّلائل والإشكالات التي رافقتها ، لتكسب العقل صفات القوّة و تؤكّد استحالة الاستغناء عنه . و كنتيجة لذلك عرفت الفلسفة الحديثة ثلاث تصوّرات لمفهوم العقل، عبّر عنها ديكارت كزعيم للمذهب العقلانيّ، و جون لوك كممثل للنّزعة التجريبيّة ، ثم كانط كمجسّد لموقف نقدي هام ، حاول من خلاله بلورة تصوّر يجمع بين النّزعتين العقلانيّة و التجريبيّة. و لا شك أنّ البحث في هذا الموضوع سيسمح لنا بالتّعرف على موقف هؤلاء المفكّرين من مسألة إنتاج المعرفة حول المجتمع، طبيعتها و حدودها.

[1] - عبد الله العروى ، مفهوم العقل ، المركز الثقافي العربي ، الطبعة الأولى ، الرباط 2011 ، ص ص 76 -77

3 - 1 - العقل و مسلمات المذهب العقلاني

ظهر المذهب العقلانيّ، تحت تأثير الفلسفة اليونانيّة، و يعدّ من المذاهب المحوريّة و الأساسيّة في الفلسفة الغربيّة، وأكثرها خضوعا للجدل و الاختلاف بدءا من التّحديد الاصطلاحيّ لمفهوم العقلانيّة، وانتهاء بالتّحديد المعياري للموقف منها. فهناك من اعتبر العقلانيّة " فلسفة"، و هناك من رأى أنّها مجرّد مذهب ضيّق و محدود في نظريّة المعرفة. و في كلّ الحالات ن يربط المذهب العقلانيّ المعرفة بالعقل، و يرى أنّ المعارف المقبولة هي فقط تلك الّتي تأتي من العقل. و من أنصار هذا الاتجاه نذكر :

3 - 1 - 1- روني ديكارت (1596 م – 1650 م)

كان الفيلسوف الفرنسيّ ديكارت يبحث في كتابه " تأمّلات ميتافيزيقيّة في الفلسفة الأولى " ، عن أساس صلب و مؤكّد لا يقبل الشّك لتبني عليه كل معرفة . وبالمناسبة، وجد الإجابة في الشك نفسه، لأنّ المعرفة في نظره لا تأتي إلاّ عن طريق العقل البشريّ. فالعقل حسب ديكارت له خواصه، فهو الّذي يؤكّد الأفكار ، و يجعل الإنسان قادرا على تأكيد أو نفي الأحداث، علما بأنّ هذا العقل ليس له لون أو مكان أو شكل أو حجم أو خواص ميكانيكية معينة . و في نظر ديكارت ، لا يمكن قبول أيّة فكرة إلا بعد تفحّصها عقليّا و غربلتها منهجيّا بناء على مبدأ الشك في كلّ شيئ حتى تثبت صحّته.([1])

أسّس ديكارت الشّك المنهجيّ ،الّذي هو حسب رأيه مجرّد لحظة مؤقتة ضروريّة للانتقال بعدها إلى الحقيقة ، أو التّوصّل إليها. فالشّك هو عمليّة تؤدّي في النّهاية إلى شيئ ايجابي ، لأنّه شكّ منتج ومثمر.([2]) ومن أجل إبراز أهميّة الشّك ، ركّز ديكارت على مفهوم العقل الّذي اعتبره من أفضل الأشياء الّتي يتقاسمها كلّ النّاس ، بهدف الوصول إلى إنتاج أفكار واضحة و سليمة ، بحيث إذا كانت الحواس لا تصلح حسبه لبناء المعرفة الحقيقيّة لكونها محدودة القدرة و عاجزة في كثير من الأحيان ، فانّ العقل قادر على إنتاج الأفكار و المعارف انطلاقا من مبادئه الذّاتيّة ودون حاجة لأيّ مصدر خارجي . إنّ العقل بهذا المعنى الديكارتي لا حدود له ، و بإمكانه إدراك كلّ شيء بما في ذلك الأمور الميتافيزيقية ، كوجود الله و خلود النّفس و بداية العالم .....الخ.([3])

بهذا التّصوّر، تمكّن ديكارت من تشكيل فلسفة دقيقة و صارمة، طبقا لنسق السببية العقلانيّة .لقد طوّر المنهجيّة الاستنباطية الّتي خلّصت الفلسفة القديمة من العقائد اللاهوتية، وبرهن على أن الإنسان

---

[1]- Pierre Guenancia, Lire Descartes, Gallimard, 2000, P 124.
[2] - Ibid., 139.
[3] - Jean Luc Marian et autres, Descartes, Bayard, 2007 pp 118-122

يصنع الحقيقة حول وجوده، ويتوصّل إليها فقط باستخدام عقله . و برهن أيضا على أنّ الميزة الّتي ينفرد بها الإنسان عن الحيوان هي التّفكير، مطوّرا بذلك مفهوم الذّات المفكّرة أو الذّات العارفة ، إلى جانب مفهوم الوعي المفكّر للإنسان كذات كونيّة قادرة على إصدار الأحكام الصحيحة على الإحداث والأشياء و التّمييز بين الأصح و الخطأ ، و بين الخير و الشّر..([1])

و عليه، يمكن التأكيد على أن محور الأطروحة الديكارتية هو العقل السليم ، الموزّع بين النّاس بالتّساوي ، و المستخدم وفق درجات متفاوتة و طرق مختلفة...وهي نفس الأطروحة التي جعلت ديكارت يضع منهجيّة الشّك الايجابيّ كدليل على الاستخدام الصّحيح للعقل .لقد أخذ منهجيته الاستنباطية من الرياضيات، لتدلّ على العملية العقلية الّتي نستنتج منها قضيّة ما أو قضايا معيّنة عن طريق الاستنباط ألبرهاني ، من أجل أن تتقبّلها النّفس و تصدّقها وتثق في صحّتها معبّرة بذلك عن رؤية عمليّة متميّزة يزول عندها كلّ شكّ .([2])

إنّ الانجاز الأساسي للفلسفة الديكارتيّة ، يتمثّل في إعادة المعرفة للإنسان بوصفه منتجا لها، فالعقل هو مصدر المعرفة الّتي تكتسب قيمتها من خلال تحصّلها على ثقة العقل الذي يتولّى مهمّة تصوّر المعاني الّتي تنفيها أو تثبتها إرادته . ويتلخص منهج ديكارت في أربعة قواعد هي : ([3])

- قاعدة البداهة : وتعني انّه لا يجب أن تقبل الأفكار إلا ما يبدو بديهيا و واضحا و متميزا لا يصل إليه الشك أبدا.
- قاعدة التحليل: و تتمثل في تقسيم المسالة إلى ابسط عناصرها لمعالجة كل عنصر على حدي.
-قاعدة التركيب: وتعني ضرورة الانطلاق من البسيط إلى المركّب بشكل من منظم.
-قاعدة المراجعة: و تعني وجوب القيام بمراجعات و إحصاءات شاملة للنتائج.

يشكّل العقل عند ديكارت مفهوم ذاتيّ يرتبط بما يفكّر فيه الإنسان ، وما يصدر عنه من أحكام ، ووظيفته الأساسيّة هي إنتاج المعرفة من خلال ممارسة التّفكير أو التّأمل العقليّ. وحين قال ديكارت عبارته المشهورة" أنا أفكار إذن أنا موجود" أراد بها أن يثبت كموجود قدرته العقلية على التفكير وفق المعني الذاتي للعقل. فالعقل بذاته المستقلة هو الذي يدرك كل الحقائق مهما كان مصدرها أو طبيعتها. وعلى هذا النحو، تمكن ديكارت من تجاوز فترة المسلمات التي بدت له خرافات متوارثة، مفضلا اتخاذ الشك طريقا للوصول إلى اليقين. إن نظرية ديكارت تحمل توازنات و أوهاما لا حدود لها, فضلا عن

[1] - Ibid., p 215
[2]- Ibid., pp223-224
[3] - Ibid,pp246-249

تجريدها للفكر من الوجود واعتباره مكتفيّا بذاته غير خاضع لشيء سوى إرادة الله . وبأسلوب آخر, فان العقلانية تقابل التّجريبيّة في حقل المعرفة، تؤمن بأن للعقل الأولوية في إنتاج المعرفة , و تعبر عن موفق فلسفي قائم على فرضية هامة ترى أن الوجود منتظم على نحو معقول. رغم ذلك, اتفق المفكرون على صعوبة اعتبار العقلانية مذهبا متجانسا و موحّدا في المبدأ و التفاصيل المعرفيّة.

3-2- العقل و مسلمات المذهب التّجريبي.

بدأت النّزعة التّجريبيّة في مفهومها التقليدي خلال القرن السابع عشر، واستمرت طيلة القرن الثامن عشر مع الفلاسفة أمثال بيكون و لوكي ودافيد هيوم. يملك هذا المذهب مسلمة واحدة أساسية تنص على أنّ المصدر الجوهري لكل معرفة هو التجربة، لان العقل لا يستطيع إنشاء المعاني و التصورات حول الواقع بالفطرة، و لا يملك القدرة لفرض ميزة الصدق على ما ينتجه من معرفة، و التي ترجع في كل الحالات إلى التجربة. لهذا السبب, رفض التجريبيون التسليم بالأفكار الفطرية الموروثة، و المبادئ العقلية البديهية، أو حتّى الاعتراف بقدرتها على إنتاج المعرفة. واستمرت هذه النزعة في المعرفة في القرن التاسع عشر وفي القرن العشرين , و من اشهر مفكّريها نذكر:

3-2-1- فرانسيس بيكون (1561 م – 1621 م)

يعتبر فرانسيس بيكون النقطة الفاصلة بين العصور الوسطى لأوروبا و عصر النهضة الجديد الذّي شكّل أوروبا الحديثة، لأنّه دعّم المنهج التّجريبي ،و جعله مقياسا للأفكار و كلّ ما ينتج من معارف على أرض الواقع . فرانسيس بيكون من الرّواد الذّين انتبهوا إلى غياب جدوى في المنطق الأرسطي الذّي يعتمد على القياس ، وأدركوا أيضا العيب و الخلل الأساسي في كلّ الفلسفة اليونانّية ، وفي طريقة التّفكير الّتي تنصّ على أنّ العقل النّظري وحده كفيل بالوصول إلى المعرفة و العلم . وبالنسبة لبيكون ، يتمثل المشكل الأساسي المطروح أمام التّفكير بشكل عام في طريقة الاستنتاج القديمة، والتي بحكم قواعدها لا يمكن أن تؤدّي إلى اكتشاف حقائق جديدة .

ولحلّ هذه القضية الخاصة بالتفكير، قدمّ طريقة جديدة و في صيغة جديدة، تخصّ الاستقراء الّذي قصد به منهج استخراج القاعدة العامّة، أي النّظريّة العلميّة أو القانون العلمي من مفردات الواقع وأحداثه، استنادا إلى الملاحظة و التجربة.([1]) و بأسلوب آخر، رأي بيكون أن المعرفة تبدأ بالتجربة الحسية التي تعمل على إثرائها بالملاحظات الدقيقة و التجارب العملية، ثم تأتي مرحلة استخراج النتائج

[1]- جها نكيرى محسن, فرنسيس بيكون أرائه وأثاره, ترجمة العلوي عبد الرحمن,لبنان دار الهادي للطباعة و النشر و التوزيع , لبنان،2005، ص14

منها وبحذر كبير. و في نفس السياق، أضاف انه لا يجب الاكتفاء بعدد قليل من الملاحظات لإصدار الأحكام، أو الاكتفاء بدراسة الأمثلة المتشابهة، بل يجب دراسة الأمور الشاذة من اجل الوصول إلى بناء قانون عام موثوق به ([1]) و هكذا, دعي بيكون إلى تطهير العقل من كل الأحكام المسبّقة و الأخطاء التي انحدرت إليه من الأجيال السابقة ،و تحدث عن ضرورة رد المعرفة و العلوم إلى التجربة و الخبرة بناء على منهج سليم للفكر والبحث، ويتعلق الأمر بطبيعة الحال بالمنهج الاستقرائي , علما أن المنهج ليس هدفا في حدّ ذاته، بل مجرّد وسيلة للوصول إلى المعرفة الصّحيحة.

3-2-2 جون لوك (1632م-1704م)

ظهر جون لوك في نهاية القرن السابع عشر، له نظرية حول الوظائف التي يؤديها العقل حين يريد التعرف على العالم الذي يحيط به . فبمناسبة تقديم شرح و توضيحات حول معالم الفهم الإنساني، اعترض بشدة على الأفكار التي تتم بالفطرة و التلقائية، وهاجم كل من يعتقد أن الأفكار هي جزء من العقل عند الميلاد. و مقابل ذلك, أصرّ على أنّ الإنسان لا يحتاج إلى تعلّم الأفكار أو اكتسابها من المصادر الخارجية، لأنه كان يعتقد أنّها جميعها تأخذ موقعها في العقل بفضل الخبرة. وقد أعلن أنّ هذه الخبرة تنقسم إلى نوعين: خبرة خارجيّة تكتسب بفضل حواس البصر و الذّوق والسّمع و الشّم و اللّمس، وخبرة داخليّة تكتسب من خلال التّفكير في العمليات العقليّة التي تقرأ و تحلّل البيانات لتمدّ الإنسان المفكّر بالمعلومات.([2])

و كغيره من الفلاسفة التّجريبيّون ،رفض مبدأ وجود الأفكار الفطرّية، ورفض أيضا تدعيم مقولة أن التّجربة تغذّي العقل بالمعارف، بينما رأى أنه ما دامت تجارب الناس تختلف، فإن المبادئ التي تحتوي عليها عقولهم ليست واحدة وليست متساوية بين كلّ النّاس.([3]) وعليه يعتبر العقل عند ولك مكتسب ، لأنه مركب ثقافي يختلف باختلاف تجارب النّاس و المجتمعات ، الأمر الذي يجعله عقلا محدودا ،و حدوده تنحصر في حدود التّجربة التي تقيّده. و الحقيقة ، هي انّه حين وضع لوك الخبرة التجريبيّة باعتبارها المصدر الأساسي للمعرفة ،و الضابط الأول للعقل، فانه كان يعبر بذالك عن الخبرة العملية للبورجوازية التي تمكنت كطبقة من جمع ثروتها و بناء قوتها بفضل إنشغالها خاصة بالعمليات المالية و الاقتصاديّة التي تقوم على دعائم العمل و الإنتاج. و من هنا يتضح أنّ الخبرة التجريبية في فلسفة لوك هي بمثابة التعبير الفلسفي و الابستيولوجي عن الخبرة العمليّة للبورجوازيّة كنظام، كطبقة وكواقع. في حين , يدل رفض لوك للأفكار الفطريّة على رفضه الاجتماعيّ، لكل الحقوق الموروثة من

[1] - نفس المرجع ص ص 24-25.
[2] - راوية عبد المنعم عباس ، جون لوك أمام الفلسفة التجريبية ،لبنان دار النهضة العربية ، ،1996،ص12-14
[3] - نفس المرجع ص27

جيل لأخر، لأنّها لم تظهر نتيجة للعمل و بذل الجهد، والانغماس الجاد في تفاصيل الحياة اليوميّة ومتطلّباتها ... إنّ وراء نظريّة لوك في العقل و المعرفة ، يختفي موقف اجتماعيّ صريح يعبّر عن إعجابه بالطّبقة البورجوازيّة الصّاعدة في مواجهة الطّبقة الإقطاعيّة ذات الحقوق الموروثة.

و هكذا، فانّ التّجريبيّون لا يؤمنون بقدرة العقل وحده و لا يثقون في كلام ديكارت ،لانّ التّفكير وحده غير كاف لمعرفة الحقيقة . بالإضافة إلى ذلك ، لا يؤمنون بالغيبيات ، و ليس لهم فلسفة ميتافيزيقيّة ،و يتميّز مفهومهم للعقل بالنسبيّة، إذ مهما كانت قدرته على إنتاج المعرفة، تبقى محدودة في حدود مساعدة الإنسان على إدراك متطلّبات الحياة ، من خلال ممارسة التّفكير و استخراج معلومات وفق خطوات مرتّبة و منطقيّة.

3-3- العقل و مسلمات الاتجاه التوفيقي

إنّ الصّراع الفلسفيّ بين الاتجاهين العقلانيّ و التجريبيّ هو الّذي دفع بالفيلسوف ايمانويل كانط (1724 -1804 م) إلى اختيار موقف فلسفي نقدي من أجل التّوفيق بين المذهبين ، و إظهار حدود كلّ من الحواس و العقل بأسلوب معرفيّ . رأى كانطأنّ المعرفة ناتجة عن اجتماع عاملين أساسيين :الأوّل صوري و يرجع إلى طبيعة العقل ذاته ، والثّاني ماديّ يتكوّن من الإحساسات الدّاخليّة الّتي تتجلّى في الإدراكات الحسيّة ، علما أنّه إذا غاب أحد العاملين ، استحال وجود معرفة حقيقيّة. لذلك،تتكوّن المعرفة دائما حسب كانط من قدرات يجسدها الفهم و العقل الخالص.([1])

و للتّوضيح أكثر ، بيّن كانطأنّ التّجربة كأساس للفهم تقود الإنسان إلىالتّصوّرات الذّاتيّة للأشياء، و تلك التّصوّرات هي الّتي تساهم في إعداد و تركيب صفات و خصائص الأشياء ،و يتعلق الأمر بالتّركيب الّذي ينتج المفاهيم و العلاقات بين الأشياء . ثم أضاف أنّ المعرفة تشكّل عمليّة معقّدة يساهم فيها العقل الّذي يظهر في شكل بناء من المقولات أوالصورالقبليّة الّتي ستكون عديمة الفائدة ، لولا معطيات التّجربة الحسيّة التي تؤدّي وظيفة تصميم أولى للمعرفة ، بل ولإنتاج المعرفة .([2]) لهذا السّبب ، أكّد كانط ، أنّه لا يجب أنتتصوّر أو أن نفهم بأنّ للعقل قدرة مطلقة تمكنه من إنتاج كل أنواع المعرفة ، لأنه في الحقيقة، لا يستطيع الوصول إلى نتائج فكريّة إلا في مجالين هما : العلم و الأخلاق ، في حين يعد كلّ ما يقع فيه العقل حين يفكّر الإنسان في الماورائيّات و الغيبيات مجرد أكاذيب و نقائص([3])

[1]- كامل محمد عويصة ، ايمانويل كانط شيخ الفلسفة في العصور الحديث، أو الكتب العلمية ، لبنان 1993،ص44.
[2] - نفس المرجع , ص 48
[3] - نفس المرجع , ص 67

من جانب آخر, نبّه كانط النّاس إلى أمر هام، و أكد لهم أن الفكر ليس هو الّذي يدور حول الأشياء ، كما كان يظنّ الفلاسفة السّابقون ، و إنّما الأشياء هي الّتي تدور حول الفكر لتصبح موضوع إدراك . تمّ شرح كيف أنّ حدود الفكر نابعة من صميم طبيعة وحدود العقل، و يتعلّق الأمر بحدود تفرضها عليه قوانين العقل نفسه. ومع ذلك, يبقى العقل المحدّد الأساسي للوجود العقليّ للإنسان و المجتمع، بل للوجود العقلي لكل شيئ ،ممّا جعله مرادف عند كانط للحرية و المسؤولية و الكرامة.([1])وعلى هذا الأساس، خلّفت الرؤية الكانطيّة أثر بالغ في مسار الفكر و الفلسفة و الثقافة الأوروبيّة ، لان العقل لم يعد و بفضل انجازات هذه الرؤية قابلا للتأليه أو التّقديس، بل أصبح مجرد أداة محدودة في إمكانياتها و قدراتها المعرفية . وبذلك , يكون كانط حسب بعض المفكرين , قد سجل ثورة إبستيمولوجية هامّة من خلا ل محاولته تجاوز حدود التجريبية و الاستقراء،وتأكيده على وجود فئات عقلية للإدراك، و كان يقصد بها تلك الفئات أو الأصناف التي يتم اكتسابها من اجل قراءة التجربة . لذا، فان العلم بهذا المعني الكانطى لا يعبر عن عقلا خالصا، و لا تنظيرا محضا، لأنه تحكمه قوانين عقلية منظّمة تجمع بين العقلي والتجريبي.

4-3 - الفهم الغائي للعقل

تناولت الفلسفة الحديثة مفهوم العقل بشكل موسع إلى حد جعل بعض الفلاسفة يربطون تاريخ مفهوم العقل بتاريخ الفلسفة مثلما فعل هيقل (1770-1831م) الذي ربط تطور كل الفلسفة بتاريخ تطور مركبات و صفات مفهوم العقل عبر حلقة حضارية امتدت من قدامى اليونان . و بفضل كل ما كتبه، اتّضح أنّ العقل عند هيقل هو معرفة للذّات وواقعا معاشا، بل فكرة في حالة صيرورة يوجّهها التّاريخ الغائي للعقل، الأمر الّذي يجعل التّاريخ تحقيقا للعقل.([2]) بالإضافة إلى ذلك, رأي هيقل ووفق معياريّة مطلقة أنّ كلّ ما هو عقليّ متحقّق بالفعل, وكل ما هو متحقق بالفعل عقلي. و هو الرأي الّذي شكّل بقوّ ة نقطة الانطلاق في الفهم الهيقيلي الغائي للعقل ، و الّذي يدلّ كفهم على سلسلة من التّمثلات التي بفضلها صار تاريخ الفكر و الفلسفة موازيا لمسار العقل البشريّ. ([3])

و يعدّ العقل عند هيقل جوهر و قوة غير متناهية ، تكشف بفضل مكوّ ناتها عن التّاريخانيّة الهي قلية الغائية ،والّتي اختصرت مفهوم العقل و حصرته في الدّائرة الأوروبيّة ، لتكشف بالتّالي الحلقة

[1] - نفس المرجع السابق ص ص 69

[2] - Rudolf Hays, Hegel et son temps, leçons sur la genèse et le développement, la nature et la valeur de la philosophie hégélienne, traduit par Osmo Pierre, édition Gallimard, 2008 p33

[3] - Ibid., p 35

الداخليّة المفرغة لظاهرة التّمركز العقليّ و العرقيّ و الذّاتي للمواقف و الآراء الهيقليّة بشكل عام.([1]) من جانب آخر ربط هيقل العقل بالجدل ، الّذي اعتبره بمثابة تعبيرا طبيعيّا و منطقيّا عن العقل و خصوصيّاته ،و أعطى له صفة المطلق المتحقق في الفكر البشريّ والتّاريخ والطّبيعة عبر ثلاثة مراحل تاريخيّة ، يجسّدها الوعي المباشر ، تم الوعي الذّاتي ، و أخيرا الوعي المطلق. لهذا، يتجلّى العقل دائما في صورة متعالية لحركة الرّوح و حركة الوعي.([2]) ومهما يكن، يبقى العقل عند هيقل و في كل الحالات المحرّك و الموجّه للظّواهر والأفعال . و بذالك ، تمّ إلحاق العقل بالإيمان من منطلق أنّ العقل غير مستقلّ بذاته في إدراك الحقيقة ، وإنتاج المعرفة الخاصة بها.

وخلاصة القول هي أن العقل عرف في عصر النّهضة الأوروبية استعمالات مختلفة ، أدّت إلى صفات متنوّعة و معاني متعدّدة جعلتهيتحوّل إلى عقل إنساني نسبيّ، تحيط به الاختلافات الكبيرة حول وظائفه و حدوده الإبستيمولوجيّة . وهو ما أدّى أيضا إلى فتح المجال أمام التّصوّرات الهادفة إلى الاهتمام أكثر بالعقل و بانفتاحه من أجل توفير ضروريّات تغيير العالم . لقد أدّى الاهتمام بدراسة العقل إلى الاهتمام أكثر بالتّفكير لكونه أفضل وسيلة لمعرفة الحقيقة .و نتيجة ذلك ، ظهرت فلسفة العقل الّتي أقامت علاقة قويّة بين الفلسفة و العقل و التّفكير و التّأمّل ، و الّتي اشتهرت بفضل كلّ الأعمال الّتي تمسّكت بمبدأ العقل الّذي يمثّل جوهر الإنسان، مطوّرة بذلك مذهبا عقلانيّا استفاد منه الباحثون الّذين قدموا الدّراسات الحديثة حول العقل و التّفكير . وأخيرا، يمكننا القول أنّ البحث في العقل و محاولة إدراك حقيقته أمر صعب بسبب التّباين الواضح بين الفلاسفة و المفكّرين في مفاهيمهم و تعار يفهم. وهذا الأمر ليس قاصرا على مجموعة من المفكّرين دون أخرى، أو حضارة دون أخرى، أو فكر دون أخر... لذا، سنركّز أكثر في بقيّة هذا الفصل على الأعمال العلميّة والبديهيّات و الثوابت الّتي حصلت على الاتّفاق و التّأكيد العلميّ حول موضوعيتها و صدقها النسبيّ.

IV - العقل في النظريات العلمية الحديثة

إن الاهتمام بالعقل معناه الاهتمام بقرون من تطوّر الفكر الإنساني الفلسفيّ و الاجتماعيّ كما جاء في النّظريّات العديدة الّتي ساهمت بشكل أو بأخر في تفسير العقل ،معتمدة على بدايات التّفكير البشريّ المتجسدة في الأساطير و الميتافيزيقا ثم البدايات الأولى للفلسفة اليونانيّة و الإسلامية وفكر النّهضة ، وبعدها النّظريات العلميّة الّتي اعتبرت العقل ظاهرة تتعلّق نظريّا و منهجيّا بعلم النّفس. وفي هذا الإطار، يعدّ فرويد أول من تحدّث عن نظريّة العقل في مطلع القرن العشرين بفضل تطويره فكرة العقل

[1] - Ibid., p 38
[2] - Ibid., p59

اللاواعي الّتي جاء فيها بانّ العمليّات العقليّة الّتي يؤدّيها الأفراد بوعي تشكّل جزءا بسيطا جدا من الفعاليّة العقليّة الّتي يؤدّيها دماغ الإنسان .([1]) إن انشغال علم النّفس بدراسة العقل، هو في حقيقته دراسة للتّفكير و للعمليّات العقليّة الّتي تدرك الأشياء و الحقائق، وتصدر الأحكام العقلية الّتي تتجسّد من خلال إنتاج المعرفة أو التّحقق من دقّتها و صحّتها. وينظر علماء النّفس للعقل على انّه أداة لإنتاج المعرفة، وهي أداة تنمو و تتطوّر وفق تطوّر عمليّة إنتاج المعرفة ذاتها. لذلك ، استثمر العقل من أجل وضع العديد من النّماذج النّظرية و الفرضيّات على محك النّقد والتّحليل و المساءلة الجادة،ومن بين هذه النّظريات ركّزنا على ما يلي:

4-1- النظرية البنائية

يعتبر فونت Wundt مؤسّس المدرسة البنائية في علم النّفس و الّتي اهتّمت بجميع نواحي المعرفة الإنسانيّة . رأى فونت أنّ الخبرات العقليّة المعقّدة هي في الحقيقة بناءات تكوّنت من العلاقات العقليّة البسيطة ، و أضاف بأنّ التفكير البشريّ والمعرفة يشكّلان عنصرين أساسيين من مجموع عناصر الخبرة الشّعوريّة و علاقتها الميكانيكيّة بالجهاز العصبيّ .([2]) من جهة ثانيّة ، تفسر النظرية البنائيّة عمليّة الفهم الّتي تشمل التّفكير و تعتبرها نشاط معرفي يفيد في الرّبط بين المحتويات العقليّة ، المدركات الحسيّة و المشاعر . لذاتتكوّن الأفكار حسب هذه النظريّة من مجموعة من الصّور الشّعوريّة حسبيّا.([3]) تشكل البنائيّة في علم النّفس نظريّة في التّعلّم المعرفيّ، مفادها أنّ الفرد بيني معرفته بنفسه من خلال تفاعل خبرته السّابقة مع معطيات البيئية المحيطة به ، معتمدة في ذلك على المبادئ الّتي صاغها بناجي Piaget(1896 – 1980 م) والخاصة بالنّمو المعرفي للطّفل.([4])

إذن ، تركز هذه النّظريّة على الإجراءات الدّاخليّة للتّفكير و دورها في إنتاج المعرفة ، إلى جانب اهتمامها الكبير بعمليّات تنظيم الخبرة و الاستيعاب و تنسيق الأفكار ، مع التّركيز خاصة علىمكوّنات الخبرة الشعوريّة . و بطبيعة الحال، لم يكن هذا التّفسير موفقا لأنّ مبادئ هذه النّظريّة قلّصت مفهوم العقل في مجموعة من المدركات، و ركّزت على منهج التّأمّل الباطني الّذي يتأثر بالذاتيّة ،مؤكدة على الإجراءات الدّاخلية للتّفكير دون سواها . وبشكل عام، ترى البنائية أنّ وظيفة علم النّفس هي اكتشاف بناء الشّعور، و تطوير قوانين حول تكوينه.

---

[1] - Elisabeth Dumont, La psychologie, Histoire, concepts, méthodes, expériences, édition Sciences Humaines,2009 ,p102

[2] - فاخر عقل، مدارس علم النفس، دار العلم للملايين، الطبعة السابعة، 1987، ص 60.

[3] - نفس المرجع السابق ، ص 72 .

[4] - نفس المرجع السابق ، ص 81 .

4 – 2 – النّظريّة الوظيفيّة

ظهرت النّظريّة الوظيفيّة الّتي أسّسها وليام جيمس William Gems (1842-1910 م) في الولايات المتّحدة الأمريكيّة كرد فعل على النّظريّة البنائيّة ،وعلى أساس أنّه لا يمكن تحليل الحياة العقليّة وفق تصوّر يجزّئها ثم يخضعها لقوانين ميكانيكيّة . و عليه ، حدّد وليام جيمس موضوع علم النّفس في دراسة الوظائف العقليّة ، و الخبرة العقليّة الّتي هي عمليّة شخصيّة مستمرة و انتقائيّة ، مؤكدا على استحالة فصل الجسم عن العقل لكونهما وجهين لعملة واحدة بحيث قال : "إن وظيفة العقل هي إحداث سلوك مفيد و نافع خاصّة و أنّ التّفكير يتمّ دائما من أجل فعل ما. "([1])

و بمعنى آخر ، ترى النّظريّة الوظيفيّة أن غايتها هي الاهتمام بالحالات الشعوريّة ، و توجيهه نحو دراسة الدّور أو الوظيفة الّتي تقوم بها العمليّات العقلية من أجل تكييف الإنسان مع البيئة الّتي يعيش فيها، و إيجاد الإجابة على السؤال الرئيسيّ التالي :ما هي وظيفة العمليّات العقليّة ؟ . و من أشهر مدارس هده النظرية نذكر مدرسة شيكاغو الّتي كرّست جهودها للرّبط بين اهتمامات علم النّفس و مظاهرا لحياة اليومية للناس بشكل عام.

4-3 مدرسة التّحليل لنّفسيّ

اهتّمت مدرسة التّحليل النّفسيّ ، و بفصل رائدها سيقموند فرويد Sigmund Freud (1856-1939م) بالعمليّات الشّعوريّة العقليّة . و ساد آنذاك الاعتقاد حول إمكانيّة فهم سلوك المرضى النّفسانيين من خلال العمليّات العقليّة اللاّشعورية الّتي تشكّل جانبا في البناء العقليّ . واهتم بياجي بمشكلة أصل المعرفة، بحيث اختبر ذكاء الأطفال ثم دعا إلى الاهتمام بكيفيّة تفكيرهم و دراسة طريقتهم في حلّ مشاكلهم ، لكي يتّضح المنطق الّذي يتضمّنه ذلك التفكير، خاصة و أنّ هذه العمليّة تؤدّي إلى معرفة أصل المعرفة التي تنتج في وسط الأطفال.([2])

4 – 4 – النظرية السلوكية

تقوم النّظريّة السّلوكيّة الّتي أسّسها واطسون Watson (1878-1958م) فيما يتعلّق بالتّفكير على مبدأين أساسيين في تفسير العلاقة الموجودة بين المثير و الاستجابة و هما : مبدأ الإشراط الإستجابي، و مبدأ الإشراط الإجرائي ، و التّفكير بالنّسبة لهذه النّظريّة ما هو إلا سلوك حركيّ ضميّ شانه في ذلك شان بقية الوظائف النّفسيّة . و تعتبر هذه النّظريّة عقل الإنسان كآلة الكترونيّة مستعدّة

[1]- بدر الدين عامود، علم النفس في القرن العشرين، دمشق منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2001، ص 205.
[2]- نفس المرجع السابق، ص ص 218-221

وقادرة على استقبال برامج السّلوك من الخارج من اجل التفاعل معها، ثم إصدار السّلوك المتوافق مع السّلوك الّذي حملته المنبهات الخارجية إلى العقل.([1]) وبالتالي، يصبح علم النّفس هو الدّراسة العمليّة للمثيرات والسّلوك الّذي تثيره الاستجابات.

4– 5 – النظرية الإدراكية

بالنسبة للنّظريّة الإدراكيّة المعرفيّة ، فانّ العمليّات العقليّة الداخليّة تتمّ في الجانب الشّعوريّ من النّفس لأن الفرد يعي نفسه و يعي مجرياتها الدّاخليّة إلى حد كبير. لذلك، تكون أفعاله السلوكيّة أو سلوكا ته تعبيرا عمّا يجري بداخل عقله وبشكل واع.([2]) إن العقل أو التفكير في هذه النّظريّة ليس مجرد أداة يحرّكها المنبّه ، لأنّ العقل نفسه يكون مصدرا للأفعال و السّلوكات ، وحتى المعرفة تشكّل هي الأخرى نشاطا عقليا يعتمد أساسا على التّفكير.

4 – 6 – علم النّفس المعرفي

علم النّفس المعرفي هو الدّراسة العمليّة للعقل المفكر ويبحث في العمليّات العقليّة الّتي تتمّ وراء عقل الإنسان.كما يتناول طريقة صياغة المعلومات الإنسانيّة في شتّى مجالات العمليّات النّفسيّة. ظهر علم النّفس المعرفي بفضل الاهتمام الكبير الّذي لاقته المعرفة و أنشطة التفكير من طرف علماء النفس الذين اعتبروا العقل أداة تنظيميّة وأداتها التّفكير. و يشارك في هذا الاهتمام علم النّفس العصبيّ والبيولوجية و غيرها من العلوم الّتي تبحث في بنية التّفكير و مكوّنات المعرفة .إن مهمة التفكير هي إدراك العلاقات على حد تعبير جون ديوى (1859 – 1952 م) الّذي عرّف علم النّفس المعرفي على أنّه :"العلم الّذي يدرس بنية العمليّات العقليّة و أنشطة التّفكير ، و ينفذ كل العمليّات المعرفيّة المطلوبة ".([3]) والمقصود بذلك ، هو أن علم النّفس المعرفي ، يهتمّ بكلّ العمليّات المتمثلة في الانتباه و الإدراك و التعلّم و حل المشاكل و غيرها من العمليات الإرتقائية الّتي بواسطتها تنقل المدخلات الحسية إلى العقل لتحوّل و توضّح و تخزّن ، ثم تستخدم عند الضّرورة و بعدما يتمّ استعادتها.

إنّ النّظريات الّتي تبحث في العقل كثيرة في علم النّفس، و ما تزال أسئلة عديدة مطروحة حول مكوّناته و الوظائف الّتي يؤديها. و مع ذلك، يرجع الفضل لعلم النّفس الّذي بيّن أنّه من الصّعب جدّا

[1] - نفس المرجع السابق، ص ص 261 - 268

[2] - Claudette Mariné et Christian Escribe, Histoire de la psychologie générale, du behaviorisme au cognitisme ,Edition IN press .Paris, 2010, p 4 7.

[3] -Serges Nicolas, la psychologie cognitive, éditions Armand collin, 2003, pp 19-22

تحديد كل المسائل المتعلقة بالعقل و التفكير، وخاصة محاولة الفصل بين الجوانب العقلانيّة و الجوانب العاطفيّة في الشّخصيّة الإنسانيّة. و لا شك أنّه كان لنشوء ما يسمى بالذّكاء الاصطناعي أثر كبير على مفهوم العقل و مسار الجدل حوله... و على العموم، أثبت علم النفس و بفضل تطوّراته المعرفيّة والمنهجيّة أنّ العقل ليس مجرّد تراكم لوظائف دماغيّة .لذلك، تسعى الدّراسات العلميّة في هذا المجال إلى فهم العمليّات العقليّة و المساهمة في بناء الذّكاء الإنسانيّ الذي سوف يكون له دور كبير في إدارة مجالات الحياة اليوميّة، و صناعة المستقبل و الحضارة الإنسانية. أخيرا، لا بد أن نشير إلى وجود اختلاف كبير بين علم النفس المعرفي و نظرية المعرفة التي تسعى إلى تحديد المعرفة و أساسها و مجالها و كشف السبل المؤدية اليها ...

4 -7 -اللغة و التفكير :

إذا كانت اللّغة هي أعظم إنتاج إنسانيّ للتّعبير عن التّفكير و عن ما يتمّ التّفكير فيه ،فإنّ دورها قد تراكم واتّسع بفضل التّفكير ذاته، و الّذي أنتجها ليصبح لها مع مرور الزّمن شأن كبير في المجتمعات البشريّة . و تعدّ اللّغة من أهمّ الأدوات العمليّة العقليّة الّتي تبني الفرد و المجتمع فكريّا، بل هي جزء لا يتجزأ من أسس السّلوك الإنسانيّ. أمّا التّفكير،فإنّه يشكّل ظاهرة معقّدة ناتجة عن تركيب الدّماغ و تعقّده عند الإنسان . انّه أيضا بمثابة عمليّة معرفيّة منظّمة، تهدف إلى إكساب الفرد المعرفة عن طريق التّخيّل و إصدار الأحكام و حلّ المشاكل...الخ. و بالتالي، لكلّ من اللّغة و التّفكير أهميّة في الحياة اليوميّة للإنسان

و أكثر من ذلك، تعتبر اللّغة الوسيلة المثلى للتّعبير عن كلّ النّشاطات العقليّة الّتي تقيّم الحقائق وتبحث عن الأجوبة المقنعة للصّعوبات الّتي يواجهها الإنسان، إلى جانب توضيح المواقف المختلفة الّتي يتّخذها للتّكيّف مع ظروف الحياة ... و بهذا، يتّضح أنّ لعلاقة اللّغة بالتّفكير أهميّة كبرى شغلت الفلاسفة و الباحثون اللّسانيون ، و علماء النّفس و الأطباء النفسانيّون الذين عالجوا موضوع اللّغة وعلاقتها بتشكيل التّفكير عند الإنسان. و قد ظهرت بفضل تأمّلات البعض، و التّطبيقات العمليّة الّتي أثبتت صحّتها الأبحاث الجادة عند البعض الآخر، عدّة أراء و أطروحات حول اللّغة و علاقتها بالتّفكير ونذكر منها ما يلي

5- 1 - أطروحة الفصل بين اللّغة و التّفكير :

إنّ البحث في العلاقة بين اللّغة و التّفكير معناه أنّ المسالة المطروحة للدّراسة تتعلّق بما إذا كانت اللّغة ضروريّة لتحقيق فعل التّفكير ، و إذا كان من الممكن أن يتحقّق هذا الفعل التّفكيري خارج إطار

اللّغة . و ترتكز فرضيّة هذا الطّرح على التّسليم بأنّ للتّفكير وجود مستقل و غير ملازم لوجود اللّغة، انّه ويستعمل اللّغة للتّعبير عن نفسه، بل إنه الشّرط الضّروريّ لوجودها و ليس العكس. ([1]) و قد دافع عن هذه الأطروحة أصحاب الفلسفة الكلاسيكّية المثاليّة ومنهم:

5-1-1-ديكارت :

كارت فكرة أساسيّة مفادها أنّ وجود التّفكير سابق على وجود اللّغة ، و أكّد على أنّ فعل التّفكير منفصل عن فعل التّعبير، ثم أضاف بانّ عمليّة التّفكير غير مشروطة بلغة المفكّر ، ممّا يجعل العمليّة التّفكيريّة تخضع لقوانين تتجاوز الحدود الثّقافيّة الّتي يفرضها المجتمع على المفكر.([2]) وينتج عن ذلك منطقيّا أنّ الإنسان يفكّر قبل أن يتكلّم ،وانّ اللّغة مجرد وسيلة للتعبير عن الأفكار و تبليغها للآخرين . لقد أكد ديكارت على أنّ التّعبير عن شئ يقتضى التّفكير فيه أولا ، وهو الأمر الذّي يعتبره حقيقيّا على أساس أنّ الإنسان لا يفكّر إلا في الموضوعات الحاضرة في ذهنه ، ولا يعبّر بوضوح و دقّة إلا عن الأمور الّتي يفكّر فيها جيّدا ،لانّ التّعبير الجّيد يتوقف على وضوح الأفكار.([3]) لهذه الأسباب ، توصّل ديكارت إلى الاعتقاد بانّ فعل التّفكير منفصل عن اللّغة ، وان التفكير السليم هو شرط ضروريّ للتّعبير السّليم.

تحمل أطروحة ديكارت عدّة ايجابيّات بعضها يتعلّق بوضعيّة اللّغة و بعضها الأخر يخصّ فعل التّفكير الّذي اتّخذ بعدا كونيّا، يتجاوز اللّغات بفضل وجوده المستقل عن اللّغة . ويدّل هذا الرّأي على أنّ التّفكير يخضع لقوانين عالميّة شاملة تتجاوز الحدود الثّقافية الخاصة بشعوب معيّنة دون أخرى، مثلما يبيّن أسلوب التّفكير المنطقيّ الّذي يصلح لكلّ الشّعوب، مهما اختلفت خصوصيّاتها الاجتماعيّة و الثّقافية. وعليه، يعتبر ديكارت اللّغة مجرد وسيلة للتّعبير عن الأفكار ووسيلة للتّواصل ، لا تتحدّد بطبيعة الفكرة المراد التّعبير عنها ، ولكن بنوع الجمهور الّذي تنقل له الأفكار . ثمّ إنّ الأطروحة الّتي تقرّ بأسبقيّة التّفكير على اللّغة ، ترى أنّ ما يبرّر وجود اللّغة في نظر ديكارت هو التّعبير دائما عن ما يترتّب عن فعل التّفكير أي التّعبير عن الفكر.

5-1-2-هنرى برغسون (1859-1941م)

يرى الفيلسوف برغسون أن العلاقة بين اللّغة و التّفكير هي علاقة انفصال بين الأفكار والتّصورات وبين الألفاظ والكلمات ، إذ قال في كتابة "المادة و الذاكرة" (1896) بانّ التفكير له صفة الذّاتيّة و الفرديّة ، أمّا اللّغة فهي موضوعية واجتماعية.([4]) وفي الحقيقة ، لاينكر برفسون أنّ للّغة

[1] - جوديت جرين ، اللغة و التفكير، ترجمة عبد الرحيم جبر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1992 ، ص 116 .
[2] - مهدي فضل الله ، فلسفة ديكارت ومنهجه ، دار الطليعة للطباعة و النشر، 2006 ، ص 36.
[3] - نفس المرجع ، ص ص 53-56
[4] - Philippe Sautez et Frédéric Wols, Bergson, Flammarion, paris, 1997, p14

كوسيلة دور كبير في إخراج الإنسان من الجهل إلى المعرفة ، بفضل ما تحمله من أفكار و معارف في شتّى مجالات الحياة ، إلاّ انّه يعتبرها أداة قاصرة و غير كافيّة ، نظرا لطابعها المحدود.([1]) و إخلاصا لاتّجاه ديكارت في هذا الموضوع ،أضاف انّه على العقل أن يتدّخل باستمرار ليضفي على الكلمات معان و دلائل جديدة من خلال إلحاقها بأشياء لم تكن ضمن اهتمامه من قبل.([2]) و بهذه الطّريقة ، يتّضح أنّ العقل الإنساني، وبفضل أداته التّفكيريّة هو الّذي ينقل الأشياء من المجهول إلى المعلوم ، وهو الذي يحقّق المعنى ، أمّا اللّغة فهي منفصلة عن العقل و تعجز عن التعبير عنه. إنّ أطروحة الفصل بين اللّغة والتّفكير لا تؤمن بوجود تطابق و تناسب بين عالم الأفكار و عالم الألفاظ . فالتّفكير و ما ينتجه من فكر أسبق من اللّغة و أوسع منها. لذلك، فانّ ما يملكه الإنسان من أفكار و دلالات يفوق بكثير ما يملكه من كلمات وألفاظ، وهو ما يدّل حسب اتّجاه الفصل انّه يمكن أن تتواجد أفكار كثيرة خارج إطار اللّغة. وبطبيعة الحال تلقّت اطروحات الفصل بين اللّغة و التّفكير عدّة انتقادات على أساس أنّها قدّمت اقتراض و هميّ ومثاليّ ، إذ يستحيل أن يتمّ فعل التّفكير بدون لغة.

5-2- أطروحة التكامل الوظيفي بين اللغة و التفكير

يتساءل بعض الفلاسفة و المفكرين عما إذا كان من الممكن القول بان التّفكير مستقلّ فعلا عن اللّغة، و القول خاصة أنّ العمليّات العقليّة المتعلقة ببناء المفاهيم و الاستدلال و غيرها تتمّ كلها خارج إطار اللّغة أي في صمت تام. لقد أدّى الجدل حول هذه القضيّة إلى بروز أطروحة جديدة في الفلسفة ، وكانت لها امتدادات قيّمة في علم اللّغة أو اللّسانيّات المعاصرة ، ومن بين الفلاسفة الذّين ساهموا في تطوير هذه الأطروحة نذكر:

5-2-1 - هيقل (1770م-1831م)

يعدّ هيقل واحدا من ابرز المفكّرين و الفلاسفة الّذين عالجوا إشكالية اللّغة و التّفكير ففي كتاب عنوانه "العلم والمنطق"(1812) و حاول فيه إثبات الأطروحة الّتي تنصّ على أنّ الإنسان يفكّر دائما داخل اللّغة لا خارجها، و أن فعل التّفكير لا يتحقّق بعيدا عن اللّغة ، ذلك أن الأفكار لا تكتسب وجودها العقليّ إلا بعدما يتمّ صياغتها صياغة لغويّة من اجل أن يتمّ الوعي بها.([3]) وعليه ، لا يستطيع فعل التّفكير حسب هيقل إنتاج أفكار واضحة و متميّزة إلا إذا تمّت صياغتها في قالب لغويّ ،لان اللّغة هي الّتي تجعل التّفكير قادرا على اكتشاف المعاني ، أمّا الفكرة الّتي لا يمكن التعبير عنها بالكلمات و الألفاظ

[1] - Ibid., p 26
[2]- Ibid, p 31
[3] - Rudolf Haym, Hegel et son Temps, ouvrage déjà cité, p55

، فإنها تساوي اللامعنى.([1]) و على هذا الأساس، رفض هيقل الفصل بين اللّغة و التّفكير، ولكنه في نفس الوقت اعترف أن لفعل التفكير نوع من الاستقلالية النّسبيّة، ذلك أنّ الإنسان لا يستطيع ممارسة التّفكير العقليّ إلاّ عندما يقلّص الفجوة بين ما يريد أن يقول وما يقوله بالفعل.

5-2-2-موريس ميرلو بونتي (1908م-1961م)

موريس ميرلوبونتي هو احد الفلاسفة الفرنسيين المعاصرين الّذين بحثوا مطوّلا في حقيقة العلاقة بين اللّغة و التّفكير، مستخدما المنهج الفينيومينولوجي الّذي يعتمد على وصف المعطيات المباشرة ، قبل تدخّل النّشاط الإدراكي التّنظيمي للعقل. ومن هنا، توصّل إلى إظهار سلبيّات الفصل بين اللّغة و التّفكير باعتبارهما سيرورتين متزامنتين ، إذ لا ينبغي على مستوى التعبير وصف اللغة على أنّها محتواة في التّفكير. إنّ اللّغة حسب ما جاء في كتابه "تقريظ الفلسفة " هي الوجود الخارجيّ للمعنى الّذي يبحث عنه التفكير الذي يمثّل الوجود الدّاخلي للّغة. لهذا السبب ، أكّد ميرلو بونتي على انه لا يجب اعتبار التّفكير الصّامت كما يعتقد البعض تفكيرا خاليّا من الكلمات، لأنّه في حقيقته ضجيج حفيّ من الكلمات.([2]) وعلى هذا النحو ، ربط ميرلوبونتي بين اللّغة و التّفكير، باعتبارهما وجهان لنفس السيرورة المعرفيّة، رافضا في نفس الوقت كلّ التّصوّرات الفلسفية القديمة و الحديثة المبنيّة على ثنائيّات اللّغة و التّفكير. *

5 – 3 – التفكير و نظرية النسبية اللغوية :

انّه لمن الصّعوبة تحديد دقة العلاقة الّتي تربط التّفكير باللّغة، نظرا لما تمتاز به من خصوصيّة ازدادت تعقيدا بسبب السّؤال الفلسفيّ الّذي طرح حول ما إذا كان التّفكير هو الّذي يشكل اللّغة أم العكس. و إذا كان البعض يميل إلى الرّأي الأول ، فانّ علم اللّغة أو ما يسمى باللّسانيّات ، قد سعى إلى التّأكيد على أنّ فعل التّفكير و اللّغة يتلازمان تلازما شديدا ، و أنّ الإنسان يستثمر اللّغة في خدمة تفكيره ، و أنّ السّيطرة على القدرات التفكيريّة هي في جوهرها سيطرة على القدرات اللّغوية. و على هذا الأساس ،

---

[1] - Ibid. p 60

2- موريس بونتي ميرلو ، تقريظ الفلسفة ، ترجمة خوري قزحيا بيروت، منشورات عويدات ، 1983 ، ص ص 37 - 41

* تكشف بنية المنهج الفينومينولوجي الّذي برز في أعمال ميرلو بونتي عن مجموعة من الأسس التي ترى انّه لا يوجد موضوع خارج ما يفّكر فيه الإنسان، وانّه لا يمكن لهذا الأخير أن يفكّر في موضوع خارج بؤرة ذاته. وتدعو هذه الأسس إلى دراسة الظّواهر من حيث اقترانها بأسباب حدوثها وتحليلها تحليلا عقليا ، قائما على القصدية التي تتمّ حين ينتقل الباحث من جاذبية التّفكير إلى قصدي ته دون فصل عمليّة الشّعور عن المدركات. وبطبيعة الحال، يركّز هذا المنهج أيضا حسب ما عمل به ميرلوبونتي على أهميّة الانتقال من مجال السّؤال إلى فينومينولوجيّة التأويل التي تهتّم باللّغة و المنطق والجمال. لمزيد من التّفاصيل انظر :
Seron Denis, Introduction à la méthode phénoménologique, édition De Boeck, Bruxelles, 2001.

اهتمت اللّسانيّات المعاصرة بدراسة خصائص اللّغة و تراكيبها و دراجات التّشابه و التّباين فيما بينها دراسة علميّة بعيدة عن الانطباعات الذّاتية ،مثلما هو الأمر بالنسبة لـ :

5 – 3 – 1 – ادوارد سابير Edouard Sapir (1884 م – 1939 م) .

عرف ادوارد سابر ب "افتراض سابير- هورف "الذّي يمثّل النظريّة الّتي جاء بها سابير و صديقه هورف (Whorf) في مجال البنيويّة اللّغوية لخّص سابير نظرّيته في كتاب " اللّغة " و رأى أنها تتحكّم في طبيعة إدراك الظّواهر المختلفة الخاصة بالمجتمع ،بحيث لا يمكن أن يصل أصحاب لغتين مختلفتين إلى نفس المستوى في التّفكيرو الفهم و الإدراك .([1]) و بمعنى أخر، لا يمكن للغتين مختلفتين التعبير عن حقائق اجتماعية بالتّساوي، لأنّ العالم مبني بدرجة كبيرة في اللاّشعور و على عادات اللّغة المتاحة داخل ذهنيّات المجتمعات البشريّة . و بما أن هذه الأخيرة مختلفة عن بعضها البعض في تفكيرها و تجاربها المعاشة ، فانّ العادات اللّغويّة في داخل كلّ مجتمع تفرض على النّاس بشكل عام اختيارات محددّة من التّفسيرات و التصورات و المعاني الّتي تتلاءم إلى حدّ بعيد مع طبيعة العقليّات الّتي تميز تركيبتها الاجتماعية و الثّقافية و الدينية...([2])

لقد اعتبرت نظّريّة ساير حدثا مهمّا ، لأنّها رأت أن الإنسان هو الّذي يصنع المعنى من خلال ثقافته، و أنّ اللّغة في تركيبها ألنّسقي تشكّل نظاما لفعل التّفكير و الفكر. و أضاف في سياق آخر، أنّ اللّغة الّتي يلجأ إليها النّاس من أجل التّواصل قد تكون هي العائق أمام كلّ تواصل حقيقي، أي هي المانعة من حصول التّواصل الفعلي ، لأن اللّغة لعبة لا يعيها كلّ النّاس ، رغم أنّها قادرة في بنيتها التّكوينيّة على عدم إعطاء الفرصة اللازمة لاكتشاف أسرار أبعادها الدّلاليّة .([3]) و عليه ، فإنّ اللّغة عند سابير هي نظام رمزي وإبداعي يقولب الحياة و خبرة الناس ، و هو ما جعله يؤكّد على فكرة هيمنة اللّغة على التّفكير ، و على حقيقة التّمايزات اللّغويّة الّتي تنتج تمايزات ثقافيّة ، لتكشف بأنّ كلّ لغة تعبّر بشكل أو بآخر عن نظام ثقافيّ خاص.([4])

---

[1] - Edouard Sapir, Le langage : Introduction à l'étude de la parole, 1921, document produit en version numérique par Gemma Paquet et Jean Marie Tremblay ,p 14

http:// www ubacs-Québec/ca

[2] - Ibid., pp 29- 32

[3] - محمد الأوراغي ، نظرية اللسانيات النسبية : دواعي النشأة ،الدار البيضاء، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون ، ص 44

[4] - نفس المرجع السابق ، ص ص66-67.

و بأسلوب آخر،اللّغة عند ساير هي دليل الواقع الاجتماعيّ ، و كلّ النّاس يوجدون تحت رحمة اللّغة الخاصة بهم، و الّتي أصبحت الوسيط الأساسي الّذي يلجأون إليه للتّعبير عن مجتمعهم. و بطبيعة الحال، لا يمكن تصوّر حدوث أيّ تكيّف مع الواقع دون استخدام اللّغة، خاصة و أنّها ليست مجرد وسيلة لمعالجة الصّعوبات و المشاكل المتعلّقة بالعيش في الوسط الاجتماعي والتّفكير و الاتّصال...الخ وبهذا، نستنتج أنّ المجتمع قائم إلى حدّ كبير على أساس اللّغة الّتي ينفرد بها، و الّتي تعمل على تمثيله بطريقة تتناسب مع خصوصيّات وقائعه الاجتماعيّة.

5-3-2- بنجامين هورف (1897 م – 1941 م).

لقد عالج هورف واقع التّعدّديّة اللّغويّة عن طريق ربط اللّغة بعلم النّفس، مطورا بذلك طريقة تفسيريّة هامة لدراسة مشكلاته . كما ربط اللّغة بالثّقافة و حدّد مهمّتها في كشف نظرة مختلف المجتمعات لما يحدث فيها و من حولها. و في هذا الإطار، استخلص أنّ اللّغة هي الّتي تشكّل رؤية المجتمع للحياة، و لكن لا يظهر ذلك لأنّها تختفي وراء عمليّات التّفكير والإدراك و التّصور و السّلوك مكتفية بتوجيهها.([1]) لهذا السبب، تقود اللّغة في كلّ مجتمع مستخدميها نحو أنماط مختلفة من الملاحظة و تقويم الأحداث الخارجيّة المتماثلة ، ممّا جعل الناس لايتساوون في الملاحظة و إصدار الأحكام الشّخصيّة . إنّ الإنسان بحسب هورف يفكّر كما يتكلّم ، و يستخدم اللّغة للتّعبير و تنظيم المعقولة و توليد الأفكار كما يشاء، لذلك فأنّ المدلولات اللّسانيّة ليست متطابقة من شخص لآخر ، بل تمثّل عند كلّ فرد تصوّرا خاصّا للأشياء .([2])

إذا كانت نظريّة سابير تقوم على أساس الحتميّة اللّغويّة الّتي تدلّ على أنّ اللّغة تحكم فعل التّفكير ، و النّسبيّة اللّغويّة الّتي تهتمّ بتفسير الاختلافات الموجودة بين اللّغات ، فإنّ نظريّة هورف هي امتداد لما قدّمه زميله ، لأنّه أكّد على أنّ الاختلافات اللّغويّة تكشف عن الاختلافات الثّقافيّة في رؤية الحياة، و أنّ اللّغة تلعب الدّور الحاسم في تشكيل فعل التّفكير بل إنّها هي التّفكير ذاته . و هكذا ، كان لمبدأ النّسبية اللّغوية الدّي ظهر في اللّسانيّات على أنقاض المدارس التّطوريّة الاجتماعيّة الفضل في توجيه الباحثين إلى دراسة علاقات التّأثر و التّأثير اللّغوي بين الشّعوب . كما انعكست هذه الأهميّة في نظريّة النّسبيّة الثّقافيّة في بناء المعنى، و أيضا نظريّة التّفاعل الرّمزي أو التّفاعليّة الرّمزيّة الخاصة بدراسة التفاعل الاجتماعي القائم على اللغة و الحياة العقلية الشخصية و الاجتماعية للفرد.

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص 81

[2]- نفس المرجع السابق ، ص 83.

5 – 4- التفكير و النظرية التوليدية التحويلية:

إنّ قضيّة تحديد اللّغة لفعل التّفكير قضيّة قديمة تعود إلى قرون عدّة. فقد ارتبطت في مرحلة سابقة بالأنتروبولوجيّة نتيجة الاهتمام بوصف اللّغات ، و شكّل المنهج الوصفيّ أساسا للبحوث الّتي أخضعت السّلوكات البشريّة للحتميّات الّتي تفرضها الظّروف الاجتماعيّة في كلّ مجتمع. و في مرحلة تاريخيّة لاحقة، اهتمّ علم النّفس من خلال فرع علم النّفس اللّغويّ بنفس الموضوع، ليتّفق المختصّون و العلماء في هذا المجال البحثي على أنّ دراسة اللّغة ناتج عن كونها المفتاح الضروريّ لفهم السّلوك و الظواهر البشرية في كل المجتمعات. لقد اعتبر هذا التخصص اللّغة من أهم موضوعاته بهدف تحديد العوامل البسيكولوجية و غيرها من العوامل الّتي تتحكّم في الاستخدام و الارتقاء اللّغوي. و لا باس أن نذكر بان علم النّفس اللغوي ناتج عن التفاعل الوظيفي و البناء بين علم النفس المعرفيّ و علم اللّغة، و الذي برز بفضل تّأكيده على أهميّة الحالة العقليّة والنفسية و الاجتماعية للمتحدّثين.و في هذا الشّأن، قدّم العالم تشومسكي نظريّة تقلّل من أهميّة التّأكيد على دور اللّغة في الـتّأثير على فعل التّفكير.

5 – 4 -1 – نعوم تشومسكي . (1928 م)

ذهب تشو مسكي في نظريّته- خلال ستينات و سبعينات القرن الماضي- إلى الحديث عن وجود قواعد عالميّة لكلّ اللّغات الإنسانيّة ،مما جعله يؤكد على أنّ اللّغة عالميّة بفضل قوانينها المتّفق عليها. وفي نفس الاتجاه، أضاف بأنّه ليس من المنطق أن نعتقد بأنّ الاختلافات اللّغويّة تؤدّي حتما إلى الاختلافات في التّفكير ، مثلما جاء في كتابه الشهير "اللّغة والفكر" (1968) الذي أسّس من خلاله نظريّة التّوليديّة التّحويليّة الّتي شكّلت اتّجاها لغويّا قائما بذاته من حيث الموضوع و المفاهيم و الآليّات المنهجيّة. في هذا الكتاب، أخضع كلّ المقولات السّلوكيّة في مقاربة الظّاهرة اللّغويّة لمراجعة صارمة من أجل نقد النّظريّة السّلوكية التي تعتبر اللّغة مجرد عادات كلاميّة مكتسبة خاضعة لقانون الإشراط ، وتحدّدها مثيرات المحيط الخارجيّ إلى درجةحوّلتها إلى شكل من أشكال السّلوك الإنسانيّ.([1])

ترتكز نظريّة تشو مسكي على منطلقات الفكر العقلانيّ، لأنّ النّظريّة اللّغويّة في نظره نظريّة عقلانيّة، تهتمّ باكتشاف الحقيقة العقليّة الكامنة وراء كلّ سلوك. يعتبر تشو مسكي العقل الإنسانيّ أعمق البني في الإنسان، وهو ليس عقلا سلبيّا، ولا صفحة بيضاء كما يعتقد السّلوكيون و التّجريبيون ، كما انّه لا يكتسب أفكاره تدريجيّا و بشكل تراكمي من المحيط الخارجيّ، ولا يدور في أنساق مغلقة .... إن العقل حسب تشو مسكي يكون نشيط و فعال، و توجد فيه إمكانيّات إبداعيّة وقدرات فطريّة كبيرة تلعب دورا أساسيّا في عمليّة التّفكير و إنتاج المعرفة و اكتسابها ،ذلك أنّ الإنسان لا تتحكّم فيه الدّوافع الخارجيّة ،

[1] - محي الدين محسب ، اللغة و الفرضية والتحقيق ،بيروت، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون ، 1997 – ص 11

بل قدراته الإبداعيّة الّتي تمنحه قدرا كبيرا من الاستقلال و الحرّية في التّفكير و الممارسة لكي يتحرّك بأفكاره في إطار أنساق لغوية مركّبة ومفتوحة.([1])

إنّ العقل عند تشومسكي قوى و يعطي للإنسان قدرات كبيرة .و التّفكير لا يخضع للحواس لانّ العقل يسبق الحواس ، أمّا الإمكانيّات الموجودة في عقل الإنسان ، فإنّها تتجسّد في القدرة اللّغويّة الّتي لا يحدث التّفكير بدونها . وفي كل الحالات، يكتسب الإنسان القدرة على التّفكير واستخدام اللّغة بفضل القواعد و المبادئ الّتي تمكّنه من ذلك على نحو تحويلي توليدي يبيّن أنّ اللّغة لا تعكس فقط الأفكار، بل تحدّد طريقة التّفكير و تحدّد أيضا طريقة بناء الواقع. إنّ البديل الّذي اقترحه تشومسكي يقوم على التّفكير في اللّغة و المتكلّمين أي مستعمليها.لهذا، يعدّ التّوليد من أهمّ المفاهيم الّتي جاء بها الأسلوب التّوليدي التّحويلي للدّلالة على قدرة العقل على الإنتاج غير المحدود للّغة، وتوظيفها توظيفا ابتكاريّا لا يتناقض مع قواعد اللّغة الأساسيّة.

5-5- اللغة و التفكير و إشكالية الوظائف الاتصالية:

يتمثل الوجه الأخر لموضوع العلاقة بين اللّغة و التّفكير في إشكاليّة الاتصال و التّواصل الّتي بيّنت أن ظاهرة اللّغة عميقة و معقّدة، تتطلّب دراستها طرح إشكاليّات جديدة و منها إشكاليّة الوظائف الاتصالية للّغة التي هي تأليفا معرفيّا بين عناصر متعدّدة. هذه الإشكالية نابعة أساسا من تحديد معنى الاتصال و التّواصل، و دلالة انتقال الأفكار و المعلومات بين مرسلين و متلقين ، وذلك حسب شروط ذاتيّة و موضوعيّة حدّدها المفكّر جاكبسون Jakobson (1896م- 1982 م) في عدّة عناصر هي المرسل ، المتلقّي ، الرّسالة و المرجع ، إضافة إلى القنوات النّفسيّة و الماديّة الّتي تسهّل عمليّة انتقال الرّسالة. كما تحدّث عن النّظام الرّمزي بين المرسل و المتلقي ، و كذا الوظائف الاتصالية الّتي تؤدّيها اللّغة والّتي تتخّذ أبعادا انفعاليّة وتأثيريّة و اتصاليّة و تحليليّة و نقديّة و شعريّة .([2])

وأخيرا نستنتج من هذا العرض وجود علاقة قويّة بين نمو التّفكير ونموّ اللّغة عند الإنسان، بل إنّ كلّ خلل يصيب أحدهما ينعكس على الآخر. فاللّغة هي التي تقدّم حسب هاملتون القوالب الّتي يحتاجها العقل المفكّر لكي يصوغ فيها المعاني، وهي الّتي تبرز فعل التّفكير و تساعده على كشف الحقائق من خلال تزويده بالتعاريف و التّعابير الأساسيّة للدخول في علاقات اتّصالية متعددة .([3]) إنّ إشكاليّة الوظائف الاتصالية للّغة تبيّن كيف يشكّل الاتصال حيويّة التّفكير بواسطة النّسق اللّغوي الّذي يوجّه

---

[1] - Nôm Chomsky, le langage et la pensée, traduit par Kanine Philippe pp. 88 -89 http://www.payot-rivages.net/livres - le - langage- et la- pensée.. Noam- Chomsky

[2] - محمد يونس محمد علي ، مدخل إلى اللسانيات ،الطبعة الأولى ، طرابلس ، دار الكتاب ،2001،ص 38- 41

[3] - نفس المرجع السابق ،ص107

عمليّات التّفكير و الإدراك و الفهم و الاتصال بين النّاس .من جهة أخرى، اللغة مثل التّفكير،تنمو وتترعرع و تحتاج إلى عوامل الديمومة و الاستمرار، فهي التي تدعّم عمليّة التّفكير و التّأملات والمراجعات الفكريّة لدى أفراد المجتمع . لذلك تساهم اللغةبقوّة في تقديم تفسيرات و إجابات للتّساؤلات الّتي يواجهها الناس وتساعدهم على صياغة أفكارهم وبلورتها والتعبير عنها، بعد تحليلها و ربطها بالعناصر الّتيتتكوّن منها المواضيع الّتي يفكّرون فيها، و هذا إمّا لتحديدها و ترتيبها أو إعادة ترتيبها، و إمّا لزيادة رصيدهم الفكريّ.

لكن هناك من يرى أنّ عمليّة الاتصال لا تتمّ دائما في إطار من الشّفافيّة و الوضوح، و طبقا لما تمليه الشّروط الذاتيّة والموضوعيّة اللاّزمة لكلّ اتّصال فعّال. ذلك أنّ اللّغة في بعض الأحيان،تتحوّل إلى وسيلة لتقييد التّفكير و الأفكار و كلّ ما ينتج من معان و دلائل من خلال إخفاء مضمونها الفعليّ والمقصود به. إنّ أسباب هذه القضية عديدة و منها وجود ما يسمى بالطّابو اللّغوي في كلّ المجتمعات ، و ميل الفرد أحيانا إلى التّعبير عن أفكاره بكلمات و عبارات غير وفيّة وغير مخلصة لما توصّل إليه تفكيره سواء على مستوى الفهم أو التّحليل أو النّقد .([1]) في هذا السّياق ، رأى العالم اللّغوي ديكروا (1930) بان اللغة تحمل في ذاتها وسائل الإخفاء،حيث يتخذ كل فرد الحدر في كلامه ، فيخفي كل ما يمكن أن يحاسب عليه أو كل ما يثير النقاش و الاعتراض و النقد.([2]) و تعود أسباب هذا الإخفاء أيضا إلى وجود محرّمات أخلاقيّة و سياسيّة و دينيّة، و أحيانا موانع نفسيّة تشكّل كلّها حواجز أمام اللّغة.([3]) وعليه ، يتّضح أنّ اللّغة ليست مجرد شرط للتّعبير و التّفاعل و الاتصال فيما بين أعضاء المجتمع ، بل هي نمط لحياة اجتماعيّة بكلّ مضامينها السّياسيّة و الدينيّة و الأخلاقيّة و طقوسها التّحريميّة . فاللغة وكما أكّد ديكروا هي بمثابة قواعد لعب يومي بالمعنى الإستراتيجي الّذي يعتمد على الحساب و التّقدير المسبق للنّتائج.([4])

من جهته ، يرى العالم اللّغوي رونالد بارت Ronald Barthes (1915م – 1980م) أنّ اللّغة هي نظام توكيدي (تأكيدي) إثباتي و سلوك نمطي قطعي ، لأنّها تتحوّل في كلّ المجتمعات إلى تشريعا إلزامياّ، يؤدّي وظيفة سلطويّة تتجلّى مظاهرها على مستوى الشّكل،و يظهر ذلك حين يعجز الفرد كذات مفكّرة عن ممارسة اللّغة دون أن يخضع لضوابطها و قواعدها النّحويّة و التّركيبيّة .([5])

---

[1] - Bourdieu Pierre, Ce que parler veut dire, édition Bayard, 1982, pp 12 – 15.
[2] - Carel Mariam, Les facettes du dire, hommage à Oswald Ducrot, édition kirmé , Paris ,2002,p22
[3] - Ibid., p 69.
[4] - Ibid., p 77
[5] - Filmer Jean Claude, Le pas philosophique de Roland Barthes, éditions Verdier, Paris, 2003 p12

أمّا على مستوى المضمون، فانّ تعلّم اللّغة يعني أنّ الفرد قد تعلّم كيف يستبطن مختلف القيّم والأحكام و المضامين الفكريّة الّتي تختزنها اللّغة ، و الّتي تصبح بفضل عمليّة الاستبطان جزءا لا يتجزّأ من شخصيته الّتي تمارس عليها سلطة على مستوى القول و الفعل([1]). إنّ الفرد حين يتكلّم حسب بإرث لا يفصح عن كلّ أفكاره وقناعاته، و لا يكشف عن كلّ توجّهاته و ميولاته، لأنّه يتكلّم في حدود ما تسمح به اللّغة الّتي يستخدمها و الّتي هي بطبيعة الحال لغة مجتمعه. لهذا، فانّ هذه المعادلة بين التّفكير واللّغة لا يمكنها أن تسمح بظهور القدرات التفكيريّة والإبداعيّة للفرد إلا من خلال القدرة على التقيّد والالتزام بقوانين النّسق اللّغويّ للمجتمع الّذي يعيش فيه.([2])

و عليه، يتّضح لنا بأنّ اللّغة قد انحصرت في دائرة الإنسان ليس باعتباره كائنا بيولوجيّا ،بل لأنّه يملك القدرة على التّفكير، و لكونه يستطيع بفضل نشاطه الرّمزي التّواصل مع غيره. و تبقى اللّغة بالنّسبة للتّفكير الإنسانيّ بمثابة مؤسّسة لها وجودها المستقل ، و تحمل في طيّاتها نظرة متميّزة لفعل التّفكير . غير أنّ أهميّة اللّغة ، بل و حتىتنوّ ع اللّغات في تنميّة التّفكير و تنويع طرقه حسب المجتمعات و ثقافاتها ، لم يمنع المؤرّخ أرنولد توينبي Arnold Toynbee (1889م-1975م) من التّأكيد على أهميّة تنميّة القدرات التفكيريّة الناقدة و الإبداعيّة في كلّ مكان ،حتى تمنح الفرص والإمكانيّات المناسبة و القادرة على إحداث التّقدم في كلّ المجتمعات/ ([3]). إنّ هذه المسالة جد حيويّة بالنّسبة للجميع، لأنّ الحضارة حسب ما ذهب إليه توينبي تتوقف على اللغة كدافع حيوي يمثّل الطّاقة الكامنة لدى الفرد والمجتمع ، والمسؤولة عن إحداث النّمو و التّقدّم في سبيل التّحقيق الذّاتي الذي يدعّم الأفراد المبدعين والقادة الملهمين و الطليعة الخلاّقة الّتي توجّه حركة المجتمع نحو التّقدم و الازدهار.([4])

و المهمّ اليوم ، هو أنّة بعد عدّة قرون تمكّنت العلوم المعرفيّة من فتح آفاق جديدة حول دراسة العقل و التّفكير مجبرة العديد من النّظريات الفلسفيّة و العلمية على إعادة النظّر في مسلّماتها وتصوّراتها من أجل التّحوّل الفعليّ إلى دراسة التّفكير وعملية إنتاج المعرفة من زاوية علميّة تستدعى الاستفادة من مجموعة من الحقول المعرفيّة مثل العلوم العصبيّة ، المعلوماتيّة ،اللّسانيات ، الأنتروبولوجية ، الفلسفة ، علم النفس ، الاقتصاد ، علم الاجتماع ، علم الأخلاق...الخ. ويجري الحديث منذ ثمانينات القرن الماضي عن بناء مقاربات علميّة جديدة حول التّفكير و سيل تنميته. لذلك، ظهر ما يسمى بالتّفكير النقدي والإبداعي و الشبكي الذي ينتج ما يسمى بالمعرفة التّقريبيّة التي تجسّد انفتاح التّفكير و تعامله الفكريّ مع

---

[1] - Ibid., p 122
[2] - Ibid., p 143.
[3] - Toynbee Arnold, L'histoire, traduit par Jacques Potin, Pierre Buisseret et autres, Payot, Paris, 1996, p 180.
[4] - Ibid., p 208.

ظواهر الطبيعية و المجتمع، على أساس أنّها تشكّل شبكة متواصلة لا يمكن فهم أيّ جانب منها إلا بنسبة تقريبيّة...

أخيرا ،يبقى التّفكير و ما اتّبعه من تطوّر معرفيّ مسألة في غاية الأهمية ، خاصة إذا تضمن آليات بناء علاقة كاملة وفاعلة بين الفرد و واقعه من كافة الجوانب ، على حدّ تعبير المفكّر العربي على حرب الّذي اعتبر الانشغال بالتّفكير بمثابة انشغال بالحياة الّتي هي سلسلة من الأحداث التعاقبيّة والتّحولية و التّصاعدية .[1] و بأسلوب أخر ، أصبح من الضروريّ استثمار الفعل التّفكيري من أجل إحداث التّفاعل الجدّي مع أحداث المجتمع و خصوصياتها من جهة، واكتساب القدرة على الاتصال و التّواصل مع المستجدات الفكريّة و العلمية و الثّقافيّة من جهة أخرى. إن الفعل التفكيري لا ينمو في الأفعال والممارسات فحسب ، و إنّما يبلغ مرتبة الرّشد عندما يفهم تداعيات التّفكير ويحلل أنساقه المتعدّدة ، بحيث إذا بلغ التفكير هذا المستوى ، يصبح قادرا على ضبط العمليّات التّفاعلية والاتصالية و الإنتاجيّة المعرفية ، إلى جانب ممارسة الإبداع و والتّجديد الفكريّ الّذي ينفع الفرد و يخدم المجتمع على حد سواء.

[1]- علي حرب ، أصنام النظرية و أطياف الحرية (نقد بورديو و تشومسكي) المغرب ،المركز الثقافي العربي . 2001،ص137.

لفصـــــــــل الثالـــــــث :

العناية الفكريّة بالمجتمع

* ركائز الفكر و المجتمع

المقدمة:

من المهمّ جدّا أن يستمرّ هذا البحث حول أهميّة العقل و التّفكير و الإشكاليات المعرفيّة الّتي ظهرت بسبب تطوّر البحث العلمي. و من المهمّ أكثر أن يتّجه نحو دراسة المنتوج الفكري الخاص بالمجتمع ، ذلك أنّ الاهتمام الفكري بالمجتمع قدتطوّر تدريجيّا وباستمرار باتّجاه تأصيل الفكر والمعرفة الّتي بحثت عن معاني للحياة في المجتمع من كافة الجوانب الاجتماعيّة و الاقتصاديّة و السياسية والثقافيّة و الفكرية ، من اجل تفسير الظروف والمستجدات البنائية و الثقافية التي ظهرت هنا وهناك عبر المجتمعات البشريّة المختلفة ،و في مراحل تاريخيّة متتالية . وفعلا، اهتمّ العقل الإنسانيّ بالمجتمع وتطوّر التّفكير متجسّدا في عدّة أشكال معرفيّة حول وجود المجتمع الّذي كان مصدرا أساسيّا لكل مهام العقل ووظائفه المجتمعيّة بشكل عام. لذلك اتّسعت الأفاق الفكريّة ، وزادت مكانتها في المجتمعات الحديثة ، وأصبحت اليوم تؤدّي أدوارا عديدة ، صارت بدورها محور انشغالات الدّول والحكومات والنّاس...

إن مسألة العلاقة بين الفكر و المجتمع ليست جديدة لأن الفكر كان دوما في قلب كلّ مجتمع . ثمّ إن كلّ الأنساق الفكرّية تتّخذ مكانة اجتماعيّة على أساس أنّ الأفكار و المعارف هي نواتج اجتماعيّة ذات أهميّة كبرى بالنسبة للفرد و المجتمع . و في هذا الفصل الخاص بالعناية الفكريّة بالمجتمع سيتمّ عرض ومؤشراته الحديثة و مشكلاته الرّاهنة، خاصة و أنّنا نعيش في عصر تميزه العولمة و التّكتلات الاقتصادية و السياسية و الثقافيّة و الإعلامية التي غيرت كثيرا ملامح المجتمع. بعد ذلك، نبيّن كيف كانت قصّة و مسيرة الفكر مع المجتمع، و كيف تحوّلت المعرفة الاجتماعيّة إلى فكر اجتماعيّ تحوّل بدوره إلى علوم إنسانية و اجتماعية لها مكانة متميزة في المنظومة الفكرية الإنسانية. إن أهمية هذا العرض لا تنفصل عن أهمية المجتمع في حد ذاته، خاصة و أنّ دراسته قد اكتسبت خصائص منفردة مفاهيميّا و فلسفيا و فكريّا و علميّا و تاريخيّا وفق مهارة لا تقلّ أهمية عن باقي المزايا المتوفّرة في المعارف و العلوم الخاصة بظواهر الكون و الطبيعة....

إنّ مضمون ما نقدمه في هذا الفصل ظهر بفضل المفكّرين و الفلاسفة و الباحثين الّذين عاشوا في مجتمعات مختلفة فيما بينها على أكثر من صعيد، و مارسوا فيها حياتهم وفق معتقدات و أساليب مختلفة أيضا في نواح و متشابهة في نواح أخرى، فجاءت آراؤهم و أفكارهم وفق قناعات و أساليب مختلفة أيضا في نواح و متشابهة في نواح أخرى. و بأسلوب أخر، تعكس هذه الآراء و الأفكار و المواقف

المتخدة اتجاه قضايا الحياة في المجتمع مجموع القيّم و الخصائص السوسيولوجية لمجتمعاتهم . لكنّها تعبّر في نفس الوقت عن القدرات الفكريّة الإبداعيّة الّتي جعلت كلّ منهم ، و في ظلّ ظروف خاصة ومغايرة ، يقدم منتوج فكري و في ثوب يبدو بالنسبة لمعاصريه أكثر قدرة على تفسير الواقع و ظواهره المختلفة ، و أكثر قدرة على ممارسة الإقناع و خلق القابليّة الاستهلاكيّة لمضمونه داخل المجتمع.

إذن، يتعلّق الأمر في هذا الفصل بإظهار المنطق الّذي تحمله الأفكار الّتي كانت لها علاقة قويّة بالمجتمع و تفسيره والدّعوة إلى تغييره نحو الأفضل. و هو ما يسمح لنا بمعرفة القضايا و التّحديّات الّتي حاول الفكر الإنسانيّ معالجتها باللّجوء إلى الخيال في مرحلة أولى . تمّ بالتّأمل في مرحلة لاحقة ، وبالبحث و التّحليل و التّعليل في مرحلة أخيرة . وهذا ، سيؤدّي بنا إلى التّأكيد على أنّ الاهتمام الفكريّ بالمجتمع عبر تاريخه القديم و الحديث و المعاصر ، لا يمكن اختزاله ببساطة إلى مجموعة من الإجراءات و الأساليب الفكريّة المتّبعة في التّعامل مع المجتمع و ظواهره، لأنّ هذا الموضوع شاسع جدّا و معقّد، و يدلّ على تاريخ فكريّ عريق و غنيّ بالمساهمات الفكريّة الثمينة الّتي ظهرت ليس فقط بفضل التّفكير في المجتمع ، بل و بفضل تحوّل المهتّمين بالمجتمع إلى فاعلين مفكّرين كان لهم الفضل في أداء أدوار معرفيّة هامّة و أساسيّة، مكّنتهم و بصيغ متعّددة من إنتاج ما هو أكثر أهميّة بالنّسبة للفكر والمجتمع في آن واحد... وبما أنه لا يمكننا تقديم عرض واسع و شامل يضم كل الأفكار و المفكّرين والدّراسات الّتي ظهرت في مجال علاقة الفكر بالمجتمع ، نظرا لكون ذلك يتطلب بحث تاريخي طويل ومتعدد الأبعاد يتسم بعمق الرؤية و شمولية النظرة ، سنكتفي بالتركيز على أبرز الأفكار و أبرز الاتجاهات كما ستظهر في حصيلة بحثنا التي تنطلق من الحديث عن ماهية المجتمع ثم الأسطورة والمجتمع ثم المعرفة الفلسفية والمجتمع ، ثم أخيرا المعرفة العلمية و المجتمع.

I - ماهيّة المجتمع .

إنّ البحث في ماهيّة المجتمع هي البحث في جذوره الأولى الّتي تستدعي التّحوّل إلى مجالات فلسفيّة عميقة تقيم علاقة بين جوهر الشيء و ماهيّة الشيء. و بما أنّ المجال لا يتّسع لكلّ ذلك في هذه الدّراسة، فسوف نكتفي بعرض المعاني الحديثة لمفهوم المجتمع الّذي خضع في سياق تطوّره إلى عدّة دلالات مبنيّة على اعتبارات جعلته جزءا من هذا السّياق التاريخيّ الطّويل. و إذا كانت الاعتبارات المؤسّسة للمفهوم الحديث للمجتمع ترتكز على المعطيات الخاصة بانتقال المجتمعات الغربيّة الزّراعيّة و الإقطاعيّة إلى مجتمعات صناعيّة ، فانّ المعطيات الداخليّة الخاصة صارت اليوم تتحدّث عن انتقال المجتمعات إلى الديمقراطيّة بكّل ما تحمله من تغيّرات على مستوى الأفكار و الواقع و المؤسسات ...الخ . وعليه يتّضح أنّه من الصّعب تقديم تعريف للمجتمع، و وضع مفهوم له يستوعب كل ما فيه من أنشطة و عمليّات

اجتماعية و ظواهر و ممارسات....، خاصة و أنّ كل تعريف يحمل بشكل مباشر أو غير مباشر خلفيّته الأكاديميّة والثقافيّة، إلى جانب تجربته في البحث و التّأليف. هذا ما نحاول التّعرف عليه في العناصر التالية:

1– 1 – تعريف المجتمع .

يضمّ المجتمع بالمعنى الحديث كلّ الأحداث الاجتماعيّة، و يجمع بينها بشكل واع و ذو دلالة واضحة. و يمكن تعريف المجتمع على أنّه كلّ الممارسات الفرديّة و الجماعيّة ،و كذا كلّ تصوّرات الأفراد و الجماعات التي تتمّ داخل المجتمع ، وتدوّن في المجتمع بشكل واضح. و المجتمع هو وحدة معاشة و ملموسة يكتشفها الأفراد بفضل العلاقات المكثّفة الّتي تربط بينهم أحيانا و تفرّق بينهم أحيانا أخرى ، و ذلك وفق مضامين و معان متعدّدة و متّنوعة تكسب كلّ فرد في المجتمع شخصّيته .([1]) ونلاحظ في هذا الإطار أنّ تعريف المجتمع يختلف من مفكر لآخر حسب التّخصّصات الفلسفيّة والعلميّة و حسب اللّغات المختلفة من مجتمع لآخر ، و لكن أيضا حسب المنطلقات النّظريّة و العلميّة القادرة على إعطاء معنى لكلّ الممارسات الاجتماعيّة و السياسيّة و الاقتصاديّة.

وتشير أخر التعاريف لمفهوم المجتمع على انّه:" مجموعة من النّاس يعيشون داخل مجال جغرافي وزمني و إداري ، ويشتركون في جملة من العادات و التقاليد و الأعراف و القيم و القواسم التي تشكل المشاركة الوجدانية. و تظهر بين هؤلاء مجموعة من النظم التي تجعل الأفراد يعبرون عن مشاعرهم وإرادتهم التي فيها من التّشابه و التّماثل الشّئ الكثير."([2]) و يشير هذا التّعريف إلى العوامل و الدّعائم المشتركة الّتي تتساوى فيها كلّ المجتمعات البشرية ،حتى و لو اختلفت من حيث الموقع الجغرافي وعدد السّكان ، و الإمكانيات و الثّروات إلى غير ذلك من المسائل الّتي تميّز بين المجتمعات خاصة أثناء انتقالها من مرحلة تاريخية إلى أخرى . لذا، يتحدّد كلّ مجتمع بموقعه و مساحته و تاريخه الماضي والحاضر، و بآفاقه المستقبليّة ، و كذلك بالمصالح المادّية و المعنويّة ، و مجموع العلاقات الاجتماعيّة الّتي تعبّر عن مجمل التّفاعلات بين أفراد المجتمع ، فضلا عن النّظم و المؤسّسات و مشاعر الهويّة وغيرها من أسس الانتماء و الاندماج التي تكرّس الاعتماد الوظيفيّ المتبادل بين وحدات المجتمع، انطلاقا من الفرد و مرورا بالجماعات والمهيآت الرّسميّة وغير الرّسميّة في المجتمع. ولدينا عدة اتجاهات ناتجة عن ارتباط تعريف المجتمع بنظريات اجتماعيّة تحمل تصوّرات و معاني لها وزنها في تعريف المجتمع و تحديد أهمّ مميّزاته. و من بينها نذكر :

---

[1] - Dictionnaire de Sociologie, le Robert , Seuil, 1999 ; p 484 .

[2] - André Arkoun in Individualisme et Société Encyclopédie. http://www.universales.fr

1 – 2- المجتمع في النّظرية البنائيّة – الوظيفيّة.

يظهر المجتمع عند أصحاب النظرية البنائيّة – الوظيفيّة الأوائل في شكل نسق يضمّ أجزاء مترابطة فيما بينها وظيفيّا، و من خلال عمليّة تقسيم العمل الّتي تمكّن من بناء الأدوار داخل المجتمع . بهذا المعنى يظهر المجتمع كنسق عضويّ وظيفيّ متكامل وظيفيّا، ليدلّ على أن التّفاعل الّذي يقع بين الأشخاص داخل المجتمع يتمّ من خلال الأدوار الاجتماعيّة الّتي يشغلونها. و المجتمع حسب هذه النظريّة جزء من النّظام الطبيعي و يعمل من خلال نسق تقسيم العمل الذي يتطلب من الفرد أن يتكيّف مع الحاجات الّتي يوفرها المجتمع تكييفا آليّا. و قد تطورّت هذه النّظريّة واعتبرت المجتمع ذا علاقات متبادلة بين أجزائه،يتطوّر و لديه كلّ الدّوافع الّتي تنجز توازنه.أما الفرد، فلا وجود له خارج الجماعة أو بعيدا عن الوسط الاجتماعيّ الّذي يكسبه الصّفات الاجتماعيّة الأساسيّة الّتي تتحقق من خلال مشاركته في المجتمع(1)و يعدّ هذا الأمر في هذه النّظريّة نسقا أو وحدات نسقيّة كبرى قائمة على وظائف هامّة ، مثلما بيّنت أعمال دوركايم و إميل هال بواش ، و مارسل موس و مالينوفسكي و راد كليف بروان وتالكوت بارسوتر و روبرت ميرتون و غيرهم.

1-3- المجتمع في نظريات الصراع.

إنّ المجتمع في نظريّات الصراع هو نسق متكوّن من جماعات متصارعة تمثّل الصّراع من أجل الحصول على مصادر الحاجات العاديّة الأساسيّة. هذا الصّراع التاريخيّ ناتج في جوهره عن مشاكل التّنظيم السّياسيّ و الاجتماعيّ والاقتصاديّ إلى جانب المشاكل المترتّبة عن الأنانيّة و الغرائز البشريّة. أما الفرد، فحينما يسعى إلى ممارسة حربيّة و تحقيق مصلحته الشخصية، فانّه يساهم في الوقت نفسه في تحقيق مصلحة المجتمع الّذي لا تنفصل عن نمط السّيادة المفروضة فيه.([1]) و من أبرز منظّري هذه النّظريّة كارل ماركس الّذي تمسّكت ماديّته التّاريخيّة بالظّواهر الاقتصادية والاجتماعية طبقا لما نصت عليه النظرية الفلسفيّة للماديّة الجدلية.

1 – 4- نظرية التّفاعليّة الرّمزيّة

ترى نظريّة التّفاعليّة الرّمزيّة أنّ المجتمع ما هو إلاّ مجموعة من العلاقات و القيم الّتي تشكّله وتميّزه. و تعدّ عمليّات التّنشئة الاجتماعيّة و التّفاعل القائم بين أعضاء المجتمع من أهمّ عمليّات المجتمع الّذي ينشئ الفرد و يتولى مهام إنتاج المواصفات الاجتماعيّة فيه. كما تهتمّ هذه النّظريّة بافتراضات حول

[1] - Alam Woods, L'actualité du manifeste du parti communiste, Londres, 1996
http:// www.marxist.com/languages/french/150 years.com-man-french.html

الطبيعة الإنسانية و الغرائز الإنسانية ، إلى جانب دراسة الوحدات الصغرى في المجتمع .([1]) . إن المجتمع في النّظريّة التّفاعليّة الرّمزيّة هو حصيلة تفاعلات أعضائه فيما بينهم من جهة، و بينهم و بين المؤسسات من جهة ثانيّة. و المجتمع على هذا النّحو يمثّل نسقا ديناميكيا حيويا يعتمد على التنشئة الاجتماعيّة الّتي تعتمد بدورها على التّفاعل و اللّغة كأدوات لتشكيل الذّات الاجتماعيّة .و بمعنى آخر، المجتمع هو نسق ينبعث من التفسيرات الفردية للحقيقة الاجتماعية ،ويخضع للتّغيير و التّنظيم المستمر، و هو كتفاعل رمزيّ لا يولي أهميّة لأنماط ظروفه الّتي تتجّسد في البنيّات الاجتماعيّة و غيرها.([2]).

أدت الآراء الّتي حملتها هذه النّظريّات و غيرها إلى ظهور النقاش حول مفهوم المجتمع . و رغم تعدّد التّعاريف، يعبّر هذا الاخير تقليديّا عن مجموعة من النّاس المتفاعلين الّذين يعيشون في مكان مشترك ، و يجتمعون حول قيم مشتركة للتعبير عن التماسك الاجتماعيّ من خلال وحدات اجتماعيّة كالأسرة و غيرها . و من أنصار هذه النّظريّة جورج هربرت ميد (1863 – 1913 م) الّذي رأى بأنّ المجتمع ديناميكي و تطوّري، و يقدّم باستمرار أنماطا جديدة ومتغيّرة من النشأة الاجتماعيّة لأفراده . ورفض جورج ميد الفكرة التي ترى بأنه من الممكن التّوصّل إلى المجتمع من خلال افتراض و وجود العقول و النّفوس، في حين أصرّ على أولويّة السّلوك و الخبرات أي الذّات الفاعلة باعتبارها مركّب اجتماعي.([3].)

1 – 5- مفهوم المجتمع في ظلّ العولمة.

إذا عدنا لمفهوم المجتمع في ظلّ العولمة، نجد أنّه اتّخذ أبعادا طبقا لأنساق فكريّة جديدة . و هذا قال المفكر ألان تورين (1925) على سبيل المثال لا الحصر أنه لا يجب رد المجتمع إلى مبدأ غير اجتماعي، لأنّه ينتج ذاته و يعيد إنتاجها، وبإمكانه أن يحوّل علاقاته ببيئته . انه قادر على تشكيل وسطه في ضوء علاقاته الداخليّة الضّروريّة منها والإرادية، وكذلك في ضوء ما ينتجه من رموز، و ما يشكّله من قيم و معايير و أعراف و عادات و تقاليد و مؤسّسات وتنظيمات و منظومات حرّة و متغيّرة ،فضلا عن القوانين و ألأنماط السلوكيّة التي توجّه الأفراد .([4])

و بهذا المعنى، يقوم المجتمع و النّظام الاجتماعيّ حسب تورين داخل النّطاق الاجتماعي. فالمجتمع بكلّ تيّاراته المعبّرة عن حصيلة اتّجاهات فئاته و طبقاته المختلفة و المتبايّنة و المتعارضة

[1] - David le Breton, L'interactionnisme symbolique, 2ème édition , P.U.F, 2008, p p 17-19
[2] - Ibid., p p 24-26.
[3] - Georges Herbert Mead, L'esprit, le soi et la société, Paris, PUF, 2006, pp 28-32
[4] - ألان تورين ، إنتاج المجتمع ، ترجمة الياس بدوى ، منشورات وزارة الثقافة و الإرشاد القومي ، دمشق ، 1976 ، ص 6 .

بالمعنى الّذي حدّده كارل ماركس، هو الّذي يضمن تواجد النّظام الاجتماعي و تماسك صفاته.([1]) والمجتمع في نظره من إنتاج العمل و العلاقات الّتي تظهر بفضل العمل، ذلك لأنه هو الّذي يحوّل الفرد إلى كائن اجتماعيّ و يكسبه صفات المواطن. بالإضافة إلى ذلك، لا يعرف تورين المجتمع نسبة إلى ما هو عليه ، بل نسبة إلى ما يسعى إليه أي إلى انجازه و تأسيسه بالاعتماد على المعرفة الّتي تخلق نموذجه الثّقافيّ.([2].)

و في عصرنا هذا، ظهرت تسميات تعبر عن مفاهيم جديدة و من أهمها المجتمع المدني الذي يشير إلى ذلك المجتمع الذي يتمتع بحريّة التنظيم الذاتي وفق أنساق من التشكيلات المؤسساتية الطوعية المتنوعة ذات الأهداف الشاملة التي تخدم المصالح العامّة. انه المجتمع الواعي لذاته و أدواره ومسؤولياته، و المنتج للدولة و السّلطة و المراقب لها من خلال تنظيماته الفعّالة المتخصصة و الملتزمة بكل أشكال العمل المدني الشّامل. و ظهرايضا مفهوم مجتمع المعرفة الذي يدل على الثورة الرقمية والمجتمع ألمعلوماتي ، وكلها تسميات تتحدث عن حسن استعمال المعرفة في تسيير أمور الحياة و اتخاذ القرارات السليمة و الرشيدة.

1 – 6 – احتياجات المجتمع إلى المعرفة .

تعدّ المعرفة عبر تاريخيها الطّويل تجربة غنيّة ورائعة من حيث ظهورها وتطوّرها. و قد رافق نموها الكبير التطوّر الإنسانيّ منذ آلاف السنين. و كانت المعرفة في كلّ مرحلة معبّرة عن صيرورة ديناميكيّة، انعكست كلّ آثارها على الفرد و المجتمع ، مثلما تبيّن السلوكات و الاكتشافات و التطلّعات الفردية و الجماعية و المجتمعية . و يعدّ موضوع المعرفة من المواضيع الفلسفية الهامة، إذ كانت البدايات الأولى لمشكلة المعرفة مرافقة لظهور الفلسفات القديمة اليونانيّة. و بعد ذلك، أصبحت تمثل القوّة و الوعي في كل الفلسفات الّتي اهتّمت بالعقل. لقد اختلفت المدارس الفلسفيّة في تناول موضوع المعرفة فضلا عن اختلافها بشأن حدودها و مناهجها و أشكالها. أمّا علماء الاجتماع، فقد أكّدوا على أنّ " المجتمع هو مصدر المعرفة ".([3])و لعلّ هذه الفكرة هي الّتي جعلت علم اجتماع المعرفة* يفحص

---

[1] - نفس المرجع . ص 8.
[2] - نفس المرجع . ص ص 11 – 14 .

[3] - طه نجم ، وغريب سيد أحمد، علم اجتماع المعرفة ،دار المعرفة الجامعية ، مصر، 2001، ص21 .

*بالنسبة لعلماء الاجتماع، المعرفة الإنسانية محددة اجتماعيا لكن هذا لا يعني أن كل معرفة هي معرفة اجتماعية. لمزيد من التفاصيل انظر:
Jean Duvignaud, sociologie de la connaissance Payot, 1979

الجذور الاجتماعيّة للمعرفة الإنسانية الّتي تتباين ما بين مجتمع و آخر، و كذلك في المجتمع الواحد على مرّ العصور.

و الحقيقة، هي أنه في كلّ مرحلة تاريخية تعزّز التّحولات الاجتماعيّة أسس التّفكير الّتي تجعل المعرفة ترتبط بالحوادث الاجتماعيّة المختلفة. *لذلك ، فان الأمر المؤكّد اليوم هو أنّ المجتمع مسؤول بشكل أو بآخر عن تشكيل إدراكات النّاس بسبب وجود علاقات بين معايير الفكر و العوامل الاجتماعيّة والثقافيّة الّتي تحيط به . إن عمليّة إنتاج الأفكار والمعارف و غيرها ليست خبرة عقليّة مجرّدة، بل هي تعبير عن قدرة الإنسان على التّفكير و التّفاعل مع الحقائق و الأحداث في مجتمعه، مثلما تظهر في الممارسة الفكريّة. وفي كل الحالات، تبقى حاجة المجتمع إلى المعرفة و العلم أساسية من اجل تنوير سبل تطوّره، و هذه الحاجة لا تقل أهمية عن الحاجات الأخرى مهما كان نوعها و دورها في المجتمع. هذا ما نوضحه انطلاقا من إبراز دور الأسطورة في تلبية حاجة المجتمع إلى المعرفة.

II- الأسطورة و المجتمع.

ارتبطت العناية الفكريّة بالمجتمع منذ القديم بظهور الوعي عند الإنسان الّذي حاول عبر مختلف المراحل التاريخيّة توجيه أفكاره و تنظيم الفوضى المحيطة بها من أجل فهم العالم الّذي يعيش فيه. كانت بداية هذا الاهتمام متجسّدة في الأسطورة الّتي لجأ إليها الإنسان البدائيّ لتفسيرما يحدث في مجتمعه، معتمدا في ذلك على شبكة من الصّور الخياليّة و الرّموز المحمّلة بالحواس الشّعورية و اللاّشعوريّة . لذلك ، فانّ دراسة الأسطورة هي دراسة جزء من التّراث البشريّ العميق الّذي امتلكه الإنسان حول الوجود الإنسانيّ من جهة ، و النّشاطات الإنسانيّة المختلفة الّتي تمايزت و اتّضحت أسسها عبر العصور من جهة ثانيّة . و هي أيضا دراسةلتطوّر لغة العقل البشريّ ، و الّتي استمرت في النّمو معتمدة على ما وفرته اليوميّات المتراكمة في المجتمعات القديمة على وجه التّحديد . إنّ الاهتمام بالأسطورة هو في حقيقته اهتمام بالتّصورات الخياليّة حول الرّموز الّتي كانت تهتمّ بها المجتمعات، و بالتّفسيرات الّتي لجأ إليها الإنسان في تلك المجتمعات دون البحث و التّحليل و التّدقيق.*

و يدفعنا الحديث عن الأسطورة و علاقتها بالوجود الإنسانيّ إلى الحديث عن الصّعوبات الّتي يواجهها الباحثين في ميدان الأسطورة لأسباب متنوّعة يتعلّق أهمها بحداثة مناهج دراسة الأسطورة،و الاختلاف الكبير حول تحديد نشأتها و دلالة رموزها . و الأمر الوحيد المؤكّد هو أن الأساطير وجدت في كل المجتمعات و تجمع بينها خصائص مشتركة، لأنّ أوجه الشّبه مصدرها الإنسان نفسه ،و الذي عاش دائما و في كلّ مجتمع يبحث عن الأجوبة للأسئلة الّتي أثارها حول وجوده ونشأته و سرّ القوى الطبيعيّة الّتي

تخيفه ، و حاجاته إلى تفسير الظّواهر و مواجهة المشاكل ...الخ، فكانت بذلك الأسطورة الّتي عرفتها جميع شعوب العالم .

كانت الأسطورة في القديم تعبّر عن حقيقة مطلقة ، تروي ألأحداث ، تصف السلوكات في شكل رموز ، تعكس طريقة الإنسان البدائيّ في الحياة و تعبّر بشكل خياليّ عن كلّ ما يعرفه من دهشة و شهوة إزاء البقاء و الموت و الخلود.([1].) وعرفت أيضا بأنّها " محاولة خياليّة و هادفة لتفسير الظّواهر الحقيقيّة أو المفترضة ".([2])و جاء في تعريف آخر بأنّ الأسطورة عبارة عن:" روايات خرافيّة ظهرت من أجل تفسير طبيعة الكون و مصير الإنسان و أصول العادات و العقائد و النّشاطات، و كذلك أسماء الأماكن المقدّسة و الأفراد البارزين ".([3]). لهذا، تعبّر الأسطورة عن محاولات الإنسان الأوّل لفهم ما يجري حوله، و من ثمّ السّيطرة على الطّبيعة و تنظيم الحياة، إذ تتحدّث عن علّة خلق الإنسان، وعلة الظواهر الطبيعيّة و أسرار الحياة الاجتماعية الخفيّة.

إن للأسطورة مكانة و دورا في صياغة الحياة و صناعة الأفكار، لأنّها من إنتاج و إبداع الإنسان الّذي عرف كيف يربط اهتماماته الوجدانية بحاجاته الواقعيّة ، متسبّبا بذلك في انبثاق حيويّة ، رسمت مع مرور الزّمن إطار الأسطورة الّذي جسّد مفاهيم كونيّة و غيبيّة . و عمليّا ، الأسطورة هي حكاية تقليديّة تروي أحداثا خياليّة بل خارقة للعادة ، و أحيانا تروي أحداثا عن أعمال الآلهة و الأبطال ، و أحيانا أخرى ، تصبح جزءا لا يتجزّأ من النّظام الاجتماعيّ ،إذ لا يمكن عزلها عن المجتمع و عن لغته الّتي لجأ إليها الإنسان الأوّل للحديث عن حياته و واقعه و معتقداته. ([4])

و تتّفق التّعاريف العلميّة فيما بينها على أنّ الأسطورة ليست نتاج لتجربة عقليّة بالمعنى الحديث، بل هي نتاج لمركبات انفعاليّة و وجدانيّة ،لأنّ الإنسان البدائيّ كان يدرك العالم عبر نسق من الاندفاعات و الإجراءات الّتي تأخذ في نفس الوقت طابعا ذهنيّا و عاطفيّا. كما اتّفق العلماء و خاصة الأنتروبولوجيون الّذين طوّروا علم الأسطورة ابتداء من القرن التّاسع عشر على أنّها نتاج لغويّ لسانيّ تقدّم أفكارا كثيرة و متنوعة عبر الطقسيّة و العشائريّة ، ممّا جعلها تتحول إلى مجال واسع لإبداع الأفكار و التّأريخ للعقل القديم الّذي شهد نشاطا واسعا. رغم ذلك لا يمكن تصديق الأسطورة أو الشّعور بالثّقة نحوها لأنّها تتناقض مع الجانب العلميّ و المنطقيّ للعقل . و للتوضيح أكثر، أكدّ المفكّرون و الباحثون في مجالات اجتماعيّة مختلفة، أنّه لا يمكن الاعتماد على الأسطورة، لأنّ الإنسان البدائيّ كان يكتفي

[1] - يونس محمد عبد الرحمان، مفهوم الأسطورة و بعض الاتجاهات الفكرية في تفسيرها، مجلة الفكر العربي، عدد91، 1988، ص10.
[2] - نفس المرجع ، ص 11
[3] - نفس المرجع ، ص 15
[4] - نفس المرجع، ص 22

بخياله، و لا يعتمد على ضوابط عقله في تفسير الظّواهر و الأحداث. و كان يعتبر كلّ شيئ بشر مثله ، ويفسّر كلّ نشاط تفسيرا خياليّا لا أساس مادي له ، وهو ما ينطبق خاصة على علاقة الأسطورة بالظّواهر الاجتماعيّة و الثقافيّة والبيئيّة.

و الجدير بالذّكر هنا، هو أنّ الأسطورة لم تتطوّر كمفهوم و كواقع دفعة واحدة، بل مرّت عبر مراحل متتاليّة و كان لكلّ منها نمط خاص في الاعتقاد و أسلوب التّفكير.[1]* فقد تمكّنت من الانتقال تدريجيّا من العشوائيّة إلى التّرتيب المتناسق تحت تأثير تطوّر فكر التّجريد و ارتقاء الوعيّ الاجتماعيّ. و تحوّلت مع مرور الوقت ، لتصبح شكلا من أشكال النّظرة الفلسفيّة حسب المفكّر الأنتروبولوجي كلود ليفي ستروس(1908 – 2009) الّذي بيّن كيف اكتشفت الفلسفة في الأسطورة البناء الوجودي والصّورة الأصليّة الّتي تعبّر عن ارتباط الإنسان البدائيّ بالواقع الاجتماعي و الحياة. ([2])(1)

و هذه الفكرة ليست جديدة لأنّ الفلاسفة اليونان قالوا بأنّ الأسطورة هي الحقيقة في صورتها الرمزية، و هو ما جعل الوعيّ الأسطوريّ سابق على الوعيّ الفلسفيّ.([3])(2) و لعلّ هذا ما جعل ليفي ستروس يهاجم كلّ التفسيرات البسيطة الّتي قدمّتها العلوم الاجتماعيّة بخصوص الأساطير ، ومنها علم الاجتماع و علم النفس الّذي حصرها في "النماذج الأصليّة للاّشعور الجماعيّ" . كما وجّه ليفي ستروي اهتمامه للبحث في التّركيب المنطقيّ الّذي ينظّم الجانب القصصيّ للأسطورة على أساس أنّ غرض الإنسان من اللّجوء إليها هو إيجاد نموذج فكريّ منطقيّ قادر على قهر التّناقضات الّتي تميّز وجوده وحياته، ومن تمّ التّوصّل إلى التّوفيق بين قدره و إراداته.([4]) . إن الأسطورة حسب ليفي ستروس هي مجرّد أداة منطقيّة لحلّ الصّعوبات الّتي واجهها الإنسان منذ القديم ، و هي الوسيلة الّتي تكسب الوجود والعالم دلالة تجعل مهمّة إدراكه ممكنة، باعتباره يشكّل نظاما كونيّا قابلا للفهم.(5)(3). و تعدّ الأسطورة أيضا حسب هذا المعنى حكاية تتحدّث عن أصل الظّواهر و أسبابها و تروي أشياء عن قد ر الإنسان والمجتمع وفق نموذج تفسيريّ يضمّ كلّ معاني و قواعد التّفكير الأسطوريّ...

والحقيقة هي أنّ دراسة ليفي ستروس للأساطير القديمة ، تحت تأثير المدرسة الثّقافيّة الأمريكيّة كانت شاملة ، بحيث تمكّن من فهم النظم الثّقافيّة القديمة، و إجراء المقارنة بينها. و ساهم في تكوين

---

[1]*كانت الأسطورة في شكلها **الأول تقوم على البدية** (fétichisme) وهي الاعتقاد بأن للأشياء أرواحا تسكنها و يعبر عن اعتقاد غريب يفيد بأن الطوطم هو الأصل أو الجد للجماعة البشرية(Totémisme)بوحدة الشيء والتفكير في الشيء. ثم غلبت الطوطمية و هو ما يسمى بداية المجتمع أو القبلية ممثلة في شخص مؤسس لذلك المجتمع.ثم سادت بعد ذلك الارواحية و تمثل درجة اعلي في تطور الفكر إلا نساني إذ صار يعتقد بحيوية المادة و كل شيئ في الكون، بحيث بدأ الإنسان منذ ذلك الحين يميز التفكير في الشيء من الشيء ذاته. لمزيد من التفاصيل انظر:يونس محمد عبد الرحمان، مفهوم الأسطورة، مجلة الفكر العربي، عدد 91، 1988. أحمد كمال زكي، الأساطير، دراسة حضارية مقارنة، طبعة ثانية، دار العودة، بيروت، 1979.

1- ليفي ستروس ، الأسطورة و المعنى ، ترجمة صبحي الحديدي ،الدار البيضاء منشورات عيون ، 1986 ،ص 24

2- سواح فراص ، مغامرة العقل الأولى: دراسة في الأسطورة ، دمشق، دارالكندي للترجمة و التوزيع و النشر، 1989، ص 27

3 - ليفي ستروس ، الأسطورة و المعنى ، المرجع ذكر سابقا ، ص ص 61 –69

المعنى الحديث للأسطورة الّتي تشكّل قاعدة ثقافيّة ذات صبغة أخلاقيّة ترتبط بالعادات و التّقاليد القوانين و المؤسّسات الخاصة بمجتمع معيّن. كما بيّن كيف يكتسب الإنسان الصّفة الاجتماعيّة حين يتحوّل من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعيّ بحوزته إجابات متعدّدة لمشاكله الأساسيّة. إنّ الأسطورة حسب ليفي ستروس تفكّر و تشتغل و لكن بطريقة مختلفة ، ممّا يدلّ على أنّ العقل الإنسانيّ تطوّر في مرحلة سابقة بفضل تنوّع المجتمعات و أساطيرها الّتي لا تخضع في تطوّرها لأية حتميّة بيولوجيّة. فكلّ الأساطير كإسهامات نسقيّة ترتبط بالطّريقة الخاصّة الّتي يختارها كلّ مجتمع للتّعبير عن حاجاته وإشباع طموحاته.

بالإضافة إلى ذلك ، يرى ليفي ستروس ، أنّ الذّكاء البشريّ أنتج فكرا منطقيا جعل الأسطورة تتجسّد في علاقات منطقيّة لها خصوصيّات ذات قيمة عمليّة. ثم إنّ ليفي ستروس الّذي اعتقد أنّ هناك موضوعيّة و هيكلة للأساطير ، لم يكن يحاول فهم طريقة تعامل الأشخاص مع هذه الأساطير، و لكن أراد فهم كيف تفكّر هذه الأساطير من خلال الأشخاص وفي تضارب معهم و رغما عنهم.([1]) . وعليه، نستنتج أنّ الأسطورة كما رآها ليفي ستروس هي إبداع يحاول تفسير الظّواهر و تبسيطها سواء كانت واقعيّة أو غير ذلك.شكّل هذا الإبداع منهج للتّفكير، و لعب دوراها مّا في تفسير الشّعائر و الطّقوس الّتي ظهرت نتيجة عجز الإنسان البدائيّ عن ممارسة سيطرته على الظّواهر الطبيعيّة .... كما استمرت الأسطورة في التّطوّر في فكر ليفي ستروس و انتقلت من إشكاليّة الوحدات إلى إشكاليّة العقل الّتي ميّزت عصر النّهضة الأوروبيّة ، متخذّة تكوينات و صورا جديدة تلخّص أدوار الإنسان و علاقاته الجديدة مع الكون و المجتمع، و الّتي يرسمها الخيال الأسطوريّ الّذي هو امتداد للذات الّتي تتأثّر بتحوّلات المجتمعات. و أخيرا يشبه ستروس الفكر الأسطوريّ بالإيديولوجيّة السياسيّة و يحمّله مسؤوليّة إحداث التّغير الاجتماعي.

2 - 1 - وظائف الأسطورة:

2-1-1 . الوظيفة التاريخية.

أقبل على دراسة الأسطورة عدّة باحثين ، و كلّ واحد حسب تخصصّه و منطلقي المعرفيّة، وانطلاقا من ذلك ، حدّدت للأسطورة عدّة وظائف . فإذا كانت المدرسة الطبيعيّة تحدّد دورها في التّعبير الرّمزيّ و الخياليّ عن الظّواهر الطبيعيّة و المناخيّة ، فانّ النّظريّات التّاريخيّة قد أكّدت الوظيفة التّاريخيّة للأسطورة، إذ رأى الفيلسوف الايطالي فيكو(1668 1774 م) صاحب النظرية الدائرية

[1] - سواح فراص ،مغامرة العقل الأولى،مرجع ذكر سابقا،ص 70

في تطور المجتمعات ، أنّ الأسطورة ليست مجرّد قصص طفيليّة من إنتاج الجهل و الخرافة ، بل هي وسيلة تاريخيّة تكشف دور الخيال الإبداعي للإنسان ، تعرّف المجتمع البدائيّ و ما ميزّة ، و تفسر كلّ المسائل التّي صادقها البشر منذ القديم ([1]). و الوظيفة التّاريخيّة للأسطورة هي التي نقلت على مر العصور الأفكار الدينيّة و الاجتماعية و الأخلاقيّة ، و التي صارت لها اليوم استخدامات و أشكال متنوعة بحسب وجهات نظر الرّواة و الكتّاب و الفنانين ... والأهم في ذلك، هو أنّ العلم يرى في الأسطورة تاريخا للصّراع بين القديم و الجديد على كافة المستويّات الفكريّة والحياتيّة.

من جهة أخرى ، تأثرت هذه الوظيفة ذات البعد التّاريخيّ بالمنجزات العلميّة التي شهدها القرن التّاسع عشر، و التي وسّعت دائرة اهتمامها باللّغات و الدّراسات المقارنة و الأدبيّات الرّومانسيّة مستفيدة من ظهور ما سميّ بالمدرسة الأسطورية في ألمانيا ، و التي كان لها أنصار من الوسط الفكري و العلميّ في كلّ أوروبا أمثال المفكّر توماس كوهن Thomas Khohn (1922-1996)وماكس مولر Max Muller (1823-1900) اللّذان عملا على إعادة تركيب الفكر الأسطوريّ و تحديد أسس الدّراسات المقارنة لعلم الأساطير.

2-1-2 – الوظيفة العقليّة.

بيّن ليفي برول (1858 – 1939م) الوظيفة العقليّة للأسطورة من خلال دراسة عقليّة الإنسان البدائيّ و تفكيره و بنية هذه العقليّة. فبالنسبة له، ترمز العقليّة الأسطوريّة البدائيّة إلى أشكال التّفكير والسّلوك التي سادت في مراحل تاريخيّة قديمة سبقت بكثير ظهور عصر الكتابة و التّدوين. و المقصود بذلك ،المجتمعات الإنسانيّة الأولى التي كانت تعتمد على وسائل بدائيّة جدّا في الحياة، و لا سيّما في العصور الحجريّة و البرنزيّة. تستند هذه العقليّة حسب ليفي برول على مجموعة من المبادئ و المعايير الخاصة بتلك المرحلة التاريخيّة المتميّزة بسيادة الممارسات الأسطوريّة التي كانت تعبّر عن الوظائف العقليّة المختلفة ،و المتجسّدة خاصة في شكل تصّورات جمعيّة عند البدائيين . كانت هذه التّصوّرات مشتركة بين أعضاء الجماعة البدائيّة من أجل توجيه الحياة و تحريك صيرورة الوجود، حيث تأخذ التّجربة عند أفراد هذه الجماعات طابعا أسطوريّا.([2])

[1] - نفس المرجع السابق، ص 101

[2] - Lucien Levy –Bruhl , La mentalité primitive, pvf, 1960 p 162. Version électronique . : http://classiques Uqac.ca/classiques/Lévy-Bruhl/mentalité-primitive/mentalité.htm

لذلك ، تعبّر العقليّة البدائيّة حسب ليفي برول عن حالة مكتظّة بالأحاسيس و التّجارب المتكاملة فيما بينها و المختلفة في جوهرها عن المنطق الحديث. إنّها عقليّة ما قبل المنطقيّة التي تتوافق مع مرحلة سابقة للتّفكير المنطقيّ.([1]). و هذا يعني أنّ الوظيفة العقليّة للأسطورة تعبّر عن طريقة مغايرة في التّفكير الإنسانيّ الذي كان في مراحل سابقة أقلّ قدرة على إجراء التّجريد و التحليل و بناء المفاهيم. إلاّ أنّه في الوقت ذاته ، شمل التّأمّل و التّفسير و التّعليل إلى جانب محاولة تبسيط الظّواهر للوصول إلى حقيقة ما ، تطمئن في الحاضر و تؤمّن المستقبل. و هكذا كانت الوظيفة العقليّة للأسطورة عند الإنسان البدائي وسيلة للتّأمل و الفهم بعيدا عن التّحليل بمنطق الأسباب و النّتائج.

2-1- 3- الوظيفة الثقافية:

اهتمّ مالينوفسكي (1884 – 1942م) بالمجتمعات البدائية و تحديدا بالأسطورة وفق وجهة نظر إبستيمولوجيّة و منهجيّة وظيفيّة معارضة للأنتروبولوجيّة التّطوريّة التي أخضعت كلّ الصّيرورة الاجتماعيّة لقوانين طبيعيّة ، بناء على أسلوب منهجيّ تطوريّ يدرس العادات و التّقاليد و مؤسسات المجتمع بصورة منفردة و بعيدة عن العناصر التي تشكّل ثقافة المجتمع. في البداية، انتقد مالينوسكي كلّ الآراء التي اختزلت الأسطورة إلى مجّرد تعبير رمزيّ خياليّ عن أحداث ماضية، و كذا الآراء التي رأت أنّ الأسطورة هي تعبير عن أحلام اليقظة ، و حتى تلك التي اعتبرتها قصّة ناتجة عن جهد فكريّ لا أكثر. فكلّ هذه الآراء ناقصة ،لأنّ الأسطورة حقيقة معاشة لا يمكن فصلها و فهمها بعيدا عن سياقها الاجتماعيّ.([2])

وبالنّسبة مالينوفسكي ، يتطلّب دراسة الأسطورة النّزول إلى ميدان البحث للتّعرّف على أساطير الإنسان البدائيّ والتّعرف مباشرة على ما تتضمّنه من طقوس و أخلاق و معتقدات و سلوكات .... والسّبب في ذلك يرجع إلى ارتباط الأسطورة بسياقها الاجتماعيّ، الذي تكشفه تقنيات الملاحظة المباشرة و الملاحظة بالمشاركة التي تتابع حالة وتصرفات الأفراد الذين يحملون الأسطورة في حياتهم اليوميّة.([3]) و عليه، أكدّ خاصة على أهميّة السّياق الاجتماعيّ و الثّقافيّ للأسطورة التي تحتوي على الأفكار و الأحاسيس و قواعد الحياة البدائيّة. إنّ وظيفة الأسطورة بهذا المعنى ثقافيّة ، تقدّم للنّظام الاجتماعيّ نموذج القيّم التي يحتاجها من أجل ايجا د التّوازنات الأخلاقيّة الأساسيّة للحياة البدائية . لذلك

[1] - Ibid, p 177

[2] - Malinowsk Bronislaw, une théorie scientifique de la culture et autres essais, Maspero, 1968, p 35 Edition électronique de la traduction Française http:/ /classiques. Uquac.ca/classiques/malinowski/ théorie- culture/htm.

[3] - Ibid., pp 58 – 59

، ترتبط هذه الوظيفة بطبيعة التّقاليد و باستمراريّة الثّقافة وبالموقف الإنسانيّ من الماضي على أساس أنّ الأسطورة كما رآها مالينوفسكي ، ليست قصّة عاديّة و لا وثيقة تاريخيّة، و لا نتائج التّفسير العلميّ لمظاهر الحياة البدائيّة ، بل هي قاعدة جوهريّة تخصّ انتقال الإنسان من الطبيعيّ إلى الثقافيّ ، انتقالا ذات الصّبغة الأخلاقيّة ، إذ بفضل المتغيّرات الموجودة في الأسطورة يتمّ مراقبة و التّحكّم في كلّ الممارسات الثقافيّة الّتي شكّلت عقيدة الحضارة البدائيّة.

2 - 2 - الأسطورة الجديدة :

عرفت الأسطورة بمعانيها الشّاسعة و وظائفها المتعدّدة حيزا كبيرا من القراءة و الجدل الّذي شارك فيه مفكّرون وباحثون في عدّة مجالات معرفيّة كالفلسفة و الأنتروبولوجيّة و التّاريخ و علم الاجتماع ، بهدف التّوصّل إلى صياغة فرضيات جديدة و تفسيرات متغيّرة تتلاءم أكثر مع التّطوّرات الفكريّة العلميّة الّتي أنجزها العقل الإنسانيّ في المجتمعات الحديثة. إنّ الرّأي الغالب يرى أن الأسطورة الّتي لعبت في الماضي دورا كبيرا ، هي اليوم و بشكل عام ظاهرة ثقافيّة تحافظ جيّدا على قوّتها في المجتمعات المعاصرة، لأنّ المسألة لها ارتباط وثيق بممارسة التّفكير الّذي هو فعل إنسانيّ يستحيل توقيفه عن الانشغال، خاصّة و أنّ البشريّة اتّجهت بشكل تدريجيّ نحو عصر الإنتاج الفكري و التّواصل الفكريّ الذي يترجم حجم و أهمية العمليات العقلية تميز البشرية بشكل عام.

ويبدو واضحا أنّه سواء اعتبرنا الأسطورة عامل مشترك بين المجتمعات أي عامل مشترك في الفكر الإنسانيّ مثلما يؤكّد الفلاسفة، أو اعتبرنا أنّ لكلّ مجتمع أساطيره الخاصة به مثلما يؤكّد علماء الأسطورة و الاجتماع ، فانّ الأمر المؤكّد حسب الجميع هو أنّ الأسطورة معنيّة بالمجتمع أي معنيّة بتفسيره و حمايته من خلال الاعتماد على وسائله التّرميزيّة .([1]) . و عليه ، فإذا كان البعض يسعى إلى تخليص المجتمعات المعاصرة من الأسطورة و كلّ الموروثات الأسطوريّة، و الحفاظ فقط على العادات و التّقاليد الّتي فرضت وجودها في المجتمعات بفضل تحوّلها إلى قوالب سلوكيّة متينة ، فإنّ البعض الآخر يعتقد أنّ في قضايا هذا العصر و في العديد من المسلمات و المفاهيم، يوجد ما يمكن تسميته بالأسطورة الجديدة ، و الّتي تسعى كغيرها من الأساطير القديمة إلى التّعبير عن الحقيقة المطلقة والتّاريخ المقدّس الوحيد و البديل الأمثل.....الخ.([2])

و البديل في هذا الاتجاه، ربطت إشكالية الأسطورة الجديدة باللغة التي تعدّ مجرد وسيلة تعبير لتفسير الإحساس و الواقع ، بحيث تغيرت و صارت للكلمات التي لها في كل اللغات دلالات مباشرة

[1] -Jean Pierre Vernant, Entre mythe et politique, édition Seuil. 1998. p 41.
[2] - Ibid , p 175.

للمسميات، مضامين سحرية و معاني سحرية غير واضحة لها القدرة على الإيحاء بمعاني غير مباشرة .([1]) و بمعنى آخر، أصبحت للغة في المجتمعات المعاصرة مهمة قيميه تتجاوز مهمة وصف الأشياء والعلاقات الموجودة بينها ، ذلك لأن صناع الأسطورة الجديدة لا يهدفون بلوغ غاية الإقناع لكسب تأييد أفراد المجتمع ،و إنما انجاز التطويع و الإخضاع.([2])

و من بين المفكرين الذين بينوا ماهية الأسطورة الجديدة و شرحوا مظاهر سلطتها المفكر الألماني هربت ماركوز Mercuse Herbert(1898 1979م) الذي تبنى طوال حياته الفكريّة مبدأ التغير ، و التزم بفكرة التحرر الثوري للجماهير للتخلص من السيطرة السياسية و الاقتصادية للطبقة الرأسمالية الحاكمة التي تمارس الطغيان و الاستبداد. كان ماركوز متأثرا بالمذهب الماركسي، و في كتابه " الإنسان ذو البعد الواحد " الذي صدر في 1964، أشار إلى إمكانية عودة الفكر الأسطوري في المجتمعات الحديثة و بقوة، على أساس أن وظائفها التقليدية لم تختفي كلية. و بالمناسبة تحدث عن وظيفة التضليل الأسطوري الذي يلجأ إليه النّظام الرأسمالي، خاصة من أجل إنتاج الدعايّة و الإعلان و السياسة الّتي تشكّل مجموع مبادئه و قواعد إستراتيجية .([3]) و بهذا جعل للأسطورة وظيفة سياسيّة لأنّ السياسة تلجأ إلى الأسطورة في توظيفها لوسائل الإعلام و الاتصال الحديثة من أجل الاستفادة منها و خدمة إيديولوجيتها عبر التّصوّرات الخاطئة الّتي تنتجها و كذا الوعي الزّائف الّذي ينجم عنها.([4])

من جهته، اعتبر رولان بارت Roland Barthes(1915-1980) الأسطورة الحديثة نمطا من الكلام. فهي ليست موضوعا أو مفهوما أو فكرة، و إنّما صيغة دلاليّة.([5]). ورأى أيضا أنّ كلّ الأشياء تتحوّل إلى أسطورة حين تنتقل عبر خطاب ما، ذلك لأنّها لا تتحدّد بموضوع الرّسالة الّتي تحملها بل بالطّريقة الّتي تلفظ بواسطتها هذه الرّسالة.([6]) إنّ للأسطورة حسب بإرث وظيفة اجتماعيّة و سياسيّة ذات حدود شكليّة لا عقلانيّة تتّجه عموما نحو مقاصد عمليّة و منطقيّة في نظر الغالبيّة من النّاس. وهي لا تظهر بطريقة عشوائيّة أو تلقائيّة.بل وفق خطّة مدروسة خاصة في مجال السياسة الّتي تعتمد كثيرا على

---

[1] - Ibid, p177

[2] -Ibid 183

[3] - Herbert Marcuse, L'homme unidimensionnel, Etudes sur l'idéologie de la société, les éditions de minuit 1968 , PP 189 – 195.

[4] - André Vacher , Marcuse, Essai de synthèse, édition de l'université d'Oshawa,1986 ,p50 version numérique : http://id.erudit.org/iderudit/02 70 29 ar

[5] - رولان بارت ، الأسطورة اليوم ، ترجمة حسن الفرص، الطبعة الأولى،بغداد دار الشروق الثقافية العامة ، 1990، ص 7

[6] - نفس المرجع السابق ، ص 10

الابتكار و المهارة الخياليّة للسيّاسيين. أمّا التّكنولوجيّات الإعلاميّة الحديثة و أجهزتها، فهي في نظر بارت طقوس تواصليّة تتدرج ضمن الممارسات الثّقافية و السّياسية السّائدة في المجتمعات الحديثة.([1])

ويعدّ نعوم تشو مسكي من المفكّرين الّذين اعتبروا اللّغة وسيلة مهمّة ومباشرة في تجسيد الأسطورة و التّفكير الأسطوريّ في المجتمعات المعاصرة. انطلق من التّأكيد على أنّ ميكانيزمات الأسطورة كأسلوب في التّفكير لم تختف في عصر العقل و العقلانيّة ، بحيث شبّه دور الاستراتيجيّات الإعلاميّة الغربيّة بالوظيفة النّفسيّة و الاجتماعيّة الّتي قامت بها الأسطورة في المجتمعات القديمة .وفي هذا الموضوع، تحدّث عمّا تفعله هذه الاستراتيجيّات في مجتمعاتها،بحيث كرّست اللّاعقلانيّة استنادا إلى مزاعم مليئة بالخيال و الأوهام و الأكاذيب الّتي لا تتردّد و سائل الإعلام في تحريكها ، فيتّم بذلك إضعاف الفرد و المجتمع في أنّ واحد. و في نفس السياق ، تحدّث تشو مسكي عن ظهور الأساطير المضادة الّتي تعبّر بدورها عمّا تنتّجه إليه الابتكارات المعادية الّتي تحاول إعادة توجيه المجتمعات الاستهلاكيّة من خلال الوقوف في وجه العمليّات الرّامية إلى تسويق الرّموز و الطّقوس في صيغ مختلفة، و كذلك تقنين حاجات الإنسان و أذواقه و قناعاته وفق نماذج استهلاكيّة محدّدة و في ثوب إعلاميّ يفتقر إلى المعنى . ([2])

و بناء عليه ، نستنتج أنّ الإقبال الفكريّ على نقد إفرازات النّظام الرّأسماليّ في المجتمعات الغربيّة في الوقت الّذي تطوّرت فيه تكنولوجيّات الإعلام و الاتصال الحديثة، و الّتي استغلّت استغلالا كاملا في إنجاز أهداف هذا النّظام ، قد شكل في حدّ ذاته حدثا كافياً و سببا قويا كان وراء ظهور الأساطير السّياسيّة الكبرى الّتي تمّت صياغتها بعناية كبيرة ، و التي تمّ التّرويج لها بأحدث الأساليب ، لكي تحتلّ صدارة الاهتمام في كلّ مكان و في كلّ وقت، مثلما هو الأمر بالنّسبة لإيديولوجيّة التّقدّم و التّحديث ،العلمانيّة ، العولمة ،مكافحة الإرهاب ،تخليص الشعوب من الأنظمة الاستبدادية ، حماية حقوق الإنسان إلى غير ذلك من الأساطير الّتي فرضت وجودهابقوّة في عصر المعرفة و العلم و العقل النّقديّ و الإبداعات الديمقراطيّة.

III - الفلسفة والمجتمع :

يعبّر الفكر الفلسفيّ من حيث هو فكر إنسانيّ عن ثورة في الفكر البشريّ، و يبقي الاهتمام بالفلسفة دليل على الاهتمام بالإنسان و بحقوقه و في مقدّمتها حقّه في التّفكير، و الشكّ و التّساؤل و النّقد... و في

[1] - نفس المرجع السابق ، ص ص 93-94

[2] - Nôm Chomsky, Comprendre le pouvoir, tome 3,traduit par Hélène Hiessler ,édition Eden pp115,133

عرضنا هذا الخاص بعلاقة الفلسفة بالمجتمع سوف لا نحاول العودة إلى تاريخ الفكر الفلسفيّ للحديث عن بذوره التاريخيّة ، ومن تمّ إبراز عوامل و طبيعة نشأته ، بل سنكتفي بالتأكيد على أنّ الفلسفة كانت في كلّ مراحل تطوّرها تعكس اهتمامات وانشغالات عصرها ، لذلك جاءت أفكار و تصوّرات و مفاهيم الفلاسفة متمايزة و مختلفة.

3-1-مميزات التفكير الفلسفي

- عدم تحديد موضوع الفلسفة :

يتميّز موضوع الفلسفة بشساعته ، و عدم خضوعه للتّحديد و للتّخصّص في مجال محدّد ، فالفيلسوف يهتمّ بكلّ موضوع يتّسم بطابع الإشكالية ، و يطرح قضايا واسعة و عميقة تثير الدّهشة والإحراج .لذلك ، تدرس الفلسفة كلّ المواضيع بما فيها موضوع الفلسفة الدّي كثيرا ما يواجه الفراغ والنّقص في المعارف حول مسائله .[1]

– عدم تحديد منهج الفلسفة :

للفلسفة مناهج بحث عديدة و لكلّ منها مزايا ، و يقتبس الفلاسفة مناهجهم من العلوم الأخرى التي يتأثرون بها على أساس أنّها تؤدّى كلّها إلى اليقين . وأحسن مثال على ذلك ما ذهب إليه ديكارت حين اعتمد على طريقة الجبر في بناء منهجيّة الشك الدّي يمثّل أوّل خطوة تأمليّة و أساسيّة في الفلسفة ، علما بأنّ ديكارت يرى أنّ البحث في المنهج هو أهمّ المشكلات و أولاها بالعناية .[2]

– ارتباط الفلسفة بالعصر :

ترتبط الفلسفة في كلّ مرحلة تاريخيّة باهتمامات المجتمع و قضايا العصر، إذ تحمل الانشغالات المطروحة و تميلها على الفلاسفة في شكل مواضيع و إشكاليّات يتّم معالجتها وفق أساليب تحدّدها سبل التّفكير و طبيعة المعارف المستخدمة.

- إرتباط الفلسفة بشخصيّة الفيلسوف :

لكلّ فيلسوف قناعات خاصة مسؤولة عن تميّزه و اختلافه عن بقية الفلاسفة ، و ينعكس هذا التميز على المنتوج الفلسفي الذي هو بمثابة معرفة و فكر إشكاليّ يبين كيف يرفض صاحبه الاستسلام للأفكار

[1] -Jaspers Karl, Introduction à la philosophie, traduit par Jeann Hersh , édition Biblio , 2001 , pp 80 – 81

[2] -ديكارت ، مقال عن المنهج ، ترجمة محمود محمد الخضري ، طبعة أولى ، دار الكتاب العربي ، 1998 ص 29 .

القبلية و كيف يضع كل شيئ موضع تساؤل و تأمل .لهذا السبب ، فان نجاح الفيلسوف تظهر بقدر ما ينجح في تحويل اهتماماته و موضوعاته إلى قضايا إشكاليّة ، ترفض بدورها المعارف المسلّم بها حتّى لا تكون عائقا معرفيّا أمام بلوغ الحقيقة . ([1])

أمّا بالنّسبة للخصوصيّات و الآليات المشتركة التّي تجمع بين الفلاسفة فهي تتلخّص في :

– النّسقيّة :

لا تعتبر الفلسفة فكرا عشوائيّا، أو مجرد أراء لا مصدر و لا أساس لها، بل هي نسق من الأفكار و النّظريّات التّي تمثّل تفكيرا منظّما و هادفا يرتكز على الحجج و البراهين.

– العقلانيّة و التّأمّل :

إنّ الفلسفة فكر عقلانّي تأمّليّ، يستخدم العقل للبحث في القضايا ذات الطبيعة الفلسفيّة. و الفلسفة كتفكير عميق لا ترتبط بالعواطف الوجدانيّة، لأن هذه الأخيرة لا تنتمي إلى الفلسفة التّي سيئا عقليّا، بل هي الدبّر الحقيقّي للعقل.([2])

– التّجريد و الشّموليّة.

إنّ الفلسفة تمارس المقاربة التّجريبيّة على قضايا غير جزئيّة ، لأنّها تهتمّ بالمواضيع الأكثر عموميّة و تتميّز بالتّناول الشّامل لها

- التّساؤل و النّقد.

الفلسفة فكر تساؤليّ يجعل من كلّ شيئ موضوع تساؤل و مناقشة ، و هي أيضا فكر نقديّ بعيد النّظر بشكل متواصل، خصوصا و أنّه لا يؤمن بوجود معارف ثابتة و مطلقة إلى جانب رفضه للاعتقادات البديهيّة.

3-2- مراحل الفلسفة .

مرّ الفكر الفلسفيّ بعدة مراحل قاعدتها التّأمل العقليّ من أجل فهم الوجود و الواقع، و كشف ماهيّة الحقيقة و المعرفة ، إلى جانب النّظر في العلاقة القائمة بين الإنسان و الطبيعة و المجتمع . و تتلخّص هذه المراحل في :

[1] - Bertrand Russel, Histoire de mes idées philosophique, Gallimard, 1989, pp 28 –29
[2] - Jean Beaufret, Dialogue avec Heidegger, Le chemin de Heidegger, tome 4, Les Editions de Minuit, 1993, p 49.

2-3-1- الفلسفة القديمة:

سنكتفي بالتّأكيد على أنّ الفلسفة القديمة ، نشأت على أرضيّة اجتماعيّة و ثقافيّة ميّزت بشكل خاص المجتمع اليونانيّ أين تمّ التّفاعل بين الميتوس و اللّوغوس، و الانتقال من الشفهيّة إلى الكتابة، واللّجوء إلى أساليب البرهان و الحجّة و المفاهيم المجّردة و المنطق كتصوّرات من إنتاج العقل . و من جانب آخر، ارتبطت هذه النّشأة بواقع الحريّة التي شكلّت في المجتمع اليونانيّ آنذاك فضاء جديد لمناقشة القضايا الفكريّة و السياسيّة المتّعلقة بالمصلحة العامّة للمجتمع.

انشغلت الفلسفة اليونانيّة بالوجود الإنسانيّ من أجل البحث عن الأسباب البعيدة و غير المباشرة التي تفسّره.لذلك، حاول فلاسفة اليونان اكتشاف التّركيب الأساسيّ للأشياء و طبيعة العالم و الواقع بعيدا عن السّحر و الخرافات لكونها مصادر غير موثوقة ، و التمسوا إيجاد التّفسير اللاّئق من خلال الاستخدام الإيجابيّ للذّكاء. الفكر الفلسفيّ في المجتمع اليونانيّ هو جزء لا يتجّزأ من حياة الإنسان لأنّه يدفع النّاس إلى التّأمل و التّفكير في المسائل الأساسيّة بالنسبة للوجود بشكل عام. لذلك ، كانت كلّ مؤسّسات المجتمع مرتكزة على أفكار فلسفيّة سواء في مجال التّشريع أو نظام الحكم أو الأسرة ... وزيادة على ذلك ، تمكّنت العديد من المبادئ و الأفكار الفلسفيّة القديمة من الإحاطة بأنظمة سياسيّة و إحداث تغييرات جذريّة في القوانين ،بل والتّحوّل إلى مصدر هام تتغذّى منه الأنظمة و يؤمن بها المجتمع.

2-3-2- الفلسفة الحديثة.

في عصر النّهضة الأوروبيّة و هي فترة الانتقال من العصور الوسطى إلى العصور الحديثة ظهرت فلسفة الأنوار وكان ذلك في القرن الثّامن عشر . ارتبطت هذه الفلسفة بقضايا التّحديث التي منحت الإنسان الأوروبيّ الثّقة الكبيرة في أنظمته الإنسانيّة و المعرفيّة.و كانت فلسفة الأنوار أو التّنوير حدثا عقلانيّا هامّا مهّد الطريق لظهور الفلسفات الحديثة التي تناولت موضوع المجتمع و قضاياه على اختلاف أشكالها ، من أجل تأصيل الفكر الإنسانيّ و بناء أساليب مختلفة ومتكاملة في التّفكير، باعتبارها أداة معرفيّة أخذت جذورها بعيدا عن الفلسفة التي انتشرت في القرون الوسطى، مستعينة بالتّفسيرات العلميّة التي انتشرت آنذاك في مجالات عديدة مثل : الرّياضيات و الفيزياء و العلوم الطبيعيّة إلى غير ذلك من المجالات التي كان لها الفضل في البحث عن تفسيرات و قوانين حول المجتمع و الحياة الاجتماعيّة .

اهتمّت فلسفة الأنوار كممارسة عقلانيّة بالمجتمعات الأوروبيّة و طالبت بتحديثها وفق تصوّرات وأفكار مغايرة لليقينيات الفلسفيّة القديمة ،لأنّها تمسّكت برؤية حديثة تفوّقت فيها قيم العقل و الحرية

والتّقدّم بالنسبة للمعرفة و النّقد و فاعلية الإنسان كذات مفكّرة . و بمعنى آخر، أصبح الإنسان حرّا في البحث عن الحقيقة و في فحص المعارف و نقدها بالعقل إلى حدّ جعل هيقل يعتبر كلّ ما هو واقعيّ عقلانيّ متمنيّا أن يكون هناك خطاب تنويريّ آخر. [1]* لقد فتحت هذه الفلسفة آفاق على مستوى النّظام الاجتماعيّ -السّياسيّ، لأنّها انتقدت الخطاب الدينيّ و المحدّدات الّتي يفرضها على الفكر بشدّة، ثمّ دعت إلى بناء مجتمعات حرّة ذات أخلاق متفتّحة من أجل الانخراط في حياة اجتماعيّة متفاعلة يحرّكها المنهج و المفاهيم النّقديّة.

اتّجه الفلاسفة في العصور الحديثة إلى دراسة مجتمعاتهم دراسة واقعيّة انطلقت من ملاحظة أوجه القصور الّتي أصابت نظمها الاجتماعيّة و الاقتصاديّة و السياسيّة، و التي كانت سبب قيام عدّة ثورات مهّد لها هؤلاء الفلاسفة ومنها الثورة الفرنسيّة (1789). و في هذا السّياق ، طرح الفلاسفة الأسئلة الّتي تردّدت كثيرا، و الخاصة بمعالجة مشاكل الإنسان و المجتمع بهدف إصلاح أنظمة الحياة وتحسين أوضاعها، مدشّنة بذلك مشروعا ضخما في العقل و التّفكير والمجتمع و الدّين و الفلسفة .....الخ. ضمن هذه التطورات، وظّفت فلسفة التّنوير كلّ الانتصارات العلميّة في فهم و بناء العالم، وأخضعت مبادئها و معارفها لعقل مبدع يعترف صراحة بتفوقه على التّأملات الوهميّة و الخرافيّة.([2])

و كان للتّوجه التّجريبي نتائج ايجابيّة في تدعيم النّزعة التّفائليّة و الحركيّة الواعية الّتي أرادت طيلة قرون بناء مجتمعات متقدّمة يسودها التّفكير الّذي انتقدته النّظريّة النّقديّة لمدرسة فرانكفورت في القرن الماضي، بحيث يندرج هذا النّقد ضمن تاريخ فكريّ طويل شارك فيه المفكّر هوركهايمر في كتاب عنوانه" جدل الأنوار" ثم استمر النقد مع هابرماس في أطروحة حول الفضاء العموميّ . و كان التّركيز في هذا النّقد يبحث في ماهيّة فلسفة الأنوار الّتي أنتجت أشكالا من الاغتراب الدّينيّ و السياسيّ في العالم الغربيّ.([3])

3-2-3- الفلسفة المعاصرة.

* أعجب هيقل بفلسفة الأنوار لأنّه يعتبر الفلسفة حكمة .و الأنوار رؤية شاملة وضعت المجتمع و مبادئه في إطار إنسانيّ متسبّبة بذلك في إخراج الإنسان من قصوره العقليّ.لكنّ هذا الإعجاب انتقده كانط حين تحدّث عن حدود العقل و الاختلاف في التّفكير و الوعي بالاختلاف في التّفكير و حريّة التّفكير..... لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع أنظر مقال: من نقد العقل إلى نقد الاغتراب.

http://www.nady el fikr.net / show thread. Php.

1- برتراند رسل ، الفلسفة الحديثة و المعاصرة، ترجمة فؤاد زكريا ، الطبعة الثانية ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت ،2009 ، ص 9 .

2 - Les philosophes des lumiers,edition Milan, Paris,2009.

تعبّر الفلسفة المعاصرة عن تغير صورة و وضعيّة النّشاط الفكريّ بصفة عامة. فإذا كانت الفلسفة الحديثة من ديكارت إلى هيوم قد عرفت أنساقا فكريّة كبرى فتحت مجالات واسعة لفلسفة العلم الّتي كانت تأخذ بعين الاعتبار جميع أشكال النّشاط الإنسانيّ سواء كانت نظريّة أو عمليّة ،من أجل التّأكيد على إمكانيّة ظهور أو بناء المجتمع العقلانيّ الخالي من أنظمة التّصوّر الخياليّ ; فإنّ الفلسفة المعاصرة قد رفضت أسس و مبادئ الفلسفة الحديثة ،و دخلت في مجابهة معها للتّعبير عن الاختلاف و الصّراع و الاستمراريّة. لقد رفضت هذه الفلسفة على وجه التّحديد المذهب الميكانيكيّ الّذي ساهم في تطوّره فرنسيس باكون و جون لوك و جورج بريكلي و ديفيد هيوم .

من جهة أخرى ، رفض الاتجاه المعاصر الفلسفة الألمانيّة الحديثة بزعامة هيقل (1770-1831م) الّذي تصوّر الحقيقة الوجوديّة على أنّها نموّ جدليّ للعقل المطلق الّذي يصل دائما إلى تركيبات جديدة انطلاقا من مفهومي القضيّة و نقيض القضيّة ، و هذا وفق تصوّر مذهبيّ عقليّ. بالإضافة إلى ذلك ، رفضت هذه الفلسفة الاتّجاه الوضعيّ الّذي رأى أنّ الفلسفة هي حوصلة لنتائج العلم المأخوذة من العلوم الطبيعيّة و الفيزيائيّة بالمعنى الميكانيكي ،و الّتي طوّرها أوجست كونت (1798- 1857م) حين درس مشكلات المجتمع الفرنسيّ بروح عقليّة و في إطار فكريّ تصوّريّ محدّد من أجل إصلاح المجتمع وتخليصه من عوامل الاضطراب و الفساد. و أخيرا رفضت الفلسفة المعاصرة المذهب التطوّري الّذي دافع عنه هنري هكسلي (1825- 1895م) و هربرت سبنسر (1826-1903م) ، و كلّ الاتّجاهات المثاليّة و الماديّة الّتي استمرّت في السيادة حتّى نهاية القرن التاسع عشر.

على هذا النحو، تخلّت هذه الفلسفة عن الشّموليّة خاصة و أنّها استفادت من أزمة الفلسفة و أزمة العلوم الطبيعيّة و الرياضيات، فضلا عن تهدّم بعض الموافق العقليّة النّموذجيّة في فكر القرن التاسع عشر. و اتّجهت نحو تفكيك المثاليّة الألمانية و فلسفة الذّاتيّة الدّيكارتيّة ، و إعادة النّظر الجذريّ في طوباويّة الأنساق الكبرى و الأوهام الميتافيزيقيّة الّتي التصقت بالفلسفة الحديثة ،كوهم العقلانيّة و الوحدة و الحريّة و المساواة و الحقيقة المطلقة و الجوهر....الخ. و بالتالي ، يتّضح أنّ الفلسفة المعاصرة لا تؤمن بجدوى الأنساق الكبرى، و تفضّل مبدأ النّسبيّة التّاريخيّة الّذي يدفعها إلى تفكيك تصوّرات وأطروحات الماضي، و زعزعة منظوماتها المفاهيمية.

تحاول الفلسفة المعاصرة فهم ما يحدث اليوم في العالم دون إهمال ما حدث في الماضي، لأنّها تميل إلى الواقعيّة والموضوعيّة و تقديم الأدّلة و البراهين و الدّقة و الوضوح و غيرها من السّمات العلميّة الّتي انتشرت بسبب تقدّم العلوم التّجريبيّة، و ظهور العلوم الإنسانيّة و الاجتماعية خاصة. كما

تقوم على نقد المجتمعات المعاصرة الّتي استفادت من ماضيها أي من تجربتها الفكريّة الماضيّة، ثمّ أسّست لمستقبلها من خلال التّصالح مع حاضرها، و البروز كتجربة ديمقراطيّة متطورة.([1])

و لعلّ هذا ما جعل فيشال فوكم يؤكّد على أنّ وظيفة الفكر النّقديّ هي وظيفة تفكيكيّة تتلخّص في تفعيل النّقد من الدّاخل ثمّ تشخيص و تحليل واقع المجتمعات انطلاقا من مبادئها و بنياتها الدّاخليّة وأيضا انطلاقا من ادّعاءاتها و الوعود الّتي تقطعها على نفسها في مناسبات عديدة دون أن تفي و تلتزم بها.([2]) و لاشك أنّ هذا النّقد جذريّ و فعال لأنّه لا يتمّ حسب فوكو، باسم حقيقة مجردة و مطلقة ، أو مثل عليا وقيم غير نافعة في المجتمعات الدّيمقراطيّة الّتي تعتمد في كلّ شيئ على التّأسيس الدّاتيّ أو التّشريع الدّاتيّ الّذي يجعل الإنسان كمواطن مصدرا للقانون .([3])

إنّ الفلسفة المعاصرة لم تقطع صلتها بالماضي، لأنّه كثيرا ما حمل الحكمة بفضل فلاسفة لهم الفضل في تطوير مفاهيم هامّة و قويّة. و هي اليوم فلسفة تضمّ مختلف المدارس الّتي مثّلت مسارات فكريّة عميقة، تتّصل أحيانا و تنفصل أحيانا أخرى، لكنها كثيرا ما تتقاطع فيما بينها داخل نماذج معاصرة نسبيّة و غير مستقرّة. زيادة على ذلك ، ترتبط هذه الفلسفة بشكل أو بآخر بالأحداث الجارية ، والمستجدّات و الظّروف الطّارئة، و هذا بعيدا عن الأفكار الأبديّة و التّصوّرات اليقينيّة التي لا تخدم الفلسفة التي تنمو داخل سياقات ملموسة و متنوّعة ،و تسعى لتصبح متلائمة مع حياة النّاس و واقعهم. والدّليل على ذلك ، هو أنّ الفلسفة المعاصرة لا تطمح إلى إقامة دولة العقل و مجتمع العقل،و لكن تركز على دراسة أوجه الواقع و مظاهر الحياة الإنسانيّة، متمسكة بالنّقد البنّاء الّذي يحررّها من التّقوقع في الغيبيات و المثاليات مقابل التفتح على العلوم الإنسانيّة و انجازاتها الهامة و الحيويّة .

و أخيرا، تشهد الفلسفة منذ القرن الماضي اتّصالات مكثفة بين الفلاسفة و في شتّى الاتّجاهات، وهو ما أدى إلى توفير إنتاج فلسفي في غاية الأهميّة ، له علاقات تربطه بالمناهج العلميّة الّتي أثبتت جدارتها وفعّاليتها ،و منها المنطق الرّياضي الّذي أهملته الفلسفة الحديثة ، و الظّاهراتيّة الّتي تركّز على تحليل جوهر المعطى أو الظّاهرة ، و الوضعيّة المنطقيّة لجماعة فيينا الّتي تعوّل أساسا على التّجربة تحقيقا للدّقة و التّحليل المنطقيّ للّغة الّتي اعتبرتها المصدر الوحيد للمعرفة ، و الّتي تحوّلت فيما بعد إلى دراسة تحليليّة منطقيّة للغة العلم من أجل تحقيق وحدة مشتركة بين فروع العلوم المختلفة.هذا، إضافة إلى

[1] - Jean Michel Besnier, Histoire de la philosophie moderne et contemporaine : figures et œuvres, 2eme éditions, librairie générale Française(IGF), 1998, p 340
[2] - Paul Veyne, Foucault, sa pensée, sa personne, éditions Albin Michel, Paris, 2008, p 96
[3] - Ibid,p 102

مواقف مدرسة فرانكفورت النّقديّة و البنيويّة و ما بعد البنيويّة ، و الّتي كان لها جميعها الفضل في تأسيس الفلسفة المعاصرة التّفكيكيّة الّتي راجعت الوعي الأوروبي من الدّاخل و في كلّ المجالات .

3 – 3- مجالات الفلسفة المعاصرة.

أدّى انخراط الفلسفة المعاصرة في العلوم الإنسانيّة بشكل عام و العلوم الاجتماعيّة بشكل خاص إلى توسيع نشاطها المفاهيمي الكبير الّذي أيقظ الفلسفة في السّياسة و الاقتصاد و الاجتماع و القانون و الإعلام و الإشهار و العلاقات العامة، بل و حتّى في مجال الحياة الجمعويّة و قضايا الإنسان و حقوقه . و من بين مجالات الفلسفة نذكر:

3-3-1- الفلسفة السياسيّة.

الفلسفة السياسيّة، هي تفكير نظريّ فيما يتعلّق بالتّجربة السّياسيّة الّتي تعدّ فعلا بعدا من أبعاد التّجربة الإنسانيّة. إنّها فرع من فروع الفلسفة، و كثيرا ما تميل إلى الممارسة العمليّة لأنّها توجّه الأسئلة إلى الدّولة و الحكومات و السّياسات المتّبعة فيها. كما تطرح أسئلة حول الملكيّات العامّة و الخاصّة وكذلك القانون و علاقته باحتياجات الإنسان. من جهة أخرى تتساءل عن شرعية الحكم و أساليب تقييد الحقوق و الحريّات في المجتمع إلى غير ذلك من التّساؤلات الأساسية الّتي تعود جذورها إلى ظهور الرّغبة في التّفكير في كل ما تطرحه الحياة السياسيّة من ظواهر ومشاكل.([1]) و تختلف الفلسفة السياسيّة عن علم الاجتماع السّياسيّ الّذي يدرس الأبعاد الاجتماعيّة للظاهرة السياسيّة، في حين تمثل هذه الفلسفة إحدى أصول العلوم السياسية و إحدى المحاور الأساسيّة لمواضيع الفكر السياسيّ.

اتّفق الباحثون في مجال الفلسفة السياسيّة على أنّها فلسفة قديمة بدأت مع سقراط رائد الفلسفة اليونانيّة ، و استمرت بعد ذلك مع مكيافيللي (1463 – 1527م) رائد الفلسفة السياسيّة الحديثة ، ثم تواصلت مع الفيلسوف كارل بوبر (1902-1994م) رائد الفلسفة السياسيّة المعاصرة. كانت الفلسفة السياسيّة عند اليونان محاولة لفهم طبيعة الدّولة وبنيتها الأساسيّة . فهي ليست علما يتناول الظّواهر السياسيّة و الوقائع النّاجمة عنها، بل محاولة معياريّة تنطلق من مفهوم عام للإنسان ، و أحيانا للإلوهيّة، لتعكسها في الحقل السياسيّ من أجل تشكيل نموذج مثاليّ قادر على تعديل سلوك الحكّام و المحكومين ([2]). أما المحدثون ، فإنّهم يعتبرون الفلسفة السياسيّة مجالا واسعا لمعرفة الظّواهر السّياسيّة ، و معرفة كذلك ماهيّة النّظام السياسيّ الأمثل ، لكنّهم يختلفون عن القدماء اختلافا جذريّا في

[1] - Encyclopedia universalis www.universalis.Fr./ encyclopédie/politique-la-philoso.phie.
[2] - Mossè Claude, les grecs inventent la politique, éditions Complexe, 2004, p14

نظرتهم إلى مضمون هذه الفلسفة و منهجها .([1]). لقد أصبحت المعرفة عند المحدثين تتّجه أكثر و أكثر إلى تحقيق أغراض عمليّة، و ليس البحث عن الحقائق المطلقة التي لا تتجاوز حدود التّأمّل، علما بان الاهتمام بالظواهر السياسيّة قد شكّل أساس كلّ فلسفة سياسيّة أصيلة.

اشتهرت الفلسفة السياسيّة الحديثة التي كان مفكّروها كثيرون و منهم جون لوك ، هوبز ، ديكارت ، جان جاك روسو ، كانط و هيقل، بالأعمال التي قدّمها الفيلسوف الإيطالي ماكيافيلي الذي أسّس أهمّ أفكاره حول مفاهيم السياسة و الحكم وإدارة شؤون الدولة في كتابة الشهير " الأمير" الذي ساهم به في تغذية الفكر السياسيّ الأوروبيّ الحديث. في هذا الكتاب، طرح أشكال الإمارات و كيفيّة حكمها و طرق صيانتها من أجل رسم حدود الإمارة السياسيّة بعيدا عن المؤسّسات الدينيّة العريقة و النّظم القديمة ، مركّزا خاصّة على الإمارة الجديدة و على الصّعوبات التي يواجهها كلّ حاكم (أمير) جديد يريد إقامة دولة جديدة ، و يضمن لهاالقوّة و الاستمراريّة و الاستقرار.([2]). و قد جاء في فلسفة ما كيا فيللي الكثير من الآراء التي نصّت على أنّ السياسة ،و مهما كان اتجاهها، تنطوي على الألاعيب و الغشّ و الخداع، إلى جانب أساليب القوّة المستخدمة في الدّفاع و الهجوم. ([3].) ويتعلق الأمر بنفس الأساليب التي ما تزال سائدة إلى يومنا هذا في الممارسات السياسيّة و نظريّة السّلطة و إستراتيجيتها المعتمد عليها في مختلف الدول.

استمرت الفلسفة السياسيّة الحديثة في التّطور مع ليوشتراوس Léo-Strauss(1899-1973م) و هو منظر للمحافظين. انطلق من نقد الفكر الليبرالي الكلاسيكي الذي ارتبط بالأفكار الفلسفيّة السياسيّة للحداثة، ثم انتقد المدرسة الوضعيّة التّجريبيّة التي قلّلت من أهميّة الفلسفة السياسيّة بسبب استخدامها مناهج العلوم الطبيعيّة. وفي هذا الإطار، انتقد المنهج السّائد في الأكاديميّات التي جعلت المفكرين و الباحثين يتّجهون أكثر و أكثر نحو صياغة الأطر و الآليّات التي تحوّل السّياسة إلى علم يرتكز على المنهج التّجريبيّ و الاستنباطيّ دون استبعاد الفلسفة كليّة[4]. أمّا أعمال شترواس، فقد كانت تعبّر عن أتّباعه اتّجاه فكريّ معاكس ، بحيث كان يفضّل الرجوع إلى المنطلقات الفلسفيّة السياسيّة القديمة والعتيقة كحلّ لازمة الليبراليّة الديمقراطيّة التي أدّعت أنّها قادرة على حلّ المشاكل الحديثة. لذلك، دعا إلى فهم الفلسفة التّقليدية لا من وجهة نظر الحداثة ، و لكن من منطلقاتها الفلسفيّة نفسها، حتّى يتمّ التّحرّر من الإطار الضيّق الذي تفرضه الحداثة ، و الابتعاد أيضا عن آليات التّحريف و مواطن

---

[1] - Ibid., p33

2- ميرة حلمي مطر ، الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس، دار المعارف، الطبعة الخامسة ، 1995 ، ص 21

3- نفس المرجع ،ص 29

[4] - Terestchenko Michel, les grands courants de la philosophie politique , édition seuil 1996,p 33

الفساد الّتي تفرضها الحداثة دائما([1]). و عليه ،يمكن القول انه إذا كان شتراوس يعتقد بان الحداثة تحمل نظرة اصطناعية و خالية من الأصالة الحقيقية، فإنّ الفلسفة السياسيّة لا تقدمّ هي الأخرى و بحكم عمقها تبريرا منطقيّا و دوافع معقولة لحياة إنسانية طموحة.إن الفلسفة السياسية بالنسبة له ، لا ينبغي أن تهتمّ بما يجب أن تكون عليه الدّولة ، و لكنّها يجب أن تركّز اهتمامها على استكشاف ما هو قائم فعلا في لحظة تاريخيّة معيّنة. و بهذا المعنى، فقدت الفلسفة السياسيّة الكلاسيكيّة في نظره مبرر وجودها.*

و من جهته ، حاول كارل بوبر (1902-1994م) في كتابه " المجتمع المفتوح وأعدائه"(1945) أن يقدّم فلسفة سياسيّة ، ليس لتصوير نظام مثالي، و إنّما لتقديم نقدا دقيقا لفلسفات السياسة و التاريخ ، و التي كانت معادية للفلسفة السياسية اللّيبرالية. و تمثّل المدخل الأساسيّ لفلسفته في الدّفاع عن الليبراليّة و الهجوم على أعدائها الشّموليين، و في مقدّمتهم أنصار الفاشيّة و الشيوعيّة، و هذا من أجل إثبات بطلان المقولة التّاريخيّة الّتي تربط مسار التّاريخ بقوانين محدّدة و مؤكّدة .([2]). فبالنّسبة له، يشكل رفض فلسفة التّاريخ مدخلا جديدا للدّفاع عن الديمقراطيّة من منطلق أساسه ضرورة وجود الدّولة، و ضرورة امتلاكها القوّة الّتي تتجاوز بكثير ما يتمتّع به أيّ مواطن أو أيّة جماعة..... و في هذا السّياق، يبّن كيف ينشأ الخطر الدّيمقراطي حين تستغل الدّولة قوّتها ، مبيّنا كيف يختلف هذا الخطر عن الاستبداد لأنّ النّظام الدّيمقراطيّ يحمل قيم التّماسك الاجتماعيّ الّتي تتغدّى من التقاليد الضرورية السائدة في المجتمع ، والّتي تظلّ مطلوبة من أجل صياغة الرّوابط بين النّاس و المؤسّسات.([3]). و أخيرا أكّد بوبر في فلسفته السّياسيّة المدافعة عن الدّيمقراطيّة ، على أهميّة توفير الإطار الأخلاقيّ و حريّة التّفكير و الجدل الحرّ لإعداد نظام قويّ و نافع.

وهكذا ، اهتّمت الفلسفة السياسيّة المعاصرة بشكل بارز بالنّظام السّياسيّ الغربيّ ، لأنّه يمثل نموذجا من الحياة المجتمعيّة السّياسيّة الّذي حافظ على مستوى معيّن من التّجانس و التّلاحم النّسبيّين ، رغم ما عرفه من تراجعات و حروب و أزمات حادّة متتاليّة. و اهتمّت هذه الفلسفة أيضا بأفكار عديدة أفرزتها لدّيمقراطيّة، منها فكرة نهاية الإيديولوجيّة وفكرة نهاية التّاريخ إلى غير ذلك من الأفكار والمواضيع الّتي استهلكتها وسائل الإعلام الحديثة. و بكلمة أخرى ، درست الفلسفة السّياسيّة أبعاد النّظام الليبرالي الدّيمقراطيّ الّذي طرح بقوّة إشكاليّة العلاقة بين الدّولة و المجتمع المدنيّ، و بحثت عن نشأة هذه الثّنائية (الدولة و المجتمع) داخل الحداثة من أجل رسم خصوصيّات و حدود كلّ منهما ، و كلّ ذلك كان من أجل توضيح مسائل عديدة متعلقة بالدّولة كمعبّر عن ديمومة المجتمع و استمراريّة الهويّة

---

[1] - Ibid,p38

[2] - عادل مصطفى ، كارل بوبر ، مائة عام من التنوير و نصرة العلم ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر و التوزيع ، 2002 ،ص ص 16 – 17 .

[3] - نفس المرجع، ص ص56 -59.

الوطنيّة، إلى جانب موضوع الحقّ الذي كان مجالا واسعا للدّراسة مع مكيافيللي و هوبز وروسو من جهة، و موتسيكو و لوك من جهة أخرى، و الذين يرجع لهم الفضل في طرح نظريّة السّيادة و نظريّة الحقّ الطبيعيّ و كذا موضوع العلاقة بين الحقّ والسلطة و الحكم .....الخ([1]). و اليوم ، تبحث الفلسفة السّياسيّة في مسائل أساسيّة أكثر أهميّة بالنّسبة للإنسان و المجتمعات المعاصرة مثل الحريّة والعدالة والدّيمقراطيّة و النّظام العالميّ الجديد و غيرها من المواضيع التي صاحبت انتصار عولمة الاقتصاد الرّأسمالي. كما تتمحور انشغالاتها حول الصّراع القائم هنا و هناك عبر العالم بسبب فشل نموذج التّقدّم الذي جلبه العقل الغربيّ المركزيّ.

3 -3 -2 – الفلسفة الاقتصادية.

تشير الفلسفة الاقتصاديّة إلى الأفكار التي حّملتها السّياسة الاقتصاديّة في اللّيبراليّة و كذلك الأفكار المار كسيّة و الاشتراكيّة في الاقتصاد . و تتلخّص الفلسفة اللّيبراليّة في نظرتها إلى الفرد على أنّه كائنا اقتصاديّا . وقد بدأت هذه الفلسفة مرتبطة بالأرض كمصدر للثّورة، و بالنّمط الزّراعيّ كأسلوب في الإنتاج . و كانت متجسّدة في الفلسفة الفيزيوقراطيّة لكيسني (Quesnay) التي رأت أنّ معالجة الأزمة الاقتصاديّة تتمّ بالعودة إلى الأرض و خدمتها . و بالتّالي ، جاءت هذه الفلسفة في سياق واقع اجتماعيّ لم يكن فيه النّمط التّصنيعي قد تجدر، بحيث كان الاقتصاد لا يزال مشدودا إلى النّمط الإنتاجيّ الإقطاعيّ.([2]) من جهة أخرى ، ركزت هذه الفلسفة الاقتصاديّة على قداسة الملكيّة الخاصة ، حريّة الفرد في التّصرّف في ملكيته، إلى جانب رفض تدخّل الدّولة في الواقع الاقتصاديّ ، بحيث تمّ اختزال وظيفتها في الحفاظ على واقع الاقتصاد دون التّدخّل الفعليّ فيه. و السّبب في ذلك يرجع لاعتقادها كفلسفة بأن العمليّة الاقتصاديّة يحكمها قانونا طبيعيّا خفيّا قادرا على حمايتها من الفوضى ، و ضبط سيرها وتفاعلها تلقائيّا و على نحو يضمن توازنها.([3])

ترى الفلسفة الاقتصاديّة للمذهب الفيزيوقراطي الذي ظهر في فرنسا في القرن الثّامن عشر ، أنّ النّظام الأساسيّ للمجتمع إنّما يبنى على حقّ الملكيّة. و رأت أيضا أنّه على كلّ إنسان أن يتلقى من الطّبيعة ذاتها الملكيّة الحصريّة لشخصه ، و كذلك ملكيّة الأشياء إلي يكتسبها بمساعيه و أعماله ، علما بان الملكيّة العقاريّة هي الشّكل الصّحيح لكل ملكيّة .و في نظر أتباع هذه الفلسفة ،يتعيّن رفض النّشاط

---

[1] - Christian De la compagne , la philosophie politique aujourd'hui , Idées , Débats , Enjeux , éditions Seuil ,1994, p p 173-180

[2] - محمد سعد الجاسم ، فلسفة الاقتصاد : الشكل ، الجذور و الماهية.

http://www.sea.org.sa/ files/magazine/mum 1-1 pdf

[3] - Meyssonnier Simone , la balance et l'horloge , la genèse de pensée libérale en France au xvIII ème siècle, éditions verdier, p p 40- 45 .(

التّجاريّ في المجتمع ،لأنّ التّجار يشكّلون فئة غريبة عن المدينة و لا يهمّهم إلاّ تحقيق الأرباح . أمّا الدّولة ، فيجب أن يحكمها الملاّكون العقاريون الذين تربطهم الأرض بالوطن ، و الذين يمارسون الزّراعة الّتي تحيا بالحريّة الّتي توفّرها قوانين طبيعيّة يستحيل اختراقها.([1]) هذا ما أكدّت عليه الفلسفة الاقتصاديّة الفيزيوقراطيّة الّتي رفضت كلّ تنظيم تقييديّ ، مؤكّدة على الملكيّة المطلقة و مدعّمة للاستبداد القانونيّ من خلال تحديدها للدّور الّذي يقع على الملك ، إذ يتعيّن عليه أن يعمل أقلّ ما يمكن حتّى يفسح المجال أمام الصّيغة الفلسفيّة الّتي نادى بها اللّيبراليون الأوائل و هي " دعهم يعملوا ، دعهم يمروا" .([2])

و إذا كانت الفلسفة الاقتصاديّة في بدايتها قد رأت أنّ الحريّة السّياسيّة و الاجتماعيّة لا يمكن فصلها عن الحريّة الاقتصاديّة ، فإنّ الفلسفة الاقتصاديّة الحديثة قد ربطت رفاهيّة المجتمع و تقدّمه بأهميّة الابتكار و الاستثمار الّذي يشكّل أهمّ مصادر النّمو الاقتصاديّ .و في هذا الجانب ، تؤكد هذه الفلسفة على أن الاستثمار في الرأسمال البشري على مستوى التّعليم والتّأهيل يشكل ثروة حقيقيّة ذات ميزة تنافسيّة . بينما يمثل الابتكار كلّ الأفكار الجديدة الّتي تؤدّي إلى الفائدة الإنتاجية و الكفاءة الإنتاجيّة و الجودة و التّميز الّذي يدل على زوال الحواجز الاصطناعيّة الّتي تعرقل الفرد والمجتمع الّذي وفّرت لهما الطبيعة لوازم السّعادة.([3])

اشتهرت هذه المرحلة اللّيبراليّة بأعمال عدّة فلاسفة و مفكّرين، و نذكر منهم الفيلسوف آدم سميت Adam Smith(1723 -1790م) صاحب كتاب " ثورة الأمم " (1776) الّذي ارتبطت آراءه الاقتصاديّة ارتباطا وثيقا بالفلسفة الّتي كانت سائدة في القرن الثّامن عشر، والّتي عرفت بإعلانها عن انتصار العقل و مبادئه. و بالتّالي ، فالإنسان عبارة عن كائن عقلانيّ ، يبحث دائما عمّا هو ضروريّ من أجل مصلحته و لذّته إلى درجة تحقيق الحدّ الأقصى أو الأمثل من هذه اللّذة .([4]) و بناء على ذلك ، يقوم كلّ فرد بالحسابات المتعلّقة بالمنفعة أو عدم المنفعة الّتي سيجنيها من عمل ما أو سلعة ما . و طبعا ، لا يرى سميت في هذه الحسابات مظهر من مظاهر الأنانيّة، و لا يعتبرها صفات ممقوتة ينبغي الابتعاد عنها، بل بالعكس، يعتبرها عوامل ايجابيّة تحمل الخير إلى المجتمع ككلّ.

و في الحقيقة، يمكن القول أنّه إذا كانت الفلسفة الاقتصاديّة اللّيبراليّة الجديدة تجمع بين الخيارات الفرديّة الحرّة وازدهار المجتمع الّذي يستغلّ أقصى إمكانيّات أفراده من أجل التّقدّم بشكل ثابت، منظّم

---

[1] - Ibid. p p 99- 107.
[2] - Ibid , p 214
[3] - Berthoud Arnaud, Essais de philosophie économique, Platon, Aristote , Hobbes, Smith,Marx . PU du septentrion, 2002, pp 88-89
[4] - Ibid,p1 33

و دون تقييد، استنادا خاصة إلى ما أكّده آدم سميت حين ربط بين مذهب المنفعة العقلانيّ و الفرديّة ضدّ الحكم المطلق و الاستبداديّة ، ساعيا إلى إثبات أنّ المجتمع ليس بحاجة إلى سلطة مطلقة لفرض النّظام الّذي يتحقّق فقط بفضل مصالح النّاس و قوانين السّوق ; فإنّ الفلسفة الاقتصاديّة الماركسيّة قد قدّمت حلولا جذريّة للنّظام الاقتصاديّ و الاجتماعيّ الليبرالي ، و اعتبرت وجودها بديلا له.

تعود الجذور الأصليّة للفلسفة الاقتصاديّة الماركسيّة إلى ماديّة القرن السابع عشر و الّتي طوّرها نيوتن ، ديكارت و سبينوزا انطلاقا من التّعارض بين المادة و الجوهر المفكّر. كما أنّ لها صلات تاريخيّة بالفلسفة الإغريقيّة القديمة و الفلسفة الهيقيليّة الألمانيّة .و في واقع الأمر، فإنّها قائمة على تأمّلات فيورباخ الفلسفيّة الدّنيويّة . لذلك ، نشأت في صيغة إيديولوجيّة فلسفيّة تعمل على تغيير المجتمع و ليس تفسيره .و ترى هذه الفلسفة الّتي نظرت إلى المجتمع بالمنظار الفلسفيّ الّذي يؤمن بهيمنة الأفكار على العالم ، أنّ المشكلة الاقتصاديّة الجوهريّة ليست هي مشكلة موارد محدودة تقابلها حاجات إنسانيّة متعدّدة ، و إنّما هي مشكلة علاقات إنسانيّة تربط بين الإنسان و الموارد، و بين الإنسان و الإنسان ، وبين الإنسان و المجتمع الّذي يعيش فيه.([1])

و من خلال تطبيق قوانين الديالكتيك على التّطوّر التّاريخي، نشأت الفلسفة الماديّة الّتي وجّهت النّقد للتّشكيلة الرّأسمالية و خصوصياتها، علما بأنها أقامت صلة بينها و بين النّشاط العمليّ في المجتمع، و لا سيّما حركة الكادحين، و ذلك بهدف تقديم البرهان على حتميّة التّحوّل الجذريّ للمجتمع نحو التّحرر و العدالة الاجتماعيّة بآفاقها الاشتراكيّة .([2])و عليه، حملت الفلسفة الماركسيّة في مجال الاقتصاد أفكارا عديدة منها: الصّراع الطبيعيّ، تناقض المصالح، الملكيّة العامة لوسائل الإنتاج ، سلطة الدّولة.....الخ .. و في كلّ الحالات، تبقى هذه الفلسفة في علاقتها بالمجتمع مجالا هامّا للدّراسة التّاريخيّة للأفكار الاقتصاديّة الحالية، و تبقى مهمّة أيضا بالنّسبة للمقاربة الاستيمولوجيّة الّتي تبحث في طبيعة المعارف الّتي تشكّل النّسق الفكريّ الاقتصاديّ المعاصر.

-3-3-3 – الفلسفة الاجتماعية و المجتمع.

تملك الفلسفة روابط قويّة بالمجتمع و بالتّحديد بالواقع الاجتماعيّ، ذلك أنّ الفلاسفة يبحثون دائما عن قاعدة اجتماعيّة لأفكارهم تمكّنهم من التّخلص من الأوهام الاجتماعيّة و التّاريخيّة الّتي تزوّر حقائق المجتمع. و قد ظهرت الفلسفة الاجتماعيّة في اليونان القديمة ، و تبلورت في العصور الوسطى ، ثمّ

[1] - Ibid. pp 264-270
[2] - Ibid., p 277

ازدهرت في القرن الثّامن عشر.تختلف هذه الفلسفة عن علم الاجتماع رغم تضمّنها بعض قضاياه،والاختلاف قائم خاصة على مستوى التّجريد و بناء المفاهيم و المعالجة المنهجيّة، لكنها تسعى مثله إلى وصف الواقع الاجتماعيّ و تفسيره بعد ملاحظته، ثم استخراج النتّائج الّتي تعبّرعن فهم الحقيقة الاجتماعيّة في كليتها. و تستمدّ الفلسفة الاجتماعيّة مسلّماتها من المبادئ العليا للحقيقة الكليّة الّتي يصوغها الفيلسوف ، الأمر الّذي يجعلنا نستنتج بأنّ الفيلسوف الاجتماعيّ يفسّر المجتمع في ضوء التّفسيرات الّتي يعطيها للحقيقة القصوى.([1])

و إذا كان الفرق بين علم الاجتماع و الفلسفة الاجتماعيّة واضحا على مستوى النّظريّة، فإنّ الحدود بينهما مختلطة على مستوى الممارسة ، خاصة حين تختلط بعض الأفكار و التّصوّرات الّتي تثير الشك و التّساؤل بالتّفسيرات السّوسيولوجيّة.([2]) رغم ذلك، تتجسّد مهمّة الفلسفة الاجتماعيّة في بلوغ درجة الوعي النّقديّ الّتي يكشف قضايا النّاس ويلتزم بخدمتها، إلى جانب العمل على توليد القيّم الفلسفيّة من الوقائع الاجتماعيّة.([3]) هذه المواقف ساعدت الفلسفة على أداء وظائف هامّة في المجتمعات المعاصرة، من خلال تقديم حلول ذات أهميّة لأزمة الإنسان المعاصر و همومه وتطلّعاته المستقبليّة.و هو ما يشير إلى توجّهات الفلسفة بالمفهوم العصري ،إذ تحوّلت إلى وسيلة معرفيّة نقديّة تهدف إلى مساعدة الإنسان وإيقاظ الوعي فيه و تقليص هوّة الجهل....الخ. كما أنها لا تكتفي بنقد الأفكار ، بل تحاول ممارسة النّقد في الواقع الاجتماعيّ ، مثلما يظهر في النّظريّة النّقديّة لمدرسة فرانكفورت الّتي تمثّل أوّل تيار فلسفيّ اجتماعيّ نقديّ معاصر وجّه نقده إلى الأفكار الّتي دعا إليها عصر التّنوير، مقابل وضع نظريّة نقديّة حول المجتمع أساسها الرّبط بين التّفكير و الممارسة ربطا جدليّا.

لا شكّ انّه ليس من السّهل التّعريف بكلّ رواد هذه المدرسة الّتي أصبحت اليوم أساسا لأغلب التّيارات الفكريّة الفلسفيّة والعلميّة، و كذا النّظريّات النّقديّة لما بعد الحداثة الّتي شملت العلوم الاجتماعية و الأدب و الفنّ و الموسيقى و غيرها. كما أنّه ليس من السّهل متابعة كلّ مصادرها، و أهم تطوّراتها المتشعبّة و المتشابكة في هذا البحث. لذلك ، سنكتفي بعرض بعض الأبعاد الفكريّة الفلسفيّة الّتي أثّرت على تطوّر الفكر الاجتماعي في الغرب ، و كذلك المشاكل الّتي واجهتها دون أن يكون لها تأثير قويّ على حيويتها و فعاليّتها كفلسفة اجتماعيّة نقديّة .

يرتبط اسم هذه النّظريّة النّقديّة بمدرسة فرانكفورت للبحث الاجتماعيّ . و هي قبل كلّ شيء نظريّة نقدية للمجتمع ، لها علاقات ببعض روّاد الفلسفة الهيقليّة و الفلسفة الماركسية و الوضعيّة من

[1] - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الفلسفة الاجتماعية و الاتجاهات النّظرية في علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث ، مصر، 1985 ، ص ص 15 – 17

[2] - Bourdieu Pierre, Questions de sociologie, éditions de Minuit ,1981 , p 20.

[3] - حسين عبد الحميد احمد رشوان، المرجع ذكر سابقا،ص 44

جهة ، و حركة الشّباب الاحتجاجيّة الّتي جرت في فرنسا (1968) من جهة ثانيّة . و من مبادئها ، التّركيز على الجانب العمليّ في السّلوك الإنساني للبحث عن الطّاقات الكامنة في الحريّة و العدالة و السّعادة حين توفّر الشّروط اللاّزمة لبناء نظام اجتماعّي أفضل من حيث نوعيّة الحياة وجديّتها ،الّتي لا تظهر إلا إذا تمّ تشخيص أسباب الأوضاع السّيّئة في الواقع الاجتماعيّ و دراستها .([1]) لهذه المدرسة عدّة رواد منهم هوركها يمر Horkheimer Max(1895 – 1973 م) و أدورنو Adorno Theodore (1903 – 1969 م) ، و تلميذهم المعاصر هابرماس Jürgen Habermas 1929 م).

و بمعنى أوسع ، لا تعتبر الفلسفة الاجتماعيّة نظريّة للمعرفة أو نظريّة للحقيقة ، إلا أنهّا جزء من المحاولات الفكرّية الفلسفيّة المستمرّة للوصول إلى الحقيقة المتعلّقة بالمجتمع و بالعلاقات الاجتماعيّة ; وبمعنى أدق بالجوانب الفلسفيّة للعلاقات الاجتماعية . و على خلاف التّيارات الفلسفيّة الاجتماعيّة التّقليديّة الّتي مارست أنواعا من السّلطة في الفلسفة بشكل عام ، قامت النّظرية الفلسفية النّقدية على أساس منهجي ربط جدليّا بين النّظريّة و الممارسة من أجل التّقرب من القوى الاجتماعيّة ، و من تم توجيه المعرفة الذاتيّة نحو المجتمع و نحو مصلحة عامة إيجابيّة . لذلك ، استهدفت نقد المجتمع من خلال نقد النّظام القائم و الكشف عن جوانب الخلل فيه و رفضه إذا كان سلبيّا. و يتعلّق الأمر بنقد المجتمع الصّناعيّ البورجوازيّ و عقلانيّته التكنولوجيّة و كلّ ما يرتبط بها من إيديولوجيّة و سياسة و إستراتيجية، ذلك أنّ "نقد المجتمع هو في الوقت ذاته نقد ذاتيّ للأفكار الّتي تصدر منه ،عنه و حوله". ([2])

لقد تمكّن أصحاب النّظريّة النّقديّة الذين ينتمون إلى اليسار الأوروبّي من إثارة تساؤلات معرفيّة كثيرة ، مكّنتهم من الانتقال من نقد المجتمع و مؤسّساته إلى نقد الفكر وآلياته ، الأمر الذّي ساهم في جلب اهتمام المثّقفين و تحريك العمليّات الإصلاحيّة في المؤسّسات الجامعيّة و الاجتماعيّة و السياسيّة والاقتصادية الغربية في تلك المرحلة. وللفلسفة الاجتماعيّة الّتي طوّرتها مدرسة فرانكفورت عدّة اتّجاهات هي:

- اتجاه هوركهايمر و أدورنو اللّذان أرادا تقديم نظريّة نقديّة للمجتمع، من مميزاتها الوقوف أمام فكر التّسلّط وكل أشكال العنف .و يتعلق الأمر بنظرية تسعى إلى جعل الفكر النقديّ ليبراليّا و غير ليبرالي في الوقت ذاته،أي فكر لا يخجل من الصّراع الاجتماعي و لا يرفض المصالحة مع

[1] - Paul – Laurent Assoun, l'école de Francfort, édition P UF, 2001 pp 15-17
[2] - Ibid, p41

السّلطة في حالة ما إذا كانت تريد احترام و تحقيق سلطة المواطن على حياته و الحقوق الخاصة بها.([1])

- اتجاه هربرت ماركيوز Marcuse Herbert (1898 – 1984 م) الّذي رفض بقوّة شكل المجتمعات القمعية القائمة في هذا العصر، والتي فرضت على الناس رؤى ذات بعد واحد ،حوّلت الإنسان في المجتمعات الصناعيّة على وجه التحديد إلى مواطنا واحدا متشابها في تفكيره وتحليله و رؤيته للأشياء و شؤون مجتمعه . و للعلم، فلنّ هذا الاتجاه قد أكّد كثيرا على الدّور الحاسم والثّوري الذي يلعبه العقل حينما يتعلق الأمر بإحداث التغيير في حياة الإنسان بشكل عام .([2])
- الاتجاه النّفسّي – التّحليليّ الّذي مثّله الفورديين الجدد الذّين اهتّموا بدراسة فرضيات التّحوّل الاجتماعيّ و حقيقة الحياة الاجتماعية. و قد توصّلوا إلى التّأكد على الطّابع المتعدّد و المتجزّئ للحقيقة الاجتماعية ، إلى جانب رفضهم لأيّة نظريّة اجتماعيّة أو إيديولوجيّة تسعى لتوجيه السّلوك الإنساني نحو التّقدم بعيدا عن التّحليل النّفسي الّذي يملك القدرة على اكتشاف المعاني...([3])
- اتّجاه هابرماس الفلسفيّ و الاجتماعيّ الّذي دعا إلى دراسة المجتمع الرأسماليّ كمجتمع صناعيّ عقلانيّ له إيديولوجيّة تقنوقراطيّة . يعد هابرماس من أشهر ممثليّ هذه النّظريّة النّقديّة الاجتماعيّة في حقل الفلسفة المعاصرة ،و هو من أبرز الفلاسفة الاجتماعيين، الذين فرضوا أفكارهم على المشهد الفكريّ السّياسيّ و الثّقافيّ في الغرب بشكل عام و في ألمانيا بشكل خاص . لقد ركّز جهده على تحليل الفعل و البنى الاجتماعيّة بما في ذلك التّحوّلات البنيويّة للأوضاع الاجتماعيّة وكانت كلّ تساؤلاته تتمّ ضمن أصناف المجتمع البورجوازيّ ،و طبقا لإطار فلسفي شامل للنّظريّة الاجتماعيّة الّتي مكّنته من رسم الفلسفة الاجتماعيّة الهابرماسيّة الّتي تأثّرت بتقاليد فلسفيّة عديدة منها الفكر الفلسفيّ الألمانيّ، الفلسفة الماركسيّة ،النّظريّات الاجتماعيّة لفيبر، دوركايم ،جورج ميد ،و كذلك الفلسفة اللّغويّة ، نظريّات الفعل الخطابيّ، علم نفس النّمو لبياجي، نظريّة النّظم الاجتماعيّة لتالكوت بارسونز و الفكر الكانطي الجديد.([4])

أراد هابرماس من خلال تطوير مشروعة الدّفاع عن الحداثة الّتي وجّهت لها عدّة انتقادات من طرف ما يسمّى بفلاسفة " ما بعد الحداثة" الّذين كشفوا ملابسات عقل الحداثة الذي وصف بالسّلطويّة والهيمنة و انعدام الحريّة، فضلا عن اتّهامه بالتّورّط في ممارسات القوّة الّتي تستخدمها الدّولة لبسط

[1] - Horkheimer Max et Adorno Theodor , Théorie traditionnelle et théorie critique (1937) traduit par Maillard Claude , Paris , Gallimard , 1996 , p 24-26

[2] - Herbert Marcuse , L'homme unidimensionnel, les éditions de Minuit, 1968, pp 20–2.

[3] - Yves Cusset, Stéphane Haber , Le vocabulaire de l'école de Francfort, Ellipses, 2002,pp39-51

[4] - Encyclopédie UNIVERSALIS, Habermas JURGEN (1929)

http://www.universalis.fr/encyclopédie/Jürgen

هيمنتها على كلّ أشكال الوجود الاجتماعيّ. في هذا الإطار،رفض هابرماس ما قاله المفكر ميشال فوكو الذي انتقد الفكر الغربي ،و تمرّد بتساؤلاته الكبرى على سلطة العقل الّتي امتدّت كخطاب متكامل داخل النّسيج الاجتماعيّ في الغرب. لقد انتقد على وجه الخصوص فكرة الحداثة لكونها عجزت حسبه عن تقدّيم ما يحتاجه الإنسان الغربي داخل مجتمعه، و اكتفت بدمجه ضمن خطاباتها و تحت غطاء العقل و العقلانيّة الّتي أنتجت الاستلاب في عالم الصّناعة و التّكنولوجيّة.([1])

هذا ما رفضه هابرماس بشدة ، خاصة و أن فوكو استبعد فكرة الاعتقاد الحديث بالقدرة الإلهية للعلم و الطّابع اللاّنهائيّ و اللاّمحدود للتّقدّم ، على أساس أنّ الدّولة الحديثة في المجتمعات الرّأسماليّة استعمرت الحياة اليوميّة للنّاس من خلال البيروقراطيّة و معادلة الفعاليّة وفلسفة الرّبح و تراكم المال والرّأسمال إلى غير ذلك من المفاهيم والمقولات التي جلبتها أفكار التقدم العلمي. إذن، رفض هابر ماس ما قاله فوكو ، واعتبر تلك الانتقادات خاطئة لان الركائز الّتي قامت عليها غير منهجيّة ، و أهدافها غير بنّاءة و غير مدعّمة لقيم الحداثة المتمثّلة في العقل و الحريّة و غيرها. و هو ما جعله ينشغل بالبحث عن الشروط الّتي تجعل عمليّة الاندماج الاجتماعيّ ممكنة، إلى حدّ لخّص المسألة الّتي انشغل بها في بناء نظريّة حول المجتمع، وتمتدّ أفاقها إلى عدّة مجالات معرفيّة.

على هذا الأساس ، انطلق في تشخيص المجتمع من مفهوم الواقع المعاش الّذي ينقسم بحسب رأيه إلى ثلاث مفاهيم هي " الثّقافة" و تمثّل المعرفة المتاحة، "الفاعليّة" التّواصليّة " و تدل على التّفسيرات اللاّزمة من أجل معرفة الأمور الموجودة في العالم ككلّ، و أخيرا "المجتمع" و يشير إلى المعنى الضيّق للواقع المعاش.([2]) و بعد هذا التّشخيص، اعترف بأنّ المجتمع الرأسماليّ يعاني من انفصام قائم بين الدّولة و أفراد المجتمع، أي بين النّظام السّياسيّ و الواقع المعاش،و هذا رغم التّقدّم الكبير العقلانيّ الّذي حقّقته المجتمعات الرأسماليّة في عدّة مجالات. لذلك، دعا إلى إقامة علاقة تفاعلية و تبادليّة بين النّظام السياسيّ المتجسّد في الدّولة كجهاز ديمقراطيّ يتمتّع بمصداقيّة السّيادة الشّعبية الّتي انطلق منها، و بين الواقع الذي قصد به الثّقافة، الأفكار و التّراث. ([3])

و على هذا النّحو ، يتمّ حسب هابرماس تجاوز المشاكل المطروحة في المجتمع الرأسمالي، و النّاتجة أساسا عن الرّقابة الّتي تمارسها الدّولة على الأفراد عبر مؤسّساتها الإداريّة. وهو ما يتمّ أيضا

[1] - Joes Casset, Stéphane Haber , Habermas et Foucault, parcours croises , confrontation) critiques, CNRS Eds, 200O, pp 68-70

[2] - أفاية محمد نور الدين ، الحداثة و التواصل في الفلسفة النقدية المعاصرة : نموذج هابرماس ، إفريقيا الشرق ، المغرب، 1998 ،ص ص 16 – 18.

[3] - نفس المرجع، ص 42

عبر تحقيق التّواصل و التّفاهم بين النّظام الرّأسماليّ و الواقع المعاش داخل الفضاء العموميّ الّذي يوفر للمجتمع كلّ تقنيّات الاتّصال و الطّباعة و النّشر و غيرها من التّقنيّات الحديثة الّتي تساهم في تكوين الرّأي العام. إنّ المجتمع في نظر هابرماس هو نظام مفتوح، يتفاعل مع البيئة المحيطة به ، و تتطلّب عمليّة إبقاءه و ضمان استمراريّته تأسيس نظام قادر على إنشاء المعنى المتعلّق بآلية التّحكّم في النّظام الاجتماعيّ.([1])

و بالتّالي ، يتّضح أنّ الاهتمام بالمجتمع في الفلسفة النّقديّة لهابرماس لا يسعى إلى ا يجاد حقائق نهائيّة مطلقة و فاعلة ، لأنّ مثل هذه المحاولات تعبر بشكل آو بأخر عن أسطورة الحداثة و العقلانيّة .أما ما أكد عليه، فهو ضرورة الاستعانة بالحقائق الّتي حصل التّوافق بشأنها بفضل الاعتماد على الحوار الدّي يلعب دورا مركزيّا في بلورتها طبقا لما تمليه أخلاقيّات التّواصل الّذي أصبح بفضل فلسفة هابر ماس النّقديّة عنصرا مؤسسا للنّظام الرّأسماليّ الغربيّ .

يرى هابر ماس الدّي انشغل بتصوّر إجراءات تكوين الإرادة العامّة كشبكة من البراهين المتميّزة حول الأخلاق و السّياسة و الاقتصاد... ، أنّ بنية المجتمع تقوم على اللّغة و التّواصل الدّي لا يعتمد على القوّة ، ولا يخضع للعقلة الحسابيّة الّتي تتميّز بالأداتيّة و الفاعليّة ، وإنّما يقوم على الإقناع . و بمعنى أوسع، يعدّ التّواصل سلوكا أخلاقيا، له ضوابط مستوحاة من العقل العمليّ أي القانون السّائد في المجتمع، و يلتزم بشروط الحوار و النّقاش الدّيمقراطيّ الّذي ينتج تواصلا يحصل فيه التّفاهم بعيدا عن كلّ أشكال الاصطدام. ([2]) فبالنسبة له ، يبقى النّقاش أساس كلّ تواصل فعليّ وهو بمثابة فاعليّة وحيدة قادرة على ربط الصّلة بين أطراف المجتمع المعاصر الّذي فقد ، تحت ضغط المصالح والتّناقضات السياسّية و الاجتماعية و الاقتصاديّة و الثّقافيّة ... ، مرجعيّته و نقاط ارتكازه ، علما بان كلّ ذلك يتّم على مرأى و مسمع أنصار الثّورة التّكنولوجيّة و مستخدمي انجازاتها الكبيرة الّتي يشهدها يوميا عالم الإعلام و الاتصال بالمعنى الإبلاغي الآليّ المباشر.([3])

ويتمثّل دور فلسفة التّواصل الّتي تضمّنتها الفلسفة الاجتماعيّة النّقديّة لهابرماس في نقد الديمقراطيّة التّمثيليّة الغربية ، من اجل تحرير مجال الاتصال الإنسانيّ من قبضة العقل ألأداتي و الاغتراب ومنطق الوفرة الإعلاميّة الشّكليّة و الاتصال المفقود...الخ، ذلك لانّ "التّجربة التّواصليّة الفعلية لا تأتي إلا من

---

1 - نفس المرجع ، ص 92

2 - Jürgen Habermas, Le discours philosophique de la modernité, (12 conférences) Traduit par christian Bouchindhomme et Rainer Rochlit , édition Gallimard, Paris, 2001, p15.

3 - Ibid , p 113

العلاقة التّفاعليّة الّتي تربط بين النّاس داخل الواقع المعاش، وفي إطار من التّوافق اللّغويّ." ([1])و لعلّ هذا ما جعل هابرماس ينتقد أيضا فلسفة الذّات أو الوعي الّتي تدّل على وجود علاقة من طرف واحد و بعيدا عن كلّ أشكال التّفاعل و التّفاهم و التّواصل .

من جهة أخرى ، استبدل هابرماس مفهوم الصّراع كمحرّك للتّاريخ في الفلسفة الماركسيّة بمفهوم التّواصل ، ثمّ بعد ذلك بنظريّة العقلانيّة التّواصلية الّتي تتميّز حسبه عن التّقاليد العقلانّية لعهد الأنوار ، بحيث حدّدها في بني الاتصال اللغوي الشخصي.و بهذه المعاني ،قدم هابرماس فلسفة اجتماعيّة ذات طابع نقدّي و توجيهيّ مكّنته من الدّفاع عن المجتمع الحداثي الّذي تتأصل فيه الفاعليّة التّواصليّة و ديمقراطيّة المجتمع المدني من النّاحية المؤسّساتيّة .

إنّ الحديث عن الفلسفة الاجتماعية المعاصرة يؤدّي بنا إلى الحديث عن الأفكار الّتي حاولت تحرير الإنسان الغربي من القيود الّتي فرضتها السّلطة و الدّين والتقاليد على أفراد المجتمع. و لم تكن هذه الفلسفة عشوائيّة بل حركة منتظمة وعميقة رفضت التّضحيّة بالفلسفة أمام انتشار إيديولوجية المناهج التّجريبيّة الجاهزة، و خاصة منها النّزعة الوضعيّة وأنساقها. من جهة أخرى ، لم تكن الفلسفة الاجتماعية المعاصرة و رغم كلّ الانتقادات الّتي وجّهت لها معرفة خياليّة لأنّها أرادت فهم الإنسان في مجتمعه والتفكير في واقعه ،مشكّلة بذلكقوّ ة تاريخيّة حقيقية اتخذت من كل قضايا المجتمع موقفا نقديّا.

لقد ربطت هذه الفلسفة بين النظريّة و التّطبيق و بين الفكر و التّاريخ ، وشهدتتحوّ لا أساسيا في دلالاتها الاجتماعية و المعرفية بفضل التفكير النقدي في التّحوّ لات و التّناقضات المجتمعيّة الّتي أسّستها الحداثة و مقاييس العقلانيّة الموروثة عن فلسفة التّنوير ، و الّتي ربطت مصيرها إما بالطّبقة البورجوازيّة و مصالح النّظام الرّأسماليّ ، وإما بتحوّ ل المجتمع الرأسماليّ من الطّبقية إلى اللاّطبقيّة مثلما جاء في تحليلات ماركس ...هذا، و كنتيجة لعدم ارتباطها بمصير طبقة اجتماعية محدّدة، تمكّنت الفلسفة الاجتماعيّة النّقدية المعاصرة من التّأكيد على دور الفرد في ممارسة الفلسفة، لأنه هو الّذي يعطى لها معنى لا تنحصر دلالته فيما هو فرديّ بل تمتدّ في المجتمع. ومهما تكن أهمية هذا التوجّه الفلسفي الاجتماعي ،فان له الفضل في تكسير حدود الفلسفة و حدود العلوم الإنسانيّة إلى جانب طرح مسألة حدود حقول معرفيّة أخرى و موقع الفلسفة والفكر و العلم في المجتمعات المعاصرة.

[1] - Ibid,p 126

3 - 3– 4 – الفلسفة القانونيّة و المجتمع:

تختّص فلسفة القانون بدراسة موقف الفلسفة من الظّاهرة القانونيّة و شرح معانيها و مضامينها المختلفة ، و تعدّ فكرة القانون فكرة فلسفيّة بحتةتصوّر ما يجب أن تكون عليه الأوضاع و العلاقات في المجتمع وفقالتصوّر المصلحة المشتركة ، لأنّ القانون ينظّم سلوك الأفراد في المجتمع ، و علاقاتهم في المجالات المختلفة من خلال وضع قواعد ملزمة تبيّن حدود حريّاتهم ، و تحقّق العدل فيما بينهم مراعية التّوفيق بين مصالحهم .([1]) كما يقصد بفلسفة القانون عموما البحث في الموضوعات الأكثر عموميّة في القانون و منها بحث مسألة العدل و العدالة. هذا ، و يعود تاريخ هذه الفلسفة إلى الفكر الهيڤليّ الّذي رسم الخطوط العريضة لفلسفة القانون من خلال كتاب " المبادئ الميتافيزيقيّة لفلسفة القانون " (1821) الّذي عولجت فيه الاختلافات الّتي تميزّ فلسفة القانون عن فلسفة الأخلاق .

تختصّ فلسفة القانون في دراسة موقف الفلسفة من الظّاهرة القانونيّة، و شرح معانيها و مضامينها المختلفة. و قد عالج كّل مفكّر فلسفة القانون وفقا للمذهب الفكريّ الّذي هو مقتنع به سواء كان ذلك على مستوى المفاهيم أو الأطروحة الفلسفيّة أو المقاربات.وإذا كانت فلسفة القانون تدرس عموميّات الظّاهرة القانونيّة ،فإنّ علم القانون يهتمّ بتفاصيل الجزيئّات القانونيّة ، و السّبب في ذلك هو أن الفلسفة تدرس في كّل المجالات المعرفيّة العموميّات لمعرفة الأصول الأولى و العلل الّتي تؤدّي إلى حدوث الأشياء.([2]) من جهة أخرى، لا تقتصر اهتمامات هذه الفلسفة على دراسة قانون معيّن و محدّد وطنيّا، بل تمتدّ إلى دراسة كّل الأمور المشتركة بين الأنظمة القانونيّة المختلفة من بلد لآخر. ان القانون في نظر الفلاسفة هو ظاهرة إنسانيّة تتضمّن مجموعة من القضايا الّتي لها علاقة مباشرة بالممارسة القانونيّة مثل القوّة، الأخلاق، العدل، الحرّية، السّيادة، المجتمع... الخ.(3)

اشتهرت فلسفة القانون بمذهب السّعادة الذي قدّمه الفيلسوف الإنكليزي جيمي بنثام Jimmy Bentham (1748 – 1832 م) والذي رأى فيه أنّ شرعيّة التّصرّف الإنسانيّ تكون بنتائجه و بالمنافع الّتي يحققها لصاحبه و للآخرين . وبالتّالي ، فإنّ القانون باعتباره تصرّفا إنسانيا ،يخضع في تقويمه للآثار الاجتماعيّة الّتي يتسبب فيها ، بسبب وجود علاقة قويّة بين القانون و القيّم الاجتماعيّة الّتي تراعي المصالح المشتركة في كّل مجتمع .[3] أماجون ستيوارت ميل (1806 – 1873 م) الّذي تمرّد

---

1 - ميشال تروبير ، فلسفة القانون ، ترجمة جورج سعد ، دار الأنوار للطباعة و النشر ، المغرب ، 2004 ، ص ص 7 -8
2- نفس المرجع، ص 44
3 – نفس المرجع ، ص 50

على مبدأ المنفعة الخاصّة الّتي تحققها القوانين ، فقد لجأ إلى استبدال ذلك بمبدأ الكرامة الإنسانيّة الّتي تتجسّد في التّحقق الذّاتيّ للإنسان الّذي يجد في قوانين مجتمعة ما يغذّي كرامته و يحميها .([1])

و في هذا السّياق ، لدينا الفيلسوف اهرنج (1818 – 1873 م) الذّي رأى أنّ الحقوق هي بمثابة مصالح تحميها قوّة اجتماعيّة تشكّل ما يسمى بالقانون وفق تصوّراتها الخاصة. ومن أجل إثبات وجودها ، درس اهزنج القانون الرّومانيّ دراسة معمّقة ، و توصّل إلى أنّ هذا الاخير لا يقتضى الهدف الفرديّ كهدف في ذاته ، بل كمجرد أداة لكفالة الجماعة ، و من تمّ رأى وجوب دراسة القانون دراسة غائبّة تكشف القيّم الاجتماعيّة الكامنة وراء النّصوص و الصيّغ القانونيّة المختلفة. ([2])

و إذا كانت فلسفة القانون الحديثة قد رفضت المبادئ العامّة الشاملة ، و فضّلت دراسة الظّاهرة القانونية في مجالي الزّمان والمكان- أي القانون الموجود في دولة ما و في فترة معيّنة - دراسة وضعيّة تنطلق من الملاحظة المباشرة ، معتبرة القانون تعبيرا عن إرادة المشرع والمتمثل في الدّولة عادة ، فإنّ فلسفة القانون المعاصرة تسعى للتّعرف على القيم الّتي تستهدفها النظم القانونية بشكل عام، و الّتي لم يعد الاهتمام بها يتعامل معها و كأنها منحدرة من القانون الطبيعيّ ذو الأبعاد الجامدة و المجرّدة . إنّ الفلسفة المعاصرة تركزّ على الظروف القانونية للمجتمعات ذاتها، بما في ذلك مظاهر الاختلال القانوني ومشاكله. و تريد أيضا التّعرف على الحاجات الاجتماعيّة الّتي يرجى من القانون إشباعها، إضافة إلى الإحاطة بالآثار الواقعيّة الّتي تترتّب عن القاعدة القانونية التي تخضع للتّطبيق الاجتماعي.([3])

و عليه، تتّجه فلسفة القانون المعاصرة إلى استخلاص القيّم الاجتماعية المتجسّدة في التّصوّرات الّتي ترتبط بالواقع في الحاضر من أجل مستقبل قانوني اجتماعي أفضل، لأنّ للقيّم القانونية قدرة تأثيريه قوية تشكّل معايير السّلوك وأساس الالتزام بالمصالح المشتركة الّتي تعدّ أعلى القيّم الاجتماعيّة و أكثرها أهمية. وتبقى القيّم بطبيعة الحال بمثابة حاجات تفرزها أوضاع الحياة الاجتماعيّة السّائدة في المجتمع، ممّا يجعلها حاجات واقعيّة تعبّر عن درجة و جديّة احتكاك القانون بالحقيقة الاجتماعيّة. إنّ القانون ظاهرة اجتماعية ملموسة، و لا يمكن فهمها إلاّ إذا ربطت مختلف القيم القانونيّة باحتياجات المجتمع. وفي كل الحالات ،تعبر هذه العلاقة عن مستوى الحكمة في بناء المجتمع من خلال فلسفة قانونية تحارب اللاّعقلانيّة و الجهل و التّقليد و التّبعيّة و غيرها من العيوب و النقائص القانونية التي تؤثر سلبا على السياسة القانونيّة لمجتمع ما ،باعتبارها تستمدّ ما دّتها الأوليّة منها. لهذا ، يبدو واضحا آن الفلسفة جوهر يصاغ منها القانون الذي يتاثر بعلاقة التأثير و التأثر القائمة بين القاعدة الاجتماعيّة و القاعدة

---

1 - ميشال تروبير،مرجع ذكر سابقا، ، ص ص 79 -81
2 - نفس المرجع، ص ص158-160
3 - نفس المرجع ، ص ص 177 -178

القانونيّة ، و التي لها دورا كبيرا في إنجاز أهداف المجتمع الرّاميّة إلى تقويّة العلاقات الاجتماعيّة و تلبيّة المصالح و نشر مبادئ الحريّة و الحق و العدالة الاجتماعية والاستقرار العام.

-5-3-3- فلسفة الإعلام و المجتمع :

يهدف كلّ إعلام بأسلوبه و نظريّاته إلى إيصال الخبر و تحقيق المقاصد العامّة التي تعكس خصوصيّات المتلقي ، و المستمدّة من القيّم الأساسيّة المرتبطة بمكونّات المجتمع من أجل التّكامل معها وتحقيق مصالح النّاس. و ترى فلسفة الإعلام أنّ لكلّ إعلام إيديولوجيّة خاصّة به يتمّ إعادة إنتاجها تكنولوجيّا و بشكل مستمر و متواصل. و هذه الإيديولوجيّة التي هي ببساطة أفكار و رؤية واسعة للإدراك تؤثر على الوعي و الأفكار و التصورات.... و تنظر الفلسفة إلى الإعلام الحديث ووسائله ليس من وجهة نظر أنها وسيلة لنشر المعلومات، و لكن باعتبارها جزء من سلسلة التطوّرات التّكنولوجيّة التي أصبحت تغيّر وجه المجتمع كلّه. لذلك، فهي تهتمّ بالتّأثيرات الإعلامية التي تظهر في المجتمع، وهذا بغض النظر عن مضمونها.([1])

و في الحقيقة، تسعى فلسفة الإعلام إلى تحليل كل إشكاليّة إعلاميّة لها علاقة وطيدة بالسّياسة الإعلاميّة و تتضمّن الاهتمام بالواقع الإعلاميّ و خلفيّاته الاجتماعيّة، خاصة وأنّ كلّ العمليّات الإعلاميّة في المجتمع مرتبطة بمصالح يتوقف تحقيقها على المتلقي للرّسالة و ما يصدر منه اتّجاهها. و تهتمّ أيضا هذه الفلسفة بالأصل الفلسفيّ للإعلام و آثاره الإيجابيّة و السّلبيّة لقياس فعاليّته كظاهرة اجتماعيّة و ثقافيّة تنتج الوعي الاجتماعيّ و حقائق أخرى تتلخّص في التّمثلات للواقع، و المثاقفة و الرّقابة إلى غير ذلك من القضايا الّتي تترتّب عن العلاقة الجدليّة القائمة بين الإعلام و تطبيقاته في المجتمع، أي بين أسس الإعلام و ممارسته فعليّا في الواقع الاجتماعيّ. في نفس الإطار، يذهب بعض الفلاسفة إلى اعتبار نظريّات الإعلام جزء من فلسفة الإعلام لأنّها أشمل و تضمّ مذاهب الإعلام و أصول العمليّة الاتصاليّة ([2]).

و من أهمّ ما يميّز فلسفة الإعلام المعاصرة توجّهها من فلسفة الوعي و الذّات التي ميّزت انجازات عصر التنوير الفكرية إلى فلسفة اللّغة و السيميولوجيّة منتقلة بذلك من الماركسيّة الهيقليّة إلى

---

1 - علاء هاشم مناف ، فلسفة الإعلام و الإتصال.

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp

[2] نفس المصدر

ما بعد البنيويّة .[1]* و قد ركّزت هذه الفلسفة على التّحول الّذي شهده مفهوم الإيديولوجيّة الّتي انتقلت من نسق مترابط من التّبريرات الفكريّة للواقع إلى منطق علميّ أداتي للعلم و التّكنولوجيّة ، متسبّبا في اكتساب آليّات التّزييف الإيديولوجيّ أشكال و أبعاد جديدة يفرزها الإعلام بقوّة في عالم معاصر يتحدّث فيه الفلاسفة و المفكرين و المنظرين عن نهاية الإيديولوجيا أو نهاية السّرديّات الكبرى على حدّ تعبير ليوتارد جون فرانسوا Léotard Jean Francois(1924 – 1998م) الّذي وصف عصر الإعلام بالشّفافيّة والاحترافيّة و المصداقيّة في نقل الحدث و تغطيته.([2])(1)

إنّ عصر الإعلام لم يشهد تراجعا للإيديولوجيّة، بل ازدهارا لها و وفق معان وصور لم تكن معروفة من قبل. فبفضل عقيدة الإعلام و التّواصل السّريع ، أصبحت التّفاعليّة و الارتباط يشكلان ميكانيزمات الإيديولوجيّة الإعلاميّة الّتي تمكنت من نشر و بشكل واسع الوهم الاتصاليّ ، و هذا عبر شبكة إيديولوجيّة تبني مسبقا الوقائع، ثم تطلب من النّاس الانخراط فيها ، فتشعرهم بأنّهم منخرطون فيها دون أن يختارونها. و على هذا النحو، يؤدي الإعلام مهام تشبه المهام التّقليديّة المعروفة في الإيديولوجيّة ،و منها تأسيس مجتمعات وهميّة و زائفة يعتقد النّاس في حقيقتها و صدقها.([3])(2)

و هكذا، تعالج فلسفة الإعلام كيف يقيّد الإعلام النّاس حين ينقل لهم الصور ويحوّلهم إلى سجناء هذه الصّور المصنوعة الّتي هي انعكاس للواقع و ليس الواقع نفسه. كما تهتّم بالتّأمّل في مصداقيّة الواقع المصطنع و الّتي تفوق مصداقيّة الواقع الحقيقي بفضل ما تخلّفه الصّورة و ثقافة الصّورة حين تتحوّل إلى بديل عن الواقع. ([4])(3) و بطبيعة الحال، يحمل هذا الأمر دلالة فلسفيّة تبيّن أنّ الفرد لم يعد يعرف شيئا عن المجتمع الّذي يعيش فيه، إلاّ إذا تابع ما تبثه و توفره وسائل الإعلام الّتي تميل لهذه الأسباب كلّها إلى الإنفراد بالمصداقيّة على حساب الاستيعاب المباشر و السليم للحقائق المعاشة.([5])(4)

و للتّوضيح أكثر، نضيف أنّ فلسفة الإعلام تفسّر الدّور الإيديولوجيّ للإعلام من خلال عمليّة التّحوّل الماديّ للإيديولوجيّة، والّتي حدثت في القرن العشرين بسبب تراجع الخطاب الفكريّ الثّقافيّ.في هذا الموضوع، رأى الفيلسوف لويس ألتوسيرAlthusser (1921-1990م) الّذي ربط الإيديولوجيّة[1]

* تمثل فلسفة اللّغة موضوعا مركزيّا في الفلسفة المعاصرة منذ القرن الماضي، و هذا بفضل الاتّفاق الّذي حصل بين الفلاسفة حول ضرورة فحص اللّغة ليس كأداة بل كإشكاليّة تطرح العديد من القضايا نذكر منها: ماهيّة اللّغة و أصلها ، بنيّة اللّغة الصوريّة و

وأبعادها الطبيعيّة، اللّغة و العقل ، اللّغة و التّفكير ، التّحول اللّغويّ، سلوك استخدام اللّغة و تعقيداته ،اللّغة و المعنى، التّفكير اللّغويّ وغيرها من القضايا الّتي تكشف فلسفيّا عدم تجانس قضايا اللّغة و أفكارها ، لمزيد من المعلومات أنظر: سيلفان أورو، فلسفة اللّغة ، ترجمة عبد المجيد جحفة ، دار الكتاب الجديد .لبنان 0 201.

1 - Léotard. Jean .François, la condition post moderne : Rapport sur le savoir, les éditions de Minuit, Paris, P 17

2- Breton Philippe, L'utopie de la communication, éditions CASBAH, Alger, 2000, pp 50-58

3- Ibid, p 64.

4- Ibid, p91

بـالدولة، أن الإعلام ينتمي بجدارة إلى أجهزة الدّولة المكلّفة بتأكيد و نشر مجموعة القيّم و المعايير الّتي تساعد على المحافظة على علاقات الإنتاج القائمة .([1]) بمعنى أن المؤسّسة الإعلاميّة هي جهاز تمرّ من خلاله إيديولوجيّة الدّولة،و هي لا تمارس العنف الماديّ بل التّعنيف الإيديولوجي المتمثّل في الإكراه الفكريّ .

أما المفكّر مارشال ما كلوهان (1911 – 1980) فقد أمن بالحتميّة التّكنولوجيّة و بالتّحديد بتكنولوجيّات الإعلام و الاتّصال الّتي تؤثّر دون شكّ تأثيرا أساسيّا على المجتمعات . و على هذا الأساس، طوّر أفكاره حول صلة الإعلام و الاتّصال بالمجتمع ، و بالتّغيّرات الاجتماعيّة الّتي تحدّد طبيعته و كيفيّة معالجته لمشاكله . و قد حاول اتّخاذ موقف حياديّ يؤكدّ من خلاله حياديّة الإعلام الّذي لا يمكن الحكم عليه سواء بالإيجابّي أو السّلبيّ ، لأنه ضرورة ومجرد وسيلة لنقل الخبر و المعلومة والرّأي ... إن رسالة الإعلام هي الإعلام و التّوصيل ، لذلك لا ينبغي حسب ماكلوهان استخدام الأحكام الأخلاقيّة و التّقييميّة عند دراسته ، و على عكس ذلك ،يجب فهم ظاهرة التّغيّر الاجتماعيّ و عناصرها من أجل التأقلم و/ أو التّغلّب في أحسن الضرر وف على صعوبات الحتميّة التّكنولوجيّة الّتي تفرض على المجتمعات المعاصرة .([2])

بالإضافة إلى ذلك ، استمرّت فلسفة الإعلام فيالتّطوّر من خلال الاستفادة من فلسفة الرّأي العام الّتي تعالج الأفكار و المعاني الّتي التصقت بهذا المفهوم ، و فلسفة المعلومات الّتي تهتمّ أيضا بالمعاني العديدة الّتي حملتها كلمة معلومة في مجال النّظرية العامّة للمعلومات ، وكذا المشاكل التّقنية المتعلّقة بالوفرة و الحقيقة الدّلاليّة و غيرها من المسائل الّتي تسمح بإيجاد الأسس السليمة للمعلوماتيّة و النمذجة الحاسوبّية . كما استفادت كثيرا من فلسفة الدّعاية الإعلاميّة الّتي تدرس العقل الجمعيّ الّذي يقرضه الواقع الغربي تحت تأثير تكنولوجيّات الإعلام و الاتّصال ، و كذا عمليّات الحديث الشّاسع عن القولبة ، التّنميط ، إطلاق الشّعارات ، التّكرار ، تجنّب الاصطدام مع المتلقى ، التّظاهر بمنح فرص الحوار التّعبير عن الرّأي ، ممارسة التّأكيد بدلا من المناقشة و البرهنة ، إثارة الغرائز وادّعاء إشباعها ، ادّعاء الموضوعيّة إلى غير ذلك من القضايا الّتي قد تدخل المجتمع في حلقة مفرغة تضعف وعي أفراده ولا تسمح بترقيّتهم و تطوّرهم . أخيرا ،يمكن القول بأنّ فلسفة الإعلام الّتي تعتمد في أصلها على إبستيمولوجيّة هيقليّة ماركسيه تنتقد بشدّة ما يذهب إليه الإعلام الحديث الّذي يردّ كلّ شيء إلى مجرّد صور و مشاهد و علامات و إعلانات وإشهار ، ملغيا بذلك الخبرة الشّخصيّة ودورها في بناء المعنى

[1] - Althusser Louis, Idéologie et appareils ideologiques d'etat, http://classiques.uquac.ca/contemporalins-louis/ideologie- et Albp pdf

[2] - Marshall Mcluhann , pour comprendre les médias :les prolongements technologiques de l'homme, édition Seuil , p 209 -215.

الاجتماعيّ للأحداث ،ودون الحاجة إلى تمريرها عبر القنوات الاتصاليّة الحديثة الّتي كثيرا ما تعالج الواقع الاجتماعي القائم ثمّ تختزله .

إنّ اهتمامنا بالفلسفة و فروعها و علاقة كلّ ذلك بالمجتمع بيّن كيف انتقدت الفلسفة المعاصرة الرّأسمالية الّتي دمرّت الدّيمقراطيّة و حرّفت التّحولات الاجتماعيّة في العالم المعاصر ، مطوّرة بذلك خطابات فلسفيّة ذات دلالات تحوّلت تدريجيّا إلى قاسم مشترك بين المثقفين و المفكّرين و الاقتصاديين و الإعلاميّين، بل و حتى السياسيّين . كلّ هؤلاء تحدّثوا عن الفشل و الأزمة و الانهيار الّذي تعاني منه المجتمعات المعاصرة في زمن انتصار التقنية وسيادة النظرة العلميّة حول كيفية تنظيم القضايا الاجتماعية المختلفة... و إذا كانت الفلسفة تسعى إلى الارتقاء بالمجتمع ككلّ من خلال الاستفادة من العقول النّاضجة في تنظيم شؤون الحياة و التقدّم ، إلى جانب كشف مشاكل المجتمع و تحديد إطاره الفكريّ ، فذلك يرجع إلى كون هذه المعرفة الفلسفيّة نقديّة بالدّرجة الأولى،و بمعنى جذري يتوجّه لعمق المشاكل اعتمادا على التّساؤل المتواصل . إنّها أيضا معرفة شموليّة تواجه إشكاليّة التزييف الإيديولوجيّ بغرض تطوير فكر الفهم الّذي يفسّر الواقع القائم، و يساهم في تأسيس مجتمعات لها وعي جديد وصائب... رغم كلّ ذلك ، تبقى الفلسفة في علاقتها بالمجتمع عاجزة عن ممارسة تأثيرات كبرى مركزها العقل الذي يحرر الإنسان و المجتمع من الأسطورة والتّقليد و الأحكام المسبقة ، مقابل بناء معرفة فلسفية هادئة ، مستقلة و فاعلة ، ينتعش فيها التّناسق و الاتصال الّذي يخترق الحياة البشريّة في كلّ مكان.

IV - الفلسفة و المجتمع في الفكر العربيّ :

إنّ الحديث عن علاقة الفلسفة بالمجتمع ، يؤدى بنا إلى التّساؤل حول هذه الفلسفة و بالتحديد حول تشكلها و نمطها وواقعها و أبعادها في العالم العربي، علما بان الآراء الخاصة بهذا الموضوع تتجه إلى التأكيد على وجود أزمة في هذا الشّأن .و للتّوضيح ، تشير أراء المحلّلين و الدّارسين ، أنّ العرب طوّروا في الماضي البعيد فلسفة مبدأها التّوحيد ، والّتي عالجت قضايا إيمانيّة صادقة في الواقع . و قد شكّل الدّين الإسلاميّ مصدرا من مصادر المعرفة الفلسفيّة العربيّة القديمة الّتي لم تحتوى على القطيعة بين أجزائها، لأنّها أمنت بالتّكامل في كلّ معرفة على عكس الفلسفة الغربيّة الّتي شهدت التّنافر والتّعارض و القطيعة بين تصوّراتها. أما اليوم، فقد صار السّؤال الفلسفيّ في العالم العربي يطرح أكثر من إشكاليّة، وأهمّها التّساؤل حول أسباب غياب النّظر العقليّ الفلسفيّ.

و هكذا ، لاحظ المختصّون و الدّارسون للفكر العربيّ أن تأثير الفلسفة ينحصر في التعليم و في كتابة تاريخ الفلسفة العربية و الغربية ،بمعنى أن الفلسفة لا تمارس أيّ تأثير على المجتمع الّذي بدوره لا

يقبل على الفلسفة الّتي صارت من التّسميّات القديمة و غير المألوفة في ثقافته المكتسبة . هذا الوضع جرّد مضمون الفكر الفلسفيّ في المجتمعات العربيّة بشكل عام من وظيفته الاجتماعيّة، و من تواصله النقديّ بالمجتمع، محوّ لا بذلك الفلسفة إلى أداة محايدة أخلاقيا وسياسيّا واجتماعيّا، بل و أيضا إلى أداة غير قادرة على تقديم إنجازات فلسفيّة جديدة. و من اشهر المفكّرين العرب الّذين قدموا مشاريع متكاملة حول الفكر و المعرفة في العالم العربي ، لدينا محمد عابد الجابري (1935-2010م) الّذي أجرى قراءات معاصرة لبنية العقل العربيّ، ثمّ قدم نقدا بنّاءا عبر سلسلة من الأعمال التحليليّة. انتهج الجابري مدخلا منهجيّا ابسيتولوجيّا و بيّن أنّ عمليّة إنتاج الأفكار تتطلّب تحصيل آلة إنتاجه المتمثّلة في العقل ، وبمعنى الحاجة إلى تأسيس العقل و تطويره لينتج نظاما معرفيّا قادرا على الاستجابة لتحديّات الحاضر، و كذلك قادرا على مراجعة آليّاته و مفاهيمه و تصوّ راته ، إلى جانب مراجعة تركيبته و مرجعيّاته ومسلّماته الفكريّة و الأخلاقيّة و السياسيّة .([1]) و تمكّن الجابري من ابتكار مصطلح " العقل المستقيل" بحيث قدّم إثباتا ينصّ على أنّ العقل العربيّ الّذي يخشى الحوض في النّقاشات الحضاريّة الكبرى ، ويغيب عن كلّ ما هو إشكاليّ، أو مثير للجدل ، أو ناقص للإجماع ، أو ناقد للبديهيّات و المسلّمات ، إنّما هو "عقل مستقيل" لا يحتاج فقط إلى الإصلاح و التّجديد ، بل إلى إعادة الابتكار.([2]) و بهذا يتضح أن المشكلة التي طرحها الجابري تدور حول استحالة تحقيق أيّة نهضة فكريّة في غياب آلة إنتاجها المتمثلة في العقل الفاعل و الفعّال الّذي هو مفتاح كلّ إبداع فكريّ.[3]*

من جهة أخرى، يبدو أنّ الحديث عن أزمة وجود فلسفة في الفكر العربي المعاصر قد اتخذ أبعادا معرفية متقاربة أحيانا و متباعدة أحيانا أخرى. و الشيء المؤكد في ذلك ،هو أن هذا الحديث لم يتأثر بالخطاب الغربي الّذي راهن على نهاية الفلسفة و اختفاء علاقتها بالمجتمعات ، بسبب ظهور العلوم والتّكنولوجيّة و تطوّ رها ، طبقا لما أعلنه أوجست كونت و كارل ماركس الّذي كتب عن بؤس الفلسفة . بالعكس ، لدينا في العالم العربيّ الكثير ممّن قدّموا صورة متفائلة حول سير الفكر الفلسفيّ العربيّ في طريق الأصالة الفلسفيّة و الإبداع الفلسفيّ الّذي يستوعب خصوصيّات المجتمعات العربيّة ومعاني الحياة الاجتماعيّة فيها على حدّ ما أكدّه المفكّر حسام محي الدين الّذي عرض تاريخ الحركة الفلسفيّة العربيّة

[1] - محمد عابد الجابري ، نقد العقل العربيّ ، مركز دراسات الوحدة العربيّة ، 2002 ، ص 128 .

[2] - نفس المرجع السّابق ، ص 133

[3]* تمكن الجابري من فتح نقاشا واسعا ذي أسس معرفيّة نفعت العديد من المفكّرين الّذين كتبوا العشرات من المقالات و الدّراسات في الصّحف و المجالات و الدّوريات و الكتب من أجل وضع نقد العقل العربيّ في الميزان و استخراج إشكالياته الّتي أثارها الجابري ومن بين هؤلاء نذكر عبد الله العروي الّذي ألف كتاب " مفهوم العقل" (1993) ، و جورج الطربيش صاحب كتاب " نقد نقد العقل العربي: نظرية العقل" (1999) الّذي قام فيه بتفكيك إشكاليّات العقل العربيّ كما حدّدها الجابري من أجل إعادة قراءتها. أمّا على حرب ، فقد وجّه انتقادات للجابري على أساس أنّ الفكر هو الّذي تنعكس عليه الخصوصيّة المحليّة للمجتمع. لذلك، تعدّ أزمة الأزمة بالنسبة له بنيويّة .

وتطوّرها ، و بين أهمّ اتّجاهاتها ليقرّ وجود فلسفة عربيّة و ساحة فلسفيّة مليئة بالفلاسفة المحتكمين إلى العقل والعقلانيّة ....، ويؤكّد في الأخير أنّه بالإمكان الوصول إلى إبداع فلسفيّ عربيّ قويّ لا يقبل الشك و التّردّد في حالة ما إذا توفّرت الشروط الفكرية و غيرها اللاّزمة لذلك.([1]).

و طبعا ، هذا ما يرفضه أصحاب الاتجاه الثاني الّذي يؤكّد مبدئيّا و ضمنيّا على عدم وجود فلسفة عربيّة معاصرة تهتمّ بالمجتمعات العربيّة ، وتساهم في فهم قضاياها الحالية. و الدّليل على ذلك، هو أنّ كلّ ما هو متوفر اليوم هنا و هناك على مستوى العالم العربي، ما هو إلاّ تعبيرا عن اتّجاهات فلسفيّة عربيّة محدودة لا يمكنها تشكيل مذهب فلسفيّ واضح المعالم،و هذا في الوقت الذي تحتاج فيه هذه المجتمعات إلى امتلاك فلسفة عصرية، تكون متلاحمة مع الفلسفات العالميّة الجديدة و مستوعبة الاحتياجات المطروحة الّتي يفرضها عصر التّقدّم العلميّ و التّكنولوجيّ باعتبارها مجتمعات تستخدم منجزات هذا العلم.[2*]

و للتّأثر بالتّصوّرات الفلسفيّة الجديدة الّتي يحملها عصر المعلومات و الاتصالات الّذي يسعى إلى رسم نماذج فكريّة فلسفيّة جديدة، قائمة على القطيعة الإبستيمولوجيّة و التّاريخيّة مع التّصوّرات الكلاسيكيّة للعالم ،والتي لم تعد مهمة في وقتنا الحالي ، يرى البعض انه من الضروري أن يبتعد الفلاسفة العرب عن التفكير و البحث في مسألة إثبات أو نفي وجود فلسفة عربيّة معاصرة تهتم بالإنسان و المجتمع العربي .و السبب، هو أنّ المطلوب اليوم يتلخص في مواجهة الرّهانات الكبرى للفلسفة المعاصرة الّتي تتحكّم فيها الثّورة المعلوماتيّة الّتي شكّلت ظواهر جديدة منها العولمة و صراع الحضارات و ما يسمى بالاستنساخ و الهندسة الوراثية ،إلى جانب بروز مفاهيم الحرية ،الديمقراطية، الحوار ،نهاية التاريخ ، الإقصاء ، أزمة الفراغ ، التنمية الشاملة ، التنمية المستدامة ،العدالة الاجتماعية، امن الإنسان ، حقوق المرأة والطفل ، النوع الاجتماعي ، دولة الرفاهية...، إلى غير ذلك من المقولات و المفاهيم التي طرحت بدورها إشكالية الخيال الفلسفي. وعلى هذا الأساس، فان "الفلسفة العربية

[1] حسام محي الدين، حول العقل و العقلانية العربية، دار القدس، 2005، ص 170.

[2*]تاريخيا ، طور العرب فلسفة تعبّر عن مقوماتهم الدّينيّة و الحضاريّة ، و كثيرا ما تمّ ربط التّفلسف بنشاط الدّعوة الدينيّة الّتي سعت عبر عدّة مراحل إلى تطوير نظرة الدّين إلى الحياة الاجتماعية .أما اليوم ،فقد قلّت الأفكار الفلسفية الجديدة الّتي تثير الاهتمام ، في الوقت الذي تحكم فيه الفلسفة المعاصرة بشكل أو بأخر المركزيّة الأوروبيّة الّتي ابتعدت تدريجيا عن التفلسف التقليدي. و ما يثير الانتباه هو أن الفلسفة العربية فضّلت في الكثير من الحالات التفكير في تعقيل الدّين أو تديين العقل ،متخلية بذلك شيئا فشيئا عن القضايا الاجتماعية المنتشرة في المجتمعات العربية و المرتبطة بيومياتهم . لمزيد من المعلومات في هذا الموضوع أنظر كتاب ى : عبد الأمير الأعصم ، المصطلح الفلسفيّ عند العرب ، دار المناهل للطباعة و النشر ، المغرب ، 2009.

المعاصرة إن وجدت لن تكون أصيلة، بل ستكون أمميّة عالمية إنسانية، بحيث لا تكون بنت مجتمعها، ولكن بنت عصرها ما دامت تنبثق من خصوصيات العصر.([1])

أخيرا، تبيّن العلاقة بين الفلسفة و المجتمع مدى ايجابيّة استخدام المنهج التأملي النقدي التحليلي الذي أنتج مهارات التفكير وحسّن مستوى استخدام العقل .و تبيّن أيضا أن تطوّر المجتمعات البشرية وقضاياها الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية قد فرض على المفكرين حقائق كبيرة و أكثر إيقاظا للعقل و التفكير .و هو ما حاولت الفلسفة الاستجابة له عبر مختلف مراحل تطورها ،إذ تأملت الأسباب و العلل البعيدة و غير المباشرة الكامنة وراء وجود بعض الظواهر ، متمكّنة بذلك من سدّ الثغرات التي لم يتمكّن العلم من ملئها.

وحاليا، تسود الرؤية التي يعتقد أصحابها بان الفلسفة، و باعتبارها جزءا هاما من المعرفة التي ترتبط أكثر و أكثر بالإنسان و الحياة الاجتماعية المعاصرة، لا بد أن تصل في النهاية إلى العلمية ذات النتائج الدقيقة القائمة على التجربة والمدعمة بالأدلة و البراهين.([2]) لهذا السبب، تعددت الاتجاهات العلمية في الفلسفة خاصة لدى فلاسفة المعرفة العلمية و العلم. و تعدّدت بالتالي الآثار التي تمارسها هذه الاتجاهات في تشكيل الفكر الفلسفي المعاصر الذي يحلل و ينتقد الواقع من اجل فهم مشاكله و المساهمة في فتح أفاق التغيير أمامه، انطلاقا من التوفيق الفكري بين الأفكار و المقولات والنظريات و الأهداف العامة للعصر

و تبقى الغاية النهائية للفلسفة متمثلة في الارتقاء بالمجتمعات و المحافظة على المبادئ التي تقرّها في سبيل نهضتها. كما تتمثل مهمّتها في إشباع حاجة أفراد المجتمع في المعرفة ،و خاصة منها المعرفة النقدية التي ترفض التسليم بجدية الواقع و معطياته دون إحكام العقل في ذلك.إن الفلسفة تقوي الإحساس بالمسؤولية و تحفز الجميع على اتخاذ القرارات الملائمة و الحرة بعيدا عن افرازات الجمود الفكري الذي يرفض المناقشة و فحص الأفكار و تبادل الآراء بصفة مستمرة و متواصلة ،الأمر الذي يدفعنا إلى اعتبار الفلسفة ضرورة و مرآة و اندماج في المجتمع المعاصر.

V - العلم و المجتمع.

أدّى خروج العلم من حقل التّأملات الفلسفيّة إلى حقل التّجارب و المنافع العلميّة إلى انتشار الاعتقاد حول أهميّة العلم في معالجة مختلف قضايا المجتمع التي صارت تحتاج أكثر إلى اكتشاف

[1] - "رهانات الفلسفة العربية المعاصرة" محاضرات ألقيت في مؤتمر دولي حول الفلسفة العربية المعاصرة، 20 – 21 نوفمبر 2009 ، كلية الآداب ، الرباط.

[2] - بلعقروز عبد الرزاق ، تحولات الفكر الفلسفي المعاصر : أسئلة المفهوم ، المعنى و التواصل ، الدار العربية للعلوم ، لبنان ، 2009 ، ص 213

أسبابها القريبة عللها والمباشرة، مع التّركيز على الموضوعات الجزئيّة المستمدّة من الواقع المعاش. وجاءت هذه الأهميّة متزامنة خاصة مع الإشكاليّات الفكريّة الغربيّة الّتي كشفت منذ عصر النهضة الأوروبيّة دور الأبعاد الاجتماعيّة و الاقتصاديّة و السياسيّة و الثقافيّة في تأسيس العلوم و النّظريّات الّتي تتحدّث عن المجتمع و ظواهره العديدة . و يدلّ التّحوّل إلى العلم أنّ الإنسان قد سعى بقوّة في مراحل متتالية إلى استخدام طاقة العقل بحثا عن أشكال أكثر تطوّرا في معرفة المجتمع. و يقصد به العلم الذي شكل تاريخه الطّويل تجربة غنيّة من حيث ولادته و تطوّره و علاقته بالمجتمع، خاصة و أنّ التطور الإنسانيّ رافق نموّه الكبير، إذ كان العلم دائما يعبّر عن صيرورة ديناميكيّة ،انعكست آثارها على الفرد والمجتمع مثلما يتجلىّ من خلال السّلوك الإنسانيّ و الاكتشافات و التّطلعات على كافة المستويات .

و بطبيعة الحال، يمثّل العلم المرحلة المتأخرة من الفكر الإنسانيّ مثلما أشار إليه أوجست كونت Auguste Comte (1798-1857م) في قانون الحالات الثّلاث ، حيث ذهب إلى القول بأنّ الفكر الإنسانيّ مرّ بثلاث مراحل : تبدأ المرحلة الأولى بالتّفكير اللاّهوتي أو الغيبيّ الّذي ينحصر سواء في إطار الأسطورة أو في إطار الدّين، و تليها المرحلة الفلسفيّة الميتافيزيقيّة الّتي تتميّز بالتّأمل والاستنباط ، ثمّ تأتي المرحلة العلميّة الوضعيّة الّتي تعتمد على العلم في فهم وتفسير الظّواهر الطبيعيّة و البشريّة ، لأنّ التّقدّم يقتضي النّظر إلى جميع الأمور و الظّواهر من الزّاوية العلميّة. ويقوم هذا الأسلوب العلميّ على الملاحظة المنظّمة للظّواهر من خلال وضع الفروض و التّحقق منها بالتّجربة، وجمع البيانات و تحليلها و تفسيرها من أجل بناء القوانين الّتي تحكم سير الظّواهر المختلفة و تنبئ بمستقبلها.([1])

إنّ العلم يدرس الظّواهر الخاصة بالمجتمع ليس عن طريق المحاولة و الخطأ ، و ليس انطلاقا من مصادر الثّقة والتّقاليد السّائدة في المجتمع و بعيدا عن التّقصّي و التّحقيق، و ليس أيضا من خلال التّدليل العقليّ و المنطقيّ و الانشغال بالعمليّات العقليّة و الحوار الّذي لا يركّز على الحقيقة ذاتها، و لكن من خلال التّحقيق العلميّ الدّقيق الّذي يرتبط بجوهر الظّواهر الخاصة بالمجتمع بشكل عام. و بالتالي، يشير العلم إلى المعرفة المقسّمة على عدّة مجالات اجتماعيّة و اقتصاديّة وسياسيّة و غيرها، تمّ التّوصّل إليها بإتّباع المنهج العلميّ في دراستها. لكن ينبغي التّأكيد على أنّ عمليّة تطوير نظريّات علميّة و قوانين قادرة على تفسير ظواهر المجتمع وفق مستوى عال من الدّقة و الموضوعيّة، لم تصل بعد إلى ما وصلت إليه العلوم الطبيعيّة سواء بالنسبةللتّصوّر و تراكم الإنتاج ، أو من حيث درجة الفهم و الاستنتاج السّليم.

[1] - Angèle Kremer. Marietti, le positivisme d'Auguste comte, éditions l'harmattan, 2006, p p 8-9

1-5- أهمية القطيعة المعرفيّة في السّياق العلمي الحديث :

إن الاهتمام الكبير بتطوير العلم و الانشغال المكثف بتدعيم الحقيقة العلمية ،إلى جانب السعي لتجاوز الصعوبات والتناقضات بل و حتى الأزمات التي يقع فيها العلم بشكل عام ،قد بلغ ذروته مع علم الاجتماع و بالتحديد مع النظرية الماركسية ونظريّة المعرفة و الظّاهراتيّة، ليطرح على الفكر والمفكّرين قضيّة أساسيّة تتمثّل في " القطيعة المعرفيّة " الّتي تتناول كيفية و سبل تحقيق القطيعة مع الأنظمة المعرفيّة التّقليديّة . و بهذا المعنى، تعني القطيعة "التّخلّي عن طريقة التّفكير القديمة و الحالية في نفس الوقت، مقابل إنتاج طريقة تفكير جديدة و مفيدة تضمن إلى حدّ ما تقدّم العلوم و الأفكار"([1]) فلسفيّا ، حدثت أول قطيعة معرفيّة مع ديكارت الّذي أحدث قطيعة مع أفكار عصره المتوارثة جيلا بعد جيل حين أدخل الشك بدل اليقين . أمّا في مجال العلم ، فقد ارتبط مفهوم القطيعة المعرفية بالمفكر قاستون باشلار Gaston Bachelard (1884 – 1962 م) الذّي عرف بتأمّلاته الإبستيمولوجيّة حول تطوّر الفكر العلمّي المعاصر ، و العوائق الّتي يواجهها حين تنتقل مقولات لحسّ المشترك إلى مقولات علميّة . انطلق باشلار من مساءلة علوم عصره، متّهما إيّاها بكونها ستاتيكيّة جدّا . بعد ذلك تحدّث عن ضرورة أخذ من تاريخ العلم خاصيّة العقلانّية المتفتّحة باعتبارها تؤدّى لا محالة إلى ثورات مفاهيميّة هامة .([2]).

في نفس الإطار ، رأى أنّ العلم لا ينمو و لا يتقدّم دائما عن طريق التتابع و الاتصال في حركة مستمرّة و ممتدّة من الماضي إلى الحاضر ، و إنّما ينمو و يتقدّم عن طريق القطيعة و الانفصال ، بمعنى أنّه في كلّ مرحلة ، يستند العلم في تشكّله على مجموعة من المفاهيم الأساسيّة الّتي ترتكز عليها عمليّة توليد المعرفة و إنتاج العلم . و حين تضعف هذه المفاهيم بسبب و صولها إلى حدّ العجز ، تحدث أزمة في بنية و حركة العلم.و بالتّالي ، تنعكس أثار هذا الاستنفاد على الفكر العلمي الّذي لا يستطيع حلّ أزمته و تجاوزها إلاّ من خلال ابتكار مفاهيم جديدة، تكون مغايرة للمفاهيم القديمة ومنفصلة عنها. ([3]) و بكلمة أخرى، تعبّر القطيعة المعرفيّة عند باشلار عن التّفتّح الفكريّ الذّي يستدعي إعادة النّظر باستمرار في المفاهيم و المبادئ و الحقائق.

ومن جهته ، قام ميشال فوكو Michel Foucault(1926 – 1984 م) بأكبر محاولة لنقد العقل الغربي،و كشف ملابساته السّلطويّة و كّل أشكال الهيمنة الّتي ترافقه و تنتشر في المجتمع. ففي سياق هذا الاكتشاف للآثار القمعية للعقلانية الغربيّة الرأسمالية ، تحدّث عن دور التّجاوز و القطيعة في

---

[1] - Dictionnaire de sociologie, Le petit Robert,p 462

[2] قاستون باشلار ، الفكر العلمي الجديد ، ترجمة عادل العوّا ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع 2002 ، ص 6.

[3] نفس المرجع ، ص 15

تقدّم العلم في كتابه "الكلمات و الأشياء" ، بحيث دعا إلى تأسيس مفهوم جديد للحقيقة و لعلاقتها بالخطاب ، و إلى بناء علاقة جديدة في أساليب التّفكير الّتي تمارس من خلال القطيعة مع كلّ أساليب التّفكير القديمة الّتي أنتجت السّلطة القمعيّة و ما يمكن تسميّته بمجتمع المراقبة و العقاب في ثوب الحداثة.([1]) وبالنسبة لفوكو الّذي استند في كتاباته إلى التّاريخ و علم الاجتماع و العلوم السياسيّة و الفلسفة، ينبغي دراسة ظواهر المجتمع لا من حيث ماهيتها و تعريفاتها ، و لكن من خلال البحث أساسا عن الخطابات الّتي صيغت و تمّ التّداول حولها، ،لان لها دور مباشر و غير مباشر في ممارسة عمليّات الإخضاع في المجتمع في شكل النّظام و التّعذيب و العقاب. فضلا عن ذلك ، لا يعترف فوكو بالحقائق الكبرى، ويرفض الحقيقة كتوافق مع الموضوع، لذلك اعترف بالخصوصيّات و دافع عن الحقيقة الّتي هي واقعة دائما في قوالب الخطابات([2].)

أما ألتوسير Althusser(1918-1990م) فقد طبّق هو الاخرمفهوم القطيعة المعرفيّة من خلال دراسة ماركس ، حيث قسّم حياة هذا الأخير إلى مرحلة التّأثر بالهيقيليّة المثاليّة ، ثم مرحلة الشّباب و التّبعيّة ،ثم مرحلة الشّك و القطيعة المعرفيّة التي قادته إلى الاستقلالية و التّفرّد و التميز.و يبدو من هذا التّقسيم الّذي لم يحتمله أتباع ماركس الأب، أنّ هذا الأخير قد حقق قطيعة معرفيّة مكّنته من الانتقال من الممارسة الإيديولوجيّة الإنسانيّة إلى الممارسة العلميّة و النّظريّة الّتي تتميّز بالوعي بضرورة قراءة الظّواهر قراءة نسقيّه ، تكشف بنيتها الخفيّة و نظامها الهيكلي تجاوزا لمجرد التّأمل الفلسفي ([3]) و كان ألتوسير يقصد معارضة النّزعة التي سعت إلى إبراز البعد الإنسانيّ في الماركسيّة دون الاهتمام بللتّحوّ لات الكيفيّة التي ظهرت في مفاهيم علميّة جديدة هامّة مثل العلاقات الاجتماعيّة، الارتقاء ، التّحول الاجتماعيّ وغيرها من المفاهيم التي لم يكن تغييبها في صالح الماركسية.

و من جهته، حقّق المفكّر كارل بوبر Karl Popper(1902-1994م) قطيعة كبرى مع الفهم السّائد في المجتمعات الغربيّة ، و ساعدت هذه القطيعة على توضيح بعضالتّطوّرات العلميّة . اهتّم بوبر بموضوع العلم و التّاريخ و بالإشكاليات التي تمحورت حول مفهوم التّاريخانيّة الذّي مسّ كلّ العلوم الاجتماعيّة من أجل التّنبؤ التّاريخيّ حول مستقبل المجتمعات. ففي كتاب "درس القرن العشرين" عبّر عن المسار الذي يتلاقى فيه النّضال السّياسيّ بالبحث العلميّ و بإرادة كشف الحقيقة وفق أخلاقيّات علميّة رفيعة المستوى. و انطلاقا من موقفه المعارض للماركسية الّتي تزعم معرفة مسار التّاريخ، توصّل إلى إظهار حدود ما يسمّى بالصّيرورة التّاريخيّة ، خاصّة و أنّ "مسألة التّنبؤ بالمستقبل تؤدّي إلى نزع كلّ

[1] - ميشال فوكو ،نظام الخطاب ، ترجمة محمد سبيلا، دار التنوير، بيروت، 1986 ، ص ص 7-8 .

[2] - نفس المرجع السابق ، ص 13

[3] - Louis Althusser et la coupure épistémologique
http://fr.wikipedia.org/wiki/Louis- Althusser.

مسؤوليّة أخلاقيّة عن الحاضر، و تحوّل النّاس و المجتمعات إلى مجرد منفذين لمصير سيتحقق مهما كانت الظّروف و الشّروط الاجتماعيّة". ([1])

إنّ مثل هذه الأفكار تعبّر في رأي بوبر عن أسطورة القدر، ذلك لأنّ التّاريخ الّذي يقدّم الدّروس ينتهي في الحاضر، و لا يمكن للتّنبؤ العلميّ رسم المستقبل الّذي يتعلّق بثورات من الصّعب توقعها شكلا و مضمونا. و عليه ،اقترح بوبر تنظيم أولويّات المجتمع و اتخاذ سلسلة من الإجراءات الأساسية تتمثل في إبعاد المخاطر النوويّة ، وضع حدّ للانفجار السّكاني، نشر التّربية ، فرض الرّقابة على التلفزيون مقابل ربط الحريّة بالمسؤوليّة و تطبيق دولة القانون في ميدان النّشر و الإعلام و الاتصال.([2]) ويبقى أساس الدّولة في نموذج بوبر هو الدّيمقراطيّة الّتي تعني حكم الشّعب الّذي لا ينفي دولة القانون الّتي تتجاوز بؤس الإيديولوجية و ما تصنعه حين تدّعي بأنّها تملك اليقين و تعرف الحقيقة. إنّ ما أراده بوبر هو تفتّح المجتمع على الحقيقة العلميّة، إذ ظلّ يرافع لصالح هذه الفكرة ولصالح المجتمع المتفتّح المؤمن بقيم التّعدديّة و الاختلاف و التّكامل ضدّ الشّموليّة و الدوقماتيّة الّتي تقود إلى ظهور أسوأ المؤسّسات الاجتماعيّة.([3])

و من بين المفكّرين الذين طبّقوا مفهوم القطيعة المعرفيّة، نذكر توماس كوهن Thomas Kuhn (1922 – 1996م)صاحب كتاب " بنية الثورات العلميّة ". انطلق كوهن من دراسة تاريخ العلوم دراسة دقيقة، و ركّز كثيرا على النّظريّة العلميّة الّتي تنتقل أثناء تطوّرها من القوّة إلى الأزمة بسبب سقوط نموذجها الأساسي. أسّس أفكاره على ايستيمولوجية "البراديقمات " و هي عبارة عن نماذج توجيهيّة تتضمّن فرضيّات عامّة و قوانين. ([4])في هذا الإطار، نظر إلى موضوع تقدّم العلم من خلال مفهوم الثّورة العلميّة الّتي تمرّ بعدّة مراحل تمتدّ من براديقمات ما قبل العلم إلى براديقمات العلم الجديد ، و ذلك عبر الثورة و الأزمة الّتي تحدث داخل النّظريّة العلميّة ، متسبّبة في بروز سلسلة من المشاكل النّظريّة العلميّة الّتي تصيب الأسس الصّلبة للبراديقم ، فتظهر الفوضى داخل الجماعة العلميّة الّتي تضطرّ إلى إيجاد حلول جديدة لمشاكل جديدة . ([5])

و عليه ، يتّضح أنّ حقيقة تفسير التّقدّم والتّطوّر العلميّ لا تحكمه البنية المنطقيّة وحدها، بل تحكمه أيضا البنية الاجتماعيّة و النّفسية الّتي تؤثّر بشكل كبير في بناء و صياغة النّظريّة العلميّة.

---

[1] - Bouveresse Renée, Karl Popper ou le nationalisme critique, Paris, édition Vrin, 1986, p49
[2] - Ibid,p 91
[3] - Ibid., p100
[4] - Thomas Samuel Kuhn, La structure des révolutions scientifiques, éditions Flammarion, 1999, p 18
[5] - Ibid, p 33

وطبقا لما حدّده كوهن، لا يقصد بالثورة الدّلالة السياسيّة أو العسكريّة للمفهوم، وإنّما المقصود هو نوعيّة الصّراع الّذي يحدث داخل المجتمع العلمي. لذلك، يبقى العلم و النظرية العلمية بالنسبة له رهين الثّورة ، خاصة و أنّه لا يحدث عن طريق التّراكم مثلما يدّعي أصحاب النّزعة التّراكميّة الاستقرائيّة الّذين جعلوا نمو العلم متّصل بمقدار تراكم الملاحظات و الاستنتاجات الّتي تؤدّي إلى تشكيل معاني و تصورات و مفاهيم و علاقات و قوانين جديدة... إن تقدّم العلم يتمّ حسب كوهن بفضل الدور الذي تلعبه البراديقمات في صياغة وقيادة الملاحظة و التجربة العلمية ،فضلا عن ممارستها ا دوار الإقناع في عالم البحث العلمي و إنتاج المعرفة العلمية بشكل عام.([1])

و بفضل هذه النماذج، اتضح لنا أن مفهوم القطيعة المعرفيّة مفهوم أساسيّ في السّياق العلميّ الحديث، و ترتبط أهميّته بأهميّة الثقة الّتي وضعت في المعرفة والعلم اللذان تراهن عليهما المجتمعات البشريّة لحلّ الصّعوبات و المشاكل الّتي تعاني منها، و الوصول إلى التغيير الّذي تجلبه االافكار الفعّالة و المعارف العلميّة النّاضجة. و هذا ما تحقّق إلى حدّ ما مع ظهور العلوم الاجتماعيّة المختلفة الّتي تدرس الواقع الاجتماعيّ و الاقتصاديّ و السياسيّ و الإعلاميّ...، و تبني حوله المعاني و تضع الأهداف المناسبة للبحث العلميّ الّذي يحرّك المجتمع و يساهم في بناءه على أسس سليمة تمكّنه من كسب رهاناتالتّطوّر. إنّ هذه العلوم جاءت متأخرة النشأة قياسا بالعلوم الدقيقة و تسعى إلى جعل المجتمع قابل للدّراسة العلميّة الموضوعيّة رغم المشاكل الإبستيمولوجيّة و الإشكاليّات المنهجيّة الّتي تواجهها . هذا ما نسعى إلى توضيحه في الفصل الرابع من بحثنا.

[1] - Ibid, p72

الفصـــــــــل الرابـــــــع:

ابستيمولوجية العلوم الاجتماعية

مقدمة :

تكمن أهميّة التّفكير العلميّ حول المجتمع في نتائجه، و تتجلّى تلك الأهميّة في خصائصه ومميّزاته الّتي سمحت بظهور معارف واضحة و ملائمة حول مختلف قضايا المجتمع. و يبدو أنّه لا يمكن إدراك مميّزات التّفكير العلميّ في علاقته بالإنسان و المجتمع، و المتمثّلة في وضوح المنهج، و الموضوعيّة والمنطقيّة، إلاّ من خلال تفحّص خصائص هذا الأسلوب في التّفكير الّذي يعبّر حقيقة عن منظومة اجتماعيّة يفكّر بداخلها الأفراد و المؤسّسات بوعي و انتظام هادف. و التّفكير علميّا في المجتمع حول مشاكله و سبل تطويره هو حلقة في منظومة تفكير متكاملة حول مشاكل المجتمع و مشاريعه و أهدافه ، بحيث يشكّل هذا الأسلوب في التّفكير إحدى الوسائل – إنّ لم يكن أهمّها – للتّعامل مع المتغيّرات المعاصرة التي تتميّز بالانفجار المعرفيّ و التّسارع في إنتاج المعلومات حول كلّ قضايا المجتمع.

إنّ التّفكير العلميّ هو أسلوب للبحث في الأحداث و طريقة للتّوصّل إلى المعارف الّتي تساهم في فهم و تفسير ظواهر المجتمع المختلفة، لكن هذا الأمر يتوقّف إلى حدّ بعيد على درجة التّغلغل المتزايد للعلم في حياة المجتمعات ومدى اتّصاله بمشاكلها الحيويّة و المصيريّة. وقد رأينا في هذا البحث أنّ كل محاولة رامية إلى معرفة دور العلم و العقليّة العلميّة في المجتمع ، تتطلب التّطرق لدور الجامعة باعتبارها مؤسسة علميّة بحثيّة، يحرّكها الإحساس بالمسؤوليّة اتّجاه المجتمع، و يجعلها تسعى دائما إلى المساهمة بجهودها العلميّة ذات الأبعاد المعرفيّة الأكاديميّة إلى تقديم دراسات وافية لتنميته بشكل عام.

و تؤدّي مناقشة الدّور الإيجابيّ الّذي يمكن أن تقوم به الجامعة في المجتمع إلى توضيح مكانة ومسؤوليّة الباحث الجامعيّ الذي ينجز البحث العلميّ، و الّذي باستطاعته أن يلعب دورا مهما جدا في تنوير الطّريق الّذي يسمح بإنتاج آليات التّنميّة و التّقدّم ، و توفير الشّروط الفكريّة و العلميّة اللاّزمة لذلك. و للعلم ، فإنّ دور الباحث الجامعي يتكامل مع الدّور الّذي تؤدّيه العلوم الاجتماعيّة في المجتمع على وجه التّحديد ، لأنها توفّر له الدّراسات و الخبرات و المعارف العلميّة المتكاملة في مختلف المجالات و التخصّصات الّتي تهتمّ بكل مستويات المجتمع .إذن، تشكّل العلوم الاجتماعيّة أداة فعليّة لدراسة الإنسان و المجتمع و العمليّات التّنمويّة البشريّة ،و هي بالتّالي ، محرّك أساسيّ لكافة عمليّات التّغيير الاجتماعيّ الّتي تدلّ على العلاقة المتبادلة بين العلم و الواقع . فالعلم كشكل أعلى للمعرفة الإنسانيّة يتأثّر بالواقع الّذي يقوم من جهته بأداء أدوار تساهم في تشكيل هذا العلم و تأهيله إلى التّقدّم الّذي يخدم المجتمع بشكل عام.

و بما أنّه من الصّعب جدا تقديم كلّ مراحل تطوّر العلوم الاجتماعيّة ، خاصة و أنّ الأمر يتعلّق بتطوّر غير خطّي، بحيث حملت كلّ فكرة و كلّ مفهوم ، بل و كلّ جديد علميّ بصمات الماضي الفلسفيّ، و سمات الحاضر بإيجابيّاته و سلبيّاته و تناقضاته ، فسوف نكتفي بتقديم أهمّ التّطوّرات ، و أهمّ المسائل الّتي ارتبطت بالعلوم الاجتماعيّة الّتي اعتنت بها الجامعات من خلال التّدريس و البحث و التّواصل بالمجتمع، و الّتي نتج عنها تكامل بناء في الرّؤية العلميّة الّتي عبّر عنها الباحثون الجامعيّون و هم يدرسون قضايا مجتمعاتهم. هذا ما نبحث فيه من خلال عناصر هذا الفصل الّذي نخصصّه لدراسة دور الجامعة و دور الباحثين الجامعيين في العلوم الاجتماعيّة.

I – نشأة العلوم الاجتماعية وتطوّرها.

ظهرت العلوم الاجتماعيّة بفضل توجّه الدّراسات نحو الحياة الاجتماعيّة الّتي صارت ظواهرها موضع تساؤل. لذلك توجد علاقة وثيقة بين المجتمع و العلوم الاجتماعية ، انطلاقا من السّياق التّاريخيّ الذّي نشأت و ازدهرت فيه هذه العلوم بفعل عوامل تاريخ الإنسان الحديث ، و تطوير قدراته في دراسة و معالجة مشاكله و التّحكم في محيطه . والأمر المؤكّد في هذا الشّأن ، هو أن العلوم الاجتماعيّة بمفهومها الحديث مرتبطة أشدّ الارتباط بالمنطلقات الفلسفيّة للمجتمعات الغربيّة و بجغرافيتها البشريّة ، و بقيمتها و تطلّعاتها المستقبليّة ، و بتركيبتها النّفسية...[1] *

تشير العلوم الاجتماعيّة إلى تبني أسلوبا خاصا في فهم الواقع، اعتمادا على ما توصّل إليه الإنسان من معرفة علميّة لا يرتقى إليها التّفسير الوهمي. و تشير بالتّالي إلى الأسلوب العلمي الّذي تنتهجه كأساس لكشف العلاقات الّتي تنشأ بين ظواهر المجتمع و أحداثه ، و هو ما يتّفق مع ما ذهب إليه بوان كاري Poincaré (1854 – 1912 م) حين قال بأنّ "مهمّة العلم لا تتعلّق بالأشياء و الظواهر في حدّ ذاتها ، و إنّما تتعلّق بإدراك الرّوابط و العلاقات القائمة بين الظواهر(1)([2]). من جهة أخرى، إذا كان البعض يرى أنّ العلوم الاجتماعية نشأت بسبب فشل الاعتقادات القديمة في الغرب و فشل رصيد الأفكار الفلسفيّة حول الاجتماع و الاقتصاد و السّياسية ..... الخ ، و الّتي سيطرت عليها الكنيسة و نزعة التّأويل الفلسفيّ الذّي خلّف الجمود الفكريّ بسبب انتشار الأساليب السّطحيّة ، و الأدلّة النقليّة ، و التّرثرة والتّعصّب و غيرها من الأساليب التي أبعدت النّاس عن جوهر المعاني الخاصة بالحياة الاجتماعيّة ، فإنّ

*[1]تعتمد أفكارنا بالنّسبة لنشأة العلوم الاجتماعية على فكرة التّقاليد الفلسفيّة و العلميّة التي تشكلت في الغرب بفضل فلسفة الأنوار ، و التي كانت في كلّ مرحلة مؤشّر على ظهور تطوّرات علميّة هامّة تعالج قضايا المجتمع . و بالتّالي لا نودّ إجراء مقارنة بين العلوم الاجتماعيّة في نشأتها الغربيّة و بين نماذج فكريّة كثيرة و هامّة ظهرت في باقي العالم (العربيّ ، الأسيويّ و الإفريقي) . إنّنا نركز في هذه الدّراسة فقط على التّحليل الذّي يربط بقوة بين الوقائع و الشّروط الاجتماعيّة و بين نشوء وتطوّر المعرفة العلميّة في المجالات الاجتماعيّة في الغرب. و نعتقد أنّ هذا الاختيار يخدم مشروعنا الذي لا يسعى إلى البحث في الأصول غير الغربيّة للعلوم الاجتماعيّة.

1 - Poincaré Henri , La valeur de la science , éditions e Book lib , 1929 , édition électronique http : // www.starzik.com /ebook / livre / la – valeur - de – la – science I S B N 1 4121 74

البعض الأخر رأى بأنّ الجذور الأولى لهذه العلوم ترتبط بمفهوم " رؤية العالم " أي بالكيفيّة الّتي ينظر من خلالها الإنسان إلى المجتمع الّذي نشأ فيه و يعيش فيه .

و المقصود طبعا هو تلك النّظرة العقلانيّة الّتي تمتدّ إلى كلّ العمليّات الّتي تحدث في المجتمع ، والتي استغلتها العلوم الاجتماعيّة بسبب ما تتضمّنه من حقائق تعبّر بدورها عن الاهتمامات المنظّمة التي تسعى إلى إدراك و فهم ظواهر المجتمع و تحديد أسبابها و الوقوف على أثارها . و يرى مؤرّخو العلوم أنّ الأفكار الّتي دفعت إلى ظهور العلوم الاجتماعية استندت كثيرا على ما ذهب إليه فيلسوف العلم فرانسيس باكون Francis Bacon (1561 – 1626 م) في القرن السّابع عشر ، و هذا بعدما أدرك العيب الأساسي في طريقة التّفكير لدى القدماء . فبالنسبة له، لا قيمة لأيّة معرفة في حدّ ذاتها ،لأنّ قيمة المعرفة تكمن فيما تقدمه للإنسان من وعي و توجيه و قوّة تخدمه و تمكنه من السيطرة على محيطه على نحو أفضل ينفع حياته الدّنيويّة. ([1])

و كان يبكون بموقفه المتخذ من فعاليّة العلم في حياة الإنسان و المجتمع يدعو إلى ضرورة استخدام طريقة أكثر أهمية في التّفكير، تؤدّي إلى الكشف عن الجديد و تساعد على ابتكار الأفكار لما فيه خير للإنسانيّة. إنّ ظهور العلوم الاجتماعيّة كان بمثابة ظهور أداة علميّة يستخدمها الإنسان و يستفيد منها في إدراك الحقائق، و بناء المجتمع وفق نظرة أساسها الحرّية الفكريّة و الالتزام بالرّوح العلميّة. والعلوم الاجتماعيّة الّتي تضمّ مجموعة من التّخصّصات العلميّة الّتي تدرس الجوانب الإنسانية للعالم والحياة ، والّتي نذكر منها علم الاجتماع ، علم الاقتصاد ، العلوم السياسية ، علم النفس ، الإدارة ، القانون ، علوم الإعلام و الاتصال ، علوم التّربيّة ، التّاريخ ، اللّسانيات و غيرها من العلوم التي حقّقت الانفصال عن الفلسفة متأخّرة و هذا مقارنة مع العلوم الطّبيعية الّتي تحرّرت من التّصوّرات الميتافيزيقيّة الّتي سيطرت عليها طوال قرون ابتداء من القرن السّادس عشر.لهذا، انتقلت الاهتمامات بالمجتمع إلى المجال العلميّ ابتداء من القرن التّاسع عشر لتعرف بذلك بدايتها العلميّة .

و في الحقيقة ، نشأت العلوم الاجتماعيّة وفق حتميّات منطق التّطوّر العلميّ . لكن التّأخّر التّاريخي في الظّهور كان له تأثيرا على هذه العلوم، خاصة من حيث النّشأة الّتي كانت أساسا ذات طبيعة إشكاليّة، ترتّبت عنها قضايا نظريّة و منهجيّة، فرضها خاصة النّموذج الفيزيائيّ –التّجريبيّ الّذي تبلور في سياق العلوم الطبيعيّة.([2]) و المقصود بالنّشأة ذات الطّبيعة الإشكاليّة هو أنّ التّفكير العلميّ حول المجتمع طرح منذ البداية تساؤلات عديدة خاصة بعلاقة العلوم الاجتماعيّة بالفلسفة و النّقد و التّراث . و تدلّ هذه

[1] - Malherbe Michel et pousseur Jean – Marie , Francis Bacon : Science et méthode , édition Vrin , 1985 , p 19 .
[2] - Sciences humaines et sociales , wikipedia . fr . wikipedia . org / … / Sciences – humaines – et – sociales –

الإشكاليّة أيضا على ارتباط هذه العلوم بالدّعوة إلى تحديث المجتمعات الأوروبيّة ، و نشر الأفكار التقدمية الّتي تعبّر في جوهرها عن طاقة العقل الإدراكيّة الّتي لم تكتف في هذه المرحلة من تاريخ أوروبا بتحديد أدوات العلم و المعرفة العلميّة ، بل أعادت اكتشاف قوانين العقل و سبل الاستفادة منها في الدّراسات الّتي تهتمّ بالإنسان و المجتمع.

استمرّت العلوم الاجتماعيّة في التّطوّر نحو نسبيّة عامّة للمفاهيم الّتي أنتجتها العمليّات التّجريديّة العلميّة الّتي عرفت كيف تفصل بين الواقعيّ و المنطقيّ ، و بين المعرفيّ و الانفعاليّ مطوّرة بذلك اللّغة العلميّة العقلانيّة ، ليس من أجل إدراك ظواهر المجتمع دفعة واحدة ، و لكن من أجل إنجاز الاعتبارات النّظريّة و المنهجيّة الّتي تضعها مختلف العلوم الاجتماعيّة في حسبانها حين تجري الملاحظة و التّحليل و القياس و البرهنة إلى غيرها من العمليّات المنهجيّة الملازمة للبحث العلميّ . و العلوم الاجتماعيّة بشكل عام نسبيّة، إذ لها برامج عديدة تتطلّب التّأكّد من صحّة مقولاتها ، و تطمح جميعها إلى المساهمة في تنظيم واقع المجتمعات ، و ترقية مستوى الحياة فيها و عدم الاكتفاء بوصف ذلك الواقع . و عليه، تعدّ علوم اجتماعيّة كلّ العلوم الّتي تقبل صراحة أن تكون في قلب المجتمع ذاته مع كلّ ما يقتضيه ذلك في الواقع من تكوين و تحصيل و نشاط و بحث و تدخّل عمليّ.

إنّ العلوم الاجتماعيّة لا تنشأ من فراغ ، بل تتكوّن عبر التّاريخ الطّويل للمجتمعات الإنسانيّة في سعيها المتواصل لحل المشاكل التي تواجهها ، و فهم الظواهر التي تصادفها. و بالتالي، يتعذر فصل العلوم الاجتماعية بشكل خاص والعلوم الإنسانية بشكل عام عن محيطها الاجتماعيّ و سياقها التّاريخيّ الّذي حوّلها بفضل الضّرورة و التّراكم المعرفيّ إلى حقيقة اجتماعيّة تضمّ معارف نظريّة و تطبيقيّة، تفسّر حركة التّطوّرات في المجتمعات الغربيّة، و تسعى إلى بلوغ الضّبط الصّارم للمفاهيم و المؤشّرات الكميّة و التّجارب الميدانيّة ، مشكّلة بذلك نموذجا فكريّا حديثا، شغل مكانا مركزيّا في فكر معظم المفكّرين و الباحثين عبر العالم .و لم تتوقف الأمور عند هذا الحدّ ، إذ ترجم انتشار العلوم الاجتماعيّة إلى إحساس ممزوج بالثّقة في قدرتها على تحديث المجتمعات كلّها.

و لا بأس أن نوضّح في هذا الإطار، أنّ ردود الأفعال اتّجاه العلوم الاجتماعيّة الغربيّة ، والّتي تحوّلت كفكر إلى مرجعيّة تصدر مفاهيم يقال أنّها عالميّة ،قد تميّزت بالتّباين من مجتمع لآخر ، و من إقليم لآخر ....ففي الوطن العربي على سبيل المثال، تراوحت المواقف المتّخذة إزاء عالميّة هذه العلوم بمضامينها النّظريّة و المنهجيّة الخاصة بها ما بين القبول و الرّفض،بحيث إذا كان البعض قد رأى ضرورة التّسليم بها بصفتها معرفة حتميّة في مسار تطوّر العلوم الخاصة بدراسة المجتمع الإنسانيّ، فإنّ البعض الآخر رفض هذه العلوم شكلا و مضمونا ، و رأى في الأسس المعرفيّة الّتي ترتكز عليها تغريبا يهدّد الهويّة العربيّة و الإسلاميّة. و طبعا بين هؤلاء و أولئك، تبلور موقف ثالث يحبّذ ضرورة التّعامل

مع العلوم الإنسانيّة ككل، و لكن بحذر كبير يدعو إلى الاستفادة من المزايا التي تتضمنها، و تجنب الخضوع لسلبيّاتها و خاصة منها الأفكار الّتي تنتج الهيمنة السياسيّة والتّبعيّة الفكريّة من جهة أخرى.([1])

و الأسباب الكامنة وراء هذه المواقف ترجع حسب علي الكنز إلى طبيعة الفكر العربيّ الّذي يعتبر العلم نظاما شاملا، يجمع بين العلوم الإنسانيّة و الفقه و المنطق و الحديث، ممّا جعل مجالات العلم وحقوله متداخلة مع بعضها و متشابكة جميعا. بالإضافة إلى ذلك يتميز الفكر العربيّ في مجال العلوم الاجتماعية بكونه فكر نخبوي ينشغل بعقل الصفوة أكثر من انشغاله بمشاكل المجتمعات العربيّة. ويعاني أيضا من ضعف الأداء في تحديث المجتمع، و بناء الفكر النّقديّ إلى غير ذلك من المسائل التي أعاقت تطوّر علوم اجتماعيّة قويّة في العالم العربيّ الّذي فشل في تطوير التّعليم العالي ، في الوقت الّذي انتشرت فيه حقائق التّلقين و التّضليل الإعلاميّ و القيود السّياسيّة، إلى غير ذلك من القضايا و العوائق الابستيمولوجيّة الّتي حرّمت الفكر الاجتماعي في العالم العربي بشكل عام من الارتقاء وفق نظرة عصريّة قادرة على طرح التّساؤلات الّتي تهمّ العرب كأفراد و جماعات و مؤسّسات و مجتمعات.([2])
و أخيرا تطوّرت العلوم الاجتماعيّة توازنا مع تطوّر المؤسسات العلميّة و الممارسة العلميّة و ظهور علوم جديدة تتساءل حول كيفيّة إنتاج المعارف الاجتماعيّة العلميّة وسبل تحليلها،و نذكر منها علم اجتماع المعرفة ، علم اجتماع العلم ، أنتروبولوجيا العلوم الإبستسيمولوجيّة و علم اجتماع المثقفين.

II – عوائق العلوم الاجتماعية

تواجه العلوم الاجتماعيّة عدّة صعوبات بسبب تطوّر الحياة الاجتماعيّة و الاقتصاديّة و السياسيّة والفكريّة الّتي تطرح مواقف و أحكاما يصعب أحيانا تجاوزها. و مهما كانت هذه العوائق ، فإنّها تثير حالات عدم التّوازن حول جدوى هذه العلوم، و قدرتها على امتلاك الحقائق، و مسؤوليّتها الاجتماعيّة وعلاقتها بالإيديولوجيّة ، و خطر استحواذ النّظام عليها...الخ . إن هذه العلوم قد هيمن عليها النّموذج الفكريّ الّذي أمن بوحدة القوانين الّتي تحكم الطّبيعة الإنسانيّة، و بإمكانيّة تعميمها و تطبيقيها على الجميع، لذلك، كانت محلّ انتقاد كبير. و من بين المواضيع الّتي طرحت بحدّة،نذكر ما تعلّق بفكرة " الموضوعيّة" الّتي أثارت نقاشا واسعا انقسمت حوله الآراء و تعددّت المواقف إلى حدّ ظهور مشكل إبستيمولوجيّ داخل العقل العلميّ للعلوم الاجتماعيّة.

ترى الأطروحة الأولى بأنّ للظّواهر الّتي هي موضوع الدّراسة في مختلف العلوم الاجتماعيّة وجود مستقل عن الأداة المفاهيميّة و النّظريّات الّتي تصوغها هذه العلوم . و بالتّالي، تتلخّص الدّلالات الّتي تحملها الموضوعيّة في خضوع الظّواهر لقوانين موضوعيّة مستقلة عن إرادة

[1] - El-Ken Ali, les sciences sociales dans les pays arabes, http://www.estime.ird.fr
[2] - Ibid

أفراد المجتمع و رغباتهم .([1]) إنّ هذا المعنى يتأسّس على التّمييز بين النّزعة الموضوعيّة الّتي تعبّر عن اتجاه عقلي لرؤية الأشياء كما هي عليه في الواقع، و بين الذّاتيّة فيما يتعلّق باستقلاليّة الظّواهر عن عقل الباحث. وأصحاب هذا الرّأي يميلون إلى الاهتمام بما هو ظاهر، و لا يولّون للخبرة الذّاتيّة دورا في تفسير الظّواهر الّتي تملك وجودا مستقلا عن عقل الباحث.

و قد جاء في الأطروحة الثانيّة، بأنّ للظّواهر البشريّة علاقة بالمعرفة الّتي يبنيها الباحث حول مختلف معطيات الواقع. ذلك أنّ موقف هذه الأطروحة يربط شرط الموضوعيّة في العلوم الاجتماعيّة بالإجراءات المنهجيّة ، و طريقة البحث الّتي يمكن الاعتماد عليها في تقييم علميّة النّظريّات. لذلك، تتوقف الموضوعيّة على مدى الالتزام بالمنهج العلميّ من خلال الاستناد على الملاحظة الدّقيقة، والاعتماد على الاستقراء و التّنظيم العيني للمجتمع. ([2]) أمّا الأطروحة الثّالثة، فترى أنّ الموضوعية توجد في استقلالية الظّاهرة عن وعي الفاعلين الاجتماعيين مثلما أكدّ إميل دوركايم الّذي قال بأنّ الظّاهرة الاجتماعية لها وجود مستقل ، أي وجود منفصل عن شعور الأفراد ، و لا تتحقّق إلاّ في المجتمع . ثم دعا إلى التّعامل مع الظّاهرة الاجتماعية كشيء منفصل عن ذات الباحث الّذي عليه أن يعمل من أجل الحفاظ على مساحة فاصلة بينه و بين الظّاهرة، باعتبارها مساحة تضمن الوصول إلى المعرفة الموضوعيّة.([3]) وبهذا التّصوّر، تمكّن دوركايم من بناء مفهوم الضّمير الجمعيّ المنفصل عن الضّمائر الفرديّة ، و كذا مفهوم القهر المتمثّل في الضّغط الاجتماعيّ الّذي يمارس على أفراد المجتمع بشكل غير مباشر.

بالإضافة إلى ذلك، رأى الفيلسوف بوان كاري (Point Carré) أنّ الموضوعيّة هي كلّ ما هو مشترك بين عدّة كائنات مفكّرة، و كذلك كلّ ما يمكن أن يكون مشتركا بين الجميع. ([4]) بينما رأى ماكس فيبر Max Weber(1864-1920م) أنّه لا يمكن حصر الموضوعيّة في العلوم الاجتماعيّة في حدود مسافة الحياد الّتي تفصل الباحث عن منظومة القيم و المصالح السّائدة في المجتمع مثلما يعتقد البعض . فبالنسبة له، القيم و الأخلاق لا تقلّل من القيمة الموضوعيّة للبحث العلميّ ،إذا عرف الباحث كيف يتحكّم في عمليّة تحليلها.([5]) إنّ ماكس فيبر يؤمن بوجود واقع موضوعيّ قائم بذاته، و يعترف في نفس الوقت بأنّ الظّواهر هي وقائع ذاتيّة ، من حيث أنّ لها دلالات خاصة عند الفاعلين الاجتماعيين. و ومن هنا ،يعتبر الباحث نفسه جزء من الواقع الّذي هو موضوع بحثه، ثم يؤكد على أن للباحث قيما

---

[1] - فادية عمر الجولاني، المنظور الظاهري و حل مشكلة الذاتية و الموضوعية في العلوم الاجتماعية، المكتبة المصرية للنشر و التوزيع، مصر 2009 ، ص29

[2] - عاصم قاصو، الموضوعية في العلوم الإنسانية :عرض نقدي لمناهج البحث، دار الثقافة للطباعة و النشر، القاهرة، 1980، ص 15

3 - إميل دوركايم، قواعد المنهج العلمي، ترجمة محمود قاسم، مكتبة النهضة المصرية ، 1974 ، ص ص 24 -26

[4] - فادية عمر الجولاني، مرجع ذكر سابقا ، ص 55

[5] - نفس المرجع ، ص 62 .

وتوجّهات يستحيل التّجرّد منها نهائيّا.([1]) لذلك تعني الموضوعيّة عند فيبر الكيفيّة الّتي يتمكّن الباحث من خلالها تحقيق شروط البحث العلميّ المتمثّلة أساسا في التّمييز بين القيّم و الوقائع.

إنّ الموضوعيّة تتحقّق حسب هوسرل Edmund Husserl (1859 – 1938م) حين يتمّ دراسة الأسس المطلقة للمعرفة الإنسانيّة في الفلسفة و العلم، و ذلك بتأسيس الموضوعيّة في الذّاتية من خلال الرّجوع إلى الذّات ، و كشف مقاصدها اتّجاه الموضوع المعالج بالدّراسة في محاولة للكشف عن الماهيّات الثّابتة للشّعور لدى الباحث.([2]) وبهذا المعنى، الموضوعيّة هي الحقيقة الّتي يصدّقها الجميع. من جهته، ذهب ويليام برنار William Bernard (1929-2003م) إلى القول بأنّ الموضوعيّة تتحقّق حين يتّفق الباحثون فيما بينهم على خصائص الظّواهر الّتي تهتمّ بها العلوم الاجتماعيّة ، و هذا من خلال تقاطع نتائج دراساتهم و تقارب وجهات نظرهم و تكاملها .([3]) و بالتالي، فإنّ الموضوعيّة في هذه الحالة تتوقف على درجة الإجماع الّذي يتوصل إليه العلماء من خلال اتّفاقهم على إجراءات البحث العلميّ ، وملاءمتها و متطلباتها و مراحل تنفيذها.

و أخيرا، تبيّن هذه الآراء مدى اختلاف الأبعاد الّتي حملها مفهوم الموضوعيّة في مجال العلوم الاجتماعيّة، و الّتي تراوحت بين الاعتراف بالوجود الموضوعيّ للظّاهرة الاجتماعيّة و بين الوجود المتّصل بوعي الفاعلين الاجتماعيين. ومهما يكن من أمر ، فهناك ميل إلى الاعتراف بوجود واقع موضوعيّ قائم بذاته، و طريقة مثلى للتّعامل معه، مع التّأكيد أيضا على أنّ نتائج البحوث في العلوم الاجتماعيّة تتكامل فيما بينها ، و تؤدّي إلى حصول نوع من الإجماع بين الباحثين على اختلاف توجّهاتهم النّظريّة و مرجعيّاتهم القيميّة . و هذا الإجماع هو الّذي يقلّص تأثير العوامل الذّاتيّة، و يضع لها حدّا لضمان درجة كافية و عالية من الموضوعيّة.

و في هذا السّياق ،تتّجه الدعوة منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي إلى تنويع النّظريّات والطّرق المؤديّة إلى فهم الواقع و ظواهره، لأنّ الفهم الجيّد يتعدّد بتعدّد المفاهيم و المقاربات والإشكالات. كما تتّجه الدّعوة إلى الاهتمام أكثر بالقيم و المنظومات الثّقافيّة و المعرفيّة، و دمج سياقات جديدة تسترجع مفاهيم الطّبيعة البشريّة الهادفة، و خاصة منها القيم المدنيّة المتمثّلة في العدل و الشّفافيّة والدّيمقراطيّة و حقوق الإنسان و أمن الإنسان، فضلا عن أهمية تنميّة العقل النّاقد و النّظر في أساطير العلم ذاته و الانتقال من عقلانيّة جامدة إلى عقلانية مركبة تحتل فيها القيم و الأبعاد الثّقافيّة مكانة تحليليّة هامّة تثري النّظريّة و المنهج على حدّ سواء. و بذلك، قد تتخلّص العلوم الاجتماعيّة من تلك النّزعة الّتي

[1] - نفس المرجع ، ص 70.
[2] - نفس المرجع ، ص ، 86

[3] - Williams Bernard, Objectivité, Encyclopédie universalis. http://www-universalis.fr/encyclopedie/ objectivité/.

يتحكّم فيها تصوّر و ضعيّ يتمسّك بضرورة إقصاء العوامل الذّاتيّة، مستلهما النّموذج التّجريبي في العلوم الطبيعيّة، و متجاهلا الفوارق الأساسيّة بين عالم الإنسان و عالم الأشياء.

III – ابستيمولوجيّة العلوم الاجتماعيّة :

حققت العلوم الاجتماعيّة تقدّمها ملحوظا في مجالات عديدة، و لكنّها لا تزال في الطريق نحو علميّتها الكاملة بسبب اصطدامها بخصوصيّات الظّاهرة الإنسانيّة .و يتضّح هذا المسعى من خلال القضايا الأساسيّة الّتي تطرحها ابستيمولوجيّة العلوم الاجتماعيّة . و لا بأس أن نشير إلى أنّ كلمة الابستيمولوجيّة تشير إلى نظريّة العلم، و هي كلمة مستحدثة ، تشير إلى أمور ليست قديمة جدّا، لأنّها ظهرت حين توقّف المفكرون عن مزح أفكارهم بالأفكار الفلسفيّة .([1]) هذا ما أكدّه روبير بلانشي Robert Blanchet (1898-1975م) في كتاب عنوانه "الابستيمولوجيّة "إذ قال بأن ظهور هذا العلم الجديد كان تدريجيّا ،و استغرق وقتا طويلا تمّ من خلاله تقديم ملاحظات هامّة و مفيدة ساهمت كلّها في تحرير التصوّرات العلميّة وتدقيقها أكثر عبر الأكاديميّة و الثّقافة العلميّة و تطبيقات العلم .([2])

الابستيمولوجيّة هي أساس الدّراسة النّقديّة لمبادئ مختلف العلوم ، و لعروضها و نتائجها، بقصد تحديد أصلها المنطقيّ و وإظهار قيمتها و حصيلتها الموضوعيّة .([3]) و للإبستيولوجيّة الّتي احتلّت في العلوم الاجتماعيّة مكانة هامّة علاقة بالنّشاط المعرفيّ الهائل الّذي يثيره كثرة الصّراع بين مناهج ومواضيع هذه العلوم . و يبدو أن تأثّرها بالتّوجه النّظريّ القائل بضرورة إعادة النّظر في العلوم التّقليديّة ، و كذا حركة النّقد الفكريّ الّتي ظهرت في الغرب ، قد فتح آفاقا علميّة حديثة جعل منها منظومة معرفيّة مفتوحة ، متأثرة بصيرورة التّطوّر الاجتماعيّ و الفكريّ، ليس من أجل تقديم أفكار عامّة وشاملة، بل لتقديم إجابات لمسائل فكرية محدّدة و في وضع تاريخيّ محدّد.

و عليه ، ترى الابستيمولوجيّة في التّعميمات الفلسفيّة عائقا يؤثّر سلبا على المعرفة العلميّة. لذلك، فهي ليست استمرار لنظريّة المعرفة في الفلسفة، و إنما هي تغيّر كيفيّ في النّظر إلى علاقة الفلسفة بالعلم، و تجاوز التّناقض بين نظريّة المعرفة و العلم.بالإضافة إلى ذلك ،تجاوزت الابستيمولوجية فلسفة العلم الّتي تناولت موضوع علاقة العلم بالمجتمع وفق نظرة فلسفيّة للطّبيعة و الكون . أما من حيث الاختلاف بين الابستيمولوجية و العلم ،فأنها اقرب إلى منطق العلم ، و هذا لا يعني أنّ الابستيمولوجيّة هي دراسة للمناهج العلميّة الّتي هي موضوع نظريّة المناهج. عموما، لم يعد لهذا التّقسيم المتنوّع معنى

[1] - روبير بلانشي،نظرية العلم (الابستيمولوجية)، ترجمة محمود اليعقوبي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1972،ص9
[2] - نفس المرجع ص،10
[3] - Lalande André, Vocabulaire technique et critique de la philosophie, Paris, PUF, p40

في أيّامنا هذه لأنّ التطوّرات الّتي يشهدها العلم وجّهت الابستيمولوجيّة نحو دراسة مشاكل معرفيّة أكثر إلحاحا وأهمية .([1])

و بالنّسبة للعلوم الاجتماعيّة الّتي تشكل أحد موضوعات الابستيمولوجيّة ،فإنّ العلاقة الّتي تقييمها مع نظريّة العلم هي من النّاحية المبدئيّة مماثلة للصّلة الّتي تقيمها العلوم الطبيعيّة مع نفس النظرية. إنها لا تهتمّ بتاريخ العلوم الاجتماعيّة، و لا بسيكولوجيّة الاكتشافات العلميّة الّتي تتوصّل إليها، و لا التّحاليل المنطقيّة الّتي تطرحها، لأنّها ترى بأنّ أهميّة العلوم الاجتماعيّة تكمن في قدرتها على قراءة الأحداث علميّا. و هو ما جعل الابستيمولوجيون يؤكّدون على ضرورة عدم الاكتفاء بتحليل اللّغة العلميّة في العلوم الاجتماعيّة باعتباره تحليلا ضيّقا و جزئيا، ذلك أن الأمر يتطلّب الاهتمام بالبناء التّدريجيّ لهذه العلوم ، و بنشأة وتطوّر روحها العلميّة. ([2])

و هكذا ، تعدّ مشكلة المسار الّذي تسلكه العلوم الاجتماعيّة واحدة من أهمّ المشاكل الابستيمولوجيّة المطروحة على المختصّين الّذين انقسموا إلى فريق أول يعتقد أنّ مسار هذه العلوم صيرورة متصّلة ، مستمّرة ، لا انقطاع فيها و لا انفصال . بينما رأى الفريق الثّاني أنّ مسار هذه العلوم انقطاع واضطرابات و أزمات وثروات.([3]) ففي الاتّجاه ذي يقول بالاستمراريّة، العلوم الاجتماعيّة هي استمرار وتطوّر للمعرفة العادية، و كلّ معرفة علميّة جديدة هي استمرار لمعرفة علميّة سابقة، بمعنى أنّ تاريخ العلم يشكّل سلسلة من المعارف يتولّد بعضها عن بعض وفق منطق تطوّر تدريجيّ ينطبق على منطق المنهج العلميّ و لغة العلم. أما الاتّجاه الثّاني الذي باللاستمرارية ،فانه يرى أن المعرفة العلميّة بشكل عام ليست امتدادا للمعرفة العاميّة، بل هي انتقال من التّجربة إلى العقليّة، و من الملاحظة المضطربة إلى المعرفة الموضوعيّة.([4]) و نفس الملاحظة تنطبق على المنهج العلميّ و اللّغة العلميّة اللّذان يعدّان عاملان أساسيّان في حدوث ما يسمّى بالقطيعة الابستيمولوجيّة .

و بالتّالي، تشكّل القطيعة المعرفيّة مكسبا هامّا في العلوم الاجتماعيّة، و تعني بالنّسبة لها، القطيعة التّاريخيّة مع العصور القديمة و فضائها العقليّ. غير أنّ المميّزات الّتي تعبّر عن المجال الاجتماعيّ الّذي يخصّ المشاعر و المواقف و السّلوك و العفويّة و التّلقائيّة...الخ، أعطي لهذا المفهوم معنى خاصّا ينقصه الضّبط و الدّراسة و الإحكام بمختلف العلوم الاجتماعيّة الّتي تطوّرت بطريقة تجريديّة منتظمة ومتواصلة، دون أن تتمكّن من بلوغ درجة عاليّة في الدّقة.([5]) و الإشكال الّذي طرحه باشلار صاحب

[1] روبير بلا نشي ، مرجع ذكر سابق ، ص 26

[2] - Javeau Claude, petit manuel d'épistémologie des sciences sociales, Bruxelles, 2003,p 25-28

[3] - Ibid,p39

[4] -Ibid , p41

[5] - Ibid,p48

مفهوم القطيعة المعرفيّة يدلّ في مجال العلوم الاجتماعيّة على أنّ هذه القطيعة هي الّتي تقف وراء التّطوّرات الهائلة الّتي تحدث التّحولات المفاهيميّة التي تتخلى عن المفاهيم الموروثة من الماضي.([1])

القطيعة المعرفية هي بمثابة الأصول الثّقافيّة و العلميّة لمختلف التّطوّرات الّتي أنجزتها العلوم الاجتماعيّة ، بعيدا عن التّعميمات الفلسفيّة والتّصوّرات الزّائفة . و لعلّ ذلك يفسّر ما ذهب إليه المفكّر فوكو الّذي رأى بأنّ كلّ خطابات العلوم الاجتماعيّة تحمل بداخلها حقائق لا تعبّر عن متوافقات كبرى وإنّما تعبّر عن تداخل مستمر بين الفرد و محيطه. كما تعبّر هذه الحقائق عن مسار تجريبيّ يعتمد على نسبيّة الحقيقة و على قدرة المفكّرين على وضع تصوّرات علميّة حول خصوصياتها([2])و بهذا المعنى ، أراد فوكو القول بأنّ العلوم الاجتماعيّة لا يمكن أن تسير وفق خط واحد . فهي عبارة عن مشاريع متنوّعة، متقاطعة و متكاملة، و المفكّر هو الّذي يحدّد حقل مشروعه و عمقه ، و هو الّذي يختار الأدوات المنهجيّة و المفاهيم الخاصة و الملائمة لأهداف بحثه في حقل معيّن.

و على هذا الأساس، تعدّ العلوم الاجتماعيّة مجالا واسعا لابتكار المفاهيم النّقديّة وبشكل مستمر، من خلال إحداث القطيعة المعرفيّة مع الأفكار و المراجع السّابقة، و تجاوز الآفاق المعرفيّة المألوفة للبحث . إنّ مواضيع البحث و أدوات الدّراسة هي أشياء حسب فوكو، و يتمّ إنتاجها عبر تطوّر المجتمعات الّتي تتغيّر و يتغيّر معها تاريخها.([3]) وبهذا، يتّضح أنّ الاهتمام بظواهر المجتمع علميّا هو في حقيقته اهتمام بصورة تاريخيّة متغيّرة. لكن التّغيّر الفعلي يحدث حين يبتعد المفكّرون عن الأساليب التّقليديّة للبحث، و يلتزمون بأسلوب القطيعة للرؤى و الخطابات السّائدة في العلوم الاجتماعيّة من اجل البحث الدّائم عن القطيعة المستمرّة.

مهما تكن أهميّة القطيعة الّتي طرحتها الإبستيمولوجيّة الّتي صارت اليوم تواجه مشاكل بسبب تقسيم العمل العلميّ الّذي كان وراء ظهور تخصّصات اجتماعيّة متكاملة ، تحتاج بدورها إلى ابستيمولوجيّة خاصة ، يبقى عمود العلوم الاجتماعيّة متمثّلا في التّفكير المنظّم الّذي يعتمد على مبدأ التّراكم و أخلاقيّات العلم و أهدافه من أجل خدمة الحاجات الّتي يطمح إليها المجتمع. ثمّ إنّ ظواهر العلوم الاجتماعيّة مرتبطة ببعضها البعض ، و لا يمكن فهمها بشكل منفرد يجرّدها من تعدّد أبعادها. و بما أن هذه العلوم تقوم على مبدأ التّنسيق بين الجانب النّظريّ و الجانب التّطبيقي في كلّ دراسة ، فأنّه لا يمكن إخفاء التّداخل القائم بين متغيّرات الظّاهرة الواحدة، لان هذا الأمر يطرح مسألة التّداخل المعرفيّ بين التّخصّصات الاجتماعيّة الّتي توصّلت إلى ممارسة الفعل المعرفيّ بفضل المعارف و الحقائق المتراكمة

[1] قاستون باشلار ، الفكر العلمي الجديد، ترجمة عادل العوا، 2002 ، ص ص 5 – 10

[2] - Foucault Michel, discontinuité de la pensée ou pensée du discontinu, le portique, Revue de philosophie et de science humaine. http://le portique.revues.org

[3] - Foucault Michel, les mots et les choses, éditions Gallimard,1966, pp 78-80.

كمّا و كيفا ، لتصبح بذلك علوم تراكميّة أساسها الجدليّة الّتي يحدثها البعد الاجتماعيّ و البعد العلميّ للمعرفة.

IV – العلوم الاجتماعية و إلايديولوجية:

تعاني علميّة العلوم الاجتماعيّة من المشاكل النّاتجة عن علاقتها بالإيديولوجية، إذ يرى العلماء أنّ هذه العلوم ليست محايدة رغم كلّ ما يدّعيه كلّ فرع فيها ، لأنّ الحقيقة تنصّ على أنّ هذه التخصّصات تظلّ إيديولوجيّة على نحو خفي معبّأ بالقيم الإيديولوجية و خاضع لخداع معقّد و خطير.([1]) و على الرّغم من التّداول الشّائع لمفهوم "الإيديولوجية"، إلاّ أنّه لم يكن دائما موضوع اتّفاق بين المفكّرين الّذين يختلفون في استعماله، بل و حتّى في تحديد مضمونه. و مهما يكن ، فالإيديولوجية ليست علما للأفكار ،بل تشير إلى صفة اللاّمعقوليّة الّتي لا تقيّم الفكر و لا تتخذه أداة لفهم الواقع.

في جانب أخر، أخذت الإيديولوجيّة عند ماركسMarx معنى إيجابيّ حيث أطلق المفهوم على البنيّة الفوقيّة الّتي تضمّ الإنتاج الفكريّ الّذي يسود في مجتمع ما ، و ترتبط بنيتها وظيفيا بالبنيّة التّحتيّة المسؤولة عن إحداث التّغيير في المجتمع. و إذا كان لينين قد ميّز بين الإيديولوجيّة البورجوازيّة والإيديولوجيّة الاشتراكيّة ، فإنّ الماركسيّون المعاصرون يعتبرون الماركسيّة إيديولوجيّة علميّة غايتها تحليل النّظام الرّأسمالي.([2]) و من جهته رأى كارل مانهايمMannheim Karl (1893-1947م) ضرورة تطوير معنى بسيكولوجي للإيديولوجيّة، و جعل معناها يتراوح بين عمليّة التّضليل المقصود والأخطاء النّاتجة من الوضعيّة الطبقيّة لحامليها.([3]) أمّا التوسير Althusser فإنّه أكد وجود الإيديولوجيّة في كلّ المجتمعات، و اعتبرها ضروريّة لها، لأنّها مصدر قوة تسمح للأفراد بالتّكيّف مع معطيات واقعهم و التّأقلم مع خصوصيّات مجتمعهم.([4])وتبقى الإيديولوجيّة نسق من المفاهيم الّتي تسعى إلى تفسير الظّواهر المعقّدة في المجتمع من خلال منطق يبسّط الاختيارات السّياسيّة و الاجتماعيّة للأفراد و الجماعات، و تتمثل علاقاتها بالعلوم الاجتماعيّة في إحاطتها بحقائق المجتمع، و صياغتها صياغة جديدة تختلط بأنساق نفسيّة و اجتماعيّة و دينيّة وغيرها من الأنساق الّتي تلجأ إليها الإيديولوجيّة عند الحاجة، الأمر الّذي يؤثّر على ما ينتجه الباحثون و المفكّرون حول قضايا المجتمع.

---

[1] - Fougeyrollas Pierre, Savoirs et idéologie dans les sciences sociales Paris - L'Harmattan,1990, p15.

[2] - Wikipedia, Marxisme critique. http://fr.wikipedia.org/wiki/marxisme -critique.

[3] - Mannheim Karl, Idéologie et utopie, (1929) édition électronique, http://classique, uquac.ca/ classiques / Mannheim/ Karl/idéologie –utopie.

[4] - Althusser Louis, Idéologie et appareils idéologiques d'Etat, édition électronique de l'article publié dans la revue la Pensée, no 151, 1970, http ://classiques.uquac.ca/ contemporains/Althusser-Louis /idéologie

و على غرار ذلك، يرى الفهم العلميّ في الإيديولوجيّة منهجا لدراسة الأفكار و تحليل القوانين المتحكّمة فيها، و هي أيضا علما يساعد على معرفة الظّروف الّتي تشكّلت فيها أفكار جماعة معيّنة، و طبيعتها، و أهدافها، و علاقتها بالواقع الّذي أنتجت فيه. كما تتمتّع الإيديولوجيّة حسب هذا الفهم بصدق تحليلها للواقع وكشف تناقضاته و العمل على فهمه. لكنّ هذا الجانب العلميّ يظلّ محدودا ،لأنّ الإيديولوجيّة لا تقف عند حدود الوعي الحقيقيّ بالواقع، بل تتعدّاه لتعكس وعيا محتملا حول الواقع. و بذلك تتحوّل إلى تعبيرا غير صادق و لا يخدم الأهداف العلميّة للعلوم الاجتماعيّة. على العموم، تظهر الإيديولوجيّة عند الباحثين الاجتماعيّين في اغلب الحالات من خلال اختيارهم للمواضيع و المواقف و المضامين و شكل التّعبير و طبيعة اللّغة.....الخ.

و بمعنى آخر يمكن القول بأنّ الإيديولوجيّة هي إنتاج فكريّ يتبلور عبر سلوك قصديّ هادف، يترجم وعيا معيّنا و يكشف طبيعة العلاقات القائمة في المجتمع، و التي لها دور في توجيه الأنشطة المرتبطة بالحياة الاجتماعية. هذا الإنتاج يوضح فهم معيّن للواقع، إمّا قصد دعمه و المحافظة على بقائه، و إمّا لتغييره و إقامة بديل له. و في الحالتين، تبقى المرجعيّة الّتي تتغذّى منها الإيديولوجيّة هي الأهمّ. في هذا الإطار لدينا عدّة أنواع من الفهم للإيديولوجيّة نذكر منها الفهم السياسيّ، و يقوم بربط الإيديولوجيّة بفئة اجتماعيّة معيّنة، تحكمها في علاقتها مصالح مشتركة. و تتضمّن رؤية للواقع ، و الأهداف الّتي ترضى طموحاته. إنّها بمثابة نسق نظريّ يوجّه الفكر و الممارسة في وسط الجماعة الّتي تحمل تلك إلايديولوجيّة . و لدينا أيضا الفهم العام الّذي لا يحمل تصوّر دقيق للمفهوم، و يرتبط بالمعانيّ العامة التي تعتبر الإيديولوجيّة فكرا تضليليّا و تصوّرا مختلفا عن الواقع.إنها الصّورة الإيديولوجيّة السلبيّة في كلّ أبعادها.([1])

و من خلال التّأمّل في مختلف المعاني الّتي اتّخذها مفهوم الإيديولوجيّة، يتّضح أنّ لهذه الأخيرة صلة بمعتقدات النّاس، و علاقاتهم الاجتماعيّة، و المبادئ الّتي تحرّكهم لأداء أدوار معيّنة في المجتمع. علما بأنّ هذه الأدوار تترجم وعي النّاس، سواء كان دينيّا، فلسفيّا، علميّا، أدبيّا أو حتى خرافيّا، ذلك أنّ كلّ الأدوار و الممارسات الاجتماعيّة هي استجابة مباشرة أو غير مباشرة لنوع من الإدراك السّائدة في وسط اجتماعيّ معيّن. لهذا السبب يمكن التّأكيد على أنّ الإيديولوجيّة كظاهرة لها حضور في كلّ المجالات الاجتماعية و الاقتصاديّة والسياسية والقانونية والدينية و الأخلاقيّة و الثّقافيّة و غيرها من الجوانب و المسائل الّتي نجدها في كلّ مجتمع يسعى إلى الحفاظ على توازنه و تماسكه.

1 – Servier Jean, L'idéologie ,PUF,France 1982 ,p 10-16

و ينظر كذلك للإيديولوجية في العلوم الاجتماعيّة على أنّها مؤسّسة قائمة على أسس نظريّة تعبّر عن رؤية للواقع و يحكمها منطق داخليّ يكسبها المعنى السوسيولوجيّ .([1]) و بما أنّ هذه العلوم هي بمثابة بيئة ملائمة للتّوليد العلميّ و إعادة تركيب المقولات و بناء المفاهيم و النّظريّات ، فإنّ الإشكاليّة التي تؤسّسها مع الإيديولوجيّة تنطلق من المبدأ القائل بضرورة انفصالها عن الإيديولوجيّة بحكم امتلاكها مقاربات خاصة في إنتاج المعرفة العلميّة المتعلقة بالمجتمع([2]) لهذا،يرى المختصّون ضرورة أن تتحرّر العلوم الاجتماعيّة كليّة من اللّغة الإيديولوجيّة التي تملأ العقول بصور تعرقل نموّ المفاهيم العلميّة و قدرة الإنسان على إبداع الأساليب النّقديّة في التّفكير.

و قبل توضيح هذه المسالة أكثر، لا بدّ أن نذكر بأنّ الإيديولوجيّة و العلوم الاجتماعيّة تسعى كلّ منهما إلى إشباع حاجات اجتماعيّة و أداء أدوار و وظائف داخل المجتمع، كما تربطها علاقات جدليّة تتغير بتغير المجتمع.و رغم الاختلافات الجوهريّة القائمة بينهما، فإنّ العلوم الاجتماعيّة التي تسعى إلى بلوغ المعرفة الموضوعيّة المعرّضة للتّعديلات بسبب قيامها على النّسبيّة ، كثيرا ما تحمل دلالات إيديولوجيّة تظهر في مدى تقبّل الأفكار التي لا تتناقض مع إيديولوجيّة معيّنة، و في مدى مقاومة الأفكار التي لا تتطابق معها ، و هذا مهما كانت درجة علميّتها.([3]) و ترجع أسباب هذه المسالة إلى سعي الإيديولوجيّة باستمرار إلى تأكيد ذاتها لضرب الأدّلة التي يقدّمها الواقع حول فشلها . فهي تمارس التّعصّب و التّجريح و الخداع لمقاومة حتّى الإيديولوجيّة القائمة ، و هذا في ثوب إيديولوجيّة جديدة.

بسبب كلّ هذه القضايا، تعاني العلوم الاجتماعيّة من الإيديولوجيّة حين لا تكشف الواقع، و تستبعده عن الوعي، بل قد يصل الأمر بها إلى تشكيل حوله صورة هي انعكاس زائف للواقع. و مثل هذه المعاناة راجعة بالتحديد إلى العلاقة التي تربط النّظريّة في العلوم الاجتماعيّة بالإيديولوجيّة. ففي هذا الشّأن، يبدو واضحا أنّ كلّ النظريّات و مهما كانت درجة أهميتها، تخفي وراءها بشكل أو بأخر إيديولوجيّة معيّنة.([4]) و طبعا، هذا لا يعني أنّ للعلوم الاجتماعيّة التزام إيديولوجي، و لكن الالتزام يأتي من المفكر والباحث الذي استعان بأفكار إيديولوجيّة معيّنة من أجل تدعيم آراء آو التعبير عن موافقته على قضايا هي من صميم اهتمامه العلميّ. و في نفس الإطار، يذهب أحيانا البعض إلى استخدام نظريّات هذه العلوم استخداما إيديولوجيّا، رغم كونها أنساق علميّة تضمّ مفاهيم و قوانين حول الواقع، و تعترف بالنّقد طريقا و منهجا و أسلوبا، متسبّبين بمواقفهم هذه في انتشار الحضور الإيديولوجي داخل العلوم الاجتماعيّة.

---

[1] - Liens entre épistémologie des sciences et idéologie http://fr.wikipedia.org/wiki. wikipedia
[2] - Ibid
[3] - Ibid
[4] - Javeau Claude, ouvrage déjà cité, p 70

هذا ما تحدث عنه الفن قولدنر Alvin Gouldner (1920-1980م) حين كتب عن الأفكار المحوريّة المتضمّنة في النّظريّات الاجتماعيّة الّتي سّماها ب "الافتراضات الخلفيّة " الّتي عادة ما تعكس التّوجه الإيديولوجيّ لصاحب النّظريّة و انحيازاته الاجتماعية.([1]). وهو ما يتطابق أحيانا و إلى حدّ بعيد مع ما تقدمه مشروعية التداخل الابستيمولوجي في الإيديولوجية، والّتي تنطلق من افتراض أساسي ينصّ على استحالةتصوّر حقائق مطلقة في بعض مجالات العلوم الاجتماعيّة إن لم يكن ذلك في أغلبها، لأنه أ لا توجد في هذه العلوم حقائق مستقلّة تماما و لا صلة لها بالسّياق الاجتماعيّ و غيره.

أخيرا ، رغم ظهور ما يسمى بالإيديولوجيّة العلميّة الّتي ترفض الجمود الفكري و التّعصّب للرّأي و الموقف مقابل تقبّل التّغيير و امتلاك رؤية علميّة للمجتمع حتّى يساير التّحوّلات الّتي يشهدها العصر ، فإنّ الحاجة إلى التّمييز بين ما هو علميّ حيقي و ما هو مزيّف في المعرفة ما زال مطروحا للنّقاش في العلوم الاجتماعيّة بشكل عام، لأنّ إبستيمولوجيتها تفرض الارتباط بمعان محدّدة و مضبوطة تاريخيّا و اجتماعيّا.([2]) و لعلّ هذا ما جعل كارل بوبرKarl Popper (1902 – 1994م) يذهب إلى القول بأنّه لا توجد أيّة علاقة بين التّفكير الإيديولوجيّ و الواقع ، و أنّ ذلك التّفكير يشكّل خطرا، خاصّة و أنّ أصحاب الأفكار الإيديولوجيّة يعتقدون أنّهم يفهمون العالم بمجرد صياغة أفكار ذات مظهر علميّ.([3]) أمّا هايدفر Heidegger Martin(1889- 1976م) فقد رأى أنّ الإيديولوجيّة تنتمي إلى عالم التّرثرة و اللاّ أصالة ، وتدفع إلى التّخليّ عن التّفكير في الأشياء المهمّة بالنّسبة للفرد و المجتمع. إنّ الفعاليّة في التّفكير تقتضي أن يتّخذ المفكّر و الباحث و العلم موقفه الفكريّ بنفسه . و ألاّ يسلم رأسه إلى أفكار أنتجها غيره رغبة في التّقرب منهم أونيل رضاهم.([4])

و عليه ، تبقى كلّ تبعيّة للآخر بالأفكار شكل من أشكال الإيديولوجيّة ، و الّتي يمكن التّغلّب عليها من خلال تطوير العقل الجدليّ النقدي الذي يمثّل حسب كارل مانهايم Karl Mannheim مدخلا لتجاوز الإيديولوجية ، و ذلك من خلال التخلي كمختصّين في العلوم الاجتماعية عن إصدار الأحكام القيميّة و الأحكام المسبّقة ، بمعنى تجنّب الإسقاط الذاتي الذي يلغي أو يدعو بالى إلغاء فكر الآخرين. ([5])إن المعرفة في العلوم الاجتماعية نسبية و علائقية ، لذلك دعا ريمون ارون Raymond Aron (1905-1983) إلى ضرورة التمييز بين النظرية و المنهج العلمي المتصل بالواقع ، و بين

---

[1] - Magnani Eliana, Don et sciences sociales. Théories et pratiques croisées, France Université de Dijon, 2007, p 155 .

[2] - Ibid., p 73

[3] - كارل بوبر،منطق البحث العلمي، ترجمة محمد البغدادي المنظمة العربية للترجمة، 2006، ص 118

[4] - Kouakou Antoine, Martin Heidegger penseur de notre temps, http://ethiopiques.refer.sn/spip pdf

[5] - عبد الله العروي،مفهوم الأيديولوجية،المركز الثقافي العربي،لبنان،2003،ص 213

الإيديولوجية الخاطئة التي تحجب الحقيقة عن الناس .و بالمناسبة، أكد على أن الفكر العلمي قادر على إنتاج الفكرة الصادقة للجميع ، و ليس فقط لطبقة معينة مثلما هو الحال مع الإيديولوجية.([1])

V – أهمية النظريّة في العلوم الاجتماعيّة

النظرية أساسيّة في العلوم الاجتماعيّة، و هي ضرورة ملحّة للبحث لأنّها تشكّل الأرضيّة الرئيسيّة لتأسيس الدّراسات الاجتماعيّة و الاقتصاديّة و السياسيّة...الخ . و تمثل النّظريّة رصيدا للعلوم الاجتماعيّة المختلفة و نمطا لبناء المعرفة العلميّة و خاصة لانطلاق التّفسير و التّحليل ،حتى و إن كانت غير كافيّة في بعض الأحيان لإحداث قطيعة مع التّفسيرات غير العلميّة. إنّ الاهتمام بالنظرية في العلوم الاجتماعيّة ناتج عن كون التّقديم العلميّ لا يتم إلاّ إذا أنجز على مستوى نظريّ. فالعلوم الاجتماعيّة ليست مجرد تراكم للمعارف ، ذلك أنّ صياغة النظريّات العلميّة و تصوّراتها و تنظيماتها إنّما تتحكّم فيها مجموعة من الفرضيّات و المفاهيم الّتي يسميها توماس كوهن Samuel Thomas Kuhn (1922-1996م) ب " الشكل التّحليليّ" .([2])

و على العموم، فإنّ التّقدم في العلوم الاجتماعيّة و البحث و التنظير لا يتمثّل في مجرد تجميع الحقائق فحسب، بل هو عمليّة تبرز في التّغيير النّوعيّ في بنية الأنساق النّظريّة . فإذا كان هدف العلوم الاجتماعيّة في كل مرّة هو الوصول إلى خلاصة هامّة تتجاوز ما هو متعارف عليه ، فانه لا يمكن تحقيق ذلك إلاّ إذا تجاوز البحث مجرد ضبط الجانب الإمبريقي للانتقال فعلا إلى ضبط الجانب النّظري ، و تحريك بنية الأنساق النّظريّة حتى لا تبقى جامدة ، مثلما هو الشّأن بالنّسبة لعلم الاجتماع الأمريكيّ الّذي يفتقد إلى الأسس النّظريّة في تفسير الظّواهر الاجتماعيّة أو الربط بينها . و لعلّ هذا ما جعل تالكوت بارسونز Talcott Parsons(1902-1979) يصرح بان للنظرية أهمية كبرى لأنها تدلّ على ما نعرفه و ما نودّ معرفته ،و تمدّنا بالتساؤلات الّتي تحتاج إلى أجوبة، و للنّظريّة قدرة كبيرة على التّعامل مع الأشياء.([3])

إنّ مسالة الوصول إلى مرحلة التّنظير في العلوم الاجتماعيّة تستدعيّ المرور بعدّة مراحل و يتجسد عبر التّوقف عند الفرضيّات العلميّة الّتي تؤدّي إلى الاقتراب من بناء الإشكاليّات . إنّ النّظريّة

---

1 - Raymond Aron, L'opium des intellectuels, éditions Hachette, Paris, 2010, p166

2 – Kuhn Thomas Samuel ,La structure des révolutions scientifiques,edtions Flammarion ,1999 , p -91

3 - Guy Rocher, talcott ,Parsons et la sociologie américaine.(1972) http://classiques.uquac.ca/ contemporains/Rocher/Guy/talcott édition électronique réalisée par Jean Marie Tremblay./talcott-Parsons-socio-ame/talcott-fr

تغذي العلوم الاجتماعيّة بالحقائق المعروفة ، و في كيفيّة تنظيم و بناء تلك الحقائق ، وتمدها بالتّفسيرات الخاصّة بالبناء المعرفيّ ، إلى جانب توفير المرجعيّة التي تسهل عمليّة الانطلاق في البحث.

V - فروع العلوم الاجتماعية

تضمّ العلوم الاجتماعيّة عدّة فروع أثبت التّطبيق العمليّ لها فعاليّة نظرياتها و مفاهيمها وأطروحاتها. و من بين هذه الفروع نذكر ما يلي:

1-5 – علم الاجتماع

يدرس هذا الفرع الاجتماعيّ خصائص الجماعات البشريّة و التّفاعلات المختلفة و العلاقات بين أفراد المجتمع. وتطوّر هذا العلم الّذي عرف بدراسته للحياة الاجتماعيّة للبشر سواء في شكل جماعات أو مجتمعات في أوائل القرن التّاسع عشر ، بعدما أسّسه أوجست كونت Auguste Comte (1798-1857م) الّذي ربط بين المجتمع و المعرفة، لينشر هذا العلم بشكل واسع من أجل الدّلالة على كلّ دراسة علميّة واعيّة و دقيقة نسبيّا للمجتمع.([1]) لقد خضع موضوع علم الاجتماع لجدل كبير خلال القرنين التّاسع عشر و القرن العشرين. و رغم انحصاره في دراسة الحقائق الاجتماعيّة.ذهب سبنسر على سبيل المثال إلى اعتبار علم الاجتماع بمثابة العلم الّذي يصف و يفسّر النّظم الاجتماعيّة، و الضّبط الاجتماعيّ، و العلاقات بين النّظم، إلى جانب قيامة بمقارنات بين المجتمعات على اختلاف أنواعها، و كذا دراسة التّطور و عمليتي البناء و الوظيفية الاجتماعيّة.([2])

من جهته، رأى جورج زيمل Georges Simmel (1858-1918م) ضرورة التّمييز بين ما هو اجتماعيّ و ما يسمّى بعلم اجتماعيّ. لأنّ المجال الاجتماعيّ يضم ما يدور بين النّاس، أمّا العلم الاجتماعيّ فهو المجال الّذي يخضع للدراسة و التّحليل العلميّ.([3]) و عرّف جورج جورفيتش Georges Gurvitch (1894-1965)علم الاجتماع من خلال ثلاث مستويات هي الماكروسوسيولوجية التي تدرس المجتمعات و الحضارات ، و مستوى الجماعات الخاصّة مثل الأسرة و الطبقات الاجتماعيّة و الجمعيّات.....الخ، و الميكروسوسيولوجيّة التي تهتمّ بالعلاقات الاجتماعيّة

[1] - Norbert Elias, qu'est ce que la sociologie, Edition Pocket, Paris, 1993.p p8- 9
[2] - spencer Herbert, Introduction à la science sociale ,(1875)éditions Félix Alam , Paris ,1988 ,édition électronique http://classiqueuquac.ca/spencer Herbert intro-sc.-sociale
[3] - Boudon Raymond, Georges Simmel, in dictionnaire de la sociologie in encyclopédie universelle, Paris1998p.

و أشكال التنشئة الاجتماعيّة .([1]) أما سور وكين Sorokin(1889-1968م) فقد رأى بأنّ علم الاجتماع يشير إلى جميع المعلومات الخاصّة بالجماعات الإنسانيّة من حيث التّشابه ، و كذلك أنماط التّفاعل المشترك بين مختلف جوانب الحياة الاجتماعيّة . و حدّد علم الاجتماع في دراسة الثّقافة الاجتماعيّة، و الخصائص المشتركة بين الظّواهر الاجتماعيّة و غير الاجتماعيّة.([2])

أما رايت ميلز Wright Mills(1916-1962م) فقد عرّف علم الاجتماع على أنّه العلم الّذي يدرس البناء الاجتماعيّ للمجتمع، و العلاقات المتبادلة بين أجزائه، و ما يطرأ عليها من تغيّر.([3]) و قد ظهرت تعاريف أخرى هامّة لعلم الاجتماع مع جورج ليتديرج و ماكييفر و توكفيل و ماركس ، و غيرهم من المفكّرين الّذين أكّدوا أنّ علم الاجتماع هو علم المجتمع و العلاقات الاجتماعيّة . و اهمّ ما يمكن استخلاصه في هذا الشّأن هو تحوّل علم الاجتماع تدريجيّا من دراسة الظّواهر الاجتماعيّة و التّقدم وفق التّصوّر الكونتي الكلاسيكيّ إلى دراسة الحياة اليوميّة للأفراد ، و أوضاعهم ، و أشكال التّفاعل بينهم ، و الأحداث الموضوعيّة الملموسة ، خاصة بعدما حدّد موضوع علم الاجتماع في دراسة الأوضاع المعيشيّة اليوميّة للنّاس من أجل دراسة المصالح الّتي تتكرّس في التّفاعل و التّبادل اللّذان يأخذان أشكالا محدّدة في المجتمع.

إذن، يدرس علم الاجتماع علميّا المظاهر الاجتماعيّة للحياة الإنسانيّة و المعرفة المرتبطة بها من خلال التّفاعل الاجتماعيّ. و هو ما جعله يهتمّ كعلم بالمجتمع من خلال دراسة السّياق الاجتماعيّ الّذي يحيط بالفرد. وهذا الموضوع لا يختلف عن ما أكّد عليه مؤسّسي هذا العلم في نهاية القرن الثّامن عشر و منهم دوركايم الّذي حدّد موضوع الاجتماع في دراسة أنماط الحياة و الظواهر و المشاكل الاجتماعيّة. و يبقى علم الاجتماع ذات معارف و محالات واسعة تدور حول قضايا أساسيّة هي العلاقات الاجتماعيّة و عمليّات التّفاعل الاجتماعيّ ظواهر المجتمع و مظاهر التّماثل و الاختلاف....الخ. و بالإضافة إلى ذلك ، يمكن تعريفه و كما فعل ماكس فيبرMax Weber (1864-1920م) بأنّه العلم الّذي يحاول الوصول إلى فهم الفعل الاجتماعيّ من أجل الوصول إلى تفسير سببي لذلك الفعل و إدراك نتائجه.([4])

و في علم الاجتماع المعاصر، تركّز الاهتمامات على موضوعات حديثة، منها الجماعات الاجتماعية، الأفعال الاجتماعيّة، الثّقافة، أنماط التّفكير الّتي تميّز المجتمع، و أيضا الشّخصيّة الاجتماعيّة الّتي تركّز على التّفاعل و السّلوك الفرديّ و الجماعيّ و كيفيّة تكوينه و تأثيره في المجتمع. و لدينا أيضا

---

[1] - Gurvitch Georges, traité de sociologie, PUF, 2007 ,p72
[2] - Sorokin Pitrim, la sociologie, in wikipedia, http://fr.wiki.org/wiki-pitrim-sorokin.
[3] - Mills Charles Wright La sociologie in Encyclopedia universalis. http://www.universalis.fr.encyclopedie/charles-wright-mills
[4] - Catherine Celliot- Thélène, La sociologie de Max Weber, , éditions la Découverte, Paris, 2006 p 15

موضوع التّغيّر الاجتماعيّ الّذي هو جوهر علم الاجتماع المعاصر على أساس أنّ التّغيّر هو القانون الّذي يفسّر حياة المجتمعات و تطوّرها، و يشمل جميع مظاهر الحياة و بنياتها و نظمها و مؤسّساتها المختلفة.

5-1-1- إبستيمولوجيّة علم الاجتماع :

يبدو علم الاجتماع جهازا متماسكا من المسلّمات و المفاهيم و القوانين و التّوجيهات العامّة الّتي تستعمل لتفسير و تحليل الواقع الاجتماعيّ. و إذا اعتبرنا الابستيمولوجيّة هي النّقد الّذي يوجّه للعلم، فإنّ علم الاجتماع هو إحدى العلوم الاجتماعيّة الّتي تتيح لنفسها نقد منظومتها المعرفيّة باستمرار ، و ذلك بحثا عن العقبات إلي تعيق تطوّرها من جهة ، و بحثا عمّا ليس مفكّرا فيه من جهة ثانيّة. كلّ هذا يتضح من خلال التّوقف أمام النّظريّة السّوسيولوجيّة الّتي يمكن اعتبارها امتدادا لما يسمّى بالفكر الاجتماعيّ، الّذي ترجع جذوره إلى المفكّرين و الفلاسفة القدماء. و القضيّة المطروحة على هذا المستوى ،هي أنّ البعض يختزل النّظريّة السّوسيولوجية إلى مجموعة من الفرضيّات القادرة على الصّمود في ميدان البحث الاجتماعيّ. بمعنى أنّ النّظريّة السّوسيولوجيّة لا تمثّل إطار منسجما يساعد على التّفسير و التّحليل ، و إنّما هي فرضيّات قابلة للتّطبيق ، لكنّها ليست أكثر من مجموعة أفكار قد تكون غير متماسكة . و رغم ذلك ، تبقى النّظرية القويّة هي تلك الّتي توفّر أحسن أداة مفاهيميّة للتّعامل مع الواقع الاجتماعيّ.

هذه القضيّة واجهتها النّظريّة الاجتماعيّة التّقليديّة المتمثّلة في الوضعيّة ، و المدرسة الوضعيّة البيولوجيّة، و المدرسة الفرنسيّة في علم الاجتماع مع دوركايم ، مرسل موس ، ليفي بروهل، دي‌سوسير، مالينوفسكي و غيرهم ... واستمرت أيضا مع المدرسة الماديّة التّاريخيّة بزعامة ماركس، والمدرسة الجغرافيّة مع ميشلي، والمدرسة النّفسيّة مع تارد، والمدرسة الأنتروبولوجيّة الثّقافيّة و غيرها من المدارس الّتي اختلفت فيما بينها حول مسائل أساسيّة في علم الاجتماع ، منها استقلاليّة الظّاهرة الاجتماعيّة، أسس النّظم الاجتماعيّة ، علاقة الظّاهرة الاجتماعيّة بالبيئة و العمران، الأصول البسيكولوجيّة للظّاهرة الاجتماعيّة و دور الإرادة الفرديّة في توليد الظّاهرة الاجتماعيّة ، إلى غير ذلك من القضايا الّتي تطوّرت بخصوصها عدّة افتراضات كانت سريعة الزّوال. لكن الصعوبات الّتي خلقتها بعض النّظريّات على مستوى الدّراسة السّوسيولوجيّة للظّاهرة الاجتماعيّة بسبب قصورها، كانت في نفس الوقت وراء تطوّر النّظريّات المعاصرة الّتي استفادت من كلّ النّقائص السّابقة و فتحت آفاقا أمام البحث و التّحليل في علم الاجتماع.

تتمثّل هذه النّظريّات في الوظيفية الّتي تؤكّد على أنّ المجتمع هو نسق من الأفعال و البنى المحدّدة و المنّظمة . و هذا النّسق المجتمعي يتألّف من متغيّرات مترابطة بنائيّا و متساندة وظيفيّا. و من

أبرز قضايا الوظيفيّة في علم الاجتماع ، قضيّة التّوازن الاجتماعيّ الّتي عالجها بارسونز بواسطة "النّسق الثّقافيّ" الّذي يشمل القيّم و الأفكار و المعايير و الأساطير، أي بواسطة ما سمّاه بورديو ب "الرموز".([1]) ولدينا كذلك النظريّة البنائية –الوظيفية التي هي نظرية مجتمعية لا تعطي أهمية للفرد, و تكتفي بتفسير الوظائف التي تؤديها البنى في المجتمع.و ترى بان هذه البنى لا توجد بطريقة عشوائية بل لها وظائف تضمن حتمية تحقيقها.([2])و يعد المجتمع في هذه النظرية سلسلة من الوظائف التي تتسم بالتناسق و التوازن ، و هو ما يفسّر اعتماد البنيوية الوظيفية على رؤية سوسيولوجيّة تركز على التّوازن الاجتماعيّ وليس على التّغيّر الاجتماعيّ ، ذلك أنّ هذا التّوازن هو الّذي يحافظ على استقرار المجتمع الّذي يستفيد من الوظائف الّتي يؤدّيها كلّ أفراده. و على أساس هذه الفكرة ،استمرّ الوظيفيين الجدد في التطوّر.

بالإضافة إلى ذلك، لدينا ضمن النّظريّات السوسيولوجيّة المعاصرة ما يسمّى بنظريات الصّراع الّتي اعتبرت الصّراع ظاهرة عضويّة في حياة النّاس و في العلاقات السّائدة بينهم إنّها تربط الصّراع بقضيّة الرّموز الثّقافيّة المسؤولة عن الانسجام و الصّراع داخل المجتمع ، إلى جانب قضيّة العدالة الاجتماعيّة الّتي هي متغيّرا أساسيّا في إثارة الصّراعات الاجتماعيّة طالما هناك توزيع غير عادل للثّروات داخل المجتمع . إذن، اهتّمت هذه النّظريّات باكتشاف أسباب الصّراع الاجتماعيّ و انعكاساته ، و كانت طليعة للفكر الماركسيّ و بديلا للفكر البنيويّ الوظيفيّ . لقد اشتهرت هذه النّظريّة بفضل أعمال دارين دورن وهربرت ماركيوز اللّذان بحثا في عمليّة التّغيّر الاجتماعيّ و عمليّات القهر و التّهديد و غيرها من ظواهر الصّراع الّتي دفعت إلى ظهور ما يسمّى بالاتّجاه التوفيقي في نظريّة الصّراع، و الذي طوّر مبدأ الصّراع إلى جانب مبدأ الوفاق ،علما بان لويس كوزر Louis Coser (1913-2003م) من أبرز أنصاره.([3])

استمّر علم الاجتماع في التّطوّر وفق منطق ابستيمولوجي يسعى إلى تجاوز العوائق المعرفية الّتي تميّز اللغة السّوسيولوجيّة من مرحلة تاريخيّة إلى أخرى .و استهدف تجاوز النّظريّات الّتي تجمعّت الشّكوك حول صلاحيّتها وفعاليّة مفاهيمها حين أصبحت غير مقبولة خارج حدودها الزّمنيّة. لقد كشف هذا الأمر مجمل التّناقضات و الصّراعات الّتي ولدّت الأزمة في علم الاجتماع بين التّيار المحافظ و التّيار الرّاديكالي،و الّتي عالجتها التّيارات النّقدية بزعامة ادقار موران (Edgar Morin) الّذي دعا إلى إبعاد السّوسيولوجيّة عن التّحيز الإيديولوجيّ الّذي صار يشكّل عقبة ابستيمولوجيّة كبيرة ، حتّى

[1] - Connen-Huther Jacques, le fonctionnalisme en sociologie, et après ?, édition de l'université de Bruxelles, 1984, p 5.
[2] - Le structuro-fonctionnalisme, wikipédia. http://fr.wikipedia.org/wiki/Dicussion-structuro-fonctionnalisme.
[3] - Théorie du conflit, wikipedia. http://fr.wikipedia.org/wiki/th%c3%A9orie-du-conflit

لا يفقد هذا العلم قدرته على استيعاب الكثير من الحقائق الاجتماعيّة التي تتأثر سلبا بالتّوجه المعرفيّ الإيديولوجيّ الّذي طغى على بعض جوانب النّظريّة السوسيولوجيّة . وأضاف في جانب آخر، أنّ نقد النّظريّة السوسيولوجيّة لا يتحقّق ألاّ إذا تمّ نقد المجتمع الّذي يوفّر الشّروط الاجتماعيّة لإنتاج المعرفة السّوسيولوجيّة.([1])

أما رايت مليز (1916-1962م) و هو أحد مؤسسّي الاتّجاه النّقدي في علم الاجتماع ، فقد عارض علم الاجتماع الأمريكي المرتبط بمشكلة النّظام أو ما يسمّيه المجتمع الأمريكيّ بالأقليّة المزعجة. و رفض نظريّة بارسونز الّتي حملت تعقيد نظريّ و لغويّ مليء بالمفاهيم الجاهّة، و رفض أيضا الارتباط الإيديولوجيّ لتلك النّظريّة باعتبارها كانت وراء نقل بنيات النّظام إلى المستوى الأخلاقيّ... و على عكس ذلك، اقترح فكر الخيال السّوسيولوجيّ الّذي يجسّد أداة لفهم الفرد و البناء الاجتماعيّ، إذ رأى بأنّ الفهم السّوسيولوجيّ يحتاج إلى اكتساب وعي حقيقيّ بمشاكل الأفراد و المجتمع . و هو ما يتحقّق إذا توفّرت المهارات العقليّة لدى الباحثين و الصّحافيين و الدارسين و الفنانين ، بل و حتّى كافة النّاس . و تتجلى القدرة الفعليّة لدى الباحث في الرّبط بين مظاهر الاضطراب الشّخصي و بين مشاكل البناء الاجتماعيّ حين تهدّد بالزوال القيّم الخّاصة و العامّة في المجتمع كنتيجة للاضطراب الّذي يصيبها. لذلك ، دعا إلى العمل بالخيال السّوسيولوجيّ من أجل معرفة نوعيّة الفرد الّذي يؤثّر في البناء الاجتماعيّ، و كذلك مميّزات هذا البناء الّذي يشكّل جزءا أو مرحلة من مراحل التّاريخ .([2])

و بحثا عم الموضوعيّة الّتي تعالجها الإبستيمولوجيّة في علم الاجتماع، ركّز، بوتومور Bottomoor(1920-1992م) على الجانب العلميّ و المنهجيّ في تفسير المجتمع حيث رفض مفاهيم الطّبقة و الصّراع ، و انتقد خاصّة الماركسيين الّذين تبنّوا الماركسيّة كإيديولوجيّة سياسيّة و ليس كنظريّة علميّة إلى حدّ جعلهم يفشلون في تفسير الواقع الاجتماعيّ المعاصر. و بنفس الرّوح النّقديّة، رفض نظريّة الصّفوة الّتي ظهرت في المجتمع الأمريكيّ لكونها تمثّل مفهوم غير متماسك تحرّكه قوة خارجيّة على عكس مفهوم الطّبقة الّذي جاء عن طريق التّعاون و التّكامل في المجتمع.([3])

تطوّرت النّظريّة السوسيولوجيّة أيضا من خلال النّظر في مواضيع جديدة أكدّت أهميّة دافعيّة الأفراد و المواقف الصّراعيّة الّتي تتضمّنها الأنساق الاجتماعية و الطّبقات المرتبطة بالموقف الصّراعي في المجتمع ، إلى غير ذلك من المواضيع الّتي تكشف أسباب الصّراع حول الحكم و مصادر

[1]-Morin Edgar, pour une sociologie de la crise http://www.persee.fr/web/revues/home/prescrit/article/comm-0588-8018-1968-unm-12-
[2] - Charles Wright Mills, l'imagination sociologie, éditions la découverte,2006 pp 147-154
[3] - Ferréol Gilles Noreck Jean-Pierre, Introduction à la sociologie, éditions Armand Collin, 2010 pp 75-76

القوّة..... و من أشهر هذه المدارس مدرسة فرانكفورت الّتي رفضت فكرة التّسلط و العنف، و ساهمت في ظهور يسار جديد نقديّ يدعو إلى التّخلص من العقل الغربيّ الأداتيّ، و التّحول إلى بناء العقل الموضوعيّ الّذي لا يختزل الوجود الإنساني.

و ظهرت داخل الابستيمولوجيّة الفعّالة في علم الاجتماع البدائل النّظريّة التي تبلورت من صميم المدارس التّقليديّة و وفق ثقافة غربيّة .و تمثّل هدفها في دراسة الحياة اليوميّة للإنسان على عكس ما قامت به النّظريّات الكبرى الّتي اهتمّت بالنّظام . كما جاء هذا التّحول نحو النّزعة الإنسانيّة نتيجة للشّكوك الابستيمولوجيّة الّتي اجتمعت حول النّظريّات القديمة من جهة، و النّجاح الّذي حقّقته الفلسفة الوجوديّة و فلسفة الظّواهر من جهة ثانية.أما بالنسبة للبديل المتمثّل في الفينومينولوجيّة أو الظّاهراتيّة، فإنّه يسعى حسب وسولHusserl (1859-1938م) إلى إعادة بناء الصّلة و التّكامل بين المعرفة العلميّة و خبرة الحياة في جميع المجالات الاجتماعيّة . إنّها تهتمّ على وجه الخصوص بالوعي الإنسانيّ الّذي يعطي المعنى لكلّ شيئ ،و من تمّ تركّز على المفاهيم العادية الّتييكوّنها أفراد المجتمع عن بعضهم البعض يوميّا، و الّتي تشكّل بحكم أهمّيتها رصيدا من المعرفة الموزّعة اجتماعيّا .[1]

و بطبيعة الحال،تختلف هذه المعرفة من شخص لأخر، لان هذا البديل السوسيولوجي يهدف إلى تحليل و فهم الخطاب اليوميّ المشترك بين الناس ، و الّذي يتحقق عن طريق الاتّصال الّذي يضمن لهم تبادل المعلومات و المعارف. و يدلّ هذا البعد على الاهتمام السوسيولوجيّ بدارسة المجتمع كمعطى موضوعيّ تنظّمه خبرات أفراد المجتمع الّذين يعبّرون بالاتّصال و في الاتّصال عن الذّاتيّة الدّاخليّة وتجارب الحياة اليوميّة والقدرة على المبادرة و تشكيل الواقع الاجتماعيّ الذي هم في نفس الوقت إنتاج له.

كما حاولت لغة علم الاجتماع و منهجيته إحداث تحوّل إبستيمولوجي هام من خلال طرح البديل الإتنوميتودولوجيّ الّذي يشير إلى منهجيّة دراسة النّظام الاجتماعيّ أو الواقع الاجتماعيّ من خلال الاهتمام بالمواقف العلميّة في الحياة اليوميّة، و لكن بطريقة اجتماعيّة . و قد حدّدت الحياة اليوميّة للأفراد في مجموعة من الخصائص الرّشيدة الخاصة بنمط السّلوك، تصنيف الأشياء و مقارنتها ، درجة تقدير الأمور، البحث عن سبل لتحقيق الأهداف ، تحليل نتائج الأفعال حسب حجم الوسائل المستخدمة، تقدير قيمة الوقت حسب منطق توظيف الوقت و ليس استعماله، التنبّؤ بالأحداث، التّنسيق بين الوسائل والغايات و السّعي إلى الوضوح و التّوافق بين الموقف و المعرفة العلميّة.[2] إنّ الإتنوميتودولوجيّة قد تمكّنت من

[1] - Renaud Barbaras, Introduction à la philosophie de Husserl, Editions de la transparence, France ,2004,p p 18.20.

[2] - Wikipedia : L'ethnomethodologie http://wikipedia.org/wiki/ethnom%c3%A9Ehodologie

تجاوز الرّؤية الّتي تحاول فهم الإنسان ككائن يمثّل حقيقة واقعيّة أوجدها المجتمع، و مقابل ذلك اقترح التّوجه نحو فهم الأفراد ككائنات عقلانيّة تنمو في إطار ثقافيّ و اجتماعيّ يشكّل واقعهم.

و أخيرا تعبّر نظريّة التّفاعليّة الرّمزيّة الّتي ظهرت لأوّل مرة في مؤلّفات هربرت بلومرHerbert Bloomer (1904-1984م) و هو من رّواد مدرسة شيكاغو ، عن مدى الاهتمام بالوحدات الصّغرى الّتي يتشكّل منها المجتمع. إنها تنطلق من الأفراد كمدخل لفهم النّسق الاجتماعيّ، لأنّ أفعالهم هي الّتي تشكّل من وجهة نظر هذا البديل بنية من الأدوار الّتي تحكمها توقّعات النّاس من حيث المعاني و الرّموز.([1]) و من أشهر منظّري هذا البديل التّفاعليّ الرّمزيّ جورج ميد Goerges Mead (1863-1931م) الّذي أقام تحليله على الاتّصال الّذي قسّمه إلى اتّصال رمزيّ يدور حول الأفكار و المفاهيم و اللّغة و اتّصال غير رمزي يشير إلى الماديّات . أما المجتمع ، فهو إنتاج أفعال أفراده الّذين يتفاعلون و يتصرّفون رمزيّا على أساس المعاني الّتي يستخلصونها من الأحداث و الوقائع، علما بأنّ هذه المعاني النّاتجة عن التّفاعل الاجتماعيّ قابلة للتّعديل و التّداول عبر عمليّات تأويليّة يستخدمها أفراد المجتمع.([2])

إنّ البحث في القضايا الابستيمولوجية و مضامينها في علم الاجتماع يبيّن بأنّ مسائل هذا العلم قد كانت دائما موضوعا للاختلاف بين التّفكير العلمي و التّفكير ما قبل العلمي. كما كان موضوع علم الاجتماع ذاته محلّ مراجعات مستمرّة، عبّرت في كلّ مرحلة من مراحل تاريخ هذا العلم عن حجم الإشكال المعرفيّ الّذي يحمله كعلم كشف عدّة مرات أزمة مشروعيّة نشأته و ظهوره كعلم مستقل. و المقصود بهذا الكلام هو مسالة المشروعية كأوّل إشكال طرحته إبستيمولوجيّة علم الاجتماع بسبب مشاكله الحدوديّة مع الفلسفة و التّاريخ و علم النّفس و غيرها من الفروع العلميّة الأخرى الّتي تتطرّق للواقعة الاجتماعيّة بشكل أو بآخر . و أخيرا نجد نفس المشكلة مطروحة على مستوى التّخصّصات السّوسيولوجيّة المختلفة الّتي كثيرا ما تواجه عقبات معرفيّة بسبب التزاحم الابستيمولوجيّ على الحدود السوسيولوجية.

5-2-علوم الإعلام و الاتصال:

يعدّ الاتّصال عاملا من العوامل الهامّة الّتي تقوم عليها حياة النّاس قديما و حديثا، لأنّ الاتّصال حتميّة إنسانيّة، بدأت بالغريزة، ثم ارتبطت بالوعيّ. ودراسته بمعناه الواسع و الشّامل يساعد على فهم أفضل لوظيفة الإعلام في المجتمع. إنّ الاتّصال يشير إلى التّفاعل الّذي يحدث بين النّاس عن طريق

[1] - L'interactionnisme symbolique. http://fr.wikipedia.org/Interactionnisme-symbolique
[2] - Louis Quéré,Georges Herbert Mead, puf.
http://www.puf.com/wiki/Auteur-Georges-HerberMead

تبادل العلامات و الرّموز و المعانيّ الّتي تنتقل من شخص لآخر، في إطار إرسال أو استقبال رسالة ضمن نسق اجتماعيّ قد يكون صغيرا أو كبيرا.([1]) و قد شهد الاتّصال فيتطوّره عدّة مراحل تاريخيّة، ميّزها أوّلا عصر الإشارات و الاتّصال غير لفظي الذي أضعف قدرة البشرية على التعبير. بعد ذلك، ظهر عصر التخاطب اللفظيّ الّذي شهد ظهور لغة التّخاطب في شكل رموز تصويريّة بدائيّة كانت بمثابة خطوة أولى في طريق تعلم النّطق بالرّموز الصوتيّة. و تمثّلت المرحلة الثالثة في ظهور عصر الكتابة و الاتّصال غير شخصي ،و الذي لعب فيه تطوير الطباعة دورا بارزا تجسد في ظهور الصّحافة الورقيّة ثمّ الصّحافة الجماهيريّة.

و قد صاحبت هذهالتّطوّرات، ظهور عصر الإعلام و الاتّصال الجماهيريّ الّذي اكتملنموّه في القرن الماضي بفضل المخترعات الحديثة السّلكيّة و اللاّسلكيّة الّتيتوّجت بظهور الإذاعة و التّلفزيون، لتكمل معادلة الاتّصال الجماهيري بشقيها الإخباري و الثّقافيّ. و لم يتوقفالتّطوّر العلميّ و التّقنيّ عند هذا الحدّ ، لأنّ القرن العشرين كان حقيقة قرن الإعلام بفضل الاختراعات الإلكترونيّة السّريعة الّتي استفادت من تكنولوجيّة الأقمار الصناعيّة ، و تكنولوجيّة الحاسوب الإلكتروني، و الّتي أطلقت الانترنت و الصّحافة الإلكترونيّة، و أدخلت المجتمعات الإنسانيّة إلى عصر التّواصل التّفاعليّ بين النّاس. و من مميّزات هذا العصر، نذكر تجميع الخدمات الاتّصاليّة في المحمول التليفوني و جهاز الكمبيوتر الّذي يستعمل لمشاهدة برامج تلفزيونيّة ، و متابعة أفلام سينمائيّة ، و كتابة الرّسائل الإلكترونيّة ، فضلا عن الدّور الّذي يؤدّيه هذا الجهاز في مجال التّعليم و البحث و التثقيف و التّرفيه...الخ .

و للعمليّة الاتّصاليّة أهداف عديدة تتلخّص في ممارسة التّأثير لإحداث التّعبير الايجابي الّذي يساهم بدوره في رفع مستوى الاستجابة و التّفاعل ، و زيادة الثّقافة و المعلومات و تكوين المواقف.....الخ. و تختلف هذه الأهداف حسب التّخصّصات و المداخل النّظريّة الّتي تولّدت عنها نماذج مختلفة و متكاملة في آن واحد حول العمليّة الاتّصاليّة . ومن بين هذه النّماذج نذكر:

- نموذج الفعل:يعتبر الاتّصال فعل ذو اتّجاه واحد، بحيث يركّز الاهتمام على المرسل و قدراته الرّمزيّة و كيفيّة توجيهه الرّسالة، ثمّ الوقوف على آثارها. و بهذا المعنى ، تتلخّص وظيفة الاتّصال في إحداث علاقة بين الأفراد و الأنساق إسنادا إلى النّسق القيمي الّذي يتلخّص دوره في الحفاظ على النّماذج الثّقافيّة الموجودة في المجتمع ، و كذلك خلق نماذج ثقافيّة جديدة و تنظيميها حول خصائص التّركيبات الدّلاليّةللرّموز الّتي تشترط أن تكون للمتلقي نفس الإمكانيّات المتعلّقة بتفكيك الرّموز.([2])

---

[1] Dictionnaire encyclopédique des sciences de l'information et la communication, Ellipses, 1977, p120

[2] - ن روان بلقاسم، وسائل الإعلام و المجتمع ، دار الخلدونية ،2007،ص ص 11-12 .

- نموذج التحول المتبادل :لم يحصر هذا النموذج أهداف الاتّصال في علاقة مباشرة بين المرسل و المتلّقي و في شكل خطٍّ مستقيم ،لان هذه العلاقة لا تتناسب مع تعقيدات العمليّة الاتصاليّة و اتّساع أهدافها ،بل رأى أنّ أهداف الاتّصال تجادليّه و تحوليّة ، و تنطوي على السّببية ذات الاعتماد المتبادل بين مكوّنات النّسق الّذي يتشكّل من مجموع التّصرّفات الملموسة للتّفاعل الاجتماعي.([1])

- النّموذج السّوسيولوجي: و يعتبر الاتّصال ظاهرة سوسيولوجيّة تنبع من التّفاعل الاجتماعيّ التّلقائيّ، و ترتبط بقواعد السّلوك الفرديّ و الجمعيّ، و بتغيّر المجتمع و نظمه .و يرى هذا النّموذج أنّ وظائف الاتّصال تعتمد أساسا على القيّم الثّقافيّة و الوجود الاجتماعيّ، علما بأنّ وظيفته من إحداث التّماسك الاجتماعيّ و التّوافق في كلّ المجالات لصالح المجتمع.([2])

1-2-5-إبستيمولوجيّة علوم الإعلام و الاتّصال

تعدّ علوم الإعلام و الاتّصال علوما حديثة النّشأة، و هي علوم مفتوحة على كلّ ميادين الحياة وعبر عدّة مستويات من أجل إنتاج تحاليل حول التّحوّلات التي تشهدها المجتمعات البشريّة، و بالتحديد إنتاج خطب ترافقها و خطب أخرى تقف على آثارها. هذا ما يطرح حسب الابستيمولوجيين صعوبات تتمثّل في استحالة غلق مجال هذه العلوم ، لكونه أصلا مجالا مفتوحا يمرّ عبر كلّ مستويات المجتمع . و بعبارة أخرى ، يمكن القول بان مجرد التفكير في كل جوانب المجتمع يتطلب الخروج من التخصّص الإعلامي الاتصالي استجابة لضرورة ملحّة تفرضها طبيعة التّفكير في علوم الإعلام و الاتّصال .لهذا السّبب ، تطرح العتبة الابستيمولوجية النّاتجة عن الانتقال من التّخصّص إلى اللاتخصّص.([3])

إنّ قضيّة التّداخل بين علوم الإعلام و الاتّصال و التّخصّصات الاجتماعيّة الأخرى تطرح مشاكل معرفيّة عديدة منها ظهور خليط من المعارف المتقاربة و المتفاوتة في نفس الوقت، ممّا يدلّ على وجود إشكاليّة تتطلّب دراسة و فهم المنهجيّة العلميّة الكامنة وراء هذا الخليط. بالإضافة إلى ذلك ، تتلّخص المشكلة النّاتجة عن هذه العلاقة التّرابطيّة الّتي تعبّر عن حاجة معرفيّة بالنسبة لعلوم الإعلام و الاتّصال في عدم معرفة حدود التّداخل بين التّخصّصات ، فضلا عن الضّعف العلميّ فيما يتعلّق بالإلمام و التّحكم في تلك التّخصّصات ، صحيح أنّ علوم الإعلام و الاتّصال قديمة قدم الاتّصال الإنسانيّ ذاته ، و لكنّها كتخصّص علميّ حديث النّشأة و التّكوين ، علم متعدّد الانشغالات و الاهتمامات الفكريّة، و كذلك علم

[1] - نفس المرجع ، ص 13
[2] - نفس المرجع ، ص 14.
[3] - Cuénot Jean , Pour une épistémologie de la communication http://www.perse.fr/web/revues/home/prescript/article/colam-0336-1500-1982,p2

متجدّد التّقنيّات.([1]) لهذا السّبب يحيل مفهوم الاتّصال على دلالات عديدة ، تتجمّع و تتقاطع فيها مجموعة من العلوم الاجتماعيّة بل الإنسانيّة.

و من جهة نظر التّحليل الابستيمولوجي ، تطرح علوم الإعلام و الاتّصال كمتلقي للعديد من التّخصّصات ، مشكلة التّعدديّة المعرفيّة التي يعرفها الحقل المعرفيّ للاتّصال، و الذي يتموقع تاريخيّا بين الاتّجاه الماديّ و غير الماديّ، بين ما هو بيولوجي و ما هو اجتماعي ، بين الخصائص الطبيعيّة و الخصائص الثقافيّة، بين الدّراسات الشّاملة و الدّراسات الفرعيّة المحدودة ، بين المجتمع و العالم ،بين الفاعل الاجتماعيّ و النّسق الاجتماعيّ ، بين الفرد و المجتمع، بين حرية الاختيار و الحتميّات الاجتماعيّة ، بين البناء الذّاتيّ للهويّة و جمهور المستقبلين لواقع المكوّنات الثّقافيّة.....الخ. ([2])

و في هذا الإطار ، توصل المختصون إلى اتّفاق شامل ينصّ على أنّ التّداخل الفكريّ الّذي تشهده علوم الإعلام و الاتّصال سببه كثرة الاتّجاهات البحثيّة الّتي حملت بصمات العديد من المدارس و منها المدرسة الأنقلوسكسوبيّة و النّزعة الأوربيّة النّظريّة و النّزعة البراغماتيّة الأمريكيّة . لذلك ، تبدو حدود التّباين بينها ضئيلة في أكثر من موضوع . فعلى المستوى النّظريّ ، نجد أنّ مكوّنات الاتّصال قد تطوّرت بين النّظريّات التّقنية مع لاسويل و شانون و السيبرنتيقا مع وينره ، و النّظريّات اللّغويّة مع سوسير و جاكبسون ، ثم النّظريّات البسيكوسوسيولوجيّة الّتي عالجت مسألة التّأثير الّذي يمارسه الإعلام و الاتصال على الناس من حيث طبيعته و درجةقوّته ، و خاصة مدى واقعيّة الاستجابة لتأثيراته.([3])

لقد كشفت الدّراسات الإبستيمولوجيّة أهميّة القطيعة الإبستيمولوجيّة الّتي شهدتها علوم الإعلام و الاتّصال في أكثر من مرّة ،بفضل التغيير النّوعيّ الحاصل في بنية أنساقها النّظريّة بهدف ضبط الجانب النّظريّ . هذا ما يتّضح من خلال تتبع على سبيل المثال التّطورّات الّتي شهدتها قضيّة تأثير وسائل الإعلام على النّاس ، و الّتي واجهت عدّة عقبات . لقد كانت البداية مع نظريّة التّأثير المباشر الّتي تميّزت باللاّواقعيّة ، ثم نظريّات التّأثير الانتقائيّ الّتي رأت أنّ الاستجابة لا تتمّ بشكل ميكانيكيّ أو آليّ ،ذلك لانّ أفراد المجتمع يستجبون بشكل مختلف للرّسائل الإعلاميّة على أساس أنهم مختلفون ، و لديهم استعدادات نفسيّة و صفات موروثة و أخرى مكتسبة و اتّجاهات تؤثر فيهم وتختلف من شخص لأخر . وعليه ، ترى هذه النّظريّات أنّ وسائل الإعلام و خطبها تستقبل بشكل انتقائي مرتبط

---

[1] - Ibid.p3
[2] - Escarpit Robert, Théorie de l'information et politique, éditions du seuil, 1981, p 27.
[3] - Luiz Martino, Epistémologie de la communication :
http://w3.u-grenoble 3.fr/les- enjeux/2003/ Martino/Martino.Pdf

اشدّ الارتباط بمستوى إلادراك لدى كلّ فرد في المجتمع ، و ذلك وفق طبيعة و نوعية صلاته بالمعتقدات المتنوّ عة و المنظومة القيميّة السّائدة فيه.[1]

أما نظريّة الفئات الاجتماعيّة ، فهي تربط السّلوك الاتّصاليّ بالفئات الاجتماعيّة و بالتّحديد بالموقع الّذي يحتلّه كلّ فرد داخل كلّ فئة . و على هذا النّحو، تمكّنت من الرّبط بين موقع الفرد داخل البناء الاجتماعيّ، و استقبال الرّسالة و ما يشكّل نمط الاستجابة. هذا الموقف تسبّب في ظهور عقبات معرفيّة جديدة بسبب التّأكيد على أنّ تأثير وسائل الإعلام ليس قويّا، و يختلف تماما عن تأثير الفئات الاجتماعيّة.[2] بعد هذا، ظهرت نظريّة المعنى الّتي سعت إلى إضافة معاني جديدة في اللّغة الإعلاميّة من أجل تشكيل السّلوك بطريقة غير مباشرة.ثم جاء نموذج الحاجات و الاشباعات الّذي رأى أنّ جزءا هامّا من استخدام النّاس لوسائل الإعلام موجّه لتحقيق أهداف واضحة،و هم يختارون عن قصد وسائل إعلاميّة معيّنة من أجل إشباع احتياجاتهم المتمثلة في مراقبة البيئة،التعبير عن التّوجّه المعرفي ،عدم الرضي، الميول العاطفية و التّسليّة.([3])

و من أجل تجاوز العقبات الإبستيمولوجيّة الّتي نتجت عن النّظريّات الّتي حاولت ممارسة تأثير غير مباشر على المتفاعلين مع وسائل الإعلام في المجتمع، ظهرت رؤى جديدة تضمّ مقاربة نفسيّة للتّأثير على البناء النّفسيّ للأفراد، ومن تمّ جعل الاستجابة متّفقة مع موضوع الرّسالة على أساس أن هذه العملية تضمن التّفكير فيها و تقييم أهدافها من طرف مستقبليها .و قد أدّى البحث عن أفضل السّبل لتجاوز صعوبات عدم تكامل النّماذج النّظريّة المقترحة، إلى استخدام ما يسمّى بالرّسالة الاقناعيّة الّتي تشكّل و تغيّر معايير السّلوك في اتّجاه يحمل أفكارا جديدة ، و يدعو أفراد المجتمع إلى تحديد استجابتهم اتّجاهها.([4])

على العموم ، تمكّنت علوم الإعلام و الاتّصال من تحسين مجالها الابستيمولوجي بشكل تدريجي و متواصل، و هي اليوم تعمل وفق التّفسير الشّامل لتأثير وسائل الإعلام، و الّذي يعتمد على التّأثير المتبادل بين جمهور وسائل الإعلام و المجتمع ، و يدعو إلى أخذ بعين الاعتبار عدة عناصر و أهمها النّظام الاجتماعيّ ، علاقة الجمهور بوسائل الإعلام و دور هذه الوسائل داخل المجتمع. لذلك يتحدّث هذا المنظور عن التّأثيرات المعرفيّة و الوجدانيّة و السّلوكيّة والعقليّة الّتي ترتبط بفعل تمرير الرّسالة و إحداث ردّ فعل المتلقي.

---

[1] - Dion Emmanuel, Invitation à la théorie de l’information, édition seuil, 1997, pp 53.55.
[2] - Ibid, p 62
[3] - Ibid, p66
[4] - Ibid , pp 68 – 70

و رغم ما ذهبت إليه مدرسة شيكاغو الّتي ركّزت على دور الاتّصال في تنظيم الجماعات البشريّة، و رغم أيضا ما قدّمته جماعة بال والتو في نموذجها الرّياضيّ الدّائريّ الارتداديّ حول حقل علم الاتّصال ، تبقى علوم الإعلام و والاتّصال أدوات هامّة لبناء الدّيمقراطيّة في المجتمعات البشريّة المختلفة .و لا باس أن نذكر في هذا الجانب أنّ الاختراعات و التّجديدات التّقنيّة لا تؤدّي حتما، و في كلّ الحالات إلى تدعيم الدّيمقراطيّة و إنتاج القيّم المجتمعيّة و الثّقافيّة الضّروريّة لذلك، إلاّ أنّ هذه الحقيقة لا تؤثّر على علوم الإعلام و الاتّصال من حيث قدرتها على إحداث التّجاوزات المعرفيّة سواء على مستوى المفاهيم أو النّظريّات أو المنهج.

ولدينا في هذا الشّأن مثال واضح عمّا قدّمه هابر ماس في سوسيولوجيّة الفعل الاتّصالي (1981) ، بحيث درس الفعل و التّفاعل بوصفهما شريكين في عمليّة التّبادل الرّمزيّ و في السّياقات اللّسانية. و كان هدفه هو دراسة شبكات التّفاعل في مجتمع مشكّل من علاقات اتّصاليّة و من اتّحاد الأشخاص المختلفين و المتعارضين في الاتّصال . لقد عارض هابرماس الفعل الاستراتيجيّ الّذي يدلّ الفرد على الأهداف الأداتيّة النّفعية و المباشرة ، ثم اقترح الفعل الموضوعيّ و الفعل الإدراكيّ الّذي يفرض على النّاس الأخلاق و النّزاهة و قول الحقيقة.([1]) و بهذا المعنى، ترجع أسباب أزمة الدّيمقراطيّة في المجتمعات المعاصرة حسب هابرماس إلى وجود آليّات اجتماعيّة لا تسهّل التّبادل و انتشار العقلانيّة الاتّصاليّة في المجتمع ، بمعنى أنّ هذه الآليّات كثيرا ما تعرقل الاتّصال الفعليّ و العلاقات الاتّصاليّة الفعليّة الّتي تساهم في تنظيم المجتمع.([2])

إذن تتشكّل إبستيمولوجيّة علوم الإعلام و الاتّصال من عدّة رهانات فكريّة و سياسيّة و ثقافيّة و ; تنمويّة، تندرج ضمنها عدّة قضايا خاصة بالبنية التّحتية للتّكنولوجيّات الحديثة و خاصة شبكة الانترنت ، و كذلك قضايا الفجوة الرّقميّة و السّلامة المعلوماتيّة أو ما يسمى أيضا بالأمن المعلوماتي ، إلى جانب مسائل اقتصاديّة منها الاقتصاد اللامّاديّ و التّجارة الإلكترونيّة و تأثيرات الانترنت في مجالي التّعليم و الشّغل ، إلى غير ذلك من القضايا الخاصّة بالفئات الاجتماعيّة ذوي الاحتياجات الخاصة كالمرأة و الطفولة و الشّباب و المعوقين.....الخ. و في نفس السّياق لدينا قضايا سياسيّة خاصة بتأثيرات علوم الإعلام و الاتّصال على الدّيمقراطيّة و بمدى إمكانيّة خلق ديمقراطيّة إلكترونيّة، إلى جانب قضيّة التّأطير القانوني للانترنت و ما يسمّى بالواقع الافتراضي.

و المهمّ هو أنّ كلّ هده القضايا و سواء كانت وظيفيّة أو قيميّة، هي اليوم محل جدل كبير بين المفكّرين و الباحثين الّذين يقدّمون تحاليل و تفسيرات تعبّر بشكل أو بآخر عن موقفهم من التّكنولوجيّة و علاقتها بما هو اجتماعيّ و ثقافيّ. إن الشّك الّذي يحيط بعلوم الإعلام و الاتّصال لأسباب مختلفة

[1] - Habermas Jürgen, théorie de l’agir communicationnel, Fayard, 1987, p 8.
[2] - Ibid., p 32

،كثيرا ما مسّ فيها مسائل و معارف متلاحمة و قويّة، وكثيرا ما رفض الاعتراف باستقلاليتها و علميّتها، رغم أنّ هذه العلوم ليست فرع من فروع علم الاجتماع أو علم النّفس، كما أنّها ليست مجرّد معارف حول مواضيع إمبريقيّة يعتقد أنّها انّصاليّة .... لهذا أرجع فرانسيس بال Francis Balle أسباب هذه الوضعية إلى تذبذب هذه العلوم بين التّقنيّة و العلم ،إضافة إلى مشكلة المصطلحات والمنظومة المفاهيميّة الواسعة و غموض البراديقمات و ضعف التّراكم المعرفيّ الحقيقيّ. إلا أن هذا لا يعني أنّه يجب تجاوز كلّ شيئ متوفّر في علوم الإعلام و الاتّصال ثمّ الانطلاق في بناء كلّ شيئ من جديد.([1])

5 -3- العلوم السّياسة:

تدرس العلوم السّياسة باعتبارها إحدى تخصّصات العلوم الاجتماعيّة نظريّة السّياسة و تطبيقاتها، إذ تسعى إلى وصف و تحليل الأنظمة السّياسيّة و سلوكها السّياسي من خلال إنجاز دراسات تكون في الغالب ذات طابع أكاديميّ التّوجه. تهتمّ هذه العلوم بدراسة منهج الحياة السّياسيّة و البحث عن الأجوبة الّتي تفسّر ممارسات الدّولة، إلى جانب تناول الأنماط المختلفة للحكومات و الأحزاب و الجماعات الضّاغطة و الانتخابات و العلاقات الدّوليّة و الإدارة العامّة ومواضيع أخرى كثيرة حول قيّم أساسيّة مثل الحريّة، المساواة، العدالة،...الخ. تضمّ هذه العلوم عدّة حقول معرفية منها علم السّياسة المقارن، تحليل السّياسات، التّطوّر السّياسيّ، القانون الدّوليّ، العلاقات الدّوليّة و غيرها.

لهذه العلوم علاقة بالعلوم الاجتماعيّة الأخرى مثل الفلسفة ، الاقتصاد ،علم الاجتماع و غيرها من التخصّصات التي تزودّها بالمادة الأوليّة و الإطار الفكريّ الّذي يرتكز عليه المختصّون في المجال السّياسيّ العلميّ . و بمعنى أخر، فهي تزوّدها بكلّ ما يخصّ جوانب التّطوّر الاجتماعيّ ذات الأثر المباشر على الحياة السياسية. تؤدّي العلوم السّياسة دورا كبيرا و مهمّا في تحليل عمليّات الأجهزة الحكوميّة ، و بالتّالي الإحاطة بالحقائق الأساسيّة المتعلقة بها بهدف المساهمة في تقويم الأداء الحكوميّ من خلال البحث العلميّ الّذي يستخدم في هذا المجال الفرضيّات و المفاهيم و النظريّات ... وقد ظهر مجال العلوم السّياسيّة كحقل معرفيّ منفصل في أواخر القرن التّاسع عشر، لكنّه لم يستقل كتخصّص أكاديميّ عن أقسام التّاريخ و الاقتصاد إلاّ في القرن العشرين بفضل تطوّر علم الاجتماع و الأنتروبولوجيّة و علم النّفس .

تقدّمت العلوم السّياسيّة كنتيجة لتركيزها على دراسة السّلوك السّياسيّ الإنسانيّ الملاحظ في ظلّ ما توصلت إليه النّظرية في مختلف العلوم الاجتماعية. كما استفادت من الرّياضيات و الإحصاء في تحليل

[1] - Francis Balle, Lexique d'information communication, Dalloz, 2006, p p 306 –309

البيانات السّياسيّة، لذلك تعتبر أكثر العلوم تداخلا مع تخصصّات علميّة كثيرة.و في الحقيقة، لم يمنع هذا الوضع المعرفيّ العلوم السّياسيّة من تطوير عدد من المقاربات، وبالتالي تنظيم الحقائق و الأفكار المتراكمة لديها تنظيما علميّا له إطارا واضحا ، خاصّة فيما يتعلّق بتحديد التّساؤلات و الفرضيّات و الإجراءات المنهجيّة التي تطوّر الدراسات العلمية . و تمثّل كلّ مقاربة تصوّرا يأخذ في الحسبان مجموعة عوامل يعتقد أصحابها أنّها كفيلة بتحقيق طموحات هذا العلم سواء على مستوى الفهم ، الاستيعاب ، الاكتساب أو الممارسة.

5-3-1-المقاربات و القطيعة في العلوم السّياسيّة

في الحقيقة، قدمت كلّ مقاربة في العلوم السياسية تفسيرات جزئيّة لبعض قضاياها انطلاقا من جذور إبستيميّة و معرفيّة سبقت ظهورها . لذلك ، نجد وراء كلّ مقاربة مفاهيم و مقولات و أفكارا كان لها الفضل في انجاز قطيعة تلو الأخرى و بروز تصوّرات جديدة تتعلّق بالنّظام السّياسيّ . إن بعض المقاربات لم يرتق إلى مستوى النّظريّة ، لكن ذلك لم يمنع تطوّر العلوم السّياسيّة ، و تغيّر المعرفة السّياسيّة التي حاولت في كلّ مرحلة التّعامل مع الظّواهر السّياسيّة بواقعيّة أهمّ، و وفق مرجعيّات علميّة فعالة. و من أهمّها نذكر المقاربة التّقليديّة التّاريخيّة التي ركّزت على التّاريخ، و بالتّحديد على الوصف الشّكليّ القانونيّ للحكومات للتّعرّف على تطوّرها التّاريخيّ. لقد هيمنت على هذا الاتّجاه الشّكلانيّة ، و ضيق الأفق التي انحصرت في الاهتمام بالدّساتير و عمل السّلطات التّشريعيّة و التّنفيذيّة و المحاكم دون الاهتمام بالسّياسة غير الرّسميّة التي هي مصدرا هامّا للمعلومات السياسية.([1])

و لدينا أيضا الاقتراب العلمي السّلوكي الذي ظهر في السّتينات من القرن الماضي ، و حاول التّركيز على الجانب غير الرّسمي من السّياسة . لقد أراء السّلوكيون أن يفهموا كيف يتصرّف الأفراد داخل المؤسسات السّياسيّة ، و كيف يساهمون بسلوكاتهم غير الرّسميّة في صناعة السّياسة الرّسميّة . و قد جعلهم هذا التّوجه يميلون إلى الابتعاد عن النّظريّة المعياريّة التي تهمل ملاحظة الواقع و تتمسّك بالأحكام القيميّة .([2]) كما كان لهذا التّوجّه عدّة ايجابيّات منها ظهور مصطلحات و مفاهيم جديدة شكّلت أساس العلوم السّياسيّة المعاصرة التي استفادت من القواعد المنهجيّة العلميّة التي وضعها السّلوكيّون بخصوص جمع المعلومات السّياسيّة ، قياسها و تفسيرها انطلاقا من تحليل متغيّرات تنتمي إلى الحقل السّياسيّ العلمي.

---

[1] - Favre Pierre, Comprendre le monde pour le changer : Epistémologie du politique, Presses de sciences Po, 2005, p 22

[2] - Ibid , p 29.

أدّى التّحوّل المعرفيّ بالعلوم السّياسيّة إلى العمل من أجل توفير تفسيرات معقولة و مقبولة للظّاهرة السّياسيّة ، و خاصة عندما تمّ الربط بين فرضيّات عديدة كشفت أهميّة مبدأ التّماثل و التّشابه في السّلوك السّياسيّ ، و كذا أهميّة الإحصاء الّذي يساعد في تجميع المتغيّرات و قراءتها. لكن العقبات الّتي تسبّبت فيها هذه المقاربة كانت ناتجة عن تجاهل القيم الّتي تكسب مواضيع العلوم السّياسيّة حيويّتها،و صعوبة تكرار السّلوك السّياسيّ أو حتّى التّنبؤ بمستقبله بناء على ماضيه . هذا ما حاول العلماء تداركه فيما بعد السّلوكيّة الّتي حاولت التّوفيق بين المدارس التّقليديّة و المدارس السّلوكيّة. و في هذا السّياق ، حاولت مقاربة النّظريّة العامّة للمجتمع السّياسيّ التّعرف على كلّ العمليّات الهامّة الّتي تحدث في المجتمع ، ثم تفسير العلاقات التّفاعليّة الّتي تربطها بالسّياسة ، للوصول إلى التّنبؤ بمجموعة واسعة من النّتائج القابلة للتعيم، بل و حتّى التّحوّل إلى قوانين علميّة .([1])

و يبدو أنّ هذه المقاربات قد حملت العديد من التّناقضات بسبب اعتماد العلوم السّياسيّة عل بعض الفرضيّات الغير ملائمة للتّعامل مع جوهر الظّاهرة و الحدث السّياسيّ .أمّا الإنجاز المعرفيّ الّذي اتّضح أكثر من أيّ وقت مضى في هذا المجال ، فيتعلق بخصوصيّات الظّاهرة السّياسيّة و طبيعة متغيراتها التي تستدعي التعامل معها في حدود تتجاوز الملائمة المنهجيّة ، والتمسّك بالالتزام المعرفيّ الواسع الموجّه في كل مرة لفهم جزء من الحقيقة السّياسيّة.

لهذا السّبب، حاولت مقاربة النّظم دراسة السّياسة من خلال تحليل التّفاعل القائم بين البنية المجتمعيّة و النّسق السّياسيّ الّذي يستقبل المطالب ثم يحوّلها إلى مخرجات بهدف ضمان الاستقرار في المجتمع. و تهدف مقاربة النّظم إلى دراسة الأنساق السّياسيّة في علاقتها بالظّروف الاجتماعيّة و الاقتصاديّة و الثّقافيّة . و بطبيعة الحال ، تعدّ الحكومة هي مركز النّسق السّياسيّ الّذي يتأثّر بالبيئة المحيطة به و مطالبها ، علما بأنّ هذا النّسق مسؤول عن تجسيد الاستجابة السّلطويّة الّتي تلبيّ مطالب النّاس في شكل قرارات و قوانين و تصرّفات رسميّة تؤثّر على المجتمع.([2])

و بدورها ، خلقت هذه المقاربة عقبات إبستيمولوجيّة حين فضّلت المحافظة على النّسق وفق تحيّز محافظ يعرقل التّفكير في العلاقات المتبادلة بين الأنساق. لذا حاولت المقاربة البنائيّة – الوظيفيّة تجاوز تلك العراقيل من خلال التّحوّل إلى الاهتمام بالوظائف الّتي يقوم بها النّسق السّياسي ، و الحرص على إظهار أهميّة تنفيذ كلّ الوظائف من أجل ضمان استقراره .([3])و قد بيّنت هذه المقاربة مدى أهميّة أداء النّسق لوظائفه في عملية أحداث التّنميّة السّياسيّة وتحديث نظمها، لكنّها حصرت ديناميكيّة دور الدّولة في

---

[1] - Ibid , p 41.

[2] - Laurence Olivier , Guy Bedard , Epistémologie de la science politique, Presse de l'université du Québec , 1998 – p 2
http ://www.starrik –com / ebook/livre/ épistémologie- de –la – science politique

[3] - Ibid, p5

المجتمع في بعض الوظائف دون الإفصاح عن العلاقة القائمة بينها . أمّا بالنّسبة للاقتصاد السّياسيّ ، فقد عبّر هو الآخر عن مقاربة معرفيّة في العلوم السّياسيّة من خلال الاهتمام بالعلاقة الموجودة في كلّ مجتمع بين الحكومة و الاقتصاد . و يعتقد منظّري هذه المقاربة أنّ الاقتصاد و السّياسة متصّلان، لأنّ طريقة كسب العيش تؤثّر دائما في السّياسة الّتي انفتحت على مواضيع اقتصادية كثيرة مثل الموارد ، الإنتاج ، التّوزيع ، سياسة الضّرائب، الرّفاهيّة الاجتماعيّة...الخ([1])

احتلّت هذه المقاربة أهميّة في دراسة السّياسة العامّة الّتي تحمي الاقتصاد و توجّهه ، و كثيرا ما أثارت مواضيع حول الصّراعات الإيديولوجيّة و المعتقدات السّياسيّة المختلفة المتعلقة بدور السّياسة في الاقتصاد. و سواء تحدّثنا عن مدرسة الاقتصاد السّياسي اللّيبرالي الّتي تؤمن بمنطق العقلانيّة الاقتصاديّة الكلاسيكيّة ، أو المدرسة الماركسيّة المحدثة الّتي ترتكز على أفكار كارل ماركس فيما يخص العلاقة بين البناءات الاجتماعيّة و الاقتصاديّة و السّياسيّة ، فإنّ المشكلة الّتي تظلّ مطروحة أمام هذه المقاربة ناتجة عن ابتعادها عن البحث الإمبريقيّ ، و ارتباطها أكثر بالأفكار المجرّدة العامّة الّتي تحاول وصف المجتمع السّياسي بمعايير واسعة و فرضيّات شاملة يصعب اختبارها ميدانيّا ، و بالتّالي يتعذّر التّطرق لمشاكل سياسيّة واقعية و ملموسة.

و لا باس أن نذكّر بان نظرية النّظم أو الأنساق قد تعاملت مع بعض المبادئ الإبستيمولوجيّة في العلوم السّياسيّة من أجل تجاوزها و تطوير المعرفة العلميّة ، بحيث سعت في مرحلة الحرب العالميّة الثانيّة إلى تبسيط الواقع و تعزيز الفهم السّياسيّ للتّغيير عن طريق التّصحيح الذّاتيّ المستمر. و من جهتها، رأت نظريّة التّحديث أنّ عمليّة التّحديث معقّدة و متعدّدة الأسباب، و هي في نفس الوقت أمر حتميّ غير قابل للتّوجيه أو التّعديل([2]) و المقصود بذلك ، هو أنّ كلّ بلد يحمل بداخله عوامل تطوّره سواء بلجوئه إلى التّصنيع ، أو تحسين التّعليم ، أو ديمقراطيّة التّسيير ...الخ . إنّ نظريّة التّحديث تؤكّد بشـــكل عام على أهميّة العلاقة بين التّنميّة الاقتصاديّة و الدّيمقراطيّة.

بالإضافة إلى ذلك، توجّه العديد من العلماء خلال مرحلة الحرب الباردة إلى دراسة مواضيع ذات طبيعة تنمويّة، إذ أصبحت التّنمية فرع مهيمن في حقل العلوم السّياسيّة. و عليه، تراكمت الدّراسات الّتي أراد أصحابها الوصول إلى صياغة وصفة سياسيّة من شأنها المساهمة فعليّا في تحديث المجتمعات. في هذا الإطار، جرّبت عدّة فرضيات خاصّة بالاتّصال، التّعليم، البيروقراطيّة، الثّقافة السّياسيّة، الأحزاب، المجتمع المدني و غيرها من المفاهيم في محاولة لهندسة تنميّة حديثة، و هذا بعيدا عن النّموذج الشّيوعي. إنّ هذا التوجّه النظري يؤمن بقوّة العلاقة بين جوانب الحداثة و قضية التنمية التي طرحت بحدّة في مجتمعات العالم الثالث . و يعتقد أيضا أنّ التّركيز على عنصر واحد من عناصر التّنميّة قد

---

[1] - Ibid. , p 6

[2] - Grégoire Kantardjian, les grandes théories politiques, édition l'Etudiant. 2003. P26

يكفي لدفعها في هذه البلدان. وعلى هذا الأساس، وقع الخلط في هذه النّظريّة بين مفهومي التّحديث و التّنميّة.([1])

و يمكن أن نتطرّق لنظريّة الاختيار العقلانيّ القائمة على خلفيّة اقتصاديّة في العلوم السّياسيّة، لان أصحاب هذه النّظريّة لم يهتموا بالتّنميّة ، و إنّما بالسّلوك السّياسي و بالتّحديد بمسألة التّنبؤ بهذا السّلوك انطلاقا من التّعرف على التّفضيلات و المصالح الّتي تعبّر عنها أطراف مختلفة معنيّة بالحياة السّياسيّة في المجتمع.([2]) و بهذا المعني، يتّضح أنّ السّياسيين تحكمهم قواعد اللّعبة السّياسيّة و المصالح و حسابات الخسارة و الرّبح، خاصة و أنّ هذه العوامل هي الّتي تتحكّم في الظّاهرة السياسية كفكر و كواقع. من جهة أخرى، ساهمت نظريّة المؤسّساتيّة الجديدة في تدعيم كلّ المبادرات المعرفيّة الّتي أعادت اكتشاف دور المؤسّسات و أهميّة النّظريّة الاجتماعيّة في الثّمانينات من القرن الماضي. و تؤكّد هذه النّظريّة على أنّ لكلّ المؤسّسات السّياسيّة حياة و منطق خاص بها، و هي الّتي تمارس التّأثير على العاملين بها و تشكّل سلوكهم الّذي يتحدّد بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال القيود المؤسّساتيّة الّتي يعتنقونها بمجرد ما يصبحون أعضاء في تلك المؤسّسات.([3]) و عليه ، يتعيّن فهم المؤسّسات السّياسيّة و استمراريّتها من خلال المعادلة الّتي تخلقها كلّ مؤسسة سياسيّة بين قوانينها و مكتسبات أعضائها.

و أخيرا، من المحتمل جدّا أن تظهر مقاربات و نظريّات جديدة تكون أكثر قدرة معرفيّا على تفسير الظّواهر السّياسيّة بشكل منظّم،ذلك أن علم السّياسة اعتاد على مواجهة العقبات الإبستيمولوجيّة من خلال ظهور مقاربات تبرز حينا ثم تتضاءل أهميّتها حينا أخر، بسبب الاختبارات و الانتقادات الموجّهة له. هذا ما يبيّن بأنّ الحقل الابستيمولوجي للعلوم السّياسيّة حقل غنيّ و حيويّ، و صعب جدّا لأنّ الظّاهرة السياسيّة معقّدة، و لا يمكن احتواء العلوم الخاصّة بها ضمن حدود عقليّة محدّدة قد تهمل بعض جوانب التّعقّد ، و قد تتجاهل حجم الغنى في الظّاهرة السّياسيّة.

5-3-2- العلوم السياسيّة و التّغير ألمفاهيمي :

تحتلّ المفاهيم مكانة محوريّة في العلوم السّياسيّة، ويظهر ذلك في شكل نزعة موضوعيّة تسعى إلى تطوير لغة هذه العلوم و جعلها أكثر تحديدا، و ذات معان و دلالات علميّة أكبر. و المعروف في العلوم السّياسيّة هو أنّ لغتها كثيرا ما تشكلّت من العبارات التّحليليّة و التّركيبيّة و الانفعاليّة و القيميّة الّتي أصبحت تعبّر عن عوالم ذاتيّة و خطب معياريّة و غائيّة ضعيفة من حيث المستوى المعرفيّ . و على

[1] - Ibid, pp 29-31
[2] - Ibid, p76
[3] - Ibid, p91

هذا الأساس ، ظهرت الدّعوة إلى القطيعة الإبستيمولوجيّة مع المفاهيم الّتي لا تحمي الحقيقة السّياسيّة، لأنّ المفاهيم تتغيّر كأدوات وتصاحب التغير والصراع السّياسيّ الذي يشهده المجتمع . و المشكلة بالنّسبة للعلوم السّياسيّة حسب ما ذهب إليه البعض، هي أنّ كلّ لغة سياسيّة باعتبارها تشمل التّصوّرات المشتركة عن العالم و القيم و أخلاقيّات السّلوك و التّوقعات.....الخ ، تتمتّع بمعنى و مصداقيّة في سياق الاستخدامات الّتي توضع لها . غير أنّ هناك من يعترف فعلا بغموض لغة السّياسة و يدعو إلى بقائها كذلك حتّى تستجيب لخصوصيّات الخطاب السياسيّ الّذي كثيرا ما يستخدم كقناع إيديولوجيّ.([1])

على العموم ، يواجه الفكر السّياسي مشكلة ما يسمّى ب "المفهوم المتنازع "أي المفهوم الّذي لا يحمل معنى واحد ، و لا يملك نطاقا مرجعيّا أو معيارا للتّطبيق المتّفق عليه . و قد رأى البعض أنّ هذه المشكلة سببها عدم وجود بلورة صحيحة للمفاهيم السّياسيّة الّتي كثرت الاختلافات بشأنها . في حين،رأى البعض الأخر أنّ مجرّد الدخول في مثل هذا النّزاع المفاهيمي دليل على الانشغال بالسياسة و علم السياسة و الخطاب السّياسيّ.... و يبدو أنّ مقولة المفاهيم المتنازعة هي مقولة صحيحة ، لكن ليس حول مفاهيم مفردة بل كتعميم في اللّغة السّياسيّة ، و هو الأمر الّذي جعل الابستيمولوجيين يؤكّدون على أنّ مجرد الاختلاف و النّزاع حول المفاهيم يشكّل مسالة سياسيّة يفسرها في الغالب ظهور المنازعة الوقتيّة أو المناسباتيّة حول المفاهيم.

يتّجه الاهتمام اليوم إلى تطوير المفاهيم القديمة لصالح الفهم الجديد الّذي يترجم التّجديد و الابتكار في العلوم السياسيّة. و يبدو أنّ الكلّ متّفق على أنّ مفاهيم العلوم السّياسيّة ستبقى دلالتها مجالا واسعا للصراع الحقيقي الّذي يرافق كل تحوّل تاريخي مضطر إلى تجاوز مفاهيم معيّنة، و استبدالها بمفاهيم جديدة. كما ستظلّ قضيّة المفاهيم مطروحة ما دامت اللّغة العلميّة للسّياسة تلجأ إلى تخصّصات أخرى لتستعير منها جزء من مادّتها. زيادة على ذلك ،تتكوّن لغة العلوم السياسيّة من مفاهيم لم يتمّ الاتّفاق على معناها لسبب أواخر. فالمسالة ليست مجرد مفاهيم و دلالات، و إنّما مسألة اتّصال حاضر دائما في الفكر و الممارسة و الخطاب السّياسي الّذي لا يمكن أن يخلو من الخلاف بحكم طبيعة الظّاهرة السياسيّة. و عليه، يمكن القول بان تاريخ المفاهيم في العلوم السياسية ليس محايد ، و حاضرها لا يخلو من القيود اللّغويّة الّتي تتّجه نحو بناء مفاهيم بديلة تقلّص حجم الاختلافات و التّناقضات الّتي تعاني منها هذه العلوم و هي تحاول قراءة و تفسير الأحداث و التّغيّرات الّتي يشهدها عالم اليوم.

VI – الأسس المنهجية للعلوم الاجتماعية

[1] - Ibid, p94

لا شك أنّ قيمة العلوم الاجتماعيّة تكمن في مدى الاستفادة منها حين يجب استخدام المعارف العلميّة المتوفّرة حول مختلف مجالات الحياة البشريّة، و ذلك من أجل كشف الحقائق العديدة الخاصّة بظروف هذه الحياة و شروطها ، علما بأنّ الفرد هو العنصر الأساسي الّذي يشكّل فرديّا و جماعيّا و مؤسّساتيّا حاجات المجتمع ، و من تمّ اهتمامات البحث العلميّ الّذي يجب أنّ يركّز على المشاكل الّتي يعاني منها النّاس و المجتمعات . و هنا، يجب أن نذكر بأنّ النّاس في العلوم الاجتماعيّة ليسوا صورا تتشابه فيما بينها أو تتطابق مع بعضها البعض في كلّ الحالات ، مثلما هو الأمر بالنّسبة للظّواهر الطبيعيّة الّتي لا تتحدّث و لا تصنع الحدث ، و لا تملك وعيا أو أيّة مقدرة على الإدراك و الفهم.....

إن الإنسان الّذي هو موضوع البحث في العلوم الاجتماعيّة يشعر بوجوده و يعطي معنى لما يحيط به. و هو ما يجعله قادرا على معارضة التّفسير الّذي يقدّمه الباحث حول أفعاله و سلوكا ته و ظواهر المجتمع الّذي يعيش فيه. ليس ذلك فحسب ،و إنما بإمكانه تعديل الوضع السّائد أثناء الدّراسة حين يرفض التّجاوب و التّفاعل مع البحث، و بالتّالي الاستسلام بالضّرورة للباحث الّذي يهتمّ بدراسته. ويمثّل كلّ شخص أو كلّ ظاهرة في المجتمع مجالا مفتوحا لتجربة جديدة لها مميّزاتها الّتي تعبّر عن حقائق خاصّة بها ،و تحكمها عوامل متداخلة تؤثّر في كلّ حالة على حدى. و في الحقيقة، كثيرا ما يتحدّث الباحثون عن محدوديّة التّقنيّات المستخدمة في العلوم الاجتماعيّة، و صعوبة الحفاظ على شروط البحث العلمي ،وأيضا صعوبة إخضاع الإنسان و ظواهر المجتمع للقياس العلمي و التحليل ، فضلا عن متابعة التطوّرات والتّحوّلات الّتي تطرأ عليها ، ومن تمّ التّنبّؤ علميّا بالنّتائج الّتي تحدث بسببها.

من جهة أخرى، تعدّ مواضيع العلوم الاجتماعيّة من المواضيع الأكثر تعقيدا. و هو ما ينعكس على منهجيّتها التي يشكّل الباحث مظهرا من مظاهر تعقدها. فالباحث هو من طبيعة الموضوع الواقع تحت الدراسة، و في نفس الوقت هو جزء من المجتمع ، و منتوج له ، يؤثّر و يتأثّر بكلّ ما يجرى حوله.لذلك ، تكثر الحالات الّتي لا يستطيع فيها الباحث ممارسة سيطرته على موضوع بحثه، أو تفسير ردود أفعال المعنيّين بالدّراسة بسبب تلك التعقيدات الكبيرة جدّا، خاصة و أنّ الباحث هو دائما فاعل اجتماعي، يشارك في المواقف الّتي تعنيه و تهمّه بفضل العلاقة القويّة القائمة بين وعيه و البيئة الاجتماعيّة الّتي هو جزء منها .و بعبارة أخرى ، يتأثّر الباحث في هذه العلوم بصفته ملاحظ لواقع معيّن ، و بصفته مفكّر حول هذا الواقع . و الصّعوبات الّتي يواجهها على هذا المستوى تتعقّد أكثر حين يعجز عن التّمييز و بوضوح بين الأحكام الاجتماعيّة المسبقة و الأحكام النّظريّة العلميّة ، خاصة و أنّ الإنسان سواء كان باحثا أو غيره ميّال كما يرى العلماء إلى إسقاط وضعه الاجتماعيّ على أفكاره.([1])

5-1- المناهج و المنهجيّة في العلوم الاجتماعيّة.

[1] - Grawitz Madeleine, Méthodes des sciences sociales, Précis Dalloz, 2000, p 1 17.

يثير الحديث عن المناهج و المنهجيّة في العلوم الاجتماعيّة جدالا واسعا بين الباحثين. بالنسبة للمنهج، فانهيتكوّن من العمليّات الفكريّة الّتي يسعى الباحث من خلالها إلى بلوغ الحقائق الّتي يتابعها و يتحقّق منها. و بشكل عام، يمكن اعتبار المنهج مجموعة من القواعد المستقلّة عن كلّ وجهة نظر فلسفيّة تؤثّر على موقف الباحث و إدراكه العلمي لموضوع ما. إنّ المنهج هو موقف ملموس اتّجاه الموضوع، يملي طرقا معيّنة و ملموسةلتصوّر البحث و تنظيمه. وتتمّ هذه العمليّة حسب درجات متفاوتة من الإلزام و الدّقة و الانتظام اتّجاه شروط الإيمان بها مسبقا.([1])

وفي العلوم الاجتماعيّة، تشترك المناهج لأنها تضمّ طريقة في العمل و تهدف إلى تقديم مخطط تفسيري يرتبط بميدان معيّن من ميادين المجتمع.لكنّ هناك ميل إلى توسيع مصطلح المنهج و الخلط بينه و بين النّظريّة خاصّة حين يهتمّ بالتّحليل النّظري. على كل حال، تعرف المناهج كلّها على أنّها مجموعة متناسقة من العمليّات المستخدمة لبلوغ هدف أو مجموعة من الأهداف ، أو أنّها جملة من المبادئ الّتي توجّه كلّ بحث منظّم ، أو أنّها جملة من المعايير الّتي تتيح للباحث اختيار التّقنيّات و تنسيقها تبعا لهدف معيّن.([2]) و قبل الحديث عن العلاقة بين المنهج العلمي و البحث بشكل عام، يجدر بنا معرفة ما يسمّى بتقنيّات البحث و أهميتها.

التّقنيّات هي مختلف الوسائل الّتي يلجأ إليها الباحث قصد التّعامل مع الواقع و جمع المعطيات الّتي يتطلّبها بحثه. وتتكوّن التّقنيّات الّتي يشترط أن تكون ملائمة لأهداف البحث من جملة من الإجراءات و أدوات الاستقصاء الّتي تستعمل بشكل منهجي و منظّم. و اختيار التّقنيّات لا يكون مرتبطا بهدف الدّراسة فحسب ، و إنّما أيضا بطبيعة منهج الدّراسة . لهذا، هناك ميل في العلوم الاجتماعيّة إلى استخدام المنهج و التّقنية دون التمييز بينهما.([3]) و عمليّا ، تسمح التّقنيّات كإجراءات بحث بتجسيد العمليّات المختلفة الّتي تحدّدها مراحل المنهج ، و المقصود بذلك خطوات مراحل البحث التي تبيّن كيفيّة العمل. تأخذ التقنيات مكانها على مستوى الأحداث أو المراحل البحثيّة العمليّة ، و تتميّز بالحركيّة . أمّا المنهج فهو مفهوم فكريّ ينسق جملة من العمليّات بمعنى جملة من التّقنيّات، و هو تأمّل قبل كلّ شيئ.([4])

و عليه، يتضّح أنّ التّقنيّات ما هي إلاّ أدوات يضعها المنهج في خدمة البحث، و ينظّمها الباحث لتحقيق أهداف بحثه. التّقنيّات محدودة العدد و تشترك فيها معظم العلوم الاجتماعيّة، تبدأ بالملاحظة المبدئيّة للوقائع الّتي بفضلها يختار الباحث موضوعا ما ، و منها تنشأ الفرضيّات التّفسيريّة ، ثمّ تأتي مرحلة التّحقيق الّتي بفضلها يتمّ تأكيد الفرضيّات أو نفيها. و في ضوء ذلك، يفسّر الواقع ، فتنشأ

---

[1] - Ibid,p143
[2] - Ibid, pp229- 230
[3] - Berthelot jean Michel, Sciences sociales : à la recherche de la méthode, PUF, 2001,p 20
[4] - Ibid, p27

النظريّات و أحيانا القوانين. إنّ الاعتماد على التّقنيّات في البحث العلمي يؤدّي إلى تحقيق الملاحظة الأولى الأساسيّة التي انطلق منها الباحث الذي يلجأ إلى مختلف التّقنيّات مثل المقابلات بأنواعها، سبر الآراء أو تحليل المضمون .([1]) إنّ لكلّ من التّقنيّات و المنهج حدود، و يحتاج كلّ منهما لآخر، خاصّة و أنّ التّقنيّات غير كافيّة بدون منهج و العكس صحيح. من جهة أخرى يبدو أنّه كلّما تنوّعت التّقنيّات، كلّما زادت الفعاليّة في ميدان الدّراسة. لذلك، يتوقّف الاستخدام الجيّد للتّقنيّات على مدى معرفة المناهج، و التّنسيق بينها، و اكتساب فكرة واضحة عن أغراضها، و العلم الذي يشكّلها، و المجال الذي سوف تطبّق عليه هذه المناهج. و في كل الحالات، يتطلّب دراسة العلوم الاجتماعيّة المختلفة تحديد المميّزات الأساسيّة الكبرى التي تشكّل خصوصيّات كلّ منها تبعا لطبيعتها، لأنّ المنهج ما هو إلاّ مطابقة فكريّة للموضوع.([2])

و يمكن إضافة ملاحظة هامّة تخصّ المناهج في العلوم الاجتماعيّة باعتبارها تحاول دائما تفسير الواقع و تحليله، هي وأنّها كلّها صادرة عن العقلانيّة أو عن الخبرة التي تكشف عن الوضع الأكثر انتشارا اليوم في البحث العلميّ.([3]) وإذا اعتبرنا المنهج شاملا و عاما يضمّ كلّ ما سيتمّ الانطلاق منه، فإنّه يمكننا تحديد المنهجيّة فيما هو خاص، و بالتّحديد في الطّريقة التي سيتمّ بها العمل لإنجاز البحث. إن المنهجية تضمّ آليّات منبثقة من المنهج و لكنّها تتأثّر بالأوضاع السّياسيّة و الاقتصاديّة و الثّقافيّة للمجتمع. لهذا السبب، تكون منهجيّة البحث أكثر ديناميكيّة، ما دامت تساير التّحوّلات التي يشهدها المجتمع و تستجيب لاحتياجاته الجديدة. و للتّوضيح أكثر، نقول بأنّ المنهج هو الطّريق المؤدّي إلى المعرفة، و المنهجيّة هي خطاب حول المنهج من أجل إبراز أسسه و تفسير مبادئها إمّا لتدعيمها أو لرفضها. إذن، ترتكز كلّ منهجيّة على منهج، و وراء كلّ منهجيّة منهج، لكن قد يضمّ المنهج الواحد عدّة منهجيّات([4])

2-6- المنظور المعاصر للبحث العلميّ :

أصبحت الحاجة إلى البحث العلمي في وقتنا الحاضر أشدّ منها في أيّ وقت مضى، حيث أصبح العالم في سباق جديّ للوصول إلى أكبر قدر من المعرفة المثمرة التي تضمن الرّاحة و الرّفاهيّة للإنسان. ويبقى البحث العلمي ركيزة للسياسيّة التنمويّة باعتباره ركنا من أركان المعرفة الإنسانيّة في كلّ المجالات الاجتماعيّة و الاقتصاديّة و السياسيّة و الثّقافيّة. تلجأ المجتمعات إلى البحث العلمي لبناء قدراتها الفكريّة و العلميّة و السّلوكيّة و مواجهة احتياجاتها الأساسيّة و طموحاتها المتنوّعة من خلال الاتّصال به عن طريق المناهج، المنهجيّات، التّقنيّات و اللّغة العلميّة.و صارت المجتمعات المتقدّمة تنظر

[1] - Ibid, p41
[2] Blanché Alain, les techniques d'enquête en sciences sociales, Observer, interviewé, questionner, Dunod 2005, p 7
[3] - Ibid,p 14
[4] - Ibid,pp 39 -41

للبحث العلمي على أنّه عمل مفيد و ذو شأن كبير يؤثّر في تزايد الوعي و الإدراك العقلاني، و يقدّم إضافات قد يستغرق حدوثها وقتا طويلا ، لكنّها تفرض ضرورة تخطيطها و تقويمها و التّحكم فيها و توجيهها.

و عليه، صار الإلهام بمناهج البحث العلميّ و إجراءاته من الأمور الضروريّة لأيّ حقل من حقول المعرفة ، بداء من تحديد مشكلة البحث و وصفها، و اختيار أسلوب جمع المعلومات و تحليلها و استخراج النتائج. و يبقى المطلوب من البحث العلميّ في العلوم الاجتماعيّة هو تقصّى الحقائق، تصحيح بعض المعلومات طبقاللتّطوّرات الّتي تشهدها الحياة في المجتمع، حلّ المشاكل المصاحبة لتلك التّطوّرات و المساهمة في تحسين الأوضاع و تنميّة حالتها. و تتمثّل القضايا الّتي يجب الاهتمام بها على المستوى المنهجيّ فيما يلي:

6-2-1- الأساسّيات المفاهيميّة :

يقتضي البحث العلمي أن يعمل الباحث في العلوم الاجتماعيّة على مستويين متمايزين و لكن مترابطان و متداخلان هما النّظري – المفاهيمي و التّجريبيّ ، إذ أنّ كلّ بحث في هذه العلوم الاجتماعية هو إنتاج التّفاعل بين هذين المستويين. و يستخدم التّفكير العلميّ في كلّ بحث لغة خاصّة، تشكّل نظاما تواصليا يتألّف من مفاهيم و قواعد نظريّة. و المفهوم تجريد يمثّل شيئا أو إحدى خصائصه، أو ظاهرة معيّنة، و هو رمز للظّاهرة و ليس الظاهرة نفسها. و يؤدي التّعامل مع المفاهيم على أنّها الظّواهر نفسها إلى الوقوع في خطأ الشيئ أي خطأ التّعامل مع المجرّدات كواقع بدلا من اعتبارها إنتاجا فكريّا. من جانب آخر ، تتلخص وظائف المفاهيم في وظيفة التّواصل بفضل استخدام مفاهيم متّفق عليها ليحصل الفهم المشترك ، و وظيفة بناء المنظور النّظري للظّواهر التجريبيّة على أساس أنّ الصّياغة المفاهيميّة العلميّة تكسب الظّاهرة الواقعة تحت الدّراسة انتظاما و اتّساقا لا يمكن إدراكه قبل هذه الصّياغة، و أيضا وظيفة التصنيف و التّعميم من خلال بناء و تنظيم و تعميم الملاحظات و التجارب على شكل مفاهيم.([1])

يساعد المفهوم بقسط كبير في ربط مضمونه و دلالته بجوانب من الواقع، وإظهار الخواص الجوهريّة و الأساسيّة لأنماط مختلفة من الظّواهر التجريبيّة.كما يؤدّي وظيفة خدمة التّفسير و التّنبؤ ،لأنّ المفاهيم هي العناصر الرّئيسيّة للنّظريّات ، بل هي العناصر الأكثر أهميّة في النّظريّة ، خاصة و أنها تعرف مضمونها و خواصها.لذا، يعرّف كلّ علم اجتماعيّ بمجموعة من المفاهيم الخاصة به ،و التي

[1] - Adamrewski Georges, Qu’est –ce qu’un concept ? 2004, http://www biblio.concept.com/textes/concept.htm

تشكّل أهمّ ركائز النّظريّة ، إذ كلما ارتبطت المفاهيم فيما بينها بطريقة منطقيّة و نظاميّة، كلما أدى ذلك إلى ظهور نظريّات تدلّ على أن عمليّة تشكيل المفاهيم و عمليّة بناء النّظريّة يرتبطان معا.([1])

6-2-2- التّعاريف:

لكلّ تخصّص في العلوم الاجتماعيّة مفردات تشكّل لغته. و يوظّف الباحثون نوعين من التّعاريف تكون مفاهيميّة أو إجرائيّة . و تشير التّعاريف المفاهيميّة إلى وصف المفاهيم باستخدام مفاهيم أخرى, و هي ليست صحيحة ولا خاطئة، وقد تتألّف من مصطلحات مشتقّة حين لا تتوفّر مصطلحات أوليّة.([2])لهذا السبب ، لا تملك هذه العلوم طريقة خاصّة لإثبات صحّة أو غموض مفهوم ما ، لأنّ مسالة انتقاد المفاهيم و التّساؤل حول التّعاريف المفاهيميّة تتوقف على من صاغ التّعريف. هذا، و يشترط أن تكون التّعاريف المفاهيميّة الّتي تريد تعزيز التّواصل قادرة على إظهار الخصائص الفريدة لما يتمّ تعريفه ، بحيث يتضمّن كلّ الحالات الّتي يغطيها و يستبعد تلك الّتي لا يغطيها وفق أسلوب إيجابي يبرز ما يرغب الباحث في تعريفه في إطار واضح و ذو معنى متّفق عليه.([3])

أمّا التّعاريف الإجرائيّة ، فهي تعني الاستدلال على الوجود التّجريبيّ للمفهوم ، بحيث يتمّ إنشاء هذه الاستدلالات باستخدام التّعاريف الّتي تزوّد المفاهيم بالمرجعيّة التّجريبيّة . و بواسطة هذه التّعاريف الإجرائيّة، يتمّ الربط بين المستوى النّظري-المفاهيمي و المستوى التّجريبي الملاحظ .([4])و يبيّن التّعريف الإجرائيّ مجموعة الإجراءات الّتي تصف الأنشطة الّتي يحتاجها الباحث لتأسيس الجانب التجريبي للظّاهرة الّتي يتمّ وصفها من خلال المفاهيم . و على هذا النّحو ، يتمكّن الباحث من تحديد ما يجب تنفيذه في البحث ، و ما الّذي يجب ملاحظته من أجل إدخال الظّاهرة الخاضعة للدّراسة العلميّة ضمن مجال خبرة الباحث و فهمه. و مثل هذه العمليّات تكسب المفاهيم دلالات ملموسة بفضل تحديد إجراءات القياس الّتي تقدّم معايير تجريبيّة للتّطبيق العلمي للمفاهيم إذن ، تحدّد معاني المفاهيم خلال التّعريفات الإجرائيّة الّتي تكون بنيتها صريحة و مباشرة، و يلجأ الباحثون لاستخدامها حين لا تكون الظّاهرة قابلة للملاحظة المباشرة.([5])

من جهة أخرى ، يواجه الباحث حين ينتقل من المستوى المفاهيمي إلى المستوى الإجرائي أو العكس مشكلة التّوافق بين التّعاريف، رغم عدم امتلاكه معيار مطلق للتّحقّق من هذا التّوافق، الأمر الّذي يدفع ببعض الباحثين إلى الاستعانة باختيارات الصّدق. إن مسألة التّوافق تدل على أنّ التّعريف الإجرائيّ

---

[1] - شافا فرانكفورت – ناشمياز، طرائف البحث في العلوم الاجتماعيّة ، ترجمة ليلى الطويل ، بترا للنشر و التوزيع، سوريا ، 2004 ، ص ص 37 – 40

[2] - نفس المرجع ، ص 43

[3] - نفس المرجع ، ص 46

[4] - نفس المرجع، ص 50

[5] - نفس المرجع، ص58

لا يمكنه تغطية جميع عناصر التّعريف المفاهيمي، مثلما تبيّن التّحديّات التي يواجهها العلماء بسبب هذا العجز.([1])

و تنبثق القضيّة الثانية من صعوبة تعريف بعض المفاهيم إجرائيّا ، لأنّه لا يمكن ملاحظتها سواء بشكل مباشر وغير مباشر . في هذا الإطار، هناك من يرى أنّه لا يجب استخدام المفاهيم التي يصعب تعريفها إجرائيّا في البحث العلميّ. ومع ذلك، تبقى الحاجة إلى التّعريف الإجرائي قائمة من أجل تمكين الباحثين من الاستفادة من أعمال بعضهم البعض، بهدف إنشاء المعنى العلميّ لبحوثهم. إنّ تعريف المفهوم يكسب الباحث القدرة على استكشاف الظّاهرة تجريبيّا في جميع اختصاصات العلوم الاجتماعيّة، لان العملية تدلّ على بناء مفاهيم ذات معنى وقابلة للملاحظة، و ما يجب التّأكيد عليه هو أنّ المفهوم يحقّق دائما معناه التّجريبيّ من خلال التّعاريف الإجرائيّة ، بينما يحقّق معناه النّظريّ ضمن سياق النّظريّة التي توظّفه.

يتقدّم البحث العلميّ في العلوم الاجتماعيّة حسب البعض بشكل أفضل حين ينطلق من الأفكار المتطوّرة أي من إستراتيجية نظريّة واضحة ، لأنّ البحث التّجريبيّ لا يولّد دائما نظريّات جديدة ولا ينتج مفاهيم من شأنها المساهمة في بناء النّظريّات .في حين ، يرى البعض الأخر أنّ للبحث التّجريبيّ دور إيجابيّ في اختبار النّظريّة و صحّة مقولاتها سواء بالنّسبة لابتكارها أو إعادة تشكيلها أو توضيحها، ممّا يدل على أن البحث الميداني كثيرا ما يقترح على الباحثين إشكاليّات جديدة أو أدّلة عمليّة تساعد على تعديل بعض النّظريّات. و ما نستنتجه من هذه القضايا، هو أنّ العلوم الاجتماعيّة تطوّرت فعلا و بشكل ملموس رغم وجود النّقاش الجدليّ بين النّظريّة و التّجريب. إن النّظريّة قد ساهمت كثيرا في تقدّم الجانب البحثيّ من هذه العلوم ، و تفاعلت باستمرار مع ما هو تجريبيّ إلى حدّ جعلهما متكاملان ، بل حوّل التّناقض بينهما إلى مسألة ظاهريّة أكثر ممّا هي جوهريّة.

6-2-3- مشكلة البحث:

يتطلّب إنجاز البحث في العلوم الاجتماعيّة العمل وفق مجموعة من القواعد نلخّصها في مشكلة البحث التي هي بمثابة منبّه يستدعي استجابة، لأنّها تعبّر عن حاجة لم تشبع. و المطلوب من الباحث هو تحديد المشكلة التي سوف يعالجها اعتمادا على عدّة اعتبارات منها: أن تكون المشكلة المحدّدة قابلة للدّراسة و البحث، بمعنى أن تنبثق عنها فرضيات قابلة للاختبار علميّا من أجل معرفة مدى صحّتها، وأن تكون مشكلة البحث أصيلة و ذات قيمة إذ لا تتناول موضوعا لا أهميّة له، و أن تكون أيضا تكرارا لموضوع تراكمت حوله المعارف بحثا و تحليلا. إضافة إلى ذلك، يجب أن تكون مشكلة البحث في

[1] - نفس المرجع، ص61

مستوى قدرات الباحث من كافة الجوانب العلميّة و الماديّة، و أن توفّر الأرضيّة التّجريبيّة للمشكلة، و أن يصاغ كلّ ذلك في صياغة واضحة تبرز جوهر مادّة السّؤال، و كذا البنية المفاهيميّة الّتي تصاغ الفرضيّات ضمنها.([1])

6-2-4- موقع النظريّة في البحث:

في الحقيقة ، لم يتوصّل العلماء إلى الاتّفاق حول ماهيّة النّظريّة في الدراسات الاجتماعيّة فهناك من يرى أنهاّ كلّ تشكيل مفاهيمي و هناك من يعرفها على أنّها تاريخ الأفكار، في حين يعتبرها آخرون نظاما منطقيّا استنباطيّا يضمّ مفاهيم ذات صلة ببعضها البعض و يمكن اشتقاق فرضيّات منها ثمّ اختبارها.([2])إنّ للنّظريّة في هذه الدراسات علاقة قويّة بالجانب التّطبيقيّ للبحث ، و لا يوجد تناقض بينهما ، ممّا جعل الفروع الاجتماعيّة تقبل كلّ النّظريّات الّتي تحمل منهجيّة منطقيّة واضحة ، و تعطي المصداقيّة لكلّ نظريّة قادرة على تشكيل أساس مفاهيميّ للمعرفة العلميّة في مجال العلوم الاجتماعيّة من اجل تفسير الظّواهر و تحليلها.

و لدينا عدّة أنواع من النّظريّات منها النّظريّة البديهيّة القائمة على فرضيّات غير قابلة للاختبار و التّحقّق، والتي تكتفي بوصف العلاقة السببيّة بين مفهومين بأسلوب مباشر لا يتطلّب أي إثبات تجريبي. تضمّ هذه النّظريّة مجموعة من القضايا المترابطة، و تستدعي وصفا دقيقا للمفاهيم المستخدمة. و تعد هذه النّظريّة الأكثر توافقا مع التّحليل السّببيّ.([3]) و بالنّسبة للنّوع الثّاني ، فإنّه يتمثّل في النّماذج و هي عبارة عن مفهوم له صلة وثيقة بفكرة النّظريّة كتنظيم مفاهيمي منهجيّ . تتكوّن النماذج في العلوم الاجتماعيّة من رموز تمثّل خصائص الظّواهر ومكوّناتها و العلاقات بين هذه المكوّنات من خلال تنظيم المفاهيم بأسلوب منهجيّ.([4]) إن النّموذج تجريد للواقع، ينظّمه و يبسّط رؤية الباحث له بأسلوب لا يهمل خصائصه الجوهريّة. لذلك، يبقى النّموذج تمثيلا للواقع بشكل مفصّل ، علما بأنّه باستطاعة الباحث تعديله حتّى يتطابق مع رؤيته المعمّقة و الموضوعيّة.

6-2-5- إطار البحث

إنّ تحديد الإطار المفاهيمي للدّراسة،و الّذي يضمّ مجموع المفاهيم المحتفظ بها، لا يتمّ بعيدا عن الاهتمام الجديّ بوحدة التّحليل الّتي تمثّل الجزء الأوّل و الأساسي في الظّاهرة المراد دراستها . و السّبب يرجع إلى كون وحدة التّحليل تؤثّر في تصميم البحث و جمع و تحليل البيانات . يشمل كلّ بحث في

---

[1] - Gravîtz Madeleine, Méthodes des sciences sociales, ouvrage déjà cité , p p 59-61.

[2] - دويدري رجاء وحيد ، البحث العلمي : أساسياته النظرية و ممارسة العملية ، دار الفكر ، سوريا ، 2000 ، ص 94.

[3] - نفس المرجع، ص 103

[4] - نفس المرجع، ص 110

العلوم الاجتماعيّة على إطار عملي واسع يضمّ الأبعاد و المؤثرات و الدّلائل و المتغيّرات الّتي تمّ إنشاؤها. و يعدّ هذا الإطار مسؤولا عن انتقال الباحث من المستوى التّجريدي إلى المستوى الملموس في بحثه.([1])

6-2-6- الفرضية

الفرضيّة هي إجابة مؤقتة حول مشكلة البحث ولا يمكن التّأكد منها إلاّ بعد اختبارها تجريبيّا. تشتق الفرضيّة إمّا استنباطيّا من النّظريّات،و إمّا استقرائيّا بناء على الملاحظات المباشرة و باستخدام الحدس، أو باستخدام جميع هذه المداخل معا. يشترط في كلّ فرضيّة أن تكون قابلة للاختبار ، و خالية من الأحكام القيميّة الّتي تحمل تحيّزات الباحث.([2])

6-2-7- المتغيرات.

لكي يتمّ الانتقال من مستوى لأخر، تحوّل المفاهيم إلى متّغيرات بمعنى أنّ المفاهيم تظهر في شكل متغيّرات داخل الفروض الّتي يتمّ اختبارها. و المتغيّر هو خاصّية تجريبيّة يأخذ قيمتان أو أكثر، و إذا كانت الخاصيّة تتغيّر فإنّها تعدّ متغيّرا. و على المستوى التحليلي، يميز الباحثون بين أنواع من المتغيّرات هي المستقلّة، التّابعة، الضّابطة، المتّصلة و المنفصلة. و رغم عدم وجود تعريف وحيد للمتغيّر ، يبقى المتغيّر الّذي يرغب الباحث في تفسيره هو المتغيّر التّابع و يشير إلى شيئ ما ، قد يأخذ قيما مختلفة تجعل الظّاهرة قابلة للقياس. أمّا المتغيّر الّذي يتوقع الباحث أنّه سيفسر التّغيير في المتغيّر التّابع فيدعى المتغيّر المستقل و يدلّ على السّبب المفترض في تغييرات قيم المتغيّر التّابع، حيث يتوقّع الباحث أنّ المتغيّر التّابع قد تأثر بالمتغيّر المستقل.([3])

في الواقع ، التمييز بين المتغيرين المستقل و التابع ما هو إلاّ تمييز تحليلي يرتبط بغرض الدراسة، ذلك أنّ الباحث هو من يقرّر كيفيّة عرض المتغيّرات الّتي لا تكون في حقيقة الأمر مستقلّة أو تابعة إلاّ في عالم الباحث و طبقا لما تمليه أهداف بحث . و في البحث التجريبيّ، تفيد المتغيّرات الضّابطة في تقليل خطر نسبة القوّة التّفسيريّة لمتغيّرات مستقلة ليست هي المسؤولة عن الاختلاف الموجود في المتغيّر التابع. كما تستخدم لاختبار مدى صحّة العلاقة الملاحظة تجريبيّا بين المتغيّرين التّابع و المستقل في حالة ما إذا تمّ تفسير هذه العلاقة بمتغيّرات غير تلك الّتي ذكرت في الفرضيّة. في

[1] - نفس المرجع، ص 119

[2] - Quivy Raymond, Manuel de recherche en sciences sociales, 3eme édition, Dunod, 2006, p17

[3] - Ibid, p24

حين ، تؤثّر المتغيّرات المتّصلة و المنفصلة في إجراءات البحث، و بشكل خاص في إجراءات القياس، و تحليل البيانات ، و كذلك في طرق الاستدلال الإحصائيّ و التّعميم المنطقيّ .([1])

تشير العلاقة في البحث في العلوم الاجتماعيّة إلى علاقة بين متغيّرين أو أكثر و تشير إلى شيئ مشترك بين متغيّرين .و تحدّد أنواع العلاقات من خلال إجراء البحث التّجريبيّ بالاتّجاه و المقدار.يدل الاتّجاه على ظهور علاقة بين المتغيّرات إمّا بصورة إيجابيّة أو سلبيّة، أمّا المقدار فإنّه يشير إلى درجة تغاير المتغيّرات إيجابيّا أو سلبيّا. و بقدر ما يقع المقدار الأدنى للعلاقة، بقدر ما يستنتج الباحث العلاقة الصفريّة و هي أنّ المتغيّر المستقل و المتغيّر التّابع لا يرتبطان بعلاقة، علما بأنّ العكس صحيح.([2])

6-2-8-تصميم البحث:

يتألف تصميم البحث الّذي يسعى إلى وصف العمليّات الخاصّة بإجراء البحث من أربع مكوّنات هي المقارنة، التّطويع، الضّبط و التعميم.و تعتبر الأسس الثّلاثة الأولى ضروريّة للتّأكّد من أنّ المتغيّرات المستقلّة و التّابعة ترتبط فيما بينها بعلاقة سببيّة. من جهة أخرى، تسمح تلك المتغيرات بإجراء المقارنة والبرهنة على التّمايز و التّغاير وتساعد في عملية التّحقق من التّرتيب الزّمني للأحداث. و يمكّن الضّبط من تحديد ما إذا كان التّغاير الملاحظ غير زائف. أمّا العنصر الرّابع و هو التّعميم، فإنّه يتعلّق بالدّرجة الّتي يمكن عندها تعميم نتائج البحث على مجتمعات إحصائيّة أكبر وفي أوضاع مختلفة.([3])

و بالإضافة إلى تصميم البحث ، يتحدّث بعض الباحثين في العلوم الاجتماعيّة عمّا يسمّى بالصّحة الداخليّة للبحث .

و يتعلّق الأمر بإعداد خطّة شاملة تساعد على التّحقق من عدم ترك أي شيئ للصّدفة، خاصّة بالنّسبة لتحديد المفاهيم تحديدا جيّدا يخضع لتحليل مفاهيمي يمكّن الباحث من القيام بالتّقصّي الإمبريقي ،ذلك لانّ فهم النّسق المفاهيمي وإدراك معانيه يضمن استمراريّة البحث. أمّا فيما يخصّ الصّحة الخارجيّة للبحث و التي تهتمّ بالعلاقات بين عناصر الدّراسة ، فإنّها تعنى إحداث التّطابق بين الظّاهرة المدروسة و المصطلحات المستعملة في تعريفها طبقا لما ينصّ عليه الإطار المرجعيّ و موجّهاته.

---

[1] - Ibid, p29
[2] - Ibid, p35
[3] - Beauchemin Laval, Méthodologie de la recherche en sciences humaines, Hachette, 1992, p199

6-2-9- المعاينة

تهدف المعاينة كأساس آخر في البحث إلى تقديرات صحيحة حول قيم غير معروفة بواسطة إحصائيّات العيّنة التي يمكن احتسابها بسهولة. و في المعاينة يطلب من الباحث المتخصّص في احدى فروع العلوم الاجتماعيّة التّعامل مع ثلاثة مسائل رئيسيّة هي تعريف المجتمع الإحصائي، تصميم العيّنة ثم تحديد حجم العيّنة.([1])

6-2-10- تقنيات البحث

و في مرحلة أخرى ، بإمكان الباحث استخدام تقنيّات جمع البيانات المعروفة و المتمثّلة في الملاحظة ، الاستمارة ، المقابلة و تحليل المضمون . الملاحظة هي الطريقة المباشرة للبحث و يحتاج الباحث إلى توضيح مجالها، مدّة استغراقها و مكان إجرائها، وقد تكون الملاحظة مباشرة أو ملاحظة بالمشاركة. أمّا الاستمارة، فهي أداة لجمع المعطيات، و يتمّ بناؤها من أجل إخضاع الأفراد الّذين تضمّهم عيّنة البحث لمجموعة من الأسئلة. تضمّ الاستمارة نماذج من الأسئلة المفتوحة و المغلقة و الثّنائيّة التّفرع و المتعدّدة الاختيار. ويشترط من هذه الأسئلة بناؤها، وإعدادها وفق أسلوب يراعي اختيار الأسئلة و ترتيبها و التّنسيق بينها، فضلا عن مراعاة نصّ تقديم الاستمارة و صلاحيّة وثيقة الأسئلة.([2])

المقابلة هي تقنيّة مباشرة تستعمل في البحث لاستجواب الأفراد المعنيّين بالبحث. وقد يتعلّق الأمر في بعض البحوث باستجواب مجموعات نصف موجّهة. للمقابلة إيجابيات عديدة بسبب مرونتها و قدرتها على إثارة الاهتمام و خلق الوعي لدى المجموعة المستجوبة. أمّا عيوبها فتتلخّص في الحواجز الظرفيّة و ذاتيّة المستجوب... و أخيرا، يعدّ تحليل المحتوى تقنيّة غير مباشرة للبحث العلمي في العلوم الاجتماعيّة. قد يكون هذا التّحليل ظاهريّ أو مستتر، فيهتمّ بما هو واضح و مصاغ حقيقة في وثيقة، أو كامن و خفيّ في وثيقة أيضا. هذه التّقنيّة تسمح بإجراء الدّراسات المقارنة و التّطوريّة، و تثري عمليّة التّأويل العلميّ، لكنّها تتطلّب وقتا طويلا قد يكون سببا في الابتعاد عن الواقع أو الوقوع في التّقدير السيّئ للمعطيات.([3])

و في نفس الإطار المنهجي، يتحدّث الباحثون في العلوم الاجتماعيّة عن تقنيّة التّجريب الّتي تهدف إلى تفسير الظّواهر و التّنبؤ الإحصائيّ بها، و كذا تقنيّة سبر الآراء إلى وغيرها من التّقنيّات الّتي تسمح

---

[1] - Ibid, p202
[2] - Ibid., p211
[3] - Ibid, pp 238

للباحث بجمع البيانات التي قد تكون كميّة أو نوعيّة. و تعدّ عمليّة تحليل البيانات بمثابة أنشطة منهجيّة رئيسيّة تشرف على تصنيف البيانات وتنظيمها و توزيعها لكشف جميع خصائصها و مميزاتها. و في هذا التّحليل ، تتمثّل القياسات الثّلاث الأكثر تداولا في العلوم الاجتماعيّة في المنوال ، الوسيط و الوسط .

VII - العلوم الاجتماعية و إشكالية التنمية :

يعتمد التّفكير في المستقبل و الانشغال بمشاكل الحاضر في المجتمعات المعاصرة بشكل مكثف على المعرفة العلميّة و وضوح الرّؤية من اجل ترتيب أمور المجتمع ترتيبا فعّالا. ومع استحالة تنميط الحياة و تزايد الاختلافات والتّباينات و التّغيّرات و المستجدات، إلى جانب تسارع الأحداث و التّقدم العلمي و التّكنولوجي، وتسجيل القفزات الواسعة النوعيّة في البحث العلمي التي صاحبها ظهور احتياجات جديدة للمجتمعات.....الخ، اتّضح أنّ تحديّات المستقبل لا تخلو من التّعقيدات سواء من حيث الإمكانيات المادية أو من حيث العلاقات و التّفاعلات و الاتّصالات بين أفراد المجتمع.هذا ما تسعى اللّغة العلميّة في العلوم الاجتماعيّة إلى تحديد ملامحه الأساسيّة من خلال دراسة الواقع المباشرة و الانتقال إلى تحليله و نقده بأسلوب يؤدّي إلى بناء تفسيرات علميّة فاعلة.

في هذا السّياق، يعدّ موضوع التّنمية موضوعا حديثا في غاية الأهميّة حيث أطلق على العمليّات الخاصة بتأسيس نظم اجتماعيّة و اقتصاديّة و سياسيّة متماسكة في إطار ما يسمّى بعمليّة التّنمية. و لهذا المفهوم الّذي يعدّ من أهمّ المفاهيم في القرن العشرين عدّة أبعاد و مستويات جعلته يتشابك مع مفاهيم أخرى عديدة مثل: التّقدّم، الإنتاج، التّخطيط، التّحديث، التّصنيع، النّهضة، الإصلاح، التّغير الاجتماعيّ.....الخ. و أوّل بروز لمفهوم التّنميّة كان في الاقتصاد للدّلالة على عمليّة إحداث مجموعة من التّغيّرات الجذريّة في مجتمع معيّن ، لكي يتحصّل ذلك المجتمع على القدرة اللاّزمة لتطوّره بشكل مستمّر و بمعدل تضمن التّحسن المتزايد في نوعيّة الحياة لكلّ أفراده. و لهذا، تبدو التّنميّة عمليّة حضاريّة تشمل مختلف أوجه النّشاط الإنتاجي و الاقتصادي الّذي يكتشف موارد المجتمع و قدراته الاقتصاديّة. إنّ التّنميّة بهذا المعنى تشغل النّاس أفرادا و جماعات و شعوبا و حكومات بحثا عن كيفيّة الاستجابة للمتطلّبات الأساسيّة و الحاجات المتزايدة للنّاس و إشباعها عن طريق التّرشيد و الاستغلال العقلاني.

تشير التّنميّة في الاقتصاد التي تقاس مستوياتها بالمؤشّرات الماديّة إلى أنّ تطوّر المجتمعات يتمّ في شكل متصاعد عبر مراحل متتابعة . و من بين هذه المؤشّرات نذكر: النّاتج الدّاخلي الخام ، الدّخل الفرديّ ، بنية الاقتصاد ، نسبة الفقر ، نسبة الأميّة حجم التّأطير الطبيّ ، نسبة الولادات و الوفيات...الخ. و على عكس ذلك، يشير مفهوم النّمو إلى مؤشّرات اقتصاديّة ماديّة في مجملها، و تعني زيادة الإنتاج

بصرف النّظر عن البشر، بحيث لا تشمل معاني تدلّ على التّنميّة البشريّة.([1])و من الاقتصاد ، انتقل هذا المفهوم إلى السياسة ليظهر مفهوم التّنميّة السّياسيّة الّتي تدلّ على عمليّة تغيير سياسيّ متعدّد الجوانب هدفها بناء نظم سياسيّة تعدّديّة تحقق التّنميّة السياسيّة عبر المشاركة الانتخابيّة والمنافسة السّياسيّة، إلى جانب ترسيخ مفاهيم الوطنيّة و السّيادة و الولاء.... و مهما يكن، فإنّ مفهوم التّنميّة قدتحوّل إلى عنوان بارز للعديد من السياسيّات في عصرنا هذا. ([2])

أمّا في علم الاجتماع ، فقد ارتبطت التّنميّة كمفهوم و كعمليّة بالعديد من المجالات الاجتماعيّة و الثّقافيّة بهدف ترقيّة الإنسان و تطوير التّفاعلات المجتمعيّة بين أطراف المجتمع سواء كانوا أفرادا ، جماعات ، مؤسسات أو منظمات ، و تعتمد التّنميّة الاجتماعيّة على المجهودات الحكوميّة و المدنيّة التي تعمل على مواجهة مشاكل المجتمع وإيجاد الحلول المناسبة لها. و بفضل ذلك، برز مفهوم التّنميّة الاجتماعيّة من خلال التّوجّه نحو ما يسمّى بالتّنميّة الشّاملة الّتي تعتبر الإنسان محورا أساسياً في كلّ عمليّة تنمويّة تمسّ جميع جوانب الحياة بما في ذلك الأنشطة الاجتماعيّة كالتّعليم، الصّحة العامّة و الإسكان.

إنّ العلاقة بين العلوم الاجتماعيّة و التّنميّة علاقة جدليّة، خاصة و أنّه لا يمكن أن تحدث التّنميّة بدون تفكير علمي. فإذا كانت هذه العلوم تهدف إلى دراسة المجتمعات و جعل نظريّاتها و مفاهيمها انعكاسا لتغيّرها، فان التّنميّة تعني بالتحديد تنمية المجتمع بعيدا عن الفوضى و العشوائيّة. و الفضل في ذلك يرجع إلى قوّة العلم و أساسه التّنويري المتواصل عبر مناهج بحثيّة ديناميكيّة تشمل التّحليل و التّفكيك و المساءلة و الشّك الايجابيّ و التّجريد و إعادة التّركيب و النمذجة و الاختبار و التّنبؤ و غيرها من العمليات التي تدل على أنّ التّنميّة تحتاج إلى سلطة التفكير المنظم الهادف و المنهج العلمي.

كما يتجلّى دور العلوم الاجتماعيّة أكثر في علاقتها بالتّنميّة بمعنى التّحديث المتواصل ، و هذا ليس فقط من اجل تدعيم القاعدة الإنتاجيّة ، و لكن أيضا من اجل تحديث الوعي الاجتماعيّ و بناء فاعليّة تساهم في جعل الواقع أكثر ملائمة للفكر ، و ترفع المستوى الفكريّ لدى أفراد المجتمع من خلال تزويدهم بأفكار و آراء و اتّجاهات فكرية تؤثر على سلوكا تهم في اتّجاه يساعد على ارتقاء المجتمع و تكيّفه بشكل أفضل مع التّحوّلات الّتي يشهدها. إنّ العلوم الاجتماعيّة تسعى إلى تدعيم التّنميّة وتحسين حياة النّاس وفق كيفيّة علميّة قابلة للاستهلاك و الانتشار. و تبقى التّنميّة إحدى الإشكاليّات الكبرى في هذا العصر ، و هي محل اهتمام كبير من طرف الباحثين و الفاعلين في المجتمع الذين يبحثون عن الحلول الملائمة لمعالجة التّخلّف، ويحاولون صياغة سبل جادة لزيادة الدّخل و توفير الخدمات، إلى

[1] - Patrick Viveret, réflexions sur la notion de développement, http://www.ritimo.org

[2] - برتراندا بادي ، التنمية السياسية ، ترجمة محمد نوري المهدوي ، تالة للطباعة و النشر ، السعودية ، 2001 ،ص 7

جانب تقويم الشّخصيّة الإنسانيّة و ضمان استقرارها في ظلّ الحريّة و الشّفافيّة في الحياة العامّة. إنّها عمليّة متكاملة و متداخلة لا تهمل أيّ جانب في إطار ما يسمى بالتّنميّة المستدامة.

القسم الثاني

الإطار التطبيقي للدراسة

الفصل الخامس:

الجامعة والبحث في العلوم الإجتماعية في الجزائر

مقدمة

لا نسعى في هذا الفصل إلى الحديث عن كل جوانب التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، وكذا الحديث عن كل ما يتعلق بالتدريس والبحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية. سوف نركز فقط على تحليل بعض جوانب الوضع الحاضر السائد في قطاع التعليم الجامعي بالعودة إلى أهم ما يميزه. ولعل ذلك سيسمح لنا بإلقاء نظرة خاطفة على الماضي من خلال التطرق إلى نشأة تلك العلوم في الجامعة الجزائرية بإجراء من السلطة الاستعمارية في مرحلة أولى، ثم بإجراء إصلاحي من الدولة الجزائرية التي اهتمت بعد الاستقلال بأمور الجامعة ،على أساس أنها أداة من أدوات التغيير والتنمية . إلا أن عدم مسايرة متطلبات الجهاز الأكاديمي للجامعة، أدى إلى ظهور مشاكل كثيرة بالنسبة للتسيير والتدريس والبحث واستثمار النتائج في محيط الجامعة بجميع أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية وغيرها. وفي الوقت الذي تحاول الدولة الجزائرية حل هذه المشاكل وإيجاد حلول للصعوبات والتناقضات المطروحة أمام الأساتذة والطلبة والمسيرين على حد سواء، تبقى الجامعة كمركز أساسي للإشعاع الفكري، وكمؤسسة تقوم بتزويد المجتمع بالكفاءات واليد العاملة المؤهلة والقيادات القادرة على تسيير شؤون البلاد، مقتنعة بأن وظيفتها الأساسية في عصر التكنولوجية هي أداء كل الأدوار التي تخدم المجتمع وتستجيب لحاجاته المتغيرة في مجال المعرفة العلمية. هذا ما نركز عليه في هذا الفصل الذي نتحدث فيه عن مميزات التعليم العالي و خاصة في العلوم الاجتماعية في الجزائر.

I – نشأة العلوم الإنسانية والاجتماعية في الجزائر

يتمثل أكبر تحدّ تواجهه الجامعة الجزائرية في كسب رهان التكوين النوعي والبحث العلمي الذي يتماشى مع عصر التنافسية السائد في جميع أنحاء العالم وفي كافة التخصصات. لذلك تطلبت مهمة مواجهة هذه التحديات التي تخص كل مستويات المجتمع اهتمام الدولة بالعلوم الاجتماعية لكونها علوم أساسية في التكوين الجامعي ، والإندماج الإجتماعي وإنجاز التنمية . ومن هذا المنطلق، اعتبرت الدولة البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية سبيلا لاستيعاب المعارف العلمية وفحص ظواهر المجتمع ومساءلتها وتحليلها وتقييمها.([1])

وإذا كانت أهمية هذه العلوم تتجلى في المسايرة الفكرية والبحثية للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي يشهدها مجتمعنا، وكذلك دراسة الظواهر والأحداث والحقائق التي

[1] - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، "التكوين تحدي القرن الواحد والعشرين" فعاليات الأسبوع الوطني الرابع، جامعة أبوبكر بلقايد،2005.

يفرزها تغيره، فإن الحديث عن هذه الأهمية يستدعي التطرق للإشكالية التي حدّدت وضبطت تطوّر هذه العلوم في جامعاتنا. في الحقيقة ، لم يفعل التعليم الفرنسي طيلة المرحلة الاستعمارية ما يستحق الذكر في مجال العلوم الاجتماعية ، وهذا بحكم طبيعته التي لم تمل عليه ضرورة الإنسجام مع خصوصيات المجتمع الجزائري وطموحاته . و في فترة ما بعد الاستقلال، استمدت الإشكالية بخصوص تعليم هذه العلوم من الحوار مع صلابة المواقف الدينية والعادات والتقاليد وعقدة التخلف لدى الباحث الجزائري.* والمهم هو أن ما درّس للطالب الجزائري في هذا المجال هو حصيلة تطور الفكر الغربي في القرن التاسع عشر، ويتعلق الأمر بحصيلة معرفية مرتبطة بواقع أبناء أوروبا، وتفاؤلاتهم وإنجازاتهم.

وبسبب ظهور الحاجة إلى مراجعة سياسة ما بعد الاستقلال في مجال التعليم العالي بشكل عام وتعليم العلوم الاجتماعية بشكل خاص، ظهرت سياسة إصلاح التعليم العالي التي ألغت كل الإجراءات والتعليمات التي كانت تنظم الدراسة والبحث في العلوم الإجتماعة. والنّظرالى هذه العلوم من خلال سياسة إصلاح التعليم العالي(1971) يجعلنا أمام الخطاب الرسمي الذي يبين بأن الدولة الجزائرية قد وضعت في مختلف الفروع الاجتماعية العلمية أمال كبرى تتمثل في أداء دورا أساسيا في إحداث التنمية، وإنتاج مجتمع مؤسّس على العلم. وسنحاول في هذا العرض تقديم صورة عن مكانة هذه العلوم في الخطاب الرسمي الجزائري، ثمّ إبراز العناصر الأساسيّة التي يقوم عليها من خلال تحليل ما جاء في التصريحات السياسية الخاصة بهذا الموضوع.* و في هذا الصّدد لا بدّ أن نشير إلى غياب الخطاب الأكاديمي المرتبط بمشروع إصلاح التعليم العالي في العلوم الاجتماعية على وجه الخصوص، وكذا غياب الخطاب الإعلامي الذي لم يخرج في بلادنا عن ما ذهب إليه الخطاب الرسمي في هذا الشأن. ذلك لان الإعلام كان يخدم فقط الاحتياجات التي حددتها الدولة، والتي انسجم معها الجميع بما فيهم الجامعيون. لقد كان التأثر بالاطروحات المروّجة لأهمية هذه العلوم في النهوض بمجتمعنا كبير،و كان التدعيم الفكري و المعنوي لإيديولوجية الدولة اكبر ،ليعكس إجماعا وطنيا مبدئيا حول ضرورة إصلاح التعليم بالجامعة الجزائرية، والتخلص من كل أشكال الإستيلاب الفكري الذي خلفه الإستعمار.

بهذه الكيفية، أعطي للعلوم الاجتماعية وجودا متماسكا جسّده الخطاب الرسمي الذي اعتبرها بمثابة أداة علمية لبناء دولة عصرية واشتراكية متحررة. وقد أكّد وزير التعليم العالي آنذاك بأن الجامعة

---

*بعد الاستقلال، قام التعليم الفلسفي المنظم من طرف كلية الآداب والعلوم الإنسانية لجامعة الجزائر ببعض المحاولات لربط العلوم الاجتماعية بالواقع الجزائري تجنبا للنزعة الإميريقية والفلسفة الاجتماعية. وعلى سبيل المثال، تحدث الأستاذ إميل سيكارد في 1966 عن الصعوبات المحيطة بتدريس علم الإجتماع في الجزائر . وقد ربط جزء من هذه الصعوبات بالأزمة التي سادت في الستينات في مجال الفكر السوسيولوجي ، وأرجع الجزء الآخر لنقص التأهيل لدى الطالب الجزائري بسبب الذهنية التقليدية السائدة في المجتمع والتكوين الثانوي الذي لاينمي القدرات الإبداعية النقدية لدى الطلبة بشكل عام . لمزيد من التفاصيل أنظر :

Emile Sicard, l'enseignement de la sociologie en Algérie, in sixième congrès de sociologie, Evian, 1966

لن تظل منعزلة عن مسيرة ثورة "البناء"، بل ستستفيد من التجديد العاجل الذي طالب به الجميع، والذي يندرج ضمن الدور الفعال للجامعة في سياق الثورة.([1]*) و من اجل توضيح الأهداف التنموية للجامعة، أكد أيضا على ضرورة أن تسير العلوم التي تدرّس في الجامعة الجزائرية ضمن المدى الثوري الشامل. لذلك، احتوى خطابه على مجموعة من المصطلحات والمفاهيم و التعابير التي تدل على القناعات والاختيارات السياسية والإيديولوجية التي ميّزت النظام السياسي في تلك الفترة، وتتمثل في الأزمة، التحولات العميقة، السلطة الثورية، الثورة الاشتراكية ، الثورة الثقافية ، العزيمة الأكيدة والثورية للجامعيين، هيكلة الجامعة على أساس ميثاق المؤسسات الإشتراكية، الجامعة تستمر في الثورة، التكوين الكيفي المطابق للمقتضيات الوطنية، الجماعة الوطنية، الإطار النموذجي للتعليم العالي و البحث العلمي... إلخ[2] (1)

إن تحليل هذا الخطاب السياسي الذي نجح في ربط الجامعة بالمجتمع الجزائري إيديولوجيا ،و من خلال التأكيد على أن يحمل الجامعي كمواطن مؤهل شعار أمّته، يكشف في نفس الوقت مخاوف الدولة من الجامعي في حالة ما إذا كان غير قادر على فهم شعبه وتجسيد أهداف الثورة الوطنية، ومعالجة مظاهر الخلل الفكري الناتج عن عدم التشبّع بحقائق الشعب .[3] (2)وعليه، نتوصل إلى عدة استنتاجات حول انعكاسات هذا الخطاب السياسي على وضعية العلوم الاجتماعية التي كانت معنية أكثر من غيرها من التخصّصات العلمية بعملية إصلاح التعليم العالي. فمن جهة، نلاحظ أن ربط هذه العلوم كفروع جامعية بالتنمية الوطنية الثورية قد نبع من قناعات سياسية وإيديولوجية لم تحمل رؤية واضحة ومتكاملة حول دورها ، ذلك أن المشروع الذي تحدثت عنه الدولة تم وفق تصورات عامة خالية من الحديث عن شروط وقواعد إنجاز المهام المخولة للعلوم الاجتماعية ككل. ومن جهة أخرى، نلاحظ أن هذا الخطاب لم يتمكن من إظهار ملامح المشروع التنموي وتكامله، إذ اقتصر على إبراز الجوانب الثورية فيه، مؤكدا على أهدافها كإيديولوجية مغلقة على ذاتها في الوقت الذي تمثل فيه العلوم الاجتماعية مفهوم وهدف إستراتيجي حيوي يحتاج إلى برامج جامعية ووسط اجتماعي مناسب لإنتاج كفاءات قادرة على الممارسة العلمية ضمن تخصصاتها.

وبالتالي ، نرى أن هذا الخطاب السياسي لم يرتقي إلى مستوى التحدّيات بما يخدم العلوم معرفيا، فهو لم يتحدث عن عملية إنتاج المعرفة المتطورة، ولم يتحدث عن المعرفة القادرة على تجاوز التبيعة

*يتعلق الأمر بتحليل ما صرح به السيد محمد الصديق بن يحي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي سابق في مؤتمر صحفي أنعقد في 23 يوليو 1971.

1- محمد الصديق بن يحي، إصلاح التعليم العالي، مرجع ذكر سابقا، ص15

2- نفس المرجع ص ص 16 ، 18

الفكرية والتخلف، ولم يظهر كيفية استثمار المعرفة العلمية التي توفرها مختلف العلوم من أجل خدمة الإنسان والمجتمع في الجزائر... لذلك ، كانت هذه النشأة الجديدة للعلوم الاجتماعية في جامعاتنا غير مؤسسة على مشروع تكاملي وتوافقي فكرا ونظرية و منهجا وثقافة. كما أنها لم تكن مؤسسة على تصوّرات واضحة تشير مثلما هو معروف في العلوم الاجتماعية إلى أهمية تنمية القدرة على الالتزام بسلسلة من العمليات الأساسية و منها التفكير العلمي، دراسة المشاكل ، الشعور بالمواطنة ، الاقتناع بأداء الدور الإجتماعي، ، بناء الشخصية الاجتماعية و إدراك حقيقة ما يجري في المجتمع ... إلخ .

لا شك أن أهمية الخطاب السياسي لم تعد اليوم تكمن في وضوح مفرداته، أو في ما يحتويه من عبارات تكشف عن الطموحات الإيديولوجية والتنظير السّياسي الذي يدعو إلى بناء المجتمع وتغييره وتحديثه ... إن أهمّية هذا الخطاب تكمن في فعله وفي أثره المتولّد عنه، سواء من حيث تأثيره أو من خلال إنتاج واقع جديد بفضل امتلاك القدرة على ممارسة التأثير الذي يخلق بين مجريات الواقع علاقات تفاعلية هامة.([1]) وهذا المعنى يؤدي بنا إلى التأكيد على أن العلوم الاجتماعية لم تنشأ في جامعاتنا على أرضية معرفية، و لكنها قائمة على أرضية الرغبات السياسية والإيديولوجية للدولة الجزائرية في السبعينات. لهذا، تم التعامل مع العلوم الاجتماعية وكأنها شيء مجرد له علاقات كثيفة بمشروع الدولة اتجاه المجتمع، وبالتالي تم إغراق الجامعيين المختصين في العلوم الاجتماعية بشكل مباشر وغير مباشر فيما ينبغي أن يكونوا عليه، بلغة الوعود الثورية والضرورة النضالية... وبهذه الكيفية أيضا ، تم إضفاء الأداتية على العلوم الاجتماعية في الجزائر، دون العناية ببعدها المعرفي الإستيمولوجي الذي يفتح أفق إنتاج الأفكار الفعالة والتأهيل من أجل خدمة المجتمع . و هو ما جعل ناجي سفير يصف الوضعية التي أحاطت بالعلوم الاجتماعية في الجامعة الجزائرية بالضيق والانزعاج سواء بالنسبة للتعليم و البحث، أو من حيث علاقتها بالمجتمع.([2])

وهكذا يتضح أن العلوم الاجتماعية لم تتطور في الجزائر ضمن واقع إسبتيمولوجي تحركه جدلية الحوار والنقاش بين الأفكار والمقاربات والنظريات المتنافسة في كل علم اجتماعي. وبدلا من تأسيس هذه العلوم على تعدّد وجهات النظر التي تنعش الإنتاج الفكري، تدخّل السّياسي الثوري فيها، وبالتحديد في مجالها النظري لوضع حدود في وجه النشاط العقلاني العلمي مقابل فسح المجال أمام هيمنة رغبات السلطة. و على هذا الأساس ، ضعف منطق العلمية و تشدّدت سيادة العقلية الطوباوية التي لاتعبّر عن إرادة المعرفة في لغة مفاهيمية علمية . إنه منطق الثورة وليس إرادة البحث والتحليل والفهم التي تدل على جوهر هذه العلوم. ولعل كل هذا يفسر ما ذهب إليه ببار بورديو حين تحدث عن مقتضيات الحقل،

[1] -Philippe breton, serge proulx, l'explosion de la communication, édition la découverte, 2006, p33

[2] - Nadji Safir, Essais d'analyse sociologique, tome 1, OPU, ENAL, 1985 pp 9 – 19

والتي قسمها إلى رهانات النضال السياسي ورهانات الإنتاج العلمي والمعرفي.([1]) وربما كان من الأفضل أن تتاح فرص معرفية لكي تظهر وبقوّة- على حد رأي على حرب – بين الفاعل المعرفي والفاعل السياسي علاقة منتجة، تتطور في سياق صيرورة تحويلية يتغير معها الواقع ،ليس فقط على صعيد الصّيغ العقلانية والأدوات المفاهيمية، ولكن خاصة على صعيد المواقف السياسية والإجراءات العملية التي تصاحبها.([2])

إن مهمة المتخصصين في العلوم الاجتماعية في الجزائر تبدو معقدة جدا، ليس بسبب مطالبتهم بخدمة التنمية والمجتمع، والمساهمة علميا في تحسين أوضاعه، وإنجاز أهدافه... إلخ، خاصة وأن الجامعة هي المكان الطبيعي للتفكير العقلاني وإنجاز البحوث العلمية التي تساعد بحكم طبيعتها ومنهجيتها في تدعيم العمليات التنموية على اختلاف أشكالها، ولكن بسبب ما تمليه من ناحية مسألة النظرية التي تطرح واقع التبعية الفكرية للغرب و المتجسّدة في التقليد والتكرار الذي لا يخدم المجتمع ولا الخصوصية بكل جوانبها . ومن ناحية أخرى، لدينا كل ما تطرحه السياسة و تحفظاتها المتعدّدة الأوجه ، رغم أننا نعيش في مرحلة تتجه فيها المجتمعات المتقدمة بشكل عام إلى إشراك المفكر والعالم و الباحث والسّياسي في التفكير والعمل من أجل تبادل الآراء و ممارسة النقد الذي يغذي حقول المعرفة العلمية و القرارات في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والاتصالية، وهذا بواسطة لغة مفاهمية قادرة على إنتاج التفاعل وإمكانية التواصل في المجتمع بين العلمي وغير العلمي.

II -وضعية التعليم العالي وإشكالية العلوم الاجتماعية في الجزائر:

يعد التعليم العالي في الجزائر إختيار إستراتيجي للنهوض بالمجتمع وتعزيز العملية التنموية الشاملة . في 1962، كان هناك 500 طالب في جامعة الجزائر التي تشهد اليوم تخرج عشرات الآلاف من الجامعيين وفي كل التخصّصات الاجتماعي. لذلك تواجه تحديات كبيرة منها :

2-1-الطلب المتزايد على التعليم العالي:

وصل التطلب في سنة 2010 إلى00 15000 طالب كنتيجة مباشرة لنسبة النجاح المسجلة في امتحان البكالوريا،حيث بلغت 61.23 % في هذه السنة بينما قدرت ب45.05 % في 2009 و 53 % في سنة 2008.[3] علما بأن وزارة التربية الوطنية تتوقع تحقيق ما يعادل 70 % من النجاح سنة2015

[1] Pierre Bourdieu, Questions de sociologie, Editions de Minuit 2002.
http : // www. Les éditions de minuit.com/f/index- php ? Sp = livre id /1956

2 - علي حرب، أصنام النظرية وأطباق الحرية نقد بورديو وتشومسكي ، المركز الثقافي العربي، 2001 ، ص42

بفضل وصول الجيل الأول من التلاميذ الدين تابعوا كلية البرامج الجديدة للإصلاح الذي استمر من السنة الأولى ابتدائي إلى غاية القسم النهائي ، وهو ما يعادل مسار دراسي مدته 12 سنة .([1]) هذا ما نوضحه في الجدول التالي :

جدول رقم 1: يبين زيادة عدد المسجلين في مستوى التدرج حسب الجنس مابين 1994-1995 و 2004-2005 ([2])

السنة الدراسية	1994 1995	1995 1996	1996 1997	1997 1998	1998 1999	1999 2000	2000 2001	2001 2002	2002 2003	2003 2004	2004 2005
المجموع	238427	252347	285554	339518	372647	407995	466084	543869	589993	622980	721833
	102633	113965	130397	146461	188555	208523	245244	293652	326933	347374	415242
	%0.14	%5.84	%13.16	%18.90	%9.76	%9.49	%14.24	%16.69	%8.48	%5.59	%15.87
	%1.50	%11.04	%14.42	%12.32	%28.74	%10.59	%17.61	%19.74	%11.33	%6.25	%19.54

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الزيادة في عدد المسجلين بالجامعة قد انتقلت من 0.14% إلى 15.87 % أي بزيادة 15.73 % وهو ما يدل على أن نسبة الزيادة قد تضاعفت بكثير. وقد سجّلت أضعف نسبة في السنة الدراسية 1994-1995 بينما أعلى نسبة سجلت في السنة الجامعية 1997 – 1998 ثم تليها نسبة 16.69 % في 2001-2002 ثم 15.87 % في 2004-2005 ، وما بين 1998 و2000 ، انخفضت نسبة المسجلين بشكل كبير لتتراوح مابين 9.76 % و 9.49 % . ونفس الانخفاض سجل في 2002-2003 حيث وصلت النسبة إلى 8.48 % ، في حين لم تتعدّ 5.59 % في 2003-2004، وهي تقريبا نفس التنمية المسجلة خلال السنة الجامعية 1995-1996.

أما بالنسبة للمسجلات، لدينا أضعف نسبة في الزيادة خلال السنة الجامعية 1994-1995، ثم نسبة 6.25 في 2003-2004 . سجلت أكبر نسبة في 1998-1999 حيث بلغت 28.74 % في حين نسجل عدم استقرار نسب الزيادة إذ استمرت في الصعود من 1.50 % في 1994-1995 إلى 11.04 % في 1995-1996، إلى 14.42 في 1996-1997 ، ومن 10.59 % في 1999-2000 إلى 17.61

1 - وزارة التربية الوطنية : إصلاحات المنظومة التربوية news.maktoub.com / article

2- Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique, Annuaire statistique. N34, 2004-2005, pp 13-14

، ثم 19.74 % لتنخفض في السنة الموالية إلى 11.33 % ثم النسبة أقل تقدر بـ : 6.25 % في 2004-2003 ، لتعيد تسجيل نسبة 19.54 % خلال 2004-2005 ، وسجلت أكبر زيادة مابين 1997-

1999 بنسبة 16.42 % ثم نسبة 13.29 % مابين 2003 و 2005 ونسبة 09.54 % مابين 1994-1996 وبالتالي، نستنتج بأن معدل الزيادة للإناث هو 14.6 % سنويا، مقابل زيادة تعادل 11 % سنويا بالنسبة لفئة الذكور.

اختلفت الآراء والتفسيرات حول أسباب زيادة عدد المسجلين في جامعات الجزائر، إذ يرى البعض أن الزيادات تدل بشكل عام على أهمية الإستثمار الوطني في التعليم الذي أفرز العائد الإجتماعي المتوقع كنتيجة حتمية لما كانت تصبو إليه السياسة الوطنية في مجال التربية الوطنية . لقد شهد هذا القطاع الحيوي إصلاحات عديدة ومكثفة تمت أهمها في المرحلة الثالثة الممتدة ما بين 1980-2000 ، ثم الشروع في إصلاحات أخرى أشرفت عليها لجنة إصلاح قطاع التعليم والتربية الوطنية التي نصّبت في سنة 2000 من أجل العمل على تشخيص شامل للمنظومة التربوية بهدف الخروج بمقترحات حول مشروع سياسية تربوية جديدة مختلفة عن ما يسمى بمشروع المدرسة الأساسية. ([1])

أما البعض الأخر فيرى أن هذه الأرقام لا تدل على وجود قطاع التربية الوطنية في وضع يخدم أهداف وطموحات المجتمع الذي يعاني من ظاهرة التسرّب المدرسي التي تعدّ من أصعب المشاكل ، ولها آثار سلبية تؤثر مباشرة في تقدم المجتمع وتطور .كما تؤدي هذه الظاهرة إلى انتشار الأمية وعدم إندماج الأفراد في التنمية ، إلى جانب تزايد صعوبات التوافق بين فئات المجتمع الواحد لأسباب تعليمية وتأهيلية . في الجزائر ، يغادر مقاعد الدراسة مثلما هو معروف لدى الخاص و العام ما يقارب 500 ألف تلميذ في كل سنة ، وبذلك تتجسد مظاهر العزوف المدرسي أي الانقطاع المبكر عن الدراسة ، رغم أن الجزائر تملك قانونا خاصا بالتعليم الإلزامي الذي ينصّ على إجباريّة تعليم كل الأطفال وعدم طرد أي تلميذ قبل سن السادسة عشر.

إن أسباب هذه الظاهرة عديدة ومتداخلة حسب أولئك الذين ينتقدون المدرسة الجزائرية، ونذكر منها عدم فعالية المنهج الدراسي وعدم ارتباطه ببيئة التلميذ. أضف إلى ذلك عيوب طرق التدريس التي تفتقر لعنصر التشويق، والناتجة أحيانا عن قلة الخبرة لدى المعلمين، إلى غير ذلك من المشاكل البيداغوجية والمعرفية التي لم تنجح المدرسة الجزائرية في حلها، بسبب فشلها في أداء كافة وظائفها

2 - بن بوزيد ، إصلاحات التربية في الجزائر، رهانات وإنجازات، دار القصبة، 2009،ص 4

1- الديوان الوطني للامتحانات والمسابقات http : // www.onec .dz

التي تتلخص في إبتكار أساليب جديدة من التكيّف والاحتكاك، وبناء الهوية الدانية والهوية الثقافية والنسق الفكري الذي يجمع بين التعليم والتربية و يخدم مصلحة التلميذ بالدرجة الأولى.

بين هذا الرأي وذاك تبلورت مواقفنا تجاه المدرسة الجزائرية التي تأثرت بالأحداث التي شهدتها البلاد في التسعينات من القرن الماضي ، وهذا تزامنا مع بداية تنفيذ الإصلاحات الإقتصادية التي باشرتها الدولة الجزائرية مع صندوق النقد الدولي. لقد خلفت تلك الأحداث آثارا اقتصادية وإجتماعية خطيرة منها : غلق المؤسسات العمومية ، تسريح العمال، رفع الدعم في معظم السلع الاستهلاكية ، إنخفاض قيمة العملة وتدهور القدرة الشرائية لأغلب الفئات الإجتماعية . لكن رغم كل هذه السلبيات ، ظلت المدرسة حسب المدافعين عنها من بين المؤسسات الوطنية التي صمدت في وجه كل التقلبات ، وخاصة ظاهرة الإرهاب، وهذا بفضل إرتباطها الوثيق والجوهري بالتعليم والتربية ، وبالسعي إلى غرس القيم و الأخلاق النبيلة في نفوس التلاميذ .

على عكس ذلك ، ذهب كل من انتقد المدرسة الجزائرية إلى حد تحميل نسقها التربوي مسؤولية ، ليس فقط انتشار التسرب المدرسي ، بل أيضا مسؤولية كل ما أصاب المجتمع من فقدان للأمن والاطمئنان والاستقرار .ووجّهت هذه التّهم على أساس أن كل نسق تعليمي وتربوي مطالب بالحفاظ على بناء المجتمع وتجانسه . وبطبيعة الحال، هذا الرأي لا يعني حسب أصحابه أن المدرسة الجزائرية درّبت التلاميذ على ممارسة العنف و الضغط بشكل أو بآخر، ولكنها فشلت في شرح وتوضيح ملابسات الأحداث العنيفة. و فشلت أيضا في نشر التوعية، وخاصة توحيد المفاهيم التي تنمي الحس الوطني لدى الشباب الجزائري الذي هو من خريجي المدرسة الجزائرية، والذي تسبب جزء منه في إحداث الأخطار الأمنية التي واجهتها البلاد.

وسواء كانت المدرسة الجزائرية غير معدّة لأداء تلك المهام ، أو كانت لا تملك إستراتيجية تنفدها لكسر إرادة العنف والإجرام في حق الوطن، تبقى الحقيقة المؤكدة هي أنها لم تنجح كمؤسسة تربوية في بناء وإعادة بناء الإنتماء الوطني وقيم التماثل الإجتماعي ، ثم نقلها من جيل لآخر. من جهة أخرى، يبدو واضحا انه مهما كانت الأسباب الكامنة وراء زيادة الإقبال على الجامعة بما في ذلك العوامل الديمغرافية ، فإن هذه الزيادة قد لا تعني وفي كل الحالات بأن عدد الطلبة فاق إحتياجات الدولة والمجتمع إلى المتخصصين في العلوم والتكنولوجية والاجتماعيات وغيرها من التخصّصات التي يحتاجها عصرنا في مجال المعرفة و التكنولوجية و المعلومات و إدارة الموارد البشرية و بناء القدرات الإبداعية ... إلخ إن الجامعة وبإعتبارها مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني معنية بفتح فروع جديدة أكثر أهمية بالنسبة للطلبة الجدد وللعملية التنموية ، علما بأن إنجاز هذا الأمر يتناسب مع ما تفرضه المؤشرات التي تؤكد على أهمية توسيع مجال التعليم العالي كما وكيفا تجاوبا مع متطلبات التنمية.

بالإضافة إلى ذلك ،لاحظنا أنه كثيرا ما يلخّص واقع زيادة الإقبال على التعليم العالي في الجزائر في مشكلة البطالة أو ما يطلق عليه بطالة الجامعيين التي تمتزج بها مشاكل وأزمات المجتمع ككل لتشير إلى عدد كبير من القضايا هي أزمة التعليم العالي ، سياسة التوظيف ، نقص التأهيل ، إختلال التوازنات بين التخصصات و حركية متطلبات سوق العمل... وفي هذا المجال ، هناك إجماع يرى على أن لمشكلة خريجي الجامعات علاقة بضعف مجالات الإستثمار ومعدلات النمو الإقتصادي وقلة المشاريع الإجتماعية التي توفر فرص العمل لجميع التخصّصات، بما في ذلك العلوم الإنسانية والاجتماعية. * وتدل الإحصائيات السنوية الخاصة بعالم الشغل، والتي يتم إعدادها بناء على جهاز الإدماج المهني الذي تم استحداثه من قبل وزارة العمل مند 2008* على أن نسبة البطالة بين الجامعيين بلغت 21.4 %، لتكون أعلى نسبة مسجلة مقارنة بالفئات الأخرى.وتبقى هذه النسبة محل انتقاد على أساس أنها لا تترجم الحقيقة كما هي مطروحة في الواقع وفي ظل ارتفاع أصوات العاطلين عن العمل ذوي الشهادات العليا.([1])

تمس البطالة خاصة التخصصات الإنسانية والاجتماعية لأن حاملي الشهادات في هذا المجال العلمي أكثر عرضة للحصول على مناصب لا تستجيب لتخصّصاتهم الجامعية وتطلعاتهم المهنية. لذا، تحولت الشهادة في هذه الفروع العلمية إلى مجرد وسيلة تمكن الحائزين عليها من الدخول إلى سوق العمل، لكنها لا تشكل أداة لكسب المعارف أكثر وأكثر... ورغم أن الجزائر لم تصل بعد إلى حد التشبّع فيما يتعلق بالمختصّين في العلوم الإجتماعية ، يبقى التركيز على العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل وتحول هذه العلاقة إلى مشكلة أساسية يواجهها الجامعي بمثابة إصرار على تجاهل المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه التعليم العالي بشكل عام وفي العلوم الاجتماعية بشكل خاص .و يتمثل هذا المبدأ في تطوير القدرة على التفكير وترقية النظرة إلى المجتمع ... إن العلوم الاجتماعية هي مجموع الحقول التي تستثمر لتحقيق التنمية بكافة أبعادها الثقافية والإجتماعية والسياسية ضمن مفهوم التنمية البشرية والتنمية المستدامة.([2])

*صرّح الخبير الاقتصادي مالك سراي أن نسبة النمو المحققة على مدار 5 سنوات الماضية في الجزائر تراوحت مابين 4.5 % و5 %، وهي نسبة غير كافية لتشغيل كل خريجي الجامعات في مختلف التخصصات العلمية. ورأى أيضا أن سياسة اللجوء إلى جهاز الإدماج المهني الجديد لايمكن من محاربة ظاهرة البطالة والقضاء عليها، لأن دور الجهاز يقتصر على امتصاص غضب البطالين الجامعيين وتهدئة الجبهة الاجتماعية مؤقتا. لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع أنظر :

Malek Serrai, critique le manque de communication dans le secteur économique.
http://www.djazairess.com/fr/lemidi/1004170102

1 - طماني حكيم، فئة الجامعين تنال حصة الأسد في نسبة البطالة، عن الديوان الوطني للإحصاء [1]
http://www.wakteldjazair.com/index.php?id_rubrique=221&id_article=14690

[2] - A quoi servent les sciences sociales revue Tracés, 2008
http://traces.revues.org/543

2-2-البرامج والتأطير :

لإصلاح التعليم العالي ، لجأت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في السنوات الأخيرة إلى إدخال نظام "ل م د " وهو هيكل تعليمي يحتوي على ثلاث شهادات "ليسانس - ماستر -دكتورة " من أجل مواكبة الديناميكية المتسارعة في عصر العولمة والأنترنيت وعصر التكنولوجية المتطورة . وأثبتت هذه الإصلاحات حاجة التعليم العالي إلى وضع برامج أكثر أهمية ، تتوفر فيها خاصّة المواصفات العالمية في المجال العلمي . كما أثبتت مدى الحاجة إلى تطوير أساليب التدريس بناء على منجزات التقدم البيداغوجي، وتضاعف حجم المعرفة والبرامج العلمية في ميدان علم النفس التربوي . لذلك، تتلخص مهمّة الإصلاح في تحسين العديد من المحتويات التي انتهت صلاحيّة رصيدها المعرفي من خلال برمجة مضامين أكاديمية متطورة توجّه الطلبة نحو انشغالات و معارف هي من صميم العصر و مكتسباته، و تضمن بالتالي نجاح مهمّة إعداد إطار الغد وفق معايير أكاديمية عالية المستوى.

2-3- إشكالية البحث العلمي في الجزائر :

يطرح البحث العلمي في علاقته بالعلم والسياسة والمجتمع والتنمية في الجزائر إشكالية عويصة ومعقدة تستدعي النظر في عدة قضايا متداخلة. بداية، يستدعي الأمر التفكير في سياسة البحث العلمي التي لم يتم صياغتها في الجزائر بأسلوب واضح أساسه المفهوم العلمي.و يتطلب هذا الاهتمام بحث النتائج المترتبة عن غياب إستراتيجية وطنية فعلية حول برامج البحث العلمي التي يحتاجها المجتمع ومؤسّساته من أجل فهم وتفسير ظواهر الحياة الإجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية فيه. وفي نفس الاتجاه ، يتطلب هذا الأمر تحليل مظاهر إختلال التوازنات بين الإستثمار المالي في مجال البحث العلمي وواقع تنمية حاجة المجتمع إليه والاستفادة منه ، بحيث تصرف الأموال -و إن كانت دون المستوى- لكن لا تجسّد النتائج المتوصّل إليها،و لا تنعكس في الكفاءة والجودة التي كان من المفروض أن ترافق عملية تحويل البحث العلمي إلى مشاريع قابلة للتسويق والإستهلاك .

وعليه، نلاحظ أنه في الوقت الذي تعاني فيه معظم الدول - بما في ذلك الدول المتقدمة – من مشكلة توفير الأموال اللازمة لإنجاز البحوث العلمية،و هذا رغم تقرّبها وتعاقدها مع مؤسسات عديدة للإشتراك معها في مشاريع بحثية جامعية ، تظل البحوث على مستوى جامعاتنا مكدّسة في الأدراج بسبب المعوّقات البيروقراطية واللامبالاة واللاتواصل الفكري بين الباحثين وخاصّة بين المجتمع والجامعيّين بشكل عام و الباحثين منهم بشكل خاص. فلا حديث عن الإعلام العلمي أو الإتصال العلمي أو الثقافة العلمية في مجتمع يعاني من خطورة عدم إمتلاك مقاربة بيداغوجية خاصة بالبحث العلمي في كل التخصّصات الجامعية ، فضلا عن اكتفاء الدولة بممارسة سياسة من أجل البحث العلمي وليس

سياسة البحث العلمي. إنها بعض عناصر الإشكالية القائمة بخصوص البحث العلمي في الجامعة الجزائرية ، رغم انه يحتاج في الظروف الايجابية الملائمة إلى التأثر بطبيعة المنشورات و وضعية الإنتاج العلمي وعمليات التوزيع والنشر والتوثيق والتحالفات التي تتم بين السلطة السياسية والباحثين الجامعيين .بمعنى أخر، تساهم في تطويره كل الجهود التي تبدل هنا وهناك من اجل تثمين نتائج البحوث العلمية وإدماجها إجتماعيا عبركل البنيات الإجتماعية التي تسمح بإقامة جسور بين العلم والمجتمع . ولا شك أن غياب بعض هذه العناصر وعدم صلابة بعضها الآخر هو ما أدى إلى ربط إشكالية البحث العلمي في الجزائر بغياب الشعور بالحاجة إليه ولنتائجه ، إذ كثيرا ما ينظر إليه على أنه "رفاهية إبتكارية وإبداعية".([1])

لذلك ، يوجد البحث العلمي عندنا في وضع يهيمن عليه التقليد والاستيراد و التكرار و نقص الفعالية في خدمة الناس و معالجة بالدراسة و التحليل مشاكل المجتمع وإنقاد مؤسساته من الأزمات. ومهما يكن، تفسر هذه الوضعية بلجوء الجزائر من خلال سياستها إلى البخل على الباحثين بدعوى التقشف ،مفضّلة الميل إلى استيراد الحلول الجاهزة التي كثيرا ما تفقد فعاليتها بسبب عدم تطابقها مع واقعنا. كما تفسّر هذه الوضعية من خلال الانتقادات الموجّهة للقوانين والإجراءات الإدارية التي تقرر ما ينبغي أن يتقيّد به الباحث ، دون الاهتمام بما ينتجه .([2])

لم يؤدي ما قرّره التشريع الوطني إلى تطوير البحث العلمي لأنه لاتوجد في الجزائر متابعة صادقة لنجاح العملية البحثية. زيادة على ذلك، كانت حقيقة انعدام الاستقلالية المالية وراء فرض شروط الصرف وقواعد العمل بطريقة مباشرة أحيانا و غير مباشرة أحيانا أخرى، و هذا طبقا لما يتناسب مع الجهة المركزية المموّلة. كما يعاني البحث العلمي من سوء التنظيم وقلة المؤطرين الأكفاء وتكرار التداخل بين التخصصات خاصة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية . في نفس السياق،تأثر البحث العلمي سلبا بضعف الاهتمام بالإيسيمولوجية في جامعاتنا ،وهذا بصفتها علم ومنهج ووعي .و بأسلوب أوضح، تسبّبت قلة العناية ا بالابستيمولوجية في التّخلي عن الوسيلة الفكرية القوية المسؤولة عن العمليّات المعرفية و منها رفع مستوى إدراك الحقائق العلميّة والتمييز بينها ، التمكين من الحديث عن وسائل إنتاج المعرفة ، صنع الشكوك حول إدعاءاتها ، تصنيف العلوم ودراسة علاقتها بالممارسة الإيديولوجية ... إلخ. وبالتالي، يتضح أن تطوير البحث العلمي في الجامعة لا يحتاج إلى مؤسسات ترفع

[1] - بوحوش عمار، إشكالية البحث العلمي في الجزائر، ملتقى المعرفة والبحث العلمي، الجلفة، 2010

http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=300807

2 - نفس المصدر

شعاره، ولكنه يحتاج إلى باحثين ذوي كفاءات ومؤهّلات علمية قادرة على العمل والبحث من اجل تطويره فعليّا.

2-4- طبيعة العلاقة بالمجتمع :

كشفت دراسة مسيرة الجامعة الجزائرية بأن الإصرار السياسي الإيديولوجي على تكييف أهداف الجامعة والبحث العلمي مع الخيار الإشتراكي للدولة ، وتقييد كل الأطراف الفاعلة فيها في إطار مبادئ إيديولوجية ،قد أدّى إلى تغييب الرأي الآخر والرأي المعارض وغيرها من الممارسات المتصلة بمبدأ الحرية الأكاديمية . و هو ما حاولت الإيجابيات العديدة التي جلبها خاصة القانون الأساسي النموذجي للجامعة (1983) وفي أكثر من مادة تداركه، حيث فتح أمام الجامعة والجامعيين آفات الحداثة والتطور من خلال إدخال تعبيرات مفاهيمية هامة منها :الموضوعية العلمية ، الانشغال المعرفي ، احترام الرأي الآخر ، مبدأ تفتح الجامعة ، تخليص الجامعة من القيود السابقة ، الجامعة فضاء للتفكير والتعبير ومناقشة الأفكار ، تقدم البحث ، تبادل المعارف ، التقاء الثقافات والحضارات و غيرها من المصطلحات التي أظهرت مدى حاجة المؤسسة الجامعية إلى معالجة عدم التناسب ، و تدنّي القيمة الاجتماعية للتعليم الجامعي ، وتراجع قيمة الشهادات ،وبالخصوص في العلوم الاجتماعية ، فضلا عن توسّع نطاق القطيعة بين الجامعة و الخطاب السياسي والمجتمع في اتجاه لا يساعد على التأقلم مع التّغيير الذي تفرضه متطلبات العصر في مجال العلم و المعرفة و المعلوماتية.([1])

وكنتيجة لذلك ، أصبحت الجامعة الجزائرية في وضع لاتحسد عليه ،* يسوده التوتر واللامبالاة والرّفض ، وهذا ليس بسبب تخليها عن المجتمع ، وإنّما بسبب نمط الإتصال الذي عملت به الجامعة مند الإستقلال ، والذي لم يخدم علاقة الجامعة بالمجتمع إلا في جانب واحد، يكشفه عدد المتخرّجين من أبناء المجتمع في كل سنة و في كل الفروع. لقد إتخدت مشاكل الجامعة اليوم أبعادا إجتماعية ، بحيث إنتشرت في المجتمع الجزائري أحكام قيمية وسلوكات ليست في صالح الجامعة التي كان من المفروض أن تحتلّ فيه مكانة مرموقة تؤهّلها لأداء أدوارا قيادية تقلص المسافة بين مخرجاتها كمؤسسة تعليمية وبحثية وبين مواقف أفراد و مؤسسات المجتمع منها .

وعليه ، يبدو من الطبيعي جدا أن نتساءل عن الأسباب التي أدّت إلى وضع متناقض حرّم الجامعة من فرض وجودها وكسب إعتراف مجتمع يتمسك بالتعليم العالي، ويطمح إلى إستفادة كل أبنائه منه ، في

[1] - الإعلام و الاتصال في الوسط الجامعي، أشغال الأيام الدراسية، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، 2004.

* المشكلة لا تكمن في توجه الباحثين نحو الاستجابة البحثية للحاجات الوطنية في مجال التنمية لان البحث العلمي معني بالتنمية و خاصة في العلوم الاجتماعية. ثم انه من الطبيعي أن يعبر البحث عن مضامين اجتماعية و غيرها و من الطبيعي أيضا أن ينحرف بالنماذج التقليدية التي لا تخدم حاجات المجتمع في مجال التنمية.

الوقت الذي لايبالي بما تنتجه الجامعة، بل يتصرف أحيانا وكأن الجامعة والجامعيين عبئا عليه .و في جانب أخر،لا باس أن ندكّر بان التاريخ يحتفظ بحقائق كثيرة لصالح الجامعة الجزائرية في علاقتها بالمجتمع . لقد نشأت وفق فلسفة العلم من أجل المجتمع و التنمية والشعب على حساب فلسفة العلم من أجل العلم . كما كانت منذ ظهورها تابعة للمجتمع وليس لنخبة علمية أو ثقافية أو جماعة معينة ذات نفود مالي أو علمي، لسبب واضح وهو أن مثل هذه النخب لم تكن موجودة في مجتمعنا بعد الإستقلال ، وإن وجدت فلم تكن مهتمّة بالتعليم العالي . زيادة على ذلك، لم تكرس هذه المؤسسة فكرة التمييز الطّبقي،بل حملت شعار الإلتزام إلى حد أرهقها وأبعدها عن وظيفتها المعرفية العلمية الأساسية .

وبالنسبة للعلوم الإجتماعية التي يصعب فعلا تقدير جودتها ومردوديتها ، فإنه لا وجود لما تبيّن اليوم بأنها محورية في التغيير الإجتماعي والنمو الإقتصادي والممارسة السياسية ، أو أنها بمثابة المحرك لعمليات التنمية و التطور، بمعنى المحدّد والمؤثر على كفاءة و فعالية كل العناصر التي تتشكل منها هذه العملية بشكل عام.([1]) وترجع هذه الوضعية لعوامل سياسية وثقافية مسؤولة عن تحويل الخطاب العلمي الخاص بالفروع الإجتماعية إلى خطاب إيديولوجي اعتبره المجتمع " ثرثرة" لاحاجة لها . ويتعلق الأمر بنفس العوامل المسؤولة عن توسع عملية التجاذب بين التفكير العلمي والتفكير ماقبل العلمي ، بحيث تختلط فيها المعطيات العلمية المؤكدة مع الإعتبارات والأفكار العامة التي لها وجود قوي في مجتمعنا .([2])

و في الجزائر يبقى، موقف المجتمع من الجامعة سلبي، يميّزه الانغلاق اتجاه البحث العلمي، والتفتح فقط على التدريس الذي توفره لتنقطع علاقته بها، مثلما ذكرنا عند حدود التخرج، وكأن الجامعة مؤسسة تعليمية أكثر ممّا هي بحثية. و المشكل ما زال قائما حسب الجامعيّين ،لان الجامعة لم تصل بعد إلى مستوى إزالة كل أشكال الفراغ الذي احتله الخطاب السياسي والخطاب الديماغوجي ، وبالتالي التخلّص من التدهور الذي إنتقل من المجتمع إلى الجامعة ، على أن يكون الإتصال جوهر التفاعل مع المجتمع وفي اتجاه يحمي المزايا المحيطة بالجامعة والجامعيين . ومن اجل ذلك ،تحتاج الجامعة كنسق مفتوح إلى اختيار الأسلوب الإتصالي الأكثر أهمة و فاعلية في الظروف الحالية . و بمعنى أخر، تحتاج الجامعة والجامعيين إلى إتصال يراعي منفعتهم من خلال ترشيد علاقتهم بالمجتمع على نحو يساعد مؤسّستهم العلمية على إتخاد مواقع قيادية وحيوية في المجتمع لتنويره والمساهمة في تنظيمه، وليس فقط

[1] - Lahouari Addi, La crise structurelle des sciences sociales en Algérie,201

http://www.assala-dz.net/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=556:la-crise-structurelle-des-sciences-sociales-en-algerie-lahouari-addi

[2] - العياشي عنصر،نحو علم اجتماع نقدي ،دراسات نظرية و تطبيقية،الطبعة الثانية،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2003،ص56

الإكتفاء بتلبية مايمليه عليها ، خاصة وأننا في الجزائر لا نملك بدائل قوية قادرة على مواجهة قضايا المجتمع في ثوب جديد وقوي ومتفق عليه.

وعليه ، من المفيد جدا أن يتطور الإتصال الشخصي بين الجامعيين ، وأن تتطور ثقافة جامعية متفتحة ، وأن تؤسّس علاقة الجامعة بالمجتمع عبر إتصال فعال يلبّي إحتياجات الجامعة الأساسية ، وهي أن يعترف المجتمع بها ، وأن يستمع لها، وأن يعطي لها قيمتها لبناء سيادة وطنية متشبّعة بالمعرفة العلمية، يكون فيها البحث العلمي تنظيري أكثر مما هو وظيفي ، ويتقلص بفضلها عدد باحثي الخدمة السّياسية الذين يتراجعون أمام مسؤولياتهم الأيستيمولوجية التي تجعلهم يبحثون دائما عمّا هو أنفع لتنمية مجتمعهم.

2-5-هجرة الأدمغة :

تعد ظاهرة هجرة الأدمغة من أكبر الخسائر التي تعرضت لها الجامعة الجزائرية، بل وباقي مؤسسات المجتمع، وكان لها انعكاسات سلبية كثيرة، بحيث غادر الجزائر ألاف الجامعيين. في هذا الشأن، تشير الإحصائيات إلى مغادرة البلاد ما يفوق عن 4 ألاف باحث خلال 10 سنوات بسبب الظروف الإجتماعية و المهنية و التهميش . وفي سنة 2005، أصبح للجزائر236 باحث لكل مليون نسمة، مقابل 540 باحث في تونس و 2000 باحث لنفس العدد من السكان في الولايات المتحدة الأمريكية .([1]) وتشكّل هذه الظاهرة تحدّيا تحاول الدولة تجاوزه اعتمادا على برامج إصلاحية، علما بان التحدّي الكبير يتلخّص في نقص أو قلّة ما يسمّى بالحرية الأكاديمية التي توفر الهواء الذي يتنفّس منه الأستاد والأستاد الباحث والباحث العلمي . وفي جميع الحالات ، تبقى مهمة إزالة العراقيل التي تقف أمام مسار إستقلالية نشاط البحث العلمي والتكوين الجامعي من المواضيع التي لم تنال بعد حقّها ضمن المساعي الرّامية إلى تطوير أوضاع الجامعة. ([2])

إن الحدّ من ظاهرة هجرة الأدمغة عملية معقدة لأنها تتأثر بالنظام الإداري والتسيير المالي و نظام الترقية والعلاوات والمنح والبيداغوجية و نوعيّة الإنشغال بالسياسة داخل الجامعات... إلخ لذا، تبقى مهمة رفع هذه التحديات مرهونة بالقرار السياسي وإرادته في حالة ما إذا أراد فعلا ردّ الجامعة للجامعيين ولطموحاتهم الهادفة إلى إستيعاب كل شروط تطوير الجامعة والبحث العلمي في مختلف

---

[1] - Saouli Mourad, La fuite des cerveaux en Algérie, http://www.algerie-dz.com/article894.html

[2] - تحديات و رهانات الحريات الأكاديمية بإفريقيا ، ملتقى دولي نظمه مجلس تطوير البحث في العلوم الاجتماعية و مركز البحوث في انتروبولوجية العلوم الاجتماعية و الثقافية"كراسك" ، الجزائر ، مارس 2010,

التخصصات ،و خاصّة منها الاجتماعية .وتبقى نفس المهمّة متوقفة إلى حدّ بعيد على عزيمة الجامعيين و صدقهم في متابعة التزاماتهم بالتفكير العلمي ونقل نتائجه نقلا صحيحا.

III- مميزات البحث الجامعي والتنمية في الجزائر :

شكل البحث الجامعي حول التنمية مجالا واسعا للدّراسة في سياق سياسات ومشاريع ومشاكل التنمية، كنتيجة العلاقة القائمة بين المؤسسة الجامعية والمجتمع وحركته. انطلقت الدراسات بعد الاستقلال ليتزايد حجمها باستمرار،* وشملت عدة محاور هي:

- التنمية والمجتمع (الأوضاع الإجتماعية والتحديات)
- التنمية والنشاط الاقتصادي
- التنمية والسياسة والتحول الديمقراطي
- التنمية والإعلام

رغم أننا ندرك جيّدا أن التطور الكمّي للبحوث الجامعية حول قضية معينة ، قد لا يكون كافيا بمفرده لتبرير القول بأن هذه القضية نالت أو لم تنال المطلوب من العناية البحثية من طرف الباحثين الجامعيين في العلوم الاجتماعية ، إلا أن ذلك يعد مؤشر مهم لايمكن تجاهله . انطلاقا من هذه القاعدة، لاحظنا أن الاهتمام بالتنمية أصبح فرعا في جميع التخصصات الاجتماعية ودون استثناء، ولعل ذلك يجسّد ما ذهبت إليه الإرادة السياسية التي عملت من خلال الخطاب الرسمي على ربط اهتمامات الجامعة في مجال البحث بالمجتمع وقضاياه التنموية. لقد لاحظنا مدى التقارب والتداخل بين القضايا التي طرحها الباحثون حين أرادوا الحديث عن التنمية في مجتمعهم بأسلوب علمي، وهو أمر فرضته طبيعة العناوين والمفاهيم المستخدمة. والملاحظة التي يمكننا إضافتها ، هي أن الانشغال بمشاكل الاقتصاد والتنمية الاقتصادية قد إستحوذ بشكل كبير على اهتمام الباحثين الذين درسوا مشاكل و قضايا التنمية.*

*قمنا ببحث خاص حول الاطروحات التي تناولت بالدراسة موضوع التنمية بالجزائر ،و التي نوقش بعضها في الجزائر و بعضها الأخر بالجامعات الأجنبية الأوروبية. و اعتمدنا في ذلك على القوائم المتوفرة في مركز البحث في الإعلام العلمي و التقني CERISTو يعد هذا المركز استراتيجي بالنسبة للبحث العلمي في الجامعة. انشئ المركز في 1985 بموجب قرار85-56 المسجّل في الجريدة الرسمية رقم 12.و تتمثل مهامه في إحصاء و معالجة المعلومات و الوثائق العلمية ،و وضعها في تحت تصرف الباحثين الجامعيين و الباحثين العاملين في المجال العلمي. إن المركز هو هيئة لتجميع الإنتاج الوطني و التعريف بها وطنيا و دوليا.تتاسس مصادره من الفهرس الجزائري للاطروحات(Catalogue Algérien de thèses (Cat الذي يهتم بالبحث في ما بعد التدرج أي كل الاطروحات التي تم تسجيلها بالمكتبات و الوحدات الوثائقية الوطنية ،إلى جانب الصندوق الوطني للاطروحات .Fond national des thèses(F.N.T) ويشكلان هذان المصدران الشبكة الوطنية التي تضم كل العناوين الخاصة بالبحوث التي ينجزها الباحثون الجزائريون

من جهة أخرى ،لاحظنا انه كثيرا ما اقتربت مضامين الأطروحات التي قمنا بتصفحها بمسألة القرار السياسي في الجزائر ، وبطريقة غير مباشرة بآلية إتخاد القرار السياسي في ظل المتغيرات الوطنية والدولية ، وبالتالي بالكيفية التي تسعى وفقها الدولة إلى توجيه الحركية و التفاعلية التي تنظم شؤون المجتمع الإقتصادية والإجتماعية في الداخل ، وكذا شؤون علاقاته بالخارج .لذلك ،اتسعت إهتمامات الباحثين وشملت عدة جوانب أظهرت كلها بأن قضية التنمية هي عملية سياسية في المقام الأول ، وهي أيضا عملية صعبة ومعقدة جعلت الباحثين يحللون سياسة التمويل ، النقد ، الاستثمار ، التشغيل ، الخوصصة الأسعار، تحرير التجارة ،الإنفتاح الإقتصادي ،التشريع ، الإعلام ... إلخ ممّا يدل أيضا على أن التنمية ترتبط بتشريعات وحقوق وضوابط وممارسات وغيرها من المسائل التي جعلتها قضية متشابكة .

*من بين العناوين لدينا مشاكل الانتقال من الخطة إلى السوق في الاقتصاد الجزائري(بوناس عبد الله2005)،واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة(لخلف عثمان 2005)إستراتيجية التنمية الزراعية(عزاوي اعمر،2005)إشكالية تطور المؤسسة العمومية الاقتصادية(كسري مسعود)حدود البطالة(بوصافي كمال2006)واقع و افاق الإصلاحات(توس عبد الرحمن2007)سياسات الخوصصة(صافي عبد القادر2007)التحولات الاجتماعية و اثرها على القيم(بوشلوش 2006) ازمة التنمية و التخطيط(حمدي باشا رابح2007) الشباب و العمل(شنيفاتي مرابطين دونيا 2007)اشكالية سوق العمل و فعالية سياسة التشغيل(قصاب سعدية 2007) تأهيل المؤسسة للاندماج في الاقتصاد العالمي(حديد نوفل 2007)و أخيرا انعكاسات سياسة الانفتاح الاقتصادي (خراجي محمد أكلي2007).و في المجال الاجتماعي و التنظيم لدينا الفعالية التنظيمية(سوسي عبد الوهاب2004) مبدأ حياد الإدارة(بوديوه عبد الكيم2005)،الصراع التنظيمي و فعالية التسيير الاداري (قاسيمي ناصر2005) التنظيم الرسمي للعمل في المنشأة(زكاز علي 2005).و في مجال التربية لدينا عناوين مثل تكنولوجية الاهداف في المدرسة الجزائرية(بوعلاق محمد2006)علاقة القلق بالتحصيل الدراسي (بن يحيى محمد 2005)الوضع الاسري و أثره على التحصيل المدرسي (خلفاوي فاطمة 2005).

ا- خصائص البحث العلمي في علوم الإعلام والإتصال:

ظهر الاهتمام بالإعلام في الجزائر في منتصف القرن التاسع عشر بفضل ظهور الصحافة المكتبة التي أشرف عليها المعمرين الفرنسيين في مرحلة أولى، ثم الأهالي المسلمين في مرحلة ثانية. وأرتبط الإعلام بضغوط الإستعمار وتسلطه الذي إستمر إلى غاية إندلاع ثورة التحرير التي أدت إلى ظهور الإعلام الوطني . وفي هدا الشأن ، لاحظ الأستاد إحدادن زهير أن التجربة الإعلامية الجزائرية و رغم امتدادها الطويل و الهام في التاريخ الإستعماري بما في ذلك التاريخ الثوري، إلا أنها لمتتوّ ج بعد الاستقلال و إلى يومنا هذا بظهور تقاليد إعلامية أو نمط صحفي محدّد أو نموذج نظري إعلامي

سليم وقادر على التحوّل إلى مصدر إلهام، يعتمد عليه في عملية التكوين ومهمة إنجاز البحث العلمي الإعلامي. (1)

في البداية ، ظهر التكوين والبحث العلمي في مجال الإعلام و الاتصال في المدرسة العليا للصحافة في 1964 ، ثم معهد علوم الإعلام والإتصال إبتداء من 1982 ، إلى أن تم دمجه كقسم مستقل مع قسم العلوم السياسية في إطار تطبيق نظام الكليات. وقد كان للتغيرات الأساسية التي شهدها قطاع الإعلام خاصة بعدتطوّر التكنولوجيات الحديثة دور كبير في إزدياد أهمية هذه العلوم في الجامعة الجزائرية ، مثلما يبين الإقبال الكبير على التخصص في السنوات الأخيرة .لذا، يؤدي بنا الاهتمام بهذه العلوم إلى الحديث عن بعض المتغيرات التي تفاعلت فيما بينها ، وشكلت ما يمكن تسميته بالإطار العام للتكوين والبحث في مجال الإعلام و الاتصال. وقد تميز هذا الإطار باللاتجانس بالنسبة لهيئة التدريس ، مضمون البرامج ، ثقل التأثيرات السياسية ، الواقع اللغوي للمدرسين ،موطن تخرجهم ، إلى غير ذلك من العوامل التي أثرت سلبا على عملية استيعاب الطابع المعرفي والمنهجي للتخصّصات الإعلامية.([1])

استفاد الإعلام و الاتصال من تبنّي التعدّدية السياسية والتعددية الإعلامية بعد أحداث أكتوبر ، بحيث اتّسعت الآفاق أمام المتخصّصين وتصوّراتهم حول إمكانية أداء وظائف وأدوار إعلامية متعدّدة تقرّبهم من المتلقي و تمكّنهم من الانفتاح اكثرعلى الظواهر الاجتماعية التي يعيشها المجتمع الجزائري . هذا ما حاول الأستاد العياضي توضيحه من خلال تقديم حوصلة تقييمية للرسائل الجامعية المتوفرة بقسم الإعلام و الاتصال على مستوى الليسانس . فمن خلال تلك العملية،استنتج أن أغلب المذكرات تدخل في تخصّص سوسيولوجية الإعلام ، ثم تليها البحوث التي تدرس القضايا السياسية في الإعلام. بينما لاحظ

1-عزي عبد الرحمن ،التكوين الإعلامي:التلاقي و التلاغي بين الرسالة و الوسيلة،المجلة الجزائرية للاتصال،العدد4،1990،ص 14

مدى قلة المواضيع الإعلامية التي تدرس الأنواع الصحفية في وسائل الإعلام وعلاقة تكنولوجيات الإعلام بالمجتمع والإعلام والثقافة... إلخ .و تعود الأسباب الكامنة وراء هذه التوجّهات حسبه، إلى طبيعة التكوين الذي يتلقاه الطالب، والمتأثر إلى حدّ بعيد بالمواد السياسية نتيجة الإدماج بين العلوم السياسية وعلوم الإعلام و الاتصال في مرحلة سابقة.([2])

أما من حيث المنهجية ، فقد لاحظ سيادة المنهج التاريخي الذي يتطلب إتباع السرد الزمني للأحداث ، إلى جانب انتشار المنهج الوصفي ، والإعتماد الكبير على تقنية تحليل المضمون أو مسح جمهور الوسيلة الإعلامية . وفي نفس الإطار، أكد أن نقائص البحث في علوم الإعلام و الاتصال بشكل

2- نفس المصدر، ص ص 27-28

2 - لعياضي نصر الدين، مؤشرات البحث العلمي ، المجلة الجزائرية للاتصال ، العدد4، 1990، ص 66

عام ما هي إلا جزء من النقائص التي تتخبّط فيها العلوم الاجتماعية ككل في الجامعة الجزائرية ، إذ يعاني البحث في الإعلام بسبب انفصاله أحيانا عن محيطه ، وكذا عدم وضوح الطلب الاجتماعي عليه ،و هو ما يفسّر حتمية النتائج المترتّبة عن وجود هوّة بين الجامعة والمجتمع .([1])

و عليه، ما يزال البحث في مجال الإعلام و الاتصال عاجزا عن الارتقاء بالعلاقة الوثيقة القائمة بينه وبين الحاجات المجتمعية ، رغم كل المساعي التي إستهدفت إدخال تحسينات سواء على مستوى شهادة الليسانس أو الماجستير، باعتبار أن أطروحة الدكتوراه تبقى مجال لإنجازات معرفية متميزة ومرتبطة بشكل واضح بما يحتاجه المجتمع في كل التخصصات الاجتماعية. و تعبّر مجمل الملاحظات المتوصّل إليها في هذا المجال عن الانطباع العام السائد في الوسط الجامعي، و الذي يرى استحالة تطوير البحث الإعلامي بسبب غياب السّياق الذي يتضمّن شروط هذا التطوّر. إن أصحاب هذا الرأي يؤكّدون على عدم انتعاش البحث الإعلامي ،وعدم وجود برنامج شامل يدفع المؤسّسات الإعلامية وغيرها من الهيآت المعنية بقطاع الإعلام و الاتصال إلى استثمار نتائج الدراسات التي تنجز في الجامعات، للمساهمة بطريقة فعالة في حل المشاكل الإعلامية التي تعاني منها البلاد . أما الأستاذ تمار فإنه يعترف بوجود توجّه جديد يختلف عما كان سائدا في السابق في مجال البحث الإعلامي ، ويتعلق الأمر بإنفتاح الإدارة على المؤسسات التي يمكنها الاستفادة من مذكرات التخرج ، وخاصة منها تلك التي تتميز بالجدية و بالعلمية بفضل ما تحتويه من مفاهيم أكاديمية واضحة و أساليب إحصائية متطوّرة ، ومناهج متعدّدة التخصصات... إلخ ([2])

و من جهته ، كتب ألأستاذ رضوان وبجمعة عن إشكالية الأبحاث الإعلامية والاتصالية في الجامعة الجزائرية ، والتي تعاني من غياب التّراكم العلمي والمعرفي اللازم . لقد تحدث عن التوجّه ألصراعي الذي أرتبط بالاختيارات السياسية التي فرضت على الجامعة ،إلى جانب ظروف البحث ومتطلباته وطبيعة المناهج المستخدجمة ومشاكل الباحثين إلى غير دلك من الصعوبات التي تواجهها كل العلوم الاجتماعية في بلادنا .([3])ومهما كان الموقف المتخد من وضعية البحث في الإعلام والإتصال ، تبقى المشكلة الأساسية متجسدة في عزل الظاهرة الإعلامية والإتصالية عن سياقها الإجتماعي وغياب الأدوات المعرفية الضرورية لتحليلها وفهمها ، إلى جانب غياب آليات موضوعية قادرة على تفعيل

---

3 - نفس المصدر ، ص ص 68-69

[2] - تمار يوسف، مذكرات الليسانس، حوار لجريدة "الجزائر نيوز"،2009.
http://etudiantdz.net/vb/t25462.html

[3] - رضوان بوجمعة ، ايستيمولوجية علوم الاتصال :حازمة فهم بنية الاتصال في المجتمع الجزائري ، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد18، ص ص 11-19

الحاجة المجتمعية إلى هذه البحوث في الوقت الذي صار فيه الإعلام والإتصال يتحكمان في يوميات الناس والمؤسسات والمجتمع ككل .

٧ - البحث في علم الاجتماع:

يتعلق النموذج الثاني بعلم الاجتماع الذي يتميز في الجزائر بحداثة اهتماماته ، إذ كثيرا ما تطرّق الباحثون إلى التحولات العميقة التي شهدها المجتمع بعد الإستقلال ، والتي مثلت شروط التنمية الشاملة على عدة مستويات . ومن بين المواضيع التي درست ،نجد تلك التي أثارتها الثورة الزراعية التي قدّمت مشروع وطني لجماهير الأرياف ، بحيث أنجزت عدة اطروحات حول عملية تسيير التعاونيات ، والتسيير الداتي ، والقرى الاشتراكية ، و هذا من اجل فهم العلاقات الجديدة التي جلبتها الإصلاحات التنظيمية الزراعية التي كان لها أثر كبي في الوسط الريفي .

نجد في علم الاجتماع العديد من الدراسات حول المشاريع التقنية والإيديولوجية التي وافقت عليها سياسة التخطيط الوطنية ، والتي إستخدمت كأداة في التنمية مثلما هو الأمر بالنسبة لظاهرة التحول التكنولوجي ، واقع إستخدام اليد العاملة الريفية في الصناعة ، التسيير الإشتراكي للمؤسسات ، التنظيم النقابي والبيروقراطية ، ظاهرة الأمن الصناعي ،حوادث العمل ، التغيّب في المؤسسة الصناعية ، المسألة العمالية ،العلاقات الإجتماعية ، علم اجتماع الفعل ،التنمية الوطنية وإشكالية التنمية .و بالإضافة إلى هذه المواضيع ، أنجزت دراسات حول تنظيم الحياة الحضرية والنزوح الريفي والإستراتيجية العائلية في الريف الجزائري .

تبيّن كل المواضيع أن الباحثين في علم الاجتماع وجدوا في التغيير الاجتماعي ، وفي أشكال النمو التي تحدثها سياسة التنمية الوطنية مجالا واسعا للبحث ، خاصة وأن كل التحولات انعكست نتائج تطبيقها على البناء الإجتماعي والسلوكات والأوضاع التقليدية . وبفضل هذا الإهتمام ، تم تحديد أبعاد التخطيط الوطني وتحديد دوره في إحداث التغيير الإجتماعي . و نتج عن هذا الاهتمام سيادة المواضيع ذات الحجم الكبير والمتعددة الجوانب ، خاصة و أن علم الإجتماع الحديث النشأة بالجامعة الجزائرية غير مؤهل لما يسمى بالدراسات الميكرو سوسيولوجية . و هوما أوقع البحث السوسيولوجي في الجزائر في سياق روتيني على حدّ تعبير الأستاد شيخي الذي إلتمس في أحد بحوثه عدّة نقائص في البحث الجامعي في علم الاجتماع ، و فسّر ذلك بالرّجوع غالى ارتباط الفرضيات الاجتماعية والتاريخية

والسياسية والإقتصادية في العلوم الاجتماعية بشكل عام بمعطيات توفّرها تشكيلة اجتماعية لم يكتمل بناءها بعد . ([1])

و من جهته ، فسّر الاستاد بوتفنوشت ارتباط مواضيع البحث في علم الإجتماع بالتغير الإجتماعي، على أساس أن هذا التغير كان له صدى كبير على المجتمع ، بحيث أدخل عوامل جديدة مسّت جوانب الحياة الإجتماعية والثقافية والعديد من الأفكار التي تفاعلت مع الظاهرة الصناعية والتكنولوجية التي أكسبت المجتمع صفات التنمية الاجتماعية الحضارية. و بناء على ما توصلت إليه الدراسات السوسيولوجية ،وصف ذلك التغيير بالاختصار والسرعة وكثافة الأحداث والديناميكية التي شملت عملية إعادة توزيع الأدوار وإستراتيجيات الانتظام الاجتماعي .([2])

في الحقيقة ، لم يصل البحث العلمي في علم الاجتماع إلى تقديم مفاهيم و تحاليل دقيقة حول كل ظواهر المجتمع و الأحداث الاجتماعية ، لكنه تمكن من تقديم تفسيرات عديدة ، كشفت بان للتغيير و للتنمية قيم طبيعية و علمية و مشاكل فنية و سياسية وثقافية ترتبط عمليّاتها بعضها ببعض، وتمارس التأثير على مختلف المستويات. و بيّن البحث السوسيولوجي أيضا أن عمليّات التغيير ليست كل مظاهرها بالضرورة متطابقة ، و أن التحوّ لات التي يشهدها المجتمع لا تحدث بنفس السرعة ، وان اغلبها تتّجه نحو التعقيدات أكثر و أكثر... الأمر الذي اجبره على فهم المعاني العقلانية للمواقف الاجتماعية التي تبحث عن أفكار و حلول تصنع الحاضر و تتنبأ بالمستقبل .

[1] - Chikhi Said, Questions ouvrières et rapports sociaux en Algérie, Thèse d'Etat ,2 tomes, directeur de recherche Pierre Dubois, Université de Paris VII, 1986, p12

[2] - بوتفنوشت مصطفى ، التغيرات الاجتماعية في الجزائر، الملتقى الوطني لعلم الاجتماع ، جامعة الجزائر ، 1986.

الفصل السادس:

البحث في علوم الإعلام والاتصال

مقدمة

يتضمّن القسم التطبيقي أربعة فصول ، نخصّص الفصل الخامس للحديث عن الجامعة الجزائرية و وضعية البحث في العلوم الاجتماعية ، و سوف نقدّم نموذج أول حول ايستيمولوجية علوم الإعلام و الاتصال ثم نموذج ثاني حول ايستيمولوجية علم الاجتماع من اجل توضيح بعض الخصوصيات العامة للبحث في كل منهما . في الفصول الأخرى(السادس، السابع و الثامن) نقوم بقراءة الرسائل الجامعية التي تضمّنتها عينة بحثنا.وبالنسبة لقراءة هذه الرسائل الجامعية و عددها خمسة، نذكّر بأنها أنجزت في علوم الإعلام و الاتصال (أطروحتان) و العلوم السياسية (أطروحتان) و علم الاجتماع (أطروحة واحدة). و في أخر جزء من بحثنا، قدّمنا مجموعة من الاستنتاجات العامة والجزئية التي نعتبرها حصيلة للنتائج المتوصّل إليها في دراستنا.

و نسعى من خلال هذه القراءة و تحليل جزء من الأفكار الواردة في كل أطروحة إلى إظهار مميّزات كل منها، و هذا بالنسبة للموضوع، الإشكالية، المفاهيم، الفرضيات والمنهجية بحثا عن المعطيات النظرية و التطبيقية التي شكلت الأفكار الأساسية في كل بحث. لهذا، تمّت القراءة الابستيمولوجية على عدة مستويات، و بفضلها تمكّنا من إدراك طبيعة الحقائق التي شكّلت مضمون كل دراسة و نوعية المصادر المعتمد عليها و كذا وتطوّر عملية التفكير، ثم الاستنتاجات التي لخّصت أهم ما توصّل إليه كل باحث. و الملاحظ في هذا الشأن ، هو أننا انتهجنا نفس الطريقة و الأسلوب في قراءة كل الاطروحات التي شكلت عينة بحثنا، لكن هذا لايعني أن قراءتنا كانت واحدة و متطابقة من أطروحة لأخرى ، لأنها كانت في حقيقة الأمر قراءة مرنة و قابلة للتكيّف حسب مميّزات كل بحث .إن انشغالنا بالمضامين و أبعادها الدلالية و جهازها المفاهيمي الذي استعمله الباحث ، جعلنا نعتبر كل فكرة و كل ملاحظة تعبيرا عن نشاط عقلي مركّز، يتضمّن اختيارا وانتقاء و فهما و تحليلا و تفسيرا ...،تتحكّم فيه قصديّة علميّة مؤطّرة نظريّا و منهجيّا. لهذا، نعتقد أننا لم نفقد الجدّية في فهم تلك المضامين المرتبطة بمجالات اجتماعية و سياسية و إعلامية مختلفة معرفيّا عن بعضها البعض في جوانب، و متكاملة فيما بينها في جوانب أخرى.هذا ما نحاول تأكيده في الجزء الثاني من بحثنا.

I-تقديم الأطروحة الأولى

لا شك أنّ لفئة الشباب أهمية في تقرير و تطوير قيم المجتمع، نظرا لما تمثله من قوّة ديمغرافية وبشرية واجتماعية و اقتصادية و إبداعية، جعلتها محور السّياسات و الانشغالات الرسميّة و غير الرسمية في المجتمع. و يعدّ الشباب محور التنمية عالميّا ،إذ أقرّت ذلك برامج الألفية الثالثة للأمم المتّحدة في عام 2001، و التي أصرّت عل ضرورة التفكير و النظر في واقع الشباب من كافة الجوانب من أجل تفعيل دورهم في تدعيم جميع قيم التنمية في بلدانهم، و من ثم ضمان مشاركتهم في تأسيس المواطنة و الديمقراطية... من هذا المنطلق، أنجزت الدراسة الأولى في عينة بحثنا تحت عنوان " أثر الإعلام على القيم و السلوكيّات لدى الشباب .([1]).

1-1-أهمية الموضوع و أهدافه

استمدت أهمية هذا الموضوع حسب الباحث من أهمية وسائل الإعلام المختلفة التي لجأت إليها الدولة بعد الاستقلال ، و التي استخدمت بكثافة كآليات للتوعية و التعبئة من أجل نشر سياستها و إيديولوجيّتها في المجتمع الجزائري. ولهذا الموضوع أهمية ناتجة عن الاهتمام بالأنماط الثقافية والسلوكية التي ظهرت في شكل مغاير للسياق الثقافي الجزائري، مثلما تبدو ضمن العمليات التنموية و ما جلبته من أفكار حول التحديث.([2]) بالإضافة إلى ذلك ،انبثقت أهمية هذا البحث من التأثيرات العديدة و المتنوعة التي أحدثها تطور تكنولوجيات الاتصال الحديثة التي انفتح عليها الشباب الجزائري في نهاية الثمانينات من القرن الماضي، بحيث تسبّب فتح المجال أمام الإعلام العربي و الغربي في انتشار التدفق الإعلامي الذي صار ينافس وسائل الإعلام المحلية في التأثير على قيمهم. و طبعا ،تكمن أهمية هذه الدراسة أيضا في أهمية فئة الشباب التي هي أكثر فئات المجتمع عرضة للتأثر بالقيم الجديدة أو ما يسمىّ بالثقافة البديلة أو الثقافة المضادّة في حالة ما إذا كانت تعبّر أكثر عن مصالحهم واحتياجاتهم ورغبتهم في التغيير و التجديد ورفض كل ما هو تقليدي.([3])

ولإنجاز هذه الدراسة ، ركّز الباحث على تحليل الأثر بدلا من التأثير، وقصد بذلك تحليل تفاعل الشباب مع وسائل الإعلام و ما ينتج عن هذه العمليّة من أثار تتجسّد في قيمهم و سلوكاتهم ، و هذا

---

[1] - بومعيزة السعيد، أثر الإعلام على القيم و السلوكيات لدى الشباب، دراسة استطلاعية بمنطقة البليدة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام و الاتصال ، تحت إشراف الدكتور بن روان بلقاسم، جامعة الجزائر 2006.

[2] - بومعيزة السعيد، أثر الإعلام على القيم و السلوكيات لدى الشباب الجزائر، ص ص 2-3

[3] - نفس المصدر ،ص 184.

على أساس أنّ مسألة التأثير حسب رأيه هي مسألة معقدة و شاملة تتطلب البحث عن عوامل لها وجود خارج الإعلام، لكنها معينة بشكل أو بآخر بسياق التفاعلات التي تعمل ضمنها وسائل الإعلام .([1]).

قسّم البحث إلى إطار نظري يحتوي على ستة فصول،خصّص الفصل الأول للعرض المنهجي و تناول الفصل الثاني أربعة محاور حول المقاربات النظرية التي لها علاقة بإشكالية البحث و هي إشكالية التأثير، مقاربة الاستعمالات و الإشباعات، المقاربة المعرفية في بحوث الإعلام تم دور وسائل الإعلام في التنمية. و قد احتوى الفصل الثالث من الإطار النظري للبحث على ثلاثة محاور حول إشكالية القيم والسّلوكيات و الشباب. أما الجانب التطبيقي للدراسة، فقد تناول بالتحليل و مناقشة نتائج الاستعمال والتعرض، ثم نتائج القيم في الفصل الخامس، و أخيرا نتائج السلوكيات في الفصل السّادس.

1-2- مشكلة البحث و إشكاليته:

تتمثل مشكلة هذه الدّراسة في الغياب النسبي لخطاب يتحدّث بواقعيّة لغة الشباب، و يستمع لهم ويتفهّم مشاكلهم ، و هذا في الوقت الذّي يلاحظ مدى توسّع نطاق تحميل وسائل الإعلام مسؤولية التأثير في عقول الشباب و قلوبهم إنّ مشكلة الدراسة ناتجة عن التناقض القائم في المجتمع الجزائري الذي بقدر ما يؤمن بقوة وسائل الإعلام و قدرتها على التأثير و إحداث الاستجابة، بقدر ما ينظر إلى الشاب وكأنهم جثة هامدة لا تفكر و لا تعقل. إنه الخطاب الذي وافقت عليه المؤسسات المسؤولة عن التنشئة والفاعلة في المتجمع لأنها صدّقته و هضمته ، و كيف لا وهو الذّي أزاح عنها نظريا مسؤولية تنشئة الشباب وفق متطلبات أصالتهم و عصرهم و حاجاتهم. و بالتالي يرى الباحث أنّ هذا الخطاب هو الذّي فتح المجال أمام الآراء التي تتهمهم بالخضوع للتكنولوجيات الحديثة ووسائلها بشكل آلي. و يعتقد الباحث أيضا أن المشكل ناتج عن عدم ملائمة البيئة الرمزية التي تقدمها وسائل الإعلام للشباب سواء كانت محلية أو أجنبية، خاصة و أنها ولّدت ها جس التخوف من التأثيرات السلبية على الشباب فيما يتعلق بقيمهم و هو يتهم التي يفترض أنها" فوق كل الشبهات قبل مجيء تكنولوجيات الاتصال". ([2]).

يرى الباحث في إشكالية أطروحته أنّ الجزائر تعد من المجتمعات الإنتقالية التي تحاول أن ترتقي بظروفها إلى الأفضل في كافة الميادين. و صاحب هذه العملية الشاملة حركية متعدّدة الأبعاد، كان لوسائل الإعلام دورا كبيرا فيها. و من بين هذه الأبعاد بعد القيم التي ترتبط بالتنشئة و التربية والتكوين... و عليه، أكّد الباحث على وجود علاقة ترابطية بين أنماط القيم على اختلاف أنواعها و بين مؤسسات التنشئة الاجتماعية بما فيها وسائل الإعلام التي تشكل مؤسسات قويّة قادرة على نقل القيم من

[1] - نفس المصدر، ص 1.
[2] - نفس المصدر، ص ب.

جيل لأخر، و تثمينها وفق متطلبات العصر. كل هذا جعله يؤكّد أيضا على أنّ مسألة القيم تخضع في كل مجتمع لصيرورة تاريخية و اجتماعية و حضارية متميزة.

وجاء في إشكالية الباحث، بأن القيم في الجزائر تنبع من" المجرّد "أي من" المعتقد الديني"، و أنها هي التي تضمن انسجام المجتمع و تماسكه ووحدته.وتحتاج المنظومة القيميّة إلى سياسة بعيدة المدى لدى الهيآت المسؤولة، تكون مبنيّة على إستراتيجية تدرس بواقعية كل الإمكانيات و ترسم الخطة اللازمة وتسخّر الأدوات الضرورية لتحقيق هدف التوافق ألقيّمي في المجتمع كما تفترض إشكالية البحث أنّ العلاقة الترابطية بين القيم ووسائل الإعلام في السياق الجزائري مفقودة إلى حدّ ما، لأنّ المضامين الإعلامية المحلية تفضل إمّا التركيز على الخطاب السياسي،و إمّا أن تكون مستوردة أو مقلدة لما هو مستورد من وسائل الإعلام الأجنبية ... و في كل الحالات تعكس مضامين مغايرة لقيم المجتمع.([1])

و بين هذا الإعلام و ذاك، ظهرت في المجتمع الجزائري صراعات حول القيم الأساسية التي مسّت حتّى بعض المواد الدستورية الخاصّة بالطّابع الجمهوري للدولة، وكذا مبدأ الإسلام دين الدولة والعربية كلغة رسمية... وقد حدثت بسبب هذه الصّراعات نزاعات عنيفة في التّسعينات من القرن الماضي، تأثرت بها الدّولة و المجتمع على حدّ سواء ، و انعكس ذلك على التماسك الاجتماعي بسبب انتقال النزاع إلى الفضاء العمومي الذي شهد جدالا و نقاشا كبيرين غذّتهما وسائل الإعلام التي أثارت مسألة الهوية الثقافية الجزائرية وما يحيط بها من صراع بين تيارات فكرية مختلفة....و بغض النظر عمّا ذهب إليه الخطاب الرّسمي في هذا الشأن،تكوّنت حسب الباحث ما يشبه ب"الضّبابة حول المعالم الأساسية التي يمكن أن يهتدي بها الشباب الذي صار أكثر عرضة للتأثيرات و الضغوطات" .([2])

و هكذا ، يؤكد الباحث في إشكاليته على أنّ مسألة القيم في الجزائر تأثرت بتراجع دور ما يسمّى "الدولة الحاضنة" ،و عجز مؤسسات التنشئة كالأسرة و المدرسة و المسجد، فضلا على انتشار المشاكل الاجتماعية بسبب البطالة و الفقر و التسرب المدرسي وقلة هياكل التكوين و ضعف وسائل الترفيه...الخ. و بمعنى أخر،تأثرت مسألة القيم بالتراجع التدريجي للدولة التي عجزت عن حل قضايا الشباب ،في الوقت الذي تمكنت فيه وسائل الإعلام الخارجية من إظهار أنماط حياة و أساليب استهلاك جديدة أحدثت لدى الشباب الجزائري بشكل عام تطلعات صاعدة اصطدمت بقلة مؤهلاتهم. و على هذا النحو، اختلت الموازين بين قيمهم الأصلية التي تراجعت مقابل قيم جديدة متمثلة في الرغبة في الهجرة، و الكسب السريع، و التخلي عن العلم ...([3])

---

[1] - نفس المصدر، ص 4 .
[2] - نفس المصدر ص5.
[3] - نفس المصدر ص6 .

3-1- تساؤلات البحث، الفرضّيات و المفاهيم

طرح الباحث في هذه الدّراسة عدّة تساؤلات منها:

- ما مدى ارتباط الشّباب الجزائري بالقيم ؟

- ما مدى تأثرهم بالأفكار الاستحداثانية الوافدة عن طريق وسائل الإعلام؟.

- هل حافظ الشباب الجزائري على القيم الأصلية ؟

- هل تخلى عن كل ما هو أصيل ؟

- هل تبنّت فئة الشباب قيما أبعدتها عن قيمهما مقابل تحقيق لها منافع و رغبات وفقا لبعض أشكال الاستجابة و التفاعل ؟

و وزعت فرضّيات البحث على أربعة محاور هي :[1]

- ***محور عادات الاستعمال*** و فرضياته هي :

الفرضية 1: إنّ استعمال وسائل الإعلام من حيث العادات و طرائق التعرض و المدّة الزّمنية من طرف الشباب يختلف باختلاف المتغيرات الديمغرافية.

الفرضية 2: إن الشباب يستعملون التلفزيون أكثر من وسائل الإعلام الأخرى سواء المحلية أو الأجنبية.

الفرضية 3: إن الشباب يستعملون القنوات الفضائية الأجنبية أكثر ممّا يستعملون التلفزيون الجزائري.

الفرضية 4:إن الشباب يتعرضون إلى مضامين الخيال في التلفزيون أكثر ممّا يتعرضون إلى محتويات الواقع.

[1] نفس المصدر ص 7-8

- ***محور أثر وسائل الإعلام على القيم*** وفيه الفرضيات التالية:

الفرضية 5- إن وسائل الإعلام لا تساعد على ارتباط الشباب بالقيم، نظرا لكون مضامين هذه الوسائل الإعلامية تميل أكثر إلى الترفية و الاستهلاك و الخطاب السياسي، باستثناء بعض المضامين المحدودة مثل الوثائقيات و البرامج الدينية و التعليمية.

- ***محور أثر وسائل الإعلام على السلوكيات*** و فرضيته هي:

الفرضية 6: أنّ وسائل الإعلام تساعد الشباب على تجاور بعض السلوكيات السلبية.

- ***محور ارتباط الشباب بالقيم و الابتعاد و مدى تجاوزهم لبعض السلوكيات*** و فرضيتها هي:

الفرضية 7: إن ارتباط الشباب بالقيم أو الابتعاد عنها ومدى تجاوزهم لبعض السلوكيات يتوقفان على خصائصهم الديمغرافية و السوسيو- ثقافية و الإقتصادية.

من جهة أخرى، قام الباحث بتحديد مجموعة من المفاهيم التي استعملها في دراسته وهي: الأثر - الاستعمال- التعرض- الانتباه- التغيير- القيم- السلوك و الشباب.([1])

1-4- المقارنة المنهجية و النظرية للبحث :

اعتمد الباحث في هذه الدّراسة على المنهج المسحي الوصفي لمسح أدبيّات المفاهيم المستعملة في الدّراسة و معرفة الوضع الحالي فيما يتعلق باستعمال الشباب لوسائل الإعلام .كما استخدم المنهج المسحي التحليلي لاختبار فرضيات الدّراسة و تحليل العلاقة بين المتغيرات .و تمثّلت أدوات البحث في أداتي المقابلة المقنّنة و استمارة الاستبيان، علما بأن المقابلات كانت مباشرة على أربعة محاور أساسية تتّكون من أربعة و عشرين سؤالا تدور معظمها حول استعمال وسائل الإعلام ،إضافة إلى سؤالا واحد يتّعلق بالقيّم ، و سِؤالا آخر حول السلوكيّات، وثمانية أسئلة عن البيانات الشخصية .و بالتالي، بلغ عدد الأسئلة أربعة و ثلاثون سؤالا.([2])

قدّم الباحث ثمانية دراسات سابقة حول موضوع القيم ، سبعة منها باللغة العربية تناولت محاور عديدة حول الشباب و المنظومة القيميّة ، منها على سبيل المثال دور الإذاعة في تغيير العادات،

[1] - نفس المصدر ص ص 29 -31
[2] - نفس المصدر ص ص 23- 26

سيطرة الإعلام العربي في البلدان النامية ، تأثيرات البثّ التلفزيوني الفضائي المباشر على الشباب الجزائري وموضوع المنظومة الإعلامية و القيم.([1])

كان بعض أسئلة محور استعمال وسائل الإعلام مغلق و بعضها الآخر نصف مفتوح لأنه تضمن بدائل ذات النهاية المفتوحة. أمّا محور القيم، فقد تضمّن سؤالا واحدا للإجابة على كل قيمة من القيم الثمانية عشر وفق دراجات مقياس" likert". واحتوى محور السلوكيات قائمة فيها عشرين سلوكا من السلوكيات التي افترض الباحث أنّها سلبيّة من حيث أنها غير موجهّة بالقيم، و لا تتوافق والمعايير السائدة في الجزائر.و بالنّسبة لمحور البيانات الشّخصية، فقد اشتمل الأسئلة التقليدية التي تطرح في مثل هذه الأبحاث. من جهة أخرى، قام الباحث برسم حدود دراسته التّي أنجزت في نطاق جغرافي محدّد يتمثل في منطقة البليدة، و الاقتصار على المناطق الحضرية و على الوسائل الإعلامية المتمثلة في التلفزيون، الإذاعة، الجرائد، المجالات و الانترنت، باعتبارها وسائل أكثر استعمالا من طرف الشباب في هذه المنطقة. ([2])

في الجانب النظري استعرض الباحث أهّم المحطّات في تاريخ بحوث تأثير وسائل الإعلام على الجمهور من خلال الأدبيات الأمريكية المتوفرة بشكل أكبر ، إلى جانب التقليد الأوروبي حول هذا الموضوع. وجاء في هذا العرض تحليل خاص بإشكالية التأثير و الصعوبات التي تواجهها و تقاليد بحوث التأثير و التقليد الإمبريقي، و التقليد النقدي، إضافة إلى مقاربة التّلقي و منظور الإقتصاد السياسي. و من تمّ ، توصل الباحث إلى الحديث عن صعوبات إشكالية التأثير بالنسبة لمدارس الإعلام ومنظوراتها المختلفة، على أساس أنها تأثرت بعامل الضعف في مجال علوم الإعلام ، فضلا عن تعّدد الوسائل و اختلاف المجتمعات و الثقافات.

ورغم صعوبة الإلمام بكل التنوّعات الموجودة في بحوث الإعلام نظرا لامتدادها في الزمن والمكان، و كذلك تنوّعها النظري والمنهجي، توصّل الباحث إلى التأكيد على أن مسألة تأثير وسائل الإعلام على الجمهور مازالت موضوع جدل و لا يوجد اتفاق بشأنها. و يرجع سبب ذلك إلى عدم وجود و إلى حدّ اليوم مقياس علمي ملائم لقياس هذه التأثيرات على الآراء و القيم و السلوكيات والمعرفة. واستكمالا لهذا الرأي، يضيف الباحث أنّ ما يعقد إشكالية التأثير أكثر هو أنّ وسائل الإعلام وفي أي مجتمع لا توجد في فراغ، فهي توجد و تعمل إلى جنبها مؤسسات أخرى لا تقل أهميتها في عملية التغيير.([3])

---

[1] - نفس المصدر، ص ص 8-23

[2] - نفس المصدر، ص ص 25-29

[3] - نفس المصدر، ص 51.

أما فيما يتعلق بمقترب الإستعمالات و الإشباعات و الذي عادة ما يتضمن مقتربا وظيفيا ،فقد ركز فيه الباحث على تقديم إسهاماته وفق مراحل تاريخية متعاقبة، مبيّنا المفاهيم المبتكرة و المنهجية المستعملة،و أدواتها و الإنتقادات الموجهة لها، و الظروف العامّة للمجتمع الذّي ظهرت فيه.وبعد عرض خصائص هذا المقترب ، وضّح الإنتقادات التي اتهمت منظور الإستعمالات و الإشباعات بالتّركيز على الخصائص البسيكولوجيّة على حساب الأبعاد الاجتماعية، و الإعتماد على إستجوابات أفراد الجمهور ونتائجها كأدلة على الحاجات الأساسية، رغم عدم توصّل الباحثين إلى اتّفاق بخصوص هذه الحاجات.بالإضافة إلى ذلك، تحدّث الباحث عن إهمال هذا المنظور للبنيات و العمليات الاتصالية إلى حدّ أضفى عليه طابعا محافظا سياسيا.[1] في الحقيقة، تطرّق الباحث إلى عدد كبير من الإنتقادات التي لم تمنع منظور الاستعمالات و الإشباعات من الحفاظ على أهميه الناتجة عن مساهمته الفعالة في نقل بحوث الإعلام من المصدر والرّسالة إلى المتلقي .

في نفس السياق، كان للمنظور المعرفي دور كبير في إبراز الدّراسات التي بيّنت مدى إيجابية الجمهور الذّي يستعمل وسائل الإعلام، طبقا لما يدركه و يستوعبه بفضل ميكانيزماته النّفسية و المعرفية التي تتحكم إلى حدّ بعيد فيما يستعمله ،و هذا في الوقت الذّي تعتبر وسائل الإعلام مصدرا للمعلومات التي تترك أثارها على الجمهور على المستويات المعرفية و الوجدانية و السلوكية.([2]) وتتمثل مقاربات هذا المنظور في التنافر و التناغم المعرفي، و التوازن المعرفي، و تمثيل المعلومات و تحديد الأجندة بشكليها التقليدي و الحديث، وفرضية لولب الصّمت .فكل هذه المقاربات اهتمت بما يحدث على المستوى المعرفي لدى الفرد الذي يتعرض إلى محتويات وسائل الإعلام. وفي ختام عرضه الشامل، قدّم الباحث افتراض رأى فيه أنّ وسائل الإعلام عامة هي احد المصادر الأساسية للمعلومات بالنّسبة للشباب موضوع دراسته ، ثم أضاف بأنّ استعمال هذه الوسائل الإعلاميّة قد يشكل عملية تعلّم بالنسبة لأفراد عينة بحثه إستنادا إلى تحليل عوامل التّعرض ، الانتقاء و الإنتباه.([3])

تضمن أيضا الجانب النظري لهذه الدراسة عنصرا خاصا ببحوث حول دور وسائل الإعلام في التّنمية ضمن النظرية الاجتماعية التي حاولت توظيف وسائل و الإعلام و الاتصال في خدمة التّنمية في البلدان النّامية، إيمانا منها بقدرة هذه الوسائل على التّأثير في عقول الناس و سلوكياتهم. واستفادت هذه النّظرية منذ منتصف القرن الماضي من تطور تكنولوجيّات الإعلام و الإتصال وتحوّل هذا الأخير إلى ظاهرة تكنولوجيّة و ثقافية جماهيرية خاصة في المجتمعات الغربيّة. لقد تمحور الاهتمام في هذه البحوث حول تحليل دور وسائل الإعلام في مجالات السياسة و الاقتصاد و الإجتماع.ومن هذا الأساس، نشأت

[1] - نفس المصدر، ص 70.
[2] - نفس المصدر، ص 76
[3] - نفس المصدر، ص 96.

النّظرة الجدليّة للعلاقة بين التغيّر الإجتماعي و الثقافي من جهة ووسائل الإتّصال من جهة ثانية.([1]) في نفس المجال، قدّم الباحث نظرية التحديث و الإتجاهات النظرية لنموذج التّحديث، وقدّم كذلك الانتقادات الموجّهة لنظرية الإتصال و التّنمية،ثم المقترب النّقدي لدور وسائل الإعلام في التّنمية و عولمة الإتّصال موضّحا إنعكاساتها على البلدان النّاميّة.

بعد ذلك، خصّص الباحث الفصل الثالث لدراسة إشكالية القيم و السلوكيات و الشباب، بحيث تطرق لمفهوم القيم و صعوبة تحديده، و للمقتربات النظرية في دراسة السلوك.بعد ذلك، درس دلالة مفهوم الشباب و مؤسسات التنشئة و قضايا القيم و الثقافة. وعالج في هذا الفصل أهمية الشباب كشريحة اجتماعية لها مكانتها الخاصة في كل المجتمعات، و أشار إلى إشكالية تحديد مرحلة الشباب و استعرض الاختلافات التي تميّز بعض مفاهيم الشباب من مقاربة إلى أخرى، و كذلك قضايا الشباب و مؤسسات التنشئة الاجتماعية. وبطبيعة الحال، تمّ هذا العمل انطلاقا من إشكالية القيم و إشكالية السلوكيات التي طرحت بخصوص فئة الشباب من أجل التعرف على طبيعة العلاقة بين استعمال وسائل الإعلام و التعرض لمحتوياتها من طرف الشباب.([2])

1-5- نتائج الدراسة :

بعد إتمام البحث الميداني، تمكن الباحث من استخراج عدة نتائج نلخّصها فيما يلي :

- ان مصدر القيم في المجتمع الجزائري و غيرها من المجتمعات العربية و الإسلامية هو الدين و ليس المجتمع و لا الأفراد.
- تساعد وسائل الإعلام على الارتباط بالقيم .
- استوعب الشباب التوجهات القيمية الموجودة في البيئة الاجتماعية ، و يختارون ما يتلاءم و قيمهم
- يوظف الشباب و سائل الإعلام لتعميق معارفهم الدينية .
- إن المحدّد لقيم الشباب ليست وسائل الإعلام، و إنّما هي مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالأسرة والمدرسة و المسجد و الجماعة الأوليّة التي تغرس فيهم القيم في المقام الأول، و تواصل تعزيزها يوميا.
- يتفاعل الشباب في علاقاتهم الاجتماعية وفق ما تمليه عليهم البيئة الاجتماعية التي يعيشون فيها.
- لا يعتقد الشباب أن وسائل الإعلام تساعدهم على تجاوز بعض السلوكيات السلبية.
- لا تؤثر وسائل الإعلام بشكل قوي مباشر و مطلق.

---

[1] - نفس المصدر، ص 101

[2] - نفس المصدر ، ص ص 139 – 187

- تكمن شروط التنمية في المجتمع الجزائري في اكتساب المهارة الأخلاقية التي ترتكز على التوليف بين التقنية و الثقافة ، مما يسمح للشباب بالخلق و الإبداع في سياق خصوصيّاتهم الثقافية و التوجّه الأخلاقي.([1])

II - القراءة الابستيمولوجية للبحث :

ندرس مضمون هذه الأطروحة إبستيمولوجيا حسب المستويات التالية :

2-1- الموضوع و طبيعة الحقائق المدركة :

يعد موضوع هذه الأطروحة في غاية الأهمية لأنه يتناول بالدراسة شريحة مهمّة جدّا نظرا لما تملكه من قابليّات و قدرات تحتاج إلى العناية والتوجيه ، خاصة في ظل الانفتاح العالمي الذي يستهدف باسم التحديث و التنمية و العولمة فئة الشباب ، وهذا في انتماءاتهم و أخلاقياتهم و عقيدتهم . ترتبط أهمية الموضوع أيضا بوسائل الإعلام التي أصبحت سيدا لهذا العصر، خاصة و أنها تطرح بإلحاح انشغالات مجتمعية و معرفية ليس بسبب ما هو تقني، و لكن بسبب الهوّ ة بين ما هو تقني و ما هو فكري. و عليه ، تتلخص أهمية مشكلة هذا البحث في التناقضات التي تجسدت في المواقف التي اتّخذت في المجتمع اتجّاه الشباب، بسبب تأثيرات و أثار وسائل الإعلام،دون التساؤل حول جديّة موقف الشباب من استعمال هذه الوسائل ، و خاصة موقفهم من القيم التي شكلت بناءهم الإدراكي و المعرفي .

بداية ،لاحظنا بأن الباحث تمكن بفضل الأفكار التي طرحها من الانضمام دون تردّد إلى فئة الشباب ،لأنه أراد فهم مسائل الأثر و الاستعمالات و الإشباعات ليس من خلال الأهداف التي تسعى وسائل الإعلام إلى تحقيقها وفق إستراتيجية مرسومة تمارس التأثير و الجذب و التغيير ، و لكن من خلال المعاني التي يحملها هؤلاء الشباب اتجاه وسائل الإعلام، للتأكيد على وعيهم بضرورة الحفاظ على خصوصيّاتهم القيّمة و حمايتها من الشبهات و الأباطيل و التضليل، و غيرها من الممارسات الإعلامية التي تستهدف تغيير القيم و رسم أنماط سلوكية جديدة للشباب . و يبدو واضحا أن هذا الموقف المتّخذ معرفيّا و بصراحة كان له الفضل في إضفاء صبغة ديناميكية على هذه الدراسة التي أنجزت من خلال البحث في عدة مسائل و على عدة مستويات . و الحقيقة هي أن الباحث تناول بالتحليل أكثر من إشكالية خاصة ببحوث التأثير في وسائل الإعلام و القيم و السلوكيات و التغير الاجتماعي و دور الإعلام في التنمية و نظريات التحديث و عولمة الاتصال .

[1] نفس المصدر ، ص ص 345 – 347

كانت علاقة الباحث بالأدبيات الخاصة بالتأثير في وسائل الإعلام مهمة لأنه تابع التطورات التاريخية الحاصلة في هذه الأدبيات ، و بيّن الجوانب المعقّدة في موضوعها. و كان لطريقة استعراض الأفكار حول مختلف مفاهيم البحث فائدة ،لأنها أظهرت أسباب عجز بعضها ، و ساعدت في دفع تفكير الباحث إلى الأمام.و بمعنى أخر ، فقد لاحظنا أن تعامل الباحث مع الأفكار و النظريات و ما تضمّنته من فرضيات ، كان يهدف بشكل واضح إلى إيجاد تفسيرات لمشكلة البحث من اجل فتح أفاق جديدة على مستقبلها ، و هوما يدل على ثقة الباحث في إمكانية التغير الذي قد يجعل من وسائل الإعلام محفز لتشديد الارتباط بين الشباب و قيمة .

في سياق الحديث عن الإعلام و التنمية كجزء مهم في قضية وسائل الإعلام و الشباب و القيم و السلوكيات، قدّم الباحث نماذج حاولت تفسير الواقع، لكنها فشلت بسبب اقتصارها على عامل دون أخر في فهم مسألة القيم و التغير الثقافي.و هنا ، انتقل الباحث إلى توضيح ما يجب أن تكون عليه علاقة وسائل الإعلام بالشباب الذي يعد مالكا للحقيقة القيمية و الثقافية في المجتمع ، ثم كشف مجمل التناقضات التي احتوتها نظريات الاتصال و التنمية ، بما في ذلك الإعلام التنموي و الاتجاه النقدي و غيرها من الاتجاهات التي جعلت الجهود التنموية الوطنية تعاني من عملية معيرة الثقافة و القيم.([1]) و على هذا الأساس شكك الباحث في الخطاب السياسي و إعلامه، لأنه يحاول بشكل ائو أخر توجيه تفكير الشباب لصالح قيم معينة.

و على المستوى المعرفي، انتقل الباحث من استعراض النظريات و كشف نقائصها و أبعادها الإيديولوجية ، ثم استكمال تحليلها من خلال الانتقادات التي وجهت لها من نماذج و نظريات مغايرة ، إلى تقديم نظرية في التنمية ، قائمة على أساس الربط بين التنمية و الثقافة ، لقد اعتبر الباحث هذه النظرية بمثابة بديل ناتج عن القطيعة المعرفية مع التفكير التنموي بشقيه الليبرالي و ألماركسي الجديد ،و تتلخّص حسب الأستاذ عزى عبد الرحمن صاحب هذه النظرية في تحييد الثقافة و التقاليد في عملية التنمية . هذا ما أكده الباحث و دافع عنه عندما استعمل عبارات مثل :" ضرورة اعتماد التنمية على توجّه قيمي" و"يستلزم حقن الثقافة في التقنيات و ليس تحويل الثقافة إلى تقنيات " و أيضا عبارة " "ضرورة اكتساب الكفاءة الأخلاقية " علما بأن هذه الأخيرة هي مفهوم يعبر عن قدرة الفرد على التحكم في ثقافته و نسق معتقده .([2])

و ما نستنتجه على مستوى الموضوع و طبيعة الحقائق المدركة ، هو آن الباحث كان يبين جانب النمو و التطور في الأفكار و اتجاهاتها ، فبفضل مفاهيم البحث اتضحت خبرته بوسائل الإعلام

[1] نفس المصدر ، ص ص 121 – 125
[2] نفس المصدر ، ص ص 131 – 132

و بالأفكار المقارعة و المتناقضة حول دورها في ممارسة التأثير ، كما اتضحت معرفته بفئة الشباب التي تمثل شريحة أساسية في التنمية البشرية المستدامة التي جعلت من الإنسان محور كل تنمية وعليه تمكن الباحث من أدراك نتائج فاختلافات الفردية و التباين الاجتماعي بين أفراد جمهور وسائل الإعلام على أساس أن هذا الجمهور عنصر فاعل في اختيار الرسائل والمضامين المفصلة من رسائل الإعلام ، لقد أدرك أيضا حقائق كثيرة حول استعمالات الجمهور من أجل إشباع رغباتهم و تلبية حاجياتهم انطلاقا من اختيارات عديدة تمنحها لهم الوسيلة الإعلامية في حد ذاتها .

بالإضافة إلى ذلك، سمح له إدراك اختلاف الاستعمالات بين الجمهور حسب الجنس و فئات السن و المستوى التعليمي بالنظر إلى الجمهور من منظور فردي في حدود الاختلافات بين الاستجابات الناجمة عن الفوارق الفردية المكونة للشخصية... كل ذلك جعل الباحث يدرك حقيقة أخرى ، مفادها أن الجمهور إيجابي ، بل فاعل حقيقي ، يختار ما يتلاءم مع قيمه و قناعاته انطلاقا من مبدأ التعرّض والإدراك الانتقائيين اللذين يدلان على أن الفرد يستعمل وسائل الإعلام من أجل توازنه و استمرارية علاقاته مع الآخرين .

2-2 طبيعة المصادر:

اعتمد الباحث على الكتب و المؤلفات الأكاديمية التي مسّت كل جوانب البحث. والملاحظ هو أن عددا كبيرا من هذه المصادر كان باللغة الإنجليزية، و لعل ذلك ما يتماشى مع ما ذهب إليه الباحث في مقدمة الفصل الثاني حين قال بأن معظم الأدبيات التي أشار إليها هي أمريكية بالدرجة الأولى. إنه يعتقد أن المعالجة العلمية لموضوع التأثير الذي تمارسه وسائل الإعلام على الجمهور تطور في الولايات المتحدة الأمريكية سواء على المستوى النظري أو المنهجي، أو من حيث التقنيات التي تم ابتكارها في ذلك البلد، لتستفيد منها بقية بلدان العالم.([1]) و نعتقد أن حجم الأفكار و نوعيّتها يدل على مدى أهمية المصادر المعتمد عليها من حيث ارتباطها الوثيق بمشكلة البحث و من حيث حداثة مضمونها .

2-3- علاقة المنهجية بالبحث :

استخدم الباحث التقنيات المتمثّلة في استمارة الاستبيان و المقابلة ، و كانت للمنهجية التي اتبعها علاقة واضحة بموضوع البحث ، سواء في الجانب النظري أو الجانب التطبيقي الذي اعتمد فيه على المعطيات الإحصائية التي سمحت له بوصف تركيبة جمهور عيّنتة البحثية ، ووصفها و تجزئتها إلى فئات فرعية ، تتشابه أو تتقارب احتياجاتها و اهتماماتها . و كان هذا التقسيم قائم على أساس اشتراك

[1] نفس المصدر ،ص 35

أفراد العينة في بعض السّمات الديموغرافية مثل السن ، النوع ، المستوى التعليمي ...الخ ، كما ساعدت المنهجية المتّبعة على تناول عدد كبير من السلوكيات منها الإهمال في العمل ، عدم احترام الأهل ، الإسراف ، التبذير ، اللجوء إلى المحسوبية ، التوتر الداخلي إلى غير ذلك من السلوكيات السلبية ، أما بالنسبة للقيم ، فقد حددها في ثمانية عشرة قيمة شملت النزاهة، احترام الذات ، التفتح ، الأمن العائلي ، الأمن الوطني ، المرتبة الاجتماعية .....الخ.عموما، كان الباحث يميل كثيرا إلى التفسيرات و التحاليل الواقعية المستمدّة مادّتها من التّجارب المعاشة من طرف الشباب.

2-4- تطور عملية التفكير :

في الحقيقة ، لم تتطور أفكار الباحث في هذه الدراسة عبر مواقف فلسفية تقدم نفسها كإجابة للمشكلة المطروحة في البحث ، و التي قد تندرج ضمن موقف خاص يعتبر وسائل الإعلام قوة خارقة تؤثر على الوعي و الأفكار ،و التطورات و الإدراك و الرؤية بشكل مطلق و مباشر، تنعكس أثارها على أفراد المجتمع و قيمهم و ثقافتهم .إننا نرى أن أفكار الباحث تطورت في سياق علمي يضم ثلاثة إشكاليات هي إشكالية تأثير وسائل الإعلام ، إشكالية التغير و إشكالية ثقافة المجتمع ، و هو ما مكنه من الربط بين وسائل الإعلام ، القيم ، الشباب و التنمية .

من جهة أخرى، تطورت عملية التفكير عند الباحث عبر علاقته بخطاب الدولة و سياستها التنموية التي جلبت أنماط ذهنية و سلوكية مغايرة للسياق الثقافي الجزائري، بحيث نتج تباين بين القديم والمستحدث، خاصة في وسط فئة الشباب. و طبعا ، كان لاهتمام الباحث بالإعلام و حركية القيم في المجتمع دور كبير في فهم الإشكاليات الإعلامية التنموية التي طرحتها الدولة في مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعيّة ، و التي لم تنجح في تشكيل وعي اجتماعي و ثقافي حول قيم عصر الإعلام والعولمة و متطلبات التنمية المستدامة ، و هذا لسبب بسيط و هو أن الدين و ثقافة المجتمع هما المسؤولان عن القيم و السّلوكيّات و مختلف الاتجاهات الفكرية السائدة في مجتمعنا .

2-5- استنتاجات القراءة:

تتلخص الاستنتاجات التي توصلنا إليها في النقاط التالية:

- أكد الباحث أن منظومة القيم في الجزائر منبعها الدين الإسلامي بمعنى أن الدين هو المصدر الوحيد للقيم و هو الذي يزود التصرفات و السلوكات و المواقف و الانطباعات و الأفعال و ردود الأفعال وغيرها بالقيم التي توجّهها و تميّزها.

- حمّل الباحث الدولة مسؤولية اللجوء إلى أنماط تنموية جلبت بدورها أنماط ذهنية و سلوكية مغايرة للسياق الثقافي الجزائري .

- فسّر الباحث أسباب التغيّرات التي طرأت على أنساق القيم و البنيات الثقافية و السلوكيات في المجتمع، و خاصة في وسط الشباب بعوامل إعلامية، و بالتحديد عوامل الإعلام المحلي الذي وظّف في مشروع التنمية بعد الاستقلال ،و الذي مازال مستمرا في أداء نفس الأدوارإلى يومنا هذا.

- رأى الباحث أن وسائل الإعلام و الاتصال لا تؤثر في قيم الشباب الجزائري بما في ذلك الإعلام العربي و الإعلام الغربي، رغم انتشارهما المكثف منذ سنوات الثمانينات التي شهدت إرسال البث التلفزيوني المباشر و رفع القيود الإدارية ، و استيراد المكتوب ، و إقامة قاعات الألعاب الإلكترونية و بيع المجلات و الأشرطة و الألعاب .....الخ.

و بهذا،اتّضح لنا لماذا أكّد الباحث على أن التدفّق الذي أملته العولمة و المتجسّد في تلقي القنوات الأجنبية و كثرة العناوين و الإنترنت لايؤثر سلبا على قيم الشباب الجزائري، بل بالعكس، رأى أن هذه الوسائل الإعلامية هي التي تعزّز المعتقدات و هي التي تقوّي الارتباط بالقيم .... و بناء على هذا الموقف، اتّضح لنا أيضا كيف أدخل فكرة الصراع بين القديم و الجديد مثلما عبّر عنه في عبارات التباين بين القديم والمستحدث والصراع بين الدين والسياسة ، تم الصراع بين الإعلام والموروث ، ثم خطاب التنمية و قيم الشباب، و كان كل ذلك من أجل الدفاع عن أحادية المصدر بالنسبة للقيم ، وطبيعتها العقائدية ، و صلابةتحوّلها وقوّة تبنّيها من طرف الشباب .... و كنتيجة للموقف المتّخذ ، تحولت أفكار الباحث المتصارعة فيما بينها داخل حلقة واسعة تضمّ الدين و الدولة والشباب و مؤسسات التنشئة و القيم و السلوكيات إلى عوائق إبستيمولوجية منعته من الانتباه إلى مسائل اجتماعية و ثقافية و سياسية ومعرفية ، نعتقد أنها أساسية و هامّة ، لأنه باستطاعتها توجيه الباحث إلى التركيز أكثر على خصوصيّة ما يحتاجه الشباب في الوقت الحاضر من قيم تتماش مع متطلبات عصرهم، و تلبّي احتياجاتهم الجديدة و المتجدّدة باستمرار.

و عليه ،نرى فيما يتعلق بأحادية مصدر القيم – و هذا ليس من باب الشك في صحة هذا الأمر الذي يشكل قاعدة أساسية في مجتمعنا – أن هذه الفكرة لا تتناسب مع ما تذهب إليه العلوم الاجتماعية بشكل عام ،والتي ترى أن للقيم مصادر متعددة ، بعضها متمثل في الفرد و الجماعة و المجتمع . انه من المفيد أن نسترجع في نفس السياق ، و من خلال ما حدث في الجزائر خلال مرحلة التسعينات من القرن الماضي، كيف نجحت الدعوة الدينية أو ما سمّاه البعض بالصّحوة الدينية في صنع خطاب ديني قوي ، دون أن تصنع القيم التي كان من المفروض أن تصاحب هذا الخطاب انطلاقا من معطيات الواقع

الملموس ، و ما يمليه من تساؤلات حول مختلف التحولات التي شهدها المجتمع في المجال الديني والاجتماعي و والسياسي و الأمني ...

و إذا كانت الفكرة الأساسية التي حرّكت إشكالية هذه الدراسة قد أدّت إلى ظهور علاقة قوية بين الباحث و المجتمع ، بفضل اعترافه بدور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تلقين القيم كما هي مشروعة في الدين الإسلامي ، ثم التأكيد على جدّية هذا التلقين ،فإنها في علاقته بالدولة لم تكن في نفس المستوى ، لان المعادلة التي تمّ من خلالها الرّبط بين خطاب الدولة حول التنمية و القيم المغايرة للسياق الثقافي الجزائري ، تجاوزته أيضا العلوم الاجتماعية بشكل عام و العلوم السياسية بشكل خاص ، و التي تشترط الموضوعية التي لا تتحقق إلا إذا تم تجاوز الملاحظات الأولى العامية بهدف الانتقال نحو الملاحظات المبنية على أساس منهجي وعلمي . وهنا لا بد أن نشير إلى أن الباحث تعامل مع سياسة الدولة على أنها ظاهرة مجتمعية بفضل ما خصّصه للحديث عن التفاعل و التأثير و التأثر داخل المجتمع بين مختلف مستوياته ، كما تحدث عن عواقب هذه السياسة عبر مراحل تاريخية متتالية ، لكن ذلك لم يكن كافيا لتجاوز العائق المعرفي الذي حدث في هذه المرة بسبب وقوعه في شكل من أشكال التقاطع بين تفكيره العلمي و تفكيره الإيديولوجي الذي جعله يدرك ما أدركه بخصوص سياسة الدولة داخل التصور الإيديولوجي السائد في محيطه. لهذا، نعتقد أن موقف الباحث من سياسة الدولة لا يمثل حقيقة موضوعية، و المسافة القائمة بين ظنّه و حقيقة الظاهرة السياسية كما هي قائمة في المجتمع الجزائري هي التي تمثل العائق المعرفي الحقيقي.

و بطبيعة الحال، هذا الرأي مبني على أساس أن مسألة القيم هي في كل السياسات التنموية واقعة أساسية لا يجب تجاهلها حتى و إن لم تحقق في الواقع. ثم إن الدولة كجهاز سياسي ليست مكوّنا رئيسيا من مكونات القيم، رغم أهمية وجودها من اجل تغذيتها و تدعيمها و الحفاظ عليها. ونعتقد أنه يصعب على الخطاب السياسي الاقتراب من القيم التي تجسّد العقيدة، وبالخصوص في مجتمع يقرّ دستوره على أن الإسلام هو دين الدولة، و يعتبر التنمية كفكر و سياسة وإيديولوجية و كواقع مسائل متعلقة مبدئيا بكرامة الفرد الجزائري و حقوقه...و من خلال الرجوع إلى الميثاق الوطني للتنمية المستدامة، لاحظنا أن القيم التي حدّدها الباحث هي نفس القيم التي تتحدّث عنها سياسة التنمية الشاملة كما يراها هذا الميثاق، بحيث لا خلاف بين الكيفية التي تطرحها و ما يذهب إليه المنظور الإسلامي الذي يتفق مع السياسة التنموية الوطنية حين يحدّد القيم الفاضلة التي توجّه الناس وتجمع بينهم في كافة المجالات طبقا لما تمليه الأخلاقيات التي تهتم بالجانب الروحي و المعاملات الإنسانية السامية واحترام المسؤوليات ....الخ.([1])

[1] الميثاق الوطني للتنمية- المستدامة ar, wiki pedia, ory/wiki/

أما بالنسبة لأفكار الباحث فيما يخص علاقة وسائل الإعلام بالقيم في وسط الشباب ،فقد لا حظنا أن تفسيراته لم تكشف دلالة الأنماط الثقافية الجديدة ، و دلالة الأفكار الإستحداثية الوافدة عن طريق وسائل الإعلام التي أزعجت أفراد المجتمع و خاصة منهم أولياء الشباب ، رغم انه انتقد على هذا المستوى كلّ أشكال الخطب الإعلامية على أساس أنها "تعكس هواجس لها تلوينات إيديولوجية مختلفة تشير في معظمها إما إلى أزمة قيم وإما إلى الصراع حول القيم في المجتمع الجزائري ." [1] والمهم أن الباحث تخلّص في علاقته بوسائل الإعلام من أسطورة الإعلام المعاصر، الذي لم يتمكن على الأقل في مجتمعنا من إثارة و بأسلوب فعّال قضايا التنمية التي طرحت بدورها سلسلة من التحدّيات أمام الدولة والمجتمع بكل فئاته . و بمعنى أوسع طرح الباحث شكلا من الإعلام الذي عجز عن توفير ما يحتاجه الناس من إمكانيّات و فرص للارتقاء في سلم التنمية وفق قيم ملتزمة بإنتاج المعلومات ، و نشر الأفكار و المعرفة خاصة بين الشباب ، و تدعيم حرية التعبير و التداول الحر للمعلومات و الانتفاع الحر و المتكافئ بها ، المشاركة في بناء الديمقراطية السياسية والمجتمعية إلى غير ذلك من القيم التي تدعم المواطنة و التنمية البشرية المستدامة .

و فيما يخص اهتمام الباحث بفئة الشباب، فقد ذكر مبرّرات انشغاله بها و خاصة بانفتاحها الكبير على التدفق الإعلامي الذي نافس الإعلام المحلي. و ذكر بالمناسبة بأنها أكثر فئات المجتمع عرضة للتأثر بالقيم الجديدة أو ما يسمى بالثقافة البديلة. و من الناحية المعرفية ، وفّق الباحث في ربط حديثه عن الشباب بالأوضاع و الحالات الاجتماعية التي مرّ بها المجتمع ، و بمنظومة القيم التي تحدث عنها في إطار التنمية و ما صاحبها من تغيرات اجتماعية و اقتصادية جعلت من التنمية مفهوما مركزيا في تحليل علاقة الشباب بالقيم .

انطلاقا من هذه الملاحظات، أتضح لنا بأن الباحث تعامل مع موضوع القيم و كأنها إنجازا مكتملا يعبّر عن حالة من الثبات الذي لا يمّس، رغم أنها في حقيقة الأمر، حالة من التغيير و التطور بمعنى حالة قابلة للحذف و الإضافة. لذلك، نعتقد أن الشباب الجزائري و أمام العدد الكبير من الإشكاليّات التي يواجهها في مختلف المجالات ، لا ينظر للقيم على أنها قيما محلية جامدة ، خاصة وأنه يتطلع مثل غيره إلى الانخراط في القيم التي يشترك فيها مع الآخرين على المستوى الإقليمي و العالمي .زيادة على ذلك، من المؤكد انه إذا كان هذا الشباب يملك قوة الإيمان بدينة و تعاليمه و تقاليده ، فإنه في نفس الوقت يملك سلطة الانترنت الذي يقوده بشكل أو بأخر إلى مجتمع الإعلام الذي يتطوّر بسرعة فائقة تتجاوزه باستمرار. إن مفهوم الشباب في حد ذاته ديناميكي و متحوّل ، يتجه نحو مجتمع لا يهتمّ بما إذا كانت شروط وجوده متوفرة ، أو أنها معاقة بسبب الاستبداد السياسي وانتشار الفساد وانعدام الحقوق والحريات الأساسية وضعف مستوى التعليم ونقص التكوين والصّحة و الاستثمار في رأس المال البشري ...

وبطبيعة الحال، السلطة الإعلامية التي تحدثنا عنها بإستراتيجيتها التقدّمية هي التي علّمت الشباب بأن القيم معطى موضوعي يشكّل أنماط السلوك، و يتصاعد من الأسرة و المدرسة و المجتمع ليمتدّ إلى الإنسانية ككل.

على هذا الأساس، نضيف بأن القيم تتشكل و تصنع باستمرار و ليس دفعة واحدة. إنها عمل تراكمي تشارك فيه كل مؤسّسات المجتمع، بما فيها المؤسسات الإعلامية التي يتلخّص دورها في مراجعة القيم و إعادة إنتاجها. أمّا فيما يتعلّق بما يقع فيه الشباب بسبب تفاعله مع القيم ،فذلك ليس ناتج في كل الحالات عن التأثيرات التي تمارسها وسائل الإعلام ، لأنه من الممكن أن يكون التأثر ناتج عن إرادة الشباب في البحث عن الملائمة بين جوهر قيمه الخالدة التي اكتسبت دوام وجودها وصلاحيّتها وفعّاليتها أمام مقتضيات العصر و ضغوطاته و تحدّياته. إذن، من الطبيعي جدّا أن تخضع بعض القيم للتحول و التطور، بما في ذلك مكوناتها الثابتة كاللغة و الدين ، و هذا وفق المعنى الذي يخضعها لنوع من التغيير في الفهم و التفسير و إنتاج المعاني التي تخدم متطلبات الحاضر دون أن يمسّ هذا الاجتهاد والإبداع في القيم ما يمثل الأصول .

إن عدم إحداث القطيعة االإبستيمولوجية مع الأفكار التي تخشى احتكاك القيم القديمة بما هو جديد، و التي تتخوّف من دور الإعلام في القضاء على الخصوصيّات، هو الذي شكل عند الباحث حاجزا فكريّا حال دون الحديث عن مجموعة من الحقائق الخاصّة بمرونة القيم و الاستيعاب النّقدي لقيم الأخر و توازن القيم و تماسك القيم الموروثة...الخ فهذا العائق المعرفي هو الذي جعل الباحث يقف معرفيّا وفي نفس الوقت مع وضدّ وسائل الإعلام.و بكلمة أخرى، أشار الباحث إلى خطورة هذه الوسائل حين تحدث عن التأثير و فقدان القيم و السلوكيات المنحرفة و التنصّل من الهويّة الأصلية...الخ، لكنه تراجع عن ذلك حين تحدّث عن عقل الجمهور و قوّته المتمثلة في المقوّمات التي تحميه من تأثيرات وسائل الإعلام... ولا شكّ أن الرأي الأخير كان وراء ما ذهب إليه الباحث الذي اعتبر الشباب الجزائري فئة متجانسة، ومتلقي غير سلبي، يواجه الرسائل الإعلامية وفق ما يحتاجه، و له نفس الاتجاه اتجاه ما جلبته وسائل الإعلام التي صاحبت سياسة التنمية و التفتح في بلادنا.

إن المقاربة النظرية التي اتبعها الباحث ، تدخل في رأينا ضمن الاتجاه النقدي الذي يعتبر وسائل الإعلام أدوات إيديولوجية في يد الدولة التي تستخدمها للتأثير مباشرا على عقول الشباب ، و ذلك بسبب الكم الهائل من المحتويات التي تقدمها باسم السياسة التنموية التي تنتجها ، و التي يستهلكها الشباب استهلاكا مكثفا ، و بما أن الباحث قد توصّل ضمن استنتاجات دراسته إلى حقائق، بعضها يصرّ من خلالها على أن وسائل الإعلام تساعد الشباب على الارتباط بالقيم ، فذلك يدل على أن الشباب الجزائري فاعل في الإعلام ، و أنه تمكّن من استيعاب التحوّل في اتجاه الاستمرارية و التواصل، وليس

القطيعة مثلما يدعو إليها أولئك الذين لا يميّزون بين الإعلام كحدث و الظاهرة السياسية التي تشير إلى سياسة إعلامية أهم .

I- تقديم الأطروحة الثانية :

يشكل الإعلام التربوي إحدى دعائم التنمية و يربط بين الإعلام و التربية في إطار عملية تفاهم متكاملة تخص الإعلام الشامل للتربية بمفهومها الواسع الحديث. في هذا الموضوع أنجزت دراسة عنوانها "الإعلام التربوي في الجزائر "([1])

1-1-أهمية الموضوع و أهدافه :

تتلخّص أهمية هذا الموضوع حسب الباحثة في أهمية وسائل الإعلام و تكنولوجيا الاتصال، و كذا أهمية تعميم استخدامها الذي صار أمرا حتميا في كثير من مجالات الحياة الإنسانية و في كل المجتمعات. فهذه الوسائل تحمل أساليب و مداخل منهجية جديدة تعمل على النهوض من التخلف في ميادين عديدة منها التعليم و البحث العلمي. إن أهمية هذا الموضوع مشتقة أيضا من أهمية الخدمات التي تقدّمها وسائل الإعلام للمربّين في المركز الوطني للوثائق التربوية، بغرض تحقيق أهداف تربوية تساعد المركز على الاستجابة لمطالب التربية الوطنيّة التي يناط لها دور نشر المعرفة الإنسانية وتعميمها على جميع الشرائح الاجتماعية . و بالتالي، فإن مهمّة الإعلام التربوي تتجاوز مجّرد نقل أو توصيل المعلومات بين أعضاء أسرة التربية، لان غايتها تتطلّب تحويل البيانات إلى مخزون معرفي قادر على تفعيل عملية إنتاج المعرفة ،وتكوين رأس مال معرفي يساهم في التنمية الإنسانية التي تراعي التثقيف و التوجيه و زيادة القدرات البشريّة في مواجهة تحديات الواقع .([2])

و من بين أهداف هذه الدراسة التطلع على واقع الخدمات الإعلامية التربوية التي يقدمها المركز الوطني للوثائق التربوية ،لمعرفة ما إذا كان هذا الإعلام متخصّصا أم هو فقط توظيف إعلامي للتخصّص التربوي يوجّه لكل من يشتغلون في قطاع التربية في الجزائر .و من أهداف الدراسة أيضا، كشف نوع العلاقة التي تربط الإعلام بالتربية من خلال إبراز قيمة الدور الذي يمكن أن تلعبه وسائله،إلى جانب البحث عن مدى حضور الإعلام التربوي المتخصّص في هذا المركز باعتباره مؤسسة وطنية مكلّفة بالتربية و الإعلام ،وكذا التعرّف عن الكيفية التي يعتمد عليها في تغطية الخدمات التي يقدّمها

1 - بوكريسة عائشة ، الإعلام التربوي في الجزائر ، دراسة في دور الإعلام ووسائله في التربية و ترقية الأداء التربوي ، المركز الوطني للوثائق التربوية نموذجا ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال ،تحت إشراف الدكتور أحمد حمدي - جامعة الجزائر- و الدكتور حسن عماد مكاوي – جامعة القاهرة - 2009

[2] - بوكريسة عائشة ، الإعلام التربوي في الجزائر ، ص 1

للمربين من خلال التطلع على مستجدات التربية الحديثة ، ونوعية الخدمات التي يقدمها الإعلام المؤسّساتي للتربية بهدف مواكبة التغيّرات الاجتماعية و الاقتصادية ....([1])

و لانجاز هذه الأهداف تم تقسيم الدراسة إلى ستة فصول ، الأول منها تمهيدي ضمّ الأسس المنهجية للدراسة ، و الفصل الثاني خصّص للبدايات الأولى لظهور الإعلام التربوي ، مع تحديد أساليب الاتصال فيه ، و تقديم نماذج اتصالية في دول مختلفة . و تناول الفصل الثالث الحديث عن توظيف تكنولوجيات الإعلام و الاتصال الحديثة، مساهمتها و دورها في الإعلام التربوي، إلى جانب أهمية التخطيط في هذا النوع الإعلامي. أما الفصل الرابع، فقد خصّص لوضعية الإعلام التربوي في الجزائر، و تمّ فيه عرض البدايات الأولى لظهوره، ثم دور وسائل الإعلام في التربية ومراحل تطوّر استخدامها بشكل عام.في الفصل الخامس تطرقت الباحثة للإعلام التربوي من خلال المركز الوطني للوثائق التربوية و درست أنواع الوسائل الإعلامية التي يستخدمها. و في الفصل السادس ، قامت بتحليل مادة البحث لاستخراج مدلولها الإحصائي ، تم تفسير النتائج المتوصل إليها . و في نهاية البحث قدمت خلاصة عامة، و توصية تضمنت نموذج تطبيقي تربوي.([2])

1-2- مشكلة البحث و إشكالية

تتمثل مشكلة الدراسة في استخدام المركز الوطني للوثائق التربوية وسائل إعلامية دون المستوى، وذلك مقارنة بثقل دوره الوطني وأهمية جمهوره المستهدف وطنيا.و في الحقيقة، لا تغطي الخدمات التي يقدّمها المركز كل احتياجات الجمهور المستهدف، إضافة إلى مواجهته صعوبات كبيرة في الرّبط بين الوزارة والمربّيين بسبب عدم اعتماد المركز على خطة تطبيقية محكمة تتحقق من خلالها ارتقاء جميع المستهدفين مهنيّا. لذلك، تتلخّص المشكلة في عدم تمكّن الإعلام التربوي بالمركز من أداء دوره كما ينبغي من اجل تفعيل العملية التربوية التي لا تستفيد من ضعف خدماته .([3])

1-3- الفرضيات، التساؤلات و المفاهيم

تضم هذه الدراسة ستة تساؤلات فرعية هي :([4])

1-هل يهتم المربّون بالخدمات الإعلامية التي يقدمها المركز ؟

2-هل المربّون مطلعون على منتجات المركز ؟.

---

[1] - نفس المصدر السابق ، ص 5

[2] - نفس المصدر ، ص 2 .

[3] - نفس المصدر ص ص 4 – 5

[4] - نفس المصدر ، ص 18

3-هل يستفيد المربّون مما ينتجه المركز من ملفّات تربوية ؟

4-هل مضمون المواضيع التربوية المعالجة التي يطرحها في صميم انشغال المربي ؟

5-هل المعلومات التي يتلقاها المربّون عن طريق المركز تفيدهم في تحسين العملية التربوية ؟

6-هل يهتم المربون بالوسائل الإعلامية التي يستخدمها المركز لإعلامه تربويا ؟

حدّدت الباحثة مصطلحات الدراسة و هي: الإعلام، التربية، التعلم، التخطيط، الإعلام المتخصّص و الإعلام التربوي. ([1]).

1-4- المقاربة المنهجية و النظرية للبحث :

طبّقت الباحثة في دراستها منهجين: الأول تاريخي و الثاني وصفي للتّعرف على أصول وجذور الظاهرة قيد الدراسة من جهة، و تفسير الوضع القائم لمشكلة البحث من جهة ثانية. أرادت بذلك تحديد ظروفها و أبعادها ووصف العلاقات القائمة بينها، من اجل الانتهاء إلى وصف عملي دقيق و متكامل لمشكلة البحث التي تقوم على حقائق مرتبطة، و بالتالي الكشف عن الجوانب الغامضة في ظاهرة تقع بين الإعلام و التربية. و اعتمدت الباحثة في جمع المعلومات على البحوث السابقة و التي بلغ عددها 12 دراسة، ثمانية منها باللغة العربية و أربعة باللغة الأجنبية.و بفضل قراءة هذه الدراسات، توصّلت من رصد بعض الملاحظات حول نشاطات الإعلام التربوي و أهمية التخطيط له و ضرورة تكوين المشرفين عليه لترقيته على مستوى التدريس و الإشراف المتخصّص.([2])

اعتمدت الباحثة أيضا على منهج المسح لجمع البيانات الميدانية مستخدمة الاستمارة كأداة من أدوات التحليل و الإحصاء، و التي تم تصميمها و اختبارها وفق الأسس والمعايير التي تتّفق ومتطلبات البحث الذي استفاد من استخدام القياس كنموذج في التحليل الإحصائي.([3]) أما الجانب النظر ي ، فقد تضمّن فصلين،خصّص الفصل الثاني للإعلام التربوي (نشأته ، أساليبه ونماذجه) و الفصل الثالث لموضوع توظيف التكنولوجيا الحديثة في الإعلام التربوي . و عموما، تحدّثت في الجانب النظري ، عن عدّة عناصر حول ظهور الإعلام المتخصص و مميزاته ، أنواع الصحافة المتخصصة ،خصائص جمهور الإعلام المتخصص و أساليب التحليل التي يعتمدها الإعلام المتخصص، إلى جانب تقديم نموذجان حول الإعلام التربوي احدهما طبّق في مصر والثاني في المملكة العربية السعودية .([4])

---

[1] - نفس المصدر ، ص ص 26 – 33

[2] - نفس المصدر ، ص 17 .

[3] - نفس المصدر ، ص ص 20 ، 24

[4] - نفس المصدر ، ص ص 35 – 64

وفي نفس الإطار النظري، تناولت الباحثة مساهمة التكنولوجيا الحديثة في الإعلام التربوي، ثم الأهداف التربوية المنتظرة من استخدام تلك التكنولوجيا. و أظهرت أهمية التخطيط في الإعلام التربوي وشروط نجاحه([1]). وبيّنت أيضا مدى ارتباط ظهور الإعلام التربوي كإعلام متخصص بظاهرة تقسيم العمل و تطور التخصّص المهني في ميادين المعرفة و العلم،و التي كان لها انعكاسات على التطوّر الحضاري للمجتمعات . بعد ذلك، وضّحت كيف استخدمت وسائل الإعلام كأداة مساعدة في أداء الفعل التربوي، خاصة بعدما تم ضبط مفهوم الإعلام التربوي في أواخر السبعينات من طرف المنظمة الدولية للتربية و الثقافة و العلوم التي اضطرّت إلى مواجهة كثافة المعلومات و تدفقها في قطاع التعليم.[2] إذن، تلخّصت أهمية الجانب النظري بفضل إبراز معنى التكنولوجيا الحديثة في الإعلام و الاتصال ،و شرح دورها في خدمة الإعلام التربوي من خلال تزويد الناس بالمعارف القديمة والجديدة وكسب الخبرات والكفاءات المستقبلية التي يتحكّم فيها التخطيط و كيفية الاستغلال ووضوح السياسة التعليمية و التوظيف العقلاني لكل الوسائل التي تضمن نجاح العملية التربوية .

1-5- **نتائج الدراسة** :

توصلت هذه الدراسة الوصفية الاستطلاعية إلى النتائج التالية و هي :

- يميل الإعلام في المركز الوطني للوثائق التربوية أكثر إلى الإعلام الوظيفي عن الإعلام التربوي.
- يفتقد المركز إلى المتخصّصين في الإعلام التربوي للإشراف على نشاطاته.
- يفتقد المركز إلى إستراتيجية عمل تنفّذ على ضوئهما نشاطات الإعلام التربوي.
- لا وجود للتنسيق بين وزارة التربية الوطنية و الجامعة بخصوص ما يقدمّه الإعلام التربوي من خدمات على مستوى المركز.
- يوجد قصور كبير في استغلال الوسائل الإعلامية المتاحة للمركز بسبب غياب الوعي وعدم الاعتماد على المتخصّصين.

II-القراءة الإبستيمولوجية للبحث :

سيتم معالجة هذه الدراسة إبستيمولوجيا من خلال تحليل يمسّ عدّة مستويات في البحث و هي :

---

[1]- نفس المصدر ، ص ص 66 – 76

[2]- نفس المصدر ، ص 65

1-2 - الموضوع وطبيعة الحقائق المدركة:

يتناول هذا البحث موضوع " الإعلام التربوي في الجزائر" إذ تحدثت من خلاله الباحثة عن أهمية هذا الإعلام الذي يحتل مكانة محورية في التنمية لكونه يوفر إمكانيات جديدة و فرصا كبيرة تؤدي إلى الارتقاء في سلّم الاستفادة من التداول الحر للمعلومات و الأفكار و المعارف ، فضلا عن الانتفاع المتكافئ بها من أجل تمكين جمهور هذا الإعلام المتمثل في المعلمين و الأساتذة و المفتشين والموظفون في قطاع التربية. و في الحقيقة ، يتعلق المشكل المطروح بقضية مؤسّستيه ناتجة عن فشل المركز الوطني للوثائق التربوية في تحقيق أهدافه لدعم الحاجات الإعلامية المتنامية في قطاع التربية بسبب عدم الاستخدام الكامل للإمكانيات المتاحة و غياب التخطيط ، و نقص الكفاءة إلى غير ذلك من الأسباب التي أثرت سلبا على نوعية النشاط الذي يقوم به المركز.

يعبّر هذا الموضوع عن احتياجات إعلامية متخصّصة في مجال التربية من شأنها إحداث تنمية حقيقية ، لكن الطريقة التي طرحت بها هذه المشكلة ذات الطابع الوطني التنموي ، قد اقتصرت على التعبير عن احتياجات المركز الذي هو في أمسّ الحاجة إلى الاستفادة من الإعلام التربوي و كل الوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة و تحسين الأداء، و بالتالي تفعيل دوره في العملية التربوية. و ما نلاحظه في هذا الشأن، هو أن الباحثة لم تقدّم تشخيصا دقيقا لمشكلة البحث رغم أهميتها ، الأمر الذي جعلها تقف عند حدود التعبير عن احتياجات المركز فيما يخصّ الإعلام التربوي دون الانتقال إلى مستوى يكشف الاحتياجات التي يعبر عنها جمهور المركز، و التي خلقتها وسائل الإعلام الحديثة ، ليس بطريقة آلية و إنما عن طريق التفاعل المتبادل .

يدل هذا الطرح من الناحية الابستيمولوجية عن غياب النظرة الدقيقة لموضوع البحث .لقد تحدثت الباحثة عن أسباب المشكل الذي درسته ،لكنها لم تحدد أعراضه ، و لم تطرح العراقيل الحالية التي يعاني منها قطاع التربية على مستوى الإعلام التربوي ، و بالتالي لم تطرح بدقة أبعاد هذه المشكلة بحيث لم تكشف النتائج المترتبة عنها في الواقع رغم أن لها أسباب مباشرة و أخرى غير مباشرة. و ما يبيّن عدم التعمّق في التفكير حول المشكلة هو عدم التطرق بالتحليل لكل الأبعاد الأساسية ، و من أهمها تحليل الفجوة بين الواقع القائم أو الوضع الحالي الذي يعاني من ضعف الإعلام التربوي كنتيجة لعجز المركز الوطني للوثائق التربوية عن القيام بمهامه ، و بين الوضع المستقبلي المأمول.

و هكذا، طرحت هذه المشكلة بأسلوب بسيط للحديث عن مؤسسة وطنية لها دور كبير في التنمية التربوية، وهذا في الوقت الذي تحتاج فيه كل المؤسسات المعاصرة إلى دراستها وفق تصوّرات شاملة وفاعلة نظرا لما تتسم به مشاكلها من تعدّد و تعقيد. و عليه، يتضح أن طبيعة الحقائق المدركة حول واقع

الإعلام التربوي ، سواء داخل المركز الذي يحاول إنتاجه أو خارجه ،و بالتحديد في وسط جمهور المركز الذي قد يبحث عن هذا الإعلام لأغراض مهنية و غيرها، لم تتم وفق أسلوب معرفي ابتكاري في تحديد و تشخيص مشكلة البحث سواء من حيث التصور الفكري أو الصياغة أو في رسم حدودها ، لذلك ، كان طرح مشكلة البحث عام و خال من التحديد الدقيق للخلل أو الوضع السلبي الذي يطرح تحديات أمام الإعلام التربوي بشكل عام.

من جهة أخرى، كان لغياب الإشكالية في هذه الدراسة غياب للبعد المعرفي الخاص بالإعلام التربوي كتخصص علمي. إن مشكلة البحث حديثة، و رغم ذلك لم ترافقها في الطرح إشكالية، و هذا دليل على أن البناء النظري للموضوع لم ينال قسطه من العناية الفكرية التي تمليها ضروريات مقاربة موضوع كهذا اعتمادا على خلفية نظرية تحدد المسائل التي يجب التأكد منها ، و التي ترتبط كلها بسؤال رئيسي تخرج منه تساؤلات فرعية... إن تخلي الباحثة عن الإشكالية معناه الابتعاد عن عالم الخلفيّات والمعاني و الملاحظات التي تنعكس كتجريد في المفاهيم، في حين يبقى الاكتفاء بالمصطلحات غير فعّال من الناحية العلمية لأن المصطلح يدخل دائما في المفهوم التجريدي و هو جزء مكمل في فعالية المفهوم الذي يتأسس إسنادا إلى خلفية نظرية واضحة.

و بالتالي، فإن الاستغناء عن الإشكالية و التساؤل الرئيسي و المفاهيم التي تنبثق عنها يشيرالى غياب العلاقة الفكرية العلمية والتفاعلية اللازمة لإنتاج معرفة تفسر بدورها التغير الحاصل في قطاع التربية الوطنية ، وتوضّح الضرورة المؤسساتية و المهنية للإعلام التربوي في المجتمع الجزائري الذي يعيش التغيير في كل المجالات. إن الإختلالات الابستيمولوجية التي أحيطت بعملية إنتاج المعرفة في هذه الدراسة، هي التي تفسر غياب النظرية حول موضوع إعلامي غني بالمقاربات التي تتحدث عن الاعتماد في وسائل الإعلام و التأثير و الاستخدام و الإشباع....الخ، لذلك كان حديث الباحثة يدور في غالبيته حول ما يجب أن يكون عليه الإعلام التربوي في المركز الوطني للوثائق التربوية، دون التركيز على تشخيص أسباب وضعه الحالي.

2-2- طبيعة المصادر

استخدمت الباحثة عددا من المراجع المتمثلة في الكتب و الدراسات و الدوريات، و كانت معظم هذه المراجع صادرة باللغة العربية حول الإعلام، التربية، الصحافة المدرسية، الإعلام التربوي، التنمية و علاقتها بوسائل الإعلام والتكنولوجيا في التعليم. كما اعتمدت الباحثة على عدّة مراجع حول منهجية البحث العلمي و منهجية بحوث الإعلام، على العموم كانت المصادر المعتمد عليها في غالبيتها وثائقية.

3-2 علاقة المنهجية بالبحث

اعتمدت الباحثة على المنهج التاريخي في حديثها عن الإعلام التربوي في الجزائر، لقد تحدثت عن صعوبة تحديد البدايات الأولى للاهتمام بالإعلام التربوي في مجتمعنا، تم ذكرت ما قدمته جمعية العلماء المسلمين في هذا الشأن. و المهم، هو أن العرض التاريخي للإعلام التربوي تم عبر ثلاثة مراحل تمّ فيها الحديث عن واقع التعليم في الجزائر و تاريخ التعليم أثناء المرحلة الاستعمارية ثم التنظيم الرسمي للإعلام التربوي. و نستنتج من هذا التناول التاريخي أن الباحثة لجأت إلى المنهج التاريخي لجمع الحقائق و سردها معتبرة الماضي هدفا في حدّ ذاته .صحيح أنها اعتمدت على الوثائق التاريخية الخاصة بالانطلاقة الفعلية للإعلام التربوي في سنة 1992 وفقا للمرسوم التنفيذي 92 . 489، حيث حددت التعليمة 1982 إعداد الوسائل الإعلامية التي تشتغل في تنظيم نشاطات الإعلام في الوسط التربوي ، لكن هذا الأمر لم يحرّر عرض الباحثة من الحدث السياسي الضيق الذي أشرفت عليه إدارة قطاع التربية التي تولّت مسؤولية وضع خطط لدعم النشاط الإعلامي بطريقة بيداغوجية.([1])

إن استخدام المنهج التاريخي لم يكن نقديا و إشكاليا من اجل مساءلة التاريخ الخاص بالإعلام التربوي في بلادنا ، و إنما كان اللجوء إليه يعبر عن عادة تقتصر على المعرفة الجاهزة ، وتبتعد عن المقاربات التي تتطلب من الباحث امتلاك تساؤلات توجّه البحث في التاريخ و توضح طريقة التعامل البناء معه. و في جانب أخر، وظفت الباحثة أداة الاستمارة للتعامل مع عينة بحث ممتدة جغرافيا، وتضمنت أربع محاور و أتنين و ثلاثون سؤال تدور حول وجود المركز الوطني للوثائق التربوية، منتجاته، و موقف أعضاء العينة من مضمون تلك المنتجات.

4-2 – تطور عملية التفكير:

في الحقيقة، لم تطرح الباحثة في دراستها أي موقف فلسفي اتجاه أهمية الإعلام بشكل عام ، وضرورة ترقية الإعلام التربوي في بلادنا بشكل خاص ، رغم أن مثل هذا الموقف يعبر بشكل أو بأخر عن حجم التأمل الواعي و الهادف الذي يخصصه الباحث كملاحظ لواقع موضوع بحثه. و نلاحظ أن عملية التفكير في موضوع هذه الأطروحة لم يحرّكها السؤال المعرفي و لا السؤال الإشكالي، مثلما يظهر من خلال عدم التطرق للآية تناقضات في الجانب النظري، إذ لم تنتقد الباحثة مقاربات بحثية أو نماذج معينة ، ولم تعتمد على القطعية المعرفية التي كانت وراء تطور علوم الإعلام ، و التي أفرزت بدورها الإعلام التربوي و غيره من التخصصات الإعلامية .

[1] نفس المصدر ، ص ص 81-85

تطور التفكير العلمي في هذه الأطروحة في اتجاه يعبر عن الاطمئنان إلى صدق المعلومات التي تم قبولها دون نقاش أو تحليل... لقد ركزت العملية التفكيرية على الآمال الكبيرة التي يحملها الإعلام التربوي من أجل تنمية التربية التي تتأثر بكل الممارسات الإعلامية التربوية المرتبطة به. في نفس الوقت ، استمرت العملية التفكيرية في التطور عبر البحث عن توازنات في تاريخ الإعلام التربوي في الجزائر ، و في الإعلام الذي ينتجه المركز بدلا من التركيز على العناصر التي تشخص مشكلة الدراسة . لذلك، أدى خلوّ البحث من الأفكار التي تدل على الشك و الاكتفاء بقبول المعطيات دون إظهار القدرة على النقد إلى ضعف الجهد النظري، الذي تتراوح اختياراته بين التنظير أو تبنّي نظرية معينة في مجال معرفي محدّد. إن الباحثة أرادت معالجة مشكلة بحثها في ضوء الوضع السائد في المركز الوطني للوثائق التربوية ، محاولة الربط بين وظيفته و مبدأ الاستجابة ، لكنها في نفس الوقت لم تنتبه إلى أن الإعلام التربوي المعني بالتنمية التربوية هو نسق مفتوح و يتقاسم حقيقة إنتاجه على كافة المستويات السياسية و العلمية و الثقافية و الإعلامية ....و بالتالي فهو لا يمثل مجرد قضية إدارية تحتاج إلى جهود إضافية لتجاوز التحدّيات و تحقيق الأهداف .

2-5-استنتاجات القراءة :

اجتمعت استنتاجات الباحثة حول مجموعة من النقائص التي يعاني منها المركز الوطني للوثائق التربوية، بسبب ميله إلى الإعلام الوظيفي و عدم اعتماده على متخصصين، إلى جانب عدم امتلاكه إستراتيجية عمل في ظل غياب الوعي و القصور في استغلال الوسائل الإعلامية المتاحة... من هنا، يتضح أن وصف وضعية الإعلام التربوي في الجزائر تمت وفق متغيرات لا تتعدّى حدود المركز المسؤول عن إنتاج هذا الإعلام ، على أساس أن إنتاجه يدخل ضمن إستراتيجية سياسية معدّة مسبّقا ، تحدّدها الدولة طبقا لما تمليه سياستها . من جهة أخرى ، لم تستفد الباحثة ، حتى من النتائج الإحصائية التي تضمنها الجانب التطبيقي للبحث سواء تعلق الأمر بمصادر الرسالة في الإعلام التربوي ، أو بمضامينها أو بالآثار التي قد تحدثها في سلوكيات جمهورها .

و بمعنى أخر، قامت الباحثة بمعالجة موضوع دراستها من منظور يعتبر المركز الوطني للوثائق التربوية قاطرة التغيير و التنمية في مجال الإعلام التربوي.و تفاعلت مع جمهور هذا الإعلام المتمثل في عينة البحث ، ليس على أساس أنه فاعل في ترقية هذا الإعلام المتخصص ، و لكن على أساس أنه متلقي لبرامج و منتوج إعلامي تشرف عليه إدارة المركز ....و عليه، لم نجد في الأطروحة ما يتطرق لخصوصيات جمهور هذا الإعلام، أو ما يبين احتياجاته و أنماط تكوينه... على هذا النّحو، حوّل موضوع البحث إلى مسألة منفصلة و ضيفته الأفق المعرفية، إذ ساهمت في اتساع المسافة بين أفكار الباحثة

والمجتمع الذي تحدثت عنه، لأنها لم تنتج خطابا علميا حول الإعلام التربوي و جمهوره وعلاقته بالتربية والتنمية.

إن لجوء الباحثة إلى التأكيد على أهمية التغيرات المرغوب فيها سياسيا و اعتبار المركز هو المنظم و المنتج للإعلام التربوي ، و هو المسؤول عن ضبط كل أشكال التواصل معه ، جعل الباحثة تقع في تكرار الخطاب السياسي المتعوّد عليه، و الذي يربط شرط نجاح المشاريع التي ينفّذها في مختلف الميادين بضرورة القضاء على النقائص المسجلة هنا و هناك . لهذا السبب لم تظهر في هذا البحث أفكارا علمية وتحاليل معرفية توظف ليس الخطاب السياسي و لو بشكل غير مباشر،و إنما توظف العلاقة التفاعلية القائمة بين الإعلاميين و التربويين ، وبذلك تبيّن ما يمكن أن تحققه التربية من خلال وسائل الإعلام ،إلى أن تصل إلى توضيح ما يمكن أن يجنيه الإعلام من التربية ...

و في هذا الشأن، تتطلب المعالجة العلمية لمثل هذا الموضع ضرورة الانتباه إلى أن قوة الإعلام التربوي و نجاحه في تحقيق أهدافه، ليست في مهارة الإعلاميين كمختصّين، و لكن في التربية وعمليّاتها و أدبيّاتها على أكثر من صعيد. و بالتالي ،كانت العلاقة الفكرية بالمجتمع في هذا البحث ضعيفة ،لأن الإعلام التربوي كرابط أساسي بين الباحثة و الواقع يتطلب مبدئيا أن يقوم التربويّون أنفسهم بمخاطبة المجتمع ،و بالتحديد مخاطبة كل الشرائح المعنية بالتعليم و التربية ،و هذا لكونهم على وعي بما يصنعونه في ميدان التربية و يدركون تبعات ما يقبلون عليه. إن الأساس في الإعلام التربوي و في غيره من الإعلام المتخصص في الثقافة و القانون و الاقتصاد ....الخ، هو أن يكون لدى التربوي ما يقوله، وطبعا ليس لنفسه بل للآخرين. ففي هذه الحالة فقط يمكنه توظيف المهارات الإعلامية التي تشترط أن تكون الانطلاقة مع التربية و التربويين الذين يوفرون الفكر التربوي الذي يستجيب له الإعلام.

إننا في هذه الدراسة لا نجد الأدوات العلمية و المفاتيح المعرفية التي تساعد على إنتاج الأفكار التي تلاءم أهدافه، بحيث تركز على دور التربويين أنفسهم،.و يتلخّص السبب في كون الإعلام التربوي مشروع إعلامي يحتاج إلى تجميع الخبرات و الأفكار المتوفرة حوله ، خاصة و انه بمثابة جسر ينقل فلسفة و تطلعات العملية التربوية من دائرتها الخاصة إلى دائرة المجتمع بكل مستوياته .بالإضافة إلى ذلك، كانت علاقة هذه الأطروحة بموضوع التنمية غائبة لأن الباحثة انطلقت من أهمّيتها في بداية البحث، على أساس أن الإعلام التربوي هو إحدى أسس تنفيذ التنمية في المجتمع، إلا أنها سرعان ما تخلت عن هذا الأمر نهائيا.وبالنسبة للقراءة الابستيمولوجية يدلّ مثل هذا الموقف على أن الباحثة لم تدرك بأن الإعلام التربوي يؤسس القواعد النفسية و العقلية اللازمة لاستيعاب برامج التنمية و خطواتها بشكل عام ، و إن هذا الإعلام لا يعتبر التعليم و التربية و التثقيف الاجتماعي ...الخ مجرّد مشاريع استهلاكية ،بل

يعدّها من صميم العمليّات الإنتاجية التي تعمل على بناء الإنسان الذي هو الرأسمال الحقيقي لكل مجتمع وعلى هذا الأساس يحتاج هذا الموضوع إلى إنتاج معرفة متفتحة على الإعلام و التربية في أن واحد، وليس بعيدا عن المجتمع و حاجاته الجوهرية التي ينبعان منها بحثا عن سبل الانسجام داخل المجتمع .

و أخيرا ،يبقى الإعلام التربوي قضية مجتمع تستلزم تطوير العملية التعليمية و التربوية ، و كذا تحسين مكوّناتها المعرفية و الثقافية . كما تستدعي أيضا التخلص من ثغرات النظام التربوي سواء في جانبه البيداغوجي أو التكويني أو ألتأهيلي . فحين تتحقق مثل هذه الشروط في أبعاد النظام التربوي كمنظومة شاملة و متكاملة، يستطيع الإعلام آنذاك أن يباشر دورا إيجابيا و فعّالا ومفيدا. و على هذا النحو، يصبح الخطاب العلمي عن الإعلام التربوي في جوهره ليس فقط خطابا عن التنمية، و إنّما خطابا عن التنمية البشرية التي لا تقوم في المجتمع إلا بإصلاح العملية التربوية.و بذلك، يتحدّد خاصّة دور الإعلام التربوي في تجسيد الأهداف الوطنية، وبالضّبط مشاريع التطوير و التحديث الخاصة بالأوضاع التعليمية و التربوية التي يحتاجها مجتمعنا في الوقت الحاضر من أجل إنجاز تغيّر حقيقي يخدم التنمية التربوية و الإعلام التنموي في مجال التربية.

الفصل السابع:

البحث في العلوم السياسية

I- تقديم الأطروحة الثالثة

برزت بين المجتمع المدني و التنمية علاقة قوية خاصّة في التسعينات من القرن الماضي، بحيث تطوّر دوره كنتيجة لتحوّل مهامه من مجرّد تقديم المساعدات للنّاس والإحسان المباشر لهم إلى إحداث التنمية في المجتمع. وفي سياق العولمة، انتقل هذا المفهوم من الاستخدام الضيّق ليوظف في حقول معرفية واسعة منها حقل الفعل السياسي، الحقل الأكاديمي و الحقل الإعلامي .كما انتشر هذا المفهوم أمام تراجع الدولة فيما يخص بعض التزاماتها من جهة، و زيادة انتشار الحديث عن أهمية المجتمع المدني من خلال شراكته مع كل القطاعات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الثقافية من جهة ثانية.

و بمعنى أوسع، أصبح المجتمع المدني معنى بنشر الحريات الإنسانية و التعدّدية السياسية والإعلامية و قيم التسامح و الاستقرار الاجتماعي و سيادة القانون و تنفيذ البرامج المتكاملة في مجالات الرعاية الصّحية و التنمية الاجتماعية... كما أصبح معنى بمحاربة الفقر و تقديم المساعدات والإعانات لتحقيق المنفعة العامة التي تقلّص حجم الفجوة التي تنتج عن النمط اللاّعادل في توزيع الثروات بين أفراد المجتمع ، و كذلك الانفراد بالحكم و التسلط السياسي و الاحتكار... وفي ظل التطورات العالمية الحالية،أصبح المجتمع المدني معنى أيضا بالمساهمة في مجال المحافظة على البيئة و حمايتها، وتوعية المواطنين و تثقيفهم و بناء قدراتهم و تمكينهم لتحقيق الديمقراطية التي تبنى أسسها بفضل القدرات الفرديّة و الاستراتيجيات المؤسّسيّة التي تتيح أمام الجميع فرص المشاركة في صنع القرار و هيكلة السياسات العامة.

و يجب الإشارة إلى إن للعلاقة القائمة بين المجتمع المدني و التنمية مرجعية دولية ،تستند إلى عدد من المؤتمرات الدولية و الجمعيات العامة للأمم المتحدة و غيرها من الجمعيات الإقليمية التي أكدت على دور المجتمع المدني في تعزيز التنمية و بناء أسسها. إسنادا إلى هذه الأهمّية التي يتمتّع بها المجتمع المدني، تم اختيار هذه الأطروحة التي تناولت العلاقة بين الدولة و المجتمع المدني الذي يمثل منظمات وجمعيات و مؤسسات غير حكومية، متنوعة الاهتمامات، و متعددة الاختصاصات، هدفها تحقيق التنمية بجميع جوانبها في المجتمع الجزائري. لقد اعتمدت هذه الدراسة مفهوم المجتمع المدني كمدخل لتحليل التغيرات السياسية و الاجتماعية التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال.[1]

1 - زيان صالح، تطور العلاقة بين الدولة و المجتمع المدني، دراسة حالة الجزائر:1962-1992. أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، إشراف.أ.مبروك غضبان، جامعة الحاج لخضر، باتنة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق،2003.

1-1-أهمية الموضوع و أهدافه

تتمثل أهمية هذا الموضوع في اعتماد مفهوم المجتمع المدني مدخلا لتحليل النظام السياسي في الجزائر. و بالتالي، ينطوي هذا الاستخدام على فوائد متعددة، تسمح بتحليل مستويات التحول الاجتماعي و السياسي المتّفق عليه إيديولوجيا منذ الاستقلال ، و الذي أدّى إلى تداعيات كبرى كثيرا ما غلبت عليها الصّعوبة و التوتر و الخلاف العميق حول كيفيّة تحقيق التكيّف المطلوب و التوظيف الفعال للتحديات الناجمة عن ذلك التحوّل. و تشمل أهمية هذا البحث جانب آخر، يتلخّص في التعرض بالدراسة لطبيعة النخبة الحاكمة، و مدى تمثيلها لمختلف القوى و التيارات الفاعلة في المجتمع الجزائري.([1])

لقد اتّسعت أهمّية هذا الموضوع لتشمل دراسة الإطار الإيديولوجي للدولة، و إظهار حدود قدرة هذا الإطار على خلق التماسك داخل المجتمع و تعميق الإحساس لدى أغلب المواطنين بحدّ أدنى من الولاء و الانتماء المشترك. و في الحقيقة، أراد الباحث معرفة إلى أي مدى توجد إيديولوجيات بديلة تتبنّاها نخب و قوى اجتماعية معارضة على أساس أنها ترفض الأوضاع القائمة، و تسعى إلى تبديلها باستعمال أساليب و وسائل معينة. و أراد أيضا استعمال هذا المفهوم للوقوف على مدى فاعليّة النظام السّياسي الجزائري في إنجاز المهام الملقاة على عاتقه، و خاصّة منها تلك المهام المتعلقة بالتنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية و تأكيد الأصالة الثقافية و الحضارية.([2])

1-2- مشكلة البحث و إشكاليته

انطلق الباحث في تحديد مشكلة بحثه من قناعة شخصية يرى من خلالها أنه كلما ازدادت الفجوة بين السلطة السياسية و المجتمع المدني، كلما أدّى ذلك إلى ازدياد التوتّرات و الصّراعات، و هو ما ينعكس سلبا على قوّة الدولة المطالبة مجتمعيّا بمواجهة كل التحدّيات. و بناء عليه ، نشأت مشكلة هذه الدراسة التي جاء فيها بأن مرحلة الاستقلال ساهمت بشكل أو بأخر في خنق المجتمع المدني ،لأن قادة الدولة الوطنية أعادوا إقامة نموذج النظام السّياسي الذي ورثته الجزائر عن المحتلّ الأجنبي. والمقصود هو أن الدولة الوطنية قامت بإحتكار النسيج السياسي، وحوّلته إلى ملكيّة خاصّة لا يتداول عليها سوى هؤلائك الذين يشكّون فيما بينهم النّواة السياسيّة الضيّقة التي أمنت بإيديولوجيّتها واعتبرتها أساس لكل مرجعية وطنيّة. و المشكلة هي أن ما ذهبت إليه الدولة في اختياراتها مكّنها من السّيطرة على قنوات

[1] - نفس المصدر ، ص2.
[2] - نفس المصدر، ص2

إنتاج الثقافة و الوعي، و الحيلولة دون بروز الوعي النقدي. لهذا، رأى الباحث أن هذا الأمر هو سبب وجود نظرة غير عقلانيّة للتاريخ الذي يقوم في بلادنا على مراقبة الذاكرة.([1])

إذن، المشكلة المطروحة في هذا البحث ناتجة عن ما لجأت إليه الدولة الوطنية مباشرة بعد الاستقلال، بحيث لم تسمح ببروز مجتمع مدني نشيط و فعّال، تحت غطاء النزعة الأبويّة التي ميّزت مرحلة البناء و التحديث في الجزائر، و التي تمّت على أساس تسلّط الأحادية الحزبية و تشديد الرّقابة على عملية تشكّل أجهزة و مؤسّسات مدنيّة مستقلة ، مهمّتها تمثيل مصالح المواطنين و الدّفاع عنها. واستمرّ هذا الوضع في الجزائر إلى غاية انفجار المجتمع المدني في ثورة شاملة، وذلك عقب أحداث أكتوبر 1988 ليعبّر الشعب برمّته عن استياءه من الحكم التسلّطي الذي يمارس على مختلف شرائح المجتمع.([2])

و بطبيعة الحال، كان لهذه المشكلة حسب الباحث نتائج سلبيّة و متشعّبة ،كشفت كيف أدّى التشوّ ه الذي ميّز عملية بناء الدولة الجزائرية الفتيّة إلى ظهور أزمة حادّة، كان من أهمّ معالمها انفجار المجتمع المدني في وجه الدولة، و ظهور بوادر إفلاس سياسي يترجم إخفاق الدولة في تحقيق ركن أساسي من الأركان التي تضمن إستمراريتها، و تتخّلص في الشّرعية، و كذلك الإفلاس في بناء المجتمع المدني كنتيجة منطقيّة للإخفاق في تحقيق المواطنة.([3]) و بناء على ما تضمنته مشكلة الدراسة، طرح الباحث ب إشكاليته بصيغة إستفهامية على النحو التالي: " هل كانت العلاقة القائمة بين تشكيلات المجتمع المدني خلال الفترة الممتدّة من 1962 إلى 1992، علاقة تنافسيّة تعايشيّة، أم أنها علاقة مبنية على الاحتواء والإقصاء؟".([4])

1-3- التساؤلات، الفرضيات و المفاهيم:

اعتمد الباحث في دراسته على مزاوجة بين مداخل نظرية ذات منطلقات فكرية ليبراليّة و أخرى يساريّة. و فيما يخصّ المقتربات ذات الميول الليبيرالية، استعان الباحث بشكل خاص بمقترب "علاقات الدولة بالمجتمع" للأستاذ جوال ميغدال JOEL Migdal، و مقترب "الكوربوراتيّة" أو "التعاضديّة". كما استعان الباحث بمدخل يساري و هو اقتراب "البيروقراطية التسلطيّة" للأستاذ غيليرمو أودونيل Guillermo O'donnell. و اعتمد أيضا و بشكل أقل على مقترب "الإصلاح الهيكلي و التحوّل

[1]- نفس المصدر، ص 12
[2] - نفس المصدر، ص13.
[3] - نفس المصدر، ص14.
[4] - نفس المصدر، ص 3.

الدّيمقراطي"، معتبرا أن كل هذه المداخل تناسب تحليل طبيعة العلاقة التي تربط الدولة بالمجتمع، ولاسيّما في المجتمعات المتخلفة.([1])

يعالج المقترب النّظري الذي أختاره الباحث طبيعة العلاقة بين الدولة و المجتمع في البلدان الناشئة، و ينتقد العديد من المداخل النظرية ذات المنطلقات الإيديولوجية المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، ينتقد المنظورات و المداخل التنموية التحديثية ذات الاتجاه الليبرالي، و هي المداخل التي ركّزت على النّظام السّياسي، دون تحليل مخرجاته.([2]) لهذا، فإن اهتمام الباحث بالدّولة حسب هذا المقترب هو اهتمام يعكس ما يحدث داخل المجتمع ، إذ ركّز على دراسة التفاعل بين الدّولة و المجتمع، و كذلك دراسة التغيّر و النظام في كل منهما بالاستناد إلى ما قدّمه ميغدال صاحب الأسئلة التي استوعبت بأسلوب تحليلي العلاقة بين الدولة من جهة و المجتمع من جهة ثانية، و نذكر منها: ([3])

- تحت أي ظروف يختلف توزيع السّيطرة الاجتماعية في بيئة صراعيّة معينة؟
- كيف يمكن تفسير الاختلافات في السّيطرة الاجتماعية من مجتمع لآخر؟
- هل نستطيع التّعميم حول تأثير القوى عبر الوطنية في توزيع السيطرة الاجتماعية أو التّحكم الاجتماعي؟
- كيف تؤثر هذه القوى على الدّور الذي تلعبه المؤسّسات المحليّة في الحفاظ على نظام معيّن أو تغيّر اجتماعي معيّن؟
- متى تمارس المنظّمات الاجتماعية الضّبط الاجتماعي الفعّال أو المؤثر إلى جانب الدّولة؟
- كيف تتأثر قدرة الدولة في مختلف المناطق و في مختلف القضايا؟
- ما هي طبيعة الصّراع بين الدّولة و المنظّمات الاجتماعيّة الأخرى؟
- ما هي المنظّمات الاجتماعية التي حققت أكثر النّجاحات في الحفاظ على الضّبط الاجتماعي و وتوسيعه في مجتمعاتها؟
- هل تغيّر هذا النّمط بفعل الزّمان؟
- هل هذا النّمط موجود عبر الثقافات المختلفة؟

---

[1] نفس المصدر، ص ص 28-29
[2] نفس المصدر، ص29.
[3] نفس المصدر، ص35.

- كيف تتواءم الدولة و المنظمات الاجتماعية الأخرى مع بعضها البعض في المجتمعات التي لم تحقذق الدولة فيها السّيطرة و السّيادة؟

ضمن هذه التساؤلات التي تعدّ بمثابة المعالم الرئيسية لمقترب ميغدال، أسّس الباحث مشروعه البحثي الذي استفاد أيضا من النموذج الرّباعي الذي وضعه ميغدال حول القوّة و الضّعف في المجتمع والدولة، و كذلك، التّوضيحات التي قدّمها بخصوص صور توزيع الضّبط الاجتماعي بين الدولة والمجتمع، و نسبة مستواه. و يبدو أن ارتكاز الباحث على مقترب ميغدال لم يمنعه من الاستفادة من المقتربات الأخرى التي ذكرناها و هي مقترب "التعاضديّة" الذي يركز على المصالح و الوسائل المتبادلة بين الدّول و الجماعات، و العلاقة بين القانون و القوة، و القانون و المصلحة، و أخيرا مقترب "البيروقراطية التسلطيّة" اليساري الذي وفّر حسب الباحث الأدوات النّظرية التّحليلية التي درست طبيعة التحوّلات السياسية التي شهدتها خاصّة دول المعسكر الاشتراكي و دول العالم الثالث، و هو ما عرف أيضا بمقترب التحوّل الدّيمقراطي و الإصلاح الهيكلي.([1])

من جهة أخرى، تضمّنت هذه الدراسة فرضيّات تمّ معالجتها ضمن بعدين رئيسيّين هما البعد الاستكشافي و البعد التّفسيري. و هذه الفرضيات هي:([2])

الفرضية الأولى: توجد ثنائية غير متجانسة في بيئة مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر (مؤسسات رسمية محرّكها السلطة الحاكمة) و المؤسسات غير رسمية محركها الشعب.

الفرضية الثانية: عملت السّلطة السياسية الحاكمة في الجزائر على طمس المجتمع المدني أكثر ممّا عملت على تحريكه و تفعيله.

الفرضية الثالثة: إن طريقة بناء الدولة كما عرفتها الجزائر قامت على أسس التسلط و تشديد الرّقابة، و حالت دون قيام أجهزة تمثيليّة قويّة و مستقلة عن أجهزة السّلطة.

الفرضية الرابعة: إن السّيطرة و تهميش مؤسّسات المجتمع المدني يعدّ تفسيرا منطقيّا لمجموعة من التوتّرات السياسية و الاجتماعية التّي عرفتها الجزائر.

الفرضية الخامسة: إن تفعيل هذه المؤسّسات يعدّ شرطا محوريّا لبناء دولة قويّة.

[1] نفس المصدر، ص ص 41-42.
[2] نفس المصدر، ص ص 3-4

وتضمّنت هذه الدّراسة استخدام عدّة مفاهيم تنتمي إلى المقتربات العديدة التي اعتمد عليها الباحث، و كانت من أبرزها مفاهيم مقترب علاقة الدولة بالمجتمع و منها: الدولة، المجتمع المدني، السلطة السياسية، الديمقراطية، الصراع السّياسي، النّخبة السّياسية والضّبط الاجتماعي.

1-4- المقاربة المنهجية للبحث:

اعتمد الباحث بصفة أساسية على تبنّي منهج علمي مركّب متعدّد الأهداف، وهو المنهج التّاريخي التّحليلي الاستقراي من اجل دراسة عمليّة تشكل مؤسّسات المجتمع المدني في الجزائر، و العلاقة التي تربطها بجهاز الدولة. و استخدام هذا المنهج للنظر في الظروف المحيطة بظاهرة البحث و سرد وقائعها و تحليلها، ثم استخلاص العلاقات التي تفسّر وجودها. و تمّ اختيار هذا المنهج بحكم مركزيّة عنصر التاريخ في التحليل السّياسي.([1])

قسّمت هذه الدراسة إلى أربعة أبواب، و في كل باب فصول محدّدة. في الباب الأول، نجد ثلاثة فصول:الأول للمدخل النظري الذي احتوى على عرض الأدوات النظرية للبحث ثم عرض مقتربات البحث ضمن المبحث الثاني. في الفصل الثاني، و الذي قسّم إلى ثلاثة مباحث، تطرّق الباحث من خلالها إلى الجوانب الاشتقاقية و الإجرائية، ثم مفهوم الدولة كوحدة تحليل في العلوم السياسية، ثم الدولة و علاقتها بالمجتمع. في الفصل الثالث المتكوّن من أربعة مباحث، عالج الباحث الجوانب اللغوية و الاشتقاقيّة، ثم الجوانب الإجرائية، ثم المجتمع المدني كوحدة تحليل في العلوم السياسية و أخيرا المجتمع المدني و علاقته بالديمقراطية.([2])

في الباب الثاني المخصص لتطور العلاقة بين الدولة و مؤسسات المجتمع المدني في الفكر والممارسة الغربية و الإسلامية، تطرّق الباحث في الفصل الأول لتطوّر هذه العلاقة في الفكر والممارسة الغربية ابتداء من القرن السّابع عشر و إلى غاية القرن التاسع عشر. في الفصل الثاني، تحدّث عن علاقة الدّولة بمؤسّسات المجتمع المدني في الفكر الغربي المعاصر بشقيه الماركسي والليبرالي، و ركّز في هذا الشأن على إسهامات أنطونيو قرامشى ثم المضامين الجديدة لعلاقة الدولة بالمجتمع المدني بعد هذا المفكّر الايطالي.([3])

و بالنسبة للباب الثالث الذي تناول بالدراسة تشكّل المجتمع المدني في الجزائر إلى غاية اعتماد التعدّدية السّياسيّة في سنة 1989، خصّص الفصل الأول لإرهاصات تشكّل المجتمع المدني في

1 - نفس المصدر، ص ص 4-5.
2 - نفس المصدر، ص ص 6-7.
3 - نفس المصدر، ص ص 8-9.

الجزائر خلال مرحلة الاحتلال، و تطرق فيه الباحث إلى مؤسسات المجتمع الأهلي في المرحلة الاستعماريّة، ثم ظهور الحركة الوطنية و ميلاد المجتمع المدني الحديث، ثم نضج المجتمع المدني وميلاد جبهة التحرير الوطني مثلما جاء في المبحث الثالث.([1])

في الفصل الثاني من الباب الثالث، تطرق الباحث إلى تشكّل المجتمع المدني الرّسمي في الجزائر خلال مرحلة الاستقلال مركّزا على ميلاد جبهة التحرير الوطني و تشكل الحركة الجمعويّة. و في الفصل الثالث، درس تشكل المجتمع المدني غير الرّسمي في الجزائر، و بالتّحديد تشكّل الحركة اليساريّة، ثم تشكل الحركة البربريّة ثم تشكل الحركة الإسلامية ضمن المبحث الثالث من هذا الفصل.([2])

و أخيرا، خصّص الباب الرابع لموضوع بناء الدّولة و علاقته ببناء المجتمع المدني في الجزائر، بحيث خصص الفصل الأول لبناء الدولة الوطنية من خلال بناء المؤسسة العسكريّة، ثم بناء المؤسّسة الإنتاجيّة، ثم المؤسسة الخدماتيّة المتمثلة في التربيّة و التّعليم. و في الفصل الثاني، تطرّق الباحث لبناء المجتمع المدني في ظل الأحاديّة، إذ تحدّث عن مجتمع مدني على المقاس، ثم انتقل إلى العوائق الإيديولوجيّة و الثقافيّة التي طرحت أمام بناء المجتمع المدني ، و كذلك العوائق القانونيّة والسياسيّة التي اعترضته في ظل الأحادية. و أخيرا, تطرّق الباحث في الفصل الثالث إلى الإخفاق الكبير في بناء كلّ من الدّولة و المجتمع المدني و بروز الأزمة و الانتقال إلى التّعدديّة.و بناء على ذلك، خصّص الباحث مبحث أول للإقرار بالتعددية السياسية و الحزبيّة. ثم مبحث ثاني لإنعكاسات الإصلاحات الدّستورية و القانونية على علاقة الدّولة بالمجتمع في بعدها و مدلولها السّياسي, علما بان المبحث الثالث خصّص للحديث عن موضوع مراجعة التعدّدية و إعادة ترتيب العلاقة بين الدولة و المجتمع المدني.([3])

نتائج الدراسة:

توصّل الباحث إلى عدد كبير من النتائج حول مختلف محاور هذه الدراسة، و نلخّصها في النقاط الآتية:([4])

- بالنسبة للفكر الغربي، فإن مفهوم المجتمع المدني المترسّخ ينظر إليه على أنه منظّمات مستقلة وموازية للدولة. و هو ما يتوافق مع العولمة و الانتقال نحو مجتمع يحكم نفسه بنفسه، و يتحمّل هو ذاته مسؤولية إدارة معظم شؤونه الأساسيّة.

1 - نفس المصدر، ص ص 10-11.
2 - نفس المصدر، ص ص 10-11.
3 - نفس المصدر، ص ص 12-13.
4 - نفس المصدر، ص ص 363-377.

و بالنّسبة للفكر و الممارسة العربية و الإسلامية القديمة و الحديثة و المعاصرة، استنتج الباحث ما يلي:

- عدم تعمّق الدّراسات العربية الإسلاميّة في مجال دراسة التّنظيمات الاجتماعيّة المدنيّة.

- عدم القدرة على تبنّي أسلوب و منهج براغماتي للتعامل مع الحرج المنهجي الذي يواجهه الباحث العربي.

- الموروث الحضاري العربي الإسلامي حافلا بالتّشكيلات المدنية التي أخذت تسميات مغايرة لتلك التي أفرزها الموروث الفكري الغربي.

- يتحقّق التّخلص من الحرج المنهجي من خلال الابتعاد عن الإسقاطات و الميولات الإيديولوجية التي يتمّ تحميلها لمفهوم المجتمع المدني.

- إن أهم ما يمكن اقتباسه من التراث الغربي حول موضوع علاقة الدولة بالمجتمع المدني يتمثل في مبدأ التعاقد في إطاره العام.

- إن التجربة التاريخية العربية الإسلامية أنتجت دولة "سلطانيّة" لا تسمح بتداول سلس للسلطة.

- يوجد انفصال بين الدولة و المجتمع المدني في تاريخ المجتمعات العربية الإسلامية.

- كان للفعل الاستعماري تداعيات سلبيّة على تشكيل الدولة العربيّة ذاتها، ممّا انعكس سلبا على صياغة علاقة تكامليّة بينها و بين مؤسّسات المجتمع المدني.

- يتّسم موقف الدّولة العربية من المجتمع المدني بالتّردّد أو عدم الثقة.

- لا يمكن قيام مجتمع مدني بمعزل عن سلطة سياسيّة شرعيّة ممثلة في الدولة، و هذا لا يعني وجود تداخلا بينهما.

- إن الرّهان الأساسي الذي يتوقّف عليه قيام المجتمع المدني هو رهان الدولة، و ذلك ضمن أبرز مظهر لها و هو السّلطة.

- إن التّعايش بين السّلطة السياسيّة المتعلّقة بالدولة و السلطة المدنيّة المتعلقة بالمجتمع يخدم الدّولة ويخفّف عنها أعباء التّسيير، و يقلّص من مسؤوليّات الحكّام، و يجنّبهم الوقوع في فخّ الحساب القاسي، خصوصا في ظلّ تعثّر مشاريع التّنمية.

- المجتمع المدني القوي ركيزة للدولة القويّة.

- عرفت الجزائر أثناء الاحتلال العديد من مؤسسات المجتمع المدني، و كانت ملتزمة بالمقاومة وبالمساهمة في بناء ثقافة المقاومة. بعد الاستقلال، و أثناء حكم الأحادية الحزبية، لعبت الفلسفة الشّعبويّة دورا لا يستهان به في تضييق الخناق على مؤسّسات المجتمع المدني.

- توجد ثنائية غير متجانسة في بنية مؤسّسات المجتمع المدني خلال فترة الأحادية (1962-1989) بسبب هشّاشة التّشكيلات الرّسمية، وعدم قدرتها على الامتداد الحقيقي داخل المجتمع. و هو ما دفع ببعض الفئات الاجتماعية إلى تنظيم نفسها خارج دائرة الفضاء السّياسي و الاجتماعي و الثقافي الذي تتحكّم فيه الدولة. و هو ما حصل مع الحركة الإسلاميّة، الحركة البربريّة و بعض فلول الحركة اليساريّة.

- التسلط الصّارم و الرّقابة الشّديدة للدولة حال دون قيام أجهزة تمثيليّة و قويّة و مستقلة عن أجهزة الدولة خلال مرحلة الأحاديّة.

- إن مرحلة ما بعد الاستعمار أعادت إنتاج نفس الوضع في فترة الأحادية، لأن مؤسسات المجتمع المدني عادت إلى العمل خارج إطار الفضاء السياسي الذي تحكمه الدولة.

- كان لعملية بناء الدّولة الجزائرية منذ الاستقلال انعكاسات سلبيّة على بناء المجتمع المدني الذي لم يتم تحريكه أو تفعيله بسبب شخصيّة السلطة، نمط التنمية المتّبع و طبيعة أهداف المنظومة التربويّة.

- لم تمر عملية بناء الدولة في الجزائر عبر قناة التّعايش و التّنافس السّلمي بينها و بين مؤسّسات المجتمع المدني. و هذا ما يفسّر إخفاق النّخبة الحاكمة في مهمّتها المتعلّقة ببناء الدّولة.

- الإقرار بالتعدّدية في الجزائر، و برغم جوانبها الايجابيّة، لم يكن لقناعة و إيمان النظام الحاكم بقيم ومزايا المشاركة السياسيّة و الحريّة و فسح المجال أمام مؤسّسات المجتمع المدني.

- لا يتحمّل النّظام الحاكم وحده مسؤوليّة الفشل في بناء علاقة تكامليّة بين الدولة و مؤسّسات المجتمع المدني، و إنمّا تتحمّل العديد من هذه المؤسّسات جانبا من هذه المسؤوليّة.

- إن العلاقة بين الدولة و المجتمع المدني في الجزائر مبنيّة أكثر على الاحتواء و الإقصاء، و ندعّم أسلوب التّعبئة بدل المشاركة.

- إن آفاق العلاقة بين الدولة و المجتمع المدني في الجزائر مرتبطة بالتّطورات التي سيشهدها نمط الحكم الذي هو مطالب بتدعيم الديمقراطيّة و مسارها، و تشجيع المجتمع المدني ليساهم في تربية وتنشئة الفاعلين الاجتماعيّين الّذين يكون لهم دورا بارزا في تقوية المجتمع المدني كتنظيم و كواقع وكشريك.

II-القراءة الابستيمولوجية للبحث :

2-1-الموضوع و طبيعة الحقائق المدركة :

يمكن اعتبار موضوع علاقة الدولة بالمجتمع المدني من بين المواضيع الأكثر تعقيدا، نظرا للغموض و الالتباس الذي يحيط خاصة بمفهوم الدولة. و في هذه الدراسة، انطلق الباحث من التفكير النظري في مسائل الدولة و المجتمع كما جاءت في الفكر الغربي. و كانت أول حقيقة أكّدها تتعلق بصعوبة صياغة تعريف إجرائي للدولة بسبب تأثير المنظّرون بخصائص ثقافية و إيديولوجية وأكاديميّة مختلفة، جعلت الفكر الغربي حول الدولة بشكل عام يدور حول المنظور القانوني و منظور السلطة و منظور ثالث يعتبر الدولة هيئة يستعين بها المجتمع لإنجاز الأهداف العامّة. و على هذا الأساس، استخلص الباحث بأنّ الدولة ليست كيانا موحّدا، بل هي ظاهرة متغيّرة، متعددة الأبعاد و لا يمكن فهمها إلاّ في سياقها التّاريخي.([1])

و من أجل توضيح أسباب اعتماد الدولة كوحدة تحليل في العلوم السياسية، تطرق الباحث لعدة مصطلحات مثل السلطة السياسية، الحكومة، النظام السياسي و النخبة الحاكمة لإظهار النمو الكبير والتطور الهام في الأفكار و النظريات التي ظهرت في علم السياسة في ما يعرف بمرحلة ما بعد السلوكية، و التي جعلت من مفهوم الدولة وحدة تحليل أساسية تطلّبت توظيف الأفكار القديمة حول الدولة في سياقات معرفيّة جديدة.([2]) و بهذا، انضمّ الباحث إلى حقل الدراسات السياسية التي تحمل منظورات جديدة تفسّر الأحداث السياسية انطلاقا من خاصّية هامّة تأخذ بعين الاعتبار اختلاف الثقافات و اختلاف السّياقات العامّة للمجتمعات. و هو ما كان واضحا في الفصول المخصّصة لدراسة نشأة الدولة و المجتمع المدني في الجزائر. و التي أخذت بعين الاعتبار كل الخصوصيّات التّي ميّزت المجتمع الجزائري.

بداية قام الباحث بتعريف المجتمع و الدّولة من خلال الدّراسات الأنتروبولوجيّة و الاجتماعية والسّياسية. في هذا الإطار التّحليلي، احتفظ بالفكرة السّياسية القائلة بأنّ المجتمع شرطا للدّولة، و أنّ كلاهما يستهدفان تحقيق نفس الغرض الأخلاقي. بعد ذلك، تبنّى المعنى الذي يشير إلى أن مجال المجتمع هو التّعاون الاختياري الذي يقوم نشاطه على الإدارة الطيّبة و يعتمد منهجه على المرونة... في حين،

[1] - نفس المصدر، ص ص 43-51.
[2] - نفس المصدر، ص 61.

يعدّ مجال الدولة مجالا للعمل الآلي، يقوم نشاطه على القوّة. و يتّصف منهجه بالجمود.([1]) من جهة أخرى، إنضمّ الباحث بوضوح إلى رأى الأستاذ أرنست باركر Ernest Barker الذي أكّد في دراسته للدولة على ثلاث مستويات تمسّ الفرض ،الوظيفة، التنظيم و أخيرا المنهج، مبيّنا بأنّ الدولة بناء غير مماثل للمجتمع، و غير متساو معه في الامتداد، لكنّه مشيّد داخله كنظام محدّد لبلوغ أهداف معيّنة.([2])

أمّا بالنسبة لمفهوم المجتمع المدني، فقد شرح الباحث كيف ربط الفكر الليبرالي بين المجتمع المدني و العملية الديمقراطية على أساس أن التحوّل الديمقراطي حسب أطروحته يتمّ بموجب وجود مجتمع مدني. كما استعرض في جانب آخر، ما ذهب إليه الفكر الماركسي الذي اعتبر المجتمع المدني هو المجتمع البورجوازي، و ربط وجوده بوجود الدولة، موضّحا كيف سعت الاشتراكية إلى تحقيق ذوبان الدولة في المجتمع، و بالتالي، اضمحلال فكرة المجتمع المدني الذي يمثل في شكله هذا التوأم لما نسمّيه بالدّولة القوميّة.([3])

من جهة أخرى، قدّم الباحث التّعاريف التي ظهرت حول المجتمع المدني في عصرنا الحالي و من تمّ توصّل إلى تحديد تركيبته التي تشمل العديد من العناصر السياسيّة و الاقتصاديّة و الثقافيّة والإعلاميّة و التربويّة و المنفعيّة و البيئيّة، إلى جانب المكوّنات و العناصر التّي تعمل من اجل الدّفاع عن القضايا العادلة و الحقوق المشروعة في المجتمع . ومن أهم هذه القضايا حماية قيم المواطنة وغيرها من القيم التي وسّعت هذا المجال ليصل إلى ما يمكن تسميّته حسب الباحث ب"سوق الإيديولوجيّة "الذي يتدفّق فيه الإعلام و الاتصال، و الأفكار ومنتجات النشاط الثقافي و المعرفي و الفنّي ... و مهما يكن، يبقى المعنى السّائد حاليا مطابقا للتنظيمات الحديثة الحزبيّة و النقابيّة و الجمعيّات النسائيّة و جمعيّات حماية الطفولة... إلخ.

و على أساس هذه المعاني، تواصل الباحث مع إشكاليّة المجتمع المدني في العالم العربي، والمتعلقة بوجود أو عدم وجود هذا التنظيم فيه، ليشير إلى الموقف الذي ينفي وجود مجتمع مدني في العالم العربي سواء في الواقع و الخبرة، أو في الفكر العربيز([4]). و لا باس أن نذكّر بأن الباحث تناول في الأدبيات السياسيّة الإسلاميّة أفكار إبن خلدون الذي ثبّت العلاقة بين الدولة و المجتمع، و الذي جعل من العصبيّة رابطة اجتماعيّة، و أساس لقيام الدّولة و حماية أركان النّظام.([5]) و هكذا، لاحظنا مدى تفاعل الباحث مع مختلف الأفكار التي تطرّق إليها حين بحث في تاريخ الدّولة و المجتمع المدني والعلاقة

1 - نفس المصدر، ص 63.
2 - نفس المصدر، ص 65
3 - نفس المصدر، ص 73.
4 - نفس المصدر، ص 81.
5 - نفس المصدر، ص ص 65-67.

بينهما. و هو ما جعله يركّز في حديثه عن الدولة و المجتمع المدني في الجزائر على ما هو قائم فعليّا، ويبتعد بالتالي عن الحديث فيما يجب أن تكون عليه الدولة أو المجتمع. و بالمناسبة، شكّلت الحقائق النّظرية العديدة التي تعامل معها الباحث قواعد نظريّة ساعدته كثيرا في تقوية علاقة بحثه بالواقع الاجتماعي.

وفيما يتعلق ببناء الدولة الجزائرية الذي انطلق مع الاستقلال، أكّ الباحث على أن عملية بناء هذه الدولة، حملت منذ البدايةمقوّ مات الدولة الحديثة، بفضل المؤسّسات العسكريّة، و الإنتاجية والخدماتيّة. و في هذا الإطار، عرفت المؤسّسة العسكريّةتطوّ را كبيرا وصل إلى حدّ صياغة شكل الدولة الجزائرية، و هو نفس الدّور الذي استمرّ حتّى بعد إرساء قواعد بعض المؤسّسات الدّستوريّة ابتداء من السبعينات.([1]) أما المؤسسة الإنتاجيّة التّي لعبت دورا هاماً في بناء الدولة في الجزائر، فقد حقّقت هي الأخرى إنجازات كبيرة، لكنّها أفرزت جوانب سلبيّة أدّت إلى دعم رأسماليّة الدولة، و بروز فئات التّقنوقراطيّة الإدارية، و كذلك اختلال التّوازن في العديد من القطاعات ، ممّا أدّى إلى ظهور تناقضات عديدة في نموذج التنمية الوطنية. و من جهة أخرى، تأثرت مختلف إصلاحات المؤسسة الإنتاجيّة بأسعار النّفط الغير مستقرّة من فترة إلى أخرى،وكان هذا التّذبذب وراء عجز النّظام السّياسي و الاقتصادي عن معالجة مشاكل الاقتصاد الوطني، و ما ترتّب عنها من ضيق و إحباط بين أغلبيّة فئات المجتمع.([2])

إضافة إلى ذلك، تأثرت المنظومة الخدماتيّة حسب الباحث بغياب الإدارة السّياسية، و غياب الاتّفاق حول مرجعيّة و مبادئ بناء المنظومة التربويّة، و هو ما أثر سلبا ليس فقط على التّعليم، بل أيضا على عمليّة اختيار مكوّ نات الهويّة الوطنيّة.([3]) في نفس الاتّجاه، رأى بانّ عمليّة بناء الدولة في الجزائر قد أثقلت المؤسّسات بالبيروقراطية و التّضييق و التّسلط، في الوقت الذي شكّلت فيه مشكلة شرعيّة النّظام السّياسي هاجسا أساسيّا بالنّسبة للنّخب الحاكمة منذ الاستقلال. وعليه، فسّر الباحث ما لجأت إليه هذه النّخبة باسم الشّرعية التاريخيّة و الثوريّة التّي رسّخت لدى الدولة الإيديولوجيّة الوطنيّة ،والتي تبنّت بدورها الخطاب الشّعبوي الذي حقق لها تعبئة إيديولوجيّة واسعة كانت بمثابة مصدر للشّرعيّة.([4])

إنّ هذه الشرعيّة قد همّشت المعارضة، و احتكرت وسائل التّعبير، و ربطت الاقتصاد بالعمليّات السّياسية المبنيّة على الرّيع البترولي ... لهذا السّبب، اعتبر الباحث أن مسألة شرعيّة السّلطة في الجزائر، ما هي في حقيقة الأمر إلا شرعنة النّخبة الحاكمة التّي استولت على السّلطة عن طريق القوّ ة، و استمرّت رغم أحداث أكتوبر 1988 التّي أثبتت مدى هشّة تلك الشّرعيّة . و حين انتقل الباحث إلى

1 - نفس المصدر، ص 250.
2 - نفس المصدر، ص ص 260-266.
3 - نفس المصدر، ص 271.
4 - نفس المصدر، ص 276.

الحديث عن تشكّل المجتمع المدني في الجزائر، ناقش مرّة أخرى الإشكال القائم بخصوص إثبات أو نفي وجود مؤسّسات المجتمع المدني خلال الفترة التي عرفت هيمنة الدولة على المجتمع في كافّة المجالات. وفي هذا السّياق، رأى الباحث أنّه إذا كانت مرحلة الاستعمار قد استفادت من المؤسّسات التقليديّة مثل المسجد، الزّاوية ،المدارس القرآنية و غيرها من المؤسّسات التي حدّدت ضمن نسيج المجتمع الجزائري، و التي تمّ احتواءها من طرف الاستعمار منذ اللّحظات الأولى، فإنه قد كان للحركة الوطنيّة دورا بارزا في تشكيل المجتمع المدني الحديث.([1])

لقد انطلقت عملية بناء المجتمع المدني في الجزائر خاصّة مع جماعة المنتخبين الذين وافقت عليهم الإدارة الفرنسية ليمثّلوا الشعب الجزائري، و ذلك في 1927ن و هي الجماعة التي طوّرت خطاب الاندماجيّين. في نفس الإطار ، ذكر الباحث دور حزب شمال إفريقيا (1930)، و كذلك دور جمعية العلماء المسلمين (1931) التي مثلت التّيار الدّيني الإصلاحي، ثم حركة نجم إفريقيا الشمالية (1932)، و حزب الشعب الجزائري (1937)، و حركة الانتصار للحرّيات الديمقراطية (1947). إذن، كلّ هذه التّشكيلات ساهمت بجهودها في إبراز دور المجتمع المدني الذّي اجتمع من أجل الوطن في نظام جديد هو جبهة التحرير الوطني التي حلّت محلّ اللجنة الثوريّة للإتّحاد و العمل. و هنا أضاف الباحث بأنّ إستراتيجيّة جبهة التّحرير الوطني تضمّنت محاور و أبعاد هامة، لكنّها أغفلت الجانب الاجتماعي الذي لم توليه هذه الإستراتيجية ما يستحقّه من عناية.([2]) من جانب آخر، شكّلت الحركة الجمعويّة النّواة الأساسية في عمليّة بناء المجتمع المدني، خاصة بعدما حدث الإتفاق الضّمني بين الدولة و العمّال ، وبالتّحديد بين الدّولة و نقابة العمّال كواحدة من أهمّ مؤسّسات المجتمع المدني في الجزائر.([3])

و بخصوص المجتمع المدني غير الرّسمي، قال الباحث بأن هذا الأخير عبّر عن نفسه ضمن اتّجاهات إيديولوجيّة مختلفة وهي الحركات اليساريّة التي كانت محدودة الفعّاليّة بسبب طبيعة تكوينها وتركيبتها ، و التيار البربري الذي طرح القضية الأمازيغيّة في إطار مناقشة ملف الهوية الوطنيّة، والتي تمكّنت من الإحراز على تقدّم في تطوّرها بفضل الحركة الثقافية البربريّة بشكل عام. أمّا التّيار الإسلامي، فقد نشط كثيرا من اجل تشكيل مؤسّسات المجتمع المدني في الجزائر، و كان له نفوذا قويّا خاصّة في النّصف الثاني من الثمانينات، إذ أصبح له تأثيرا معتبرا في الشارع الجزائري. و يبدو أن لمهمّة توجيه و ضبط هذا التّيار علاقة بشرعيّة النّظام السّياسي. و المقصود به النظام السّياسي الوطني الذي تراجعت قدرته في معالجة المستجدات الاقتصاديّة و السياسيّة و الاجتماعيّة، إلى أن ظهرت الأزمة التي عرفها نظام الحكم في الجزائر بسبب أيضا أداء جبهة التحرير الوطني التي تمثل المجتمع المدني

1 - نفس المصدر، ص 173.
2 - نفس المصدر، ص 195.
3 - نفس المصدر، ص 281.

الرسمي، والتي فشلت في ربط علاقات صحّية بينها و بين المجتمع المدني ككل أي بتشكيلاته الرّسمية وغير الرّسمية.([1])

إن تركيز الباحث على ممارسات الدولة و ما نتج عنها من مواقف تجّاه المجتمع، كان كافيا لإظهار كيف عملت الدولة في ظل الحزب الواحد على تشكيل مجتمع مدني و ضبطه على مقاسها، اعتمادا على الخطاب الثوري العنيف. غير أن ذلك السعي أعطى نتائج عكسيّة و متناقضة مع طموحاته، و من مظاهر هذه الحقيقة التاريخيّة حسب الباحث فشل المشروع الإيديولوجي للدّولة في بناء مجتمع مدني و ديمقراطية عميقة.([2]) إن ما أقدمت عليه الدولة قد سيطرت عليه مفاهيم الشمولية و التسلطية، وهو ما أفرز عوائق قانونية استهدفت دولنة المجتمع و فرض الوصاية عليه، و خلق أشكال من المواطنة السّلبية.([3])

و المهم في كل هذا، هو أن الإخفاق في بناء كل من الدولة و المجتمع المدني كان كافيا لبروز الأزمة في المجتمع الجزائري، و الانتقال به إلى التعدّديّة التي عانت هي الأخرى من العراقيل البيروقراطيّة، وقلة الإمكانيّات الماديّة و المالية خاصّة ، إلى جانب انتشار السّلوكات الانتهازيّة والعوائق العديدة التي يمكن اعتبارها مؤشّرات إيجابيّة تدلّ جميعها على جدّية المجتمع المدني، و من أهمّها مشكل الاستقلالية، البنية التنظيميّة، و عدم التّعايش، ضعف الثقة، الخوف من اختلال التّوازنات إلى غير ذلك من المشاكل التي تعاني منها جمعيات المجتمع المدني.([4])

و أخيرا، تواصل الباحث عبر أسلوبه التّدريجي و الدّيناميكي الذي بحث في مختلف الأحداث والحقائق المرتبطة بالدولة و المجتمع المدني في الجزائر إلى الحديث عن التعدّدية التي أنجزت ثورة حقيقية كان من المفروض أن تعيد ترتيب العلاقة بين الدولة و المجتمع المدنيلكنّ الفرصة التاريخيّة ضاعت دون تحقيق نتائج في المستوى المطلوب ، لأن تجربة التعدّدية تعاني إلى يومنا هذا من غياب حقيقي للإرادة السّياسية في أوساط الأطراف الفاعلة في نظام الحكم، و التي أجهضت العديد من مكتسبات التفتّح على المجتمع المدني، و هذا بطريقة غير دستوريّة و تسلّطية جعلت معركة المجتمع المدني مع الدولة قائمة و دائمة ، بحكم إنّ التعدّدية السّياسيّة لم ينتج عنها تغييرا واضحا في النّظام السّياسي للسّلطة. و ما حدث في الواقع هو مجرّد ترميمات في جهاز الحكم.([5]) و هكّذا ،يتّضح لنا كيف كانت مستويات هذا البحث تدريجيّة، جعلت الباحث ينتقد الدّولة و يحمّلها مسؤوليّة الفشل في ظهور

1 - نفس المصدر، ص ص 231-240.
2 - نفس المصدر، ص 286.
3 - نفس المصدر، ص ص 288-289.
4 - نفس المصدر، ص 346.
5 - نفس المصدر، ص 360

مجتمع مدني قويّ، يتعايش و يتنافس سلميّا مع الدّولة من أجل التّداول على السّلطة و المساهمة في بناء الدّيمقراطيّة و حماية مزايا التعدّدية على مستوى السّياسة و الإعلام و التّنظيم الاجتماعي على نحو يخدم التّنمية الشّاملة المستدامة التي لا تتحقّق إلاّ بإدماج كلّ الإرادات التي ترفض منطق الإقصاء والتّهميش.

2-2- طبيعة المصادر :

تطرّق هذا البحث لجوانب عديدة و أساسيّة في فهم بناء الدولة الجزائريّة و المجتمع المدني وطبيعة العلاقة بينهما. و قد لاحظنا مدى اعتماد الباحث على المراجع الصّادرة باللغة العربيّة و اللغات الأجنبيّة (فرنسية و إنجليزية) وكانت معظمها حديثة متخصّصة في العلوم السياسية و علم الاجتماع السّياسي. اعتمد الباحث أيضا على مصدر تاريخي بارز يتمثل في مقدّمة ابن خلدون. من جهة أخرى، لجا كثيرا إلى الوثائق الرّسميّة التي تضمّنت التّشريعات و المواثيق الرّسمية و النّصوص القانونيّة والتنظيميّة التي وفّرت معطيات و معلومات أوّليّة لها علاقة مباشرة بموضوع هذه الدّراسة.و بطبيعة الحال، لم يتجاهل الباحث العديد من الآراء و التّحاليل الصّادرة حول الدولة و المجتمع المدني في الجزائر.

2-3- منهجية الدراسة :

نظر الباحث في دراسته إلى عدة مشاكل التصقت ببناء الدولة، و بظهور المجتمع المدني في الجزائر، و كذلك بسلبيّة العلاقة القائمة بينهما لأسباب سياسيّة و اقتصادية و اجتماعية كانت وراء ما وصفه الباحث بالإخفاق و الفشل الذي أصاب نظام الحكم منذ الاستقلال، و حرّم بالتالي المجتمع من أداء أدوار فاعلة في التنمية الوطنية. و الملاحظ هو أن الباحث اعتمد أساسا على المنهج التاريخي الذي مكّنه من كشف الظروف المحيطة بمشكلة بحثه و تحليل المتغيرات المرتبطة بها.

لقد درس الباحث علاقة الدولة بالمجتمع المدني في ماضيها و حاضرها، و بيّن بفضل قواعد المنهج التاريخي كيف أثر هذا الماضي فيها، إذ قدّم وصف دقيق للفترة التي استغرقت بناء الدولة عبر عدّة أحداث و وقائع تاريخية كان لها تأثير مباشر على علاقة الدولة بالمجتمع المدني. كما حاور بشكل غير مباشر جوانب الماضي في عدة مسائل خاصّة بالاختيارات السّياسية للدولة...، و من ثمّ بيّن بأن ما آلت إليه الأوضاع اليوم، و في ظل التعدّديّة، ليس منفصلا عن التّراكمات السياسيّة التي تشهدها الجزائر منذ العهد الاستعماري ثمّ مرحلة الاستقلال.

2-4- تطور عملية التفكير عند الباحث

تطّورت عملية التفكير عند الباحث في نطاق واضح مكّنه من التّفكير في المشاكل المتعلّقة بالدولة والمجتمع و العلاقة بينهما. و قد تمّت هذه العمليّة عبر منطق يرى بوضوح أن مشكلة المجتمع المدني في الجزائر هي مشكلة سياسيّة، لأن الدّولة الجزائريّة التي عملت منذ الاستقلال و في ظلّ الحزب الواحد على تشكيل مجتمع مدني و ضبطه على مقاسها، ليست مطابقة للمنطق الذي يسير بموجبه المجتمع، وإنّما تم بناءها على أجزاء كثيرة من الماضي الاستعماري رغم عدم أهميتها وفاعليتها. إذن تطوّرت أفكار الباحث عبر تحليل مظاهر الأزمة في بناء الدولة الدّيمقراطية و انعكاسات تلك الأزمة على مصير المجتمع المدني .و بفضل الاطمئنان الكبير لصدق المعلومات و نقدها بطريقة منظّمة، أبعدت الأفكار التي قدتشوّش على صدق الإدراك العلمي في مثل هذه الدراسات.

2-5- القراءة الابستيمولوجية للبحث :

شكّلت الدولة في هذا البحث المادّة التحليليّة الأولى التي أكسبت موضوع العلاقة بالمجتمع المدني حيويّة كبيرة. لقد اتّبع الباحث التيار التقليدي في العلوم السياسية، و الذي لا يسعى إلى اكتشاف القوانين المتحكّمة في الظاهرة السياسيّة. لذلك، تناول بالتّحليل و النّقد مجموعة متداخلة من الحقائق والموضوعات ذات العلاقة بالدولة و النّظام الحاكم و السّلطة السّياسية و المؤسّسات السياسية والمجتمع و مؤسّسات المجتمع المدني. إنّ المسألة السّياسية التي ركّز عليها الباحث ناتجة عن عدم حدوث القطيعة الرّاديكالية مع الماضي الاستعماري، وكذا فشل الدّولة منذ الاستقلال في إضافة لتاريخ الجزائر مبدأ جديد يتمثّل في تطوير نشاط ودور المجتمع المدني الذي يتشكّل بشكل واع و مستقلّ من خلال تنفيذ خطّة عمليّة معدّة ديمقراطيّا.

في الحقيقة، لم يسعى الباحث إلى فهم الدولة كبناء و سياسة باعتبارها تعبّرعن علاقات سياسية واجتماعيّة قابلة للتّغيير و التّطور كغيرها من العلاقات الأخرى السّائدة في المجتمع ، و إنّما رفع الدولة عن المجتمع ونظر إليها و كأنّها خارج هذه العلاقات.و عليه، أدرك الباحث حالة الانفصال بين الدولة والمجتمع بعدما انفردت الدولة بمسؤولية بناء هذا المجتمع من خلال المؤسسات العسكرية و الإنتاجية والخدماتية التي تحكّمت في توجيه المجتمع. و من هنا، تولّدت العوائق الابستيمولوجية التي جعلت الباحث يتمسّك ببعض التّصوّرات الفكريّة الاختزاليّة تجاه المجتمع المدني و علاقته بالدولة في الجزائر. و للتوضيح، نقول بأنّ تركيز الباحث على الزّاوية السياسيّة فقط، و إعطاء الأسبقية لهذه الآلية ليس بالمعنى السّوسيولوجي الواسع للسّياسة، هو ما شكّل عائق إستيمولوجي أمام الباحث الذي لم يتجاهل الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية و غيرها تجاهلا كليّا، و لكنّه في نفس الوقت لم يعترف بالأهمّية النّسبيّة التي يحتلّها السّياسي في تشكيل المجتمع المدني الذي يتفاعل مع كل جوانب الحياة.

إنّ الموقف الذي اتّخذه الباحث من الدولة جعله يحصر مسالة العلاقة بين الدولة و المجتمع المدني في نظام الحكم الذي تملّك مباشرة بعد الاستقلال وسائل الإدارة البيروقراطيّة العنيفة لضبط كل الأمور لصالحه من خلال استخدام القوة و ممارسة التأثير على المجتمع. و على هذا النّحو، أصبحت هذه المسألة واقعة سياسية بالدرجة الأولى، مثلما انعكس على أفكار الباحث الذي اهتمّ خاصّة بنوع من المادّية السياسيّة و الإيديولوجيّة التي تحصر بدورها العلاقة بين الدولة و المجتمع المدني في السيّطرة و التّسلط و الهيمنة السّياسية.

برز عند الباحث عائق إبستيمولوجي منعه من إدراك جزء من الميكانيزمات المتحكّمة في تشكيل المجتمع المدني و تقويّته، خاصّة و أن هذه الميكانيزمات تتحدّث عن ضرورة أن يمارس المجتمع ككل وبذاته هيمنة مجتمعيّة تملك مشروع تنموي واضح، و تتمتّع بالقدرة على هيكلة مكوّنات المجتمع المدني.فرغم ما أشار إليه الباحث في نتائج الدراسة حول "مسؤولية المجتمع المدني"([1]) إلا أن ذلك لم يكن كافيا لتجاوز الموقف الذي حكم منطق البحث في مختلف مراحله. لقدصوّر الباحث العلاقة بين الدولة و المجتمع المدني و كأنها مجموعة إجراءات روتينية و إدارية في مجال السّياسة، ينبغي ممارستهابقوّة لتجسيد الفوائد التي تخدم بناء المجتمع المدني، و ترقّي علاقته بالدولة ...

و بالتّالي، كان هذا العائق المعرفي سبب عدم الأخذ في الحسبان مجموع التّفاعلات النّاتجة عن الحركيّة التي يعيشها المجتمع بفضل أفراده كمواطنين و كفاعلين يصنعون، و بدرجات متفاوتة الأهمّية والجدّية و الاستمراريّة ، العمليّة السياسيّة و العلاقة بالدّولة. و هكّذا، نلاحظ غياب المواطن والمواطنة في هذه العلاقة، علما أنه من غير الممكن بالنّسبة للتّحليل العلمي أن:" نتحدّث عن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في غياب المواطنة".([2])إن المجتمع المدني انتا سياق اجتماعي تاريخي، يحيل إلى واقع المجتمع، و تحيل إشكاليّة العامّة و المعقّدة إلى إشكاليّة التّنظيم الاجتماعي و مختلف العمليّات التي تنظّم سلوك أفراد المجتمع، و ظروف التفّاعل بينهم، إلى جانب كل ما يضفي على حياتهم معنى سياسي أو اجتماعي أو ثقافي...الخ و مثل هذا الموقف المعرفي ، لا يسمح للباحث في العلوم السّياسيّة التّركيز على بناء الدولة وفق نظرة تعتبرها البديل الوظيفي الأساسي الذييتحوّل في كلّ مرحلة تاريخيّة، وطبق أشكالمتنوّعة إلى عائق يحول دون تبلور مجتمع مدني قوي تكوينا و وعيا و ممارسة .

من جهة أخرى، يعدّ ما ذكره الباحث حول النّخبة الوطنيّة التي وصلت إلى الحكم بعد الاستقلال، بفضل انتهاء الاستعمار الذي شكّل العدوّ المرحلي الأساسي للجزائر، و التي لم تتمكّن بحكم ظروف تشكّلها وطبيعة تركيبتها واغراضها السياسية و الإيديولوجية من بناء مجتمع مدني قوي، و إحداث بذلك

1 - نفس المصدر، ص 374.
2 – نفس المصدر ، ص 376

التّنمية و التحول الدّيمقراطي، حقيقة تاريخية ثابتة خاصّة و أنّ هذه النّخبة تحوّلت إلى التّركيز على السّلطة و التسلّط لكبح المجتمع المدني، و إبعاد عنها كل ما هو مخالف لتوجّهاتها.([1]) ونعتقد أنّ هذا الكلام لا ينفي حقائق عديدة لم تظهر في البحث و منها حقيقة انخراط الدّولة بقوّة في تشكيل وإعادة تشكيل المجتمع المدني باسلوبها الخاص.

في الواقع ، لم تنفصل الدولة الجزائريّة عن المجتمع مثلما يرى الباحث ، و إنّما قامت كجهاز وكجماعة ورثت من الاستعمار شكله التّنظيمي القائم على السّيطرة الإداريّة و العسكريّة و المركزيّة ، باحتكار بناء المجتمع المدني و الهيمنة على مصيره، منتهجة في ذلك طرق وأساليب إستراتيجية انتقائية تشجّع في المجتمع كلّ ما يمنحها القوّة، و تقف في وجه من يعارضها. و نعتقد أن هذا ما يؤكد عليه الفكر السّياسي الذي يقول بأنّ الدولة هي إستراتيجية انتقائية بطبيعتها، و الدولة مهما كانت لا تقبل إلاّ بالتّطورات التي تخدم مصالحها.

إنّ العائق المعرفي الآخر الذي نتج بسبب تمسّك الباحث- و بشكل مدقق - بالحديث عن الإخفاق السّياسي و تسلّط الدولة، جعله يفسّر هذا الإخفاق بغياب الإرادة السّياسية الحقيقيّة الرّامية إلى تدعيم المجتمع المدني و تطويره.([2]) و هو ما يعني في العلوم السّياسية غياب الخطاب السّياسي الذي يدمج المجتمع في التنمية و التحوّل الديمقراطي بشكل فعّال... و نعتقد أن مثل هذه الأفكار لا تنجز من النّاحية المعرفيّة أيّة قطيعة مع التصوّرات التي ترى أن الخطاب السّياسي يتطوّر كلية خارج المجتمع. إنّ ما حدث في الجزائر، هو أنّ المجتمع المدني الذي نشأ في ظلّ الخطاب السّياسي الثوري لم يستفيد بعد الاستقلال من الجدل الرّسمي السّياسي الذي طوّرته الدولة عبر الدّستور و المشاريع و القوانين...إلخ. وبالتّحديد، لم يستفيد من كلّ الخطابات التي لم يحرّكها الإبداع النّظري الحرّ و المتحرّرو الديمقراطي، والتي جعلت الدّولة و بمحض إرادتها تتعامل أكثر مع مفهوم "الشعب" أي أفراد المجتمع الجزائري الذين يشتركون في الثقافة و العادات ضمن مجتمع واحد و على أرض واحدة، و لغة واحدة و مصير واحد... إلخ.

و في سياق آخر، قال الباحث بأنه لا يمكن قيام مجتمع مدني بمعزل عن سلطة سياسيّة شرعيّة ممثلة في الدولة.([3]) و بالتالي تعدّ مسالة الشرعية عائقا إبستيمولوجيا كبيرا في هذا البحث ،لأن ما حدث في الجزائر هو أن الانتخابات و التعدّدية الحزبيّة و التّعددية الإعلامية و الدّيمقراطية المنشودة ...الخ ، هي التي مكّنت الدّولة بعد أحداث أكتوبر 1988 و ما ترتّب عنها في مختلف المجالات ، من تبرير

1 - نفس المصدر، ص ص 196-208.
2 - نفس المصدر، ص ص 316-317.
3 -نفس المصدر، ص 206.

وتفسير سلطتها، بل ساعدتها هذه الميكانيزمات السياسيّة على أداء أدوار جديدة عبر التشبّث بالشرعيّة الثوريّة و التاريخيّة و القانونيّة، إلى حدّ اكسبها ثقة اكبر في جدّية ما تقوم به، إذ راحت تقدّم نفسها على أنها المصدر الوحيد لكل شرعيّة. و طبعا، هذا ما منحها فرص التوسيع و الاحتكار في منح الشرعية للآخر، و الانفراد أكثر بالإصلاحات في الاقتصاد و التربية الوطنية و التعليم العالي والشغل...إلخ.

إذن، يؤدي تجاوز معرفيّا هذا التصوّر المتعلّق بالشرعيّة إلى إدراك حقيقة ما يتطلّبه قيام المجتمع المدني. بداية، يبدو انّه من الضّروري أن نؤكّد على أنّ للدّولة فعلا دور في بناء المجتمع المدني ،لكنّ هذا لا يعني أنّ هذه الدّولة هي مولّدة هذا المجتمع، و أنّها هي التي تصنع وعيه السّياسي حسب مصالحها، لأنّه لا يعقل أن تتسبّب الدولة بإرادتها في وجود من يعارضها و ينافسها، بل و قد يتحدّاها داخل المجتمع المدني بفضل الوعي الذي غرسته فيه. إنّ الواقع الذي نعيشه يبيّن بأنّ المجتمع في الجزائر هو الذي يعطي في كلّ مرّة القوّة لدولته عبر المشاركة و التّصويت في الانتخابات رغم التّزوير المتكرّر، و هو الذي يضمن حيويّة بقائها و ديمومتها عبر التّحالفات الاجتماعيّة التي تبرم مع النّقابات رغم قصور ما يتمّ الاتّفاق عليه ، و هو الذي يفتح أمامها مجال الإصلاحات تلو الإصلاحات، لممارسة سلطتها و الظّهور كآلية ضروريّة لبقاء هذه السلطة.

إضافة إلى ذلك، أصبح المجتمع المدني اليوم مسؤولا عن تحمّل أوضاع لم يكن مشاركا في صنعها، في الوقت الذي تسعى فيه الدولة إلى جعل إستراتيجيّته محكومة بإستراتيجيّتها، و العمل على إفراغه من أهدافه، و تجريده من حرّية استخدام الوسائل التي يراها مناسبة للحصول على حقوقه كتنظيم التّجمّعات و المظاهرات...الخ،و هذا عبر استخدام آليات الحوار وتشكيل اللّجان المشتركة وتطبيق مبدأ الشّراكة... إن الدّولة في علاقتها بالمجتمع المدني تبدو في مثل هذه الظّروف جدّ مرتاحة، خاصّة و أنّ المجتمع المدني ينعش بتحرّكاته ديناميكيّة حكمها.

و عليه، نرى أن المشكلة ليست في الشّرعيّة و الاحتواء، بل في فاعليّة و فعّالية ما تقوم به الدولة تجّاه المجتمع المدني. في الحقيقة ، لم تخفق الدولة في الجزائر في بناء مجتمع مدني قوي، بقدر ما فشلت في التّشجيع بسياستها على انتشار سلوكات حضاريّة في عمقها و مظهرها،والتي نذكر منها احترام قيم العمل و الإنتاج ، التّسامح و التّعاون ،احترام الاختلاف والنّضال من أجل المصالح العامّة المشتركة وغيرها...كما يكمن المشكل في فشل الدولة بسبب ممارسة أشكال من الضّغوطات التي أفرغت بتناقضاتها المجتمع المدني من العديد من القيم الأخلاقيّة ، و التي حلتّ محلّها الانتهازيّة واللامبالاة و المصالح الضّيّقة، إذ أصبح اليوم من الصّعب جدّا على أفراده الاستمرار في التّمسّك بالقيم الايجابيّة التي تقوّى مجتمعهم ، خاصّة أمام زيادة انتشار الفساد و تراجع إنتاجيّة الفرد وتوسّع رقعة الاختلالات في المنظومة القيميّة للمجتمع بشكل عام .

لقد ألحقت العلاقة القائمة بين الدّولة و المجتمع المدني في الجزائر أضرارا بالتنمية في الصّميم من خلال إلغاء قيم التّنمية التي لم تبرز في عرض الباحث مثل العقلانيّة و الالتزام. و هذا الأمر ناتج عن عدم لجوئه إلى ربط إشكالية المجتمع المدني بإشكالية التنظيم الاجتماعي التي تشير إلى علاقة المجتمع بالدولة، و لكن أيضا علاقته بالقيم. و بالتّالي، لم تحدث في هذا البحث قطيعة معرفية مع الاتجاهات التقليديّة السّائدة في مجتمعات العالم الثالث، و التي تربط كل شيء بإرادة الدولة، و هذا في الوقت الذي تعترف فيه بأنّ الدولة بممارساتها تمثّل مصدرا من مصادر تكثيف التناقضات داخل المجتمع، و أنّها هي التي تحرم التنمية من وعي المجتمع المدني بها، إلى جانب عدم مساعدته من اجل تحقيق توازنه وتوجيه طاقاته نحو المبادرة و الإبداع و الديمقراطية الحقيقيّة.

إن الاتجاه النّظري الذي سار عليه هذا البحث بنائي-تاريخي، يربط قضيّة المجتمع المدني بطبيعة الدولة و إرادتها السّياسية و ما تقوم به في الواقع. و من تمّ يظهر مشروع التنمية و التحديث في هذا البحث، و كأنّه مجرّد قرار سياسي يستجيب لاختيار اجتماعي. وبطبيعة الحال ، يبقى هذا الطّرح غير قادر على استيعاب التّطوّرات المعرفيّة الهامّة الحاصلة في العلوم السياسية في ظل العولمة. و يتعلق الأمر بالتطورات الرّاهنة العالميّة التي تقتضي الحديث عن الأوضاع الجديدة الغنيّة بأحداثها وتقلّباتها ومطالبها ...الخ ، والتي ترغم الدولة على إعادة تعريف نفسها، و تغيير بعض وظائفها، و التّنازل عن البعض الآخر لصالح المجتمع المدني الذي صار يؤدي أدوارا أساسية من اجل التّغيير و تحسين ظروف المعيشة و غيرها من القضايا التي كانت معالجتها تعدّ في السّابق من مهام الدّولة فقط. و ما يتّفق عليه الجميع هو أن أهميّة المجتمع المدني قد تصاعدت في الوقت الحاضر عبر دول العالم حجما و مطلبا، وذلك بدون إرادة الدولة ورغبتها في التغيير...

لهذا السّبب، تتحدّث التطورات الابستيمولوجية اليوم عن ضرورة الاهتمام الفكري في العلوم السياسية بالشّرعية التي تفترض الوحدة الفعليّة بين الدولة و المجتمع المدني، ليس عبر الإدارة السياسيّة و هيمنتها، و إنّما عبر ممارسة الأهداف المشتركة في التنمية و التّحديث و المساواة و الشعور بالوطنيّة، و العدالة الاجتماعيّة...إلخ. و بالتالي، نستنتج أنّ العوائق المعرفيّة التي ظهرت في هذه الدّراسة كانت بسبب عدم تعامل الباحث مع المجتمع المدني كظاهرة سوسيولوجيّة، قد لا نحتاج إلى إثبات وجودها من عدمه في مجتمعنا، بقدر ما نحتاج إلى التّعامل معه بصفته أداة تحليل و تفسير له لمختلف التّحوّلات التي يشهدها النّسيج المجتمعي في بلادنا.

أمّا بالنّسبة للعلوم السّياسية، فقد تطوّرت في العقود الأخيرة بفضل التّراكم المعرفي، و تطوّرت منهجية البحث العلمي التي أصبحت متعدّدة المقاربات و الاتّجاهات ، بمعنى أنها لا تكتفي بمقاربة واحدة أو أكثر ، و لا ترضى بحصر إشكالية العلاقة بين الدولة و المجتمع في مفاهيم و مصطلحات

وعبارات مثل : طمس المجتمع المدني، عدم تحريك و تفعيل المجتمع المدني، التّسلط ، تشديد الرّقابة، الإحالة دون ... ، السّيطرة، التّهميش، التردّد ، عدم الثقة في المجتمع المدني، رهان الدّولة هو الرّهان الأساسي لقيام المجتمع المدني، تضييق الخناق على المجتمع المدني، التسلّط الصّارم، الرّقابة الشديدة، الانعكاسات السّلبية، الاحتواء، الإقصاء، التهميش ...إلخ.

في المقابل، تتطلب القطيعة المعرفيّة لتجاوز الطّرح التّقليدي التّحوّل نحو المفاهيم التي تجعل من المجتمع المدني و تنظيماته ضمان يخدم الصّيرورة التّنمويّة كعمليّة قويّة لا رجعة فيها. ذلك أن العلاقة بين الدولة و المجتمع المدني هي علاقة ديمقراطيّة لا تكتفي بوجود دولة قانونيّة، عادلة ومتفتّحة على حقوق المواطنين...، بل تتطلّب نشر و ترسيخ مبادئ الحريّة و الديمقراطيّة في ممارسات المواطن التنظيمات المدنيّة. إن التوجّه المعرفي الجديد، يستبعد في التفكير السّياسي العلمي، الاكتفاء بالتّركيز على النّقائص من خلال التّركيز على الدّولة، والدّعوة إلى ضرورة تغذيتها بالمبادئ الأساسيّة التي تفيد المجتمع المدني و تخدم مصالحه. و على عكس ذلك ، ينتقل التوجّه الجديد تدريجيّا من التّأكيد على السّلطة المركزيّة و الدّولة إلى التّأكيد على السّلطات الاجتماعية العديدة، و يتّجه أيضا من المراهنة على الدولة في إحداث التغيير إلى المراهنة على دور المواطن و هيأت المجتمع المدني و الرأي العام و النضج الديمقراطي، و أهمية درجة التفاعل و التواصل بين الدولة و المجتمع.

هذا ما كان واضحا في الانتقادات الابستيمولوجية الرّافضة للنّزعة الفكريّة التي تعتبر الدولة كجهاز راع قوي للتقدّم و التّحديث المدني للمجتمع، خاصّة إذا أخضعت للإصلاحات و التّرميمات التي تراجع من حين لأخر قوانين و آليات اللّعبة السّياسيّة بشكل عام . هذا ما عبّر عنه الأستاذ برقوق حين تحدّث عن الإطار الابستيمولوجي للاتّجاهات الجديدة في العلوم السياسية ،حيث رأى بأنّ عولمة حقوق الإنسان فرضت أن يكون المواطن ليس مجرّد مشارك في العمليّة السّياسية بل صانعا لها ، لأنّه أصبح في نفس الوقت فاعلا وموضوعا في حقل علم السّياسة. و بالتّالي، تقتضي مهمّة إعادة البناء الابستيمولوجي في العلوم السّياسية إدراج هذا المواطن كإحدى أدوات التّحليل، إلى جانب الدولة والشركات المتعدّدة الجنسيّات و بقيّة الفاعلين في هذه العلوم.([1]) ونعتقد أنّ كلّ هذه الاهتمامات المتجدّدة في ثوبها المعاصر،تدخل ضمن إشكاليّة الفكر الدّيمقراطي النّقدي المطروحة في مجال العلوم الاجتماعيّة ، والذي يؤمن بقدرات المجتمع المدني وعزيمة المواطنة في سبيل أداء ادوار أكثر أهمية في تنميّة المجتمع.

1 – برقوق محند، إشكالية إعادة البناء الابستيمولوجي في ظل عولمة حقوق الإنسان، ملتقى الاتجاهات الجديدة في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2009.

الفصل الثامن:

I- تقديم الأطروحة الخامسة

تعد العائلة مؤسسة اجتماعية، تتغير بتغير أنظمة المجتمع سواء كانت اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية أو تعليمية... والعائلة هي أقدم المؤسسات الإنسانية وأكثرها شيوعا وارتباطا بالأدوار التي تحافظ على الجنس البشري وتربيته وإعداده للمساهمة في تنمية المجتمع وتطوره، لذلك ، اهتم علم الاجتماع بدراسة العائلة من خلال الاهتمام بظاهرة التغير الاجتماعي ومختلف التحولات التي تطرأ على بناءها وخصوصياتها ووظائفها، وهذا عبر مراحل تاريخية متتالية .

ومع تزايد حجم ظاهرة التغير الاجتماعي ودرجة تعقدها، أصبح علم الاجتماع يتناول موضوع العائلة من خلال دراسة التغيرات التي تشهدها هذه الخلية الاجتماعية على مستوى العلاقات العائلية والاجتماعية ، وما يترتب عنها من أفكار ومعاني وقيم وسلوكات ومواقف وممارسات تبين توجه العائلة واختياراتها فيما يتعلق بأسلوب التفاعل والتبادل والتكيف مع محيطها الاجتماعي والثقافي والاقتصادي ... إلخ في هذا السياق، أنجزت هذه الدراسة التي خصصت لمعرفة آليات التكيف مع التغير الاجتماعي الذي يشهده المجتمع باسم التنمية والتحديث، والتي عرضت أمام العائلة جملة من المؤثرات الخارجية التي شكلت مظاهر جديدة وحديثة تعكس حجم هذا التغير وطبيعته.(1)

1-أهمية الموضوع وأهدافه :

أشارت كل الدراسات إلى أن العائلة الجزائرية عرفت تحولات كبرى غيرت الصفات التقليدية التي كانت تميزها في تركيبتها وفي علاقاتها الداخلية وروابطها الرقابية.وعلى هذا الأساس، برزت أهمية موضوع العائلة وآليات تكيفها مع التغير الاجتماعي خاصة وأن موضوع العائلة استقطب في العقدين الأخيرين من القرن الماضي وبداية هذا القرن اهتمامات السياسيين والمشرعين وكل التنظيمات الاجتماعية. وهو ما يترجم زيادة الوعي بأهمية التحول الذي طرأ على العائلة التقليدية الممتدة تحت تأثير التصنيع والتنمية والتحديث ومظاهرها.

وفي الجزائر، تشير أهمية هذا الموضوع إلى التحول الذي حصل في الدراسات السوسيولوجية التي انتقلت من التركيز على التنمية الاقتصادية، ومشروع الإصلاح الزراعي والتصنيع ومشاكل الأرياف وغيرها من المواضيع التي سادت في حقل الدراسات الاجتماعية بعد الاستقلال مباشرة إلى،

(1) 1-درواش رابح،العائلة الجزائرية و اليات تكيفها مع التغير الاجتماعي، رسالة دكتوراه دولة،اشرف أ.د.بوتفنوشت مصطفى،جامعة الجزائر،كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية،قسم علم الاجتماع،2004 – 2005.

الاهتمام بالبنية العائلية. وهو ما يعني تحول الباحثين إلى دراسة التركيبة الاجتماعية والتطورات الحاصلة داخل الأسرة ،خاصة بعد ظهور النقاش الوطني حول قانون الأسرة، و موضوع حقوق المرأة و مكانتها في المجتمع، و انتشار الوعي بأهمية إعطاء الأولوية للاستقرار العائلي الذي يضمن حماية الطفولة والأمومة صحيا واجتماعيا...) (1)

تتمثل أهمية هذا الموضوع في وجود علاقة إرتباطية بين شكل التنمية الذي تنتهجه الجزائر منذ الاستقلال والقائم أساسا على التصنيع و التعلم و التمدن ، وظهور شكل عائلي جديد تشكلت بمقتضاه وحدة اجتماعية وعلاقات اجتماعية جديدة عززت استمرارية التواصل القرابي وبعض القيم التقليدية(2)

أما بالنسبة لأهداف الدراسة، فقد لخصها الباحث في:[1](3)

- فهم العائلة الجزائرية والتنبؤ بآفاق مستقبلها.
- دراسة الكيفية التي واجهت بها العائلة مختلف موجات التغير عبر مراحلها التاريخية المختلفة.
- فهم الكيفيات التي يحدث وفقها الصراع بين الإتجاهات الثقافية المحافظة، وتلك التي تحاول مواكبة ركب التحديث.
- فهم التناقضات التي تخيم على المجتمع الجزائري بأسره بسبب التحولات العميقة التي مست العائلة.

2- مشكلة البحث وإشكاليته

طرحت مشكلة هذا البحث على عدة مستويات واقعية وفكرية، تتلخص أساسا في الإستفهامات الكثيرة الناتجة عن عدم إدراك بوضوح طبيعة وعوامل واتجاه التغير الاجتماعي الذي تعرض له المجتمع الجزائري خلال العقود الأخيرة، والذي كان له حسب ما ذكره الباحث انعكاسات قوية على التكوين البنائي والوظيفي للعائلة بشكل عام. من جهة أخرى، لاحظ الباحث أن الإنتاج السوسيولوجي حول العائلة يؤكد وجود تركيبة اجتماعية ثنائية تتعايش ضمنها بنيتين متناقضتين، إحداهما تمثل العائلة الممتدة الأبوية التي تصفها بعض الأدبيات السوسيولوجية بالتقليدية، والأخرى هي العائلة الزواجية التي يطلق عليها بالنموذج العائلي الحديث. وضمن هذه الثنائية، تشكلت حسبه صعوبة تحديد نموذج العائلة المسيطر على الواقع الجزائري، رغم سهولة إظهار خصوصية كل نموذج.[2] (5)

1 – العائلة الجزائرية و اليات تكيفها مع التغير الاجتماعي،ص 2.
2 – نفس المصدر ، ص ص 3 -4 .
3 – نفس المصدر ،ص ص ت
5- نفس المصدر، ص أ

في هذا المجال،ذكر الباحث أن نتائج الدراسات السوسيولوجية جاءت متباينة، إذ يعترف الاتجاه الأول بانتشار العائلة الزواجية بفضل انتشار الحياة العصرية الحضرية التي جلبت مميزات التوازن في العلاقات القرابية مع أهل الزوجة والزوج، والنسبية في سلطة الإباء على الأولاد، والميل إلى المساواة بين الجنسين في كل المجالات، واختفاء بعض التقاليد...إلخ، بينما يشير الاتجاه الثاني إلى أن العائلة الممتدة لم تنهار في الجزائر، رغم تعرض بنياتها الاجتماعية والاقتصادية لعملية الهدم والتفكيك. ويرى هذا الاتجاه أن العائلات تقوم إلى حد الآن على أساس الروابط القرابية الدموية، و اللاانقسامية في الملكية، والإشراف على عملية التنشئة للخلف، والعيش كوحدة إنتاجية استهلاكية بنفسها ولنفسها وفق علاقات هرمية ثابتة.([1])

باختصار، يتلخص مشكل البحث في ما كل ما ترتب عن الاختلافات الكبيرة في تفسير وضع العائلة الجزائرية، وبالتحديد تفسير آثار التناقضات التي خلفها التغير الاجتماعي على العائلة. وحول هذا الموضوع ، لمس الباحث من خلال تفحص نتائج الدراسات التي أجريت على العائلة في علم الاجتماع ، والقراءة الإحصائية للتعداد السكاني الذي تم مابين 1977 /1987 ، مدى تأكيد الباحثين على دور الأنشطة الاقتصادية الجديدة غير الزراعية والتعليم وتوسيع ظاهرة التمدن في بروز العائلة الزواجية وزيادة نسبتها... إنه التغير الاجتماعي الذي أفرز شكل عمراني لاينسجم مع العائلة الممتدة التي فقدت جزء من خصوصياتها ،بسبب الضغوطات التي مارستها أزمة السكن وضعف الإنتاج الزراعي وارتفاع النمو الديمغرافي بشكل غير متوازن مع الإمكانيات الاقتصادية، إلى جانب انتشار قيم مبنية على الفردية والمصلحة الخاصة.([2])

وعليه، انطلقت إشكالية هذه الدراسة من التساؤلات التي شغلت بال الباحثين حول الأسباب التي تجعل شكل العائلة يستمر في الوجود ضمن شروط و ظروف تختلف عن تلك التي كانت سائدة في القديم ، بحيث لاحظ الباحث أنه رغم تلاشي نظام القبيلة أولا،و نظام العرش ثانيا ، ثم انتشار واقع جديد بخصوص إمكانية تقسيم الأرض بين الورثة، ثم افتقاد الأرض في مرحلة أخرى لقيمتها الاقتصادية والاجتماعية بسبب التفتيت الذي لحق بها ...إلخ، إلا أن ذلك لم يمنع العائلة الجزائرية الممتدة من التمسك بمرونتها وقدرتها على التكيف مع الأوضاع الجديدة في جوانب والمقاومة من خلال توظيف آليات للمحافظة على استمرار وجودها في الضمير الجمعي.([3])

---

[1] نفس المصدر ، ص ب
[2] نفس المصدر،ص ت
[3] نفس المصدر،ص 3

إن الخلفية النظرية التي أرتكز عليها الباحث ترى أن العصرنة لم تقضي على نموذج العائلة الممتدة، التي تمكنت من استبدال مبدأ جمع المحاصيل الزراعية في مخزن واحد لفائدة الجميع، بجمع الأجور المتحصل عليها من مختلف نشاطات أفراد العائلة في ميزانية موحدة، وهي نفس العائلة التي وظفت الخبرات المكتسبة والمناسبات الدينية و العائلية كوسائل لتحقيق اندماج أعضاء الجماعة القرابية في الحياة القرابية، وتحقيق التقارب الذي يدخل في نطاق أداء واجب البعض اتجاه البعض الأخر.وتضمنت نفس الخلفية قائمة من الممارسات التي لجأت إليها العائلة الممتدة التي جعلت من سيادة العائلة الزواجية نمط مهيمن على الواقع الاجتماعي الجزائري الذي صار اليوم موضع تساؤل. إذن، تشير إشكالية الباحث إلى أن العائلة هي الإطار الأول الذي يمكن أن نلاحظ فيه كل التناقضات الناجمة عن التطورات الكبرى التي أخذت موقعها في المجتمع الجزائري. ويتعلق الامربالتغيرات التي لا يمكن فهمها وتفسيرها إلا داخل هذه العائلة التي تعتبر مرجعا للمنطق البنائي في المجال الاجتماعي. و انطلاقا من ذلك، لا يمكن الحديث عن عائلة جزائرية بشكل عام، ولكن فقط عن نموذج عائلة متعدد حسب المناطق والطبقات والجماعات الاجتماعية.([1])

3- تساؤلات، فرضيات، و مفاهيم البحث:

بهدف التعمق في بحث هذا الموضوع، طرح الباحث التساؤلات التالية :([2])

- هل يمكن قبول أطروحة حول وجود علاقة إرتباطية بين شكل التنمية الذي تنتهجه الجزائر، والذي قوامه التصنيع والتعليم والتمدن، وظهور شكل عائلي جديد له نمط معين في الحياة والتفكير، وهو بمثابة آلية تكيف بنائية ووظيفية مع متطلبات مجتمع متغير ؟

- ماهو الشكل الذي تتخذه هذه الآليات الجديدة في علاقتها مع النموذج القديم (العائلة الممتدة) ؟

- هل تأخذ هذه الآليات شكلا القطيعة المفروضة أو الإرادية مع القديم ؟ و هل تصبح الحياة العائلية في سياقها حياة خاصة تهم الزوجين والأبناء فقط وهذا بعيدا عن أي تأثير للدوائر القرابية ؟

- هل تأخذ هذه الآليات شكل توفيقي، يستفيد من مزايا النموذج القديم، ويكون ذلك بمثابة سند ظرفي لها في مرحلتها الانتقالية؟.

وقد تضمنت الدراسة أربع فرضيات هي:([3])

[1] نفس المصدر، ص 4
[2] نفس المصدر ، ص5
[3] نفس المصدر ، ص7

الفرضية الأولى : يتجه التغير العام للعائلة الجزائرية نحو السيطرة التدريجية للعائلة الزواجية بشكل يتوافق مع مستويات التنمية المنجزة صناعيا وتعليميا وعمرانيا.

الفرضية الثانية : يتم اتجاه العائلة الزواجية نحو تحقيق قفزة في العصرنة وبدون تدمير كلي للنسق الاجتماعي للبنية العائلية التاريخية، وبتوظيف آليات تكيف سوسيو - ثقافية تتميز بترك هامش تدخل العائلات الممتدة يأخذ في الغالب طابعا تشريفيا أكثر منه عمليا في المسائل المتعلقة بتأسيس العائلة الزواجية من خلال تسييرها وشكل تضامنها.

الفرضية الثالثة : يتحدد موقع الأسرة الجزائرية الحالية ضمن الخط العام لتطور العائلة من الشكل التقليدي الموسع (العائلة الممتدة) إلى الشكل الضيق (أسرة نواتية)، حسب درجة تأثرها بعوامل التغير الاجتماعي المختلفة التالية : التصنيع، التعليم والهجرة.

الفرضية الرابعة : تتخذ العائلة أثناء عملية التحول شكلا أبويا يتجه أكثر فأكثر نحو تجسيد وترسيخ النموذج ألنواتي من خلال الاستناد على مستوى البناء والوظيفة والعلاقات على مجموعة من الآليات تسمح لها بالتكيف والتوافق المستمر مع متطلبات أشكال التغير الاجتماعي.

أما بالنسبة لمفاهيم البحث فهي: الأسرة، العائلة، القرابة، الزواج، التكيف ونموذج التغير الاجتماعي. وقد تم تحديدها وفق الإطار النظري الذي أعتمد فيه الباحث على اتجاه التغير الاجتماعي، واتجاه دراسة العائلة كنسق اجتماعي مسته ملامح التغير بنائيا ووظيفيا وعلائقيا.([1])

4- المقاربة المنهجية للبحث :

تناول الباحث العائلة كوحدة للدراسة من اجل الكشف عن آليات التكيف مع التغيرات الاجتماعية في النظام ألزواجي، متخذا من أسلوب الاختيار ومكانة ودرجة القرابة بين الزوجين وتعدد الزوجات مؤشرات لذلك.وبالنسبة لآليات التكيف، أرتكز على التغيرات في حجم العائلة والأساليب المعتمدة في التخطيط العائلي. و عالجت هذه الدراسة العلاقات الاجتماعية الداخلية للعائلة، انطلاقا من العلاقات السائدة بين الزوجين من حيث الجوانب العاطفية والسلطوية، وتوزيع الأدوار. وفيما يخص العلاقات الوالدية، تم تناولها من زاوية علاقات الحوار ونوعيته مع الأبناء. و كذلك من حيث اختيار درجة انعزالية العائلة نتيجة التغير. وفي هذا السياق، عالجت الدراسة أوجه التغير الاجتماعي للعائلة من حيث

[1] - نفس المصدر،ص 19

انتقالها من نمط العائلة كوحدة منتجة ومستهلكة إلى مجرد وحدة مستهلكة، و هذا للتعرف على الأدوار الاقتصادية لأعضائها، إلى جانب التعرف على دور العائلة في التنشئة الاجتماعية.([1])

بالإضافة إلى ذلك، ارتكزت الدراسة الميدانية على ثلاث محاور كبرى هي التغير في البناء ألزواجي والديمغرافي، ونسق العلاقات بين أعضاء العائلة ، ثم مع محيطها الاجتماعي، لتصل إلى محاولة الكشف عن التحولات في وظائف العائلة. لقد أعتمد الباحث على المنهج السببي كمنهج أساسي للدراسة، والمدعم بالمنهج المقارن من خلال تبني طرح تكميم المعطيات والنتائج (جمع وتحليل) ، بصفته أسلوب منهجي يوفر إمكانية جمع معلومات يمكن مقارنتها من عنصر إلى آخر ضمن جملة من العناصر المتمثلة في عوامل التغير الاجتماعي المستقلة، أي التعليم، والمهنة والحراك الجغرافي، والتي تسمح بتفسير ظاهرة الأسرة كمتغير تابع، وكذا تفسير التغير الاجتماعي.([2])

وعلى هذا النحو، أنتهج الباحث منهج تحولات الأسرة ضمن نسق التغير الاجتماعي المتعدد الأبعاد، ويقوم التكميم (المنهج الكمي) على شرط أساسي، وهو أن تسلّط الملاحظة على مجموعة من العناصر القابلة للمقارنة، و تكون في الغالب متكونة من أشخاص. لذلك، أعتمد الباحث على مجموعة من الملاحظات والمقابلات والحوارات كمرحلة كيفية ممهّدة للبحث التطبيقي، علما بأن هذه المقابلات المحدودة شكلت تقنية البحث من أجل بناء جداول إرتباطية بسيطة أو مركبة، وقابلة لتكوين خطاب سوسيولوجي يقدم تأويلا وتفسيرا للأسباب والنتائج مع إمكانية التنبؤ.([3])

وبالإضافة إلى الملاحظة والمقابلة ، استخدم الباحث تقنية الاستمارة منتهجا العينة القصدية في اختيار مناطق إجراء البحث وهي :

في الشمال : العاصمة وبومرداس،

في الوسط : البليدة ، عين الدفلى والجلفة.

في الجنوب : الأغواط ، تمنراست وغرداية.

و تضمنت عينة البحث 395 وحدة، تتحدد كل منها بمتغيرين أساسيين هما رب الأسرة والسكن الذي يجمعها. وكانت العينة غير احتمالية بسبب التعرض إلى أمور شخصية وعائلية تتماشى مع ثقافة العائلة الجزائرية. و هو ما جعل الباحث يعتمد على طريقة العينة التراكمية (الكرة الثلجية) لتحديد وحدات العينة التي استهدفها ملئ الاستمارات في المناطق المعنية بالدراسة، وهي الاستمارات التي

[1] نفس المصدر، ص20
[2] نفس المصدر، ص20
[3] نفس المصدر، ص21

تضمنت سبعة محاور رئيسية فيها اثنان وستون سؤالا.([1]) في جانب أخر ،قدم الباحث مجموعة من الدراسات السابقة حول العائلة الجزائرية وخصائصها الحديثة، وكذلك حول الأسرة و المرأة ومنع الحمل. كما تطرق لدراستين من العالم العربي، الأولى حول أثر التغير الاجتماعي على الأسرة الأردنية من وجهة نظر بنائية – وظيفية ثم دراسة ثانية حول الأسرة والتغير الاجتماعي في مدينة برازيليكاتا BRASILICATAفي جنوب إيطاليا، و أخيرا قدم تقرير بحث حول الأسرة في منطقة كونان KONIN الصناعية ببولندا.([2])

وقد تشابهت الدراسات السابقة حسب الباحث في كونها تتناول كلها موضوع العائلة كوحدة للدراسات لا تعيش بمعزل عن محيطها الاجتماعي، بل هي على صلة بمختلف المؤسسات المكونة للمجتمع، بحيث تؤثر فيها وتتأثر بها.و هكذا، استفاد الباحث من كل الأفكار التي أكدت على تأثر العائلة بعوامل التنمية المنتهجة من قبل المجتمع.

احتوت هذه الدراسة على اثني عشر فصل، خصص الفصل الأول للمدخل المنهجي، والفصل الثاني لدراسة مراحل تطور الفكر الاجتماعي، ثم المنظور الديني للعائلة، ثم العائلة في مختلف الحضارات، والعائلة في التفكير الاجتماعي العربي، وأهمية العائلة في التفكير الاجتماعي. كما خصص الفصل الثالث لدراسة عوامل التغير الاجتماعي، وبالتحديد أثر التعليم على الأسرة، وآثار الصناعة والمهنة على التغير الاجتماعي الأسري، وانعكاسات الهجرة والحراك الجغرافي على الأسرة، ثم التغير الاجتماعي بين التيار المتفائل والتيار المتشائم. وفي الفصل الرابع، درس الباحث مقومات العائلة والتغير الاجتماعي من خلال معالجة موضوع اتجاهات تغير العائلة، ثم التغير في النظام ألزواجي، ثم الزواج كمؤسس اجتماعية و بعد ذلك، تطرق للتحولات في نطاق الأسرة مركزا على التحول الأساسي من الإنجاب المفتوح لعدد الأولاد إلى الإنجاب المحدد عدديا.

أما الفصل الخامس، فقد خصصه للتحليل السوسيوتاريخي للبناء الاجتماعي الجزائري، انطلاقا من مرحلة ما قبل الاحتلال، ثم فترة الاحتلال فما بعد الاحتلال، مبرزا في مبحث خاص آليات تكيف العائلة مع التغيرات الاجتماعية في الجزائر. و بعد تقديمه المدخل المنهجي الميداني ضمن الفصل السادس، خصص الباحث الفصل السابع لدراسة آليات تكيف النظام ألزواجي مع أشكال التغير الاجتماعي، إذ تطرق لواقع التحول من الزواج الداخلي إلى الزواج الخارجي، ثم التكافؤ ألزواجي من الزواج النفعي إلى الزواج العاطفي، تناول الباحث بالدراسة العوامل المؤثرة في تغير طرق اختيار القرين ،و عالج

[1] - نفس المصدر، ص ص 21، 24
[2] - نفس المصدر، ص ص 24 ، 38

في الفصل الثامن البنية الديمغرافية للعائلة، حيث تطرق لتحول الإنجاب العشوائي إلى إنجاب مخطط، وأسباب استعمال وسائل منع الحمل، ثم أسباب عدم إستعمالها .

بالنسبة للفصل التاسع الخاص بآليات تكيف العلاقات الأسرية مع أشكال التغير الاجتماعي، فقد تضمن مباحث حول نسق العلاقات الأسرية بين الانغلاق والانفتاح، ثم العلاقات الزوجية، ثم علاقات القوى وتوزيع الأدوار في الأسرة.

بعد ذلك، تحدث في الفصل العاشر عن السلطة الأبوية، ودورها واتجاهاتها وخصائصها، ثم مجالات الإتصال بين الأب وأبناءه، ثم العلاقات العائلية والجنس وأخيرا العلاقات القرابية. وفي الفصل الحادي عشر، حلل جوانب التحولات في العلاقات القرابية من خلال النظر في السكن المستقل بين الانفصال المكاني والإنفصال الإجتماعي،و البعد المكاني والجغرافي بين أسرة الإنجاب وأسرة التوجيه للزوج والزوجة، إلى جانب الإتصال والتضامن الاجتماعي فيما بين الوحدة القرابية، والتضامن الإجتماعي القرابي بين الواجب والاختيار، وأخيرا علاقات العائلة بمحيطها الخارجي. وخصص الفصل الثاني عشر لموضوع التغير في وظائف العائلة عبر الوظيفة الاقتصادية للعائلة ودورها في التنشئة الاجتماعية.

5- نتائج الدراسة

تتمثل نتائج هذه الدراسة في مايلي :([1])

- لا يوجد بالنسبة لنظام الزواج و تعدد الزوجات ميل نحو اتخاذ أكثر من زوجة. ويبقى تكرار الزواج مرتبط بالطلاق.ويتأثر تحول الزواج إلى عقد شخصي بالعلاقات الشخصية لمتعاقدين.
- تراجعت ظاهرة تعدد الزوجات منذ السنوات الأولى للاستقلال.
- تراجع بشكل بارز حجم الزواج القرابي أمام تكيف العائلة مع شكل الزواج الخارجي المميز لشكل الأسرة الزواجية.
- صار الزواج الشخصي أكثر انتشارا متأثرا بالمستوى التعليمي والمهني والهجرة.
- ينتشر التكافؤ في سن الزواج عند الفئات العمرية الصغرى.
- يقوم اختيار الزوجات على اللاتكافؤ كلما أرتفع سن الزواج، لأن التقاليد مبنية على تفضيل المرأة الصغيرة القادرة على الإنجاب أكثر.
- تزداد نسبة التكافؤ في المستوى التعليمي كلما أرتفع المستوى التعليمي. كما تفضل أغلبية الفئات الأمية الارتباط بمن هم من مستواهم.

[1] نفس المصدر، ص ص 448 – 459

- لايشكل في المناطق الشمالية تفوق المرأة على الرجل من حيث المستوى التعليمي عائقا لزواجهما.
- تعتمد العائلة الزواجية على التخطيط العائلي لتنظيم النسل، ورغم ذلك لم تصل إلى الحد المثالي لعدد الأطفال المحصور في طفل أو طفلين حسب ما تقتضيه العائلة الزواجية.
- تتجه العائلة الزواجية نحو التركيز على العلاقات العاطفية وإبرازها في الحياة الخاصة بين الزوجين من خلال سلوكات كل منهما.
- تبقى مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات باعتبارها مقياس للسلطة وتمركزها في العائلة نسبية.
- توسعت بفضل تحسين المستوى التعليمي دائرة استشارة الزوجة، لكن دون توسيع دائرة إشرافها على القرارات.
- لابساهم الأب أو الزوج في الأعمال المنزلية التي تعتبر تقليديا من مهام المرأة.
- تبقى مهام المرأة خارج البيت محل تحفظ.
- تعتبر الخلافات الزوجية في العائلة الزواجية خلافات خاصة يتم حلها بين الطرفين.
- مازالت قيم الإحترام والطاعة تتحكم في العلاقات الوالدية بالأبناء، وبذلك لم تتغير كثيرا المقومات التي تستند عليها علاقة الأب بالأبناء.
- يتبع الآباء أسلوب الضبط المبني على التوجيه فيما يخص عملية التنشئة الإجتماعية.
- ما يزال التمييز بين الذكور والإناث قائما داخل العائلة الجزائرية، ويتسع مجال حرية البنات في حدود الخروج لطلب العلم واختيار التخصص العلمي.
- لا يفصل البعد المكاني بين أسرة الإنجاب وأسرة التوجيه للزوج والزوجة، وإنما يمكن الجميع من الإلتقاء وتبادل المساعدات.
- لايعتبر تبادل الزيارات واجب لذاته، و الهدف منها في الغالب هو تحقيق مصلحة الجماعة وتماسكها، وهي اليوم ترتبط أكثر بالمصالح الشخصية.
- حلت جماعات الجوار محل القرابة، وتقلصت زياراتها.
- يتأثر التضامن وشكله بالمستوى التعليمي والمهنة والهجرة.
- لايعتبر انحرافا إجتماعيا ودينيا عمل المرأة خارج البيت، و هذا بسبب الضغوطات والصعوبات الاقتصادية و ضرورة مواجهة حاجيات الأسرة الجديدة.
- يسير التغير في مسار الإستثمار نحو تفكك المشروع الإستثماري العائلي في مقابل ظهور المشروع الإستثماري التساهمي الذي يعتمد على أطراف خارج العائلة والقرابة.
- لم يعد الأبناء في نظر الأولياء يمثلون ثروة مدخرة لفترة الشيخوخة، لأن العمل المأجور وما يقتطع منه للتقاعد هو الضمان.

- تتجه العائلة الجزائرية نحو تحقيق قانون التقلص الذي يميز الأسرة النواتية بطريقتين تتعلق بالأقارب والأولاد.من جهة، تحاول إبعاد أو تخفيض عدد الأقارب في مسكنها أو تكتفي في الحالات القاهرة بالوالدين فقط، ومن جهة ثانية تعتمد على التخطيط العائلي ليصبح العدد المثالي في الإنجاب يتراوح بين طفلين والأربع أطفال.
- يبدو اللجوء إلى الزواج الخارجي في حدود الحي وأماكن العمل بديل عن القرابة المفقودة مكانيا،و هذا لإعادة التهيكل ضمن علاقة قرابية اجتماعية عن طريق المصاهرة.
- الاختيار للزواج يباركه ويزكيه الأهل، وهكذا تتحقق النزعة الفردية المتنامية والمدعمة لتزكية قبول العنصر الجديد في العائلة.
- يتم الإشباع العاطفي في إطار اندماج اجتماعي يتحقق في حدود السعادة القرابية وصلة الرحم.
- العائلة هي محور العلاقات الإجتماعية.
- العائلة الجزائرية أبوية من حيث تمركز السلطة والمسؤوليات والامتيازات.
- العائلة الجزائرية هرمية على أساس الجنس والعمر والتنشئة السلطوية.
- في العائلة الجزائرية، الإناث عضوا أكثر منه فردا مستقلا، وهوية أكثر منه شخصية بذاتها.
- العائلة النواتية لاتحمل نفس صفات العائلة القرابية لأن الروابط والإلتزامات القرابية لم تتلاشى.
- العائلة الجزائرية ليست درة منعزلة عن بقية الدرات المكونة للمجتمع .

II- القراءة الابستيمولوجية للبحث :

2- 1- الموضوع وطبيعة الحقائق المدركة:

يعد موضوع " العائلة وآليات تكيفها مع التغيير الاجتماعي" من المواضيع التي تندرج ضمن مجالات التنمية الإجتماعية، وذلك لأن العائلة تمثل في كل مجتمع النظام الاجتماعي الأساسي الذي يمنح المجتمع القدرة على إمتصاص التغيرات المختلفة التي تمس بناءاته الإجتماعية والإقتصادية والثقافية. والإهتمام بتكيف العائلة مع التغير الإجتماعي، يعني البحث في سبل التكيف التي تضمن إستقرار العائلة، وتحافظ على توازنها المعنوي والمادي الذي يجسد خياراتها الأساسية الخاصة بالحياة العائلية، والتي لجأت إليها العائلة في حقيقة الأمر من أجل تكييف قيمها وأهدافها وطموحاتها مع متطلبات التغير، ومن تم التوصل إلى ضبط سلوكات أفرادها وتصرفاتهم وفق ما يضمن تنميتها وتقدمها.

على هذا الأساس، أراد الباحث في هذه الدراسة التحقق من التغير الذي شهدته العائلة الجزائرية، والذي إنعكست ملامحه على تركيبتها البشرية ووظائفها الإقتصادية والإجتماعية والثقافية. لقد إنطلق من

السؤال الأساسي الذي طرح خاصة في العالم العربي حول مدى قدرة الناس على التوافق مع التغير الإجتماعي لضمان التكيف الإيجابي، خاصة وأنه ظهرت في الجزائر، وعلى المستويات الرسمية وزارات تهتم بمعرفة كيف يتأثر النسق الأسري بالتغير الإجتماعي السريع الذي يشهده المجتمع، وكيف يحقق توازنه،إذ تخصصت هذه المؤسسات في حقل التوجيه الأسري. ([1])من جهة أخرى، ركز الباحث على أهمية العائلة في العلوم الإنسانية بشكل عام والعلوم الإجتماعية بشكل خاص، ومنها علم الإجتماع الذي يعد بمثابة إطار تكاملي لدراسة العائلة كرابطة وكنظام يتألف من عناصر متفاعلة تميزها الإنتظامات النمطية. ([2])

لقد أدرك الباحث أن الوحدة التي مسها التغير بشكل واضح في المجتمع الجزائري هي العائلة التي لم تطور عبر تاريخها ردود الأفعال فحسب، وإنما كانت دائما عامل حيوي في إحداث التغير الذي كان له انعكاسات على بنيتها ووظيفتها. لهذا، تتمتع العائلة الجزائرية بكثير من المرونة التي ساعدتها على التكيف مع الأحداث التي تعرضت لها، بحيث إستمرت في الوجود كخلية قاعدية يتناسب تطورها وطبيعة تكيفها مع مستويات التنمية المنجزة في المجتمع.([3]) وهي بالتالي، المرآة التي تعكس صورة التغير الإجتماعي لأنها تتبنى الجديد وتنشر تبنيه في المجتمع.

وتاريخيا، أدرك الباحث مجموعة من الحقائق التاريخية التي ميزت البناء الإجتماعي الجزائري قبيل الإحتلال فيما يتعلق بملكية الأرض والبنية الإجتماعية والسياسية لمناطق مختلفة، وكذلك المؤسسة العائلية، والتضامن العائلي والزواج، والنظام القرابي، والسلطة التقليدية ... وقد إعتمد الباحث على ما كتبه إبن خلدون الذي درس أصل التوارق وأوطانهم الأولى ومكانة المرأة في النظام الترقي.([4]) وبالنسبة لفترة الإحتلال، ذكر الباحث التأثرات التي أصابت العائلة من خلال تغير النسق القانوني، وبالتحديد النظام القضائي والإداري والاقتصادي، خاصة بعد مصادرة الأراضي وتغير نوع التخصص في الإنتاج وتغير الهيكل التعليمي والديمغرافي والطبقي في المجتمع الجزائري.([5])

أما بعد الاستقلال، فقد حصر الباحث حقائق مواجهة التحديث في ظهور حركة التنمية الصناعية ونشر التعليم وتقنين الحياة الأسرية، خاصة بعد ظهور قانون الأسرة والحركات النسوية التي طالبت بتوسيع مجال حرية المرأة .([6]) وعليه، لخص الباحث آليات التكيف مع الحداثة بالنسبة للعائلة الجزائرية

---

[1] - يتعلق الأمر بوزارة التضامن الوطني والعائلة سابقا، و الوزارة المنتدبة المكلفة بالاسرة و قضايا المرأة حاليا ، والجمعيات التي تهتم بالعائلة. لمزيد من التفاصيل، أنظر أطروحة درواش رابح، العائلة الجزائرية وآليات تكيفها مع التغير الإجتماعي، المصدر ذكر سابقا، ص 64

[2] - نفس المصدر، ص74

[3] - نفس المصدر، ص76

[4] - نفس المصدر، ص ص 153 ، 160

[5] نفس المصدر، ص 169

نفس المصدر، ص ص 174، 179 - 6-

في آليات التكيف الشخص، وآلية الزواج الخارجي، وآلية التقلص والتواصل، وتطوير المسؤولية المدنية وتوسيع علاقات التفاعل إلى خارج القرابة، والتعايش مع النموذج التقليدي من خلال تطوير العلاقات بين الزوجين. وتضمنت هذه الآليات أيضا التجاور السكني والتكافؤ الزواجي من حيث المستوى التعليمي والخلفية المهنية لوالدي الزوجين، والإنجاب المخطط، إلى غير ذلك من التنظيمات والعلاقات الضرورية التي إعتمدتها العائلة في الجزائر في إرتباطها بالتحديث.([1])

بالإضافة إلى ذلك، كان لإنتشار الحقوق والإختيارات الشخصية وتنظيم النسل وعلاقات القوى وتوزيع الأدوار داخل العائلة أثرعلى تغيرها، بحيث لعب فيها متغير التعليم دور كبيرفي ترقية عدة مسائل هامة .و بالنسبة لمشاركة الزوجة في أخذ القرار الخاص بشؤون عائلتها، تحدث الباحث عن إنفراد الرجال في أخذ القرارات الاساسية رغم لجوءهم إلى إستشارة الزوجة، وهو ما يؤثر على بنية الأدوار داخل العائلة، والتي ترتبط بشكل السلطة السائدة فيها كما تبدو في أخذ القرارات.([2]) لذلك، أكد على أن الزوج الجزائري لم ينفصل أو يتخلص من الرواسب القديمة، مما يخلق تناقضات وصراعات حتى في أعلى المستويات الإجتماعية والثقافية للمجتمع. لكنه في نفس الوقت، يميل إلى التوفيق بين مشاعره وبين الإتجاهات العصرية ولو ظاهريا ليؤكد تمسكه بقيم التفاهم والتعاون والتساوي.([3])

وحول موضوع المرأة، أكد الباحث أن إرتباط المرأة بالبيت هو إنعكاس أخلاقي وديني، علما بأن حصولها على قسط من التعليم وخروجها إلى العمل قد ساهم في تحريرها. و أضاف أنه لايظهركثيرا تأثير مستوى التعليم للزوج على مجالات مساعدة الزوجة في البيت، وهو ما يؤدي إلى إصابتها بمزيج من الإنفعالات المتناقضة والصراعات فيما يتعلق بالأدوار الزوجية.([4]) ومن بين التغيرات التي أدركها الباحث والتي جاءت كنتيجة لتكيف العائلة مع التغير الإجتماعي الواسع، نذكر تراجع ظاهرة الزواج القرابي وإنتشار الزواج الخارجي والزواج الشخصي متأثرا بالمستوى التعليمي والمهني والهجرة، وكذا تراجع ظاهرة تعدد الزوجات والطلاق.([5])

ونذكر أيضا بأن الباحث قد أدرك وجود علاقة إرتباط إيجابي في تكوين وإنجاز الأسرة الزواجية . و قد دكربأن المستوى العلمي للمرأة وتفوقها لا يشكل أي عائق في تكوين الأسرة وفق منطق يعتبر مشاركتها في إتخاذ القرارات نسبي ومجرد إستشارات، دون الإشراف على القرارات، ويكتفي بالتوزيع التقليدي للأدوار، وينظر إلى مهام المرأة خارج البيت بتحفظ. وزيادة على ذلك،قال بأن العائلة الجزائرية

.

[1] نفس المصدر، ص ص 187 ، 250
[2] نفس المصدر، ص300
[3] نفس المصدر، ص ص 297 ، 299
[4] نفس المصدر، ص 344
[5] نفس المصدر، ص 449

المتكيفة إيجابيا مع التغير الإجتماعي قائمة على التمييز بين الذكور والإناث، ولا تسمح للفتاة بالخروج إلا في حدود طلب العلم وإختيار التخصص العلمي...([1])

وللخلاصة، نقول بأن الباحث أدرك أمور عديدة تشكل مع بعضها مقومات العائلة في مجتمعنا، ومنها قيمة الاحترام التي تبدو في رأيه أكثر قوة في مناطق الجنوب، وكذلك قيمة الالتزام و الإعتماد على أسلوب الضبط في التنشئة الإجتماعية، واللجوء إلى الإلتقاء وتبادل المساعدات رغم البعد المكاني.([2])، لقد تحدث كثيرا عن مشاكل المصالح التي تسيطر على العلاقات، والميل إلى تحقيق قانون التقليص والقرابة المفقودة مكانيا، وانتشار النزعة الفردية التي تبحث عن القبول والتزكية والمباركة لما تقبل عليه وما تختاره كأساليب للحياة ، وعلى رأس ذلك إختيار الزوجة والسماح لها بالعمل خارج البيت إنطلاقا من التحول الأساسي الذي جعل العائلة الجزائرية لا تعتبر عمل المرأة إنحراف إجتماعي وديني.([3])

يرى الباحث، أن النموذج الجديد للعائلة في الجزائر لا يقوم على مبدأ القطيعة، وإنما يتخذ شكل تكيف وفق آليات اجتماعية تحقق له طموحاته في الاستقلال دون أن تعرضه للعزلة. إن العائلة تتميز بكثير من المرونة التي سمحت لها بالاستمرار في الوجود كخلية قاعدية وحيوية. وهذه العائلة تغيرت كثيرا، ولم يعد لها نفس الشكل والقيم والعلاقات والوظائف، إذ هي عائلة أبوية من حيث تمركز السلطة والمسؤوليات والامتيازات، وهي عائلة هرمية على أساس الجنس، العمر، والتنشئة السلطوية ، وهي أخيرا عائلة يعد الإنسان فيها عضوا أكثر منه فردا مستقلا، وهوية أكثر منه شخصية بذاتها.([4])

وهكذا، أكد الباحث بأن العائلة الزواجية في الجزائر لا تحمل نفس صفات العائلة الغربية، لأن الروابط والإلتزامات القرابية لم تتلاشى ، إذ مازال الإنسان الجزائري يحقق إشباعه العاطفي واندماجه الإجتماعي في حدود السعادة القرابية وصلات الرحم.وبالتالي، فهي ليست ذرة منعزلة عن بقية الذرات المكونة للمجتمع. لكن من المحتمل جدا أن تواجه نفس التغيرات التي يتنبأ العلماء بحدوثها في المجتمعات الغربية، وهذا في حالة ما إذا لم توضع أسس وقواعد تحافظ على قيم وخصوصيات المجتمع الجزائري وعائلاته التي تتكيف مع التغير الإجتماعي وفق معادلات ذكية لا ترفض قيم التحديث ولا تتخلى عن القيم التقليدية...

[1] - نفس المصدر، ص ص 451 ، 453
[2] نفس المصدر، ص 454
[3] نفس المصدر، ص ص 454 ، 458
[4] نفس المصدر، ص ، 459

2-2- المصادر المعتمد عليها :

إعتمد الباحث على المصادر التاريخية الأكثر انتشارا في دراسة تاريخ الجزائر والعائلة والتحولات الإجتماعية. كما إعتمد على عدة كتب حول سوسيولوجية القبيلة في المغرب العربي، والشخصية العربية والأسرة في العالم العربي للتعرف على أهم العناصر التي تميز المجتمعات العربية. من جهة أخرى، إستخدم الباحث عدة مراجع حول التحديث وقضايا التحضر والتصنيع بإعتبارها قضايا فكرية وتنظيمية وعمرانية وتنموية تنعكس آثارها على العائلة والقرابة والزواج والسكان. إعتمد أيضا على مراجع حول علم الإجتماع العائلي، والمرأة والعمل النسائي المأجور وتحديث الأسرة ... ولاحظنا أن المراجع الأجنبية سواء باللغة الفرنسية أو الإنجليزية تناولت نفس المواضيع. كما ذكر الباحث عدة مراجع خاصة بمنهجة البحث العلمي. وفي قائمة المراجع،لاحظنا غياب المراجع التنظيرية التي تتحدث عن التغير الإجتماعي، والعائلة، وظاهرة التكيف تنظيرا سوسيولوجيا يدخل في نطاق علم الإجتماع العائلي بشكل خاص وعلم الإجتماع بشكل عام.

2-3- منهجية الدراسة :

إعتبر الباحث العائلة في تحليله بمثابة متغير تابع يتأثر بنظام الدين والإقتصاد والدولة. لقد درسها كعنصر مؤثر ومتأثر في نفس الوقت. وإعتبر أنه يمكن لكل نوع من أنواع التحليل أن يسمح بالتوجيه نحو داخل العائلة ونحو محيطها الإجتماعي والثقافي. لقد كان المنهج التاريخي واضحا في دراسة الواقع الجزائري من منظور تحليلي بين المراحل التاريخية التي مرت بها العائلة الجزائرية، وهو ما أدى إلى معرفة أهم عوامل تغيرها وإنتقالها من شكل لآخر. إستخدم أيضا المنهج المقارن بقصد مقارنة النتائج وتفسير والتباين بين مختلف المناطق التي شكلت المجال الجغرافي لهذه الدراسة، وبالتحديد لمعرفة أوجه التشابه والإختلاف بين المناطق فيما يخص أساليب التنشئة الإجتماعية . ومميزات العلاقة بالوالدين والموقف من المرأة ومشاركتها في العمل وإتخاذ القرار ... إلخ. وأخيرا، إعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي إنتقل من تصميم الجانب النظري من حيث تحديد مشكلة البحث والإشكالية والفرضيات والعينة. إلى إنجاز الجانب التطبيقي عبر جمع المعطيات وتحليلها وتفسيرها إعتمادا على الأسلوب الإحصائي. وقد لاحظنا بأن الباحث لم يصرح بإستعمال نظرية أو نظريات معينة في بحثه.

2-4- تطور عملية التفكير:

تطورت مجمل أفكار الباحث الأساسية حول عوامل التنمية المنتهجة من قبل المجتمع، وبالتحديد حول العلاقة التي أقامها بين التنمية وشكل العائلة التي تمكنت تدريجيا، وبفضل تكيفها مع التغير

الإجتماعي من بناء شكل عائلي يتناسب مع مستويات التنمية تعليميا وصناعيا وعمرانيا. كما تطورت أفكاره عبر البحث في مظاهر التوافق والقطيعة في آليات التكيف وأشكالها، والتي اعتمدت عليها العائلة الزواجية (النواتية) لتحقيق قفزة في العصرنة، وهذا دون تدمير كلي لنسق العائلة التاريخية.

ينص المبدأ الأساسي الذي حرك أفكار الباحث على أن العائلة سواء توافقت أشكالها مع التغير أو قاومته، فهي في كلا الموقفين تتكيف مع الوضع الجديد، لأن توظيفها لآليات تكيف سوسيو- ثقافية يترك لها دائما هامش للتدخل في عمليات التغير والتوجه نحو التكيف مع متطلبات هذا التغير الإجتماعي على مستوى البناء، الوظيفة والعلاقات، وهذا وفق شكل أعطى نموذج عائلة متعددة حسب المناطق والطبقات والجماعات. لهذا السبب، جعل الباحث من العائلة موضوع تساؤل وإطار أول للتناقضات بين التقليدي والحديث، بين التمسك بالخصوصيات ومقاومة الأفكار الجديدة، بين إختفاء بعض التقاليد وعصرنة العائلة الزواجية ... إلخ.

2-5- الاستنتاجات:

إتفق الباحث في دراسته بشكل صريح مع ما يذهب إليه علماء الإجتماع فيما يخص تطور الأشكال الأسرية في عصرنا. والمقصود بذلك ، تطور الشكل الممتد إلى الشكل الزواجي أو النواتي الذي عرفته العائلة الجزائرية بعد ظهور ظروف جديدة جلبتها شروط وملامح التغير الإجتماعي الذي شهدته الجزائر باسم التنمية الاجتماعية و الاقتصادية .ويعبر هذا الإتفاق المعرفي عن قناعة الباحث بعالمية التطور الشكلي للعائلة، والذي تختبره كل المجتمعات مهما كانت تركيبتها الإجتماعية والثقافية والدينية، إذ تشترك كلها في عالمية الوظائف التي تؤديها الأسر مثل وظيفة الإنجاب والوظيفة الإقتصادية ووظيفة التنشئة الإجتماعية.

في نفس الوقت، تميز موقف الباحث من هذه الحقيقة بخصوصية إستمدها من طبيعة المجتمع الجزائري وثقافته ودينه الذي يؤسس العلاقة الزوجية على الشرعية داخل الأسرة. وبهذا، إتخذ من المرجعية الدينية أساس يدفع أفراد العائلة النواتية في مجتمعنا إلى البحث عن موافقة الأهل ورضاهم وبركتهم حتى فيما هو أكثر أهمية بالنسبة لهم، بما في ذلك إختيار شريك أو شريكة الحياة.([1]) وبهذا، تمكن الباحث من إحداث القطيعة المعرفية مع التصورات الغربية التي فصلت بين الوظائف الأساسية للعائلة والوظائف التي يمكن تأديتها خارج إطار الأسرة مثلما هو الشأن بالنسبة للوظيفة الجنسية وممارسات الإشباع العاطفي.

[1] نفس المصدر، ص 55

إن ما يرفضه الباحث في هذا الشأن، يضم تلك الأفكار التي تحمل تصورات خاصة وغير قابلة للتعميم في المجتمعات العربية عامة والإسلامية خاصة، والتي تعرف كيف تحافظ على مبادئ دينها من خلال الجمع بين قيمها الأصيلة وتفتحها على ثقافة العصر.و يدل هذا الموقف المعرفي أيضا على أن التغير الإجتماعي في الجزائر حسب ما يشير إليه التوجه المعرفي للباحث في علاقته بهذا الموضوع، لم ينشأ على أساس قيم العقلانية التي تحملها أشكال الحداثة الأوروبية، خاصة فيما يتعلق بتنظيم الحياة الشخصية والجماعية وفق ما تمليه العلمانية.و على هذا الأساس ، كان واضحا أن التغير الذي تحدث عنه الباحث لم ينشأ حسب منطق المؤسسة الذي يميز كل المجتمعات التي إنتشر فيها إستقرار مفهوم الفردية ، ومفهوم المدنية ليس فقط كتعبير مساحي، بل كتعبير إجتماعي يشير إلى علاقات حديثة تختلف في جوانب عديدة عن العلاقات التقليدية، و هوالامر الذي لا يعترف به مجتمعنا الذي لا يعرف الفرد مستقلا بل منتسبا في وسط تسوده العلاقات القرابية والتصورات الجمعية.

حصر الباحث على سبيل المثال مظاهر التكيف بالنسبة للعائلة الزواجية في تراجع الزواج القرابي، وتحول الزواج إلى عقد شخصي، والتوجه نحو التركيز على العلاقات العاطفية، وإعتبار الخلافات الزوجية خلافات خاصة ...الخ ([1]) وبهذا، زاد إرتباط الباحث بالمجتمع لأن مظاهر التكيف التي ذكرها حملت مكاسب أنعشت التمايز والحراك الإجتماعيين اللذان تحتاجهما كل أسرة مهما كان شكلها. ثم إن المعني الذي برز بالنسبة لمفهوم التكيف لا يعني بأن الإنسان الجزائري يتقبل كل القيم ويمتثل لها. إن التكيف بدى عند الباحث عملية نشيطة تجعل الفرد مرنا وقادرا على تحمل التغير. وقد بين كيف صارت العائلة النواتية تستهلك القيم الجديدة، دون أن يشكل هذا الإستهلاك خطرا قد يهدد قدرتها على إبداع مواقف تحمي مقومات الأسرة الممتدة، ولا تلغي متطلبات العصر في إتجاه تحقيق الذات وإنجاز أهدافها.

وعليه، تمكن الباحث من إحداث القطيعة المعرفية مع جملة من الأفكار ترى في التغير الإجتماعي حتمية ذات توجه أحادي، قد يختزل جوانب من واقع الناس ويؤثر في الجوانب المتبقية بطريقة متحيزة. وهو ما ساعده على إبراز التغير في العائلة الجزائرية على نحو هادئ، مستمر وهادف، يتم إنجازه حسب خطوات ثابتة، منتظمة وغير عشوائية. والأهم في ذلك، هو أن الباحث لم يتحدث عن تحول من وضعية اللاتجانس إلى التجانس أو العكس، لأنه إقتنع بأن التحول حقيقة تعيشها الأسرة الجزائرية، وهو ما يشكل أمر طبيعي قد تختفي صعوباته بالتدريج، وبالتحديد حين يتمكن المجتمع ككل من رفع درجة إستيعابه للتناقضات التي يطرحها التغير على العائلة بشكل خاص، و تحسين مستوى التغلب عليها بشكل عام.

[1] نفس المصدر، ص ص 147 ، 150

وفي نفس السياق، لاحظنا أيضا مدى أهمية القطيعة التي أقبل عليها الباحث تجاه الأفكار السائدة في بعض المجتمعات العربية ، وهي أفكار متشائمة، ترى أن التغير الإجتماعي يؤثر سلبا على العائلة، ويقودها إلى التخلف، لأنه يفقدها استقلاليتها حين يربطها بنمط معين من التحول والتفكير والممارسة. ومثل هذه الأفكار ترى أن التغير الإجتماعي لايحول بنية العائلة الممتدة، وإنما ينتج بداخلها علاقات مصلحية ضيقة تكرس التبعية والهيمنة. وربما هذا ما يفسر نظرة الباحث للعائلة الجزائرية ، إذ لم يرى فيها نسق ساكن ونظام جامد، أو مجرد علاقات تسلطية غير مبدعة وغير دافعة للتجديد، وإنما هي نواة تتفاعل مع ما هو جديد بشكل لايفقدها توازنها وديناميكيتها.

وفي جانب آخر، فسر الباحث التغير الذي طرأ على الأسرة الجزائرية بالرجوع إلى عامل التصنيع الذي أقدمت عليه الجزائر بعد الاستقلال في إطار تنفيذ مشروع الثورة الصناعية، إلى جانب إنتشار التعليم والتمدن السريع الذي كان وراء هجرة أعداد كبيرة من السكان من مناطقهم الريفية، وتخليهم عن أراضيهم وأهلهم ... غير أنه لم يرى مثل ماركس بأن التصنيع وما يصاحبه من تغير في أنماط الحياة يؤدي لا محالة بالأسرة إلى التفكك والإنهيار، كما أنه لم يربط بين بقاء الأسر الممتدة التقليدية وإمكانية تسخيرها للسياسة والإيديولوجيا من أجل المحافظة على أوضاعها بما في ذلك أوضاعها الإقتصادية القائمة بناء على علاقتها بالأرض مثلما حدث في المجتمعات الرأسمالية . وبذلك تمكن الباحث من إحداث قطيعة معرفية هامة مع النظرية الماركسية التي تخوفت من الطبقة البورجوازية والأسر التقليدية وما تستخدمه لحماية مصالحها. وهذا موقف جد منطقي، لأن الجزائر لاتملك نفس الخصوصية الطبيقة.

ركز الباحث إذن داخل أطروحة التصنيع ليس على الطبيعة الطبقية للأسر الممتدة، وإنما على التفاعل الجمعي الذي هو بمثابة الجوهر الحقيقي للحياة الأسرية مثلما جاء في الدراسات السوسيولوجية للأسرة. وبالتحديد، ركز على تحول العائلة في بنيتها طبقا لما يقتضيه التحضر الذي جلبه التصنيع، رغم أن في الجزائر، الكل يعلم أن التغير الذي شهدته العائلة الريفية لم ينتج عن عمليات التصنيع، بل عن تأزم الوضع الزراعي بسبب تأثيرات السياسة الوطنية في هذا القطاع، والتي مارست تأثيرات على آلاف الفلاحين وأسرهم فيما يتعلق بحياتهم العائلية، وفيما يخص علاقتهم بالأرض والعمل الزراعي. إن كل ما في الأمر، هو أنه كان يعتقد آنذاك أن الإهتمام السياسي بالقطاع الزراعي سوف يؤدي إلى تغيير حقيقي يقضي على مصادر التخلف في الريف، ويولد تنمية ريفية سريعة تمس كل الجوانب المادية والغير مادية. لقد كانت النصوص الرسمية تؤكد على أن طموحاتها وإنجازاتها في الريف، ليس إنشغالها فقط بناء السكن الريفي والقضاء على التناقضات المنتشرة في الأرياف، وتنمية الخدمات المرتبطة بالأرض وتغيير كل مظاهر الضعف فيها .. إلخ، وإنما أيضا تحقيق إدماج إجتماعي قوي للريفيين.

لكن الحقائق و الأحداث التاريخية كشفت مثلما بين بن قرقورة شريف في بحثه الخاص بالقرى الإشتراكية، أن الريفيين في الجزائر لم يطالبوا يوما الدولة على سبيل المثال بمشروع بناء القرى الإشتراكية التي كانت في صميمها أساس المنطق السياسي والإيديولوجي للدولة، والتي عرفت كيف تتخذ مكانة لها في الأوساط الريفية إعتمادا على نشر فكرة الإصلاح وبناء المساكن اللائقة، وتوفير المرافق الضرورية للحياة العصرية. لكن، بما أن الدولة لم تهيئ هذا المشروع بشكل موضوعي ومنسجم، أدت عملية تنفيذه إلى ظهور مشاكل في الأرياف بين فئة حاكمة ترغب في تغيير الريف حسب ما تقرره، وفئة الريفيين الذين لم يندمجوا في المشروع الجديد، ونموذج الإصلاح في القرية.([1])

وبالتالي، يتضح أن الخلل ناتج ليس عن التصنيع ، وإنما عن التناقض الذي ظهر بسبب تركيز الدولة على مفاهيم الضرورة الإجتماعية في الأرياف الجزائرية، ومحاولة الإستجابة لها دون الإهتمام بالعناصر التي تؤهل التنظيم الجديد في ضوء التشكيلة الإجتماعية لهذه المناطق. وعليه، فشلت الدولة في تنفيذ مشروع الإصلاح الزراعي والقرية الإشتراكية، كما فشلت في إدماج سكان الأرياف ضمن محددات إجتماعية وثقافية جديدة على حد رأي الباحثة شولي كلودين التي درست القيم التي أدخلت على الأسرة في الوسط الريفي، من حيث العلاقة بالمحيط الطبيعي من جهة، والعلاقة بالتحولات الجديدة من جهة ثانية. كما درست ظاهرة إنقسام المجتمع الريفي في الجزائر إلى فئات زراعية، وفئات غير زراعية بعدما تطورت العلاقة بين الدولة والمزارعين، وهي العلاقة التي صارت تنافس علاقات الإنتاج التي تحدد المكانة الإجتماعية للمزارعين.و اكدت الباحثة أن البحث في البناء الإجتماعي المعني بالتحولات في الوسط الريفي الجزائري، لايمكن فهمه بعيدا عن الإختيارات والقرارات السياسية للدولة.([2])

إذن، التركيز على التصنيع والتعليم والهجرة خلق عوائق إستيمولوجية جعلت الباحث يهمل جوانب أخرى هامة تدخل في صنع استقرار العائلة الزواجية وتكيفها مع التغير الإجتماعي على مستوى الأفكار والسلوك والتفاعل والمصالح، ودرجة التحضر والإتفاق على القيم .. إلخ. في هذه الدراسة، مالت نظرة الباحث حول التكيف العائلي مع التغير الإجتماعي إلى نوع من الكمال الذي ينتجه التقارب والوفاق بين القديم والجديد، بفضل ما أبدعته العائلة النواتية من سلوكات ومواقف توفيقية هامة. لكن هذا التوجه جعله يقع في التناقضات التي تعاني منها العائلة النواتية على عدة مستويات ، خاصة حين يتعلق الأمر

1-Benquerguource Cherif, Le processus de réalisation des villages socialistes, Thèse de 3e cycle, sous la direction de Henri Mendras, Université ParisX, Université ParisX,1980

2- Chaulet Claudine, la terre, les fréres et l’argent : stratégie familiale et production agricole en Algérie 1962, 3 vol,1198 p, O.P.U , Alger, 1987, p 396

بصنع القرار و توسيع الدور الذي يقوم به أفراد العائلة و كذلك الأخذ بالاراء و الاقتراحات التي من شأنها أن ترفع معنويات كل أعضاء العائلة.

بالنسبة لهذه المسألة، إتضح لنا بأن آليات التكيف مع التغير الإجتماعي تتم بشكل واضح، ووفق ضوابط توفيقية تجمع بين التقليدي والمعاصر. وهو ما جعل العائلة الجزائرية تتحول وتتكيف بطريقة منضبطة من حيث القواعد والمعايير الأخلاقية والثقافية... لهذا، فإن الفكرة الأساسية التي عبر عنها الباحث، هي أنه لما تتعرض العائلة لتأثيرات التغير، فإن ذلك لايفقدها توازنها أو توازن المجتمع. وهنا نتساءل: كيف تتم عملية التوفيق بين المضمون الفكري التقليدي والعقلية الجديدة في الوقت الذي يتم فيه إقصاء مثلا الزوجة من إحدى وظائف العائلة وهي المشاركة في صنع القرار الخاص بشؤون العائلة وإتخاذه ؟

إن العائق المعرفي الذي برز على هذا المستوى مرتبط بالتطورات الفكرية التي توصلت إليها الدراسات الخاصة بالعائلة، والتي ترى أن قوة هذه الأخيرة في تكيفها مع التغير الإجتماعي، ليس كامنا في تخليها عن ما هو تقليدي أو في المحافظة عليه، بقدر ماهو متجسد في مدى إستعداد العائلة للتعامل مع متطلبات الحاضر وإيجاد سبل شاملة ، تحقق تحول حقيقي في السلوكات اتجاه الزوجة ، وتسمح بإدماجها بشكل عادي وفاعل،بحيث لايحصر دورها داخل البيت في أدوار معينة تنفرد بها، مقابل حرمانها من المشاركة في كل قضايا الحياة الزوجية، وتنفيذها إلى جانب الزوج. إن العائق المعرفي الذي تجلى في علاقة الباحث بالزوجة داخل العائلة النواتية المتكيفة مع التحديث على حد تعبيره، كان وراء تقديم صورة نمطية عن المرأة في العائلة النواتية، والسائدة ثقافيا وإجتماعيا في مجتمعنا. و المقصود بذلك ،تلك الصورة النمطية التي تؤكد على أن الزوجة أكثر قوة في تحمل المسؤولية، لاتحاسب الزوج، تتفانى في خدمته، متسامحة وصبورة مهما قلصت حقوقها...

في الحقيقة ،تحمل هذه الصورة تمييزا صريحا ضد الزوجة والبنت (الباحث تكلم عن التمييز بين الأبناء والبنات)، وبشكل لا يولي للتكافؤ التعليمي قيمة حين يتعلق الأمر بإتخاذ نوع من القرارات . وبالتالي، يعد غياب القطيعة مع هذه الصورة دليل على أن العائلة الجزائرية الحديثة لا ترى في إشراك المرأة أهمية تقوى واقع التكيف ،وتطور آليات التنمية الاجتماعية العادلة و الديمقراطية التي لا تستغنى عن رأي ونظرة الزوجة في مختلف القضايا، و لا تهمل المعاني والتصورات والأمنيات والتوقعات التي تحملها الزوجات والبنات. إن أخذ هذه المسألة بعين الاعتبار يقوي أكثر شعورهن بالمسؤولية وبتحمل تبعات القرارات التي لن تكون ذكورية . وطبعا كل هذا يساهم في تجاوز العديد من الظروف التي تشكل مأزقا أمام التنمية الإجتماعية في مجتمعنا، والتي تعترف نظرياتها بضرورة حل كل الصراعات والاختلالات على أساس من المساواة بين الجنسين في شتى المجالات .

من جهة أخرى، قام الباحث بربط صلابة بعض القيم بمناطق معينة، إذ ذكر بأن العلاقات مع الوالدين أكثر تمسكا بالحياء في الجنوب الجزائري.([1]) ومثل هذا الفهم ولد عائق معرفي يتمثل في تقييد الأفكار الخاصة بدراسة علاقة الأبناء بالقيم الحميدة في تعاملهم مع أولياءهم ضمن سياق الحتمية الجغرافية التي جعلته يحدد الصفات الأخلاقية لكل مجموعة من العائلات حسب انتماءها للشمال أو الجنوب ... إلخ، ونرى أن هذه الأفكار إختزالية ومتحيزة، خاصة وأنها ولدت لدى الباحث نوع من التمييز الجهوي الذي لايخدم آلية التكيف القيمي مع التغير الإجتماعي في وسط الشباب. إن الأمر يتعلق بالحياء وهي قيمة نبيلة في حياة كل الناس أفرادا وجماعات، أينما كانوا موجودين. ورغم كل ما قاله الباحث عن الكثافة الأخلاقية في الجنوب الجزائري، فإننا نعتقد أن المسألة ليست دائما مسألة أخلاق، لأنها أحيانا مسألة ثقافات فرعية تخص أعراف كل منطقة، ولا علاقة لها بقيم الحياء والطاعة وغيرها من القيم التي يمتلكها كل شخص كريم يستشعر أهميتها ومكانة الوالدين في حياته.

وهكذا، بين الباحث مظاهر تكيف العائلة الجزائرية مع التغير الإجتماعي وكأنه مجموعة من الإضافات المبنية على فكرة الإختلاف والتباين والتوافق والتضامن. وفي هذا التغير تحتل الأفكار والمعاني التي يحملها بعض أفراد العائلة أهمية بالغة. كما يتم التغير بشكل تدريجي طبقا لآليات ثقافية ودينية وتعليمية ومهنية محلية أكثر مما هي ناتجة عن الإحتكاك بالثقافات الأخرى. لقد أكد الباحث أن التحولات السياسية والسوسيو-إقتصادية هي التي تولد الضغط في المجتمع إلى حد يؤثر في العائلة التي تضطر بشكل أو بآخر إلى التأقلم مع المعطيات الجديدة،و هذا بغرض إكتساب القيم التي تتأسس عليها التنمية الإجتماعية. ثم إن هذا التغير ليس جذري بل تدريجي تتحول بفضله بنية العائلة الممتدة إلى بنية حديثة، تكتسب صفات جديدة ليس عن طريق التقليد، بل من خلال التفاعل. وبالتالي، تبدو عملية التكيف مع التغير عملية تعلم إجتماعي أشبه بالتنشئة الإجتماعية. هذا المعنى يسمح لنا القول بأن مسألة التكيف مع التغير في العائلة الجزائرية ليست مسألة تثاقف بين نموذج عائلي له مميزاته وبين نقيضه، وإنما هي مسألة تكيف في شكل سيرورة تتحول بموجبها الخصوصيات نحو حالة تتلاءم ، ووفق درجات متفاوتة في النوعية والجدية ،مع متطلبات التغير الإجتماعي ،ما دامت كل خصوصية مطالبة في عصرنا هذا بإيجاد سبل الإنخراط الذكي واللائق في التنمية الإجتماعية.

إن المشكلة المطروحة اليوم على الفكر والمفكرين في الجزائر، هي كيف يتحقق إدماج الخصوصية الثقافية والهوية في حركة التاريخ، وكيف يتمكن الفرد الجزائري بإعتباره أهم عنصر في معادلة التنمية من الوصول إلى بلورة خيارات تنموية إجتماعية أساسها العلم والمعرفة والإبداع والتحكم في تقنيات المعلومات والإتصال، بهدف التأثير فعلا في توجهات السياسة الإجتماعية والإقتصادية التي

[1] نفس المصدر ، ص 454

تتحكم في جزء من ميكانيزمات التغير الذي تتعرض له الأسرة وأفرادها.؟إن المعادلة التي دافع عنها الباحث تجاوزتها التطورات المعرفية التي صاحبت التقدم العلمي و افرازاته في مجال التنمية. وعليه، يبدو أن التكيف ليس قضية تجاوز ما هو تقليدي، أو مجرد تأقلم معه في ثوب جديد و بألوان مغايرة. إن التكيف يشير إلى قضية إيجاد الآليات الفعالة التي توجه العائلة نحو التغير الديمقراطي الذي يدعم قيم المساواة بين الجنسين، والعقلانية في الإستهلاك، والتفتح على الأخر و التسامح والحوار والمواطنة والمسؤولية الاجتماعية و غيرها من القيم التي إذا برزت داخل العائلة ، انعكست ايجابياتها على التكيف العائلي مع التغير الاجتماعي والفعل الديمقراطي في المجتمع.

إن أشكال التكيف مع التغير الإجتماعي مثلما ذكرها الباحث هي المسؤولة عن العديد من التناقضات التي انتشرت داخل العائلة النواتية في مجتمعنا باسم التحديث و التكيف الايجابي ، والتي نذكر منها الأنانية والحسابات الضيقة والتلاعب أمام الواجبات وإستغلال عاطفة الوالدين وربط الحضور والتغيب بالمناسبات والشكليات والمصالح الشخصية وفرض العلاقات المشروطة ... إلخ. وهذه التناقضات التي تحولت عند البعض إلى قيم بديهية، ثم أضيفت إلى رصيدهم الثقافي أقبح وأخطر على العائلة، لأنه لاتحركها قيم التماسك والإخلاص في الولاء للآخرين و مبادئهم و قناعاتهم المقبولة اجتماعيا، بقدر ما تحركها الرغبة في الإنفصال عنهم ومهما كانوا. إنها الحقيقة التي صاحبت التكيف العائلي مع التغير الإجتماعي، لان العائلة التقليدية استخدمت من طرف البعض ومنذ الإستقلال كذريعة و كعائق وكعنوان للتنمية الإجتماعية، في الوقت الذي فضل فيه البعض الأخراختزالها و الاكتفاء بالتباهي بموروثها وعاداتها القديمة و أصالتها ...إلخ.

وعليه ، نرى أن مثل هذا الطرح لم يعد ينفع لأن التفكير المعاصر يدعو إلى التحول إلى ماهو أكثر أهمية بالنسبة للعائلة وأفرادها في مجتمعنا، ذلك أن الضرورة تتطلب تطوير منهج التفكير الناقد الذي يراعي أولويات العائلة ويمكنها من تأدية وظائفها على أحسن وجه. ليس ذلك فحسب، بل يحميها من الذوبان في تنائية التقليدي – الجديد من جهة، ومنطق العولمة من جهة ثانية. فالمسألة تتعلق بتطوير آليات التكيف التي تساعد على الإنخراط في الجديد بوعي تام يدرك التحديات والمسؤوليات الملقاة على العائلة في ظل التغير الذي تشهده.

ولا بأس أن نذكر بأن الباحث في هذه الدراسة كثيرا ما كان يفكر مثل دولته التي تميل إلى تقييم التغيير الذي تخططه سلفا لتحقيق غايات معدة مسبقا ، و هذا استنادا إلى التحول التلقائي الذي تحكمه قوانين داخلية خاصة بالعائلات وأعضائها، خاصة و انه من غير المعقول أن تطعن في جدية خطط ومشاريع التغيير التي تحتكرها باسم الوطنية . والدليل على ذلك، هو أن الباحث اعتبر على سبيل المثال التحول من مسكن الريف إلى مسكن المدينة مؤشر من مؤشرات التحضر والتكيف الإيجابي الذي يشبه

ما حدث في المجتمعات الغربية. لكنه وبسبب الحواجز المعرفية التي تضمنتها أفكاره، لم يذكر بأن التحضر ليس مجرد مظهرا اجتماعيا، بل منظومة متكاملة من المفاهيم والرموز والميول النفسية والسلوكات ... إلخ. ولو لم يكن الأمر كذلك، فكيف نفسر اليوم انتشار الحديث بين الجزائريين و خاصة منهم المثقفين حول ظاهرة " ترييف المدن " الذي تتجلى مظاهره في سيطرة القيم الغير حضرية والذهنيات البدوية والتعثر، كنتيجة لذلك، في مسيرة تأسيس دولة المؤسسات التي تحكمها قيم وممارسات سلوكية مهمة بالنسبة للمرحلة الحالية في نزاهتها وفعاليتها .ونقصد بها القيم التي ترتبط بكل معاني الحياة والتطور والإزدهار، و التي يتمسك أصحابها بكل بساطة و تأكيد في علاقاتهم و تعاملاتهم بالقوانين والإجراءات و منطق الأولويات و العقلانية ، يرتبطون بالزمن والمواعيد، ويميلون إلى ثقافة الإنجاز وليس فقط ثقافة الإعتزاز ... إلخ.

أخيرا نعتقد أن موضوع تكيف العائلة مع التغير الإجتماعي لا يتعلق بمسألة تجاوز التقليدي،لأنه يضم قيم هامة وقوية ، ولا يتعلق أيضا بقدرة العائلة على الصمود والحفاظ على مقوماتها، بقدر ما يتعلق بتحديد المعايير والقيم الفاصلة بين هذا و ذاك في عالم متغير بين الثابت والمتحول. والمسألة لها علاقة بقدرة الفرد الجزائري على التمييز عقليا بين التراث كمطلب تاريخي والتحديث كمطلب تنموي. وإذا كان الباحث قد إنشغل ببعض الأمور التي منعته من إحداث القطيعة المعرفية النوعية مع العديد من الأفكار السائدة في المجتمع بخصوص العائلة والتغير الاجتماعي و متطلبات التنمية الاجتماعية المستدامة ، إلا أنه كان واضحا في نهاية البحث حين أكد على أهمية إحداث القطيعة مع الأفكار التي تدعو إلى حماية الخصوصية، ومعاداة الأخر، ورفض إنجازاته، وكذلك القطيعة مع الفكر الذي يرى في الغرب المصدر الوحيد للحضارة والتقدم، وأخيرا الفكر الذي يتحدث عن صراع الخصوصيات الثقافية.

الخاتمـــــــــــــــــــــة

نتائج الدراسة

اتّضح من خلال هذه الدّراسة، أنّ العقل أو التفكير الذي شكل جزءا من اهتماماتنا هو أداة لإنتاج المعرفة و التواصل مع المجتمع، و أن هذه الأداة تنمو و تتطور من خلال الممارسة العلمية. كما اتضح لنا ، أن ما يميز المفكرين عن باقي الناس عبر التاريخ هو إدراكهم العميق لشؤون المجتمع ، مما جعل أفكارهم بناءة و مفيدة تعكس الجهد و المعاناة التي يتسبب فيها السؤال والتحليل و التقويم...، علما بان هذه العملية هي أيضا تأكيد لذات المفكر و الباحث في مختلف المجالات الاجتماعية. و مهما يكن ، فإن إنتاج الأفكار كان وراء إنتاج الحضارات الإنسانية الكبرى ، إذ رغم كل الانتقادات التي وجهت لسلطة العقل في العقود الأخيرة ، يبقى إنتاج الفكرة بمثابة " تحدي و استجابة " على حد رأي المفكر الإنقليزي توينبي.

من جهة أخرى ، تبين لنا أيضا أن الفكرة العلمية حديثة و مبتكرة، و هي فكرة جدلية تؤسس على السؤال و الإجابة و البرهان ، إنتاجها جماعي و يعتمد على كل المساهمات الفردية ، و هي في نهاية المطاف حصيلة الأفكار و المعتقدات و المعاني التي تتكون لدى الباحث. و قد أدى خروج الفكرة العلمية من التأملات الفلسفية إلى حقل العلم إلى تشكيل صفات البحث العلمي الذي ينطلق من تحديد الأولويات و الأهداف و إبراز الكفاءة و ممارسة البحث بأسلوب علمي اتصالي ،يساعد على تجنّب النقائص النظرية و المنهجية و يترجم منفعة تضاف للعلم و التطور الاجتماعي . وبما أن الجامعة هي في قمة المؤسسات التعليمية في المجتمع ، من حيث التأثير في تطوره و توجهه، فإن دراستنا لبحوث في مستوى الدكتوراه ، قد بيّن أن لهذه البحوث طابع أكاديمي ، إذ اختار كل باحث موضوعه بحريّة ، و اختار له مشرف، و كل بحث له علاقة بتخصص علمي ، و بالقسم المسجل فيه، و كانت أيضا كل دراسة فرصة لبذل جهد فكري كبير و إبراز قدرات بحثية أكبر، تعبر عن مستوى التفاعلات الاتصالية التي من شأنها إدماج البحث العلمي في المجتمع الجزائري. وعليه، تبقى كل أطروحة دليل على أهمية العمل الذي قام به الباحث و هو يتفاعل مع مواضيع و قضايا و أحداث تلخص صيرورة في بناء المعنى الذي يكشف حجم انخراط الباحث بأفكاره من أجل مواجهة إشكاليات المجتمع و تنميته بشكل عام.

و ما يجب التأكيد عليه، هو أن التزام الباحثين الذين شكلوا عينة بحثنا بمنطق في التفكير وبمنهجية في الممارسة ، لم يفرض حقائق واحدة، بل نتائج عديدة نعتبرها كلها نسبية ،و هي لا تخلو من الاختلاف فيما بينها في جوانب ، و التشابه في جوانب أخرى بخصوص كيفية التفكير في وضع معين و حول موضوع معين. و ما توصلنا إليه من استنتاجات، تم وفق منظور يؤمن بتركيب المعرفة ، و

بالالتقاء بين التخصصات الاجتماعية العلمية التي لا نعتبرها مجرد نظريات و أفكار و مفاهيم و معطيات...، منعزلة عن الباحثين الذين ينتجونها ليستفيدوا منها في إطار علمي و اجتماعي يهمّ كل مستويات مؤسسات المجتمع، خاصة و أنه في كل بحث يتم تحويل واقع معين إلى أطروحة معرفية معينة. و عليه ، توصلنا بعد قراءة ابستيمولوجيا هذه البحوث إلى مجموعة من النتائج حول البناء التدريجي للأفكار بخصوص بعض قضايا التنمية في المجتمع الجزائري، و كذا طابعها العلمي ، و يتعلق الأمر طبعا بالنتائج التي نلخصها و نقدمها حسب الخطة التالية :

- النتائج الجزئية الخاصة بالتخصصات الاجتماعية. I
- النتائج الجزئية الخاصة بابستيمولوجية البحث في العلوم الاجتماعية في الجامعة الجزائرية.II
- النتائج العامة للدراسة (الفرضيات).III
- الخاتمة.

نتائج البحث في :

I -علوم الإعلام و الاتصال

1. الأطروحة الأولى :

أظهرت نتائج هذه الدراسة حول أثر الإعلام على القيم و السلوكيات لدى الشباب طبيعة الأفكار التي أنتجها الباحث وفق منطق التعارض و/أو التكامل بين القديم و الجديد، بين الدين و السياسة، الإعلام الحديث و الموروث، و أيضا بين خطاب التنمية و قيم الشباب. لقد عبر الباحث عن قناعاته الواضحة و الراسخة القائلة أن الشباب الجزائري سيظل، رغم الزحم الإعلامي الكبير العربي و الغربي، و ما يمارسه من تأثيرات ، مثالا ملتزما بالقيم الاجتماعية ، و التقاليد العربية الإسلامية ، إذ لن يزيده الكم الإعلامي الهائل الذي يقدم له من طرف وسائل الإعلام و الاتصال المختلفة إلا وعيا و عزما بضرورة تأكيد قيم ومعتقدات وثقافة مجتمعه... و بهذه الكيفية انتقل الباحث من منطق التعارض خاصة مع الإعلام السياسي التنموي إلى منطق توفيقي جوهره الثقة في الشباب الجزائري، و في وسائل الإعلام التي ستكون محفزا يخدم الخصوصيات و الطموحات التنموية العديدة.

لقد ربط الباحث بين منهجية البحث و أهدافه من خلال إبراز العلاقة بين الإعلام التنموي و النظام السياسي الجزائري من جهة، و صلة هذا الإعلام بمنظومة القيم الاجتماعية من جهة ثانية. إلا أن معظم الأدوات البحثية المستخدمة ، كانت من أجل تدعيم فئة الشباب كمحور أساسي في التنمية الاجتماعية.

إضافة إلى ذلك ، مارس الباحث النقد على أساس مبدأ الرفض للعديد من الأفكار بسبب دورها في التأثير على القيم، و هو ما لم يتوافق مع مبادئ ايستيمولوجية و سوسيولوجية ترى أن مسالة القيم و الثقافة و الإشباعات....الخ ، ليست مسائل خارجية عن الأفراد، أو أشياء لها وجود مستقل عن إراداتهم و هي نفس المبادئ التي تتحدث عن استحالة استمرار الاطمئنان للقيم حين يتعلق الأمر بتحليل مصادرها، وكيفيةتحوّلها إلى ظواهر تطرح أكثر من سؤال و إشكال على المجتمع و نوعية تنميته الاجتماعية.

في جانب آخر خاص بعلاقة ما أنتجه الباحث بالمجتمع و الدولة و التنمية، تدل النتائج على أن الباحث طرح قضية غياب خطاب موضوعي يتحدث بواقعية عن الشباب على مستوى المجتمع بسبب التخوف و التشاؤم السائد إزاء وسائل الإعلام الحديثة. لذلك ، كانت المسافة بينه و بين المجتمع وبالتحديد مؤسسات التنشئة الاجتماعية هامة، و هو ما مكنه من نقد أفكار عامة الناس، بما في ذلك الأفكار التي هي غير فعالة على أساس اقتناعه بأن انتقال القيم من جيل إلى آخر أمر طبيعي ، تضمن تماسكه الثقة التي وضعها في الشباب و تقديره لقدراتهم، و نقصد بذلك الثقة التي وضعها في الوعي المعرفي للشباب و مستقبل علاقتهم بالقيم.

و في سياق النتائج، اتضح أن الباحث لم يوجه أي لوم للشباب، و لم يتهمهم بعدم الحفاظ على قيمهم الأصلية أو بفقدانهم هويتهم و انتمائهم. لذلك، خالف الخطاب العام المنتشر في المجتمع، و هذا بعيدا عن قضية التواصل و الصراع بين الأجيال. إن الباحث لم يخضع أمور الشباب للصدفة و التعسفية التي قد تحصل وفق شعارات عديدة، بل بين كيف أن الشباب قادر على التحرر من قيود السياسة والإعلام ، وتجاوز بالتّالي الوضعية الزائفة للنظام القائم و الخطابات الإعلامية التنموية التبريرية. في هذا المستوى، تقلصت المسافة بين الباحث و المجتمع، لأنه أكد على أن فئة الشباب تخلصت من إيديولوجية النظام وبلاغته و إعلامه بفضل دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية القائمة على أسس متينة مصدرها الدين الإسلامي.

و في هذا المستوى ،استنتجنا أن الباحث الذي رفض إعلام الدولة و أسلوبها في التنمية ، تراجع و أكد على أن الجزائر تحتاج إلى تنمية الدور الإعلامي بكل أبعاده بما في ذلك بعد القيم ، و هو ما يتطلب تطوير سياسة وطنية بعيدة المدى تكون قادرة على إحداث التنمية الإعلامية بشكل عام. و بين منطق الرفض و المنطق التوفيقي، تأمل الباحث في إشكالية مجتمع جديد،بحيث افترض وجود رأي عام خاص بالشباب و هو الرأي الذي يحفظ القيم و الثقافة، و بالتالي يعالج الأزمة و الصراع والقطيعة التي تحدث في المجتمع بسبب العلاقة القائمة بين الشباب و قيمهم، مثلما تتجسد في سلوكات متنوعة تتراوح بين القبول و الرفض لتلك القيم .

و بهذا ، مارس الباحث دور ايجابي بيّن من خلاله أن الشباب يتصرفون كفاعلين مسؤولين بقدر الإمكان. و ما دافع عنه هو تنشيط للمجتمع بواسطة إرادة الشباب المبنية على الوعي و القناعة و الاستمرارية التي تميز هوية هذه الفئة في المجتمع. . و بهذا دافع الباحث عن الهوية الفئوية أكثر من دفاعه عن التنمية و الإعلام التنموي. إن الثبات على القيم حسبه تشكله إرادة الشباب و ليس الهيمنة الإعلامية، ذلك أن هذه الإرادة هي الجهد المبذول من أجل التنمية و التغيير. غير أن الباحث في تحليله لم يصل إلى مستوى الفعل و الفاعل الذي يظهر القدرات الإبداعية في وسط الشباب باعتبارهم إحدى عناصر الواقع الاجتماعي

الباحث استبعد الفعل الإبداعي في الحقيقة، أظهرت النتائج أن الذي يبيّن كيف يرفض الشباب أنماط من القيم يجلبها الإعلام المحلي و الأجنبي ،كيف يقاومها و كيف يتبنى استراتيجيات مختلفة تترجم انشغالاته اليومية التي تبحث عن حقوق جديدة تستفيد منها التنمية و عملية التأثر بالإعلام. وفي سياق أخر، تدل النتائج على أن الباحث لم يترك أي مجال للأفكار التي يتحكم فيها الاحتمال. و التنمية بالنسبة له، تظهر في التوافق بين القيم القديمة و القيم الجديدة، و بالتالي، يبدو أنها لا تتحقق إلا داخل دائرة الموروث، و بفضل السلوك الاتصالي الذي يتحول فيه الشباب إلى جمهور ايجابي لا يعتبر كل الإعلام الذي يملأ فضاء حياته الخاصة و العامة سلبي.

إن الاختلالات الاتصالية التي ظهرت في البحث ناتجة عن اهتمام الباحث أكثر بالظروف الثقافية – الاجتماعية، و خاصة عملية التنشئة الاجتماعية التي تعيق وسائل الإعلام، و تمنعها من التأثير على المتلقين (الشباب). في هذا الإطار، أبرز التأثير المحدود لهذه الوسائل ، و لم يركز على تحليل جوانب التفاعل و التواصل مع الأسباب و المحفزات التي تجعل الشباب يستهلك محتويات إعلامية دون أخرى. كما انه لم يتفاعل مع الإعلام كوسيلة تربط بين رغبات الشباب و تطلعاتهم، بما في ذلك الأهداف الواسعة القبول المعروفة لديهم، مكتفيا باعتباره مجرد وسيلة لتلقين الأفكار و المعتقدات الجديدة و تغيير قيم بأخرى و أحيانا تهديد بقاء بعضها...الخ.

2- الأطروحة الثانية .

ظهرت نتائج الدراسة التي قامت بانجازها الباحثة حول الإعلام التربوي في الجزائر من خلال تعاملها الكبير مع الأفكار التي تضمنها مشروع الإعلام التربوي و مؤسساته. و عليه، أدركت الباحثة حقائق عديدة متعلقة بسياسة الدولة في مجال التربية الوطنية، و حقائق أخرى حول الإعلام المتخصص الذي يهدف إلى ترقية التربية، و تلبية حاجة المربيين إلى الاتصال فيما بينهم.

و رغم أهمية المعلومات التي قدمتها حول قطاع التربية و الإعلام التربوي، إلا أنها لم تبين كيف ارتبط هذا التخصص الإعلامي بالمستوى العام في قطاع التربية الوطنية، بما في ذلك تعقّد العملية التربوية خاصة في ظل اتّساع مجالات المعرفة. من جهة أخرى ، لم تبيّن الباحثة ما هي المصالح التربوية التي عجز الإعلام العام عن تلبيتها و ما هي الحاجات التي ازداد حجمها في وسط الشريحة المتعلمة في قطاع التربية، و التي لم تجد المادة الأساسية القادرة على إشباع ما تصبو إليه بالصورة المطلوبة في الإعلام العام.

لقد كان واضحا أن علاقة الباحثة بالإعلام التربوي كمهام وظيفية ملقاة على المركز الوطني، أكبر من علاقتها بهذا التخصص كممارسة إعلامية و علمية. و في هذا الشأن برزت مواقفها، بحيث لم تطمئن إطلاقا لما يقوم به المركز وشكّكت في الإعلام الذي ينتجه، و الذي وصفته بأنه مجرد توظيف إعلامي للتخصص التربوي. لذا، عبرت كل النتائج المتوصل إليها على تجمع الشكوك حول عدم جدية ما يقدمه المركز الذي لا يملك خطط شاملة تمتاز بالانسجام، إلى جانب معاناته من ضعف التأهيل في مجال الإعلام التربوي. اذن، أدى تركيز الباحثة على النقائص التي يشهدها تنفيذ المشروع إلى ضعف علاقتها بالإعلام التربوي، إذ لم تتعرض للكيفيات و الآليات التي تتحكم في تكوين جمهور وسائل الإعلام بشكل عام، و السلوك الاتصالي المتخصص بشكل خاص. بالإضافة إلى ذلك ، لم تؤكد على كيفية استهلاك الرسالة الإعلامية التربوية.

و هكذا ، بينت نتائج الدراسة أن الإعلام التربوي الذي يشرف عليه المركز الوطني المسؤول عن تنفيذ جانب من جوانب التنمية في قطاع التربية الوطنية ضعيف بالنسبة للبعض، و غير مهم بالنسبة للبعض الأخر، و ربما غير موجود بالنسبة لمجموعة أخرى..... لكن المهم في كل ذلك، هو أن مثل هذا الطرح يشرح أكثر النقائص التي تعاني منها إدارة المركز كتنظيم له سياسته و قوانينه و ثقافته ، لكنه لا يوضح كيف أن الإعلام التربوي يتطور أساسا و دون شك وفق قوانين حدّدتها نظريات التأثير ونظريات التلقي، و التي تشترط دائما توفر بيئة تتميز بالاستعمال الكبير و المتنامي لوسائل الإعلام في كل النشاطات المعرفية التي يشهدها المجتمع.

إن التركيز خاصة على المركز كان وراء غياب الاهتمام بجمهور المركز، أي بجمهور الإعلام التربوي، وبسماته القابلة للتغيير، و التي تحمل دلالات معرفية تشكل بدورها اتجاهات إعلامية أساسية في مجال التربية الوطنية. لذلك ، لم توضح ابستيمولوجيا نتائج البحث السلوك الاتصالي لفئة المعلمين ونموذج الحاجات و الاشباعات المصاحبة له .و لهذا السبب ، تشكلت الاختلالات الاتصالية في هذه الدراسة ، ذلك أن الحديث عن الإعلام التربوي هو في الأساس حديث يركز خاصة على جمهور إعلام المركز كهيكل أوجدته الدولة لتلبية حاجات إعلامية تربوية. و بما أن هذا الجمهور ناتج في حد

ذاته عن ضرورة الاستجابة إلى حاجاته الإعلامية و إشباعها ، فإن عدم التأكيد عليه يعني بأن الباحثة لم تتبع رؤية تحليلية اتصالية تعبر عن وجهة نظر المتلقى. في حين، ركزت خاصة على الوسيلة أو القائم بالاتصال (المركز) الذي عجز عن تأدية وظيفية الاتصالية. و هو ما نعتبره اختلال اتصالي كبير لأن المؤسسة التي لا تؤدي وظيفتها الاتصالية تختفي على حد رأي فرانسيس بال، و تختفي معها أهميتها بالنسبة للمجتمع و التنمية.

II - العلوم السياسية

1- الأطروحة الثالثة.

أظهرت دراسة الأطروحة الخاصة بتطور العلاقة بين الدولة و المجتمع المدني (1962-1992) أن الباحث ركز اهتمامه على السلوك السياسي و تطبيقاته. و يمكن تصنيف الموضوع ضمن مجال التنمية السياسية الذي يعد مجالا حديثا نسبيا،و يبحث في التحديث السياسي و أبعاد المتغيرات التي تؤثر فيه . في هذا الإطار، أثار الباحث قضايا عديدة خاصة بالدولة و السلطة السياسية و المشاركة السياسية للمجتمع المدني و التكامل مع المجتمع المدني و غياب التنشئة السياسية والديمقراطية في الجزائر. كما تطرق للمعضلات السياسية التي تواجهها كل من الدولة و المجتمع المدني.

لقد حدّد الباحث بوضوح البناء النظري الذي اعتمد عليه، بحيث استمد مفاهيمه و تصوراته العلمية من عدة مقاربات (أي من اطروحات نظرية لم ترقى بعد إلى مستوى من مستويات النظرية)، و ;هي مقاربة جوال ميدقال ، الكوربراتية ، البيروقراطية التسلطية و أخيرا مقاربة الإصلاح الهيكلي والتحول الديمقراطي . في الحقيقة ، لم يتعرض الباحث لأدبيات التنمية السياسية بطريقة كلاسيكية، و إنما تم ذلك بأسلوب نقدي كشفته معارضته المبدئية للمقاربات ذات المنطلقات الإيديولوجية ، و المداخل التنموية التحديثية ذات الاتجاه الليبرالي التي أنتجت التبعية و التبادل غير المتكافئ بين الدول، و الاحتكار واختلال التوازنات السياسية و التضخم.....الخ. و بذلك، اختار الباحث المجال المعرفي الذي يركز على النظام السياسي و يحلل مخرجاته من خلال دراسة التفاعل الذي يعتمد على الاتصال السياسي و ليس فقط على الإعلام أو الدعاية التي يستخدمها نظام ما لتمرير رسالته.

و عليه نستنتج مدى اهتمام الباحث بمسائل التغير و النظام و السيطرة الاجتماعية و الضبط الاجتماعي كأساس للحياة الاجتماعية، وضمان لأمنها و استمرارها. و كل هذه المفاهيم تدخل في إطار علم الاجتماع السياسي الذي يدرس العلاقات بين النسق السياسي و الأنساق الاجتماعية الأخرى لمعرفة البيئة الصراعية السائدة في المجتمع، كيفية تأثر قدرات الدولة و صور توزيع الضبط الاجتماعي بينها

وبين المجتمع. و يشير هذا الاهتمام إلى حقل ابستيمولوجي يؤمن بقوة المجتمع و ضعف الدولة على حد ما ذهب إليه جوال ميقدال

Joel migdad في كتابه (1988) "strong societies and weak states"

لهذا ، يمكننا القول أن الباحث قد أدرك حقائق واقعية (بجانبها الايجابي و السلبي) حول وعي النخبة السياسية في الجزائر، والناتجة عن تراكم الخبرة المتولّدة عن تجارب التاريخ الجزائري في مرحلة الاحتلال الفرنسي. فكانت هذه الحقائق متداخلة و قائمة على أسس التجربة الوطنية في محاربة المستعمر، و هي اليوم حقائق تاريخية ناتجة عن فكر المقاومة الوطنية ضد الاحتلال. و بالنسبة للمستوى الأول من التحليل الذي خصصناه للبحث، نرى أن الباحث انطلق من منطق تاريخي في تحليله للسلوك السياسي للدولة في تعاملها مع منظمات المجتمع المدني، و يتعلق الأمر بذلك السلوك الذي تأسس على قيم متأصلة في الفكر الاستعماري المتميزباستحدامه للقوة وممارسة السيطرة و الهيمنة. وإذا كان بعض هذه الحقائق خاص بالسلطة السياسية في الجزائر و طبيعة نشأتها بعد الاستقلال، فإن البعض الأخر له علاقة بالممارسة السياسية المرتبطة بفكرة الحكم التي لم تسمح بوصول أفضل السياسات إلى هرم الحكم في البلاد.

و فيما يتعلق بالمستوى الثاني الخاص بالمصادر المستعملة، فقد لاحظنا كثرة المراجع المتخصصة في العلوم السياسية. أما المصادر التي أحاطت بحقيقة الأحداث و القيم التي كانت وراء نشأة الدولة الجزائرية الحديثة، فإنها كانت قليلة و غير أصيلة، إذ لم يعتمد الباحث على شهود العيان أو أشخاص كانوا مشاركين في تأسيس الدولة. في هذا الجانب ، كانت المصادر ثانوية و حديثة و كان همّها الأكبر هو تحليل أوجه التعارض بين الدولة و المجتمع المدني بعد ما فرضت أشكالا من الشمولية و التسلط والاستبداد على هذا المجتمع. و هو ما يعني بأن مشروع الباحث كان أكثر انشغالا بحاضر العلاقة بين الدولة و المجتمع المدني من منظور التنمية السياسية. إضافة إلى ذلك ، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي والمنهج التاريخي بحكم مركزيته في التحليل السياسي.

و في مستوى آخر، ظهر الباحث جد مطمئن للحقائق التي أدركها سواء تعلقت بالنخبة الحاكمة و ممارسات إدارتها، أو بالتشريعات و تطبيقاتها. لقد تمسك بدراسة تطور العلاقة بين الدولة و المجتمع المدني من خلال التركيز على النظام السياسي و تحليل مخرجاته بفضل دراسة التفاعل الذي يعتمد على الاتصال السياسي ، و ليس على الإعلام أو الدعاية التي تساعد النظام على تمرير رسالته في وقت معين و في ظرف معين .... كل هذا مكّن الباحث من تقديم حجم كبير من الأفكار الدالة على

ممارسته النقد تجاه الدولة و موقفها من المجتمع المدني بناء على مبدأ الرفض لكل المسائل الرسمية و القانونية التي تمنع تفعيل دور المجتمع المدني في بلادنا.

و في المستوى الخامس، توصلنا إلى نتائج تبين أن تفاعل و اتصال الباحث بالدولة كان أقوى من اتصاله بالمجتمع و التنمية، لأنه ركز على الدولة كنظام، كشرعية و كرهان لقيام المجتمع المدني في الجزائر، إذ تحدث كثيرا عن التسلط السياسي، الرقابة، شخصية السلطة ، إخفاقات النخبة الحاكمة ، علاقات الاحتواء و الإقصاء في التعامل مع المجتمع المدني....الخ. و في سياق أخر، أكد أن مستقبل المجتمع المدني في الجزائر مرهون بقيام نظام حكم يؤمن بالديمقراطية ويحترم الحريات المدنية والسياسية والإعلامية..و الملاحظ أيضا ، أن علاقة الباحث بالخطاب الاجتماعي- الثقافي أقيمت هي الأخرى عبر الدولة التي تسيطر في الجزائر على قنوات إنتاج الثقافة و الوعي، بالإضافة إلى مراقبة الذاكرة التاريخية. لهذا ،نتجت أبرز الاختلالات الاتصالية في هذا البحث عن طبيعة الاتصال الذي مارسه الباحث خاصة في علاقته و تفاعله بالماضي، و الذي لم يسمح له بالتعبير عن علاقات معرفية ، و إنما فقط علاقات نضالية موجهة ضد المنطق التاريخي للسلوك السياسي للدولة الجزائرية ، و المستمد أساسا من قيم متأصلة في الفكر الاستعماري.

2- الأطروحة الرابعة.

أظهرت الدراسة حول إدارة الموارد البشرية في مؤسسات التعليم العالي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة أهمية الإدارة و مدى الارتباط القوي بين السياسة و الإدارة. لقد تطرق الباحث فيها للعديد من الأفكار المعاصرة التي كشفت سبل التغلب على المشاكل الإدارية من خلال تطوير إدارة الموارد البشرية ، و تبني الجودة كوسيلة لإنجاز ذلك . و للتحديد، ارتبطت نظرت الباحث في هذه الأطروحة بالأستاذ الجامعي و أداءه الذي لم يرتقي إلى مستوى يسمح له بتقديم بدائل تنموية تنفع المجتمع، مثلما هو الأمر في الدول المتقدمة التي أدركت أهمية الجامعة ومكانة هيئة التدريس.

إذن ، انطلاقا من ملاحظة واقع الأستاذ الجامعي الجزائري، و رغبته في تقديم بديل علمي يعالج الوضع القائم في إدارة الجامعة ، قدم الباحث نماذج فكرية علمية حول أهمية المورد البشري، و أدرك بذلك حقائق عديدة حركها منطق المنافسة المتأثر بالاتجاهات الحديثة في إدارة الموارد البشرية على الصعيد الدولي. و بمعنى آخر، حمل الباحث منطق المنافسة لأنه أكد على التغيرات العالمية التي تحكمها متطلبات المنافسة العالمية، باعتبار أن الأستاذ هو أحد أعمدة التقدم و الإبداع في المجتمع. و هو ما جعله يؤكد على ضرورة أن تقوم الدولة بتطوير إمكانياته و مهاراته.

و بما أن الباحث كان مقتنعا بجدية الاتجاهات الحديثة في إدارة هذه الموارد على الصعيد الدولي، فقد دعا إلى الاستفادة من الخبرات الدولية، و العمل بنماذجها التي تضمن النجاح للمؤسسة التعليمية الجامعية. هذا يجعلنا نؤكد ضمن نتائج المستوى الأول من التحليل أن الباحث قدم أفكار عبر من خلالها عن عدم اقتناعه بممارسات الدولة التي عجزت عن وضع إستراتيجية فعالة تعتني بالأستاذ القادر على امتلاك و إنتاج المعرفة ، و تقوى مكانة الجامعة في المجتمع، خاصة و أن المنافسة تشكل التحدي الذي يصنع الاختلاف بين المجتمعات في هذا العصر.و بالنسبة للمصادر، اعتمد الباحث على مراجع علمية متخصصة في علم إدارة الموارد البشرية و الإدارة الإستراتيجية ، إلى جانب مراجع أخرى حول الجامعة الجزائرية. و قد كشفت هذه المراجع حجم الرصيد المعرفي الذي تأسس عليه هذا العلم. و من أجل الإجابة على تساؤلات البحث ، و فحص فرضياته، اعتمد الباحث على مجموعة من المناهج والتقنيات تماشيا مع أهداف الدراسة في جانبها التاريخي و التحليلي المقارن و النسقي و المسحي والإحصائي، مما يدل على غزارة المحاور و المتغيرات التي عالجها البحث.

بينت هذه الدراسة أن الباحث كان جد واثق في فعالية النماذج التنظيمية الخاصة بإدارة الموارد البشرية. و حين كان يوجه الانتقادات لهذا النموذج أو ذاك بسبب احتواءه على نقائص في الرؤية أو التطبيق ، كان يفعل ذلك بأسلوب واضح و بناء و ايجابي زاد من أهمية الأفكار التي تبناها و دافع عنها في كل مراحل دراسته. و المؤكد، هو انه تمكن و بفضل الأفكار الدالة على ثقته في إمكانية إحداث التغيير داخل الجامعة الجزائرية باللجوء فقط إلى تطبيق نماذج ناجحة، من تحويل النقائص المسجلة هنا و هناك إلى خطوة في سياق البحث عن ما هو أنسب و أفضل.

كما اتضح لنا من خلال النتائج المتوصل إليها أن تفاعل و اتصال الباحث بالدولة لم يكن مباشر ، لأنه توجه لإدارة الجامعة كجهاز يمثل الدولة ، و ربط وضعية الأستاذ و الجامعة بإدارة سيئة لا تملك إستراتيجية إدارية مبنية على تراكم التجارب، و لم تنجح في تحديث الجامعة، و هي اليوم في وضع حرج بسبب عدم فعالية تخطيطها و عدم توازنه من حيث الكم و الكيف ، و أيضا تعثرها كنتيجة لتعاملها مع الأساتذة كمستخدمين، فضلا عن حصر كل مهامها في الإطار التقني و القانوني... إذن هذه الإدارة حسب الباحث لا تحكمها مبادئ علمية، وهي المسؤولة عن غياب الفعالية و الكفاءة في التنظيم.

و جاءت هذه النتيجة بناء على اهتمام الباحث بأنماط الحكومات التي تعاقبت على تسيير شؤون الجامعة، دون أن توفق في إرساء قواعد تنظيمية حديثة أساسها المورد البشري القوي، و هو ما يكشف أيضا حدود التشريعات المعمول بها. و رغم ذلك، لم تكن علاقة الباحث بالدولة قوية ، لأنه لم يربط الإصلاحات التي تحدث عنها بالخطاب السياسي والإرادة السياسية و إنما بالفاعلين المعنيين مباشرة بتغيير سلوكا تهم داخل الإدارة. كما قام الباحث بترك مسافة بينه و بين المجتمع من خلال التفكير

بشكل مختلف، يحركه الشعور بوجود حاجة ماسة إلى تبني الحلول العلمية لتجاوز النقائص والعيوب التي تعاني منها الإدارة الجامعية. و عليه، لم يتفاعل مع الخطاب السياسي و الاجتماعي حول الجامعة، لأنه اختار التفكير بمفاهيم العلم و المعرفة و الثورة التكنولوجية و المعلوماتية و الافتراضية و العولمة.....الخ.

أخيرا ، تبقى نتائج هذا البحث دليل على أهمية علاقة الباحث بموضوع التنمية البشرية و الإدارية ، بحيث انطلق في بحثه من الأفكار العلمية المتطورة في مجال إدارة المورد البشري، و أراد بذلك تفعيل التوجه العلمي و التقني بعيدا عن الخطاب السياسي و التعبئة الإيديولوجية.....اهتم كثيرا بالنتائج الفعلية المحققة في الدول المتقدمة ، و خاطب في هذا توجه الأساتذة الجامعيين كفئة فاعلة مسؤولة عن تعليم الأجيال و إنتاج المعرفة و تزويد المجتمع بما يحتاجه من أفكار . و في هذا التوجه التنموي الحديث، كان للمفاهيم دورا كبيرا في تقوية علاقة البحث بالواقع، غير أن الاتصال الذي ربط الباحث بموضوع تنمية الجامعة قد بني علىتصوّر اختزالي للتنمية البشرية، إذ أعطيت الأولية للنماذج التي تستهدف تحقيق مصالح و غايات معينة، دون أن تدمج كل الأطراف المعينة بهذه العملية، ومنها على سبيل المثال دور المجتمع الذي حان الوقت أن يقتنع بضرورة تطوير الجامعة و تحسين مستواها و فعاليتها في التنمية، وأن تتجاوز رغبته حدود الاكتفاء بالأماكن البيذاغوجية التي توفر في كل سنة لضمان التحاق اكبر نسبة ممكنة من أبنائه بالتعليم الجامعي، و كأن دور الجامعة ينحصر في التعليم و منح الشهادات.

الأطروحة الخامسة .

بينت نتائج هذه الدراسة حول آليات تكيف العائلة الجزائرية مع التغير الاجتماعي أن الباحث حمل منطق تفاعلي تطوري، إذ شرح كيف أصبح التغير الاجتماعي و التناقضات التي جلبها ، والتي اجتمعت أكثر في إطار العائلة، رؤية صاعدة مكّنت هذه العائلة من إعادة امتلاك مقوماتها القديمة و التقليدية على أساس جديد تتكون عناصره من الخصوصيات المعرفية و الثقافية و الدينية للمجتمع الجزائري . و بهذا المنطق الذي جمع بين مبدأ الصراع ضد الجديد، و في نفس الوقت مبدأ الوفاق معه، أدرك الباحث حقائق حول العائلة التي عرفت كيف تتكيف و تتأقلم إلى أن طورت ثقافة خاصة بها تأصيلا و معاصرة في اتجاه يعزز مواقفها من التغير الاجتماعي.

و فيما يتعلق بالحقائق المدركة، فقد اجتمعت حول أنماط التفاعل بين عدة جوانب من الحياة العائلية انطلاقا من تحليل سلوك أفرادها، علما بأن المناهج التي اختارها الباحث كانت مرتبطة بأهداف البحث وعلى نحو أبرز ديناميكية التكيف مع التغير داخل العائلة الجزائرية. من جانب آخر، كل الأفكار

التي أنتجها الباحث كانت مبنية على اليقين و القناعة التي كشفت من خلال ما قدمه، بأن الفرد الجزائري يتمسك بقيم و تقاليد عائلته، و هذا الفرد يوجده المجتمع ، و ينمو في إطار ثقافي اجتماعي تسوده علاقات القرابة ، و لا يعترف به اجتماعيا إلا منتسبا.

و بالنسبة للعلاقة بالدولة ، انتقد الباحث التناقضات التي تسببت فيها التغيرات التي أحدثتها سياسة الدولة، والتي كانت لها انعكاسات على العائلة. و يتعلق الأمر بشكل التنمية القائم على التعليم، التصنيع و التمدن. غير أن موقفه من الدولة لم يحوله إلى ناقد يناقش التناقضات بأسلوب يوضح الصورة الموضوعية التي تميز الواقع المتأثر بقرارات الدولة وخطابها و إعلامها. في المقابل ، لم يمارس الباحث النقد اتجاه المجتمع الذي بيّنت نتائج الدراسة أنه يشهد تراجع نظام تعدد الزوجات ، تراجع الزواج القرابي، انتشار الزواج الشخصي، التكافؤ في سن الزواج و في المستوى التعليمي، الاعتماد على التخطيط العائلي لتنظيم النسل، التركيز على العلاقات العاطفية، إتباع أسلوب الضبط الاجتماعي المبني على الأخلاق و الاحترام و الطاعة، تقبل عمل المرأة ،إلى غير ذلك من النتائج التي تدل على التكيف العائلي الايجابي مع التغير الاجتماعي.

و بمعنى آخر، تفسر نتائج البحث أن العائلة الجزائرية تساهم في إعادة إنتاج النظام الاجتماعي العام بيولوجيا واجتماعيا و ثقافيا ، ولها القدرة على استيعاب مختلف التغيرات التي لها تأثير على بنيتها ووظائفها وصيرورتها... إن تكيف العائلة بالنسبة للباحث يعني حالات التوازن بين أوضاع العائلة و ما يسعى إليه أعضائها كفاعلين من اجل تكييف أهدافهم و قيمهم و مصالحهم معها، بغية تطوير العائلة و مكانة وأدوار أفرادها. و لعل هذا ما جعل الباحث يركز كثيرا على ظاهرة الانتقال من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النواتية المعدلة و المعتدلة.

إن ما قام به الباحث هو إعادة بناء الصلة بين المعرفة و تجارب الناس التي تتم بفضل الاتصال و التعبير عن الذاتية في إطار يشكل واقعهم الذي هم في نفس الوقت إنتاج له. لذا ، كانت علاقته بالخطاب الاجتماعي - الثقافي مشكلة من خلال المواقف المدروسة التي يتخذها الناس داخل العائلة و بطريقة اجتماعية ، وكذلك تصنيفهم للقضايا التي تطرح عليهم، ومقارنة بعضها ببعض، وأيضا تقديرهم للمتطلبات و الإمكانيات المتوفرة لديهم، و هم يبحثون عن سبل لتحقيق أهدافهم. و من تمّ أدرك الباحث أن المعرفة المتوفرة والموزعة اجتماعيا بين العائلات الجزائرية و مفهومها للتكيف لا يختلف من فرد لآخر، و من عائلة لأخرى.

إن ايستيمولوجية الباحث السوسيولوجية قد أظهرت آليات و مظاهر التكيف العائلي مع التغير الاجتماعي، و هي آليات تحركها مصالح الأفراد داخل العائلة النواتية الحريصة على التفاعل و

التبادل ، إما بشكل مناسباتي و مؤقت ، و إما بشكل دائم . و عليه ، اتضح أن العائلة تتكيف ضمن نظام القرابة و قيمه و أسسه الاجتماعية و الثقافية و الدينية، و هو ما اعتبرته هذه الابستيمولوجية العامل الأساسي السليم في عملية التكيف العائلي .. .و في هذا المستوى ،لاحظنا مدى تمسك الباحث، وبدون أي تردد ،بهذه القاعدة التي انتشرت في المجتمع الجزائري، بحيث دافع عنها في الوقت الذي تسللت إلى هذا النظام التكيفي أفكار عديدة غريبة في بعض مظاهرها ،و مقلقة في البعض الآخر،لأنها و ببساطة تستبد بالمسلمات العقائدية و البديهيات الأخلاقية والاختيارات الديمقراطية المعروفة في مجتمعنا، من أجل التلاعب بمفاهيم الحوار العائلي و المساواة بين الجنسين واحترام الحقوق الشخصية ومبدأ أداء الواجب وغيرها من المفاهيم التي كان من المفروض أن تكون ركيزة التكيف النزيه و الفعال الذي يخدم العائلة وأهميتها داخل المجتمع،و هذا بعيدا عن كل ما هو قابل للتحوّل إلى أنانية و عنف و ازدواجية وتشتيت يؤثر بدوره سلبا على البناء العائلي في المجتمع.

و بالتالي، نرى أن مثل هذا السلوك الاتصالي للباحث لا يسمح له بكشف الأخطاء و الصعوبات الكامنة في التكيف الذي تعيشه العائلة الجزائرية ضمن مسار التغير الاجتماعي. و هو ما جسد الاختلالات الاتصالية ،ذلك أن مهمة فهم خصوصيات التكيف العائلي يحتاج إلى عقل اتصالي نقدي جديد يهتم أكثر بنوعية العلاقات داخل العائلة ، وخاصة منها العلاقات القابلة للمراجعة و الاستفادة من التحسينات عبر الاحتكاك و التعلم من ثقافة الآخر، و عبر التفاهم و الحوار المفتوح الذي يراعي المساواة و الاحترام المتبادل والايجابية في التعامل، دون أن يعني ذلك بالضرورة التشابه بين كل أفراد العائلة.

III

III -النتائج العامة للدراسة

تتمثل نتائج الدراسة حسب فرضيات البحث في ما يلي:

الفرضية الأولى :

" تطور تصور الدولة لمهام الجامعة و دور البحث العلمي من خلال مفاهيم الضرورة، التنمية و الإرادة السياسية."

اعتبرت الجامعة بعد الاستقلال رافعة أساسية في تحقيق تنمية المجتمع. و قد احتلت مفاهيم الضرورة، التنمية و الإرادة السياسية مساحات كبيرة في كل أشكال التصورات و الخطاب السياسي للدولة الجزائرية. و و صل ذلك ، إلى الخطاب الخاص بالتعليم العالي و البحث العلمي الذي انتهجته

الوزارة الوصية المسؤولة عن إدارة شؤون الجامعة و الجامعيين. و هكذا، برزت هذه المفاهيم في التداول السياسي، و تمكنت من الارتقاء إلى مستوى الخطاب لتثير المصالح القوية و الدائمة المرتبطة بالتنمية التي تساندها الروح الوطنية، مثلما جاء في مختلف النصوص الرسمية و الخطابات حول الجامعة.

و رغم حداثة الدولة الجزائرية في الشأن السياسي من الناحية النظرية و الممارسة، إلا أنها لم تتهاون في ربط الجامعة بالتنمية كمشروع وطني مباشرة بعد الاستقلال. لقد أشار النظام بمفهوم الضرورة إلى تنمية سوف تحدث، دون أي شك في ذلك وبما أنها تنمية، فلابد أن تحدث، و إن لم تحدث، فذلك ليس في صالح المجتمع و لا التنمية... وتشير الدلالة الأخرى لاستخدام مفهوم الضرورة إلى إدماج الجامعة و البحث العلمي في العملية التنموية ، و هذا أمر مؤكد ، أساسي و جوهري، إذ من الضروري أن تساهم الجامعة في مسيرة التنمية بفضل ما تحصل عليه من علوم و معارف تعزز الدور الأكاديمي للجامعيين كأساتذة و باحثين و إطارات... و بالتالي، فان هذه الرؤية الإيديولوجية و السياسية هي التي قامت بإضفاء منطق الضرورة على المؤسسة الجامعية و البحث العلمي.

و شمل مفهوم "الضرورة"مجموعة من الأهداف تمثلت في ضرورة تنمية المجتمع وضمان ديمقراطية التعليم و فتح الجامعة للجميع و تطوير البحث العلمي و الاستفادة من التطورات العلمية العالمية...، ثم استثمار كل ذلك في التنمية الوطنية الشاملة بكل أبعادها الروحية و الفكرية و المادية. وبما أنه لا تنمية بدون تنفيذ ، فقد برزت الإرادة السياسية لتشير إلى استعداد المسؤولين في السلطة إلى بذل كل المجهودات اللاّزمة من أجل إزالة الصعوبات و المعوقات، و العمل على تحقيق أغراض التنمية . هذه الإرادة السياسية بنيت على الروح الوطنية المتشبعة بالقيم الثورية، و التي استفادت فكريا من التوجهات النظرية الإنسانية التي ظهرت بفضل الماركسية و الاشتراكية.

في هذا الإطار،لاحظنا أن تحديد دور الجامعة و البحث العلمي كان تحديد سياسي شكلي، و كان الخطاب السياسي فيه سيد الموقف، إذ لم تحدد علاقة الجامعة بالمجتمع من خلال توضيح الاحتياجات التي تربط الجامعة بالبناء الاجتماعي- الثقافي للمجتمع الجزائري، كما انه لم تحدد المسؤولية الاجتماعية للبحث العلمي و القيمة الاجتماعية له، إلى جانب غياب تصور عقلاني يربط الأهداف بالإمكانيات التي تمكن الجامعة من أداء أدوارها بجدارة. وهكذا، لم تؤسس مهام الجامعة مثلا من خلال مفهوم الاتصال العلمي الذي يربط البحث العلمي بالإعلام و الاتصال ، و يعالج مشاكل التلقي بالنسبة للجامعة اعتمادا على تطوير الاتصال المؤسساتي و العلاقات العامة و غيرها من الآليات التي تعتمد عليها الجامعات المعاصرة لتطوير مكانتها في المجتمع.

صحيح أن البحث العلمي يهتم في الجامعة الجزائرية بالمجتمع و أفراده و مؤسساته و قضايا تنميته بما فيه الكفاية، و هذا أمر عادي بالنظر إلى أهدافها و خاصة في العلوم الاجتماعية. لكنه مع ذلك، لا يعد

منشط للتنمية، لأن منظور الدولة يهيمن على بعض الدراسات، إذ تبدو الدولة مركز و محرك عملية التنمية، فهي التي تفكر في الوسائل اللازمة لانجازها، بينما يفكر الباحث في وسائل الدولة و انعكاساتها بدلا من التفكير في جوهر هذه العملية. و نتيجة لذلك، لم توفّق الجامعة في تطوير خطابها العلمي حول التنمية ، وتطوير أيضا احتياجاتها الخاصة. إن الباحثون يقولون اليوم أشياء و أشياء، و يقولونها لأنفسهم في غياب إستراتيجية اتصالية قوية تضع حدا لانتشار ظواهر سلبية نذكر منها مظاهر تدبدب التفكير العلمي، عدم مناقشة كل الأفكار بموضوعية، غياب تبادل المعلومات ، ذهاب الكفاءات ، ضعف التكوين ، غياب الحوار العلمي ، قلة العناية بالقدرات الفكرية ، تسلط الإدارة ، ضعف النشر الجامعي، ضعف العلاقة التنافسية مع المؤسسات الأخرى...الخ

إن منطق البحث العلمي قد يختلف عن منطق الجامعة كمؤسسة تابعة للدولة، و لها أهداف شعبوية، لكنه كثيرا ما يدور في حلقة مفرغة يملأها أكثر الخطاب السياسي الذي يشكل نقطة انطلاق و نقطة وصول في العديد من البحوث الجامعية. و هو ما جعل البحث العلمي يعاني من عدة نقائص و أهمها التهميش الذي يفرضه النظام السياسي الذي يسعى إلى تجنب النقد الموجه له من طرف الباحثين ، خاصة عندما يتحدثون عن التنمية و قضاياها بأسلوب لا يناسب مصالح النظام . و الأخطر في كل ذلك ، هو أن كل التناقضات التي احتوتها علاقة البحث بالنظام السياسي تظهر داخل البحث العلمي الذي لم يتمكن صاحبه من التحاور فكريا مع المجتمع و التنمية بسبب تأثره بانعكاسات منطق و وعي الضرورة و الإرادة السياسية.

- الفرضية الثانية.

" للباحث الجزائري منطق اتصالي يتّسم بعقل مسالم و التفكير في إطار المألوف و ثقافة المسايرة."

تدل ثقافة المسايرة على الالتزام بالمعايير السائدة في الجماعة و المجتمع على أساس أن الامتثال لتلك المعايير أمر مفيد. في هذا السياق، لاحظنا مدى مسايرة الباحثين للقواعد و المعايير الاجتماعية التي تتحدد وفقا لخصوصيات المبحوثين ومعاييرهم السلوكية. و لاحظنا أن مثل هذه الاستجابات متكرر ومتميزة. لذلك، تتكون لديهم اتجاهات اجتماعية ثابتة نحو العديد من القيم و المواقف و التوقعات الشائعة في الجماعة التي يحتكون بها. و قد نفهم من المسايرة، السعي إلى التكيف مع معايير و وسائل الضبط والتنظيم التي يفرضها المجتمع بشكل عام على مختلف الجماعات من اجل تحقيق غايات مرغوب فيها اجتماعيا، علما بأن هذه المسايرة ليست فقط معيارية بل قد تكون معلوماتية.

و تحتاج ثقافة المسايرة دائما إلى عقل مسالم يتفادى إثارة المشاكل، و يفعل دائما ما هو مرغوب فيه، طبعا من قبل المجتمع. و بعيدا عن الأحكام القيمة التي قد تصف عقل الباحث بالقوة أو الضعف أمام المجتمع، نرى من الناحية الابستيمولوجية ، و من وجهة نظر تركيبية في إنتاج المعرفة، أن الباحث الجزائري في العلوم الاجتماعية لا يختار كثيرا الملاجئ الفكرية التي تساعده على تجاوز الواقع وتناقضاته و أحكامه القيمية، و هذا مهما كان مصدرها. و هو ما يعني تجاوز نفس الواقع الذي أثار اهتمامه و تفكيره في مرحلة أولى. مما يدل على أن علاقة الباحث بالواقع ليست دائما مجرد تفاعل فكري، و ليست في كل الحالات علاقة اتصالية فعالة خالية من الاختلالات، خاصة حين تقوم منظومة قيم ما بتحديد مسار التفكير لديه، فتتحول الأنساق الاجتماعية و الثقافية الموجودة في المجتمع إلى محددات يحاول الباحث من خلالها تحقيق نوعا من التماسك العلمي داخل بحثه.

إن مهمة الباحث كبيرة و إبداعية، وفد أظهرت نتائج دراستنا أن الباحث الجزائري:

- يبحث كثيرا فيما هو كائن، و يبحث أكثر فيما يجب أن يكون.
- لا يخرج كثيرا من دائرة المألوف، و يعبر صراحة عن ولاءه له.
- يتضامن مع مسائل معينة حتى و لو كان ذلك على حساب النقد الموضوعي.
- -لا يكشف ما لا نراه، ما هو خفي، ما هو غير معروف و ما هو غائب عن وعينا.
- يختصر على فهم ما هو حاضر و بقوة.
- يطرح التساؤلات بكثرة، و يبرر ثقافة السؤال عنده.
- يتجنب النقد التنموي الذي يتعامل مع التنمية كعملية اجتماعية و تاريخية، و يكتفي بنقد الأفكار السياسية للدولة، والتي تتحدث عن التنمية من خلال ما تطرحه في مشاريعها.
- -لا يدمج الباحث ذاته إلا في المسائل العقائدية و الثقافية وفق منطق يشير إلى ما ينبغي أن تكون عليه الأمور.
- كثيرا ما يكتفي بتقديم الحقائق، و لا يذهب أبعد من ذلك.
- لا يبين دائما كيف يتشكل واقع التنمية أو كيف يتعقد.
- يركز أحيانا على عناصر الوقاية من الأزمات التي قد تعيق التنمية، لكنه لا يهتم كثيرا بتشخيص الوضع المتأزم في التنمية.
- أحيانا، يعزل الباحثون عناصر هي من جوهر التنمية .
- -لا يعبر الباحثون عن كل أفكارهم بوضوح بسبب لجوئهم إلى الأحكام القيمية والتأكيد على البديهيات وصحة أفكار معينة ، و هذا كنتيجة للتأثر بالأخر و آراءه (المستجوب) باعتباره عضو في الجماعة المرجعية التي يرتبط بها الباحث خلال مرحلة إعداد البحث.

- لا يصرح الباحث في الجزائر بأنه ينتمي إلى مدرسة معينة إلا قليلا و لا يتساءل عن مساهمة مدرسة ما في تطوير التنمية كفكر إلا نادرا .كما لا يتحدث عن مناقشات أو انتقادات علمية حول موضوعه بشكل بناء، لأن اللجوء إلى الدراسات السابقة على سبيل المثال لا يعني في كل مرة الاستفادة منها بقدر ما هو عمل استعراضي عند البعض.
- لا يؤكد الباحثون على الجوانب النفعية في الأفكار التي يوظفونها في تحليل جانب من جوانب التنمية.
- -إن الاهتمام بدراسة الصراع و تضارب المصالح محتشم جدا.
- أدى التركيز على دراسة الحالة الاجتماعية ، و خاصة القيم إلى خلق نوع من الديناميكية في البحث الاجتماعي.
- كل الوقائع التي اعتبرت جوهرية في التنمية تمس البناء الثقافي، و كل الوقائع التي انتقدت تمس البناء السياسي.
- -العلاقة بالتخصص قوية.
- التنمية هي دائما تطور ايجابي، و تقاس بناء على السياسات العامة و انعكاساتها.
- هناك محاولات لإظهار التقاطع بين مختلف الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية و غيرها في التنمية.
- لا يتحدث الباحث الجزائري عن ضرورة إحداث تغيير جذري في منظومة ما إلا نادرا جدا، و لا يدعو كثيرا و بقوة معرفية إلى إعادة صياغة المسائل التنموية على أساس أكثر توازنا. ففي هذا السياق، لاحظنا أن ما يسميه الباحث بالتوصيات جزء منها عبارة عن أفكار تغذي في بعض الأحيان القرارات السياسية (التي تم انتقادها في السابق) و تدعمها بشكل مغاير.
- تحدث الباحثون عن تأثير المواطن في التنمية و مجريات الأحداث، لكنهم لم يناقشوا مدى قدرته على المساهمة في التنمية و إحداث التغيير.

وهكذا، يتضح أن ثقافة المسايرة التي استفاد منها دون شك معظم الباحثين في تجنبهم بعض صعوبات البحث، خاصة وأن الباحث في العلوم الاجتماعية يعتمد على الآخرين بكثرة ، قد لا تقلل من قدرتهم على التفكير و الدراسة و التحليل. و يبقى الأهم ،هو أنهم أدركوا عدة حقائق بدافع الشعور بالمسؤولية اتجاه المستجوب بشكل عام. و هو ما صاحبه في الجزائر انتشار لدى الباحثين جدلية المسالمة التي تميل إلى احترام التجارب التي تولدها الحياة الاجتماعية من جهة ، بينما لا يحمل الموقف من الدولة، والانتقادات التي توجه لسياستها بخصوص تنمية المجتمع أية صفات سياسية مهيكلة بوضوح ، كيف لا و الباحث لا يحلل الديناميكية الاجتماعية التي تمس التناقضات الخفية في السياسات و الأجهزة

و المؤسسات التي تتحدى الحق الاجتماعي ، و تكسر مبادئ الديمقراطية معرقلة بذلك العملية التنموية ذاتها.

و لعل كل هذا كافي لتفسير لماذا لا يحتل الباحث الجامعي دورا قياديا في المجتمع؟ لماذا لا يعتبر فاعلا في التنمية؟ لماذا تبقى الأطروحات التي ينتجها مكدسة و لا تزعج أحدا؟ . لماذا تبدو الأفكار التي يتوصل إليها التفكير العلمي في الجامعة عامية و عادية؟ لماذا تبدو الأنساق الفكرية غير مفتوحة على المجتمع بما فيه الكفاية؟ و أخيرا، لماذا يعطي الباحث الجزائري الأولوية للعوائق التي يخلقها النظام على حساب العوائق التي تخلقها المعرفة العلمية؟ لعل الإجابة على هذه التساؤلات تفسر أكثر الاختلالات الاتصالية التي تظهر في التفاعل الفكري الذي يسيطر عليه العقل المسالم و ثقافة المسايرة.

الفرضية الثالثة.

"بقدر ما اتّسعت علاقة الاتصال بالمجتمع، بقدر ما ابتعدت المطالب الحقيقية للمجتمع عن انشغالات الباحثين الجامعيين."

لقد اتسعت علاقة البحث العلمي بالمجتمع في العلوم الاجتماعية بفضل دراسة الاختلافات التي أصابته والحقائق التي ترتبت عن عملية تنميته. لكن هذا الاهتمام لم يسمح بتفسير التناقضات الكبرى التي تحملها تنمية المجتمع في طياتها، و التي كثيرا ما مرّ عليها الباحث عندنا مرور الكرام، و نقصد بها جميع التناقضات الفكرية و تناقضات التاريخ التي يعاني منها مجتمعنا . وفي الحقيقة، يمكننا القول أن هذا الأخير يواجه اليوم سلسلة من الأوضاع التي يصعب على العقل فهمها وتفسيرها و التعايش معها بسبب التناقضات المرتبطة بالمحيط الذي يعيش فيه الفرد ، و نظام التربية ، و المواقف التي ترفض الرأي الآخر باسم الدين، و الشرعية الثورية ، و احتكار الروح الوطنية، و التعصب للرأي الشخصي، و عدم الثقة في قدرة الأفكار البناءة و أهميتها...كما لدينا التناقضات الناتجة عن الخوف من نظرة المجتمع ، و قلة التمتع بالحريات الفردية، و عدم توفر شروط المواطنة التي تحدد الحقوق و الواجبات إلى غير ذلك من التناقضات التي تتسبب فيها كثرة العقد و المبالغة فيها.

لا يتحدث الباحث الجزائري عن المجتمع بعمق، لا يوضح الصورة الكاملة التي أعطاها لوجوده، ولا يبين كيف يتشكل هذا المجتمع من الداخل.ونفس الشيء بالنسبة للقضايا المطروحة في كافة مجالات الحياة ،و التي لا تتحول في غالب الاحيان إلى جدل اجتماعي لأنها تحمل تفسيرات مستعجلة... و مهما تكن أهمية الجهد الذي يبذله كل باحث، و هو ينتقل من مستوى طرح الأسئلة و صياغة الفرضيات و تحديد المفاهيم إلى أخر مرحلة في البحث ، يبقى الحديث عن القطيعة أو التكامل بين البحث والتنمية حديث عن المسافة الفكرية الموجودة بين الباحث و المجتمع، و التي تتجسد من خلال تبني مفاهيم تدل على واقع مهيكل يعبر عن احتياجات تنموية محددة.

لهذا السبب، نرى أن مطالب المجتمع الجزائري اليوم قد تطورت، و تدعو إلى البحث في العلاقات الاجتماعية و أشكال التمييز الاجتماعي. و تريد هذه التطورات فهم دلالة اللغة العامية التي تعبر عن الطموح وخيبة الأمل بسبب المشاكل التنموية، وأيضا فهم الأسباب الكامنة وراء الهجرة السرية، و العنف و الإرهاب والانتحار و أمن الإنسان...الخ .انه يحتاج إلى أفكار تؤمن بالمجتمع المدني والإدارة الحديثة التي لا تلغى إرادة الفرد، و التي تثير كل المسائل المتعلقة بالحرية و التطور الذي تضمنه تنمية مستدامة و شاملة جوهرها الثقة المتبادلة. و من مطالب المجتمع أيضا نذكر الحاجة إلى أفكار جديدة حول استقرار الشباب و العائلة بعيدا عن الافتراضات التي تقر بدوام التكافؤ و التماسك مهما كانت الظروف ، لأن مثل هذه الأفكار تقل واقعيتها شيئا فشيئا مع مرور الوقت ، و خاصة مع تزايد صعوبات الحياة و التهميش و الإقصاء الذي يفرضه الداخل و الخارج على الناس.

و بالتالي ، نستنتج أن مطالب المجتمع تدعو إلى ثقافة التغيير التي تؤدي إلى معالجة الأزمات ، و ليس امتصاصها منهجيا و بانتظام. و هو ما يؤدي بنا إلى تأكيد الرأي الذي يقول بأنه إذا كان المجتمع قد همش الجامعة التي تراجعت مكانتها ،فان البحث العلمي قد همش هو الأخر الجامعة لأنه تحول إلى مجرد وسيلة للترقية المهنية، و لم يعد يمارس الاتصال الفكري الفعال بالمجتمع. إن السؤال المطروح اليوم على البحث العلمي في العلوم الاجتماعية هو معرفة ما مدى حجم و أهمية التنمية التي يستطيع المجتمع استيعابها ، إذا ما استمر جانب واحد فقط في التخطيط لها تحت شعارات إصلاحية في السياسة و الاقتصاد و الاجتماع ، إنها الإشكالية الكبيرة التي يتعين على الباحث التفكير فيها لتجاوز الواقع الحالي وتناقضاته.

أخيرا ، تبقى مهمة الباحث متمثلة في تركيب المعرفة من أجل أداء وظيفته و المساهمة في تغيير مجتمعه. وهو ما يقوم به الباحث الذي يقضي وقته في التفكير وممارسة الاتصال العلمي الهادف الذي يعبر بصراحة عن كل التناقضات و الأزمات التي يعاني منها الناس و المؤسسات و البرامج، وكذا فهم المعاني التي يعبر عنها الناس يوميا و في ظروف مختلفة ،ومن تم إظهار التشابه و الاختلاف القائم بينهم...إن البحث العلمي ممارسة معرفية اتصالية لا يحركها فقط التفاعل مع الظواهر السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية...الخ، و لكن التفاعل خاصة مع العلاقات و التصرفات و الأفعال و الصراعات و الاختلافات التي تغير الواقع و تنميه.

الفرضية الرابعة :

"أدّى ضيق مجال التنظير في البحث إلى وضع متناقض سمح بتراكم المعلومات الامبريقية حول التنمية ، و قيد فهم الواقع داخل التصورات و القرارات و القيم.

في هذا الإطار، لاحظنا تراكم المعلومات الامبريقية حول التنمية و مشاكلها بفضل انجاز البحث الميداني، كما لاحظنا عدم التوازن بين التحليل الكمي و التحليل الكيفي للإحصائيات المتوصل إليها، فضلا عن عدم بروز غاية التنبؤ التي هي غاية أخيرة لكل علم و لكل بحث علمي. و تعود أسباب هذا ألأمر حسب رأينا، إلى طبيعة النشأة التي ميزت العلوم الاجتماعية في جامعاتنا، إضافة إلى غياب إطار نظري علمي قادر على استيعاب استعجاليه التنمية التي أرادتها بلادنا ، و تحويل تراكم المعلومات إلى تراكم معرفي يتقبله المجتمع، فيستهلكه من أجل ظهور الثقافة العلمية فيه.

و الحقيقة ، هي أنه لم تبرز في الأطروحات التي درسناها نظريات معينة بسبب كثرة استخدامها ، بما في ذلك نظريات التنمية. و الارتباط بالاتجاهات و المدارس المتخصصة في العلوم الاجتماعية كان قليل جدا. كذلك، لم نلاحظ لجوء باحثينا إلى اتخاذ مواقف معينة من النظريات إلا نادرا، و لم يحاولوا إدخال تعديلات عليها بمناسبة استخدامها ، إلى جانب قلة الحديث عن التناقضات التي تحيط ببعضها ... و عليه، لم ينمو تراكم المعلومات في سياق نظري مهيكل مفاهيميا و يمثل تراكم معرفي بالمعنى الواسع، ذلك لان المعرفة العلمية لا تتفرع من الرأي، و إنماتقوّم الرأي و تعارض الرأي و تكبت الميل إلى إنتاج أراء، و إذا حصل أن برز رأي معين عند باحث فذلك لأسباب غير تلك التي تؤسس الرأي.

إن إنتاج المعرفة العلمية ليس مجرد تجميع للمعطيات حول حقائق معينة، لان التراكم المعرفي يضم التحصيل النظري العلمي، و تجميع المعلومات الامبريقية و نقل المعرفة. وبالتالي ، لا يملك التراكم الامبريقي فاعلية معرفية ، و التي هي جزء من الفاعلية الاتصالية إذا كان ما ينتجه الباحث مقطوع عن مسار تكوينه النظري الابستيمولوجي ،وزيادة على ذلك، لا يتحرك ضمن مقومات نظرية يبنى على أساسها الخطاب العلمي الذي يؤثر في المجتمع ، والذي يناقش داخل الجامعة و خارجها من اجل رفض أفكار و قبول أخرى بحكم ميزتها و جديتها العلمية.

بهذا المعنى، يتضح أن التنمية لا تفهم من خلال التركيز خاصة على سياسة الدولة التي لا تحدث بالضرورة استجابة آلية في المجتمع، و لكنها تفهم من خلال إدراك الميكانيزمات المختلفة والأسباب المتعددة الأبعاد التي تعرقل التنمية ،و كذلك التحولات التي تحدث في الواقع طبقا لما يتناسب مع التغيير الحقيقي الذي يترجم التنمية بمفهومها المعاصر.من جهة أخرى، و كنتيجة لضيق مجال التنظير عند باحثينا، كثر الحديث عن قيم الانسجام والثبات الداخلي و الفعل العقلاني...الخ، إلى أن صار الباحث في الدراسات التي تطرقنا إليها يدعم فقط المعقول و المقبول و المتفق عليه.... و المسألة الغير مقبولة ابستيمولوجيا بالنسبة لهذه النقطة هي تحول المعطيات الامبريقية و معانيها إلى مرجعية ذاتية ،دون أن يتمكن الباحثون من إدراكها في تشكلها و نموها على حد ما ذهب إليه باشلار.

من جهة أخرى ، توصلنا إلى نتائج تبين أن الباحثين لم يلجئوا إلى الفكر الاجتماعي العربي، رغم أن الدول العربية تواجه نفس قضايا التنمية، ربما لأنهم لم يقتنعوا بقدرته المعرفية ، و ربما لأنهم يرون فيه و مثلما قال المفكر عبد الكبير ألخطيبي في كتابه " النقد المزدوج" و هو يتحدث عن التراث و الأصالة والاستشراق بأنه " لا معرفة"([1].) وبطبيعة الحال، لم يكن ذلك من أجل التقليل من أهمية أصحابه، و إنما بسبب ضعف «إشكالية البديل الفكري" التي طرحت على العرب بشكل عام.

إن نتائج دراستنا قد بينت أن البحث في العلوم الاجتماعية لا ينطق باسم النظرية صراحة حتى و لو كانت متضمنة فيه بشكل أو بآخر،لان الباحث الجزائري و ببساطة لا يعبر عن رغبته في تبني نظرية ما، أو عن إعجابه بتصوراتها و مفاهيمها، أو اقتناعه بالإضافات الفكرية التي تحملها...، إلا قليلا و بأسلوب محتشم. *رغم ذلك، أدى إدخال البحث في إطار المجتمع و التنمية و التغير الاجتماعي إلى فتح المجال أمام النظرية البنائية الوظيفية التي برزت بفضل الاهتمام بالمسائل التاريخية للحقائق،و التي اندمجت جوانب منها بفضل كل الممارسات البحثية الهامة . و حقيقة، لم يكن هذا الطرح النظري قوي، لكنه سمح بفهم بعض أسس الاستمرارية الواقعية في المجتمع الجزائري. إضافة إلى ذلك ، لاحظنا مدى التأثر بالنظرية الماركسية على أساس أنها نظرية إنسانية ، لكنه تم استبدال فكرة العلاقات الإنتاجية في المفهوم الماركسي بعلاقات السلطة و القوة التي لا تشير في الدراسات التي شكلت عينة بحثنا إلى الصراع ، و إنما إلى قبول أفراد المجتمع قرارات الحكم والانسجام مع أوامره، علما بان كل الدراسات اعتبرت استخدام القوة وانتهاج أسلوب الهيمنة محور سياسة الدولة التي تعمل على تحقيق الأهداف المنشودة بخصوص التنمية ، و التي ترتبت عنها تناقضات بين ما تريده هذه الدولة و ما هو قائم في المجتمع.

لاحظنا أيضا مدى اهتمام الباحثين بالجوانب الثقافية وفق مضمون واسع شمل مظاهر التفاعل مع التنمية، و هذا توجه في غاية الأهمية. رغم ذلك ، ظلّت التنمية تظهر على أنها عملية تحديث تنبعث دائما من القمة، و تشرف عليها جماعات سياسية و تقنوقراطية لها القدرة لممارسة كل العمليات السياسية والقانونية و الاقتصادية و الاجتماعية التي تدخل ضمن انجاز التنمية. أما بالنسبة لمكانة البعد التاريخي في مختلف الدراسات، فإن الاهتمام به لم يكن مركزا على الأحداث التاريخية، و إنما على آثارها وانعكاساتها على تطور الأحداث الحاضرة.و الملاحظ أيضا، هو أن الباحثين لم يفسروا بالقدر الكافي أسباب لجوءهم إلى التاريخ الذي عادة ما يتم توظيفه علميا في البحث العلمي في العلوم الاجتماعية.لهذا، لم تتبلور مواقف واضحة اتجاه عدة حقائق تاريخية خاصة بمجتمعنا و دولته، بحيث لاحظنا أن القيمة المضافة لاستخدام التاريخ قليلة في بعض جوانبها، و هو ما جعلنا نستنتج أن باحثينا

1- Khatibi Abddelkabir, Double critique, édition Dunod, 1983, p 59 . [1]

يلجأون في حقيقة الأمر إلى الذاكرة التاريخية التي مكّنتهم – و كوسيلة موضوعية – من نقد دور الدولة في التنمية ، و تبرير مواقف المجتمع حين يكون الحديث عن السلوكات المختلفة التي هي جزء لا يتجزأ من المكونات الأساسية التي تشكل مع بعضها البض إطار نفس التنمية.

لقد كانت العلاقة بالتاريخ بشكل عام علاقة التقاء و شكّلت أساس لفهم عدة مسائل حاضرة في التنمية.و كان الوعي بأهمية الرجوع إلى التاريخ واضحا ،إذ التمسنا نزعة تاريخية وطنية تؤكد أن التاريخ ليس مجرد أحداث و وقائع، بل آثار تمتد في الحاضر، و هذا دون التأكيد على القوى و الأحداث والمؤسسات التاريخية التي ساهمت في صنع مجرى هذا التاريخ.بالنسبة لباحثينا، إنه التاريخ العام الذي لا يسمح بتأسيس فهم شامل لواقع التنمية، ولا يكشف كل العوامل الفاعلة داخل المشروع التنموي،و التي هي دون شك متعددة المصادر. وعليه، يبقى ضيق مجال التنظير الذي قيد البحث في العلوم الاجتماعية في الجزائر داخل مفهوم الدولة و ما يحيط بها من سياسة و ممارسة، مسؤولا عن الخصائص التي تميز البحث العلمي الذي لم يتبع الاتجاه المحافظ في دراسة التنمية،و لا يدخل توجهه القائم ضمن الاتجاه الذي يدعو إلى التغيير الجدري . إن لدى الباحثين ميل كبير و في مختلف التخصّصات إلى النظرة التي تؤهل إمكانية تجسيد التنمية في المجتمع الجزائري من خلال إجراء مجموعة من التعديلات الوظيفية والديمقراطية التي يجد في ظلها المجتمع و مؤسساته و أفراده المعنيين بالتنمية ما يساعدهم على تجسيد طموحاتهم التنموية والاستفادة منها. ونقصد بالتحديد، الاستفادة من الترقية السياسية و الاقتصادية والاجتماعية التي تدعم المواطنة و ما تعنيه على مستوى الحقوق والواجبات *.

بينت نتائج دراستنا أن الباحثين في العلوم الاجتماعية يبدون خبراء في التنمية وشؤونها. لقد وفقوا في الربط بين جوانبها، و في الوقت نفسه لم ينعزلوا عن الرصيد الفكري لتخصصاتهم. لكنهم لم يتمكنوا رغم ذلك من تطوير الخطاب العلمي النقدي الذي يثير الأزمات حول التنمية في بلادهم، ثم ينتج المعرفة العلمية حولها. إنهم يتحركون كثيرا في حقل الضوابط و الممنوعات، و يطرحون مشاكلهم طبقا لحدود هذا الحقل. و بما أن المشاكل لا تعبر عن نفسها بنفسها ، فإن أسلوبهم في تناول مواضيع بحثية لم يتعامل مع قضايا التنمية على أنها قضايا نسبية، يقتضي فهمها و تفسيرها الانتقال بها إلى مستوى بناء علاقة جديدة تحولها من مستوى الصعوبات المألوفة إلى مستوى الإحراج العقلي الذي يربطها بواقعها الموضوعي على أساس جدلي، و على أساس أنها مرتبطة ليس فقط بإرادة الدولة، بل أيضا بوعي و وتصورات الفرد الجزائري.علما بان هذه المهمة تتطلب التعبير عن الوعي الذاتي للباحث، والخاص بضرورة إحداث التغيير في المجتمع و مواجهة النزعة الإرادية غير المسؤولة المتمثلة في تدعيم مسائل

*هذا الاستنتاج لا ينطبق في الحقيقة على كل الباحثين مثلما تشير إليه الدراسة المخصّصة لكل بحث. اننـــانقصد به التوجه العام السائد فيما يخص العلاقة بالنظرية في العلوم الاجتماعية.

يمكن أن تكون موضع تساؤل إبستيمولوجي في لحظة ما.كل هذا مهم، إلى جانب إدراك معرفيا الطوباوية المعقلنة الموجودة في كل القضايا الخاصة بالمجتمع والدولة و التنمية و في كل اللحظات.

الخاتمة

كلنا نعلم أنه ليس من السهل إطلاقا فهم تفكير الباحث و فاعليه نشاطه العقلي من خلال قراءة ما ينتجه في مناسبة واحدة، وحول موضوع واحد، لأن ذلك غير كاف. و نظرا لمحدودية قدرتنا على إدراك جيدا أفكار باحثين متخصصين في مجالات اجتماعية شاسعة بمفاهيمها و نظرياتها ومناهجها ....الخ، وفهم خاصة الأدلة العلمية التي احتوتها أفكارهم ، اعتمدنا على القراءة الإبستيمولوجية التي تبحث في هذا الأمر. و كانت قراءتنا لموضوعات حول الإعلام و القيم و الشباب ، الإعلام التربوي، التنمية البشرية ، المجتمع المدني ثم التكيف العائلي مع التغير الاجتماعي قراءة تركيبية، بحيث لجأنا إلى تفكيك الأفكار ثم أعدنا تركيبها لإظهار كيف فكر الباحث؟ كيف طرح مشكلة بحثه؟ ما هي الإشكالية الأساسية التي انطلق منها؟ كيف أحدث القطيعة الفكرية؟ ما هي المواقف التي اتخذها من قضايا تنموية معينة؟ ما هي المسلمات النظرية التي التصقت بوعيه ؟ ما مدى تأكيده على التحليل النقدي؟ و بمعنى أوسع كيف كان تفاعله و اتصاله الفكري و المعرفي بالمجتمع و الدولة و التنمية؟.

من خلال هذه القراءة ، أدركنا أن التنمية و كل شكل من أشكال إنجازها في مجال معين هو في الحقيقة مادة للبحث العلمي في العلوم الاجتماعية في الجامعة الجزائرية، و أنه لا يمكن في أي حال من الأحوال فصل ما أنتجه باحثينا عن محيط المجتمع من جهة، و خصوصيات البحث في العلوم الاجتماعية من جهة أخرى. و تدل الأسئلة الكثيرة و التحاليل الهامة التي تضمنتها الدراسات المختلفة على هذا الارتباط الذي تبينه أشكال الانشغال الإشكالي بقضايا تنموية في غاية الأهمية، والتي احتوت على العديد من مظاهر التشابه والاختلاف بين الباحثين الذين شكلت رسائلهم الجامعية عينة بحثنا. إن ما هو مشترك بينهم متعدد الجوانب، و نذكر على سبيل المثال حبهم للبحث العلمي، تعلمهم طريقة الشك المنهجي، تفتحهم على الإصغاء بمنهجية علمية و تدربهم على الملاحظة المنظمة الهادفة...

لقد كان اهتمامنا الكبير بالعقل و التفكير دليل على قناعتنا بأهمية فهم كيفية تداول الأفكار في عقل المفكر والباحث حين يجد قضيتة البحثية. و رغم عدم الإجماع على تعاريف محددة و دقيقة لتلك المفاهيم ، (العقل ، التفكير) ، حاولنا تفادي بقدر المستطاع المسائل التي تدخل في الفلسفة، أو التي تضعنا أمام تساؤلات إشكالية يستحيل علينا توضيحها في بحثنا هذا. و في هذا الإطار، لاحظنا بأن مفاهيم العقل أو التفكير قد تطورت كثيرا إلى أن صرنا اليوم نتحدث عن التفكير الإبداعي و التفكير

النقدي والتفكير الماورائي، مما يدل على أن التطور العلمي أنتج مفاهيم داخل كل مفهوم سابق بفضل تجزئتها استجابة لنتائج علمية منجزة هنا و هناك في حقل العلوم الاجتماعية بشكل عام.

في هذا الإطار، اتضح لنا أن مهمة العقل هي بناء نماذج فكرية تفسر كل شيء، و هي بمثابة معرفة وليدة فعل التفكير في قضايا معينة. و بهذا المعنى، اعتبرنا العقل هو التفكير الذي يحرك المفاهيم في العلوم الاجتماعية للدلالة على خصائصها وتطورها. إنه التفكير الذي ينتج المعرفة التي كانت في كل مرحلة تاريخية مرتبطة بالتجارب التي عاشها الباحثون الذين شكل المجتمع جوهر تفكيرهم، والذين سعوا إلى فهم أحداث مجتمعهم ، إلى أن صارت علاقتهم بهذا الموضوع أو ذاك علاقة اتصالية لها معاني و دلالات علمية تعبر بدورها عن توفر شروط علمية للاتصال الفكري و العلمي في المجتمع. و المهم بالنسبة لنا، هو أننا حاولنا توضيح كيف تمكن العقل في كل مرة من ابتكار واقع اجتماعي موضوعي، و عقلنه ظواهره، و تفسير المشاكل التي يواجهها الفرد و الجماعات و المؤسسات داخل المجتمع.

في جانب آخر، لم نتحدث عن تاريخ الجامعة في العالم، و كيف كانت عبر تاريخها الطويل مصدرا لإنتاج الأفكار ومخبرا للبحث العلمي.و لم نخصص محور لتجارب المجتمعات المتقدمة في مجال البحث العلمي في التخصّصات الاجتماعية، و الذين كانت جهودهم مضاعفة و دون توقف، لأن هذا الأمر صار بديهي و لا يحتاج إلى إثبات. لكن معظم الأفكار التي تحدثنا عنها أنتجها باحثون حول جانب من جوانب الحياة في مجتمعهم، و حول حقائق عالمية لها علاقة بما يحدث حولهم، علما بأن جدية ما قدم سواء في علوم الإعلام و الاتصال، أو العلوم السياسية أو علم الاجتماع أو غيرها هو من إنتاج باحثين كانوا كلهم جامعيين و أكاديميين.

أما بالنسبة للجامعة الجزائرية ، فإننا لم نتمكن من الإجابة على عدة تساؤلات خاصة بهذه المؤسسة،و لم نتعرض لكل الظروف التي كان لها انعكاسات سلبية على سير عملية البحث (إننا نعتبر تأثيرها نسبي) ،و منها تلك المتعلقة بالجانب التنظيمي على وجه الخصوص.كما أننا لم نبحث في احتياجات الباحث الجامعي ، ولم نوضح الشروط اللازم توفيرها لكي يصبح البحث العلمي في يوم ما،ومثلما يطمح إليه الجامعيون، سلطة علمية يعترف بها النظام و المجتمع ليس فقط كسلطة تقابلها ميزانية البحث العلمي، و زيادة عدد الباحثين و عدد المخابر البحثية....الخ، و لكن كسلطة علمية مؤهلة لمواجهه علميا إشكالية البحث العلمي المطروحة اليوم في المجتمع الجزائري ،والمتمثلة خاصة في مواجهة التحديات الغير مسبوقة التي أضيف لها تحدي العولمة باعتبارها نسق فكري قائم بذاته، كان و

ما يزال وراء اختفاء بعض المفاهيم و زعزعة استقرار مفاهيم أخرى، و هذا مقابل تشكل أخرى تخص المجتمع،التنمية، الدولة وحتى دور المؤسسات الجامعية و وظيفة البحث العلمي *

من جهة أخرى، يعد اهتمامنا بعدد قليل من الأطروحات التي أنجزت في مستوى الدكتوراه محاولة متواضعة ،كان الهدف منها إظهار الأبعاد الفكرية والمفاهيمية و الاختلالات الاتصالية التي ميزت كل بحث في علاقته بالمجتمع و الدولة و التنمية . و لا نعتبر ما قمنا به "مناقشة" لهذه الأطروحات ، لأن المناقشة لها تعريفها و خصوصيتها، فهي تتطلب تشكيل لجنة تتولى مناقشة و تقييم البحث فيما يخص الأخطاء المنهجية و مشكلات الكتابة و غيرها من الملاحظات التي تبين نقاط القوة و نقاط الضعف في البحث . كما لا تدل نتائج بحثنا على أهمية أو عدم أهمية ما انتهجه الباحث الجزائري في الجامعة في العلوم الاجتماعية ، ذلك أن هدفنا كان طيلة مرحلة انجاز هذه الدراسة هو معرفة المقاربات المفاهيمية ، كيفية تركيب المعرفة حول موضوع ما ، مميزات هذا التركيب ، فعالية و اختلالات الأفكار معرفيا واتصاليا ، كيفية بناء الاستقلالية التفكيرية عند الباحث ، سبل الحفاظ عليها ، علاقة ابتكار الأفكار بممارسة النقد وأخيرا الملائمة المعرفية و الاجتماعية لذلك المنتوج العلمي المتجسد في الأطروحة في مجال من مجالات العلوم الاجتماعية.

إذن، كان هدفنا هو التعرف على الأساس المعرفي و الاتصالي السائد في فهم التنمية في مجتمعنا . و ما نستطيع تأكيده اليوم ، هو أننا لم نتمكن من تحديد بدقة كل الفرضيات الواردة في الرسائل التي وقع عليها اختيارنا ،وبالتالي اظهارطبيعتها و دلالتها المعرفية، و أيضا تحديد كل المفاهيم التي حملت معاني هامة ، إضافة إلى تحديد المفاهيم التي اختفت في بعض الدراسات ... إننا لم نتوصل إلى إظهار بدقة كيف يتواصل الباحث الجزائري فكريا و معرفيا مع قضايا التنمية ، و ما هي كل الأفكار والتصورات التي يتم إيصالها باستخدام مفاهيم معينة، أو تحديد على سبيل المثال كيف ينتقل من المستوى التجريدي إلى المستوى الإمبريقي ...الخ. وبهذا، يتضح أن دراستنا على العموم لا تعبرعن تغطية معرفية وتحليلية ونقدية وافية و متكاملة للكم الهائل من الأفكار التي تضمنتها الدراسات في علوم الإعلام و الاتصال، و العلوم السياسية و علم الاجتماع.وربما هذا ما يفسر احتواء بحثنا دون شك على أكثر من خطأ رغم العمل الدؤوب، و الحرص الكامل لإتمام هذه الرسالة الجامعية على أكمل وجه.

* بخصوص هذه الإشكالية و النقائص التي يشغل وفقها البحث العلمي في الجزائر، يمكن العودة إلى أطروحة: نايت عبد الرحمان عبد الكريم ، تحليل أهم أسس عملية التكوين و التدريب الإداري للإطارات على مستوى التعليم العالي، مع دراسة ميدانية على حالة قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، إشراف ، أ.د بن لرنب منصور، جامعة الجزائر ، 2006 .

لقد انتهت هذه الدراسة إلى نتائج تبدو في مجملها مهمة و أساسية لمشاريع بحثية جديدة تهتم بإنتاج المعرفة حول مجتمعنا و كيفية تركيبها ، و إعادة بناء العلاقة بينها و بين الفكر الأكاديمي و التراث والأفكار الجاهزة و النماذج السياسية و الثقافية المتوفرة في مجالات العلوم الاجتماعية. و نقصد بذلك أيضا دراسات جامعية تتخذ قواعد البحث الأكاديمي أساسا لتحقيق التداخل الذاتي مع المحيط و فهم التفاعل القائم بين معطيات الواقع و تحليلها. إننا نعتقد أن الاتصال الفعال الذي يؤسس الشرعية و الالتزام العلمي في البحث يتطلب تقوية العلاقة بالواقع ، وعدم الاشتراك في الحفاظ على نفس المعاني ثم تقديمها في قوالب فكرية تبدو جديدة و أكثر تفتحا على الواقع ، لأن مثل هذا العمل يقضى لا محالة على روح المنافسة العلمية والجدية الفكرية الحقيقية و الإبداع الفكري، إلى حدّ تراجع التفكير العلمي الصحيح الذي يبني المعرفة على أسس معرفية سليمة...

و لكي يتحول الباحث دائما إلى فاعل في التنمية، يجب مناقشة و بأسلوب بناء مبدأ استقلالية عملية إنتاج المعرفة، والتي لا تختلط مع استقلالية المؤسسة الجامعية التي ينتمي إليها الباحث. إن الأمر هنا يتعلق صراحة بالتفكير المعرفي وفعالية الباحث الذي يتعدى نشاطه دوره و وضعيته داخل مؤسسته. وللتوضيح أكثر، نؤكد على أن دور الباحث معرفي بالدرجة الأولى ،و هو أكبر من القيم المهنية و الاجتماعية التي قد تملى عليه كعضو في المجتمع و الجامعة. إن هذا الامر يتطلب بناء و إعادة بناء باستمرار شروط إنتاج المعرفة بحريّة لا يجدها الباحث إلا داخل ملاجئ فكرية، المجتمع في حاجة لوجودها، لأنها أماكن خاصة بإنتاج معرفة تواجه أوضاع متناقضة، و تحول منتجها إلى فاعل في تغيير الواقع و تنميته، أو على الأقل تكسبه القدرة على تغيير التصورات حول هذا الواقع.

لا بأس أن نوضح بأن الاتصال الفكري العلمي الفعال يجعل الباحث يشدد على علاقة الترابط بين التخصصات الاجتماعية، و يستخدم مفاهيم جديدة، و يكشف عن ملابسات بعضها، كما يكشف الحقائق التي تختلف في جوهرها عن ما يسمى بالحقيقة السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية أو التاريخية. إضافة إلى ذلك، يبين هذا الاتصال الطابوهات و الخرافات المرتبطة ببعض الممارسات، سواء حول التنمية أو غيرها،و كذلك الأفكار المؤيدة للتسلط و الهيمنة في المجتمع باسم منطق الحتمية و المصير المشترك و المسالة الأمنية والاستجابة التي يحركها الضغط الديمقراطي و المصلحة الشخصية و ثقافة المؤامرة الخارجية.....الخ. هذا الاتصال يساعد أيضا على تفكيك الواقع و إنتاج أفكار فعالة تناسب احتياجات المجتمع، لا تتكرّر بنفس الطريقة، لا تتناقض فيما بينها، تمارس التأثير، تحدث قابلية الاتصال العلمي خارج الجامعة ، تبين كيف يحدث التعقيد في المجتمع، تحافظ على المسافة التي تفصل بين التفكير العلمي و التفكير العادي الذي يؤدي إلى إعادة إنتاج ما هو معروف و مألوف في شكل اختلالات اتصالية كبيرة.

إن البحث العلمي هو مشروع مهني تختلف عقلانيته عن عقلانية الدولة، و هو ليس وليد شرعي للحياة الاجتماعية. والباحث الذي ينتمي إلى الجامعة هو محترف في العمل الأكاديمي حسب قرامشى ، و هو مثقف ، مهمته هي توفير مرجعية ثقة للمجتمع الذي ينتمي إليه. وهو بالتالي، عضو من أعضاء ثقافة الخطاب النقدي حسب قولدن. انه يكتب حول قضايا يؤمن بها، و يطرح أسئلة محرجة بعيدا عن الإسقاطات الإيديولوجية التي كثيرا ما تستحوذ على ما هو علمي فتخفيه. وضمن كل هذا، تبقى الجامعة عقل المجتمع، و البحث العلمي عقل الجامعة، و الدراسات العليا أداة أساسية لقيادة و ترشيد حركة التنمية في المجتمع الذي تدخل فيه الذهنيات طور التحول إلى معرفة علمية و علوم و مؤسسات علمية كلما اتضحت العلاقة بين ذات الباحث و موضوعه، و بين عقل الباحث و معطيات واقعة في سبيل تحديد بدقة الواقعة العلمية.

و إذا كانت الجامعة الجزائرية تعرف فقط من خلال الإمكانيات التي توفرها الدولة و الانجازات الهيكلية و عدد الشهادات التي تمنحها للمتخرجين و حجم الأماكن البيذاغوجية التي توفرها سنويا، فهذا يعني أن هذه المؤسسة لا تقاس أهميتها بالنسبة لما تنتجه من أفكار ، و ما تنتجه من فرص لتبادل المعارف العلمية... لذلك ، يتعين مراجعة مهام الجامعة لمسايرة التحولات التي يشهدها المجتمع ، ويجب خاصة توضيح دور العلوم الاجتماعية و البحث العلمي في التنمية ، انطلاقا من إستراتيجية متكاملة تسمح بتطوير الاستثمار في مجال إنتاج المعرفة، و توسيع مجالها، على أن يصبح البحث العلمي بشكل عام و البحث الأكاديمي بشكل خاص شريك دائم و حيوي و فعال في الاتصال بمجتمعنا، وصنع المعاني المعرفية التي تبقى صالحة للاستعمال و الاستهلاك.

و نرى أن هذه الغاية تمر عبر التحليل النقدي الذي يمارسه الباحث الجامعي على عدة مستويات، ونوعية الأفكار التي يطرحها، والتي تضم المعارف العلمية التي اكتسبها بفضل التعليم العالي.و يجب أيضا البحث عن آليات تمكن الجامعيين المهتمين بالبحث العلمي من تحويل هذا الأخير إلى رهان يقومون فيه و كجماعة متعاونة و شريكة في مشاريع بحثية عديدة و متكاملة ، بتحسين أجواء البحث من خلال القضاء على غياب الديناميكية الفكرية والاعتناء بالكفاءات الجامعية و تقليص ظاهرة هجرة الأدمغة و إيجاد الحلول للمشاكل المطروحة بأسلوب مؤسساتي و علمي يعتمد على الجامعيين المعنيين بالاندماج الداخلي و التأقلم الخارجي مع محيطهم الاجتماعي. إضافة إلى ذلك،و ينبغي بدون شك إثبات نجاعة وفعالية ما يقدمونه للمجتمع.إن الباحث الجامعي الجزائري قد أصبح اليوم لا يستمدّ من مؤسسته نفوذا و قوة مجتمعيه، لذلك، نحتاج في الجامعة إلى نقلة نوعية في الاهتمامات و الاتجاهات وطرق التفكير الاتصال بمجتمعنا،لكسب الرأي العام و غيره كمتلقي، و تحقيق تقدم علمي أكثر أهمية بالنسبة للجامعيين كأساتذة و أساتذة باحثين و طلبة.

و خلاصة القول، هي أن ما يميز البحث العلمي بسبب الاختلالات الاتصالية التي يحتويها في العلوم الاجتماعية في جامعاتنا، لا يمكن تفسيره إلا من خلال تحليل الفشل في بناء جامعة وطنية للمعرفة إنتاجا و توزيعا و إبداعا، بحيث يشكل هذا الإنتاج ثروة حقيقية مصدرها البحث القوي ، والباحث الأقوى الذي ينتمي إلى مؤسسة جامعية متطورة . و عليه ، نرى انه من الضروري في هذه المرحلة أن نهتم أكثر بتحليل التحديات العويصة و الصعوبات المعقدة التي تعرفها مختلف المحاولات الرامية إلى تنمية مجتمعنا ، و المطروحة خاصة بسبب تخلفه المعرفي الذي يحرمه باستمرار من الاستجابة العلمية لمقتضيات التغيرات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية الجديدة، والتي تحمل خصائص مغايرة عن ما هو معروف تقليديا. إن مشكلة التنمية في الجزائر هي التخلّف المعرفي الذي لا يحدّد بالسنوات والعقود، وإنما بالتّفاوت في الأفكار و طبيعة إدراك الحقائق.و تكمن المشكلة أيضا في عدم تسلح النخبة السياسية عندنا بالمعرفة التي تعبرعن الرؤية الفكرية السياسية المتوازنة، القادرة على تدعيم التفكير العلمي الذي يتفاعل مع طموحات المجتمع وتنميته، و يتقدم حسب ما تمليه معادلة فاعلة و فعالة معرفيا و اتصاليا، أي وفق معادلة تتحدث عن التغيير اللازم الذي يحرر مجتمعنا من أزمته المتعددة الأبعاد ، و يحرّره خاصة من منطق الاعتماد على موارد النفط و الغاز بدلا من الاعتماد على الثروة الحقيقية الكامنة في المعرفة وكلّ من ينتهج طريقها.

و لهذا، فانه لن يتحقق أي تغيير جدّي و واضح المعالم ،إلا إذا طورت جامعاتنا بشكل دقيق مكانة المعرفة في مجتمعنا الفقير جدا بسبب هجرة كفاءاته، و عدم فعالية سياسة تنميته، و غياب ضمانات علمية تعزز مستقبله في عالم تسوده الحرب من أجل الاتصال و تقاسم المعرفة. و هو ما يتعين تحقيقه من خلال رفع المكانة العلمية للجامعة و الجامعيين و الباحثين إلى مستوى هام، تتحول عنده كل نقاط الضعف إلى نقاط قوة تسخّر لخدمة المعرفة العلمية و المجتمع ، بما فيها الاحتياجات الفكرية و الاتصالية الجديدة التي تمليها تنميته.في هذه الحالة، تبرز قدرات الباحث الذي مهما كانت الظروف التي يشغل فيها، يبقى وحده المسؤول الأول عن مضمون و طبيعة ما ينتجه من أفكار و ما يركبه من معارف علمية [1*].

[*] بالنّسبة للدّراسات السّابقة، فإنّنا لم نعثر على دراسات اهتّمت بالعلاقة بين البحث العلميّ في الجامعة و التّنميّة في مجال العلوم الاجتماعيّة. لكن وجدنّا دراسات تتحدّث عن دور الجامعة كمؤسّسة تعليميّة في التّنميّة، و بالتّالي، لم نتطرق إلى هذه الدّراسات حتّى نتجنّب كتابة أدبيّات هي ليست من صميم موضوعنا. كما أننا لم نجد دراسات تحلل العلاقة بين البحث في العلوم الاجتماعية و المجتمع من منظور اتصالي

المراجع

1- مراجع بالغة العربية

1: القران الكريم

* سورة المائدة. الآية 103

*سورة العنكبوت. الآية 43

* سورة الحج. الآية 46

* سورة الأنفال. الآية 22

*سورة المنافقون. الآية 8

* سورة البقرة. الآية 73

* سورة العنكبوت الآية 43

2 - الكتب باللغة العربية.

1- إبراهيم مصطفى إبراهيم ،مفهوم العقل في الفكر الفلسفي ، لبنان ، دار النهضة العربية ،1993

2-افاية محمد نور الدين ، الحداثة و التواصل في الفلسفة النقدية المعاصرة نموذج هابرماس ، المغرب ، منشورات إفريقيا الشرق ، 1998.

3-أنجرس موريس ، منهجية البحث في العلوم الإنسانية ،تدريبات عملية ، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون ، الجزائر،دار القصبة،2006.

4-أنطوان فرج ، ابن رشد و فلسفته ، الطبعة الأولى ، لبنان ن دار الفارابي ،1998

5-الاحسم عبد الأمير ، المصطلح الفلسفي عند العرب ،المغرب ، دار المناهل للطباعة و النشر ، 2009.

6-الاوراغي محمد ، نظرية أللسنيات النسبية ، دواعي النشأة ، الطبعة الأولى ، المغرب، الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2010.

7-الحسن إحسان محمد، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، الطبعة الأولى بيروت، دار الطليعة، 1982

8-الحسين احمد مصطفى،مدخل إلى تحليل السياسات العامة،الطبعة الأولى،عمان,المركز العلمي للدراسات السياسية،1998.

9-التابعي كمال، تغريب العالم الثالث، دراسة نقدية قي علم اجتماع التنمية، القاهرة، دار المعارف، 1993.

10-الجابري محمد عابد ، نقد العقد العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002.

11-حمد عابد ، تكوين العقل العربي ، الطبعة الثامنة ، لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

12-الجولاني فاديه عمر ، المنظور الظاهري وحل مشكلة الذاتية و الموضوعية في العلوم الاجتماعية ، مصر ، المكتبة المصرية للنشر و التوزيع ،2009.

-العياشي عنصر ، عرض نحو علم اجتماع نقدي : دراسات تطويرية و تطبيقية ، الطبعة الثانية ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003.

-الحبابي محمد عزيز ، مفاهيم مبهمة في الفكر العربي المعاصر ،القاهرة،دار المعارف،1990.

-الحنفي عبد المنعم ، موسوعة الفلسقة و الفلاسفة ، القاهرة ، مكتبة مذبولي ، *1999*

-الخطيب احمد، الإدارة الجامعية دراسات حديثة، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، 2006.

-العاتي إبراهيم ، الانسان في فلسفة الفارابي ، لبنان ، دار النبوغ للطباعة و النشر ، 1998.

-العروي عبد الله ،مفهوم العقل ، الطبعة الأولى ،الرباط ، المركز الثقافي العربي .

-العروي عبد الله ، مفهوم الإيديولوجية ، لبنان ، المركز الثقافي العربي ، 2003.

-اللحلج احمد عبد الله ، البحث العلمي تعريفه خطواته مناهجه المفاهيم الإحصائية ، الاسكندرية ، الدار الجامعية،2001-2004.

- بارت رولان ، الاسطورة اليوم ، ترجمة حسن الفرص ، الطبعة الأولى بغداد ، دارا لشروق الثقافية العامة ،1990.

-باشلار قاستون ، الفكر العلمي الجديد ، ترجمة عادل العوا ،المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، 2002.

-بدران عدلان،و آخرون، التعليم و العالم العربي تحديات الألفية الثالثة ،الإمارات العربية،مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجي، 2000.

-بلا نشي روبير ، نظرية العلم (الابستيمولوجية)، ترجمة محمود اليعقوبي ن الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1972.

- برتراند بادي ، التنمية السياسية ، ترجمة محمد نوري المهدوي ، السعودية ، تالة للطباعة و النشر ، 2001.

-بلعقوز عبد الرزاق ، تحولات الفكر الفلسفي المعاصر أسئلة المفهوم و المعنى و التواصل ، لبنان ، الدار العربية للعلوم، 2009.

-بن بوزيد ابوبكر ، إصلاحات التربية في الجزائر ، رهانات و انجازات ، الجزائر ، دار القصبة ، 2009.

-بن روان بلقاسم ، وسائل الإعلام و المجتمع ، دراسة في الأبعاد الاجتماعية و المؤسساتية ، الجزائر ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ،2007.

-بوبر كارل ، منطق البحث العلمي ، ترجمة محمد البغدادي ، المنظمة العربية للترجمة ،2006.

-بوفلجة غياث،التنمية و التكوين في الجزائر،الجزائر،دار الغرب للنشر و التوزيع،2002.

-بوملحم علي ،أزمة الفكر العربي المعاصر،المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ،2000-

-بونتي ميرلوموريس ، تقريظ الفلسفة ، ترجمة خورى قزجيا ، بيروت ،منشورات عويدات ،1983

-تروبير ميشال ، فلسفة القانون ، ترجمة جورج سعيد ، المغرب ، دار الأنوار للطباعة و النشر ،2004.

-تورين ألان ، إنتاج المجتمع ، ترجمة الياس بدوى ، دمشق ، منشورات وزارة الثقافة و الإرشاد القومي ، 1976.

-جما نكيري محسن، فرنسيس بيكون ،آراءه و أثاره ، ترجمة العلوي عبد الرحمن ، لبنان ، دار الهادي للطباعة و النشر و التوزيع،2005.

-جون ركس،مشكلات أساسية في النظرية الاجتماعية ،ترجمة الجوهري محمد و آخرون ،دار المعرفة الجامعية ،بدون تاريخ.

- جودي جيرين ،اللغة و التفكير،ترجمة عبد الرحيم جبر، الهيئة المصرية العامة للكتاب،1992.

- حرب على، أصنام النظرية و أطياف الحرية ، نقد بورديو و تشو مسكي، لبنان ، المركز الثقافي العربي ، 2001.

-حسام محي الدين، حول العقل و العقلانية العربية، سورية، دار القدس، 2005

-خشيم مصطفى عبد الله أبو القاسم،مناهج و أساليب البحث السياسي ليبيا، الهيئة القومية للبحث العلمي،2002.

- خريسان باسم علي،العولمة و التحدي الثقافي،بيروت،دار الفكر العربي،2001.

-درويش عبد الرحيم ،دراسات في الاتصال ، مكتبة نانسي ، دمياط ، 2005.

-دليوفضيل و آخرون ، إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية ،الجزائر ، منشورات جامعة متنوري ،2001.

-دليو فضيل،إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الديمقراطية، الجزائر، منشورات جامعة قسنطينة،2001

-دليو فضيل ، علم الاجتماع المعاصر ثنائياته النظرية و المنهجية ،الجزائر ، مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية ،2004.

-ديدبية جيل ، باشلار و الثقافة العلمية ، ترجمة محمد عرب صاصيلا ،بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،1996.

-ديكارت ايمانويل ، مقال عن المنهج ، ترجمة محمود محمد الخضيري ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب العربي ، 1998.

-دوركايم إميل ،قواعد المنهج العلمي ، ترجمة محمود قاسم ، مصر ، مكتبة النهضة المصرية ، 1974.

-دويدي رجاء وحيد ، البحث العلمي ، أساسياته النظرية و ممارسته العلمية ، سوريا ، دار الفكر ، 2000.

-رسل برتراند ، الفلسفة الحديثة المعاصرة ، ترجمة فؤاد زكريا ،الطبعة الثانية ،الكويت ،المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، 2009.

-رشوان حسين عبد الحميد احمد ، الفلسفة الاجتماعية و الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع، مصر ، المكتب الجامعي الحديث،1985.

-زكي احمد كمال، الأساطير، دراسة حضارية مقارنة، الطبعة الثانية، بيروت، دار العورة، 1979.

-ستروس ليفي ، الأسطورة و المعنى ،ترجمة صبحى الحديدي ، الدار البيضاء ،منشورات عيون ، 1986.

- شافا فرانكفورت تاشمياز ، طرائق البحث في العلوم الاجتماعية ، ترجمة ليلى الطويل ، سوريا ، بترا للنشر و التوزيع ،2004.

- شلبي محمد ،المنهجية في التحليل السياسي ، المفاهيم ، المناهج ، الاقترابات و الأدوات ، الجزائر ، دون دار النشر ،1997.

-صليبا جميل، تاريخ الفلسفة العربية، بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1981.

-طه نجم و غريب سيد احمد ، علم اجتماع المعرفة ،مصر ، دار المعرفة الجامعية ن 2001.

-طوفان قدري حافظ، مقام العقل عند العرب، بيروت، دار القدس، بدون تاريخ.

-عادل مصطفى ،كارل بوبر ، مائة عام من التنوير و نصرة العلم ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر و التوزيع ، 2002.

-عباس راوية عبد المنعم ، جون لوك أمام الفلسفة التجريبية ، لبنان ، دالا النهضة العربية ، 1996

-عبد المعطي فاروق ،سقراط رائد فلاسفة اليونان ، الطبعة الأولى ن لبنان ، دار الكتب العلمية ، 1993.

-عبد السعيد محمد فايز ، قضايا علم السياسة العام ، بيروت ،دار الطليعة ، 1986.

-عبده محمد، رسالة التوحيد، القاهرة، دار الشروق، بدون تاريخ.2005

-عصار خير الدين ، محاضرات في منهجية البحث الاجتماعي ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ،1982.

-عزي عبد الرحمن ،الفكر الاجتماعي المعاصر و الظاهرة الإعلامية الاتصالية ، بعد الأبعاد الحضارية ، الطبعة الأولى ،شركة دار الأمة للطباعة و الترجمة و النشر و التوزيع ،1995

- علي محمد أميرة، الاتصال التربوي، الدار العالمية للنشر و التوزيع، 2002

- عوض لويس، الجامعة و المجتمع الجديد،الدار القومية،

-عويضة محمد كمال ،ايمانويل كانط شيخ الفلسفة في العصر الحديث ، لبنان ،دار الكتب العلمية ، 1993.

-فاخر عقل، مدارس علم النفس، الطبعة السابعة، بيروت، دار العلم للملايين، 1987.

-فراص سواح ، مغامرة العقل الأولى ن دراسة في الأسطورة ،دمشق ، دار الكندي للترجمة و التوزيع و النشر ، 1989

-فوكو ميشال ، نظام الخطاب ، ترجمة محمد سبيلا ، بيروت ، دار التنوير ، 1986

-فيرى جان مارك ، فلسفة التواصل ، ترجمة عمر امهيل ،الجزائر، منشورات الاختلاف ، 2000

-قانصو عاصم، الموضوعية في العلوم الإنسانية، عرض نقدي لمنهاج البحث القاهرة، دار الثقافة للطباعة و النشر، 1980.

-كريب ايان ، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس ، ترجمة محمد حسين علوم ، عالم المعرفة ،1999.

-ماتيلار ارماند و ماتيلار ميشيليه ، نظريات الاتصال ، ترجمة أديب خضور ،الطبعة الأولى ،دمشق ، المكتبة الإعلامية ، 2003.

-مجموعة من الكتاب ، نظرية الثقافة ، ترجمة على يد الصاوي ، الكويت ، عالم المعرفة ،1997.

-محسب محي الدين ، اللغة و الفكر و العالم ، دراسة النسبية اللغوية بين الفرضية و التحقيق ، الطبعة الأولى ، بيروت ، مكتبة لبنان ناشرون ، 1997.

-مروه حسين ، ثراتنا كيف نعرفه ؟ ، بيروت ، مؤسسة الأبحاث العربية ،

1986

-مطر أميرة حلمي ، الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس ، الطبعة الخامسة ، دار المعارف ، 1995.

-مغربي عبد الغني، الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون، ترجمة محمد الشريف بن دالي حسين، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986.

-مفتاح محمد، المفاهيم معالم، نحو تأويل واقعي، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 1999.

-ملحم قربان، المنهجية و السياسة، بيروت،المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 1986

-ميكالكو مايكل ،كيف تصبح مفكرا مبدعا ، أسرار العبقرية الإبداعية ، ترجمة علا احمد إصلاح ، مصر ،الدار الجديدة للاستثمارات الثقافية ش.م.م،2003.

-يونس محمد على محمد ، مدخل إلى اللسانيات ، الطبعة الأولى ، طرابلس ، دار الكتاب،2001.

المقالات

-الجابري محمد عابد،العولمة والهوية الثقافية: عشر اطروحات،المستقبل العربي،العدد228،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،1998.

-الكنز علي، المسألة النظرية و السياسية لعلم الاجتماع العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد84، مركز دراسات الوحدة العربية.

-المنصف وناس،مضامين العولمة الاتصالية و الثقافية ،مجلة الإذاعات العربية،العدد2،1998

-بسمان فيصل محجوب،جامعاتنا و العولمة،مجلة بحوث مستقبلية ،العدد5،مركز الدراسات المستقبلية،العراق،2001.

-بن لرنب منصور،أي مستقبل لعلم السياسة في العالم الإسلامي العربي،المجلة العربية للعلوم السياسية و الإعلامية ، العدد الأول ،2001-2002.

-بوجمعة رضوان،ابستيمولوجيا علوم الاتصال ،المجلة الجزائرية للاتصال،جامعة الجزائر ،العدد18،2004.

-بوخريسة بوبكر،الادارة الجزائرية بين الترشيد و البيروقراطية، مجلة التواصل، مقاربات سوسيولوجية للمجتمع الجزائري، العدد6،جامعة عنابة،2000.

-بودالي محمد،أزمة البحث العلمي في الجزائر،مجلة الحقيقة،جامعة أدرار،العدد6،2005.

-بوكميش لعلي،رؤية حول تفعيل دور الجامعة في عملية التنمية الشاملة،مجلة الحقيقة، جامعة أدار، عدد نوفمبر،2004.

-بومعيزة السعيد،تأثير وسائل الإعلام في المجتمع ،المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و الإعلامية ،جامعة الجزائر،العدد1،2001-2002.

-دروري شادية،الافكار السياسية لليو شتراوس،مجلة الفكر السياسي دمشق،العدد21،.2002

-خريسة بوبكر،الجامعة و البحث العلمي في الجزائر : او رحلة البحث عن النموذج المثالي،مجلة التواصل،جامعة عنابة، العدد6،2000.

-دكير محمد،التعليم العالي في القرن الواحد و العشرين،مجلة الكلمة،منتدى الكلمة للإعلام و النشر،لبنان،العدد21،1998.

-دياب عز الدين،وظيفة الجامعات العربية في خدمة المجتمع العربي، مجلة دراسات إستراتيجية، دمشق، العددان 19-20، 2006.

-قوي بوحنية،التعليم الجامعي في ظل ثورة المعلومات: رؤية نظرية استشرافي،مجلة العلوم الإنسانية،جامعة محمد خيضر،بسكرة،العدد8، 2005.

-لحرش موسى،قراءة معرفية لظاهرة الصاع الاجتماعي في إطار الحقل السوسيولوجي ،مجلة التواصل ،جامعة عنابة,العدد6،2000.

-نيفين مصطفى،إشكالية الثرات و العلوم السياسية ،مجلة المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،العدد84،1986.

-يونس محمد عبد الرحمن،مفهوم الأسطورة و بعض لاتجاهات الفكرية في تفسيرها ،مجلة الفكر العربي،العدد91،1988.

رسائل جامعية

- ألتيجاني ثريا ،دور التلفزيون في تغيير القيم، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع،2007.

- بن خرف الله طاهر، النخبة الحاكمة في الجزائر بين التصور الإيديولوجي و الممارسة السياسية، (1962-1989)، رسالة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2003.

- بن روان بلقاسم،المنظومة الإعلامية و علاقتها بالقيم،دراسة ميدانية في القيم على عينة من الجامعيين و الإعلاميين الجزائريين(1988-2003) ،رسالة دكتوراه دولة في علوم الإعلام و الاتصال ، جامعة الجزائر ،2004.

-بوخنوفة عبد الوهاب،المدرسة،التلميذ والمعلم و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال،رسالة دكتوراه الدولة في علوم الإعلام و الاتصال،2006-2007.

- بوطاجين السعيد، إشكالية ترجمة المصطلح النقدي الجديد، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع.

- بوشلوش طاهر،التحولات الاجتماعية و الاقتصادية و أثارها على القيم في المجتمع الجزائري(1967-1999)، رسالة دكتوراه دولة في علم الاجتماع،2006. -

- بوعلي نصيرة، اثر البث التلفزيوني المباشر على الشباب الجزائري، رسالة دكتوراه في علوم الإعلام و الاتصال، جامعة الجزائر، 2003.

-تيسير رضا،اهتمامات تسيير الموارد البشرية في الادارة، رسالة دكتوراه في العلوم الإدارية،2007.

- حماش الكاهنة،الوضعية المهنية لاساتذة التعليم العالي في الجزائر،رسالة ماجستير في علم الاجتماع،جامعة الجزائر ن قسم علم الاجتماع، 2001-2002.

- حميد وش علي، التنمية البشرية و التنمية الاقتصادية:دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2005، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2005-2006.

- منصور بن لرنب، إستراتيجية التنمية الإدارية في الجزائر، رسالة دكتوراه دولة في العلوم السياسية ،جامعة الجزائر ،1988.

- نايت عبد الرحمن عبد الكريم،تحليل أهم أسس عملية التكوين و التدريب الإداري للإطارات على مستوى التعليم العالي مع دراسة ميدانية على حالة قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية بجامعة الجزائر، ، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في فرع علم التنظيم السياسي و الإداري بقسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 2006.

لقاءات ــ ملتقيا

- الملتقى الوطني حول البحث العلمي و التغيرات الاجتماعية في الجزائر مند الاستقلال، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر1986

-الملتقى الثاني حول المجتمع الجزائري و الممارسات السوسيولوجية ، جامعة الجزائر ، قسم علم الاجتماع، 1997

- الملتقى الوطني حول علم الاجتماع و المجتمع في الجزائر : أية علاقة ؟ ،جامعة وهران، ،2002.

- الملتقى الوطني الخامس حول المجتمع المدني واقعه و أفاقه، جامعة الجزائر قسم علم الاجتماع ديسمبر 2007.

- الملتقى الدولي حول السياسة و الإعلام:المتغيرات النظرية و المعطيات الاجتماعية، جامعة الجزائر، 2008.

-الملتقى الدولي حول المعرفة و المجتمع،المكتبة الوطنية،الجزائر،الحامة، 2007.2008

- الملتقى العربي حول الرؤية المستقبلية لدور التعليم و البحث العلمي في التنمية المستقلة في الوطن العربي ،جامعة دمشق ، ،1988.

- الملتقى العربي حول دور الثقافة في التنمية، مركز الدراسات و الأبحاث الاقتصادية و الاجتماعية، تونس، 1991.

- المنتدى الفكري العربي ، معطيات لتحليل الأنتلجنسيا في الجزائر ، الأردن، 1988.

- المؤتمر العربي حول رهانات الفلسفة و الفكر العربي المعاصر ، كلية الأدب، الرباط ، 2009.

- يومين دراسيين حول الإعلام و الاتصال في الوسط الجامعي، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، 2004.

مقالات الكترونية بالغة العربية

الجاسم محمد سعد ، فلسفة الاقتصاد ، الشكل ، الجذور و الماهية

http://www.sea.org.sa/file/masazine.pdf

القرضاوي يوسف ، العقل و العلم في القران الكريم ، مكتبة المصطفى الالكترونية

http : //www.4shared.com

بينون علي ، العقل و العلاقة في القران الكريم

http://www.tebyan.net

بدران بن لحسن، الجامعة من توفير المعرفة إلى إنتاجها

http://www.chihab.net

جودي تجبرين، اللغة و التفكير، ترجمة عبر الرحيم جبر

http://www.almostapha.info.pdf

حمري حسين ،دور الانتليجنسيا في مواجهة التحديات الراهنة ،

http://www.dctcrs.org

-رواح عبد الوهاب، علاقة المعرفة بالمنتج: مراجعات في المنهج،

http:// www.yemenitta.com

عامور بدر الدين ، علم النفس في القرن العشرين-

http://www.al3ez.net/apload/alalam_wa.zip

علام هاشم مناف، فلسفة الإعلام و الاتصال -

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp

عمارة محمد ، تيارات الفكر الإسلامي -

http://almostafa.info

عمشوش مسعود ، علاقة المعرفة بالمنتج ،

http://wwwyemenitta.co/knowlge.htm

فرحات يوسف ، الفلسفة الإسلامية و أعلامها -

http://almostafa-info/data/arabic/depot3t.pdf

- مجموعة من المفكرين العرب، مناقشة العقلانية و النهضة في مشروع الجابري' ،
- http:// ueimarocain.word.press

المراجع باللغة الفرنسية

1- ouvrages :

1-Assoun Paul-Laurent, L'école de Frankfort, édition PUF, 2001.

2Barbaras Renaud , Introduction à la philosophie de Husserl ,France ,édition de Minuit

3-Beauchemin Laval, ,Méthodologie de la recherche en sciences sociales, Hachette,1992**.**

4-Beaufret Jean, dialogue avec Heidegger, tome4, les éditions de Minuit ,1993.

5-Bedard Guy, Epistémologie de la science politique, PUQ, 1998.

-**Bera Mathieu et Lamy Yvon**, Sociologie de la culture, paris, Armand Collin, 2003

-Bertholet jean –Michel, Epistémologie des sciences sociales, Paris, PUF, 2001.

-Berthhoud Arnaud, Essais de philosophie économique : Platon, Aristote, Hobbes, Smith, Marx, PU de septentrion, 2002.

-**Berton Philippe**, L'utopie de la communication, Alger, édition CASBAH ,2000.

-Besnier Jean Michel, Histoire de la philosophie moderne et contemporaine tome 2 édition Libraire Générale Française (L G F) ,1998 .

-**Boghossian Paul**, La peur du savoir, sur le relativisme et le constructivisme de la connaissance, éditions Agone, 2009.

-Boudon Raymond, La logique du social, Paris, Hachette, 1979.

-Boudon Raymond, La place du désordre : critique des théories du changement, Paris, PUF, 1984.

-Boudon Raymond, Le sens des valeurs, Paris, PUF, 1999.

-Boudon Raymond, L'explication des normes sociales, Paris, PUF, 2001.

-Bourdieu Pierre ,Ce que parler veut dire, édition Bayard ,1982.

-Bourdieu Pierre, La reproduction, éditions de Minuit, 1970

-Bourdieu Pierre, Leçon sur la leçon, Les éditions de Minuit,1998.

-Bouveresse Renée , Karl Popper ou le rationalisme critique , Paris , édition Vrin , 1986 .

-Bouzar Wadi , La culture en question , 2é édition , Alger , ENAL , 1984

-Breton Philippe, L'utopie de la communication : Le mythe du village planétaire, Alger, éditions CASBAH, 2000.

-**Brugnes Marie-Paul**, Universites et développement dans le tiers-monde ,CNRS,1989.

l-**Buse Lionel,** Du logos au mythos, Harmattan, 2008a Transparence , 2004

-Cabin Philippe, la communication : Etat des savoirs, édition Sciences ,1998.

-Carel Marion, Les facettes du dire : hommage a Oswald Ducrot, paris, édition Humaines ,1998

-Casset Stéphane Haber , Habermas et Foucault : parcours croisés , confrontations critiques ,CNRS Editions , 2006.

-Casset Stéphane Haber , Le vocabulaire de l'école de Frankfort, Ellipses ,2002.

-Châtelet François, Histoire de la raison, Paris ,édition Science 2007.

kirmé, 2002.

-Celliot Thélène Catherine, la sociologie de max weber, édition la Découverte, 2006.

-Chitour Chems Eddine, Mondialisation, l'espérance ou le chaos ? Alger, edition

ANEP, 2002.

-Chomsky Noam, Comprendre le pouvoir, traduit par Hélène Hiessler, édition Aden, 2006.

-Claude Javeau, Petit manuel d'épistémologie des sciences sociales, Bruxelles, Lettres Voies, 2003.

-Claudette Mariné et Escribe Christian, Histoire de la psychologie générale : du behaviorisme au cognitivisme, éditions INPRESS, Paris, 2010.

-Cohen-Huther Jacques, Le fonctionnalisme en sociologie ; Et après ? Édition de l'université de Bruxelles, 1984.

-Crozier Michel et Telliette Bruno, La crise de l'intelligence :Essais sur l'impuissance des élites à se réformer, éditions Points,1998.

-Crozier Michel et Freiberg Erhard, L'acteur et le système, éditions Points, 2000 .

-Crozier Michel, Le phénomène bureacratique,éditions Points,2001.

-Delacompagne Christian, la philosophie politique aujourd'hui : Idées, Débats, Enjeux, éditions Seuil.

-Delmelle Edouard, Métamorphoses du sujet, l'étique philosophique de Socrate à Foucault, de Boeck université 2004.

-Denis Seron, introduction à la méthode phénoménologique, Bruxelles, édition de Boeck ,2001

-**Dorion Louis –André**, Socrate, PUF, 2004.

-Dumont Elisabeth, La psychologie : histoire, concepts, méthodes, expériences ,édition Sciences Humaines, 2009.

-Duvignand Jean ,Sociologie de la connaissance,Paris,Payot,1979

-Edgar Morin,Introduction a la pensée complexe,editions Points,200**5**.

-El –kenz Ali, Les maitres penseurs, Alger, Entreprise nationale du livre, 1985.

-Ferréol Gilles et Noreck Nean –Pierre, Introduction à la sociologie, Paris, édition Armand Collin, 2010.

-**Filmer Jean Claude**, Le pas philosophique de Roland Barthes, éditions Verdier,

-Flichy Patrick, Une histoire de la communication moderne, Alger, édition CASBAH, 2000.

-**Foucault Michel**, Les mots et les choses, Gallimard ,1966.

-**Foucault Michel**, L'ordre des discours, Paris, Gallimard 1971.

-Fougeyrollas Pierre , Savoir et idéologie dans les sciences sociales , Paris , L'Harmattan , 1990 .

-Galissot René, Populisme du tiers monde, L'Harmattan ,1997.

-Ghalamallah et autres , L'université Algérienne et sa gouvernance , Alger , édition, cread , 2011.

-**Goldstein Reine**, Université et société :pour en finir avec un grand malaise,L'Harmattan,2003/

-Guenancia Pierre, Lire Descartes, Gallimard 2000.

-Guignot André, les philosophés de lumières, édition Milan France ,2009.

-Gurvitch Georges, Traité de sociologie, Paris, PUF, 2007.

-Habermas Jürgen, Le discours philosophique de la modernité, traduit par Christian bouchindhomme et Rainer Rochlitz, Paris, Gallimard, 2001.

-**Habermas Jurgen**, Theorie de l'agir communicationnel, 2vol, Paris, Fayard, 1987.

-Habermas Jurgen, Logique des sciences sociales : Et autres essais, PUF, 2005.

-Horkheimer Max et Adorno Theodore, Théorie traditionnelle et théorie critique (1937) traduit par Maillard Claude, Paris, Gallimard ,1996.

-Jaspers Karl, Introduction à la philosophie, traduit par Jean Hersh, édition Biblio, 2001.

-KremerAngele, Le positivisme d'Auguste Comte Paris ,édition l'Harmattan ,2006.

-Kuhn Thomas Samuel, La structure des révolutions scientifiques, édition Flammarion, 1999.

-Labidi Djamel, Science et pouvoir en Algérie : De l'indépendance au 1ér plan de la recherche scientifique 1962 – 1974, OPU, sans date.

-Lalande André, vocabulaire technique et critique de la philosophie, Paris, PUF, 1960

-Lalonde André, vocabulaire technologie et critique de la philosophie ^paris, PUF, 1960.

-**Le-Moigne Jean-Louis**, Le constructivisme, tome 3, L'Harmattan ,2004.

-Lévy- Bruhl Lucien, La mentalité primitive, Paris, PUF, 1960.

-Livian Yves Frédéric, Introduction à l'analyse des organisations, Paris, édition Economica, 1995.

-**Lorenz Stein**, Le concept de société, traduit par Beghin Marc, éditions littéraires et linguistiques ,2002.

-**Losseman Frederic**,Societes des savoirs :gouvernance et democratie,RIAC,2003.

-Lyotard Jean –François, La condition postmoderne : Rapport sur le savoir, traduit par Bernard Massuni , les éditions de Minuit ,1984.

-Magnani Eliana , Don et sciences sociales : Théories et pratiques croisées , France , Université de Dijon , 2007.

-**Mattei Jean-François**, Platon, PUF, 2007.

-Marcuse Herbert, L'homme unidimensionnel, Etudes sur l'idéologie de la société industrielle, édition de Minuit, 1968.

-Mariné Claudette et **Escribe Christian**, histoire de la psychologie générale Paris, édition INPRESS 2010.

-Marion Jean Luc, et autres ,Descartes, Bayard ,2007.

-Mattelart Armand, L'invention de la communication, Alger, Casbah édition, 2004.

-Mead Georges Herbert, L'esprit , le soi et la société, Paris, PUF, 2006.

-Milmer Jean Claude, le pas philosophique de Roland Barthes, Paris, édition verdier, 2003.

-**Mognani Eliana**,Don et sciences sociales :theories et pratiques croisees,Paris,Universite de Dijon,2007.

-**Morel Mari- Pierre,** Aristote, Paris, Flammarion ,2003.

-Meyssonnier Simone, La balance de l'horloge : la genèse de la pensée libérale en France au 18é siècle, éditions Verdier, 1992.

-Mossé Claude, Les grecs inventent la politique, éditions Complexe, 2004.

-Muchielli Alex, L'art d'influencer, Paris, édition Armand Colin, 2000.

-Norbert Elias, Qu'est- ce que la sociologie ? , Paris, édition Pocket, 1993.

-Ouvrage collectif, Les libertés intellectuelles en Afrique, éditions Codestria, Sénégal ,1997.

-Pellegrin Pierre, et Cartellier Michel, Aristote, le philosophe et les savoirs, Paris, Seuil 2002.

-Philipe soulez et Frédéric Warms, Bergson, Paris, Flammarion, 1997.

-**Popper Karl**, La connaissance objective :une approche evolutionniste,éditions Flammarion,2009.

-**Quivy Raymond**,Manuel de recherche en sciences sociales,Dunod, 2006.

-Raymond Aron, L opium des intellectuels, Paris , édition Hachette ,2010.

-Razmiq Kencheyan, Le constructivisme des origines à nos jours, éditions Hermann, 2007.

-Rudolf Haym, Hegel et son temps, leçons sur la genèse et le développement, la nature et la valeur de la philosophie hégélienne, traduit par Osmo Pierre, Paris, édition Gallimard ,2008.

-Russel Bertrand, Histoire de mes idées philosophiques, Paris, Gallimard, 1989.

-Sananes Bernard, La communication efficace, 4é édition, Paris, DUNOD, 2002-2005.

-Sapir Edouard, le langage : introduction à l'étude de la parole, édition non indiquée ,1921.

-**Serges Nicolas,** la psychologie cognitive, édition Armand Colin, 2003.

-**Servier Jean**, L'ideologie, PUF, 1982.

-Soulez Philippe et Worms Frédéric, Bergson, Paris, édition Flammarion ,1997.

-**Sue Roger**, La société civile face au pouvoir, Paris, éditions Presse de Sciences. PO, 2003.

-Torestchenko Michel, les grands courants de la philosophie politique, édition Seuil 1996.

-Touraine Alain, Le retour de l'acteur : essai de sociologie, Paris, Fayard, 1984.

-Touraine Alain, Critique de la modernité, Paris, Fayard, 1992.

-Touraine Alain, Qu'est-ce que la démocratie ?, Paris, Fayard, 1994.

-Touraine Alain, Un nouveau paradigme pour comprendre le monde aujourd'hui, Paris, Fayard, 2005.

-Toynbee Arnold, L'histoire, traduit par Potin Jacques et autres, Paris, Payot 1996.

-Vachet André, Marcuse : Essai de synthèse, édition de l'université d'Ottawa ,1986.

-**Valade Bernard**, Introduction aux sciences sociales, Paris, PUF, 1996.

-Vernant Jean Pierre : Entre mythe et politique, édition Seuil ,1998.

-Veyne Paul, Foucault, sa pensée sa personne, Paris, édition Albin Michel, 2008.

-**Weber Max**, Le savant et le politique, La Découverte, Paris, 1965.

2 -articles et documents électroniques :

-Sapir Edouard, le langage : introduction a l'étude de la parole. Documents produit en version électronique par Paquet Guemma et Tremblay Jean-Marie http://www.pages infinit.net

http://www.upac-uquebec.cd

-Arkoun André, individualisme et société,

http://www.universatis.fr

-Woods Alan, l'actualité du manifeste du parti communiste ,1996 http://www.marxist.com

-Hegel, les principes de la philosophie du droit, http://wikipedia.org/google_withelm_friedrich_hegel

-Bentham Jeremy, la philosophie du droit.

Wikipedia.org/wiki/Jeremy-Bentham

-John Stuart Mill, philosophe de l'utilitarisme,

wikipedia.org/wiki/John_stuait_Mill

-science humaines et sociales.

-El kenz Ali, les sciences sociables dans les pays arabes http://www.estime.irol.fr

-Williams Bernard, l'objectivité, encyclopédie universalis http://www.universalis.fr/encylopedie objectivité/

-Le marxisme-wikipedia

http://fr.wiki:pedia .org/wiki/marxism_critique

-Liens entre épistémologie des sciences et idéologie http://fr.wikipedia.org/wiki

-Gagnon Mana José, les intellectuels et le mouvement ouvrier : fractures et destin parallèle www.theyliewedie.org/ressources/biblio/er/gagnon_mona_josé_les intellectuels/

-Kouakou Antoine, Heidegger Martin, penseur de notre temps

http://ethiopiques .reter .spip .php.article.1637

-Boudon Raymond, George Simmel, in dictionnaire de la sociologie in encyclopédie universelle, Paris, 1998

-Sorokin Pitrim, La sociologie, encylopédia univeversalis http://fr.wiki.org /wiki_pitrin_sorokin

-Mills Charles Wright, la sociologie. Encyclopédia universalis http://www.universalis .fr.encylopedia/ charles-whright_mills

Ouvrage : édition électronique

-Pointcarré Henri, la valeur de la science, édition ebook, 1929. http://www.starzik.com/ebook/livre/la_valeur_de_la_seince

-Malherb Michel et pousseur Jean Marie, français bacon : science et méthode, édition Vrin 1985.

-Lazarsfeld Paul, philosophie des science sociales édition Gallimard,1970 .

-Spencer Herbert, introduction à la science sociale(1988), paris, édition Félix Alan ,1988 http://classique.uquac.ca /spencer Herbert/intro_sc_sociale

-Livres électroniques :

-Chomsky Noam, le langage et la pensée, traduit par Karine Philippe, Payot,2009.

http://www.payot-rivages.net/livres-le-langage -et-la-pensée-noam-chomsky.html

-Levy Brühl Lucien, la mentalité primitive, version électronique http://clasique.uqac.ca/clasique /Lévy-Bruhl/mentalité-primitive-html.

-Malinowski Bronislaw, Une théorie scientifique de la culture et autre essais, Maspero, 1968.

http://classique .ukac.ca/classigue/malinowski/théorie-culture/html.

-Vachet André, **Marcuse** : Essai de synthèse, édition de l'université d'Ottawa, 1986 versions numériques.

http://id.erudit.org/iderudit

-Althusser Louis, Idéologie et appareils idéologiques d'Etat http://classiques.uqac.ca/contem porains/althusser-louis -idèolgie (pdf)

-Mac Luhann Marshall, Pour comprendre les médias, http://fr.wikipedia.org/wiki/pour_comprendre /les_n°/c3%A9dias

-Althusser Louis, La coupure épistémologique, http://fr.wikipedia.org/wiki/louis-althusser

-Dictionnaires:

-Dictionnaires de sociologie, le robert, seuil, 1999

-Encyclopédie universalise

www.universalis .frencyclopedie/politique_de_la_philosophie.

-Articles électroniques:

-Edgar Morin, pour une sociologie de la crise

Http : //www.persee.fr

-Tremblay Jean Marie,

-Guy Rocher, Parsons et la sociologie Americaine http://classique.uquac.ca/contemporains/rocher/guy/talcott

-Wikipedia l'ethnométhodologie

http://fr.wikipedia.org/ethno%C3%A9 hodologie.

-Wikipedia l'interractionnisme symbolique,

http://fr.wikipedia.org/interactionnisme-symbolique

-Quéré Louis, Georges Herbert Mead,

http://www.puf.com/wiki/auteur_gecrges_herbert_mead

-Revues :

-Foucault Michel, discontinuité de la pensée ou pensée du discontinu, revue de philosophie et de sciences humaines

http :le portique.revue.org

-Ferfera Yassine et Tefiani Malika, Formation pédagogique et pratiques d'enseignement dans le supérieur ; problématique, était des lieux, et expérience, les cahiers du cread, revue publiée par le centre de recherche en économie appliquée pour le développement ,2001

Rencontres

Les journaux

القسم الأول : الإطار النظري و المنهجي للدراسة .

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي و المنهجي للدراسة .

المقدمة

I -المقاربة المفاهمية.....

1-1 الإشكالية.....
2-1 التساؤلات.....
3-1 الفرضيات .....
1- 4تحديد المفاهيم .....
II - المقاربة المنهجية .....
1-2 تحديد مستوى القراءة الابستيمولوجية.....
2-2 العينة .....
3-2 صعوبات الدراسة.....

الفصل الثاني : الخلفية الفلسفية و المعرفية للعقل البشري .

المقدمة

I - العقل عند اليونان

1-1- سقراط .

2-1- أفلاطون.

3-1- أرسطو.

II - العقل في الدين و الفلسفة العربية الإسلامية

2-1- العقل في القران الكريم .

2-2- العقل في الفلسفة العربية الإسلامية .

2-2-1- الكندي.....

2-2-2- الفارابي.....

2-2-3- ابن سينا .....

2-2-4- ابن رشيد .

III - العقل في عصر النهضة الأوروبية

3-1- العقل و مسلمات المذهب العقلاني .

3-1-1- روني ديكارت .

3-2- العقل ومسلمات المذهب التجريبي .

3-2-1- فرانسيس باكون .

3-2-2- جون لوك .

3-3 العقل و مسلمات الاتجاه التوفيقي .

3-4- الفهم الغائي للعقل .

IV - العقل في النظريات العلمية الحديثة

4-1- النظرية البنائية .

4-2- النظرية الوظيفية.

4-3- مدرسة التحليل النفسي.

4-4- النظرية السلوكية.

4-5- النظرية الإدراكية .

4-6- علم النفس المعرفي .

V - اللغة و التفكير

5-1- أطروحة الفصل بين اللغة و التفكير.

5-1-1- ديكارت.

5-1-2- برقسون .

5-2- أطروحة التكامل الوظيفي بين اللغة و التفكير.

5-2-1- هيقل .

5-2-2- موريس ميرلوبونتى .

5-3- التفكير و نظرية النسبية اللغوية .

5-3-1 ادوارد سابر .

5-3-2- بنجامين مورف .

5-4- التفكير و النظرية التوليدية التحويلية.

5-4-1- نعوم شومسكي .

5-5- اللغة و التفكير و إشكالية الوظائف التواصلية.

الفصل الثالث : التحولات المفاهمية في العناية الفكرية بالمجتمع.

المقدمة

I - ما هية المجتمع

1-1- تعريف المجتمع

1-2- المجتمع في النظرية البنائية الوظيفية .

1-3- المجتمع في نظرية الصراع .

1-4- المجتمع في نظرية التفاعلية الرمزية .

1-5- المجتمع في ظل العولمة .

1-6- احتياجات المجتمع إلى المعرفة .

II - الأسطورة و المجتمع

2-1- وظائف الأسطورة .

2-1-1- الوظيفة العقلية .

2-1-2 الوظيفة الثقافية.

2-1-3- الأسطورة الجديدة.

III - الفلسفة و المجتمع .....

3-1-خصوصيات الفلسفة.....

3-2- الفلسفة القديمة.....

3-3- الفلسفة الحديثة.

3-4- الفلسفة المعاصرة .

3-4-1- مجالات الفلسفة المعاصرة .

3-4-1-1- الفلسفة السياسية و المجتمع .

3-4-1-2- الفلسفة الاجتماعية و المجتمع .

3-4-1-3- الفلسفة القانونية و المجتمع .

3-4-1-4- فلسفة الإعلام و المجتمع .

IV - الفلسفة و المجتمع في الفكر العربي

V - العلم و المجتمع

الفصل الرابع : ابستيمولوجية العلوم الاجتماعية

المقدمة

I - نشأة العلوم الاجتماعية.

II- عوائق العلوم الاجتماعية.

III- ابستيمولوجية العلوم الاجتماعية.

IV - أهمية النظرية في العلوم الاجتماعية.

V - فروع العلوم الاجتماعية.

5-1- علم الاجتماع .

5-1-1- ابستيمولوجية علم الاجتماع .

5-2- علوم الإعلام و الاتصال .

5-2-1- ابستيمولوجية علوم ، الاعلام والاتصال .

5-3- العلوم السياسية .

5-3-1- ابستيمولوجية العلوم السياسية .

القسم الثاني : الإطار التطبيقي للدراسة

الفصل الخامس : الجامعة و البحث العلمي في العلوم الاجتماعية.

المقدمة

I - نشأة العلوم الإنسانية و الاجتماعية في الجزائر

II - وضعية التعليم العالي

1- الطلب المتزايد على التعليم العالي .

2- البرامج و التأطير .

3- إشكالية البحث العلمي.

4- طبيعة العلاقة بالمجتمع .

5- هجرة الاذمغة.

III - مميزات البحث الأكاديمي في العلوم الاجتماعية

IV - خصائص البحث في علوم الإعلام و الاتصال

V - خصائص البحث في علم الاجتماع

VI- خصائص البحث في العلوم السياسية .

القسم التطبيقي

الفصل **السادس**

I- الأطروحة الأولى

1-1- أهمية الموضوع و أهدافه .

1-2- مشكلة البحث و الإشكالية.

1-3- الفرضيات، التساؤلات، المفاهيم.

1-4- المقاربة المنهجية و التطرية للبحث .

1-5- نتائج الدراسة .

II - القراءة الابستيمولوجية للبحث

2-1- المستوى الأول: الموضوع و طبيعة الحقائق المدركة.

2-2- المستوى الثاني: طبيعة المصادر المعتمد عليها.

2-3- المستوى الثالث: علاقة المنهجية بالبحث.

2-4- المستوى الرابع: تطور عملية التفكير.

2-5- المستوى الخامس: الاستنتاجات حول الاختلالات الاتصالية.

III - الأطروحة الثانية

1-1- أهمية الموضوع و أهدافه .

1-2- مشكلة البحث و الإشكالية.

1-3- الفرضيات، التساؤلات، المفاهيم.

1-4- المقاربة المنهجية و التطرية للبحث .

1-5- نتائج الدراسة .

IV - القراءة الابستيمولوجية للبحث

2-1- المستوى الأول: الموضوع و طبيعة الحقائق المدركة

2-2- المستوى الثاني: طبيعة المصادر المعتمد عليها

2-3- المستوى الثالث: علاقة المنهجية بالبحث

2-4- المستوى الرابع: تطور عملية التفكير

2-5- المستوى الخامس : الاستنتاجات حول الاختلالات الاتصالية.

الفصل السابع

I - الأطروحة الثالثة

1-1- أهمية الموضوع و أهدافه .

1-2- مشكلة البحث و الإشكالية.

1-3- الفرضيات، التساؤلات، المفاهيم.

1-4- المقاربة المنهجية و النظرية للبحث .

1-5- نتائج الدراسة .

II - القراءة الابستيمولوجية للبحث

2-1- المستوى الأول: الموضوع و طبيعة الحقائق المدركة

2-2- المستوى الثاني: طبيعة المصادر المعتمد عليها

2-3- المستوى الثالث: علاقة المنهجية بالبحث

2-4- المستوى الرابع: تطور عملية التفكير

2-5- المستوى الخامس : الاستنتاجات حول الاختلالات الاتصالية.

I - الأطروحة الرابعة

1-1- أهمية الموضوع و أهدافه .

1-2- مشكلة البحث و اشكاليته .

1-3- فرضيات البحث ، تساؤلاته ، مفاهيمه .

1-4- المقاربة المنهجية و التطرية للبحث .

1-5- نتائج الدراسة .

II - القراءة الابستيمولوجية للبحث

2-1- المستوى الأول : الموضوع و طبيعة الحقائق المدركة

2-2- المستوى الثاني : طبيعة المصادر المعتمد عليها

2-3- المستوى الثالث : علاقة المنهجية بالبحث

2-4- المستوى الرابع : تطور عملية التفكير

2-5- المستوى الخامس : الاستنتاجات حول الاختلالات

الفصل الثامن

I - الأطروحة الخامسة

1-1- أهمية الموضوع و أهدافه .

1-2- مشكلة البحث و الإشكالية.

1-3- الفرضيات، التساؤل، المفاهيم.

1-4- المقاربة المنهجية و التطرية للبحث .

1-5- نتائج الدراسة .

II - القراءة الابستيمولوجية للبحث

2-1- المستوى الأول: الموضوع و طبيعة الحقائق المدركة

2-2- المستوى الثاني: طبيعة المصادر المعتمد عليها

2-3- المستوى الثالث: علاقة المنهجية بالبحث

2-4- المستوى الرابع: تطور عملية التفكير

2-5- المستوى الخامس : الاستنتاجات حول الاختلالات الاتصالية.

الفصل التاسع : نتائج الدراسة .

I- التائج الجزئية الخاصة بالتخصصات الاجتماعية

1-1- علوم الإعلام و الاتصال

1-1-1 الأطروحة الأولى
1-1-2 الأطروحة الثانية

1-2- العلوم السياسية

1-2-1 الأطروحة االثالثة

1-2-2 الأطروحة الرابعة

1-3- علم الاجتماع

1-3-1 الأطروحة الخامسة

II - النتائج الجزئية الخاصة بابستيمولوجية البحث في العلوم الاجتماعية في الجزائر

III - النتائج العامة للدراسة (الفرضيات)

الخاتمة

<u>المراجع</u>